دكتور مهندس حمدى البنبى

البترول المصرى

تجارب الماضى وآفاق المستقبل

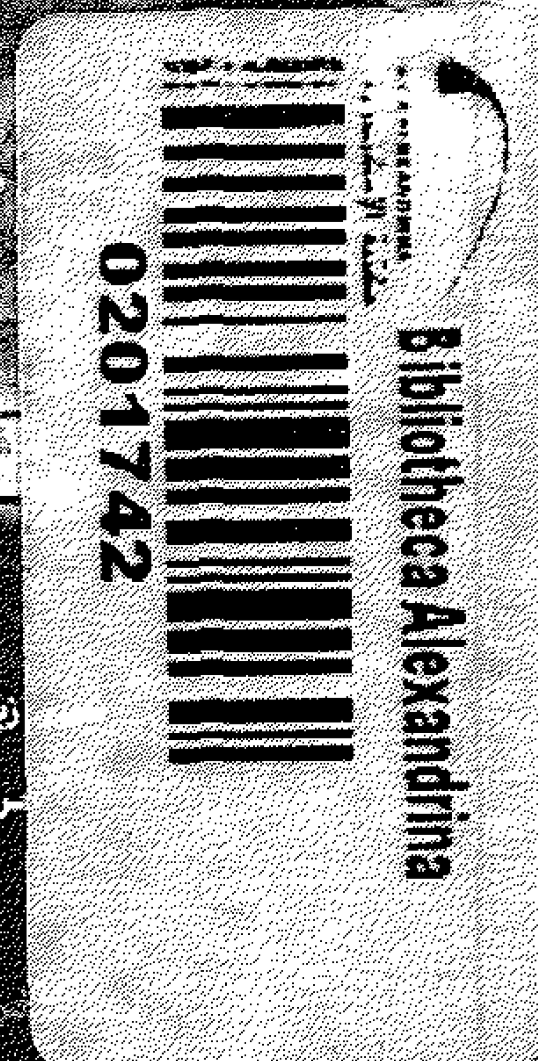
البداية ١٨٨٦ - ١٩٥١

الإعداد ١٩٥٢ - ١٩٧٠

والنضوج ١٩٧١ - ١٩٨١

الانطلاق ١٩٨٢ - ١٩٩٨

دار المعارف



البترول المصرى

تجارب الماضى وآفاق المستقبل

تصميم الغلاف / الصور والخرائط

هبـــة قاســـــم

منـــى البنبـــى

دكتور مهندس
حمدى البنبى

البترول المصرى

تجارب الماضى وآفاق المستقبل

الطبعة الثانية



دار المعارف

حقوق المؤلف من هذا الكتاب مهداة
إلى جمعية الهلال الأحمر بالمنوفيــة

الناشر : دار المعارف - ١١١٩ كورنيش النيل - القاهرة ج . م . ع .

بسم الله الرحمن الرحيم

وَقُلِ ٱعْمَلُوا فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ
وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ
وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ١٠٥

[صَدَقَ اللّٰهُ العظيمُ]

(سورة التوبة آية : ١٠٥)

الإهــــداء

إلى أسرتى الصغيرة .. زوجتى وأبنـــائى الذين كانوا خيرَ عَوْنٍ لى طوال إعداد هــــذا المؤلَّــف ، دفعًا إلى أن يجـد طريقــه إلـــى إصداره .

وإلى أسرتى الكبيرة .. إخوتى وزملائـــى ممن شرفتُ وســعدت بالعمل معهم فى كافـة مجــالات النشــاط البترولى ، ومن أجــــل مصرنا الحبيبة .

مقدمـــــة

حين شرعت فى إعداد كتابى الأول «البترول. . بين النظرية والتطبيق» الذى صدر عن دار المعارف فى صيف عام ١٩٩٦ ، كان فى النية أن يضم فى أحد أبوابه عرضًا لما يتصل وتطور العمل البترولى فى مصر والسياسات بذات الشأن ، ولكن استعراض ما أنا مقبل عليه أوضح ضخامة العمل ، وأن الأمر يستأهل أن يُفسَح له الوقت الكافى فى الدراسة والفحص والتدقيق والتحليل ، وأن هناك أوضاعًا سادت وظروفًا تحكمت مرت بها البلاد عبر حقبة طويلة من الزمن منذ أن كانت مصر تابعة للدولة العثمانية عند اكتشاف البترول بها فى عصر الخديوى إسماعيل عام ١٨٦٨ ، والاحتلال البريطانى فى عام ١٨٨٢ ، وقيام الحرب العالمية الأولى فى عام ١٩١٤ ، والحرب العالمية الثانية فى عام ١٩٣٩ ، وقيام الثورة المصرية فى عام ١٩٥٢ ، وإلى العصر الذى نعيشه ونتأهب فيه إلى دخول القرن الحادى والعشرين وأصبحت مصر معه فى وضع مميز كسب ثقة واحترام العالم ، بفضل الحركة الدائبة والحضور على الساحة العالمية لقيادتها السياسية .

وبات واضحًا لى ، أنه لا يمكن أن أتناول مسيرة العمل البترولى فى مصر لحقبة تزيد على ١٣٠ عامًا فى غيبة من تلك الأوضاع التى سادت والظروف التى تحكمت كمرحلة هامة فى تاريخ مصر تأثر بها العمل البترولى وأن يكون مؤلَّفًا فى إصدار منفصل كرؤية نستقرئ معها تجارب الماضى وما تحقق ، لنتبين مقومات حركة الإنماء - قدراتنا وإمكاناتنا - لنستشرف آفاق المستقبل .

ورأيت آنذاك أن أعجل بدفع كتابى الأول «البترول .. بين النظرية والتطبيق» وذلك بإصداره وقصره على موضوعاته الفنية التى جاءت به ، باعتباره يدخل فى إطار ما أنا مؤهل له كفكر يتصل وهندسة العلوم .

ولأعود إلى ما التزمت به مع النفس .. وتمر بضع سنوات ليجىء كتابى هذا **(البترول المصرى .. تجارب الماضى وآفاق المستقبل)** .

ولعل الدافع الحقيقى فى إصداره ، برغم ما فيه من تحمل للجهد والعناء جاء من منطلق المسئولية ووجوب أن تكون هناك بداية لإثراء المكتبة العربية التى تفتقر لهذه

النوعية من المؤلفات ، ولعلّى هنا أناشد العلماء والباحثين والمتخصصين وفيما يخص مسألة البترول ، بأن هناك فيضًا لا ينتهى من الدراسة والتحليل عبر قرن كامل من الزمان ، وفى صراع غيّر .. ولا يزال يحكم الكثير من الأوضاع فى منطقتنا العربية ، ويستأهل منهم الجهد والعرق لإثراء مكتبتنا التى تفتقر بشدة استقراء هذا التاريخ .

وعلى الرغم من أن مسيرة البترول فى بلادنا قد امتدت لأكثر من ١٣٠ عامًا حتى الآن ، منذ اكتُشفِ البترول بها مصادفة خلال عمل إحدى الشركات الفرنسية فى منجم للكبريت بموقع جمسة عام ١٨٦٨ ، إلا أن نجاح العثور على أول بئر تحقق إنتاج البترول منها لم يتم إلا فى عام ١٩١٠ ، أى بعد ٤٢ عامًا ضاعت من حساب السنين ، وتلا ذلك مرحلة أخرى ولتمر ٤٢ سنة أيضا فى عقود طويلة .. قليلة الثمار وكانت تلك هى البداية حتى قيام الثورة فى يوليو ١٩٥٢ .

وجوهر الأمر الذى كشفته هذه العقود الطويلة من الزمن ، أننا كنا لا نملك إرادتنا وأن المتطلب الأساسى .. تحرير الإرادة وهو ما تحقق بقيام الثورة .

وفى البداية وخلال الإعداد لهذا العمل ، كان واضحًا من استقراء النتائج فى مجالات أنشطة البترول المختلفة عبر السنين ، أن هناك تطورًا ملحوظًا بل انطلاقة كبرى خلال المرحلة ٨٢ - ١٩٩٨ (١٨ عاما) فاقت الـ ٣٠ عامًا التى سبقتها .

وعلى هذا فرض الأمر نفسه فى أن تكون هناك أربع مراحل متتالية كحقبة تاريخية .

البداية	حتى ١٩٥١
الإعداد	١٩٥٢ - ١٩٧٠
النضوج	١٩٧١ - ١٩٨١
الانطلاق	١٩٨٢ - ١٩٩٨

وقد يظهر للوهلة الأولى ، أن التقسيم قد جاء من جانبنا وفقًا للعهود التى تتزامن وحكم الرؤساء الثلاثة للبلاد ، ولكن حقيقة الأمر أن الوضع المؤثر الحقيقى فى كل مرحلة ، هو الظروف والأوضاع المؤثرة التى مرت بها البلاد ، وحكمتها وأثرت فيها السياسات ، كصراع فى المنطقة صاحبته مؤثرات على المستوى الدولى والعالمى أيضا ..

وهذا قدر مصر ، بل ومسئولياتها بحكم موضعها وموقعها .. أن تظل فى دائرة حركة الصراع .. وفى موقع الريادة منه .

وإن كان يجب على أن أسجل ، أنه من نعم اللّه أن القيادة السياسية فى مصر وبالتحديد منذ قيام الثورة فى يوليو ١٩٥٢ ، قد أدركت بوعى كامل أن الأمر حين يتعلق بالمسألة البترولية فهو بالدرجة الأولى انفتاح كامل ودائم على العالم كأمر تفرضه طبيعة ذلك النشاط لا يمكن أن يتم فى غيبة منه ، وأدركت أهمية هذا الانفتاح باعتباره روح النشاط ، فتركته بعيدًا عن التأثيرات السياسية وانعكاساتها الاقتصادية ، ولتجىء منظومة تطور النشاط البترولى فى مجالات عمله المتكاملة فى حضور وحوار دائم مع كبرى الشركات العالمية ، وفى سياسة واضحة ومصداقية تتفق وروح مصر فى الحفاظ على تعهداتها الدولية .

وكان هناك دائما فى تعاقب الرؤساء الثلاثة للبلاد خلال هذه الحقبة سياسة استكمال المسيرة والبناء وفى تنمية متواصلة وكان هذا بحق هو النهج الذى اتبعوه وحافظوا عليه .

ومن هنا جاءت التسمية التى اختيرت للمراحل الأربعة الواردة بهذا الكتاب . .

البداية .. الإعداد .. النضوج .. الانطلاق

وقد جاءت وفق ما تم وتحقق فى مسيرة العمل البترولى ، وهو وضع طبيعى أن تجىء فى مثل هذا التطور ، وإن كانت هناك الظروف المصاحبة التى سادت .

الاحتلال .. الثورة .. الصراع .. العدوان ..
الحرب .. النصر .. السلام لبناء مصر المستقبل

إن تاريخ البترول ومسيرته خلال القرن العشرين بكامله ، عالم يفيض بالأحداث ويرتبط ارتباطا وثيقًا بالتاريخ الإنسانى ، بل لا أبالغ إذا قلت إنه صانعه خلال ذلك القرن : فقد شهد حربين عالميتين تعاظمت فيهما أهمية البترول والحصول عليه لزوم النصر ، فأدواتها المدمرة جميعًا كانت تسير بقوة البترول ومستخرجاته ، وقبل أن تهدأ الحرب كان المخطط لدى الدول الاستعمارية الكبرى هو إحكام القبضة على منابع البترول

فى الشرق الأوسط بصفة عامة والمنطقة العربية بصفة خاصة ، واشتد الصراع فيما بين الفرنسيين والإنجليز بتقسيم دول المنطقة العربية بكاملها فيما بينهما على الرغم من حصولهما على تأييد الزعماء العرب ومساندتهم لهما فى الحرب أملاً فى الحصول على الاستقلال ، وكان أول مظاهر الغدر ما كشفت عنه اتفاقية «سايكس بيكو» السرية التى عقدت عام ١٩١٦ ، وكذلك «سان ريمو» فى عام ١٩٢٠ التى حددت بها تقسيم دول المنطقة فيما بينهما .

وبقيام الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩ كانت دول الحلفاء (إنجلترا وفرنسا والاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة) تملك وتسيطر على معظم موارد العالم البترولية وإمداداته ، ولاسيما بمنطقة الشرق الأوسط . وفى مصر لم تجد شركة آبار الزيوت الإنجليزية المصرية أى غضاضة فى الإعلان عن استنفاد البترول المصرى فى العمليات الحربية للجيش البريطانى ، وهو ما جاء على لسان السير «روبرت كوهيه» رئيس مجلس إدارة الشركة فى اجتماع الجمعية العمومية بلندن مشيرًا إلى انخفاض أرباح الشركة فى مصر عام ١٩٤٣ قائلاً :

> لقد استنفدت سنوات الحرب المقادير الاحتياطية من البترول الخام فى جوف الأرض ، وكذلك المقادير التى كانت مدخرة لسد النقص فى الآبار الضعيفة ، وإن حقول البترول ومعامل التكرير قد سدت الحاجات الحربية ، إلى أبعد مدى ...)

وفى معركة العلمين التى خسرها «أروين روميل» ، سيد حروب المركبات كما يقولون ، بسبب نقص البترول ، بعد أن اجتاح الساحل الشمالى الأفريقى بكامله بقواته الألمانية ، كان هناك على الجانب الآخر من الصراع العسكرى قائد القوات البريطانية «مونتجمرى» قادمًا من الإسكندرية ومؤمنًا تمامًا فى إمداداته البترولية .

وفى الانسحاب .. كتب «روميل» فى خطاب لزوجته يقول :

« نقص البترول .. إنه سبب كاف يجعل الإنسان يبكى »

ولعله من حظ مصر وقدرها ، أن قدراتها البترولية لم تتفجر ومقدراتها فى أيدى الاستعمار، وكان هناك دائما تقليل من هذه القدرات ، وشاءت عناية الخالق سبحانه وتعالى أن تحتفظ مصر بثروتها البترولية كاملة مستقرة ، ومستقرة إلى حين .

ويهمنى أن أشير ، إلى أنه عند بداية عملى فى إعداد ما أنا بصدده بشأن هذا الكتاب ، كان واضحا أن الأمر يتطلب أولَ تحقيق إصدار وثيقة تحوى تحليلاً دقيقًا لنتائج مسيرة العمل البترولى فى مصر فى مجالات البحث .والاستكشاف والإنتاج وتطور الاحتياطى ، منذ تم حفر أول بئر يدوية فى عام ١٨٨٦ حتى يومنا هذا ، وفى موسوعة تفتقدها المكتبة العربية لدينا كمرجع ، وقد تم بعون الله إتمام ذلك وهى فى طريقها الآن للإصدار فى مجلد منفصل ، يصدر بإذن الله عن دار الأهرام وقد استكمل إعداده فى نوفمبر ١٩٩٨ .

وكمدخل طبيعى قبل تناول الماضى والحاضر فى الأبواب التى أشرت إليها ، جاء الاهتمام بأن يجد القارئ نبذة عن تاريخ اكتشاف البترول قديمًا وفى العصر الحديث فى الباب الأول ، وكذلك ما يخص تطور التشريعات والاتفاقيات البترولية فى مصر فى ظل الأوضاع التى حكمت وأثرت على العمل البترولى وقد شمل هذا الباب الثانى .

وأخيرًا .. وعلى الرغم من أن تأكيد تواجد الزيت الخام أو الغاز الطبيعى لا يتم إلا عن طريق الحفر ، برغم كل هذا التقدم العلمى الذى شهده العالم فى أساليب التقنية والتكنولوجيا ، فإن ذلك الأمر لا يقلص من قدرتنا على التصور .. فلقد أوضحت تجارب الماضى أن هناك **ركائز ومقومات** تحقق منها الانطلاق ، وحينما نطرح التفاؤل لمرحلة قادمة ، يجب أن تكون لدينا قناعة بأن هناك شرعية للرؤية المستقبلية نستشرف معها الآفاق ، وللتفاؤل عناصره ومقوماته .. وللرؤية ركائز أيضا ، ويتناول الباب السابع والأخير ما يخص الآفاق المستقبلية ، وقد ضم الكتاب فى نهايته جزءًا يحوى (ملحقا للوثائق) لما تم التنويه عنه فى بعض الموضوعات بمواد الكتاب وذلك لسهولة الاستدلال .

والله الموفق وبما فيه كل الخير لبلادنا العزيزة ،

دكتور مهندس حمدى البنبى

القاهرة فى : ٢٦ مارس ١٩٩٩ م .

الموافق : التاسع من ذى الحجة ١٤١٩ هـ .

تاريخ اكتشاف البترول

لقد أودع الله سبحانه وتعالى البترول فى باطن الأرض منذ ملايين السنين، وشاءت قدرته العلية أن يظل حبيسا فى مأمنه هنا وهناك فى بقاع الأرض، كثروة طبيعية هى بحق عصب الحياة الآن للإنسانية جمعاء، وحفظها جل شأنه إلى أن يشتد عود الإنسان ويتقدم فى حضارته وأن يعقل الانتفاع بها، بل ويجتهد ليسعى إليها، وعلى قدر حاجته، خضع الأمر كله لناموس الحياة وكل فى موعده، كما يتمثل فِى تعاقب الليل والنهار، وحركة الشمس، والقمر والنجوم، والأجرام السماوية، ﴿ وكُلٌّ فِي فلكٍ يسْبحُونَ ﴾، وفى ميقات، وعبر مئات القرون فيما قبل التاريخ وفى زمن التاريخ وبعده وحتى منتصف القرن التاسع عشر، وعلى وجه التحديد فى عام ١٨٥٩ أى منذ ١٣٨ عامًا فقط حفر الإنسان أول بئر بطريقة الدق لاستخراجه، ولعل ذات التاريخ يكون يوم ميلاد بعض من المعمرين الذين لايزالون يعيشون على وجه البسيطة فى أحد بقاع الدنيا معنا حتى اليوم. وعبر كل مئات القرون – من حياة الإنسان – ظلت هذه الثروة تنساب دمعا فى نشوع سطحية، وفى وسط خضم هائل من حركة دوران الأرض وثورات الزلازل والبراكين، ولو شقت طريقها، لأهدرت العالم وأفنته – ولكن كل بمقدار بل وبميقات – لقد خلق الله الأرض وما عليها.

﴿ فَاللَّهُ خَيْرٌ حَافِظًا وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ ﴾ (سورة يوسف آية : ٦٤)

[صدق الله العظيم]

ونعرض هنا كيف عرف الإنسان البترول فى الأزمنة القديمة، وكيف توصل إلى اكتشافه فى العصر الحديث.

● أولاً: فى العصور القديمة

عرف الإنسان البترول من قديم الزمان، منذ عشرات القرون قبل الميلاد، وذلك من خلال النشوع البترولية التى كانت تظهر على سطح الأرض.

فقد عرفه المصريـون القدمـاء (٥٠٠٠ - ٣٠ ق. م.)، وكـان لـه دور هـام فـى تـاريخ الحضارة المصرية القديمة، التـى جعلـت لمصـر مقامًـا رفيعًـا واسمًـا عظيمًـا، ومنـذ الزمـن التاريخى وحتى اليوم، وهو أمر يدل على أن قدماء المصريـين كـانوا ممـن أحكمـوا العلـوم والفنون، وفى شتى نواحى الحياة، وكانت حضارتهم منارًا أثر فى كثـير مـن الحضـارات فيما بعد، فى وقت كان العالم بأسره يعيش فى ظلمات من الخمـول كمـا يشـهد التـاريخ بذلك، فمن وادى النيل انتشرت حضارة التمدن بـين شـعوب آسـيا الشـرقية، واليونـان، والرومان وشعوب أوروبا، كما يقول المؤرخ سايس **(نحن ورثة التمدن الغابر وجزء كبـير من ذلك التمدن هو من مبتكرات مصر القديمة).**

ويقول العالم المؤرخ فيليب فان نس[1] فى مؤلفه «التاريخ العام» عـن أزمنـة مـا قبـل التاريخ، وفى قدم الإنسان ، أننا لا نعلم متى ظهر الإنسان أولاً على الأرض، إننا نعلم أن الإنسان الأول فى الأعصر المتطاولة فى القدم كان يسكن الأقـاليم والقـارات التـى تختلـف حدودها وأشكالها عما هى عليه اليوم اختلافًـا بعيـدًا، وأنـه قـد سـكن تلـك المنـاطق مـع وحوش انقرضت، وعن الزمن قبل التاريخ وبعده، أنه مضت ألوف مؤلفة من السنين قبـل أن أخذ الإنسان يدون أفكاره وأعماله، وما حدث له وهذه السنون **بزمن ما قبل التاريخ**، وأن العصور المعروفة أيضًا من الأخبار المكتوبة والقليلة العـدد بالنسـبة لـا سـبقها سميـت **بالزمن التاريخى.**

وأنه قد اكتشفت فى **وادى النيل والفرات** سجلات كُتبت على الأقل من نحو أربعة أو خمسة آلاف سنة قبل المسيح عليه السلام، ويخلص إلى أن يقول **«أن عصـر التـاريخ»**، ابتدأ فى هذين الواديين منذ ستة أو سبعة آلاف سنة ق. م.، وعلى أن هـذا العصـر ابتـدأ فى أكثر البلدان الأخرى بعد زمان طويل من ابتدائه فيهما، فالعصر التاريخى الصحيح لم يبدأ فى بلاد اليونان وإيطاليا مثلا إلا فى نحو عام ٨٠٠ أو ٧٠٠ ق. م.

وقد قصدت من هذا الاستطراد، أن أوضح للقـارئ أن المستعرض للمراجـع العديـدة التى تتناول دائمًا قصة معرفة الإنسان القديم بالبترول، وكذلك اسـتخدامه، قـد أبخسـت الحق التاريخى لقدماء المصريين فى أنهم أول من عرفوه، أو على أقل تقديـر مـن الأوائـل الذين عرفوه واستخدموه، وفى كثير من تلـك المراجـع يـأتى الوصـف دائمًـا بذكـر أسمـاء

(١) التاريخ العام - فيليب فان نس - المطبعة الأمريكية بيروت ١٩٠٥.

الشعوب القديمة التى عرفته. وهى وإن كانت تتواجد فى الزمن التاريخى (ق. م.) فإن غالبيتها ذات حداثة نسبية، وحيث تأتى الإشارة إليها غالبًا دون ذكر الحقبة التاريخية، وهو أمر سنعتنى بإضافته ليسهل تبيانها. ويجمع العديد من هذه المراجع إلى أن البترول كان معروفًا عند القدماء بصفة خاصة لشعوب منطقة الشرق الأوسط[1]، فقد عرفه المجوس الذين عاشوا فى سوراخان (٦٠٠ ق. م.) يعبدون «النار الأبدية» الناتجة عن اشتعال الغاز الطبيعى الخارج من باطن الأرض، وقد سجدت جيوش الإسكندر الأكبر (٣٢٧ ق. م.) لنار النفط، التى لا تخبو - فى اتجاهها صوب الشرق إلى فارس والهند - فى أبشرون بجوار باكو (عاصمة جمهورية أذربيجان حاليا)، واستخدمه الفينيقيون[2] (١٥٠٠ ق. م.) فى صناعاتهم الزخرفية، وأدخلوه فى طقوسهم الجنائزية، وفى صناعة السفن وطلائها وكانت لهم أساطيل فاقت حدود البحر الأبيض غربًا، كما تشير المراجع إلى أن الصينيين قد استخدموه أيضًا منذ آلاف السنين فى إضاءة مصابيحهم وإنارة منازلهم، وكانوا يطلقون على البترول اسم (إيغى - يو)، وقد يمكن أن نقول إن الصين كانت مهد تمدن قديم، ولعله أقدم من تمدن كل أرض، سوى **مصر وبابل** كما يقول المؤرخ «فيليب فان نس»، ولعل ما يميز حضارتها - التى لم يكن لها تأثير مباشر فى مجرى التاريخ العام - قدم اختراع الكتابة الصينية (٢٠٠٠ ق. م.) والطباعة (٦٠٠ ق.م.).

ويجىء فى العديد من المراجع أن الأشوريين (٧٢٢ - ٦٠٦ ق. م.) والكلدانيين (٦٢٥ - ٥٣٨ ق. م.) وهم بلاد آسيا الغربية وفيما بين النهرين، كانوا يطلونَ معابدهم وقصورهم بالبترول بما فى ذلك برج بابل العظيم.

كما أن البابليين قد استخدموا البترول للدفاع عن أنفسهم ضد الغزاة، وكانوا يلقونه قطعًا متجمدة مشتعلة على العدو، وأن سكان الفرات كانوا يطلونَ به قواربهم لوقايتها من التآكل بالماء.

وحضارة بابل، كما يسجلها التاريخ (٥٠٠٠ - ١١٠٠ ق. م.) فى وادى دجلة والفرات والبلاد العليا والسفلى، حضارة ذات شأن، إلا أنها كانت سهول أرض ما بين

(١) صراع البترول بالعالم العربى - د. أحمد سويلم العمرى (١٩٦٠).

(٢) تشمل فينيقية القديمة منطقة طويلة ضيقة من الساحل المتد بين البحر الأبيض المتوسط وسلسلة جبل لبنان.

النهرين فى أول تاريخها (٥٠٠٠ ق. م.) مليئة بالممالك المدنية، ولكل مدينة - كما جاء بالمراجع التاريخية - إله حام، وملك خاص، ويقال إن تلك المدن القديمة كانت أقدم ما بناه الإنسان، إلا أن تاريخها السياسى لم يكن إلا سلسلة من حروب امتدت نحو ثلاثة آلاف عام بين تلك المدن من أجل السيادة، فكانت كل مدينة وآلهتها تحارب مدينة أخرى وآلهتها، صحيح أنهم برعوا - كما يسجل التاريخ - فى الفلاحة والصناعة والتجارة وبنايات العمران كما أنهم قد اخترعوا أيضا «الكتابة الإسفينية» التى استعملت بين آسيا الغربية منذ نحو (٥٠٠٠ عام ق. م.) إلى القرن الأول قبل التاريخ المسيحى، فإن أحدًا لم يشر - بقدر علمنا - إلى أن هناك دليلا ماديا فى هذه الحضارة على استخدامهم للبترول، **بعكس حضارة المصريين القدماء، الذين برعوا فى علوم الفلك والهندسة والطب وبصفة خاصة تحنيط الأجساد وهى خير شاهد على استخدامهم للبترول (البتيومين) منذ القدم.**

ولكى نكون منصفين، يجدر بنا الإشارة إلى أن تخيل البابليين للحياة المستقبلية المتعلقة بالآخرة مضاد لاعتقاد المصريين، ولم يحبوا أن يرسموا هذا الموضوع على صفحات الذاكرة لأنهم كانوا يخالون الحياة بعد الموت أشد المحزنات وأعظم المكدرات إذ كانوا يسمون منزل الموتى (ارالو) بمعنى «أرض الظلام» و «الأرض التى لا رجوع منها»، إذ لم يعتقد البابليون دينونة الأموات كقدماء المصريين فليس من المميز عندهم الصالح أو الطالح وكل لهم نصيب واحد بعد الموت.

وبعد، لقد كان دافعى من وراء هذا الإسهاب فى التحليل هو الغيرة فى ألا تتناول أى من المراجع الأجنبية أو العربية فى ذات الخصوص، أن المصريين القدماء، كانوا أول من عرفوا البترول واستخدموه أيضا، وفى نفس الوقت - وهو الأهم - أنى أردت أن أستحفز الهمة لدى أى من علمائنا المتخصصين - وهم كثيرون فى فروع العلم المرتبطة - عسى أن يأخذ هذا المبحث من أحدهم الاهتمام، وبما يحقق أن يكون مرجعًا يؤخذ عنه.

والآن ماذا عن المصريين القدماء ؟

فى رأينا أنهم أول من استخدم البترول، وذلك فى عمليات التحنيط كما يجمع علماء المصريات الآن على ذلك، ويرجح أن كلمة مومياء مشتقة من كلمة "MUMMIA" الفارسية والتى تعنى البتيومين (الأسفلت)، كما اتجه قدماء المصريين أيضًا إلى طلاء

نقوشهم بالبتيومين لحمايتها، إذ تم العثور على تابوت من الحجر يرجع تاريخه إلى عصر الأسرة الثانية عشرة (منذ ٣٧٠٠ سنة) مختومًا بمادة البتيومين.

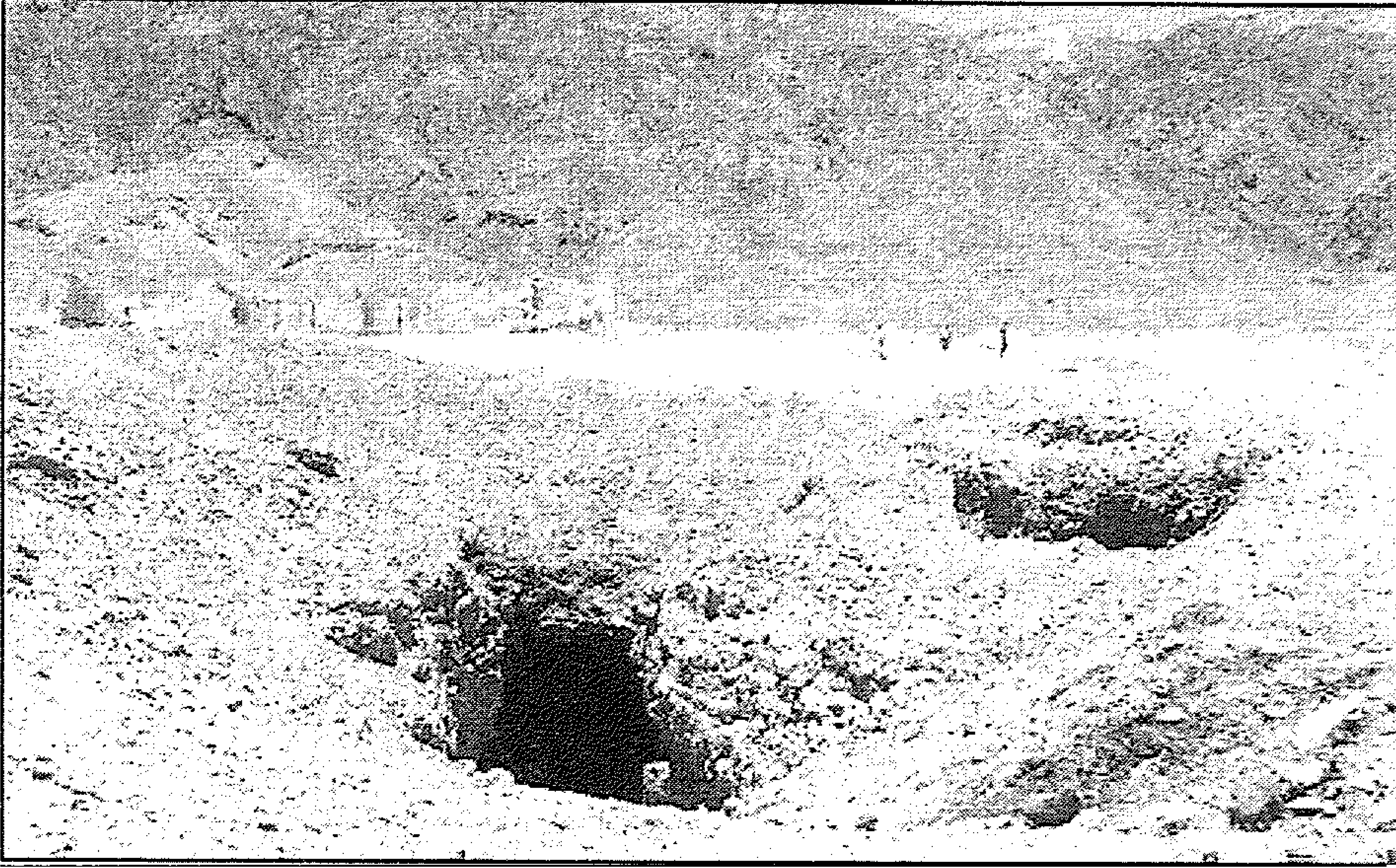
وفى بداية هذا القرن، زعم بعض علماء المصريات أن المادة السوداء التى وجدت على المومياوات ما هى إلا قار من أصل نباتى وليس من البتيومين المعدنى، وقد أنهى ذلك الجدل التحاليل الكيمائية الحديثة ذات التكنولوجيات المعقدة التى أثبتت وجود عناصر الفانديوم، النيكل، والموليبدنم المتواجدة فى مادة البتيومين ذات الأصل البترولى.

بالإضافة إلى هذا الدليل العلمى، مازال التاريخ يحفظ روايات لشهود عيان تؤكد استخدام مادة البتيومين فى عمليات التحنيط، فهناك رواية المؤرخ المعروف ديودورس "Diodorus" الذى عاش فى عصر يوليوس قيصر، وقد سافر إلى مصر خلال القرن الأول الميلادى، حيث وصف تصدير البتيومين إلى مصر من البلاد المجاورة التى كان يُعثر فيها عليه طافيا على سطح البحر الميت، وكان يعرف باسم "Lacus asphaltites" أو "Bitumen of judea".

وقد لاحظ ديودورس "Diodorus"، كما أورد فى وصفه، تواجد هذه المادة على أيدى من يقومون بعمليات التحنيط التى يخلطونها ببعض المواد العطرية وأنه بدون هذه المادة «لا يمكن حفظ المومياء من التعفن لفترة طويلة».

كما أن بعض المؤرخين اليونانيين أشاروا إلى أن المصريين القدماء (منذ أكثر من ٣٠٠٠ عام) كانوا يستخدمون البتيومين والبردى لملء الفراغات بين ألواح الخشب فى صناعتهم للسفن الكبيرة والصغيرة، وكتب هيرودوت المؤرخ اليونانى أنه وجد البترول ورواسب القار تستخدم فى مصر عندما زارها.

ولعل أول بئر يدوية حفرت لتجميع البترول كانت فى مصر القديمة، وهى المتواجدة بالقرب من الرشح البترولى بجبل الزيت على ساحل البحر الأحمر جنوب السويس (٣٣٠ كم)، وهى عبارة عن سردابين سطحيين بطول ١٥٠ مترا تنتهى بحفرة بعمق حوالى ٢٥ مترًا لكل منها، ومازالت تجود بالبترول حتى اليوم، وكما يوضحه شكل (١)، شكل (٢)، وقد كانت مستخدمة فى أيام الرومان (٣١ ق. م.) وهم الذين أطلقوا على المنطقة اسم (Mons Petroleus) أى جبل الزيت.



شكل (١)

موضع النشوع البترولية (Oil Seeps) جبل الزيت على ساحل البحر الأحمر



شكل (٢)

السراديب اليدوية التى حفرها القدماء المصريون فى جبل الزيت

هذا وقد أورد العالم ميتشيل "L. Mitchell"[1] فى تقريره الذى وضعه عن أبحاثه فى مصر «وصدر عن المطابع الأميرية بالقاهرة عام ١٨٨٧» فيما يخص منطقة جبل الزيت وجمسة، أن المواقع الوحيدة التى وجد بها البترول أو الشواهد التى تدل عليه كانت فى تلك المنطقة، وبما يؤكد أنه عرف بوجود البترول على سطح الأرض بالقرب من الشاطئ وبين سفوح الجبال المحيطة به منذ القدم "From Time Immemorial".

إذ إن سلسلة الجبال نفسها قد اكتسبت اسمها من وجود البترول فى سفحها (جبل الزيت)، وأن تلك المنطقة كانت تسمى أيام الرومان (Mons Petroleus) وأن الرومانيين استخدموا البترول فى العمليات الصناعية بالمناجم والمحاجر خلال التنقيب عن الذهب والمعادن الثمينة فى مواقع عديدة فى مصر، حيث استخدموا البتيومين فى الإضاءة والتدفئة.

الجدير بالذكر أنه قد أضاف دليلاً عمليًّا جديدًا على هذا الاستخدام، حيث أورد فى تقريره المشار إليه أنه قد عثر على مصباح قديم من الفخار (A lamp of pottery) مدفون وسط الرمال فى الصحراء بأطلال أحد معسكرات المناجم القديمة (مناجم الذهب) بالحمامات، فى المنطقة التى تقع عند ملتقى الجبال بالبحر الأحمر فى منتصف الطريق بين قنا والقصير (التى استخرج منها المصريون القدماء معظم نفائسهم)، حيث أشار فى مؤلفه هذا، إلى أنها ظلت مدفونة فى رمال الصحراء لأكثر من ألفى عام، ومع ذلك ظلت تحتوى على بقايا من البتيومين الصلب، والذى احترق عند إشعاله معطيا لهبًا مع دخان أسود، كما أنه لاحظ تواجد المشكاوات المحفورة على جوانب حوائط الدهاليز الممتدة تحت سطح الأرض فى المناجم القديمة، يعلوها آثار السناج الأسود على الصخور بما يوضح تمامًا أنها أماكن لوضع هذه المصابيح أو المشاعل التى كانت تستخدم البترول كمصدر للإنارة بالمناجم فى تلك العصور.

وأشار ميتشيل "MITCHELL" فى التقرير ذاته أيضا أن عمليات التنقيب عن الكبريت عام ١٨٦٨ - التى أعلن عن اكتشاف البترول بها - كانت فى تلك المنطقة (جمسة) وعند مستوى سطح البحر حيث تتواجد الصخور الرسوبية الطباشيرية

(١) تقرير المهندس الجيولوجى L. M. Mitchell الصادر عن المطابع الأميرية بالقاهرة عام ١٨٨٧
Ras Gemsah & Gebel Zeit Report On Their (GEOLOGY & PETROLEUM). (PP. 40, 41)

(Gypsum Deposits) وأن البئر التى حفرت عند جمسة، بالقرب من البحر قد أعطت بعضًا من البترول المستخرج لفترة قصيرة على أعماق ١٠٠، ١٢٥ قدمًا.

هذا وقد أورد أيضا بومان "BOWMAN" (١) فى تقريره المنشور عام ١٩٣١ عن أعمال الحفر، والاستكشاف، وجيولوجية مصر فيما يخص ملاحظاته عن شواهد النشوع البترولية فى مصر، أنها متواجدة فى أماكن ثلاثة، الأولى عند الجانب الذى يحفه البحر فى جبل الزيت، وهى النشوع البترولية التى كانت معروفة للقدماء، وقد جاء به ما نصه:

> (كان هذا الرشح البترولى معروفًا للقدماء، وقد عرف الجبل باسم جبل الزيت فى عهد الرومان، ومن المرجح أن هذا الجبل كان هو المصدر الذى جلبوا منه الزيت الذى استعمل فى الإضاءة فى مناجمهم، وبدون شك فإن هذا الرشح على اتصال بنهاية الطبقات المتقاطعة مع فالق، وذلك عند الطرف الحاد لطبقة جبل الزيت).
>
> "... This seepage is undoubtedly in connection with the pinch out, on faulting, of the beds on the steep limb of the GABEL ZEIT fold".

وهو الموضع الذى سبق لنا الإشارة إليه الذى لا يزال يتواجد بالقرب منه فى جبل الزيت سردابان سطحيان يصلان إلى عمق ٢٥ مترًا مازالت حتى يومنا هذا تجود بالبترول. وتمثل فى رأينا أول آبار يدوية حفرت فى عصورنا القديمة للحصول على البترول.

وأشار بومان "BOWMAN" أيضا إلى الموضع الثانى لتلك النشوع البترولية، ولزيت مشابه، وهو الذى تواجد خلال عمليات التنقيب عن الكبريت فى جمسة (١٨٦٨).

وعن الموضع الثالث تلك النشوع وذلك فى مياه البحر الأحمر شرق جزيرة (JUBAL) حيث يروى الصيادون ظهور فقاقيع ورائحة تدل على وجود البترول فى عدة مواقع بالمنطقة.

---

(١) تقرير الدكتور T. SUTTON BOWMAN الصادر عن المطابع الأميرية بالقاهرة عام ١٩٣١.
Report of Boring For Oil in EGYPT Government press, CAIRO, 1931 (PP. 13. 14)

كما أورد أيضا شواهد عن ظهور تسربات بترولية صغيرة بمنطقة رأس دب جنوب السويس مصحوبة برائحة نفاذة للزيت، وتغير فى لون الصخور، وجدت على اتصال بالرواسب الجيرية الموجودة فى التتابعات الجبسية لعصر الميوسين فى منطقة رأس دب.

(Are seen in connection with the moicene inter – gypsous limestone at RAS DIB).

ويؤكد ما جاء فى تقرير بومان "BOWMAN" أيضًا أن النشوع البترولية فى جبل الزيت (سردابان بطول ١٥٠ مترا وفى نهاية كل منها بئر عمقه ٢٥ مترًا) قد عرفت من قديم الأزل وإن لم يشر صراحة إلى أنها قد عرفت فى عهد قدماء المصريين، ويضيف أنه من غير المحتمل أن تكون هذه الأعمال قد تمت عن طريق الشركة التى كانت تبحث عن الكبريت فى منطقة جمسة (SOCIETE' SOUFRIER)، حيث أشار إلى أن الكولونيل ستيوارت "STEWART" الذى زار المنطقة فى عام ١٨٨٧م، قد علم أن هذه الحفريات قد تمت منذ وقت بعيد بحثًا عن الفحم، وقد قدر الكولونيل ستيوارت فى حينه أنه لو تم كشط هذه التجمعات بدقة كل بضعة أيام فإنه يمكن الحصول على ٣ - ٤ طن من البترول شهريًا من هذه النشوع، وهى لا تزال تجود بالبترول حتى يومنا هذا كما سبق لنا أن ذكرنا، هذا وتوضح الخريطة المرفقة شكل رقم (٣) موضع النشوع البترولية فى جبل الزيت وجمسة.

وقد أورد بارون "BARRON" وهيوم "HUME" تحليل جاكونسكز "JACUNSKZ" لهذا النوع من الخام، حيث أورد أن الزيت الخام فى جبل الزيت أخف قليلاً من الزيت المتواجد فى جمسة وتبلغ نسبة الكبريت به ١٪ بدلاً من ٢,٥٪ كما أوردها بومان (BOWMAN) [1] فى تقريره.

كما ذكر د. عبد المنعم غراب[2] فى مرجعه المنشور عام ١٩٦٠ أن النشوع البترولية فى جبل الزيت قد عرفت من قديم الأزمان، وقد أطلق عليه الرومان "MONS PETROLEUS" أو "PETROLEUM MOUNTAIN"، وأطلق عليه العرب

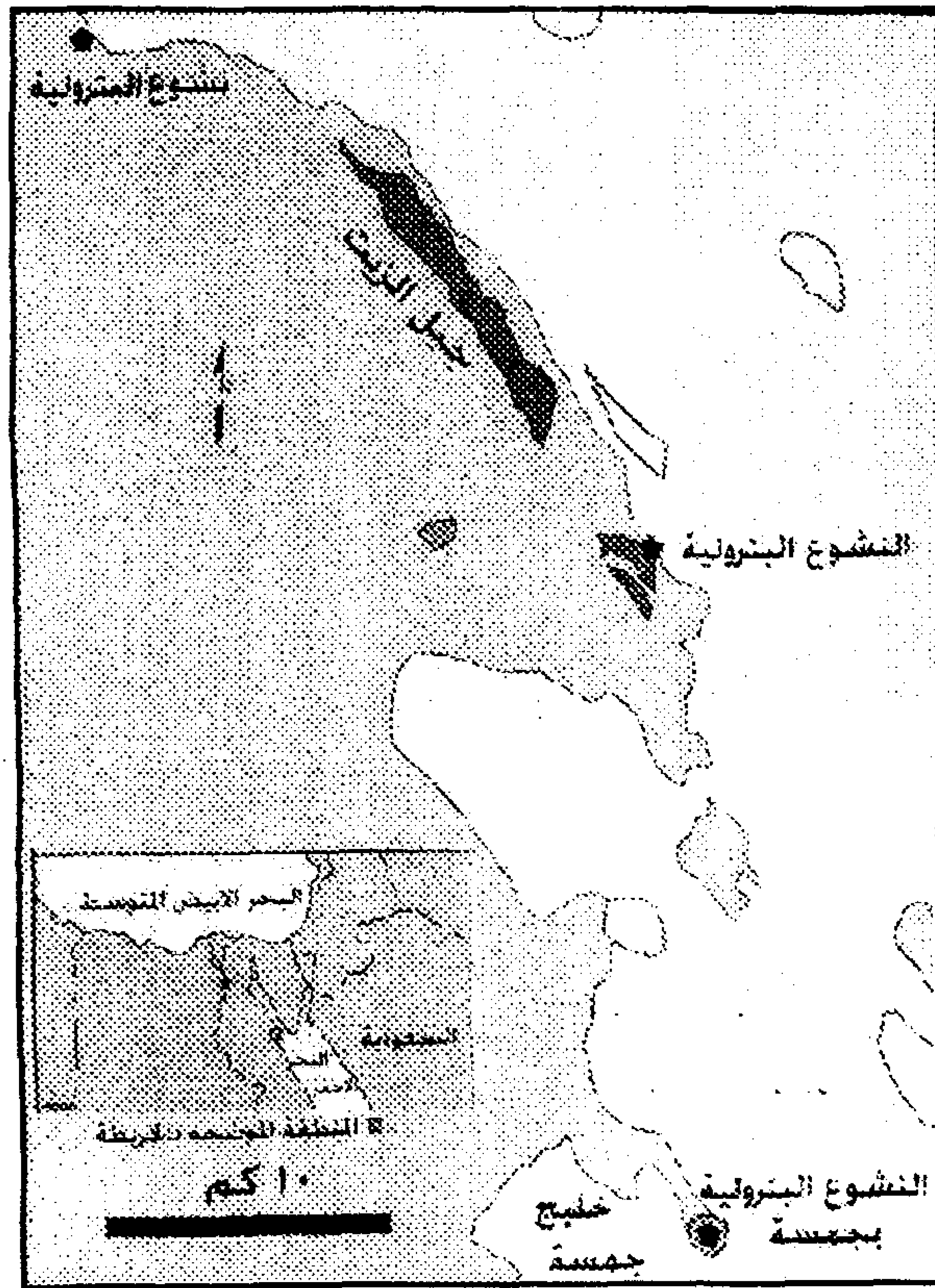
(١) تقرير بومان (BOWMAN) المطابع الأميرية ١٩٣١ صفحة (١٩).

(٢) تقرير الدكتور عبد المنعم غراب (مؤتمر البترول العربى الثانى - بيروت ١٩٦٠).

Geologic Observations on the surface and subsurface petroleum indications in the United Arab Republic (PP. 22).

اسم «جبل الزيت» وهى الترجمة العربية للاسم الرومانى، وأن أول من أشار إلى هذه النشوع فى العصر الحديث كان باروس "BAROIS" عام ١٨٨٥ الذى زار المنطقة ضمن البعثة المصاحبة للخبير البلجيكى "De BAY"[1] حيث عثروا على بعض الحفريات المتلئة بالبترول عند مستوى سطح البحر تقريبًا، وقد حفرت هذه الآبار فى صخور الشاطئ المرتفعة التى تنتمى للعصر الحديث وعصر البليوستوسين والمكونة من أصداف قشرية وشعب مرجانية، وقد وجدت هذه الشواطئ المرتفعة أيضا مشبعة بالزيت.

"They were dug in the pleistocene-Recent raised beaches formed of mollusean shells and coral reefs; these raised beaches are also impregnated".



شكل رقم (٣) موضع النشوع البترولية فى جبل الزيت وجمسة

(١) أول خبير استدعته الحكومة المصرية للحفر فى جمسة عام ١٨٨٦ كما سيجىء فيما بعد.

وقد عرف البترول أيضًا فى الأزمنة القديمة عند بلاد الرافدين وسوريا والهند، وأثيوبيا واليونان وروسيا.

وقد كان للبترول أسماء مختلفة[1]، فقد أطلق عليه الأوروبيون اسم «نفتا» والصقالبة اسم «رولا» والرومانيون اسم «باكورا»، والإنجليز اسم «الزيت المعدنى» واليابانيون «سكينوير» والصينيون «ايغى - يو» وقدماء الرومان والإغريق «بتروليوم» (الراتنج الصخرى).

وهناك معلومات عن استخراج البترول - كما ورد فى المرجع ذاته المشار إليه - وذلك فى شبه جزيرة أبشرون (باكو حاليا) عند كثير من المؤلفين الإيرانيين والعرب، أمثال يعقوب الحمدى (القرن الثالث عشر)، وعبد الغفار الحزوينى (القرن الرابع عشر) وقريب شلبى (القرن الرابع عشر) وغيرهم.

وقد وضع الجغرافى العربى المسعودى (عام ٩٥٠) أيضا قائمة بمنابع البترول فى شبه جزيرة أبشرون، كما يوجد فى المخطوطات القديمة للطبيب الإغريقى هيبوقراط والرومانى فيتروفى عدد كبير من وصفات الأدوية يدخل البترول فى تركيبها.

هذا وقد ظل البترول فى تلك العصور والأزمنة القديمة يجمع من أماكن خروجه إلى سطح الأرض، واستمر ذلك الوضع إلى منتصف العقد السادس من القرن التاسع عشر.

● ثانيًا : فى العصر الحديث

إن الحاجة أم الاختراع كما يقولون، وهى تقترن باكتشاف الأشياء لإشباعها، لقد واكب الفحم عصر الثورة الصناعية فى القرن الثامن عشر ودخلت الآلة البخارية على يد جيمس وات فى إنجلترا فى منتصف ذلك القرن عام (١٧٦٣) لشدة الحاجة إلى طلمبة قوية لرفع المياه من مناجم الفحم، ولاسيما بعد الوصول إلى أعماق كبيرة مع تعاظم الإنتاج والحاجة إليه، وفى وقت عجزت فيه الطلمبات اليدوية المستخدمة عن أداء دورها.

---

(١) ل. ايفانونا، م. كورينيف هندسة وصناعة تكرير البترول - موسكو ١٩٧١.

ولقد اكتفى الناس حتى فى عصر هذه النهضة الصناعية بالضوء الخافت الناتج من الشموع المصنوعة من دهن الحيوان وذلك حتى بداية القرن التاسع عشر حين تطور الأمر - وفى تواضع- إلى بدء استخدام زيت الحوت فى المصابيح مما أتاح ضوءا أنقى وأقوى، وبمضى الوقت أصبحت الحيتان نادرة، ونقص إنتاج زيت الحوت فى حين زاد الاستهلاك، وكان من الضرورى توافر البديل، وفى نفس الوقت ظهرت ضرورة ملحة، فقد انتشرت الآلات والماكينات الجديدة فى العالم الغربى، وصاحبها الحاجة إلى مادة لتشحيمها بديلا لشحم الحيوان والزيوت النباتية التى كانت تناسب الآلات اليدوية البسيطة والعجلات البطيئة، ومع الماكينات الجديدة التى اخترعت لنسيج الملابس وتقطيع الأخشاب، وعمل المسامير، وصناعة محركات القطارات، ظهرت الحاجة الملحة إلى كميات كبيرة من مواد أفضل للتشحيم، أى أنه قبل ظهور صناعة السيارات (أول سيارة تدار بالبخار ١٨٨٥) وبصفة خاصة تهيأ الجو لظهور العملاق الجديد وهو البترول والتطور الهائل فيما بعد لاستخدام آلة الاحتراق الداخلى التى تلتهم بلايين الجالونات من البنزين لتسيير السيارات (أول سيارة بوقود البنزين ١٩٠٨).

وتسجل الخريطة الزمنية لاكتشاف البترول فى العصر الحديث - فى كثير من المراجع - أن حفر أول بئر بطريقة الدق للبحث عن البترول كان فى تيتوزفيل (بنسلفانيا) بالولايات المتحدة الأمريكية فى عام ١٨٥٩، وأن الكشف عنه فى جمسة فى بلدنا مصر قد جاء بعد سنوات تسع فقط أى عام ١٨٦٨، ولم يسبقها من الدول إلا بولندا وكندا فى عام ١٨٥٨، ورومانيا عام ١٨٦٠، وبيرو عام ١٨٦٣، وتزامن معها اكتشاف البترول فى روسيا ١٨٦٨، فى حين اكتشف البترول فى إيران فيما بعد، فى أوائل القرن العشرين (عام ١٩٠٨)، وفى فنزويلا عام ١٩١٤، العراق عام ١٩٢٣، السعودية عام ١٩٣٦، قطر عام ١٩٤٠، الجزائر عام ١٩٤٩، ليبيا عام ١٩٥٨.

وقبل أن نتناول بالعرض قصة الإعلان عن اكتشاف البترول فى جمسة بعصر عام ١٨٦٨، والحقبة التاريخية حتى حفر أول بئر عام ١٨٨٦ التى انتهت باستخراج البترول ووضع أول بئر على الإنتاج بالبلاد عام ١٩١٠، قد يكون من المفيد أن نستعرض هنا بعض الملامح الرئيسية التى صاحبت فى - وضع مشابه - اكتشاف البترول وبدء حفر أول بئر بترول فى العالم بالولايات المتحدة.

فى الولايات المتحدة

تحوى الكثير من المراجع المنشورة(*) قصة اكتشاف البترول فى العصر الحديث والبئر الأولى التى حفرها الكولونيل ديريك بولاية بنسلفانيا وذلك بطريقة الدق وانفجر منها البترول فى ٢٧ أغسطس عام ١٨٥٩، وهى جميعًا تتناول الوقائع سواء بالإيجاز أو الاستطراد فى وضع متشابه، باعتباره أمرًا قد أصبح مسجلاً بالتاريخ، وفى حقبة كانت على جانب كبير من الأهمية، كانطلاقة بعثت الاهتمامات فى الدول التى تلاحقت على مستوى العالم للسيطرة على هذا المارد الجديد «البترول» فوقعت هى - وستظل - أسر قبضته فقد أصبح أكسير حياتها.

ويهمنا أن نضيف إلى ذلك، ما يلقى الضوء على الاهتمامات والموقف المتعاظم بالمسألة البترولية لهذه الحقبة وما بعدها على المستوى الدولى.

فقد عرف الهنود الحمر - الذين كانوا يستعمرون أمريكا - البترول كنشوع سطحية تنساب أيضًا مع الجداول المائية فى بنسلفانيا، ففى عام ١٧٥٠ كتب قائد حامية «دكوسن» يصف إحدى حفلاتهم الدينية التى دعى إليها، (...... وصراخ الظفر والنصر الذى هزت جنبات الوادى، حين تعطى الإشارة لتدنو الشعلة إلى الجدول الذى تكسوه الرغوة السميكة السوداء، وتندلع بطوله النيران، ويتصاعد اللهب،...)، أى أن الأمريكيين القدامى قد عرفوا زيت البترول، ولكنه كان مصدر مضايقة لهم فى أعمال استخراج الملح، حيث كانت جميع آبار كاناوا KANAWA الملحية تحتوى على البترول حيث يشتد التدفق إذا عمقت، وكانوا يتركون هذا الزيت يطفو على أحواض الملح إلى النهر حيث ينتشر على السطح نظرًا لخفته، وكان ذلك سببًا فى تسمية النهر «المتشحم القديم» OLD GREASY حيث شاع هذا الاسم بين ملاحى كاناوا، وفى خطاب كتبه الجنرال «بنيامين لنكولن» عام ١٧٨٣ إلى رئيس جامعة كمبردج قال فيه: (...... وفى الأجزاء

(*) ١ - THE "PRIZE", DANIEL YERGIN, "THE EPIC QUEST FOR OIL, MONEY & POWER" 1995.

٢ - البترول علم وصناعة - والتربيور ترجمة الأستاذ الدكتور حسن أبو السعود - دار المعارف (١٩٦١).

٣ - صراع البترول فى العالم العربى - الدكتور أحمد سويلم العمرى - دار العلم (١٩٦٠).

٤ - قصة البترول - الأستاذ يوسف الحارونى - دار المعارف.

الشمالية من بنسلفانيا نهر صغير يسمونه نهر الزيت، يصب فى نهر الغينى ALLEGHENY، ينبع من بئر قريبة، وعلى سطحه يطفو الزيت، مشابها لما يسمونه قار باربادوس، وتتوقف عنده القوافل عن مسيرها، لتجميع الزيت، وتدلك به مفاصلها حيث يسبب لهم ذلك راحة كبرى، ويشفيهم فى الحال من أمراضهم الروماتيزمية التى يشكو منها الكثيرون، وكانوا يشربون هذا الماء ليعمل كمسهل لطيف).

ويذكرون عن أهل المكسيك أنهم كانوا يمضغون الأسفلت، وعنهم أخذ جيرانهم الأمريكيون فكرة المضغ واللبان.

هذا كان حال البترول كما عرفه العالم على خواصه الظاهرة باستخدامه كما هو، ولم تبدأ محاولة تكرير الزيت فى قنينة صغيرة إلا على يد الصيدلى صمويل كير "Samuel Kier" عندما تراكم لديه مخزون كبير من زجاجات البترول المستخرجة من منطقة الغينى التى كتب عليها «زيت الصخر ذو القدرة العلاجية العجيبة».

وقد أخرج كير "KIER" القطفة الأولى نقية صفراء خفيفة وجدت طريقها لغرض الإضاءة كما كان يستخدم الزيت المستقطر من الفحم آنذاك، وقد وقعت نسخة من دعاية الصيدلى كير "KIER" الإعلانية عن دوائه العجيب بين يدى محام بنيويورك هو جورج بيسل Bissell وكان له شغف بالبترول، فلفت نظره برج للحفر كالأبراج التى تستخدم لحفر آبار الملح، وسرعان ما شارك رجل آخر هو إلفث Eleveth وكونا شركة «بنسلفانيا» لزيت الصخر فى ديسمبر ١٨٥٤ برأسمال قدره (٢٥٠) ألف دولار وأرسلوا هذا الزيت إلى الأستاذ بنيامين سليمان "Binyamin Silliman" أستاذ الكيمياء فى جامعة (ييل) الأمريكية لفحصها وتحليلها.

وقد أورد دانييل يرجن "Daniel Yergin" فى كتابه الشهير (The Prize) عن البترول (والذى حصل على جائزة البولتيزر) القصة الكاملة لهذا الموضوع وعرض ما جاء بالتقرير الهام الذى وضعه د. سليمان فى ١٨٥٥/٤/١٦ كأول تقرير وضع فى كيمياء البترول الذى أوضح فيه وجود قطفات منه عند الدرجات المختلفة للحرارة والخواص الناتجة، وأنه يمكن بطريقة مبسطة وغير مكلفة، تصنيع منتجات عالية القيمة، وهى نقطة البداية لتشجيع الشركة، كما جاء النص بذلك التقرير:

"Gentlemen, it appears to me that there is much ground of encouragement in the belief that your company have in their position a new material, from which, by simple and not expensive processes, they may manufacture very valuable products".

وقد استأجرت شركة بنسلفانيا لزيت الصخر أرضًا بالقرب من بلدة تيتوزفيل فى بنسلفانيا، وعهدت إلى أحد موظفيها واسمه «أدوين دريك» بالذهاب إلى تلك المنطقة ودراسة طرق الكشط المتبعة للعمل على تحسينها.

ولم تكن لديريك أية خبرة بصناعة الزيت ولكنه كان ذكيًا وأسعدته مواجهة المشكلة الجديدة ومحاولة التغلب عليها، وبوصوله إلى حقل البترول تأكد من صعوبة إنتاج القدر الكافى من الزيت بطريقة الكشط، وعلى ذلك قرر محاولة طريقة أخرى مختلفة.

عرف الكولونيل ديريك أن منتجى الملح يستعملون طريقة جديدة للحفر بدلاً من الجاروف، فهم يشقون الآبار بأن يدقوا الأرض بماسورة من الصلب تنتهى بمثقاب حاد.

واستقر رأيه على تجربة هذه الطريقة، فاستأجر مجموعة من عمال حفر آبار الملح مزودين بمعداتهم، وبمحرك بخارى قدرته ستة أحصنة لتشغيل هذه المعدات، وأقام العمال البرج اللازم، وبدءوا عملية الحفر والكولونيل ديريك يتجول بينهم ويرقب العمل بلهفة. وغاص المثقاب بسرعة فى المنطقة السطحية الرخوة، فلما وصل إلى صخور صلبة بدأ يحفرها، ثم غمرت المياه الجوفية قاع الحفرة فتحولت إلى كتلة من الطين، عندئذ أوقف رئيس العمال المحرك وفقد الأمل فلم يكن هناك مبرر للاستمرار فى الحفر، لأنه بمجرد إخراج المثقاب سوف تنهار جدران الحفرة.

هذا وتذكر بعض الروايات أن ديريك حزن لهذا الفشل فجلس وحيدا يقلب النظر فى قبعته العالية، فأوحى إليه شكلها بفكرة تغليف البئر بالمواسير، وهناك روايات أخرى تقول بأنه سمع بالحل الذى سبق أن اهتدى إليه إخوان «رفنر» للتغلب على مشكلة مماثلة، فاستخدم المواسير الحديدية بطريقة الدق حيث بدأ الحفر فى هذه البئر أوائل عام ١٨٥٩، وفى مساء السبت ٢٨ أغسطس وصل عمقها إلى ٦٩,٥ قدمًا دون أن يبدو للزيت أى أثر، فتراجع مؤيدو الكولونيل ديريك وفقدوا الأمل، وفى مساء ذلك اليوم المشهود تلقى الكولونيل خطابا به تعليمات بالتخلى عن المشروع والعودة إلى نيوهافن.

وفى صباح يوم الأحد مر رئيس العمال بجانب جهاز الحفر ونظر داخل الحفرة فرأى شيئا غريبا أثار حماسته وجعله يهرول باحثًا عن دلو لإنزالها فى البئر، فلما رفعها وجدها ممتلئة بزيت البترول الأسود.

وهكذا نجحت فكرة الكولونيل ديريك وأصبح الحصول على البترول من باطن الأرض بكميات كبيرة ممكنا، لقد اخترق مثقب حفر الكولونيل طبقات الصخور والرمال والطين إلى أن وصل إلى البترول المحبوس بين الصخور السميكة، فلما اخترقت البئر هذه الصخور بدورها أدى ضغط الغازات إلى رفع البترول داخل ماسورة الإنتاج إلى السطح، حيث أمكن تجميعه فى مستودعات التخزين، وقبل إنتاج البترول من بئر الكولونيل ديريك وصل سعر البرميل إلى أربعين دولارًا، فلما نجحت فكرة الحفر اتجه كثيرون إلى العمل فى ميدان البترول وتزايد عدد الآبار، وعلى ذلك ارتفع إنتاج البترول من ألفى برميل فى سنة ١٨٥٩ إلى حوالى ثلاثة ملايين برميل فى سنة ١٨٦٢، ومن الطبيعى أن تؤدى هذه الزيادة فى الإنتاج إلى تخفيض الأسعار، ففى أواخر ١٨٥٩ انخفض سعر البرميل إلى عشرين دولارًا، وفى ديسمبر ١٨٥٩ استمر الانخفاض ووصل السعر إلى عشرة سنتات للبرميل، وذلك لعدم وجود طريقة رخيصة يعتمد عليها لنقله إلى البلاد البعيدة عن بنسلفانيا والمحتاجة إليه.

بذلك تغلب رجال البترول على صعوبتين من ثلاث: الأولى هى إنتاج البترول بكميات كبيرة، والثانية أن يكون بأسعار معقولة، وبقيت الصعوبة الثالثة وهى التوزيع وكان من الضرورى حلها أيضًا.

فى هذا الوقت كانت خطوط السكك الحديدية قليلة وممتدة فقط ما بين البلاد الكبرى، فمثلا لم يكن بالقرب من تيتوزفيل - حيث حفرت البئر الأولى - أى خط حديدى، أما الطرق البرية فكانت رديئة للغاية مما جعل نقل براميل البترول فى عربات الخيول أمرًا صعبًا وباهظ التكاليف إلى الحد الذى يجعل سعر البترول خياليا.

وبذلك أصبح النقل المائى هو أنسب الوسائل، وكانت براميل البترول تعبأ عند البئر ثم إلى الصنادل بعربات تجرها مجموعات من الخيول يتراوح عددها من ستة إلى عشرين، ويقود هذه العربات سائقون على قدر كبير من المهارة، فى طرق ممتلئة بالصخور والحفر والمناطق الرخوة، ولذلك كانت أجورهم مرتفعة خصوصًا وأنه لم تكن توجد وسائل نقل أخرى.

لذلك فكر أصحاب الآبار فى نقل البترول بخطوط الأنابيب إلى القناة، إلا أن سائقى العربات - بما عرف عنهم من قوة الشكيمة والشراسة - لم يكونوا ليتركوا أمـرًا مثـل هـذا يمر بسهولة فيحطم احتكـارهم لعمليـة النقـل وتضيـع عليـهم أرباحـهم الكبـيرة، فثـارت ثورتهم ونسفوا أنابيب البترول بالديناميت بمجرد تركيبها، واعتدوا علـى عمـال البـترول بالضرب وبإطلاق الرصاص عليهم واسـتمرت المعـارك الداميـة بـين الفريقـين إلى أن مـدت خطوط السكك الحديدية إلى تيتوزفيـل، وامتـدت خطوطـها الفرعيـة إلى حقـول البـترول، لتسهيل نقل براميل الزيت الخام على عربات السكك الحديدية المسطحة، وبمرور الزمـن أصبحت عربات النقل ومجموعات الجياد الكبيرة التى كانت تجرها وصنادل النقل المائى مجرد ذكريات.

فى هذه الأثناء لاحظ سام كير - أحد التجار المتجولين الذين يبيعـون زيـت الصخـر على أنه دواء - ملاحظة كان لها أثر كبير، فقد وجد أن هذا الزيت ردىء الطعم ويحتوى على شوائب، ففكر فى تنقيته لتسهيل بيعه، وأحضر أنبيقـا (وهـو وعـاء كبـير لـه غطـاء محكم يستعمل فى التقطير) وأشعل تحته النار وبدأ فى غلـى كميـة مـن البـترول، ويبـدو أن النـار لم تكـن كافيـة إذ أن كـل مـا حـدث هـو أن تصاعدت الأبخـرة مـن ثغـرات الغطاء وانتشرت رائحتها مما سبب شكوى الجيران، فـاضطر إلى نقـل الأنبيـق إلى الخـلاء خارج المدينة.

واستعمل فى هذه المرة أنبيقا أكبر ونـارًا أقـوى، وغلـى شـحنة جديـدة مـن الزيـت الخام، فلما تصاعدت الأبخرة تساقطت من نهاية الأنبيق قطرات من سائل فـاتح اللـون، وبمحض المصادفة عـرف أن هـذا السـائل يمكـن اسـتعماله فـى المصابيح بـدلاً مـن زيـت الحوت، وأن ضوءه أقوى وأنقى.

هذا السائل الذى حصل عليه كير هو الكيروسين وهو أول نتاج استخلص من الزيت الخام، وانتعشت صناعة البترول بعد هذا «الكشف» وظهرت معامل التكرير بنفس السرعة التى تحفر بها الآبار، إلا أنها كانت بدائية إلى حد كبير.

واختلف إنتاج الكيروسين فى معامل التكرير من عملية لأخرى فكـانت بعـض الشـحنات ترسب الهباب على زجاج المصابيح بكثرة تحـول دون الاحتفـاظ بـه نظيفًا، وعمليـات أخـرى تسبب انفجار المصباح وإلحاق الضرر بمن يضيئه.

بالرغم من ذلك تزايد استعمال الكيروسين وأصبح منظر عربات الكيروسين أمام محال البقالة والمنازل مألوفاً، وكان من الواجبات اليومية للأولاد الصغار شراء احتياجات الأسرة من الكيروسين من محال البقالة فى صفيحة سعة جالون، مع سد فوهتها بقطعة من البطاطس لمنع تساقط الكيروسين.

أخذ رجال البترول فى تعلم صناعتهم تدريجيا وبمجهودات كبيرة، وأصبحت الصناعة البترولية متشعبة بحيث تعجز أى شركة عن القيام بجميع خطواتها، وعندئذ بدأ التخصص، فقامت بعض الشركات بحفر الآبار وإنتاج البترول من باطن الأرض بالمضخات، وتخصصت شركات أخرى فى عمليات النقل بخطوط الأنابيب، وتولت مجموعة أخرى من الشركات إنشاء معامل التكرير لتحويل الزيت الخام إلى منتجات كثيرة يستهلكها الجمهور.

وحتى بداية القرن العشرين لم تخرج صناعة البترول عن كونها صناعة الكيروسين، فبالرغم من إنتاج كل من زيوت التشحيم والأسفلت اللازم لرصف الطرق من الزيت الخام إلا أن الهدف الرئيسى لمعامل التكرير كان إنتاج الكيروسين، ووجد أصحاب معامل التكرير أن هناك منتجًا ثانويا يضايقهم مضايقة كبرى لعدم الحاجة إليه، ولأنه كثيرًا ما يختلط بالكيروسين فيحدث انفجارات فى المصابيح عند إشعالها ويؤذى الناس، ذلك المنتج الثانوى هو البنزين، فعمد أصحاب معامل التكرير إلى تعبئة البنزين فى زجاجات لتباع فى مخازن الأدوية لربات البيوت اللاتى يستخدمنه فى إزالة البقع الدهنية من الملابس.

بمضى الزمن ظهرت أهمية البنزين عندما قام بعض المخترعين من أمثال «الوود»، و «هاينز»، و «هنرى فورد» بتجربة نوع جديد من المحركات، فقد اقتصرت مصادر الطاقة اللازمة لتشغيل الآلات قبل ذلك العصر على القوى المائية والمحركات البخارية واستمر الوضع كذلك إلى أن استكشف هؤلاء الرجال محركات الاحتراق الداخلى[1]، وتستمد هذه المحركات قوتها من انفجارات متتالية داخل أسطوانة بها مكبس يتحرك بتأثير الضغط الناشئ عن هذه الانفجارات، ولم يكن الوقود الذى يحترق داخل

(١) عام ١٩٠٨ - استخدام آلة الاحتراق الداخلى لتسيير السيارات.

الأسطوانات ويسبب هذه الانفجارات سوى البنزين - ذلك المنتج الثانوى الذى يعوق إنتاج الكيروسين.

وانتشرت محركات البنزين بسرعة. واستخدمت فى شتى الأغراض مثل تسيير السيارات، والأوتوبيسات، واللوريات، والآلات الزراعية، والمراكب والمضخات، وغيرها، مما أتاح حياة جديدة تتم فيها الأعمال الشاقة التى اعتاد الإنسان أداءها بطريقة جديدة أفضل وأسرع باستخدام الآلات.

وبين عشية وضحاها اتجه الاحتياج إلى البنزين بدلاً من الكيروسين. وتزايدت احتياجات الأسواق إلى البنزين، وفى ذلك الوقت تقريبا تمكن «إديسون» من رفع مستوى الإضاءة الكهربية، فانخفض استهلاك الكيروسين بسرعة خصوصًا بعد أن انتشرت الإضاءة بالغازات (غاز الاستصباح المنتج من التقطير الإتلافى للفحم)، واقتصر استهلاك الكيروسين على المناطق النائية التى لم تصلها الكهرباء.

وانحصر إنتاج الزيت الخام فى الولايات المتحدة لمدة ربع قرن بعد إنتاجه من أول بئر حفرها الكولونيل ديريك فى ولاية بنسلفانيا، وما أن جاءت سنة ١٨٦٨ (اكتشاف البترول فى مصر) حتى توالت اكتشافات حقول البترول فى ولايات «كولورادو» و «كانساس» و «تكساس» و «أوكلاهوما»، وفى سنة ١٩٢٠ وصلت حقول البترول المستكشفة غربًا حتى ولاية «كاليفورنيا» .

وفى مصر :

وفى العصر الحديث أيضا ، كانت مصر من أوائل الدول التى اكتشف بها البترول . وذلك عام ١٨٦٨ أى بعد ٩ سنوات فقط من اكتشاف البترول فى بنسلفانيا بالولايات المتحدة الأمريكية عام ١٨٥٩ ، حيث قام الكولونيل (إدوين ديريك) بحفر أول بئر للبترول فى العالم بطريقة الدق كما سبق لنا إيضاحه ، وإن كنا على الجانب الآخر فى مصر ، لم يتم حفر أول بئر إلا بعد الاكتشاف بثمانية عشر عامًا وذلك فى عام ١٨٨٦ على يد الخبير البلجيكى (دى باى) "MONSIEUR DE BAY" باستخدام جهاز حفر ميكانيكى يعمل بقوة البخار.

وترجع قصة اكتشاف البترول فى مصر فى عام ١٨٦٨ (فى عهد الخديوى إسماعيل ١٨٦٢ - ١٨٧٩) عندما ظهرت آثار رشح بترولى فى منطقة جمسة (٣٥٠ كم من السويس) على الساحل الغربى للبحر الأحمر ، وذلك خلال الأعمال التى كانت تقوم بها الشركة الفرنسية[١] لاستخراج الكبريت بالمنطقة آنذاك ، التى بدأت عملها فى مصر عام ١٨٦٣ بعد حصولها على امتياز البحث والتنقيب عن الكبريت من الحكومة المصرية .

فقد استطاعت الشركة الفرنسية ، إنزال عمود حفر طوله ٨٠ قدمًا فى بئر عمقها ١٣٠ قدمًا وكانت البئر تحت مستوى سطح البحر فامتلأت بالمياه وطبقة من البترول وتكرر ما حدث فى بئر أخرى ، ولكن الحكومة المصرية رفضت طلب الشركة للسماح لها بالتنقيب عن البترول فى المنطقة ، على أساس أن الامتياز الممنوح لتلك الشركة فى عام ١٨٦٣ كان لمدة ٣٠ عامًا بغرض التنقيب عن الكبريت واستخراجه فقط ، وقد لجأت الشركة الفرنسية عام ١٨٦٩ إلى القضاء بشأن ذلك النزاع واستمرت القضية بالمحاكم ١٤ عامًا قبل أن تكسبها الحكومة عام ١٨٨٣ ، ودون إعطاء هذا الكشف الاهتمام اللازم والواجب طوال تلك الفترة ، ويبدو أن الأمر ظل فى الأذهان مرهونا بصدور ذلك الحكم . إذ إن أول تحرك للحكومة قد جاء فعلاً فى عام ١٨٨٤(فى عهد توفيق ١٨٧٩- ١٨٩١)، وبعد الاحتلال البريطانى بعامين ، حينما استقدم نوبار باشا رئيس مجلس النظار آنذاك، الخبير البلجيكى مسيو (دى باى) "Monsieur de Bay" لإجراء الاستكشافات بمنطقة جمسة لتبيان الاحتمالات البترولية بها ووضع تقريره عن ذلك .

وقد قام دى باى فى البداية بتوسيع عدد من الأنفاق التى سبق لشركة الكبريت العمل فيها فى جمسة وقدم تقريره بالتوصية بضرورة إجراء عمليات أكثر جدية .

ويعرض الدكتور بومان (Bowman) [٢] فى تقريره الصادر عن المطابع الأميرية بالقاهرة فى عام ١٩٣١ ، وصفا تفصيليا لأعمال مسيو (De Bay) فى هذه الفترة ، حيث يوضح أن مجلس النظار برئاسة نوبار باشا قد قرر فى اجتماعه المنعقد فى ٢٥ سبتمبر ١٨٨٤ اتخاذ الخطوات الإيجابية الفعالة حيث يُعهد إلى مسيو (دى باى) بالإشراف على هذه الأعمال .

(١) Socite Soufriere des Mines de Jemsa et de Ranga.

(٢) Bowman - Mines and Quarries Department Report on Boring of oil in Egypt Minisyry & Finance, Egypt Gov. Press, Cairo, 1931 (pp. 20).

هذا وقد تم استيراد المعدات وأدوات الحفر من بلجيكا ، وكذلك استقدام عدد ٢٤ من العمالة ذات الخبرة الميكانيكية من بلجيكا حيث توجه الفريق إلى رأس جمسة لبدء العمل فى نوفمبر ١٨٨٥ .

هذا ويشير التقرير إلى أنه قد تم حفر ٤ آبار بالطريقة اليدوية فى جمسة والتى لم تسفر عن شىء ، وقد قام «دى باى» فى عام ١٨٨٦ بحفر أول بئر[1] «دى باى رقم ١» باستخدام جهاز حفر ميكانيكى يعمل بقوة البخار ومن المعتقد أن هذا «أول بئر يتم حفره فى مصر بالطريقة الميكانيكية الحديثة» حيث ورد بالتقرير أنه «عند تعميق البئر وجدت طبقة من الصخور الجيرية المتبلورة المائلة للزرقة ومشبعة بالزيت عند عمق ١٤٤ قدما . وعند وضع البئر على الضخ بدأ تدفق كثيف من الغاز ثم تحول إلى تدفق طبيعى مكون من خليط من الزيت والماء ، حيث قدر الإنتاج بحوالى ٥٠٠ متر مكعب فى اليوم منها ١٢٥ مترا مكعب من الزيت» .

AT 144 Feet the well was put on the pump. There was a heavy flow of gas and then a natural flow of a mixture of oil and water (estimated at 500 cubic meters per day, of which 125 cubic meters was oil).

وقد تم إرسال العينات إلى معملين للتحليل فى أوروبا وكان الوزن النوعى للزيت ٠,٩٠٨ ، ويحتوى على حوالى ٥,٥٪ بنزين ، ٢٢,٥٪ كيروسين ، ٤٠٪ قطفات زيوت ، ٣٢٪ من الأسمنت وقد أورد التقرير المعلومات التفصيلية عن البئرين (دى باى - ٢) ، (دى باى - ٣) ، وهى نتائج غير مشجعة .

وفى مرجع آخر يقول بارون إيتال "Barron Etal" [2] الذى سرد فيه أعمال دى باى "M. De Bay" :

(إن الحكومة المصرية اتفقت معه على شراء أجهزة للحفر واستأجرت بعض الحفارين من أوروبا للتأكد من وجود البترول فى جمسة بكميات تجارية ، وأنه فى

(١) تم فتح هذا البئر فيما بعد ، حيث جاء فى تقرير لمصلحة المناجم عام ١٩٠٦ أن الغاز قد ارتفع فى البئر طوال الوقت ، وعندما أعيد فتح البئر بواسطة شركة ترست "Trust" فى سبتمبر عام ١٩٠٨ وأثناء تنظيف البئر وجد أن قاع البئر عند عمق ٢٠١ قدم ، ولذا فقد تم غلق البئر بسدادات أسمنتية حتى السطح وتم هجره .

(٢) تقرير Barron Etal الموضوع عام ١٩٠٢ .

البداية تم حفر نفق جديد بالإضافة إلى الحفر القديمة بسمك نصف متر فى أقصى الشرق من الدهليز ، ونفق آخر بسمك ستين سنتيمترا فى أقصى الغرب ، وافترض مسيو دى باى (M. De Bay) أن البترول يوجد تحت هذه الصخور وأنه ارتفع إلى السطح بفعل الضغط ، وكانت نظريته أن هناك قناة للبترول تحت البحر تمتد فيما بين جمسة وجبل الزيت (canal sous-marine de petrole).

قام دى باى "M. De Bay" بحفر ٦ آبار حول التلال على الجانب الشرقى من جمسة بالقرب من الآبار القديمة ووصل عمق البئر رقم ١ إلى ٢٨,٩ مترًا ويقال إن البترول تدفق بغزارة من تلك البئر ، وأعطت البئر رقم ٢ معدلا أقل ، أما البئر رقم ٣ التى تم حفرها بعيدًا عن البئرين الآخريين - فلم تعط أى نتائج بترولية .

ومن الجدير بالذكر أن طبقات الصخور التى اخترقتها عمليات الحفر فى كل هذه الآبار هى ما يطلق عليه رواسب الشاطىء "Beach Deposits" . أما الصخور القديمة فلم تمسها عمليات الحفر وفى النهاية تم هجر هذه الآبار إذ لم تسفر عن أى نجاح .

وفى أوائل العام التالى (١٨٨٦) انتقل دى باى "M. De Bay" للعمل بجبل الزيت وحفر بئرين جديدتين بعيدتين عن بعضهما بحوالى ٥٠ مترًا ، وتبتعد أحدهما عن الشاطئ حوالى ١٥مترًا والأخرى ٤٠ مترًا ، وفى أحد هذين البئرين على عمق ٣٤,٥ مترًا انطلقت كميات كبيرة من الغاز ، وعلى عمق ٣٥,٣ مترًا ارتفع البترول إلى ١,٨ مترا فوق سطح البحر وأعطت البئر حوالى ٦٠ لترًا فى الساعة ، وعند استكمال الحفر لعمق ٤٠,٧ مترًا وبمساعدة المضخات أمكن الحصول على ٣٠٠ متر مكعب يوميا ، وربعها من البترول ويحتوى ذلك البترول على ٢٢٪ زيت إضاءة و١٣٪ زيت ثقيل و٨٪ زيت تزييت ، والباقى ٥٧٪ متخلف ثقيل .

ونتيجة لعدم توافر مستودعات تخزين فى ذلك الوقت تم إنزال ماسورة لوقف تدفق البترول ، ولكن هناك بعض الشكوك التى تثور حول هذا القول كما يتضح من تقرير أعده خبير إنجليزى يدعى (جونز) جاء لعمل مسح بهدف استغلال جزء من المنطقة ، إذ يقول فى تقريره إن توقف تدفق البترول جاء نتيجة لنضوب البئر .

هذا وقد أعفت الحكومة المصرية فى عام ١٨٨٦ الخبير (دى باى) ومجموعته من العمالة البلجيكية من الاستمرار فى العمل ، وأسندت المهمة بالمنطقة إلى الأمريكى مستر تويدل "Mr. H. Tweddle" ومجموعته من الحفارين الأمريكان ، وتم

إنشاء مستعمرة لإعاشة أطقم العمل فى منطقة الزيتية (ZEITIA) وتشتمل على رصيف بحرى ، وورش ، وخط سكة حديد بين الرصيف البحرى والورش ، وماكينة لصناعة الثلج (لحفظ مادة المفرقعات النيتروجلسرين) ، ومعمل لتقطير المياه العذبة الصالحة للشرب .

وقد قام بحفر خمسة آبار بالمنطقة ، بدأ حفر الأولى منها (American well #1) فى ١٩ نوفمبر ١٨٨٦ ، وكان على بعد ٤١ قدما شمال (De Bay well #1) ، وكانت نتائجه غير مشجعة ، وكذلك البئر الثانية (American well #2) الذى بدأ حفره فى ٩ ديسمبر ١٨٨٦ حتى عمق ٢٢١٠ – ٢١٢٠ قدم حيث أظهر شواهد غازية عند هذا العمق ، وقد شهدت منطقة جمسة فى تقرير (Bowman (pp28 ناتجا من اشتعال الغاز المتصاعد من تلك البئر ، بسبب شرارة من الغلاية التى كانت تستخدم فى توليد البخار بالموقع ، وقد تم هجر البئر وردمها بالرمل والمياه لإطفاء النار ، ولم تعط آية بئر من الآبار الخمسة (البئر الخامس ٦ يونية ١٨٨٧) أية نتائج مشجعة ، وإن كان قد ذكر أيضًا فى ذات المرجع أن هناك بئرًا أخرى تم حفرها فى منطقة الزيتية المجاورة (Amercian well at zeitia) فى ١٥ نوفمبر ١٨٨٦ ، وقد تضاربت الآراء حول تسجيل موقعها وإن كانت هناك معلومات للطبيعة الجيولوجية بها حتى عمق ٦٥٠ – ٧٦٠ قدم، التى أوضحت طبيعة الصخور الجرانيتية ،حيث توقف العمل عند هذا العمق نتيجة صعوبة وبطء عملية الحفر ، وبانتهاء أعمال «تويدل» بحفر الآبار الستة بدون أى نتائج ، فقد أثار ذلك القلق لدى الحكومة المصرية لتعاظم الإنفاق على عمليات البحث والاستكشاف دون استخراج البترول بكميات تجارية لتعويض هذه الخسائر .

والجدير بالذكر – مما يوضح الاهتمام المكثف للحكومة المصرية خلال عامى ١٨٨٧/٨٦ بالمسألة البترولية – أنها قد استعانت فى الفترة نفسها بالمهندس الجيولوجى الأمريكى الجنسية ميتشيل (Mitchell) لدراسة جيولوجية المنطقة ، مع الاهتمام الخاص بمصادر المناطق البترولية ووضع تقريره المشهور – السابق الإشارة إليه – الصادر عن المطابع الأميرية بالقاهرة عام ١٨٨٧ فى إطار دراسة عامة حول جيولوجية مصر ، ويعتبر هذا التقرير الهام مصدرًا أساسيًا لمعرفة جيولوجية البترول فى هذا التاريخ .

إلا أنه تجدر الإشارة - كما يستعرض ذلك بومان "Bowman" [1] أن ميتشيل "Mitchell" قد وقع فى خطأين جيولوجيين هامين خلال بحثه فى جيولوجية مصر ، فقد حدد العصر الميوسينى لطبقات الجبس ، وكذلك أيد الحفر العميق إلى الطبقات التى يعرف زمنها الجيولوجى حاليا بالعصر الكريتاسى (٦٥ - ٧٠ مليون سنة) ولكنه اعتبرها من العصر الديفونى (٣٦٠ مليون سنة) ، هذه أولى الأخطاء الجيولوجية التى وقع فيها ، أما الخطأ الثانى فهو تجاهله لأهمية التراكيب الجيولوجية فى تجميع البترول ، وكان هذا الخطأ شائعًا بين الباحثين فى جيولوجية مصر آنذاك (قبل إصدار تقرير إدارة المناجم فيما بعد فى عام ١٩٠٦) .

وفى محاولة أخيرة لتقييم الموقف - بعد انتهاء أعمال "Tweddle" استعانت الحكومة المصرية فى ديسمبر من عام ١٨٨٧ بأحد الخبراء من جيش الاحتلال البريطانى وهو الكولونيل ستيوارت "Colonel C.E. Stewart" بالتوجه إلى المنطقة بمصاحبة المهندس الجيولوجى ميتشيل "Mitchell" لتقدير الموقف ، وجاء التقرير بالتوصية لاستمرار العمليات فى جمسة ، بل أيضا للحفر فى منطقة رأس دب ، وأبو دربة ، وقد أورد بومان "Bowman" ما نصه .. «أنه بالرغم من هذا التقرير فقد أوقفت الحكومة المصرية الأعمال الباقية بالمنطقة فى يوليو ١٨٨٨» .

هذا وتجدر الإشارة إلى أن جملة ما أنفقته الحكومة المصرية من عام ١٨٨٥-١٨٨٨ على العمليات خلال هذه الفترة يبلغ حوالى مائة ألف جنيه مصرى وقد بلغت الأقدام المحفورة - غير شاملة أعمال الأنفاق التى حفرها دى باى "De Bay" - خلال هذه الفترة حوالى (خمسة آلاف وثلاثمائة وعشرون قدمًا (٥٣٢٠ قدم) أى حوال ١٩ جنيه /قدم حفر ، وهى مبالغ ضخمة قياسًا بهذه الفترة .

لقد تحملت الحكومة المصرية خلال هذه الفترة[2] ١٨٨٧/٨٥ عبء نشاط البحث والاستكشاف ، كما سبق لنا عرضه وذلك أملاً فى أن تحصل على عوائد البترول لإصلاح الخزينة .

(١) تقرير د . بومان (Bowman) الصادر عن المطابع الأميرية بالقاهرة عام ١٩٣١ .

(٢) خلال حكم الخديوى توفيق (١٨٧٩ - ١٨٩١) التى أعقبت حكم الخديوى إسماعيل (١٨٦٣ - ١٨٧٩) وهى الفترة التى شهدت البلاد فيها نهضة شاملة فى جميع مرافق الحياة وإن كانت مظاهر البذخ والإسراف أيضًا قد حملت كاهل البلاد بأعباء الديون وترك لأجيال عديدة أعباء هذه الديون أيضا .

وقد يكون من المفيد أن نعرض هنا بعضًا من المقتطفات التى أوردتها جريدة الأهرام الصادرة فى تلك الأوقات ، ليعكس تصورًا واضحًا عن الأوضاع بالبلاد فى ذلك الحين فقد نشرت جريدة الأهرام :

العدد : ٢٤٩١

الصادر : السبت ١٠ أبريل (نيسان) سنة ١٨٨٦

« وردت تلغرافات للحكومة من جبل الزيت مفادها أن زيت البترول كثير الوجود هناك وقد بعثوا بكمية منه إلى مصرنا فوصلت إلى السويس وستصل غداً إلى العاصمة فرجونا أن ينجم عن ذلك أثر مفيد للحكومة تلقاء احتياج الخزينة ».

ورغم أن الشواهد البترولية كانت محدودة مع أعمال (دى باى) (M. de Bay) فى أوائل عام ١٨٨٦ فإن الآمال كانت معقودة على تدفق الخير والبركة .

الأهرام على لسان مدير الجريدة

العدد : ٣٤٩٣

الصادر : الثلاثاء ١٣ أبريل (نيسان) سنة ١٨٨٦

« أعظم واجبات كل حكومة أن تبذل قصارى عنايتها فى زيادة معين ثروة البلاد وتعميمها لم فى ذلك من تعزيز قوتها أدبيا وسياسيا وعلى هذا نرى كل حكومة مقترضة سعت وتسعى فى هذا السبيل الذى كان من أعظم معداته ولذا رأينا أميريكا أعظم البلدان والممالك ثروة ونجاحا » .

وقد قسم لنا الحظ فوجدنا أراضينا المصرية معدنا للبترول اكتشف حديثا وأثبتت الأخبار الأخيرة أنه عزيز المادة وافر البركة ثم أننا لم ننس ما كان من الترتيبات ...... أن قررت مبلغًا لغرض هذه المسألة ......

والقول القائل « كل من سار على الدرب وصل »

هذا وقد أعلنت الحكومة أنها مستعدة لتوريد ما يلزم لكل طالب فعلى من شاء أن يفحص الزيت أن يبعث بطلب إلى نظارة الأشغال وقد سبق الآن أنه فى مدة ٢٤ ساعة قد استخرج مائة وخمسون متراً مكعباً من البترول وهو دليل وجوده بكثرة وغزارة حقق الله الآمال .

ومما يلفت النظر أنه قد جاء على لسان مدير الجريدة أيضا فى ذات العدد المشار إليه ، أول إشارة إلى مكان إسناد الأعمال إلى القطاع الخاص فقد جاء ما نصه :

فالحكومة إذ ذاك إما أن تقوم بالعمل بنفسها وإما أن تتفق مع شركة مالية على شروط تضمن للخزينة معظم الفائدة ولا تجعل لها بابا لالتهام الفائدة بأكملها كما جرت العادة فى الشرق ، وأننا على عزم ألا نتأخر عن إبداء ملحوظاتنا فى هذا الصدد وسنطلع القراء على ما سيصل إلينا من نتائج هذا المشروع الذى لا يخفى ما فيه من المصلحة العظمى لبلادنا .

وفى أقل من شهرين سرعان ما تبددت الآمال مع النتائج غير المشجعة لأعمال (M de Bay) ، وقد بات هذا واضحًا فى قلق الحكومة على الوضع الذى جاء بجريدة الأهرام .

الأهرام على لسان مدير الجريدة

العدد : ٢٥٣٣

الصادر : أول يونيو (حزيران) سنة ١٨٨٦

« لا تزال معالجة البترول موضع اهتمام الحكومة ومرمى عنايتها فى تحقيق الأمانى وقد قال لى أحد العارفين أن حالة مصر المالية فى ضنك شديد لا ندعه معه عن إجراء التحقيق الدولى عملاً بمنطق الوفاق المالى ولو أخذت جميع الاقتصاديات والتحوطات ولكن إذا صدق ظنى فى مسألة البترول كان من المحتمل القريب منع التحقيق المذكور أو تأجيله بواسطة دخله ، ولست أقصد بذلك الميل إلى منع التحقيق الذى وحده يقوم انحسام مسألة مصر بل لأبين ما يترتب على إيرادات البترول المسألة مهمة جدا وبودنا لو تصح الأمانى بها ».

الحكومــة تتجــه فى التنقيب عن الزيت لرأس المال الخاص:

ففى مارس ١٨٩٩ (فى عـهد الخديـوى عبـاس حلمـى الثـانى) ، وبعـد أن توقفت الحكومة ١١ عامًا عن تمويل نشاط البحث ، وافقت للسير إلون بالمر (Sir ELwin Palmer) الإنجليزى فى الحصول على الامتياز للبحث عن البـترول لمصلحتـه هـو وشـركاته ، وقـد استعان بالبروفيسير وانر (Prof. M. Wanner) وتم اختيار موقع الحفر فى المنطقة الشـرقية لشاطىء خليج الزيت ، وقد تم حفر ثلاث آبار حيث بدأ العمل فى البئر الأولى منها فـى فبراير ١٩٠٠ وقد واجه مشاكل وصعوبات فيما يخـص معـدات وأدوات الحفـر ، وبصفـة خاصة فى انقطاع حبال الحفر التى توقف العمل بسببها فترات إلى حـين اسـتيرادها مـن أمريكا ، وانتهت الأعمال فى منتصف عام ١٩٠٠ حيث لم يصادفه التوفيق وترك المنطقـة بعد عام واحد ودون الحصول على نتائج مشجعة .

هذا ويمكننا أن نقول إن منهج الحكومة فـى مسـألة التنقيـب عـن البـترول بـالبلاد قـد أصبـح واضحًـا فـى الاعتمـاد علـى الشـركات الأجنبيـة المتخصصـة فـى مثـل هـذه الأعمال التى تمتلك المعدات والقدرة على التمويل ، وبعيدًا عن المخاطرة ، فى إطـار نظـام الأتاوة .

وقـد كـانت سـوق البـترول العـالمى فـى ذلـك الوقـت عـام ١٩٠٠ وحتـى منتصـف العقـد الأول مـن القـرن العشـرين عـام ١٩٠٥ قسـمة فـى الغـالب بـين مجموعتـين مـاليتين عُظميـين الأولى شـركة اسـتاندرد أويـل التابعـة «لروكفلـر» والتـى بدأهـا فـى أمريكـا «جـون دافيسـون روكفلـر» عـام ١٨٧٠ بـرأس مـال قـدره مليـون دولار وخـلال أثنـى عشـر عامًـا أصبـح رأس مالهـا ٧٠٠ مليـون دولار حيـث ضـم إليـها معظـم الشركات العاملة فـى المجـال حتـى أصبحـت تسـيطر علـى تسـعة أعشـار إنتـاج زيـت البترول فى الولايات المتحدة ، والثانية كانت مجموعـة أربـاب المصـالح المسـيطرين علـى آبار الزيوت الروسية وهم «روتشيلد» «ونوبل»، وقد بلغ الإنتاج العالمى من الزيـت الخـام فى عام ١٩٠٠ حوالى ٢١ مليون طن منها ٩ ملايين طن للولايات المتحدة ، ١٠ مليون طن لروسيا .

وقد شهدت هذه الحقبة وحتى قرب نهاية العقد الأول من القرن العشرين (عام ١٩٠٨) العديد من الامتيازات التى منحتها الحكومة المصرية للبحث والتنقيب عن البترول فى مصر ، ولم تصادف أى منها تحقيق نجاح تجارى .

١٩٠٤ شركة CAIRO SYNDICATE فى قنا وشبه جزيرة سيناء وقد بدأت الحفر فى سيناء حيث تكونت شركة لهذا الغرض SINAI PETROLEUM SYNDICATE كما أن هناك العديد من الشركات التى حصلت على امتيازات للبحث وإن كان العديد منها أيضا لم يقم بأعمال الحفر لعدم توافر التمويل لديها .

- EGYPTIAN VENTURES LIMITED
- BEDOUIN SYANDICATE LIMITED
- WESTERN SINAI PETROLEUM PROSPECTING SYNDICATE

١٩٠٥ سجلت شركة للبترول باسم الشركة المصرية للبترول EGYPTIAN PETROLEUM CO. للبحث عن البترول فى منطقة جمسة .

١٩٠٧ تنازلت الشركة المصرية للبترول عن منطقة جمسة إلى شركة (ترست) EGYPTIAN OIL TRUST LIMITED .

١٩٠٧ حصلت شركة AFRICAN PROSPECTING SYNDICATE على امتياز البحث عن البترول شمال منطقة جمسة ، وفشلت فى عملية تدبير التمويل اللازم .

١٩٠٨ أظهرت مجموعة شل العالمية أول اهتمام بالمنطقة ، حيث أبدت استعدادها لشركة (AFRICAN SYNDICATE) بإجراء مساحة جيولوجية لمنطقة امتيازها فى شمال جمسة ، حيث تعاقدت معها شركة (BATAAFSCHE) وهى إحدى شركات شل المتخصصة فى البحث عن البترول للقيام بإجراء المساحة الجيولوجية لتلك المنطقة ، فأوفدت خبيرًا متخصصًا من مجموعة شل انتهى فى تقريره إلى التوصية بعدم المغامرة فى

منطقة شـركة (AFRICAN SYNDICATE) ، وأن منطقـة الشـركة المصريـة للبترول أكثر أهمية ومن المحتمل تواجد البترول بها .

وأخيرًا ، وبعد انقضاء ما يقرب مـن أربعـين عامًـا فيمـا بـين الانتظـار والاسـترخاء تخللتها فترات من الاجتهاد وبذل الجهد والعـرق ، منـذ اكتشـاف البـترول بـالبلاد عـام ١٨٦٨ ، شاءت قدرة الخالق أن يتحقق النجاح فى عـام ١٩٠٩ ، لتكـون البدايـة .. بـأن يفيض الخير والبركة - ومن الثروة التى أودعها سبحانه فى باطن الأرض - وذلك من أول بئر منتجة بالبلاد فى منطقة جمسة على ساحل البحر الأحمر على عمق (٩٢٠ قدما) .

وقـد جـاء فـى موقـع ينتصـف المسـافة فيمـا بـين بـئر (دى بـــاى) (DE BAY) ، وبئر (تويدل) (MR TEWDDLE) [1] ولكنها مشـيئة الخـالق سـبحانه ، وكـل بمقـدار ، وأنى يشاء ، يسخر ملكه للإنسان ليستثمره وينتفع به كمـا يقـول ســـبحانه وتعـالى فـى سورة لقمان آية : ٢٠ :

﴿ ألم ترَوْا أن الله سخر لكم ما فى السمواتِ وما فى الأرْضِ ، وأسبغَ عليكم نِعَمَـهُ ظَاهِرَةً وبَاطِنَةً ﴾

(صدق الله العظيم)

* * * * *

(١) بئر تويدل (AMERICAN WELL # 2) وصل إلى عمق ٢١٢٠ قدما بالمنطقة .

تطور التشريعات والاتفاقيات البترولية فى مصر (١٩١٠ - ١٩٩٨)

تنفرد صناعة البحث عن البترول واستخراجه بخصائص مميزة، حيث يرتفع معها عنصر المخاطرة وتتطلب رؤوس أموال ضخمه وتكنولوجيا متقدمة تملكها عادة الشركات العالمية الكبرى فى دول غنية، وعلى الجانب الآخر تكمن هذه الثروة فى أماكن متفرقة فى العالم، ولدى شعوب تتسع معها الفجوة فى التقدم وتتطلع إلى التنمية لمعيشة أفضل.

ويمكننا أن نقول إن البترول ولد ماردًا وعملاقًا إن جاز التعبير، فعلى الرغم من اكتشافه حديثًا فى أمريكا عام ١٨٥٩ إلا أنه سرعان ما اكتُشف أيضا أنه مصدر للقوة وللثروة، وشهد العقد الأخير من القرن التاسع عشر فى أمريكا ذاتها صراع العمالقة الكبار والعمالقة الصغار لشركات تعلمت وأرست قواعد الاحتكار، وأن البقاء فى القوة والسيطرة واحتواء الصغار، وشهد الربع الأول من هذا القرن تعدد اكتشاف البترول فى مناطق أخرى من العالم وبصفة خاصة فى منطقة الشرق الأوسط، فى إيران، والعراق. والسعودية، والكويت، والخليج العربى، وانتشار النفوذ الاستعمارى الذى كان يحكم غالبية العالم حتى منتصف القرن العشرين، ونشوب الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ - ١٩١٨، وتعاظم الدور الاستراتيجى للبترول ودخوله فى عداد السياسة الدولية، واستهداف السيطرة على مصادره من جانب الدول الكبرى، وحصلت بمقتضاها تلك الدول ممثلة فى شركاتها على امتيازات واتفاقيات[1] غير عادلة فى أماكن كثيرة من العالم وبصفة خاصة فى الشرق الأوسط، ومنطقها الغلبة وليس مصلحة الطرفين، وهو أمر كان يناسب عصره - أى أن

(١) على سبيل المثال باتفاقية دارسى فى إيران والتى وقعها الشاه مع وليم نوكس دارسى عام ١٩٠٢، اتفاقية ١٩٢٥ مع العراق وشركة النفط التركية - امتياز البحث عن البترول للشركات الأمريكية بالسعودية فى ١٩٣٢، امتياز شركة نفط الكويت الإنجليزية عام ١٩٣٤.

هذه كانت البداية – إلى أن تجىء اليقظة والصحوة. لتكون هناك التزامات وحقوق عادلة أو على أقل تقدير أكثر عدلاً، ويجىء هذا التغيير بالطبع مصاحبا لحركة التاريخ الذى تصنعه الإرادة، إرادة الشعوب، ووفقا لظروف كل منطقة، وقد يكون منهجًا متعقلاً وفى نفس الوقت فى تشدد كما حدث فى مصر بصدور القانون[1] رقم (١٣٦) لسنة ١٩٤٨. أو فى ثورة عارمة كإعلان تأميم البترول. كما حدث فى إيران وقامت به الحكومة برئاسة الدكتور محمد مصدق فى مارس عام ١٩٥١.

ومن الطبيعى أن الأمر قد تطور واختلف الآن فى عصرنا هذا إلى حد كبير، وأصبحت هناك معايير قد تكون أكثر عدلاً واتزانًا على المستوى العالمى.

هذا ولمصرنا تاريخ طويل باعتبارها من أولى الدول التى اكتشف بها البترول فى العالم (١٨٦٨). وإن كنا قد تأخرنا كثيرًا فى تحقيق اكتشاف أول بئر منتجة تجاريا (١٩٠٩). هذا وقد مر بالبلاد كثير من المتغيرات والتطورات، وبما يتطلب أن نفرد لموضوع تطور التشريعات والاتفاقيات البترولية الصفحات من هذا الكتاب. باعتباره أمرًا يستأهل التحقيق والتسجيل لمرحلة هامة، وعلى أن نقوم بقدر المستطاع بتحديد مصدر الوثائق لتسهيل مهمة الباحثين فى الرجوع إلى أصل النصوص.

تطور القرارات والتشريعات فى اتفاقيات البحث عن البترول واستغلاله بمصر :

لقد خضعت مصر للاحتلال البريطانى فى عام ١٨٨٢، أى قبل القيام بأول أعمال البحث عن البترول بها بأربع سنوات. وقد حالت الأوضاع السياسية التى كانت وظلت قائمة دون إصدار قانون ينظم استغلال مصادر الثروة المعدنية فى مصر، بل ظل الأمر خاضعًا لتدخل مجلس الوزراء من وقت لآخر لوضع قواعد فى صورة لوائح أو قرارات

(١) وهو أول تشريع يوضع لتنظيم المناجم والمحاجر فى مصر، بعد صدور دستور ١٩٣٦، ولعل أهم ما جاء به هو مبدأ ملكية الدولة لجميع ما يوجد فى المملكة المصرية من المواد المعدنية، والاشتراط بإعطاء عقود الاستغلال لشركات مصرية، وهو الموقف الذى هددت معه الشركات الأجنبية العاملة بالبلاد آنذاك، بالتوقف عن عمليات البحث والاستكشاف، وظلت متوقفة حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ ومعالجتها للأمر بإصدار القانون ٦٦ لسنة ١٩٥٣ للتخفيف من حدة الأمر وحث الشركات الأجنبية للتقدم للعمل فى مصر.

لتكون أساسًا لمنح الالتزامات الخاصة باستغلال المناجم والبترول، وحتى بعد حصول مصر لأول مرة على الدستور عام ١٩٢٣ الذى تنص المادة ١٣٧ منه **«يحظر منح أى التزام موضوعه استغلال موارد الثروة الطبيعية أو مصلحة من مصالح الجمهور إلا بقانون»**، فقد ظلت الحكومات المتوالية – فى ظل الظروف السائدة آنذاك – عاجزة عن التقدم بمشروع القانون المنظم لاستغلال المناجم والمحاجر إلا بعد ٢٥ عامًا من صدور هذا الدستور حين صدر القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ بذات الخصوص.

وحتى نتفهم جيدا الأوضاع التى كانت سائدة بالبلاد فى هذه الفترة، واستثناء من كل قرارات مجلس الوزراء الصادرة بذات الشأن وأولها القرار الصادر فى ١٣ إبريل عام ١٩٠١. وأخرها الصادر فى ١٠ يناير عام ١٩٣٧. وكذلك أحكام دستور ١٩٢٣، فقد أبرمت الحكومة المصرية فى ١٣ سبتمبر عام ١٩١٣ اتفاقًا خاصًا للبحث عن البترول واستغلاله مع شركة آبار الزيوت الإنجليزية المصرية، كما أبرمت اتفاقية أخرى بترخيص جديد للشركة نفسها فى ١٧ فبراير سنة ١٩٣٧، وذلك بشروط خاصة لما لها من وضع خاص بالقطر المصرى وخبرتها بالأراضى المصرية[1]. هذا وسنتناول موضوع هاتين الاتفاقيتين تفصيلاً فيما بعد فى موضعه.

هذا وقد جاء التطور فى التشريعات والاتفاقيات البترولية من بداية القرن العشرين وبالتحديد من إبريل عام ١٩٠١ حتى تاريخه فى خمس مراحل أساسية.

الأولى : اتفاقيات الامتياز التقليدى (الإتاوة والإيجار) حتى عام ١٩٥٣.

الثانية : المزايدات والتخلى حتى عام ١٩٦٣.

الثالثة : نظام المشاركة حتى عام ١٩٧٣.

الرابعة : اقتسام الإنتاج حتى الآن.

الخامسة : استحداث نص الغاز فى الاتفاقيات.

على أن نتناول الموضوع بشرح واف بالقدر المستطاع، نظرًا لأهمية تسجيل هذه المرحلة التاريخية ولتبيان الظروف والأوضاع المؤثرة وحقيقة الصراع الذى دار، والذى يجب أن يدور دائمًا مع المستثمرين فى وعى وذكاء.

(١) نصا كما جاء بالمذكرة التى رفعت إلى مجلس الوزراء فى جلسة ١٠ فبراير سنة ١٩٣٧ ووافق على ما جاء بها فى تاريخه.

◻ المرحلة الأولى : اتفاقيات الامتياز التقليدى (الإتاوة والإيجار ١٩٠١ - ١٩٥٣)

لقد حالت الأوضاع السياسية التى كانت قائمة بالبلاد قبل دستور ١٩٢٣، بل وبعده أيضًا دون إصدار قانون بتنظيم استغلال مصادر الثروة المعدنية فى مصر وفى الوقت نفسه لم يكن من المستساغ أن تترك الأمور دون ضابط، فاقتضى الحال تدخل مجلس الوزراء من وقت لآخر لوضع قواعد فى صورة لوائح أو قرارات، لتكون أساسًا لمنح الامتيازات الخاصة باستغلال المناجم والبترول وذلك حتى عام ١٩٣٧، ولم يصدر التشريع لأول مرة بالبلاد بذات الشأن إلا بصدور القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨.

هذا ويجدر الإشارة إلى أن نظام الإتاوة والإيجار قد طبق فى مصر فى حقيقة الأمر بدءا من عام ١٨٨٢ فيما يخص استغلال المناجم، موضوع اتفاقية الامتياز التى وافقت عليها الحكومة فى حينه لشركة الكبريت الفرنسية للعمل فى منطقة جمسة بالبحر الأحمر هذا وقد شملت هذه المرحلة:

* أ - مجموعة القرارات الوزارية

وهى تحدد الشروط العامة التى يجوز بمقتضاها مزاولة أعمال البحث والاستغلال.

١ - قرار مجلس النظار فى ١٣/ ٤/ ١٩٠٦

تشير الكثير من المراجع وأهمها مرجع «البترول فى الجمهورية العربية المتحدة الصادر عن الهيئة المصرية العامة للبترول عام ١٩٦٠»، بأن أول قواعد وضعت لتنظيم البحث عن البترول واستغلاله هى التى تضمنتها نماذج تراخيص البحث واستغلال المنطقة من وزارة المالية لمجلس النظار والصادر بها قرار المجلس فى ١٣/٤/١٩٠٦ بالموافقة على صيغ تصاريح البحث المتضمنة للشروط العامة للبحث والاستغلال.

إلا إنه بطريق المصادفة تم العثور على صورة الترخيص الذى يخص البحث عن المعادن والثروة المعدنية والصادر فى عام ١٩٠١ ضمن أوراق تقرير جون ويلز[1] مفتش

(١) مودع برقم ٦٩٣٥ - تصنيف ٤١/ ٤١٠/ ٣ بمكتبة الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والمشروعات التعدينية. ملحق الوثائق مرفق رقم (١).

المناجم بالحكومة المصرية عن صناعة التعدين فى مصر عام١٩٠٥المحفوظ بمكتبة الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والمشروعات التعدينية وقد كنا نستهدف الرجوع إلى ما جاء به، حيث أشارت كثير من المراجع، إلى أنه بصدور هذا التقرير عام ١٩٠٥ والبدء بتطبيق «التشريع الجديد للتعدين» فى عام ١٩٠٦ فقد بدأ عهد جديد للحفر فى منطقة جمسة.

وقد تصدر فى مقدمة الاتفاق «... بين الطرفين الحكومة المصرية ويمثلها صاحب السعادة... وزير المالية والمفوض له طبقا لقرار مجلس النظار لسعادة الخديوى[1] بتاريخ ١٣ من إبريل ١٩٠١ كطرف أول ...».

"AGREEMENT ....
BETWEEN the Egyptian Government represented by His Excellency........ Minister of Finance, thereto duly authorized by a decision of the Council of Ministers of His Highness the Khedive dated the thirteenth day of April nineteen hundred and one of the one part, AND........."

وقد تضمن هذا الترخيص حوالى ١٦ بندا تحدد الكثير من الاشتراطات الواجبة، ويعتبر ذلك هو الأساس الذى جاء على منواله الالتزامات والشروط العامة فيما تلا ذلك من تراخيص، ولعل أهم ما جاء به إلى جانب ما اختص به فى حينه ما يلى:

- إن المساحة فى أى اتفاق تحدد بمعرفة الحكومة، ولمدة ٣٠ عامًا تجدد حسب طلب المستأجر لمدة ١٥ عامًا أخرى بشرط أن يؤدى العمل بطريقة مرضية وأن يكون المستغل قائمًا بتنفيذ التزاماته طبقًا لشروط العقد.
- حددت الإيجار السنوى بـ ٢ جنيه للفدان الواحد عن جميع المساحة.
- حددت الإتاوة بالعُشر (one – tenth) من الأرباح السنوية الموزعة عن النشاط الخاضع للاتفاقية والمتصل به.

٢ - قرار مجلس الوزراء فى ١٣/ ١/ ١٩٠٦

بتاريخ ٢/١/ ١٩٠٦ تقدمت وزارة المالية إلى مجلس الوزراء بصيغة تصاريح للبحث والاستغلال خاصة بالزيوت المعدنية والمواد القارية والبيتومينية والفحم.

(١) الخديوى عباس حلمى الثانى (١٨٩٢ – ١٩١٤).

وبجلسة ١٩٠٦/١/١٣ وافق مجلس الوزراء على تلك التصاريح مع اعتبارها أساسًا لمنح الالتزامات الخاصة بالبحث عن البترول واستغلاله.

وتضمنت تلك التصاريح شروطًا عامه متعلقة بالبحث والاستغلال تناولت حالات التنازل وشروطه، وكذلك المسئولية عن الأضرار ومسئولية حفظ الأمن كما تضمنت تلك النصوص الآثار المترتبة على مخالفة هذه الشروط.

كما تضمنت أيضا شروطًا تنظيمية خاصة بكل من تصاريح البحث والاستغلال، ووفقًا لتلك الشروط فإن تراخيص البحث تعطى من الحكومة فى مناطق لا تزيد مساحتها عن ٢٥ ميلاً مربعًا مقابل رسم سنوى قدره ٢٥ جنيهًا وكذلك حددت مدة البحث بسنه قابلة للتجديد.

أما تراخيص الاستغلال، فقد أجازت الشروط الخاصة بها لصاحب الترخيص الحق فى الحصول على عقد أو عقود استغلال عن كل أو جزء من منطقة البحث وألا تجاوز مساحة العقد ٥٠٠٠ فدان، وأن تكون مدة العقد ٣٠ عامًا تجدد حسب طلب صاحب الترخيص لمدة ١٥ عامًا بشرط أن يؤدى العمل بطريقة مرضية، وأن يكون قائمًا بتنفيذ التزاماته طبقًا لشروط العقد.

وقد حدد الإيجار السنوى بـ ١٢,٥ قرشًا للفدان كما حددت الإتاوة بـ ٢,٥ (قرشان ونصف) عن كل ١٠٠ جالون من البترول المنتج.

٣ - قرار مجلس الوزراء فى ٢٢/ ١١/ ١٩٠٦

وذلك بتفويض السيد/ وزير المالية فى منح تراخيص البحث والاستغلال وفقا للشروط التى سبق للمجلس الموافقة عليها بجلسة ١٩٠٦/١/١٣ مع عدم جواز منح أى التزام بالمخالفة لتلك الشروط إلا بعد العرض على المجلس.

٤ - قرار مجلس الوزراء ٢١/ ٥/ ١٩١٠

وذلك بتعديل الشروط العامة لرخص البحث وعقود الاستغلال، ففى عام ١٩٠٩ وبعد اكتشاف البترول فى منطقة جمسة، ونظرًا لتقدم شركة البحر الأحمر لآبار الزيوت «ليمتد» بطلب الحصول على استغلال عن المنطقة الصادر بها ترخيص البحث فقد تقدمت

وزارة المالية إلى مجلس الوزراء بمذكرة في ١٧/ ٥/ ١٩١٠، واقترحت منح ترخيص الاستغلال المطلوب مع إجراء بعض التعديلات على الشروط التي وافق عليها مجلس الوزراء في عام ١٩٠٦ والتي تمثلت في إعادة تقسيم الـ ٥٠٠٠ فدان الخاصة بعقود الاستغلال إلى ٢٠ منطقة مساحة كل منها ٢٥٠ فدانًا يعطى عن كل منطقة ترخيص مستقل. والنص على عدم جواز التنازل إلا عن المناطق التي يثبت وجود البترول فيها فعلاً. أما باقي التعديلات فلم تتعلق بأمور جوهرية واقتصرت على الشروط العامة المتعلقة بأحوال التنازل واشتراطاته.

٥ - قرار مجلس الوزراء في ٢٣/ ١٠/ ١٩١٠

وبه وافق مجلس الوزراء على صيغ جديدة لتراخيص وعقود الاستغلال، والجديد في هذه الصيغ فيما يتعلق بتراخيص البحث أنها علقت تجديد مدة ترخيص البحث لمدة سنة أخرى على ضرورة تقدم المرخص له بطلب التجديد إلى مصلحة المناجم قبل انتهاء التصريح بـ ١٥ يومًا وبعد دفع رسوم الترخيص وقدرها ٢٥ جنيها. كما اشترطت في حالات التجديد أن يكون المرخص له قد قام بأبحاث جيولوجية بالمنطقة ولا يعاد التجديد إلا إذا قام المرخص له بصفة مستمرة باستخدام جهاز حفر.

أما الجديد في عقود الاستغلال وفقًا للصيغ المذكورة فقد تم تحديد الإيجار بمبلغ ٢,٥ جنيه عن كل هكتار أو كسور الهكتار، أما الإتاوة فقد استحدثت هذه الصيغ لأول مرة ما يسمى «بالاتاوه العينية» حيث حددت الإتاوه بـ ٧,٥٪ من الإنتاج للبترول أو الغاز تدفع للحكومة كل ستة شهور.

كما أن هذه الصيغ أجازت للحكومة أن تطلب دفع الإتاوة نقدًا وفي هذه الحالة يحسب ثمن بترول الإتاوة على أساس سعر السوق وقت التحصيل فإذا تعذر التأكد من السعر تقوم مصلحة المناجم بتحديده بمعرفتها بعد أخذ رأى المرخص له.

وبالنسبة لمدة عقد الاستغلال وتجديدها، فلا تخرج عما كان معمولاً به في تصاريح ١٩٠٦ إلا فيما اشترطته الصيغ الجديدة من ضرورة قيام المرخص له في حالة رغبته في التجديد من تقديم طلب بذلك قبل انتهاء العقد بسته شهور على الأقل وفي هذه الحالة

يحق للحكومة فرض أى رسوم أو إتاوات جديدة على ألا تزيد عن ٢٥٪ من القيمة الإيجارية لمنطقة الترخيص وقت التجديد.

ولقد أعطت الصيغ التى وافق عليها مجلس الوزراء بجلسة ١٩١٠/١٠/٢٣ للحكومة حق الأولوية فى شراء ٢٠٪ من محصول البترول بسعر يقل بمقدار ١٠٪ عن أقل سعر يباع به البترول وقت طلب الشراء.

وفيما يتعلق بالشروط العامة فإن الصيغ الجديدة قد تضمنت أمرين كان لهما دلالة هامة فى ذلك الوقت، أولهما أنها ألزمت المرخص له بدفع كافة الضرائب والرسوم المفروضة عليه بالعقد. وثانيهما أنها ألزمت المرخص له كذلك بكافة اللوائح التى تصدر عن مصلحة المناجم والمحاجر لتنظيم أعمال التشغيل بالمناجم، أو للمحافظة على الصحة العامة، أو على سلامة الأشخاص سواء كان من العمال أو أهالى الأراضى المجاورة، ودلالة هذين الأمرين تكمن فى أنهما وضعا فى وقت كانت فيه مصر تطبق نظام الامتيازات الأجنبية الذى كان يقضى بعدم تطبيق أى تشريع على الأجانب إلا بعد موافقة الجمعية العمومية للمحكمة المختلطة، وهو أمر لم يكن من اليسير الحصول عليه فى حينه لاسيما فى المسائل المالية أو التى من شأنها أن تحد من حرية الأجانب فى العمل، حيث لم تقم الحكومة بفرض أى ضرائب على الأرباح أو الإيرادات إلا فى عام ١٩٣٩، أى بعد إلغاء الامتيازات الأجنبية بأكثر من عامين.

٦ - قرار مجلس الوزراء فى ٢/ ٨/ ١٩٢٠

بتعديل الشروط العامة. وذلك بزيادة رسوم البحث وإتاوة الاستغلال وقد شجع الحكومة آنذاك على الإقدام على إقرار هذه الزيادة. الإنتاج الوفير فى حقل الغردقة الذى وصل إلى ١٥٠٠ طن يوميا عام ١٩١٦، ولكن من الواضح أن الظروف التى مرت بها البلاد[1] آنذاك، لم تمكن الحكومة من إصدار هذا القرار إلا فى أغسطس ١٩٢٠ حيث تم تعديل الرسوم والإتاوات كالآتى مع الترخيص بالزيادة كلما حانت الفرصة لذلك:

(١) إنجلترا تعلن فى ١٩١٤ الحماية البريطانية على مصر وزوال السيادة العثمانية، وتعزل الخديوى عباس حلمى وتعين عمه الأمير حسين كامل بلقب سلطان (١٩١٤ - ١٩١٧). مع بدء الحرب العالمية الأولى، والزعيم سعد زغلول يقود ثورة المصريين فى ١٩١٩ بعد انتهاء تلك الحرب، وتعين إنجلترا الأمير فؤاد سلطانًا فى ١٩١٧ ثم ملكا فى ١٩٢٢.

- رسوم ترخيص البحث ١٠٠ جنيه بدلاً من ٢٥ جنيهًا سنويًا.
- الإتاوات ١٢,٥٪ نقدًا أو عينيًا بدلاً من ٧,٥٪.

٧ - قرار وزير المالية عام ١٩٢٢

وذلك بمقتضى التفويض الصادر بقرار مجلس الوزراء فى سنة ١٩٢٠ بزيادة الإتاوة كلما سنحت الفرصة فقد جاء قرار وزير المالية فى يوليو ١٩٢٢، بزيادة الإتاوة المستحقة على عقود الاستغلال التى منحتها الحكومة عن المناطق المرتدة لها من تراخيص البحث بعد تحويل جزء منها للاستغلال إلى ٢٥٪.

حيث استمر العمل بهذه الشروط حتى سنة ١٩٣٧، ومن مجموع الشروط التى تضمنتها تراخيص البحث والاستغلال نجد أن ثمة تطورا كبيرا قد حدث فى الشروط التى أقرها مجلس الوزراء عام ١٩٠٦ و ١٩١٠ وأصدرت على أساسها تراخيص البحث والاستغلال فى الفترة من ١٩٠٦ إلى ١٩٢٠.

فمن ناحية رسوم التأجير والإتاوة، نجد أنها زادت زيادة كبيرة خصوصًا وأن الإتاوة الجديدة قدرت بنسبة مئوية من ناتج البترول وهى إتاوة كبيرة جدا إذا ما قورنت بالإتاوة التى كانت مقررة بشروط سنة ١٩٠٦ حيث كان من جراء فرض مبلغ جزافى وهو ٢,٥ (قرشان ونصف) لكل ١٠٠ جالون إن انخفضت القيمة الحقيقية للإتاوة.

كذلك فقد احتفظت الحكومة لنفسها بحرية إصدار اللوائح التنظيمية، وفرض الضرائب بالنسبة للبحث عن البترول واستغلاله، وهذا كسب كبير لدولة محتلة تخضع مقدراتها للأجنبى المحتل وتوجه لصالحه دون أدنى مراعاة للصالح القومى.

٨ - قرار مجلس الوزراء يناير ١٩٣٧

فى أغسطس سنة ١٩٣٦ أبرمت بين مصر وبريطانيا معاهدة سنة ١٩٣٦ التى تضمنت فى أحد بنودها النص على إلغاء الامتيازات الأجنبية[1]، وبهذا استردت مصر حريتها فى التشريع وفى ولاية قضائها ليشمل جميع المقيمين على أرضها.

(١) قامت الحكومة فى عام ١٩٣٧ – وهو تاريخ انضمام مصر أيضا إلى عصبة الأمم المتحدة كدولة مستقلة – وذلك بتوجيه الدعوة إلى الدول التى يتمتع رعاياها بالامتيازات الأجنبية وذلك فى مؤتمر خاص فى سويسرا حيث تم الاتفاق على إلغاء تلك الامتيازات بمونتريه عام ١٩٣٧.

وكان من الطبيعي أن تؤثر هذه الأوضاع السياسية على التشريع المصرى بصفة عامة، وخاصة التشريعات التى تتسم بالطابع الاقتصادى كالضرائب والتشريعات المتعلقة باستغلال موارد الثروة القومية، أو إدارة أو احتكار مرفق عام.

وقد تقدمت وزارة المالية لمجلس الوزراء فى نوفمبر ١٩٣٦ بمذكرة أبانت فيها أن الشروط العامة لتراخيص البحث والاستغلال، لم تعد تلائم التطورات العلمية الحديثة التى تتطلبها وسائل البحث مما أدى إلى إحجام الأفراد والشركات عن التقدم للبحث عن البترول فى مصر لعدة سنين، فضلاً عما لوحظ من تناقص سريع فى إنتاج الحقول، وأن فى بقاء شروط تراخيص البحث وعقود الاستغلال على أساس تحديد مساحات معينة لا تتفق مع الأوضاع الطبيعية التى تتحكم فى وجود وتوزيع البترول فى مناطق الأرض، كما أنه يتعارض مع المبدأ الاقتصادى المعترف به من جعل استغلال الحقل الواحد فى يد واحدة ضمانا لحسن الاستغلال، وقد شمل التعديل بالقرار المشار إليه استحداث نظام جديد تضمن مراحل ثلاثة:

- **(ترخيص الاستكشاف)** وهى التى يقوم فيها الباحث بفحص سطح الأرض فحصًا ظاهريًا توصلاً لتحديد الوحدات الطبيعية التى تلائم وجود البترول، وهو يقابل نظام حفظ المناطق المخصصة للبحث قبل الحصول على الترخيص، وتمنح التصاريح لمساحات بحد أقصى ١٠٠ كيلو متر مربع، ومدة التصريح سنة واحدة لا تجدد إلا إذا اقتنعت المصلحة بضرورة استمرار الأبحاث سنة أخرى.

- **(ترخيص البحث عن البترول)**، وقد ظلت الشروط العامة والتنظيم لتراخيص البحث عن البترول دون تغير يذكر، حيث شمل التعديل بعض الشروط الموضوعة، أهمها :

- أصبحت سلطة إصدار التراخيص لمدير عام مصلحة المناجم والمساحة بدلاً من وزير المالية.

- أصبحت مساحة الترخيص بدون حد أقصى وبحد أدنى ٤ كيلو متر مربع، بعد أن كانت بحد أقصى ٤ كيلو متر مربع.

- رسم الترخيص ٢٥ جنيها سنويا عن كل كيلو متر مربع أو جزء من الكيلو متر وبحد أدنى ١٠٠ جنيه سنويا للترخيص الواحد.
- إمكان التنازل عن الترخيص - بعد أن ظل ممنوعا - وذلك إذا ما رأت مصلحة المناجم ضرورة لذلك .

- **(ترخيص الاستغلال)**، وكانت أهم التعديلات التى أدخلت على شروط عقد الإيجار والاستغلال هو ما تعلق منها بالإتاوة وحق الشراء وحق الاستيلاء والضرائب.

- **الإتاوة**: ١٥٪ من ناتج البترول المستخرج، وبذلك توحدت الإتاوة عن كل المنطقة بدلاً من تدرجها حيث كانت محددة بـ ١٢,٥٪ من ربع المنطقة تزاد بعدها حتى تصل إلى ٢٥٪ عن باقى المنطقة.
- **حق الشراء**: احتفظت الحكومة بالنسبة التى يجوز لها شراؤها بالسعر المخفض أى ٢٠٪ مع سقوط هذا الحق[1] إذا ما كان للمرخص له معامل للتكرير فى مصر تستوعب كل ما يستخرجه من خام البترول، وفى هذه الحالة يكون للحكومة الحق فى الحصول على ٢٠٪ من المنتجات المكررة بدلا من الخام.
- **حق الاستيلاء**: وقد نصت المادة العاشرة من هذا القرار - ولأول مرة - على حق الحكومة فى الاستيلاء على جميع البترول الناتج أو مشتقاته، وذلك فى حالات الطوارئ لأسباب قومية أو الحرب، وأن الحكومة وحدها هى صاحبة الحق فى تقرير قيام مثل هذه الحالة من عدمه.

ولعل أهم ما تضمنته هذه التعديلات أيضا، فى أنها جعلت الاختصاص القضائى للمحاكم المصرية وطبقا للقانون المصرى، كما أنها ألزمت المرخص له باستخدام نسبة ٩٠٪ من العمال، ٥٠٪ من الموظفين المصريين.

---

(١) هناك قرار صدر من مجلس الوزراء فى الجلسة نفسها أى بتاريخ ١٠ يناير ١٩٣٧، بالاستثناء لشركة آبار الزيوت الإنجليزية المصرية التى تمتلك معملا لتكرير البترول بالسويس.

* ب – صدور القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨[١]

(أول تشريع يصدر فى مصر ينظم البحث
عن المعادن والبترول واستغلال المناجم)

حصلت مصر لأول مرة فى أبريل ١٩٢٣ على الدستور الجديد الذى كان يعطى الملك – أحمد فؤاد (١٩٢٢ – ١٩٣٦) – حق حل البرلمان، وبرغم أن المادة ١٣٧ منه قد حظرت «منح اى التزام موضوعه استغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية أو مصلحة من مصالح الجمهور إلا بقانون..»، ووعدت الحكومة آنذاك بالمبادرة إلى تقديم مشروع القانون المنظم لاستغلال المناجم والمحاجر فى أقرب فرصة ممكنة، إلا أن ذلك الأمر ظل معطلا، فى وجود الاحتلال البريطانى للبلاد، بل أنه فى ١٧ فبراير ١٩٣٧ حينما قامت الحكومة بإبرام اتفاقية جديدة للترخيص بالبحث والاستغلال مع شركة آبار الزيوت الإنجليزية المصرية، استثناء من قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٠ يناير سنة ١٩٣٧ بشأن الشروط العامة الجديدة لتنظيم تراخيص الكشف والبحث وعقود الاستغلال، تأسيسا على المذكرة التى وافق عليها مجلس الوزراء فى الجلسة نفسها بأن لهذه الشركة وضعًا خاصا بالقطر المصرى ولها خبرتها بالأراضى المصرية حيث وافق على ما جاء بتلك المذكرة من شروط خاصة، فقد ثارت فى حينه مناقشات عديدة فى البرلمان حول دستورية اتفاقيات البترول وتراخيص البحث والإستغلال التى أبرمتها الحكومة بعد صدور الدستور، كما سبق أن أشرنا، فإن الأمر استغرق اكثر من عشرة أعوام[٢] إلى ما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، حتى أمكن للحكومة إصدار القانون الجديد – لأول مرة – عام ١٩٤٨.

وقد اشتمل هذا القانون على ثلاثة أبواب وسبعة وعشرين مادة، نظم الباب الأول منه الأحكام الخاصة بالمناجم، واختص الباب الثانى بالأحكام الخاصة بالمحاجر، وتضمن الباب الثالث الأحكام العامة التى تنظم المناجم والمحاجر وشملت الملاحق جداول خاصة بالإتاوات والرسوم.

---

(١) ملحق الوثائق (مرفق رقم ٢) جريدة الوثائق المصرية العدد ١١٣ الصادر فى ١٢ أغسطس ١٩٤٨.

(٢) فترة حرجة من تاريخ مصر تحت الاحتلال البريطانى، وقيام الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ – ١٩٤٥) بين دول الحلفاء ودول المحور وارتكاب إنجلترا لحادث ٤ فبراير عام ١٩٤٢، ومشروع معاهدة صدقى – بيفن عام ١٩٤٦ التى تم رفضها، وفشل القضية المصرية بمجلس الأمن عام ١٩٤٧.

إلا أن أهم ما جاء به – لأول مرة – هو ما نص عليه فى المادة الأولى منه **(تعتبر من أملاك الدولة جميع الخامات المعدنية والمعادن والعناصر الكيمائية والأحجار الكريمة التى تحويها الطبقات والرواسب المعدنية التى توجد على سطح الأراضى المصرية أو فى المياه الإقليمية)** وهذا النص لا مقابل له فى القواعد السابق تقريرها بقرارات من مجلس الوزراء، حيث إنه يتعرض للملكية الفردية ويقرر صراحة ملكية الدولة وليس الأفراد لكل ما يوجد بأرض الإقليم من معادن بما يتطلب صدور تشريع من الجهة صاحبة السلطة فى التشريع. ولم تكن الأوضاع والأحوال السياسية والفكرية فى البلاد تسمح قبل ذلك بالتعرض للملكية الفردية بمثل هذا القيد الصريح.

كما حظر القانون – مادة ٤ – البحث عن المعادن بأنواعها سواء أكان ذلك فى أملاك الحكومة العامة أو الخاصة أو فى أملاك الأفراد فى المياه الإقليمية إلا بترخيص بقانون ولزمن محدود.

وبذلك يكون القانون قد نبذ النظام الذى جرى العمل عليه من حيث تقرير شروط عامة للترخيص مع ترك سلطة منح التراخيص للجهة المنوط بها الأشراف والتنفيذ.

وقد أعادت المادة ١٥ من القانون للحكومة الحق المطلق فى شراء ما لا يزيد على ٢٠٪ من خام البترول الناتج من المنطقة المرخص بها أو من المنتجات المكررة بثمن يقل بمقدار ١٠٪ عن سعر المثل فى سوق عالمية معترف بها، وبذلك يكون القانون قد ألغى سابق القيد الوارد على حق الحكومة فى الشراء للزيت للخام والذى تقرر بالتعديلات التى أدخلت على الشروط العامة فى سنة ١٩٣٧ فى حالة ما إذا كان للمرخص له معامل لتكرير البترول بالبلاد، وحققت الحكومة فى الوقت نفسه أيضًا بما ورد بهذه المادة، شراء النسبة المطلوبة من المنتجات المكررة، وقد اعتبر القانون أيضا أن استخراج المعادن بدون ترخيص فى حكم السرقة يعاقب عليه بالعقوبات المنصوص عليها بالقانون، كما منحت المادة الخامسة والعشرون صفة الضبطية القضائية لمفتشى ومهندسى المناجم والمحاجر ومساعديهم لإثبات المخالفات لأحكام القانون واللائحة والقرارات الصادرة المنفذة له، ولعل أهم ما نص عليه بملحق القانون **«أن يصدر عقد الاستغلال لشركة مصرية مساهمة أو تحت التأسيس»**.

وبرغم طول انتظار صدور هذا القانون وما كان متوقعًا منه من استقرار الأمور بالنسبة للبحث عن البترول واستغلاله فإنه جاء قاصرًا عن تحقيق الغرض منه وعن الوفاء بالحاجات الفعلية لصناعة البترول فى مصر.

وبدلاً من أن يساعد على تشجيع البحث عن البترول واستغلاله فإنه على العكس من ذلك أوجد حالة من الشك والخوف لدى الشركات التى كانت تقوم بالبحث عن البترول حين ذاك، حتى توقفت فعلا أعمال البحث (الفترة من ١٩٤٨ – ١٩٥٢) وطالبت تلك الشركات بتعديل نصوص القانون بما يصون مصالحها وحقوقها. **وخاصة فيما يتصل باشتراط إعطاء عقد الاستغلال لشركة مصرية** فى حين أن معظم الشركات التى كانت قائمة بأعمال البحث من الشركات الأجنبية.

وقد ظلت الحال بدون علاج حتى قامت الثورة المصرية فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وبادرت بعدها إلى إصدار القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ بشأن المناجم والمحاجر، وذلك تحقيقًا لسياستها وأهدافها فى تصنيع البلاد واستغلال موارد ثروتها الطبيعية.

وقد يكون من المفيد قبل أن ننتقل إلى المرحلة الثانية الخاصة بالمزايدات والتخلى أن نعرض موجزا لاتفاقيتى سنة ١٩١٣، سنة ١٩٣٧ التى تم إبرامها مع شركة آبار الزيوت الإنجليزية المصرية استثناء من القواعد المعمول بها فى تلك المرحلة.

– اتفاقية سنة ١٩١٣
(آبار الزيوت الإنجليزية المصرية)

استثناء من القواعد التى أقرها مجلس الوزراء فى سنة ١٩١٠ بشأن تراخيص البحث وعقود استغلال البترول السابق الإشارة إليها، أبرمت الحكومة المصرية مع شركة آبار الزيوت الإنجليزية المصرية اتفاقًا بتاريخ ١٣ سبتمبر ١٩١٣، اشتمل على الشروط التى بموجبها مُنحت الشركة المذكورة تراخيص البحث عن البترول والاستغلال فى المناطق التى حُددت بالخرائط.

وتتلخص أهم الشروط الواردة فى الاتفاقية بالمخالفة للقواعد العامة السارية آنذاك فيما يلى:

- مدة تراخيص البحث التى تصدرها الحكومة خمس سنوات من تاريخ الاتفاقية، ومدة عقود الاستغلال التى تمنح بناء على التراخيص المشار إليها ٣٠ عامًا

تحسب من نهاية مدة الخمس سنوات المحددة لترخيص البحث، وتجدد لمدة ١٥ عامًا أخرى.

- صرحت الحكومة للشركة فى تجميع مناطق عقود الاستغلال الممنوحة فى مجموعات وبما يحقق للشركة أن توجه نشاطها فى المدة التى ترغب فيها لمنطقة واحدة فى كل مجموعة مع الاحتفاظ بكامل الحقوق، حتى تقرر الشركة مد النشاط على التوالى فيما بعد.
- يكون للشركة الحق فى أن توقف أعمال الحفر كلية فى جميع مناطق الاستغلال متى بلغ إنتاجها السنوى من البترول الذى تستخرجه من جميع مناطق العقود بما فيها منطقة جسمة محسوبا بالطن عشرة أمثال مساحة تلك المناطق محسوبة بالهكتار.
- لا تكون الشركة ملزمة بتعيين أكثر من مدير واحد فى القطر المصرى وعليها أن تكل أعمالها الفنية لأشخاص فنيين.
- يكون للشركة الحق فى أى وقت فى طلب تراخيص بحث عن مناطق أخرى طبقًا للشروط العامة المقررة. ولا يعطى النص على ذلك للشركة أى امتيازات أو أولوية على المناطق التى تطلبها طبقًا لهذا النص. ولا يمنع الحكومة من التصرف فيها حسبما تراه موافقًا لصالح البلاد.
- منحت الشركة حق استيراد البترول من الخارج لتكريره فى معاملها بالسويس وحق إعادة تصدير منتجات هذا الخام، وذلك فى حالة عدم كفاية البترول الخام المستخرج بواسطة الشركة من الإقليم المصرى لتشغيل المعمل بكامل طاقته الإنتاجية، وتتمتع الشركة بهذا الحق طول مدة عقود استغلالها أو لمدة خمسين عاما من تاريخ الاتفاقية أيهما أطول.

– اتفاقية سنة ١٩٣٧ (آبار الزيوت الإنجليزية المصرية)

سبق أن بينا شروط اتفاقية سنة ١٩١٣ التى أبرمت بين الحكومة المصرية وشركة آبار الزيوت الإنجليزية المصرية والتى ظلت تحكم العلاقة بين الحكومة والشركة بالنسبة للمناطق التى رخص بها للشركة طبقًا لأحكام الاتفاقية .

وبينا أيضا أن وزارة المالية تقدمت إلى مجلس الوزراء فى نوفمبر سنة ١٩٣٦ بمشروعات جديدة لتراخيص الكشف والبحث وعقود الاستغلال المتضمنة للشروط العامة الجديدة التى أقرها مجلس الوزراء فى ١٠ يناير سنة ١٩٣٧، وموضوع القرار الذى سبق لنا توضيحه وجاء تعديلاته بهدف جذب الشركات فإنه من الغريب أنه فى التاريخ نفسه رفعت الوزارة مذكرة أخرى أوضحت فيها أن الشركة المذكورة بما لها من وضع خاص بالقطر المصرى وخبرتها بالأراضى المصرية – طلبت منحها تراخيص جديدة للكشف والبحث بشروط خاصة وقد وافق مجلس الوزراء على هذه المذكرة بجلسة ١٠ يناير سنة ١٩٣٧ أيضا – ومن ثم أبرمت اتفاقية مع الشركة بتاريخ ١٧ فبراير سنة ١٩٣٧ وتتلخص شروطها فيما يلى:

- استثناء من الشروط العامة التى تحدد مدة ترخيص الكشف بسنة واحدة فإن الحكومة تقبل تجديدها بعد انقضاء أجلها لمدتين أخريين كل منها سنة واحدة بشرط أن تقوم الشركة فيها بإعمال جدية ومستمرة.
- لا يجب أن يزيد عدد التراخيص الممنوحة للشركة على ٤٠ ترخيصًا عن مناطق لا تجاوز مساحة كل منها ١٠٠ كيلو متر مربع. ويكون للشركة الحق فى خلال مدة الترخيص أن تستبدل بأى منطقة مرخص بها منطقة جديدة، وفى هذه الحالة يسرى الترخيص القائم على المنطقة الجديدة بشروطه وفى حدود المدة الباقية وكل مساحة لا تحصل الشركة عنها على ترخيص بالبحث خلال سنوات تعود للحكومة.
- للشركة فى أى وقت خلال مدة سريان التراخيص المشار إليها أن تطلب تراخيص بحث عن أى منطقة طبقًا للشروط العامة مع إجراء التعديلات الواردة فى الاتفاق ولها كذلك فى أى وقت أن تطلب تراخيص بالبحث عن المناطق المرتدة للحكومة وفى هذه الحالة يعطى الترخيص طبقًا للشروط العامة إذا لم تكن الحكومة قد رخصت بها للغير.
- تخفض الإتاوة عن العقود التى تصدر عن المناطق التى يرخص بها طبقًا لهذه الاتفاقية إلى ١٤٪ بدلا من الـ ١٥٪ المحددة بالشروط العامة.

- يصرح للشركة بمد خطوط الأنابيب اللازمة لنقل البترول الخام من الحقول إلى معمل التكرير وإقامة محطات الضغط وصهاريج التخزين اللازمة فى أراضى الحكومة الصحراوية على أن تلتزم الشركة بالشروط التى تقررها المصالح المختصة. وللشركة أيضا الحق فى مد الخطوط التليفونية الهوائية والأرضية اللازمة لتشغيل خط الأنابيب على أن يقصر استعمالها على هذا الغرض وحده وبشرط أن تتم مطابقة للشروط التى تضعها مصلحة التليفونات وأن تدفع عنها الرسوم المقررة، وتلتزم الشركة فى مقابل ذلك بنقل بترول الإتاوة دون مقابل.

- تعفى الشركة من تطبيق الشرط الوارد بتراخيص البحث وعقود الاستغلال والخاص باستخدام الموظفين المصريين بنسبة لا تقل عن ٥٠٪ من مجموع موظفى المستغل على أن تقوم الشركة بتدريب عدد من المصريين وإلحاقهم بخدمتها على التوالى بحيث تستوفى النسبة المحددة بالشروط العامة فى خلال عشر سنوات من تاريخ صدور ترخيص البحث أو عقد الإيجار.

☐ المرحلة الثانية : نظام المزايدة والتخلى
(١٩٥٣ - ١٩٦٣)

بعد حوالى خمس سنوات من العمل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨، توقفت خلالها الشركات الأجنبية عن عمليات البحث بالبلاد، وبعد حوالى أقل من سنة من قيام ثورة يوليو عام ١٩٥٢ لمعالجة هذا الأمر، صدر القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمناجم والمحاجر[1] الصادر فى ١٩ فبراير لسنة ١٩٥٣. وقد جاء القانون الجديد متناسقًا فى أحكامه، كما أنه تعرض بالتنظيم لمسائل كثيرة لم يسجلها القانون السابق.

تجدر الإشارة إلى أن القانون ٦٦ لسنة ١٩٥٣ مازالت أحكامه هى التى تنظم حتى الآن مسائل البحث عن البترول واستغلاله، وبما يتطلب أن نعرض فيما يلى موجزًا للتعديلات والأحكام الجديدة التى أضافها، وإن لزم التنويه أن هناك بعضًا من القوانين المعدلة لهذا القانون خلال الفترة ١٩٥٣–١٩٥٦ تخص استغلال المناجم والمحاجر بدون أى تعديلات جوهرية فى المسألة البترولية، وسنشير إليها هنا فيما بعد بهدف التسجيل ولزوم استكمال الإيضاح لتسهيل مهمة الباحث.

(١) ملحق الوثائق مرفق رقم (٣) العدد ١٦ مكرر الصادر فى ١٩ فبراير ١٩٥٣ من الوقائع المصرية.

التعـديلات والأحكام الجديدة التى أضافها القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣

يتبين من استطلاع نصوص القانون المشار إليه أنه قد أدخـل كثيرا مـن التعديلات على أحكام القانون السابق. كما أنه عالج مسائل جديدة بأحكام مستحدثة لم يكن لها مقابل فى القانون القديم أو القرارات السابقة عليه.

أولا : نص القانون فى المادة ٢٩. أن تطرح فى مزايدة عامة المساحات التى تعود للحكومة من تراخيص بحث أو لأى سبب آخر، وكذلك المساحات التى يرجح وجود البترول فيها ولم تكن داخلة ضمن تراخيص بحث.

ثانيا : أضاف القانون الجديد بالمادة ٢٥ منه مرحلة جديدة أسماها بمرحلة الاستطلاع وهى لم تكن واردة بقانون ١٩٤٨.

ثالثا : ألغى القانون القيد الوارد بملحق القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ بشأن عدم جواز منح عقود الاستغلال إلا لشركة مصرية مساهمة أو تحت التأسيس وقد سبقت الإشارة إلى مبررات هذا التعديل.

رابعا : عالجت المادة ٣٣ الحالة الخاصة بوجود الخام بكميات لا تسمح باستغلاله تجاريا، وفوضت الوزير المختص باتخاذ اللازم لإعادة شهر المساحة فى المزايدة وتحديد الخفض المناسب فى الإتاوة المقررة وهذا الحكم لا مقابل له فى القانون القديم.

خامسا : قررت المادة ٣٨ أولوية معامل تكرير البترول الموجودة فى مصر فى استيفاء حاجتها من الخام المنتج فى حدود النسبة التى يلتزم بها المرخص له حسبما تقرره مصلحة المناجم وعلى ألا يزيد السعر على سعر التصدير للخارج.

سادسا : قرر القانون أولوية المصريين فى الحصول على تراخيص البحث وعقود الاستغلال إذا لم يتيسر تحديد الأولوية طبقا لأسبقية ورود الطلبات وكذلك عن طريق المزايدة إذا تساوت العروض.

سابعا : عالجت المادة ٤٢ حالة ما إذا امتنع مالك السطح عن تأجير أو بيع أرضه اللازمة للبحث أو الاستغلال. فقررت اتخاذ الإجراءات المنصوص عليها بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ الخاص بنزع الملكية للمنفعة العامة. كما أعطت هذه المادة للمالك حق الاعتراض على طالب ترخيص البحث لعدم احتمال وجود المعدن فى المساحة المملوكة له.

ثامنا : قرر القانون لأول مرة رسم نظر ثابت عن كل طلب يتصل بأى شأن من شئون القانون أو لوائحه التنفيذية.

تاسعا : أضاف القانون بالمادة ٥٨ حكما جديدا بإلزام المستأجر بأن يدفع إيجار سنة كاملة عند تقديم طلب الاستئجار أو التجديد.

عاشرا : نص القانون لأول مرة على حق الحكومة فى تحصيل جميع المبالغ التى تستحق لها بالتطبيق لهذا القانون بطريق الحجز الإدارى.

حادى عشر : استلزم القانون فى حالة التنازل للغير عن التراخيص والعقود أن تتم الموافقة على التنازل من الجهة المختصة أصلا بالترخيص بالتعاقد.

ثانى عشر : تضمن القانون حكما خاصا بالبحث عن البترول واستغلاله فى مناطق الصحراء الغربية وقرر ميزات خاصة فيما يتعلق بمساحة تراخيص البحث وفئات الرسوم والإتاوة، للتراخيص التى تمنح خلال السنوات الخمس التالية لصدور القانون.

ثالث عشر : أجاز القانون لوزير التجارة والصناعة فى خلال مدة سنة من تاريخ العمل به، فى أن يعهد بالبحث عن المواد المعدنية واستغلال المناجم والمحاجر بشروط خاصة استثناء من أحكام القانون، وقد مدت هذه المهلة إلى ٣١/ ٥/ ١٩٥٤ بالقانون رقم ٢٧٥ لسنة ١٩٥٤ ثم أطلقها القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ بالمادة ٥٠ منه.

وفيما يخص القوانين المعدلة
للقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣

والتى صدرت فى سنوات لاحقه، فقد جاءت هذه التعديلات فى غالبيتها تخص أعمال البحث بالمناجم والمحاجر ويمكن إيجازها فيما يلى مع الإشارة لخامات الوقود فى موضعه.

*** القانون رقم ٤٢٨ لسنة ١٩٥٣**

وفى ٣ سبتمبر سنة ١٩٥٣ صدر القانون رقم ٤٢٨ لسنة ١٩٥٣ ونص فى المادة الأولى منه على تعديل المادة ٦٩ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ على الوجه الآتى:

« يجوز خلال مدة لا تجاوز سنة من تاريخ العمل بهذا القانون أن يرخص بقانون لوزير التجارة والصناعة بأن يعهد بالبحث عن المواد المعدنية باستغلال المناجم والمحاجر إلى شركة أو جمعية أو مؤسسة أو أى فرد من « الأفراد بشروط خاصة استثناء من أحكام هذا القانون وتحدد هذه الشروط » فى القانون « الصادر بالترخيص » وقد أضاف القانون بهذا التعديل إلى نص المادة الأصلية عبارة « أو أى فرد من الأفراد » .

وأبانت المذكرة الإيضاحية أنه قصد من كلمة المؤسسة الواردة فى المادة معناها العام لا المعنى الخاص المعروف بالقانون المدنى بحيث تشمل كذلك الأفراد إلا أنه لما عرض مشروع القانون على مجلس الدولة رأى ضرورة تعديل المادة ٦٩ بحيث ينص فيها صراحة على الأفراد.

*** القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٤**

وبتاريخ ١١ فبراير سنة ١٩٥٤ صدر القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٤ ونصت المادة الأولى منه على أن يستبدل بنص المادة ٦٩ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ النص الوارد بها.

وكل ما أضافه النص الجديد هو جعل المدة التى يجوز الترخيص فيها لوزير التجارة والصناعة فى منح تراخيص البحث أو التعاقد على الاستغلال خمسة عشر شهرا بدلا من سنة.

* القانون رقم ٢٧٥ لسنة ١٩٥٤

ثم صدر القانون رقم ٢٧٥ لسنة ١٩٥٤ في ١٨/ ٥/ ١٩٥٤ ونص على مد المهلة المنصوص عليها بالمادة ٦٩ لغاية ٣١/ ٥/ ١٩٥٤.

* القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦

وأخيرا فقد صدر القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ معدلا لأحكام القانون ٦٦ لسنة ١٩٥٣ فيما يختص بالمعادن والمحاجر. ونص في المادة ٥١ منه على **استمرار العمل بأحكام القانون ٦٦ بالنسبة لخامات الوقود على أن تسرى أحكام المادة ٥٠ منه** التى أجازت بأن يرخص بقانون لوزير التجارة والصناعة في الترخيص بالبحث عن المعادن واستغلال المناجم والمحاجر بشروط خاصة والجديد في هذا القانون هو إطلاق المدة التى يجوز فيها استعمال هذا الاستثناء.

في أحكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ والعقود التى أبرمت خلال تلك المرحلة

لعلنا نكون منصفين حين نسجل أن ثورة ٢٣ يوليو في بداية عملها قد أدركت أهمية موضوع البترول[1] حين عالجت مشكلة القانون ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ بإصدار القانون ٦٦ لسنة ١٩٥٣، كمسئولية وطنية تحث الشركات العالمية على المزيد من الاستثمار للاستفادة من ثروة البلاد البترولية. وأجازت في القانون المرخص لوزير التجارة والصناعة التعاقد بشروط خاصة استثناء من أحكام هذا القانون لمدة ٢٠ سنة ثم مدت هذه المهلة بالقانون رقم ٢٧٥ لسنة ١٩٥٤ ثم أطلقها القانون ٨٦ لسنة ٥٦ بالمادة ٥٠ منه، في مرونة واعية، بل إن القانون ذاته تضمن حكما خاصا حين قرر ميزات خاصة فيما يتعلق بمناطق الصحراء الغربية، وعلى هذا قد يكون من المفيد أن نعرض هنا موجزا لما تم بالتعاقدات

(١) لعل تجربة تأميم البترول في إيران التى قام بها الدكتور مصدق رئيس الحكومة الإيرانية في مارس ١٩٥١ في مجابهة العمالقة الكبار لدى إمبراطورية البترول. قد أكسبت الكثيرين ولاسيما لدينا هنا في مصر زفي أولى سنوات ثورة يوليو ١٩٥٢، المهارة السياسية في التعامل مع من يملك آنذاك المقومات اللازمة للبحث عن البترول وإنتاجه التى تتمثل بالدرجة الأولى في الاستثمارات الأجنبية والتكنولوجيا المتقدمة.

الثلاثة التى أبرمت فى هذه المرحلة وجاءت تتضمن أحكاما كثيرة تخالف أصلا أحكام القانون رقم ٦٦ سنة ١٩٥٣ ولكنها فى رأينا تتفق مع روح هذا القانون، والأمر المستهدف به أصلا.

□ عقد شركة كونورادا سنة ١٩٥٤ (١)

صدر القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٤ فى ٣ فبراير سنة ١٩٥٤ بالترخيص لوزير التجارة والصناعة بالتعاقد مع شركة كونورادا المتحدة للبترول، للبحث عن البترول واستغلاله فى الصحراء الغربية وفى التاريخ نفسه أبرم العقد بين الحكومة والشركة.

وقد تضمن عقد شركة كونورادا بندين خاصين بالإعفاء من بعض الضرائب المقررة على الأرباح التجارية والصناعية والرسوم الجمركية وغيرها. ويسرى هذا الإعفاء لمدة سبع سنوات تبدأ من تاريخ تحويل أية منطقة بحث إلى منطقة استغلال. كما تعفى الشركة من نصف الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية عند انتهاء مدة السبع سنوات الخاصة بالإعفاء الكامل.

وكذلك تعفى الشركة مقاوليها من الرسوم الجمركية على الآلات التى تستوردها الشركة لاستعمالها فى الأغراض المحددة بالعقد.

بالإضافة إلى ما تقدم فإن العقد المذكور قد حدد مدة الامتياز بـ ٣٠ سنة، تتجدد لمدة ٣٠ سنة أخرى على أن تلتزم الشركة بإنفاق ما لا يقل عن ثلاثة ملايين من الدولارات فى الثلاث السنوات الأولى، وما لا يقل عن ثمانية ملايين من الدولارات فى خلال ست السنوات الأولى على أعمال البحث، ثم يبدأ يقل مقدار إنفاق الشركة فى السنوات التالية حتى السنة الثانية عشرة تلتزم الشركة بعد انتهائها بأن تنفق سنويا ما لا يقل عن ثلاثة ملايين من الدولارات.

وبالنسبة للإيجار، فإن الشركة تعفى من الإيجار خلال الاثنتى عشرة سنة الأولى من مدة الامتياز، على أن تلتزم بدفع إيجار سنوى مقداره ٢٥ ألف جنيه عن كل منطقة بحث تحتفظ بها بعد السنة الثانية عشرة، كما تلتزم بدفع ٢٥ ألف جنيه إيجارا سنويا عن كل منطقة بحث تدخل فى منطقة استغلال، على أن يخصم هذا المبلغ من قيمة الإتاوة فى حالة زيادة الإتاوة عن الإيجار.

---

(١) ملحق الوثائق – جريدة الوقائع المصرية مرفق رقم (٤).

وبالنسبة للإتاوة فقد جاءت مطابقة للأحكام الواردة فى القانون ٦٦ لأن هذا العقد أعطى للحكومة بعد انتهاء السنة الثلاثين من هذا العقد حق الخيار بين تقاضى الإتاوة والضرائب المفروضة على الشركة وبين مقاسمة الشركة فى صافى أرباحها.

أما عن حق الحكومة فى شراء نسبة معينة من البترول المنتج، وعن إلزام الشركة باستخدام البترول الذى تستخرجه فى سد حاجة معامل التكرير فإن بنود العقد فيما يتعلق بهاتين المادتين جاءت متفقة مع أحكام القانون ٦٦.

وعن إلزام الشركة بتعيين نسبة معينة من العمال والموظفين المصريين فإن بنود العقد لم تلزم الشركة بنسبة محددة وإنما تعهدت الشركة بتشغيل وتوظيف مصريين فى جميع عملياتها بمصر بأقصى حد ممكن.

☐ عقد الشركة العامة للبترول [١]

فى ١٣ من يوليو عام ١٩٥٧ صدر القانون رقم ١٤٩ لعام ١٩٥٧ بالترخيص لوزير الصناعة فى التعاقد مع الشركة العامة للبترول على البحث عن البترول واستغلاله فى مناطق الصحراء الشرقية وسيناء.

وقد جاء العقد فى مجموعه على النمط الذى انتهجه عقد شركة كونورادا من حيث إعفاء الشركة من دفع رسوم تراخيص البحث عن السنوات الأولى مع إلزامها بإنفاق مبالغ معينة على أعمال البحث.

إلا أن هذا العقد لم يتضمن النص على أى من الامتيازات التى منحت لشركة كونورادا من حيث المساحة أو الإتاوات أو الإعفاءات الضريبية والجمركية ومن حيث المدة بل إنه زاد من التزامات الشركة المالية إذ نص على جعل الإتاوة ٢٥٪ عن مدة العقد الأولى وكذلك عن مدة التجديد.

على أن من أهم الالتزامات التى تضمنها هذا العقد هو الالتزام الذى يقضى بأن تسلم الشركة وبدون مقابل إلى الحكومة أو لأية هيئة تعينها الحكومة أو تنوب عنها ١٦٪ من أسهم رأس مالها وكذلك من أى زيادة مستقبلية فى رأسمالها وتسلم هذه الأسهم مدفوعة القيمة بالكامل وخالصة الضرائب.

---

(١) ملحق الوثائق – جريدة الوقائع المصرية مرفق رقم (٥).

◻ عقد الشركة الشرقية للبترول

بتاريخ ٥ من يناير ١٩٥٩ أصدر السيد رئيس الجمهورية القرار بقانون رقم ١ لعام ١٩٥٩ بالترخيص لوزير الصناعة المركزى، فى التعاقد مع الشركة الشرقية للبترول فى شأن البحث عن البترول واستغلاله فى ثلاث عشرة منطقة.

وجاءت نصوص هذا العقد متفقة إلى حد ما مع الشروط العامة المقررة بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣، فيما عدا ما نص عليه فى عقد الاستغلال من رفع فئة الإتاوة عن النصف الأول من منطقة البحث التى تحول للاستغلال إلى ٢٠٪ بدلا من ١٥٪ وكذلك حددت الإتاوة عن النصف الثانى من منطقة البحث بـ ٣٠٪ وتكون الإتاوة عند التجديد ٣٠٪ عن جميع المناطق، كما تجمع الحكومة بين الإتاوة والإيجار.

كذلك أعطى هذا العقد للحكومة الحق فى خلال مدة سريانه أو امتداده، أن تتقاضى الإتاوة المقررة والرسوم والضرائب المفروضة قانونا، أو تشارك الشركة فى صافى أرباح الاستغلال بواقع النصف، وهو نفس الشرط الوارد بعقد الشركة العامة للبترول كما سلف بيانه.

ويعتبر العقد الذى وقع مع الشركة الشرقية فى يناير ١٩٥٩ هو أول شكل من أشكال عقود المشاركة ظهر فى مصر وهى المرحلة التالية التى بدأت بالنظام الكامل بذات الشأن فى ١٩٦٣ فيما بعد.

◻ المرحلة الثالثة: نظام المشاركة (١٩٦٣ - ١٩٧٣)

التطور والتطلع إلى الأفضل دائما هو ناموس الحياة، ولا شك أن الظروف والأوضاع السياسية كان لها دور وتأثير كبير - كما سبق أن أوضحنا - فيما يخص عقود الامتياز للبحث عن البترول واستغلاله عبر المراحل المختلفة، وخلال شهرى سبتمبر وأكتوبر من عام ١٩٦٣ تم توقيع اتفاقيات ثلاثة جديدة للبحث عن البترول واستغلاله.

الأولى: فى١٠/٩/١٩٦٣مع مؤسسة إينى الإيطالية[١]، وتشمل منطقة الدلتا وخليج الزيت.

(١) ذات مغزى سياسى، أراد بها السيد الرئيس جمال عبد الناصر فى رؤية ثاقبة، إحداث التوازن فى مصر فى المسألة البترولية، حين دعى السيد «ماتييه» رئيس شركة «إينى» الإيطالية شخصيا للاستثمار فى مصر. وسنعرض له تفصيلا فيما بعد فى «مرحلة الإعداد» من هذا الكتاب.

الثانية: فى ١٩٦٣/٩/٢٥ مع شركة فيليبس الأمريكية وتشمل مناطق برج العرب ومطروح وفاغور بالصحراء الغربية.

الثالثة: فى ٢٣/١٠/ ١٩٦٣ مع شركة بان أميريكان الأمريكية[1] (اموكو فيما بعد) وتشمل منطقة الفيوم وعجيبة بالصحراء الغربية.

هذا ويمكننا أن نقول إن هذه المرحلة قد استهدفت على الوضع العام تحقيق الأهداف التالية:

* توسيع قاعدة الثروة الوطنية، والإسراع فى تنفيذ العمليات وكذلك سرعة الحصول على قدر من الإنتاج لتدعيم الاقتصاد الوطنى.
* الاهتمام بمساحات شاسعة من الأرض، أصبح يتعين استخراج أسرارها، والكشف عما بها من ثروات.
* تأمين رأس المال الوطنى من المخاطرة، بتحمل الشريك الأجنبى مخاطر البحث والاستكشاف.
* استخدام الطاقات المحلية للجانب الوطنى بالاهتمام بالدور الذى يجب أن يتعاظم للعمالة المصرية فى تحمل مسئولياتها تدريجيا، وكذلك مشاركة المقاولين المحليين.
* الاشتراك فى الإدارة وبما يحقق الرقابة الكاملة أيضا.
* حصول رأس المال الوطنى على النصيب الأكبر فى الأرباح.

وفى إطار هذه الأهداف، جاء نموذج التعاقد الذى تم وضعه بنظام المشاركة متضمنا النصوص التى تضمن تحقيق تلك الأهداف، على أن يجرى تنفيذها أيضا بطريقة تؤمن تحقيقها.

---

(١) أعلنت شركة بان أميريكان للزيت فى عام ١٩٦٩ عن تغير اسمها إلى شركة أموكو للزيت (ج.ع.م) وتعتبر هذه الشركة واحدة من مجموعات الشركات الدولية التابعة التى تغيرت أسماؤها لتشمل كلمة «أموكو»، ومن بين هذه الشركات أيضا الشركة الأم بشيكاجو بولاية إلينوى بالولايات المتحدة الأمريكية، وقد تغير اسمها من شركة «أمريكان انترناشيونال أويل كومبانى» إلى شركة «أموكو انترناشيونال أويل كومبانى» ومن المعروف أن اسم أموكو كان يطلق - من قبل - على بعض المؤسسات التابعة للشركة الأم والتى تقع مقار أعمالها فى أوروبا وأفريقيا وأستراليا، والشرق الأقصى.

وفى هـذا النظـام يتحمـل الشـريك الأجنبـى جميـع تكـاليف البحـث بالإضافـة إلى الإيجارات والمنح والضرائب وبعد الاكتشاف التجارى وبدء الإنتاج، تساهم هيئـة البـترول مع الشريك الأجنبى فى إنشاء شركة مشتركة لتقوم بالعمليات، علـى أن يسـترد الشـريك الأجنبى نصف تكاليف البحث ويوزع الإنتاج مناصفة بـين الطرفـين، أى أن هـذا النظـام يتميز بتحمل الطرف الأجنبى للمخاطرة المالية فـى مرحلـة البحـث والاستكشـاف، مـع إلزامه بالقيام ببرامج محددة واستثمارات معينة، وفى حالة نجـاح هـذه العمليـات تصبـح مسئولية تمويـل العمليـات البترولية مشـتركة بـين الطرفـين، كمـا يتقاسمـان بالتسـاوى أو حسب حصة كل منهما فى رأس مال الشركة العاملة الكميـات المنتجـة مـن البـترول الخـام، ويتوليـان عـن طريـق مجلـس إدارة الشـركة العاملـة، مسـئولية تقريـر الـبرامج الاستثمارية والخطوط الإنتاجية للشركة.

وبذلك أصبح المجال مفتوحا للعنصر الوطنى فى المساهمة بصورة فعالـة مباشـرة بـل وعلى قدم المساواة مع الشريك الأجنبـى فـى عمليـة الإدارة بـل وتحديـد السياسـات فـى الشركات العاملة، وهو أمر ساعد بلا شك منذ الخمسينات على تكوين وبناء وإعداد جيل من الرواد، ظلت تتسع قاعدته مما جعل لقطاع البترول وضعه المميز والمعروف.

وقد اتسمت هذه الاتفاقيات آنذاك بعدة مزايا أخرى، لعل أهمها هو سيطرة الدولـة على مختلف العمليات البترولية فى أراضيها، وكذلك زيادة العوائـد التـى تحصـل عليـها عن طريق خضوع حصة الطرف الأجنبى لضريبة الدخل.

وقد يكون من المفيد أن نوجز هنا بقدر المسـتطاع مـا تضمنتـه العقـود الثلاثـة المشـار إليها، لأهمية هذه الحقبة التاريخية وبما يستأهل التسجيل.

◻ عقد الامتياز مع مؤسسة إينى الإيطالية

وقد وقع هذا العقد مع ممثلى الشركة الدولية للزيت التـى تملكـها مؤسسـة «إينـى» الإيطالية، ويشمل الامتياز منطقة الدلتا الممتدة بين قناة السويس شرقا وفرع رشـيد غربـا، ومنطقة خليج الزيت بالبحر الأحمر.

هذا وتبلغ مساحة مناطق الامتياز المشار إليها حوالى ٢٨ ألف كيلو متر مربع، وهـذه هى المرة الأولى التى يجرى فيها البحث عن البترول فى منطقة الدلتا.

ويقضى الاتفاق بأن تقوم الشركة الدولية للزيت بالبحث عن البترول فى منطقة الامتياز بحيث ينتقل الامتياز عند اكتشاف البترول إلى الشركة الشرقية للبترول[1]، وهى شركة قطاع عام مملوكة للهيئة العامة للبترول والجمعية التعاونية للبترول، والشركة الدولية للزيت، وقد حددت مدة الامتياز بثلاثين سنة قابلة للتجديد ١٥ سنة أخرى.

□ عقد الامتياز مع شركة فيلبيس الأمريكية

وذلك للبحث عن البترول واستغلاله فى مناطق برج العرب ومطروح وفاغور بالصحراء الغربية، ويشمل المنطقة الممتدة من فرع رشيد عبر الصحراء الغربية إلى الحدود الليبية على طول شاطئ البحر الأبيض بما فى ذلك المياه الساحلية، وتبلغ مساحة هذه المنطقة ٩٦ ألف كيلو متر مربع.

وبموجب هذه الاتفاقية، تمنح الحكومة هيئة البترول وشركة فيليبس ومن يخلف أيا منهما – ومن يتنازل إليه أى منهما – امتيازا مقصورا عليهما شاملاً نطاق الامتياز ٣٠ سنة قابلة للتجديد ١٥ سنة أخرى، وفيما يخص الاستغلال، تشترك كل من الهيئة المصرية العامة للبترول وشركة فيليبس فى عملية الاستغلال والإنتاج لأى اكتشاف تجارى عن طريق تكوين شركة تعمل مناصفة بينهما وتشمل شركة الصحراء الغربية للبترول ويبكو (Wepco) وعلى أن تمول الشركة بمعرفة الطرفين لتنفيذ برنامج الأعمال الذى يوضع بمعرفة مجلس الإدارة.

□ عقد الامتياز مع شركة بان أميريكان الأمريكية

ويشمل الامتياز منطقتى الفيوم وعجيبة بالصحراء الغربية، حيث تبلغ مساحة هذا الامتياز حوالى ٧٣ ألف كيلو متر مربع، ومدته ٣٠ سنة قابلة للتجديد ١٥ سنة أخرى.

(١) بدأت نشاطها فى عام ١٩٥٣ باسم (الشركة الأهلية المصرية للبترول) وكانت الشركة الدولية للزيت المصرى «المسجلة فى بنما» تملك آنذاك ٩٠٪ من أسهمها، وفى ١٦ سبتمبر ١٩٥٧ تكونت شركة جديدة باسم «الشركة الشرقية للبترول» أسهمت فيها كل من الهيئة العامة للبترول، والجمعية التعاونية للبترول، والشركة الدولية للزيت المصرى بنسب ٢٩، ٢٠، ٥١٪ على التوالى علما بأن شركة أجيب الإيطالية وشركة بتروفينا البلجيكية كانت تمتلك ٤٠٪ من أسهم الشركة الدولية للزيت المصرى.

وتقوم شركة بان أميريكان بعمليات البحث على نفقتها الخاصة بمفردها ومدة البحث هى تسع سنوات قابلة للامتداد إلى ١٥ سنة وعند الوصول إلى الاكتشاف التجارى، تشترك كل من الهيئة المصرية العامة للبترول وشركة بان أميريكان فى عملية الاستغلال والإنتاج عن طريق تكوين شركة تعمل مناصفة بينهما وتسمى شركة الفيوم للبترول فابكو (Fapco) وعلى أن تمول الشركة بمعرفة الطرفين لتنفيذ برنامج الأعمال الموضوع بمعرفة مجلس الإدارة.

وفى جميع العقود الثلاثة يتكون مجلس إدارة الشركة من عدد متساو من كل من الطرفين، على أن يكون رئيس مجلس الإدارة مصريا تعينه الهيئة المصرية العامة للبترول، والمدير العام الذى يعتبر فى الوقت نفسه هو المدير الإدارى بمعرفة الشريك الأجنبى.

وحتى عام ١٩٧٣ كانت هناك ثلاث اتفاقيات أخرى (نظام المشاركة):

- فى ١٩٦٤/٣/٢١ مع شركة أموكو فى خليج السويس.
- فى ١٩٦٩/٩/٣٠ مع شركة أموكو فى الصحراء الغربية ووادى النيل.
- فى ١٩٧٣/٧/٢٩ مع شركة بتروبراس فى الصحراء الغربية ووادى النيل.

هذا ويمكن إيجاز أهم النقاط الرئيسية التى تخص نظام المشاركة فى المراحل المختلفة كما يلى:

- **مرحلة البحث**: تلتزم الشركة بحد أدنى من الإنفاق خلال فترة بحث كلية تنقسم إلى فترات بحث جزئية (تغطى الإنفاق فى الفترة الأولى منها بموجب خطاب ضمان) وتتخلى عقب كل منها عن نسبة معينة من المساحة الأصلية ثم تتخلى عن كل المساحة فى نهاية الفترة الكلية - فيما عدا ما حول إلى عقد تنمية إن وجد.

  هذا ويتحمل الشريك الأجنبى مخاطر البحث والاستكشاف بمعنى أنه لا يسترد شيئا مما تم إنفاقه على هذه العمليات إذا لم يكتشف البترول خلال فترة البحث.

- **مرحلة التنمية والإنتاج**: باكتشاف البترول يتم إنشاء شركة مشتركة تتولى التنمية والإنتاج ومواصلة البحث نيابة عن الشريكين - ولها أجل محدد من ٢٥ إلى ٤٥ سنة ويتم التمويل بنسب يتفق عليها وهى مناصفة فى أغلب الأحوال.

- **ملكية البترول**: ٥٠٪ لكل من الجانب الوطنى والأجنبى.

• **استرداد التكاليف**: ويسترد كل من الشريكين ما أنفقه من حصته فى البترول.

• **الإتاوة والضرائب**: يدفع كل من الجانب الوطنى والأجنبى من نصيبه فى البترول ما يستحق للحكومة من إتاوة وضرائب على ألا تزيد عن ٥٠٪ من الربح الصافى.

هذا وتحصل الدولة من الشريك الأجنبى أيضا على إتاوة بنسبة معينة غير قابلة للاسترداد، وتعتبر الحد الأدنى لما تحصل عليه من نصيبه فإذا حقق بعد ذلك ربحا، فرضت عليه ضرائب دخل بحيث لا يتجاوز ما تحصل عليه من إتاوة وضرائب ٥٠٪ من صافى دخله.

• **خطاب ضمان**: تودع الشركة خطاب ضمان لدى بنك وطنى يلزمها بتنفيذ ما التزمت به من إنفاق وحجم عمل فى فترة البحث الجزئية الأولى، فإذا تعدتها إلى الفترة التى تليها فإن ما أنفقته يحثها على الاستمرار فى العمل لاسترداد إنفاقها بعد الكشف عن البترول.

• **المنح والتسهيلات**: يتفق الطرفان على منحة توقيع مناسبة يدفعها الطرف الأجنبى عند التوقيع عند وصول الإنتاج إلى حجم معين حسب ما يتفق عليه.

□ المرحلة الرابعة: نظام اقتسام الإنتاج

وهو النمط السائد فى مصر اعتبارًا من عام ١٩٧٣[1] إلى الآن ويتلخص فى قيام الشركة الأجنبية بتحمل كافة تكاليف البحث والتنمية ثم تستردها، إذ اكتشفت البترول – من نسبة مخصصة لاسترداد التكاليف تتراوح ما بين ٣٠ إلى ٤٠٪ – والباقى يقسم

(١) سبق ذلك توقيع عقد واحد فى ١٩٧٠/٥/١٦ مع شركة (شمال سومطرة للتعاون فى تنمية البترول المشار إليها باسم (نوسوديكو) وهو مكون من الحروف من الاسم الإنجليزى للشركة. (North Sumatra Oil Development Corporation) وذلك فى شأن البحث عن البترول واستغلاله فى منطقة (جنوب غارب) ويتميز هذا العقد بأنه الأول من نوعه فى الشرق الأوسط والدول العربية بوجه عام، فهو عقد مقاولة قائم على أساس اقتسام الإنتاج. وهو مأخوذ فى هذا الشأن عن النموذج (الأندونيسى) حيث أن شركة نوسوديكو قد تأسست أصلا للحصول على امتيازات بترولية فى أندونيسيا، أى أن «نوسوديكو» هنا مقاول لتنفيذ العمليات البترولية المنصوص عليها فى الاتفاقية، وقد نصت الاتفاقية على أن تتنازل الهيئة المصرية العامة للبترول (عند الاكتشاف التجارى) عن حقوقها والتزاماتها إلى الشركة العامة للبترول كما تتنازل نوسوديكو إلى شركة جديدة (ابيديكو اليابانية) فيما بعد.

بنسب تتراوح بين ٧٥٪ إلى ٨٨٪ للجانب الوطنى و١٢ إلى ٢٥٪ للجانب الأجنبى - وإذا تبقى من النسبة المخصصة لاسترداد التكاليف أية فائض فإنه يعود إلى الجانب الوطنى.

وغالبًا ما تعتمد نسب تقاسم الإنتاج علـى عـدة متغيرات فتزداد للجـانب الوطنى بزيادة الإنتاج اليومى مـن ٢٥ ألف برميل إلى ٥٠ ألف برميل إلى ٧٥ ألف برميل إلى ما يزيد عن ١٠٠ ألف برميل.

وهذه النسب - تتناسب عكسيا مع زيادة التكاليف المتوقعة فتعتبر تكاليف البحث والاستكشاف فى المناطق البحرية أعلى من تكاليف البحث فى المناطق الأرضية (البرية) وكذلك تكاليف البحث عن الغاز وتنميته، تعتبر أعلى من تكـاليف البحث عن البترول السائل - بالإضافة إلى الاحتمالات البترولية للأماكن - فمثلاً مناطق خليج السويس تعتبر ذات احتمالات بترولية أعلى من تلك بالبحر الأحمر.

ويمكن إيجاز الملامح الرئيسية لنظام اقتسام الإنتاج فى عقـود البحث عن البترول واستغلاله فيما يلى:

* تتحمل الشركة الأجنبية مخاطر البحث (كما هو الحال فى مختلف النظم).

* **فترة البحث**: تبلغ مدة البحث فى أغلب العقود ٨ سنوات وتتضمن فترة أساسية أو أولية تتراوح بين ٣ - ٤ سنوات فى العادة، وينطبق عليها ما سبق عرضه بالنسبة لعقود المشاركة فيما يتعلق بالتزامات الشركة الأجنبية خلالها، كما تنطبق عليها قواعد التخلى الاختيارى والإجبارى، وتلزم الشركة الأجنبية بإنفاق مبالغ معينة خلال فترة البحث كحد أدنى.

هذا ويتوقع دائمًا أن يتجاوز الإنفاق الفعلى ذلك الحد الأدنى بكثير، إذ إن الشركات لا تتوقف فى العادة عند حدود ما التزمت به فى العقود وخاصة إذا ما ظهرت بوادر بترولية مشجعة.

* إذا عثر على البترول فإن مدة العقد تمتد إلى ما يتراوح بين ٢٥ - ٣٠ سنة من تاريخ نفاذ العقد وتتكون شركة مشتركة لتنمية الحقل وإنتاج البترول واقتسامه.

* تقوم الشركة الأجنبية بإعداد وتنفيذ برامج العمل أثناء فترة البحث – كما تقوم الهيئة بمراجعة مصروفات البحث والاعتراض على ما يستوجب الاعتراض لأسباب يحددها العقد.

* تقدم الشركة الأجنبية جميع الأموال اللازمة لعمليات البحث والتنمية والإنتاج.

* تسترد الشركة الأجنبية – فى حالة اكتشاف البترول – جميع النفقات التى تكبدتها وذلك وفقًا لمعدلات استهلاك معينة ينظمها الملحق المحاسبى – ويتم هذا الاسترداد بحصول الشركة الأجنبية على كمية تتراوح بين ٣٠ – ٤٠٪ من إجمالى الزيت المنتج تبعًا لنص العقد – فإذا تجاوزت قيمة هذه الكمية قسط الاسترداد المستحق، آلت الزيادة إلى هيئة البترول (الشريك الوطنى) ولها أن تأخذها نقدًا أو عينًا كل ربع سنة.

* يوزع باقى الزيت المنتج – بعد استقطاع النسبة المخصصة لاسترداد النفقات – بحيث تحصل الهيئة المصرية العامة للبترول على نسب تتفاوت بحسب العقود وبحسب الأهمية البترولية للمساحة المتعاقد عليها – وقد بلغ نصيب الهيئة فى بعض العقود نحو ٨٨٪ فى حين تحصل الشركة الأجنبية على ١٢٪ فقط.

□ المرحلة الخامسة: استحداث نص الغاز فى الاتفاقيات

فى عام ١٩٧٩ أعلن قطاع البترول أول نموذج للبحث عن الغاز واستغلاله وكانت أهم أحكامه تنحصر فى المبادىء التالية:

* تكوين احتياطى قومى (١٢ تريليون قدم مكعب).

* الباقى من هذا الاحتياطى يخصم منه حصة مقابل المصروفات وما يتبقى يقسم بين الهيئة والشريك.

* يقوم المقاول بتصدير حصته من الغاز فى شكل صب أو سائل.

* للمقاول أن يتخلى عن احتياطيات الغاز وأن يتم تعويضه وفقًا لأسس متفق عليها فى الاتفاقية.

وفى أوائل عام ١٩٨٥ تم تعديل نموذج الغاز لمواجهة المتغيرات فى صناعة الغاز العالمية وقد وافق مجلس الشعب على هذا التعديل فى عام ١٩٨٦ وأهم أحكامه.

* إلغاء شرط تكوين الاحتياطى القومى.
* عند اكتشاف الغاز بكميات تجارية يقسم كالآتى:

– حصة لاسترداد التكاليف (خامًا أو نقدًا).

– الباقى يقسم بين الهيئة والشريك كما هو معمول به فى حالة اكتشاف الزيت الخام.

* تعقد الهيئة مع الشريك عقدا لشراء نصيبه من الغاز [1] وفقًا للسعر العالمى للمازوت متوسط الكبريت مع خصم ١٥٪ ، السعر العالمى للبوتاجاز مع خصم ٥٪ منه لصيانة خطوط الغاز .
* فى حالة عدم دخول الهيئة فى عقد لبيع الغاز لإنعدام السوق المحلى ومتطلباته ، يقوم المقاول بتصدير حصته من الغاز ، وفى حالة عدم نجاحه فى ذلك تتفق الهيئة مع المقاول على نوع من التسوية التى لا تتعدى حد التعويض المادى.

---

(١) يتم تقييم الغاز وغاز البترول المسال LPG الذى تأخذه الهيئة وذلك بهدف حساب حصة الشريك من غاز الربح بالطريقة التالية:

الغاز

$$PG = 0.85x \frac{F}{39.69x10^6} x H$$

حيث PG قيمة الغاز بالدولار لكل ١٠٠٠ قدم مكعب من الغاز.

و F القيمة بالدولار لكل طن مترى من المازوت.

و H عدد الوحدات الحرارية البريطانية لكل ١٠٠٠ قدم مكعب من الغاز.

الغاز المسال

$$PLPG = 0.95 PR - (J x 0.85 x \frac{F}{39.69 x 10^6})$$

حيث PLPG سعر البوتاجاز بالدولار لكل طن مترى منتج

و PR المتوسط على مدى شهر لأعلى وأقل سعر بالدولار لكل طن مترى من الـ LPG

و J عدد الوحدات الحرارية البريطانية لكل طن مترى منتج من الغاز من وحدة الـ LPG

وفى عام ١٩٩٢ استحدث التغيير بربط تسعير الغاز على أساس خليط زيت خام خليج السويس (خام الإشارة المصرى) وبالوضع السارى عالميا لتحقيق الخطة القومية فى الانتشار والتوسع ، وذلك فى الاعتماد على الغاز الطبيعى كمصدر للطاقة بالبلاد من ناحية وكذلك تحقيق فائض للتصدير من ناحية أخرى.

وقد أدى هذا التعديل الذى بدأ تطبيقه فى أوائل عام ٩٣ - بعد صدور القوانين الخاصة بذلك- إلى عقد العديد من الاتفاقيات وتكثيف عمليات البحث عن الغاز ، مما ساهم فى تحقيق اكتشافات كبيرة فى الدلتا ، والبحر المتوسط ضاعفت احتياطى مصر من الغاز الطبيعى فى أقل من عامين .

نشأة الهيئة المصرية العامة للبترول والقوانين الصادرة فى شأنها

تعاقبت القوانين التى صدرت فى شأن الهيئة المصرية العامة للبترول منذ عام ١٩٥٦ حيث صدر فى شهر مارس من ذلك العام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٥٦ فى شأن الهيئة المصرية العامة للبترول، وأعقبه بعد أكثر من ستة شهور فى شهر سبتمبر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٣٢ لعام ١٩٥٦ بإعادة إنشاء الهيئة العامة لشئون البترول، وقد جاءت اختصاصات الهيئة المذكورة فى القانونين المذكورين واحدة، وتتلخص هذه الاختصاصات فى إدارة معمل تكرير البترول الحكومى وجميع المنشآت العامة التى تختص بالمواد البترولية ومشتقاتها، وكذلك القيام بجميع عمليات إنتاج المواد البترولية وتكريرها وشرائها ونقلها وتوريدها، كما يؤخذ رأيها مقدما فى شئون منح تراخيص البحث وعقود الاستغلال وعقود الحماية عن البترول.. أما الاختلاف بين القانونين سالفى الذكر فلا يوجد فيه من الأمور الجوهرية ما يقتضى إبرازها ذلك أن هذا الاختلاف قد انحصر فى أمر شكلى خاص بتبعية الهيئة لوزارة الصناعة فالقانون ١٣٥ لسنة ١٩٥٦ اكتفى فى مادته الأولى بالنص على أن تلحق الهيئة بوزارة الصناعة أما القانون رقم ٣٣٢ لسنة ١٩٥٦ فقد نص على أن تلحق الهيئة بوزارة الصناعة وتعمل تحت إشرافها.

وبعد عامين صدر القانون رقم ١٦٧ لعام ١٩٥٨ بإنشاء الهيئة العامة لشئون البترول ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم (١) لسنة ١٩٦٢ فى شأن المؤسسات العامة الصناعية،

وبمقتضاه حلت المؤسسة المصرية العامة للبترول محل الهيئة العامة لشئون البترول، وبذلك أصبحت المؤسسة طبقا للقانون المشار إليه تختص بصفة عامة باقتراح التخطيط العام للسياسة البترولية بما يكفل تنمية الثروة البترولية وحسن إدارتها واستثماراتها فى مراحلها المختلفة.

وتختص بصفة خاصة بما يلى:

١ - وضع التخطيط العام لتأسيس المنشآت البترولية بكافة أنواعها فى جميع أنحاء الجمهورية.

٢ - إبداء الرأى مقدمًا فى تراخيص البحث عن البترول واستغلاله.

٣ - إبداء الرأى فى التراخيص المتعلقة بالشئون البترولية وفى اتفاقيات مرور أنابيب البترول عبر أراضى الجمهورية والمساهمة فى المفاوضات المتعلقة بوضع هذه الاتفاقيات أو تعديلها.

٤ - القيام بالدراسات والأبحاث المتعلقة بالشئون البترولية.

٥ - وضع مواصفات المنتجات البترولية المحلية والمستوردة بالاشتراك مع الجهات المعنية.

٦ - الإشراف على النشاط الفنى لشركات البترول فى مرحلتى البحث والاستغلال وتوجيهه بما يتفق وصيانة الثروة البترولية.

٧ - دراسة وتوجيه ومراقبة نشاط شركات البترول فى ميادين التكرير والتصنيع والنقل والتخزين لضمان تنفيذ السياسة البترولية.

٨ - القيام بعمليات البحث عن المواد البترولية وإنتاجها وتكريرها وشرائها وبيعها ونقلها وتوزيعها.

٩ - استيراد كافة احتياجات البلاد من البترول الخام ومشتقاته ومنتجاته وكذا تصدير الفائض من البترول الخام ومشتقاته سواء مباشرة أو بالإنابة.

١٠ - الاشتراك مع الجهات المختصة فى تحديد أسعار المواد البترولية.

١١ – مراجعة حسابات شركات البترول بما يكفل حفظ حق الدولة في مستحقاتها على هذه الشركات.

١٢ – شراء وإدماج وإلحاق الهيئات العامة والخاصة التي تزاول أعمالاً شبيهة بأعمالها.

ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٢٥ لسنة ١٩٦٥ وقضى بإلغاء مصلحة المناجم والوقود ونقل اختصاصاتها إلى المؤسسة المصرية العامة للبترول طبقا للقرار الذى يصدر في هذا الشأن من نائب رئيس الوزراء للصناعة والثروة المعدنية والكهرباء الذى أصدر قراره رقم ٦٤٩ لسنة ١٩٦٥ بنقل الاختصاصات التى كانت تزاولها مصلحة الوقود طبقاً لأحكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ والقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ وذلك فيما يختص بخامات الوقود.

ثم صدر القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ وألغى المؤسسات العامة وأنشأ ما يسمى بالمجالس العليا للقطاعات وكان من بينها المجلس الأعلى لقطاع البترول الذى أصبح منوطاً بإدارة دفة العمل في جميع الأنشطة البترولية.

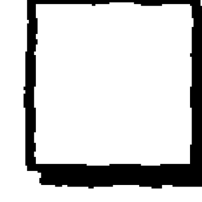
إلا أن القانون المذكور راعى من جانب آخر أن بعض المؤسسات العامة تمارس نشاطاً بذاتها وأن هذا النشاط يمثل مع أنشطة الشركات التابعة لها صناعة متكاملة لذا فقد أجاز هذا القانون تحويل هذه المؤسسات إلى هيئات عامة.

ونظرًا لما تتصف به صناعة البترول من تكامل فقد أعملت وزارة البترول الحكم المتقدم، واستصدرت تشريعًا خاصًا بالنسبة للمؤسسة المصرية العامة للبترول الملغاة، وهو القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٦ في شأن الهيئة المصرية العامة للبترول الذى اختص الهيئة بالعمل على تنمية الثروة البترولية وحسن استغلالها وتوفير احتياجات البلاد من المنتجات البترولية المختلفة وأن تباشر السلطات والاختصاصات المنصوص عليها بالقانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٥٨ بإنشاء الهيئة العامة لشئون البترول والتى سبق ذكرها وكذلك الاختصاصات المتعلقة بالأحكام الخاصة بخامات الوقود والمنصوص عليها في القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ والقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاصين بالمناجم والمحاجر هذا بالإضافة إلى أن القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٦ قد جعل من مجلس إدارة الهيئة السلطة العليا المهيمنة على شئونها وتصريف أمورها واختصه بالعديد من الاختصاصات، التى من أبرزها

حقه فى تقييم خام الإتاوة ونصيب الهيئة فى الخام الذى يستخدم فى التكرير المحلى، بالأسعار التى تتمشى مع أسعار بيع المنتجات البترولية فى السوق المحلى وكذلك حق مجلس إدارة الهيئة فى إنشاء شركات مساهمة بمفردها أو مع شريك أو شركاء آخرين. وجدير أن نشير أن سلطة وزير البترول بالنسبة لقرارات مجلس الإدارة لا تقف عند مجرد الاعتماد. ذلك أن القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٦ سالف الذكر جعل لوزير البترول بالإضافة إلى سلطة الاعتماد، الحق فى تعديل أو إلغاء هذه القرارات.

فى عام ١٩٨٣ صدر القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ فى شأن هيئات القطاع العام وشركاته وبرغم أن هذا القانون لا يسرى على هيئة البترول فإنه نظرًا لأن هذا القانون قد أعطى هيئات القطاع العام سلطة الإشراف على الشركات التابعة لها كما أعطاها اختصاصات لم يرد مثلها بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٦.. لذا صدر القرار الجمهورى رقم ٤٣٣ لسنة ١٩٨٣ متضمنًا إشراف هيئة البترول على شركات القطاع العام للبترول ومباشرة جميع الاختصاصات الواردة فى القانون رقم ٩٧.

* * * * *



مرحلة البداية
١٩١٠ - ١٩٥١

فى مطلع القرن العشرين، لم تكن هناك آفاق جديدة للبترول بعد فى مصر. وفى عام ١٩٠٥، وبظهور التقرير الذى وضع عن صناعة التعدين بمعرفة مفتش المناجم بالحكومة المصرية السيد (جون ويلز)[١]، والبدء فى تطبيق التشريع الجديد للتعدين عام ١٩٠٦[٢]، فقد بدأ عهد جديد للحفر فى جمسة مما أسفر عن نجاح أول كشف تجارى للبترول فى مصر عام ١٩٠٩ وكانت تلك هى البداية.

قصة البئر الأولى المنتجة بالبلاد

(اكتشاف عام ١٩٠٩)

فقد حصلت شركة (EGYPTIAN OIL TRUST)[٣] على امتياز (منطقة جمسة) بتنازل الشركة المصرية للبترول لها عام ١٩٠٧، وقد قامت الشركة بعمل مسح للمنطقة قبل بدء العمليات بواسطة المهندس الاستشارى (D. A. Sutherland) الذى حدد لها عدة مواقع للحفر، وأسرعت الشركة بشحن معدات الحفر[٤] اللازمة لها من إنجلترا،

---

(١) ملحق الوثائق مرفق رقم (١).

(٢) باب تطور التشريعات والاتفاقيات البترولية فى مصر.

(٣) تكونت شركة (EGYPTIAN OIL TRUST) فى لندن فى يوليو ١٩٠٧ على يد المؤسسين (Misers Light & Foltom) وبهدف العمل فى مصر بالحصول على الامتيازات للبحث عن البترول والقيام بعمليات التنقيب، والحفر. والتنمية. والتكرير. والتخزين، والإمداد. والتسويق، والتجارة فى البترول ومنتجاته. وذلك برأس مال قدره(١٠٠ ألف جنيه إسترلينى)تم تجنيب نصفها كرأس مال للتشغيل. وبقيمة للسهم واحد جنيه إسترلينى. وقد تمكنت من الحصول على منطقة امتياز تغطى ١٠٠ميل مربع وذلك فى غرب البحر الأحمر حيث يغطى جزء منها أيضا المياه فى خليج السويس ويضم جمسة.

(٤) معظم أعمال الاستكشاف التى كانت تتم خلال الفترة ١٨٨٤ - ١٩١٠ على المستوى العالمى. وفقا لما كان يطلق عليه (SHALLOW CABLE TOOL DRILLING).

وبدأت أعمال الحفر فى أول يناير ١٩٠٨ تحت إشراف المهندس جوش (J. Josh) مدير الموقع.

وقد يكون من المفيد أن نستعرض هنا تفاصيل قصة حفر البئر الأول المنتجة فى بلدنا العزيز مصر، ليس فقط من أنها تستأهل التسجيل كوضع تاريخى. ولكنها على الجانب الآخر تعكس – بصورة ما – مدى التقدم فى عمليات الحفر والرؤى التى كان يتعامل بها المتخصصون فى تلك الحقبة من الزمن.

فقد ظهرت أول شواهد لوجود البترول - خلال أعمال الحفر فى هذا البئر الأول – عند العمق ١٣٧ قدم. ثم تم العثور على طبقة مشبعة بالبترول تمتد من العمق ٤٠٠قدم وحتى ١٢٩٠ قدم (وهو العمق الذى وصل إليه الحفر). وقد تعطل العمل لمدة ثلاثة شهور نتيجة لفقد بعض المعدات، وواجهت البئر متاعب عديدة لوجود المياه. وقد أمكن التغلب على ذلك عند العمق ١٢٦٠ قدم بعد عمليات التغليف. وتم استكمال الحفر ثلاثين قدمًا أخرى بعد هذا العمق، حيث اكتملت البئر فى مارس ١٩٠٩ بعمق ١٢٩٠قدما.

هذا وقد نشرت مجلة "Petroleum Review" العالمية فى عددها الصادر فى ٢٤ إبريل عام١٩٠٩، تحقيقًا صحفيًا عن اكتشاف أول بئر منتجة فى مصر، والنجاح الذى حققته شركة "Egyptian Oil Turust" على ساحل البحر الأحمر حيث أشارت إلى أن الفضل فى اختيار هذا الموقع - بعد عمل مسح له – يرجع للمهندس الاستشارى والمدير العام للشركة (MR. D. A. Sutherland)، وأن البئر رقم(١)التى اكتشف بها «سثرلاند» البترول تقع –كما سبق لنا الإشارة إليه -بين البئر التى حفرها سيئ الحظ مسيو دى باى "De Bay"، وتلك التى حفرها "Tweddle"، وأنه فى اعتقاد «سثرلاند» أن الاثنين قد فشلا لعدم الوصول بالحفر إلى العمق الكافى من ناحية وكذلك الافتقار إلى تواجد صمامات منع تدفق المياه (no proper water shutt - off)، وأنه فى الاجتماع السنوى الثانى للشركة بلندن فى ذلك العام تم عرض نتائج البئر الأول التى أعطت كميات كبيرة من البترول على عمق ١٢٨٧ قدم فى طبقة الحجر الجيرى المسامى "in porous dolomitic limestone" وأن البئر كانت ناجحة جدًا حيث وصفت بأنها متدفقة The Well Was a "Gusher". وتنتج بمعدل ٢برميل فى الدقيقة، وأن السيد توماس كارتر سكرتير الشركة أعلن أن نتائج تحليل

البترول المنتج يضارع أجود أنواع بترول «أوهايو» بما يعنى أنه يعتبر من أفضل أنواع البترول المنتجة فى العالم.

وتوضح (الوثيقة المرفقة) صورة للتحقيق المصور الذى ورد بالمجلة العلمية المشار إليها الصادرة فى(٢٤إبريل١٩٠٩)مدى النجاح الذى تم الإعلان عنه فى حينه بشأن هذا الاكتشاف، مصحوبًا ببعض من الصور الإيضاحية للحفار بموقع البئر المكتشفة، وقد ورد بها نصا :

«أن أفضل طريقة لرواية قصة البئر هى نشر البرقيات التى وصلت إلى مكتب شركة (Egyptian Oil Trust LTD.) والتى سمح لنا السيد كارتر سكرتير الشركة بنشرها وهى كما يلى» :

☐ البئر رقم (١) ١٢٩٠ قدم، لا يوجد تغيير فى الطبقات (No Change In Strata)، البئر فى حالة جيدة وخالية تماما من المياه التى كانت تتدفق فوق جهاز الحفر. الإنتاج الحالى ١٠طن/يوم، هناك صعوبة فى عمليات الحفر، غاز مستمر، تم تثبيت الصمامات، كل شىء معد للتدفق الكبير، الغلاية رقم ١ تعمل بحالة جيدة، وقود سائل، تجهيز الباقى بالطريقة نفسها، بئر رقم (٣) ضحلة ٣٢٨ قدم - حجر جيرى كسابقه.

☐ البئر رقم ١ - منذ آخر برقية. ارتفع الإنتاج إلى حوالى ٥٠طن/اليوم، خالية من المياه، سأرسل لكم صورا من عمليات لتدفق البترول، **تم إغلاق البئر،** فى انتظار التعليمات. بئر رقم(٣) ضحلة ٣٧٠ قدم، توجد شواهد بترولية.

«واستطردت المجلة فى تحقيقها لتوضح أنه قد تم الآن تغطية البئر (Capped)، وأنه يجرى حاليًا عمل الترتيبات لإقامة مستودعات التخزين للبترول، وأنه كما يتضح من الصور المنشورة، تقوم الشركة حاليًا بحفر بئرين آخريين إحداهما بلغ عمقها ٣٧٠ قدما وتظهر به مؤشرات ناجحة تعد أكثر نجاحًا من البئر رقم (١)، وبالنسبة للبئر رقم (٢) فيعتبر الحفر قد

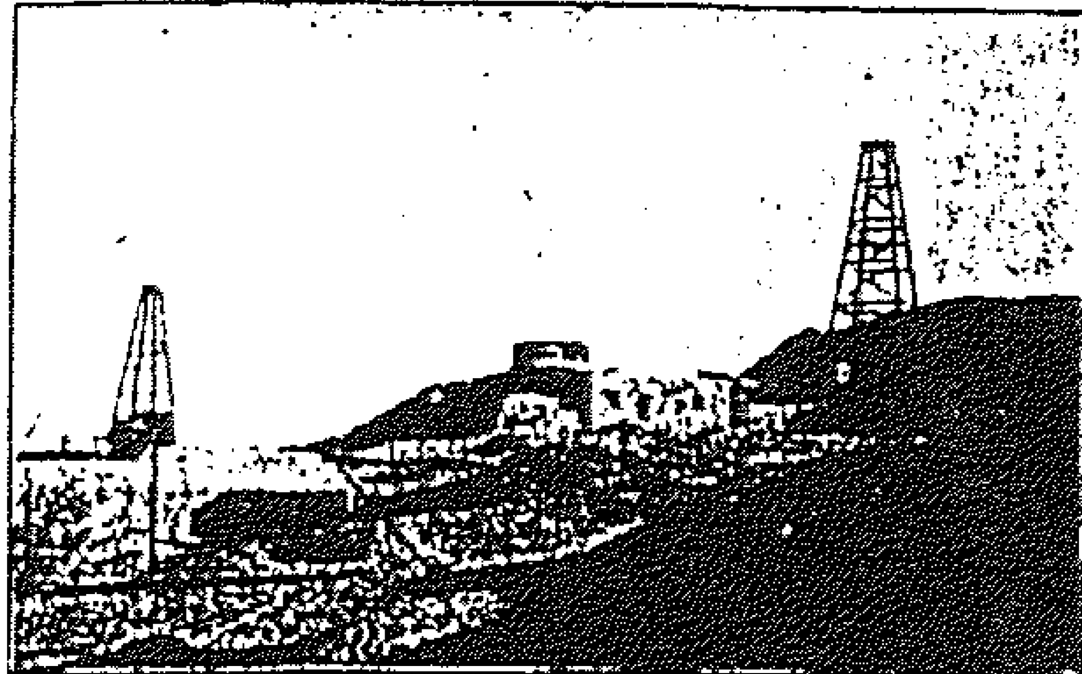
April 24, 1909. THE PETROLEUM REVIEW. 239

IMPORTANT STRIKE OF OIL IN EGYPT.

Successful Operations of the Egyptian Oil Trust.

A most important strike of oil has recently been made by the Egyptian Oil Trust, Ltd., in one of its wells upon the coast of the Red Sea.

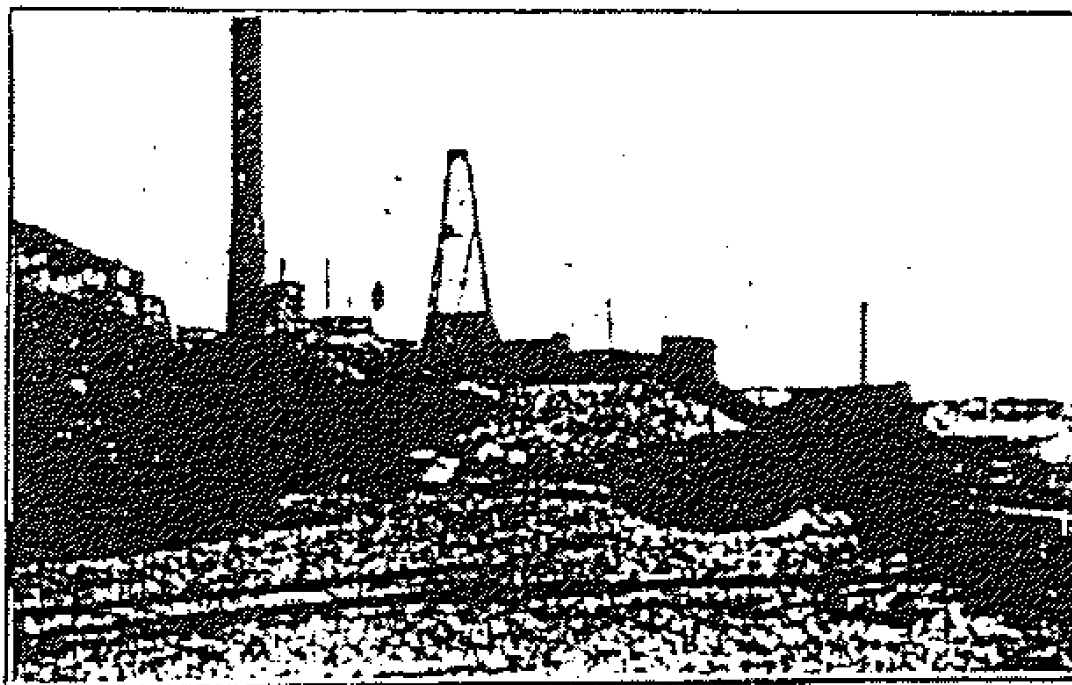
The company, which was formed in June, 1907, has a capital of £100,000, half of which amount was placed



On the Property of the Egyptian Oil Trust, Ltd.

aside for working capital. The company's concessions embrace a territory covering 100 square miles, lying immediately west of the Red Sea at its most northern point, and run for miles along the waters of the Gulf of Suez.

The territory was surveyed by the company's consulting engineer and general manager—Mr. D. A. Sutherland—prior to the commencement of operations, and sites for several borings were mapped out.



The Successful Well, shewing its Close Proximity to the Sea—on the Right.

The necessary machinery was dispatched from England as quickly as possible, and, under the supervision of Mr. J. Josh, the company's manager on the spot, boring operations were commenced on January 1st last year. For a time drilling was confined to the well which has now been successfully brought in, and the first indications of oil were encountered at a depth of 137 feet, while from a depth of 400 feet to the depth at which the well was brought in 1,290 feet strata saturated with oil were ever present. A three months' delay was caused owing to the losing of the tools. The water trouble was considerable, but this was overcome at a depth of 1,… feet at which the casing was set, drilling being continued another 30 feet below this point.

The actual bringing in of the well is best told by reproducing the cables which have been received at the offices of the Egyptian Oil Trust, Ltd., and which we are allowed to publish by the courtesy of the company's secretary Mr. Carter.

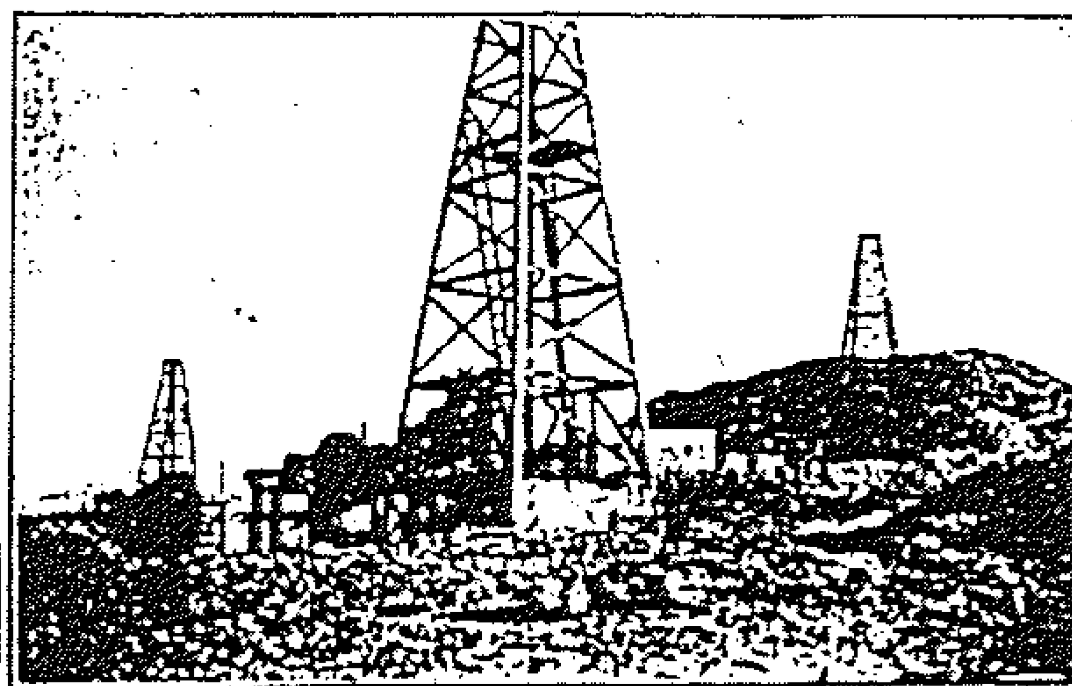
The cables are as under :—

"Well No. 1, 1,290 feet—No change in strata. Well in good condition, perfectly free of water. Flowed once above top of derrick. Estimated present production, 10 tons per day. Drilling difficult. Continuous gas; several men overcome. Gate valve fixed; everything ready for big flow. No. 1 boiler working well, liquid fuel; fitting others for the same. No. 3, shallow well, 328 feet. Gypsum as before."

"Well No. 1—Since telegraphing supply increased to 50 tons a day estimated; free of water. Am forwarding you photographs of flow. Well closed. Writing fully. Await instructions. No. 3, shallow well, 370 feet; clay; show of oil."

The well is now capped and arrangements are being made for the erection of suitable reservoirs for the storage of the oil. As will be seen from the photographs here reproduced, the company is drilling two other wells, one of these being at present down to a depth of 370 feet, and here the indications are even more favourable than was the case in well No. 1. Upon well No. 3, boring has only practically started.

It is of interest to recall the fact that exploitation for oil has been carried on for several years in a somewhat haphazard manner in Egypt by numerous people. The recently successful boring has been sunk in the neighbourhood of old wells, these latter having failed to produce oil owing, in the opinion of Mr. D. A. Sutherland, to there being an absence of a proper water shut-off, combined with the fact that they were not drilled to a sufficient depth. Prior to boring being commenced upon their wells, the Egyptian Oil Trust took great trouble and pains to see that the old wells were



The Latest Photograph of the Company's Well.

properly cemented, minimising therefore as much as possible the water trouble.

The importance of the present discovery cannot be over-estimated, for the new field is upon the chief waterway of the world, and, therefore, from a naval point of view, is in a unique strategic position.

We hope in our next issue to publish a photograph taken after the well had been brought in.

بدأ لتوه ....، وأن الحقل الجديد لا يمكن التقليل من أهمية اكتشافه لوقوعه على المر الملاحى الرئيسى فى العالم، فمن الناحية البحرية فهو يتمتع بموقع استراتيجى فريد».

هذا وقد بدأ الإنتاج من حقل جمسة عام ١٩١٠ بعد أن اشترت شركة بترول البحر الأحمر "The Red Sea Oil Fields Ltd" [1] حقوق شركة «ترست» "Egyptian Oil Trust Ltd" ثم آلت إلى شركة آبار الزيوت الإنجليزية المصرية[2] "Anglo Egyptian Oil Fields" فى عام ١٩١١، وتوالى بعد ذلك حفر ٢٣ بئرًا فى جمسة وظلت تلك المنطقة لعدة سنوات هى المصدر الوحيد لإنتاج البترول فى مصر، لكن الإنتاج بدأ فى الهبوط تدريجيًا حتى توقف فى عام ١٩٢٧.

بلغت هذه الحقبة المدهشة من تاريخ صناعة البترول المصرية ذروتها بحلول ربيع عام ١٩١٢، ونشرت مجلة (Petroleum Review) فى عدد ٩ مارس ١٩١٢.

ما جاء نصه :

«يمكننا القول إن العصر التجارى لتنمية موارد البترول فى مصر قد بدأ، فقد علمنا أن شركة آبار الزيوت الإنجليزية المصرية قد وصلت إليها معلومات تفيد أن أول ناقلة تقل على

(١) تكونت شركة بترول البحر الأحمر "RED SEA OIL FIELDS LTD" فى يناير ١٩٠٩ من شركتى ترست وسينديكات، وبسبب نقص التمويل فقد عرضا على شركة الأنجلو ساكسون "ANGLO SAXON'S" - التى تكونت عام ١٩٠٧ من شركتى "ROYAL DUTCH" وشل. وذلك للمساهمة فى رأس المال. حيث تم الاتفاق على تكوين شركة برأس مال قدره (٨٠٠ ألف جنيه إسترلينى). عرض منها للاكتتاب العام أسهم قيمتها (مائتا ألف جنيه إسترلينى) عن طريق «الأنجلو ساكسون» والباقى عن طريق «ترست». ثم تأجل تكوين هذه الشركة. طبقًا لما ارتأته مجموعة شل آنذاك بسبب ظهور المياه فى البئر المنتجة وأعلنت أنها لا تريد إقحام الجمهور فى مغامرة قد يخسر فيها أمواله.

(٢) تكونت شركة جديدة باسم شركة آبار الزيوت الإنجليزية المصرية فى عام ١٩١١ فقد قامت مجموعة شل - رغم إعلانها السابق - بالاتفاق مع شركة البحر الأحمر على تكوين الشركة الجديدة برأس مال (٦٧٦ ألف جنيه إسترلينى) حيث اكتتبت فيه بمقدار الثلث شاملاً ما كان مقررًا أن يكتتب فيه الجمهور عن طريقها.

متنها٣٠٠٠ طن من بترول جمسة قد غادرت مصر إلى الشرق الأقصى».

وفى رأينا أنه لم تكن لحقل جمسة أهمية كبيرة، **فهى أهمية تاريخية أكثر منها مادية** فقد شهدت تلك المنطقة مولد صناعة البترول فى مصر، ولكن كشف هذا الحقل والتوفيق فى استغلاله، كان فى حد ذاته حافزًا على القيام بمحاولات جادة، لاستكشاف مناطق أخرى فى الصحارى المصرية، وهو الاهتمام الذى أظهرته فى ذلك الوقت مجموعة شركات شل الهولندية البريطانية[1]، التى يبدو أنها تفهمت تمامًا الوضع الاستراتيجى للمنطقة بل ولصحارى مصر الواعدة، فى إطار الأوضاع العالمية السائدة بل والمحلية القائمة آنذاك أيضًا، فجسدت عاجل التواجد فى احتواء ما هو قائم من شركات متعثرة فى التمويل، ممثلا فى إقامة شركة آبار الزيوت الإنجليزية المصرية، فى انطلاقة قوية-وذات بصيرة واعية- فقد سارعت فور انتظام الإنتاج على النطاق التجارى من جمسة فى عام ١٩١٢، بالبدء فى إقامة معمل لتكرير البترول فى السويس حيث تم تشغيله فى عام ١٩١٣ بطاقة ١٠٠ ألف طن سنويًا، الذى ظهر دوره الهام بوضعه الاستراتيجى المميز بل الحيوى لعمليات الإمداد والتموين بالحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨).

هذا وقد انفردت شركة آبار الزيوت الإنجليزية المصرية بكامل النشاط البترولى لعقد طويل بلغ أكثر من ربع قرن، حيث لم تدخل الشركات الأمريكية مصر إلا فى عام ١٩٣٨. وساعد على ذلك سرعة اكتشاف الشركة لحقل الغردقة عام ١٩١٤، والنجاح الذى لازمها فى اكتشاف حقل غارب عام ١٩٣٨، واستمرت شركة شل وآبار الزيوت الإنجليزية لمدة تزيد عن خمسين عامًا تعمل فى مجال البحث والإنتاج والتكرير والتسويق والنقل إلى الستينات.

(١) هى فى الأصل شركة إنجليزية هولندية بدأت فى التعامل فى الأصداف والحيوانات البحرية. وتدين فى نموها إلى السير «هنرى ديتردنج» وهو من أصل هولندى تجنس بالجنسية البريطانية، وهى الشركة الأجنبية الوحيدة التى تمكنت من أن تعمل على أرض الولايات المتحدة، وكانت «شل كاريبيان» تمتلك ٦٥٪ من فرعها الأمريكى (٦٠٪ للهولنديين، ٤٠٪ للإنجليز) حيث كان لها اهتمام كبير بالإنتاج ومعامل للتكرير متعددة فى هيوستن، وودريفر قرب سان لويس يديرها أنجليز وهولنديون وسويسريون، وألمان كوضع تنافسى شديد آنذاك مع شركة ستاندرد أويل القديمة التى انحلت عام ١٩١١ وآلت إلى الوريثة الأساسية وهى شركة ستاندرد أويل نيوجيرسى (كبرى العمالقة).

ولعل أهم ما كسبناه خلال هذه المرحلة هو إعداد جيل كامل من العمالة المدربة والمتخصصة والكوادر الفنية جاءت كركيزة قادرة على تحمل مسئولياتها وفى أجيال أخرى متواصلة، وقد كان هناك اهتمام مبكر أيضا من الحكومة بشأن استخدام المهندسين المصريين لشركات البترول الكبرى فى مصر، والبدء فى استكمال المناهج بتدريس هندسة صناعة البترول[1].

هذا ويستحق الأمر منا أن نتناول بالعرض والتحليل لكامل الشركات التى عملت فى مصر فى مجال البحث والاستكشاف خلال فترة البداية (١٩١٠ - ١٩٥١) فيما قبل قيام ثورة ٢٣ يوليو المباركة، وهو ما سنتناوله فى موضع لاحق آخر من هذا الكتاب، ولكننا لا نخفى اهتمامنا فى أن نستعرض أولاً ما أثمرت عنه جهود البحث والاستكشاف وما أسفرت عنه من حقول مكتشفة، ليس فقط بهدف التقييم للمرحلة، ولكننا فى حقيقة الأمر نرى أنها فرصة مناسبة تستحق التسجيل لحقبة تاريخية هامة فى صناعة البترول المصرية. حيث تفتقر سجلاتنا ومكتبتنا العربية إلى تحقيق ما جاء بها، وقد قمنا بإفراد تسجيل كامل لها[2]، نأخذ عنه هنا، وبالاستطراد المحدود، وبالقدر المستطاع أيضًا، ما يهم القارئ والمتخصص من وجهة نظرنا، وتجدر الإشارة إلى أن فترة البداية التى نعرضها فى هذا الجزء من الكتاب والتى تغطى المرحلة التاريخية للسنوات (١٩١٠-١٩٥١) تحددت بدءًا من تاريخ أول بئر منتجة فى البلاد عام ١٩١٠، إلا أننا عند عرضنا لنشاط الحفر الاستكشافى - لزوم التسجيل - سنأخذ فى الاعتبار النشاط السابق الذى تم بحفر البئر الأول «دى باى رقم ١» فى عام ١٨٨٦.

(١) فقد نشرت جريدة الأهرام فى عددها الصادر فى ١٤/ ١٠/ ١٩٣٩ (.. أن سابا حبشى باشا وزير التجارة والصناعة قد اتصل بشركات البترول الكبرى فى مصر فى موضوع البدء باستخدام المهندسين المصريين الذين تخرجوا من كلية الهندسة ذلك العام ويبلغ عددهم حوالى ٥٠، وأبلغ لكلية الهندسة نتيجة مسعاه إزاء هذا، وأن تعد لهؤلاء المهندسين دراسات خارج جدول الحصص تبدأ بعد انتهاء اليوم الدراسى، ويحضرها طلبة البكالوريوس على أن تكون خاصة بهندسة صناعة البترول وبعض فروع الهندسة الحديثة المتصلة بالصناعات وستفتح هذه الدراسات الثلاثاء القادم..).

(٢) سيتم إصدار تسجيل كامل فى مرجع لكافة أعمال الحفر الاستكشافى ونشاط الإنتاج والاحتياطى فى مصر للحقبة ١٨٨٦ - ١٩٩٧ بإذن الله.

نشاط الحفر الاستكشافى
١٨٨٦ - ١٩٥١

خضعت هذه الفترة بكاملها فى منح التراخيص والامتيازات للبحث والاستكشاف لنظام الإتاوة والإيجار والضرائب - كما سبق لنا تناوله تفصيلاً[١] - وبصدور قانون ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ الذى نص فيه على اعتبار جميع الخامات المعدنية ملكًا للدولة، وقضى أن تكون تراخيص البحث محددة بقوانين، وأن تكون تراخيص الاستغلال عن طريق شركة مساهمة مصرية تحت التأسيس، فقد امتنعت الشركات الأجنبية التى كانت تعمل فى مصر عن أعمال البحث وبإيعاز من شركة آبار الزيوت الإنجليزية المصرية التى أوقفت قبل نهاية عام ١٩٥٠ نشاط عمليات الحفر والاستكشاف حتى عام ١٩٥٤[٢]، وخلال هذه الفترة التى شغلت من تاريخ مصر ٦٥ عامًا، ومنذ حفر دى باى "De Bay" بتكليف من الحكومة المصرية فى عام ١٨٨٦ أول بئر[٣] فى جمسة (بالضفة الغربية على ساحل البحر الأحمر) باستخدام جهاز الحفر الميكانيكى الذى يعمل بقوة البخار، وتم العثور على البترول عند عمق ١٤٤ قدمًا فى طبقة الميوسين (In The Miocene) وإن كانت لم تحقق إنتاجًا تجاريًا، ولقد حققت شركة «ترست» النجاح فى اكتشاف أول بئر[٤] منتجة بالبلاد فى عام ١٩٠٩ بذات الموقع فى جمسة عند عمق ١٢٩٠ قدما (Miocene Discovery)، كما قامت شركة آبار الزيوت الإنجليزية المصرية بالاشتراك مع شركة «سوكونى فاكوم» بحفر البئر[٥] رقم (١٣٢) فى سيناء فى بداية عام ١٩٥٠ التى أعطت شواهد غازية فى العصر الكريتاسى (In The Cretaceous) شواهد بترولية فى العصر الأيوسينى (In The Eocene) عند عمق ٥٢٩٢ قدمًا، وغير مشجعة للإنتاج، ويمكن إيجاز نتائج العمليات كالآتى :-

(١) باب تطور التشريعات والاتفاقيات البترولية فى مصر.

(٢) وذلك حتى تم التعديل بصدور قانون المناجم والمحاجر رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣.

(٣) البئر رقم (١) (Gemsa D- 1)، وقد سبق لـ (دى باى) حفر أربعة آبار فى جمسة فى نوفمبر ١٨٨٥ بالطريقة اليدوية ولم تسفر عن شىء.

(٤) البئر رقم ١٣ (Gemsa N- 1).

(٥) البئر رقم ١٣٢ (NEB WI - 7).

المستعرض لأعمال الحفر الاستكشافى فى خلال هذه الفترة (٦٥ عاما) يجدها تتركز فى الصحراء الشرقية وسيناء وأنها أسفرت عن نسبة نجاح ٨٪ فقط.

عدد الآبار : ١٣٢ بئرًا

الاكتشافات : فى ١١ بئرا (أى بتحقيق نسبة نجاح ٨٪) منها بالصحراء الشرقية ٥ آبار، وسيناء ٦ آبار فقط.

الأقدام المحفورة : ٤٢٤١٥٣ قدم ٨٢٪ منها بالصحراء الشرقية وسيناء.

الطبقات المنتجة : المايوسين، الكريتاسى بالصحراء الشرقية

المايوسين، الأيوسين بسيناء.

وكما هو موضح تفصيلاً بالجدول رقم (١).

المنطقة	الأقدام المحفورة		عدد الآبار المحفورة		تحقيق الاكتشافات
الصحراء الشرقية	١٨٥٨٩٢	٤٤٪	٦٨	٥١٪	٥
سيناء	١٦٢١٩١	٣٨٪	٤٣	٣٣٪	٦
خليج السويس	٤٦١٠٢	١١٪	١٥	١١٪	—
البحر الأحمر	٥٦٩٣	١٪	٢	٢٪	—
الصحراء الغربية	٢٤٢٧٥	٦٪	٤	٣٪	—
دلتا النيل	—	—	—	—	—
البحر الأبيض	—	—	—	—	—
الإجمالى	**٤٢٤١٥٣**	**١٠٠**	**١٣٢(*)**	**١٠٠**	**١١**

جدول رقم (١)

أعمال الحفر الاستكشافى (١٨٨٦ - ١٩٥١)

لقد استأثرت شركة آبار الزيوت الإنجليزية المصرية بالعمل فى الصحراء الشرقية بمفردها - بعد حصولها على امتياز منطقة جمسة فى عام ١٩١١ - حتى قيام الثورة فى

(*) ١٣٢ بئرًا منها (١١) بئر منتج، (٤٦) شواهد بترولية، (٧٥) بئر جاف.

عام٥٢،وبلغت الآبار المحفورة بها٦٨ بئرا (٥١٪) من إجمالى الآبار التى تم حفرها بالبلاد خلال الفترة (١٩١٠ - ١٩٥١)، واكتشفت حقول الغردقة، ورأس غارب[1]، ولم تبدأ فـى سيناء[2] إلا فى الأربعينات حيث اكتشفت بالاشتراك مع شركة موبيل حقول سدر، عسل ورأس مطارمه. وكذلك شركة ستاندرد أويل التى اكتشفت حقل وادى فيران عـام ١٩٤٩ وبلغ مجموع الآبار الاستكشافية فى سيناء خلال الفترة (١٩١٠ - ١٩٥١) ٤٣ بئرًا بنسـبة (٣٣٪) إلى جانب مناطق خليج السويس، البحْر الأحمر، الصحراء الغربية التى لم تستأثر إلا بحفر عدد ٢١ بئرا استكشافيًا بنسبة (١٦٪) من إجمالى ذلك النشاط طول تلك الفـترة، وعلى الوضع الموضح تفصيلاً فى الجدول رقم (٢) وكما يظهر فى الشكل رقم (١) أ، ب.

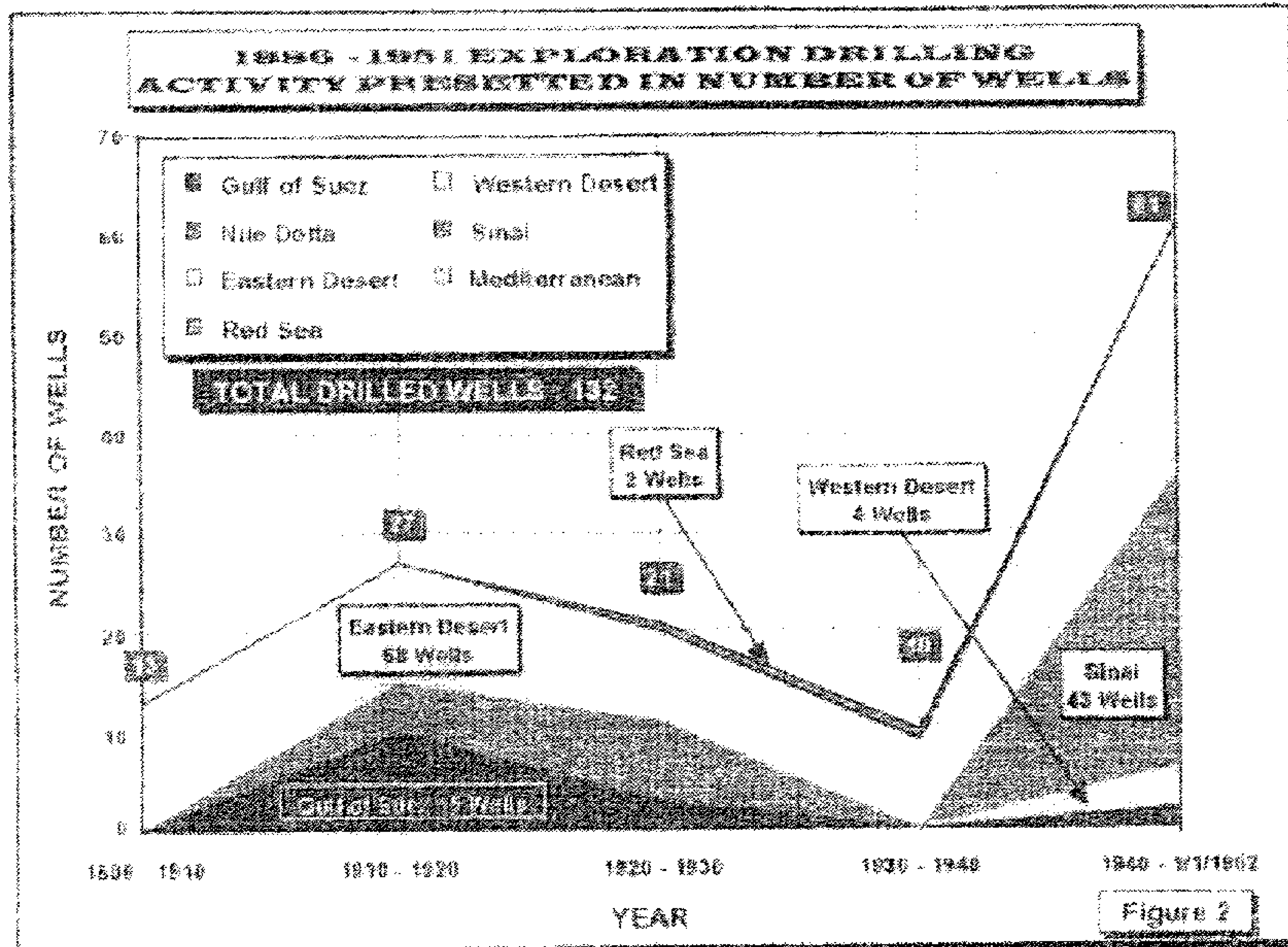
الفتـــــرة	الصحـــراء الشرقيـــة			ســـينـاء			خليج السويس والبحر الأحمر وص. الغربية	
	عدد الآبار المحفورة	عدد الاكتشافات	الأقدام المحفورة	عدد الآبار المحفورة	عدد الاكتشافات	الأقدام المحفورة	عدد الآبار المحفورة	الإجمالى
١٨٨٦-١٩١٠	١٣	١	١١٩٩٣	-	-	-	-	١٣
١٩١٠- ١٩٢٠	١٢	٢	١٧٦٥٦	٥	-	٧٨٨٧	١٠	٢٧
١٩٢٠- ١٩٣٠	٩	-	١٥٠٥٧	٨	-	١٠١٢٠	٤	٢١
١٩٣٠- ١٩٤٠	٩	٢	٢٦٦٥١	-	-	-	١	١٠
١٩٤٠- ١٩٥١	٢٥	-	١١٤٥٣٥	٣٠	٦	١٤٤١٨٤	٦	٦١
الإجمالى	٦٨	٥	١٨٥٨٩٢	٤٣	٦	١٦٢١٩١	٢١	١٣٢

جدول رقم (٢)

مراحل أعمال الحفر الاستكشافى (١٨٨٦ - ١٩٥١)

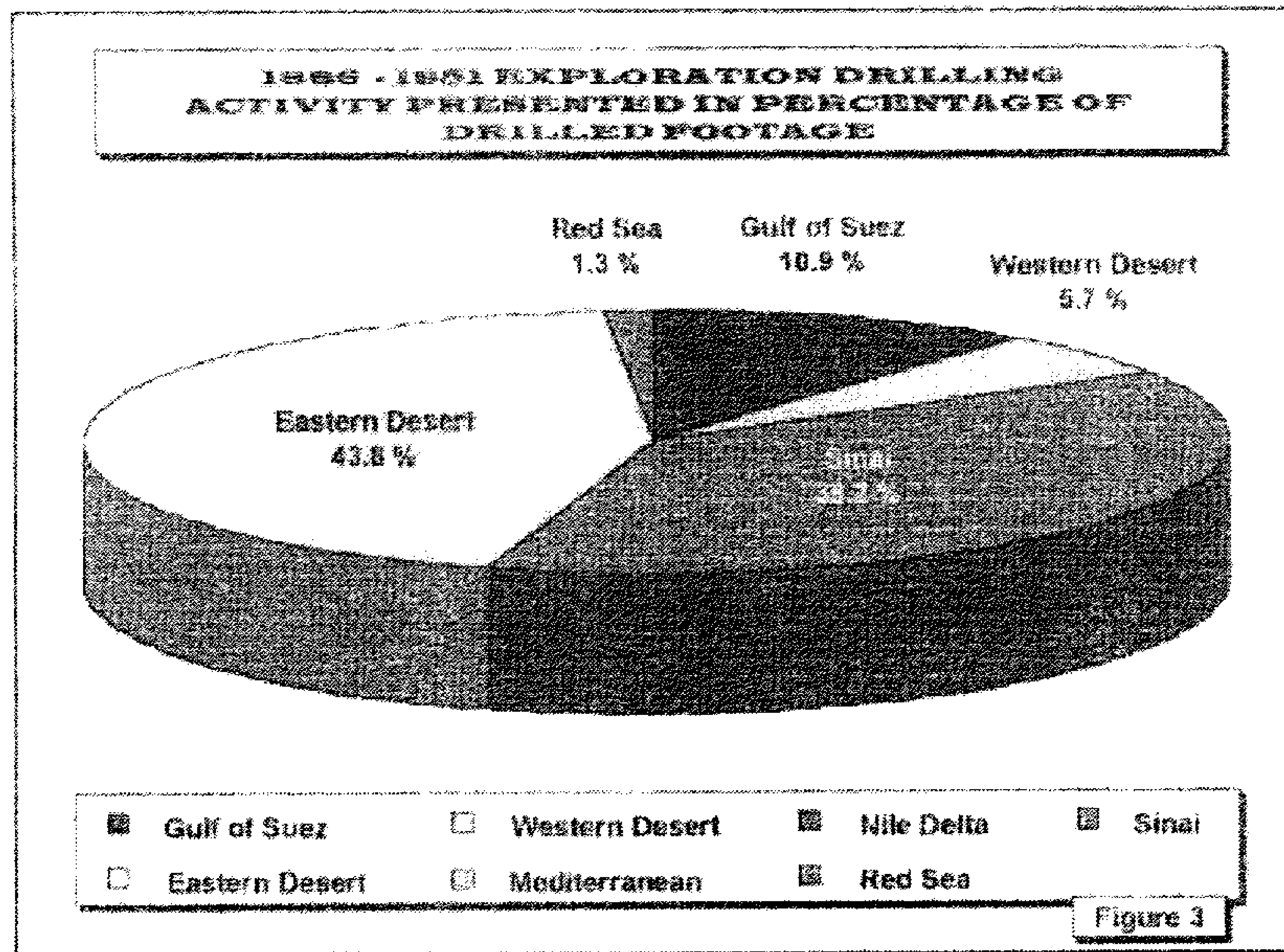
(١) الغردقة عام(١٩١٤). ورأس غارب عام(١٩٣٨) وكما سيجيء عرضها تفصيلا عند توصيف الحقول المصرية فيما بعد.

(٢) بالإضافة إلى أعمال الحفر الاستكشافى التى قامت بها الحكومة المصرية ثم آلت إلى شـركة البـترول المصريـة (زكى ويصا وشركاه) فى أبو دربة بسيناء-خلال الفترة (١٩١٨ - ١٩٤٥).



(Ref. Expl. Prod. & Reserves in Egypt (1886-1997), Ministry of Petroleum-El Ahram Press, Oct. 1996-Page 2)

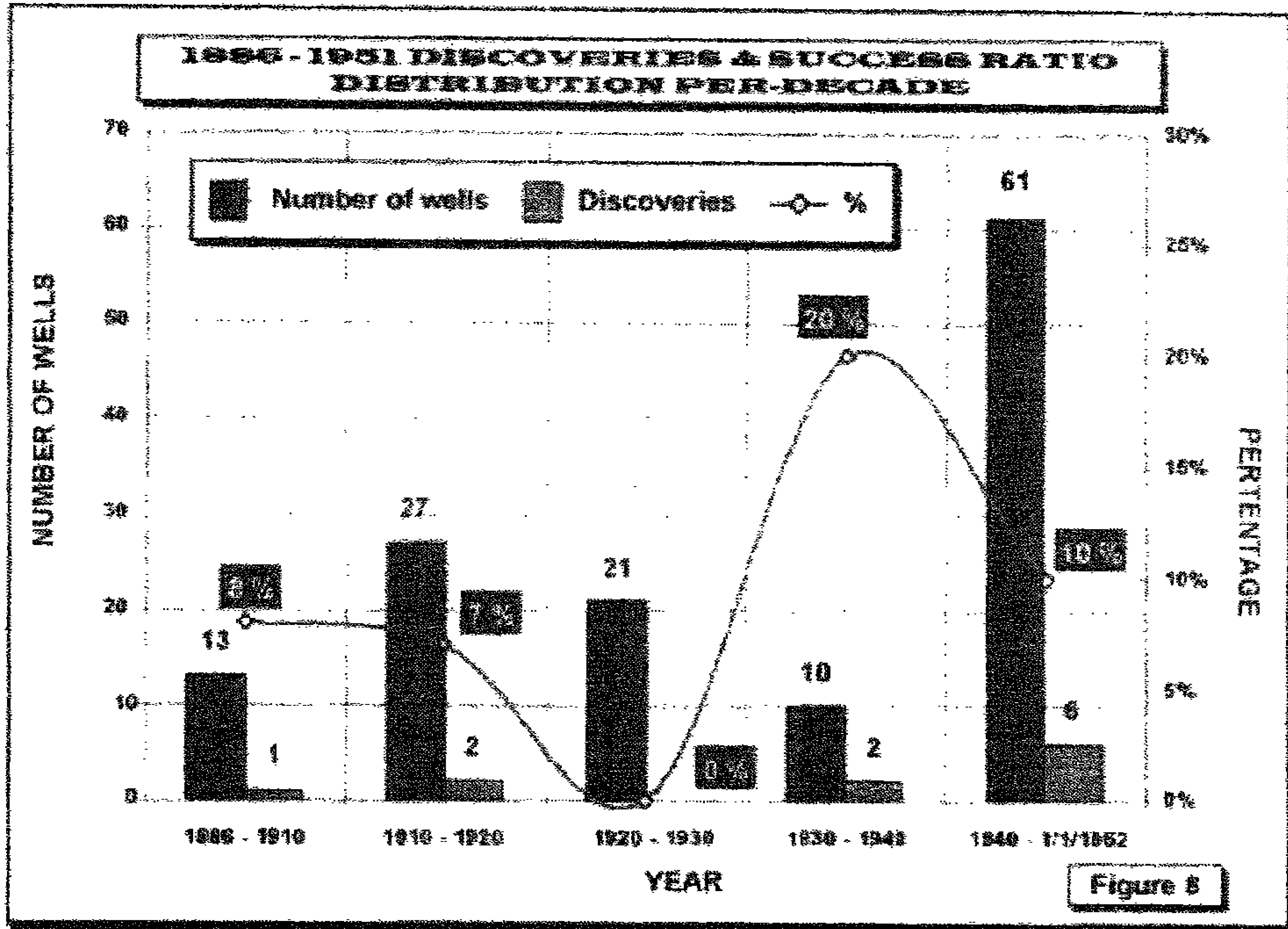
الشكل رقم ١ (أ)



(Ref. Expl. Prod. & Reserves in Egypt (1886-1997), Ministry of Petroleum-El Ahram Press, Oct. 1996-Page 4)

الشكل رقم ١ (ب)

وختاما لموضوع الحفر الاستكشافى خلال تلك الفترة يعرض الشكل رقم (٢) نسبة النجاح المتواضعة التى تحققت. وقد قُسمت لفترة عشر السنوات على مدى الفترة التى طالت أكثر من خمسين عامًا لتسهيل الإيضاح.



(Ref Exp., Prod. & Reserves in Egypt (1886-1997), Ministry of Petroleum-El Ahram Press, Oct. 1998-Page 7)

الشكل رقم (٢)

الشركات العاملة فى مصر والأوضاع التى سـادت خلال حقبة البداية ١٩١٠ - ١٩٥١

حين أعلن عن أول اكتشاف تجارى للبترول فى منطقة جنوب جمسة فى البحر الأحمر فى ربيع عام ١٩٠٩، وهو النجاح الذى حققته شركة ترست "Egyptian oil trust" التى تكونت فى لندن فى صيف ١٩٠٧ بهدف العمل فى بلدنا مصر، يكون قد مر ٢٧ عاما على قيام الأسطول الإنجليزى (١٤ سفينة) بإطلاق مدافعه لدك حصون الإسكندرية، وذلك فى صيف عام ١٨٨٢ كما تحدثت كتب التاريخ، وبالتحديد فى صبيحة ١١ يوليو، إيذانا ببدء الاحتلال البريطانى لمصر. والنفوذ الاستعمارى الذى جثم على كيانها ومقدراتها حقبة طويلة طالت كدهر من الزمن إلى ما بعد قيام الثورة فى عام ١٩٥٢.

وأسوق ذلك، لكى نستشعر الظروف التى حكمت الاهتمام المنفرد للشركات الإنجليزية - دون غيرها - بالمنطقة فشركة "African Prospecting Syndicate" التى حصلت على الامتياز للبحث عن البترول فى شمال منطقة جمسة فى ذلك الحين أيضا تملكها فى الأصل الشركة الإنجليزية "London Firm of Grahams" ، وفى صور متلاحقة تكونت شركة البحر الأحمر للبترول "Red Sea Oil Fields" من شركتى ترست وسنديكيت، ثم ظهر الاهتمام من جانب شركة الأنجلو ساكسون "Anglo Saxon`s" وأصلها من شركتى "Royal Dutch" وشركة شل التى احتوت الشركات الثلاث «ترست»، و «سنديكيت»، و«البحر الأحمر»، لتعلن قيام شركة جديدة عام ١٩١١ باسم «آبار الزيوت الإنجليزية المصرية» "Anglo Egyptian Oil Fields" التى انفردت بالعمل فى مصر حتى عام ١٩٣٨، وحتى ذلك الحين لم يتقدم للعمل فى مصر أية شركة أمريكية ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى عاملين أساسيين:

الأول: ما كانت تتمتع به شركة آبار الزيوت من استثناءات منفردة تمثلت فى اتفاقية الحكومة التى أبرمت معها فى عام ١٩١٣، (اكتشاف حقل الغردقة فى عام ١٩١٤) وكذلك الاتفاقية الموقعة عام ١٩٣٧ وأعقبها إعلان الشركة (اكتشاف حقل غارب فى عام ١٩٣٨).

الثاني: أن تشـــريعات البحث عن البترول في مصر التى بدأت بمجموعـة القـــرارات الوزارية الصادرة من عام ١٩٠٦ والتى ذكرت فى موضعها[١] كانت تحـوى كثيرا من الشروط المجحفة التى كانت ترى فيها الشركات الأجنبية وضعا غـير عـادل مع الاستثناءات الممنوحة لشركة شل وآبار الزيوت الإنجليزية المصرية التـى كـان يعود عليها الكثير من الأرباح مـن عمليات التكريـر والاسـتيراد فـى مصـر طبقـا للعقود الشاملة التى حصلت عليها بالاستثناء من القواعد السائدة بشأن تراخيـص البحث والاستغلال بالبلاد آنذاك.

ولا يمكننا أن نغفل أن النجاحــات التـى حققتـها شـركة آبـار الزيـوت الإنجليزيـة المصرية باكتشافاتها - بعد تملكها حقل جمسة - وذلك لحقلى الغردقة ورأس غـارب قـد دعم مركزها. إلى جانب الوضع المميز الذى أتيح لها فى ظـروف سياسـية مواتيـة، فعلـى الجانب الآخر كانت هناك مجموعـة مـن الشركات الأخـرى معظمـها إنجليزيـة أيضـا[٢] نشطت للبحث عن البترول فى مصر عقب الحرب العالمية الأولى - سنعرض لهــا تفصيـلا فيما بعد - ولكن لم يصادفها النجاح.

وقد أتيحت لمصـر بعـد إبـرام معـاهدة عـام ١٩٣٦ مـع بريطانيـا وإلغـاء الامتيـازات الأجنبية. إجراء تعديلات جوهرية فى الشروط العامة التى تمنح على أساسـها تراخيـص البحث عن البترول واستغلاله قـامت بـها وزارة الماليـة وقدمتـها إلى مجلـس الـوزراء فـى نوفمبر ١٩٣٦ بمذكرة أبانت فيها أن الشروط العامة لتراخيص البحث والاستغلال، لم تعد تلائم التطورات الحديثة ممـا يـؤدى إلى إحجـام الشـركات الكبـيرة العالميـة للبحـث عـن البترول فى مصر. وصدر القرار الوزارى فى يناير ١٩٣٧ بتعديـل الشـروط العامـة للبحـث عن البترول واستغلاله وأعقبه فى عام ١٩٣٨ تقدم أكثر من ثلاثين شـركة للحصـول علـى امتياز للبحث عن البترول، ويعتبر هذا التاريخ هـو أول دخـول للشـركات الأمريكيـة فـى مصر.

---

(١) باب تطور التشريعات والاتفاقيات البترولية فى مصر.

(٢) لم تتقدم الشركات الأمريكية للعمل فى مصر إلا فى عام ١٩٣٨.

• دخول الشركات الأمريكية للعمـــــل فى مصـــــر

جاءت التعديلات والتسهيلات التى وافق عليها مجلس الوزراء بقراره الصادر فى ١٠يناير١٩٣٧ بخصوص تراخيص الكشف والبحث عن البترول وعقود الاستغلال المتضمنة لشروط العمل الجديدة فى مصر، وفى نفس الوقت الموافقة بذات الجلسة على إصدار قرار بالموافقة على منح شركة آبار الزيوت الإنجليزية المصرية تراخيص جديدة للكشف والبحث بشروط خاصة استثناء من تلك الشروط العامة لما للشركة-كما جاء بالمذكرة المقدمة للمجلس بذات الشأن - من وضع خاص بالقطر المصرى وخبرتها بالأرض المصرية-، نقول جاء هذا وكأنه دعـوة للشركات العالمية بأن تتفهم وتقدر حقيقة الأوضاع فى البلاد والإعلان عن رغبة الحكومة فى تشجيع الشركات العالمية للتقدم بالعمل فى مصر.

وفعلا وبحلول الأسبوع الأول من عام ١٩٣٨ وإعلان شركة آبار الزيوت الإنجليزية المصرية اكتشاف حقل رأس غارب كحقل واعد، تقدمت للحكومة المصرية أكثر من ثلاثين شركة للحصول على امتيازات للبحث والتنقيب عن البترول.

- شركتا شل وانجليش إيرانيان (Shell, Anglo Iranian) بالإنابة عن سبع شركات.
- شركة سوكونى فاكوم (Socony Vacum) . بالإنابة عن خمس شركات.
- شركة كاليفورنيا تكساس (California Texas) بالإنابة عن سبع شركات.
- شركة نيوجرسى (New Jersey) بالإنابة عن ست شركات.

هذا وقد بلغت مساحة الأراضى التى تضمنتـها الموافقات لامتيـازات البحـث لهـذه الشركات حوالى ٤٨٦٠٠ كيلو متر مربع وذلك فى الصحراء الغربية وساحل البحر الأحمر وشبه جزيرة سيناء.

• الشركة الأهلية المصرية للبترول

وهى شركة مساهمة مصرية تأسست فى مارس ١٩٤٩ طبقا للمرسوم الملكى الصادر بقصـر القبـة فـى ١٤ ديسـمبر ١٩٤٩ بـذات الشـأن والمنشـور بالوقـائع المصريـة[1]

(١) ملحق الوثائق مرفق رقم (٦).

فى٢ينـاير١٩٥٠ وذلـك بالـترخيص لبعـض رجـال الأعمـال مصريـو الجنسـية[1] بتأسـيس «شركة مساهمة مصرية» برأسمال ٢٨ ألف جنيه تقسم إلى سبعة آلاف سهم قيمة كل منها أربعة جنيهات، ومدتها ٢٥ عاما من تاريخ المرسوم الملكى بتأسيسها وذلك بغرض – كمـا جاء نصا بالمادة الثانية – (.. الحصول على تراخيص البحث عن البترول والحصول علـى عقود وامتيازات استغلاله وممارسـة كافـة أعمـال التجـارة والصناعـة والنقـل المتعلقـة بـه وبمشتقاته سواء لحسابها أو لحساب غيرها وسواء فى مصر أو الخارج ويجوز للشـركة أن ترتبط مع الهيئات أو الشركات أو الجماعات التى تزاول أعمالا شبيهة بأعمالهـا أو التـى تعاونها على تحقيق غرضها فى مصر أو فى الخارج أو تشترك بأى وجه من الوجوه معها أو تندمج فيها أو تشتريها أو تلحقها بها، كما يجـوز لهـا أن تتنـازل عـن كـل أو بعـض حقوقها أو امتيازاتها).

هذا ولم نجد ما يسـتدل بـه علـى حصـول الشـركة الأهليـة المصريـة للبـترول علـى امتيازات للبحث عن البترول واستغلاله ولكنها قامت بدور «الشـركة القائمـة بالعمليـات» لدى الجمعية التعاونية للبترول[2] فى اثنتى عشرة منطقة من مناطق الامتياز التـى تخلـت عنها شركة «استاندرد أويل بمصر» (S.O.E.)، وفى مرحلة أخرى قامت «الشركة الدوليـة للزيت المصرى»[3] بشراء الشركة «الأهليـة المصريـة للبـترول» فـى أواخـر ١٩٥٢ أو أوائـل

---

(١) السـادة:

رشـوان محفـوظ باشا	عضو مجلس إدارة شركات (رئيسا)
حسن فهمى رفعت باشا	عضو مجلس إدارة شركات
محمـد علـى رفعـت	عضو مجلس إدارة شركات
توركم ساركيس بابازيان	تاجر مصرى الجنسية
آرام ساركيـس بابازيان	تاجر مصرى الجنسية
أحمـد حسـن تاجـر	تاجر مصرى الجنسية
محمـد حمـدى شميس	من ذوى الأملاك مصرى الجنسية

(٢) حصلت الجمعية التعاونية للبترول فى يونيو ١٩٥٢ على تراخيص البحث عن البترول واستغلاله لعدد ١٦ منطقة كانت لدى شركة «استاندرد أويل بمصر» (S.O.E) التى غادرت البلاد عام ١٩٥٠ احتجاجا على القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ بشأن المناجم والمحاجر.

(٣) الشركة «الدولية للزيت المصرى» مسجلة فى بنها وتأسست فى ١١ مارس ١٩٥٢ بهدف القيام بعمليات البحـث والاستكشاف عن البترول فى مصر.

عام١٩٥٣. وعند شرائها للشركة عينت إدارة جديدة وكانت العمليات الفنية يتم تنفيذها من خلال مقاول أمريكى، وقامت بتوقيع اتفاقية مع الجمعية التعاونية للبترول فى فبراير ١٩٥٣ حيث عهد إليها بعمليات البحث والاستكشاف فى الاثنتى عشرة منطقة السابق الإشارة إليها. «وظلت الدولية للزيت المصرى» تعمل فى مصر من خلال الشركة «الأهلية المصرية للبترول» حتى عام ١٩٥٧ إلى أن تم تصفية الشركة الأهلية فى ذلك العام وحلت محلها الشركة الشرقية للبترول. كما سيجىء ذلك تفصيلا فى موضعه.

حقول البترول المكتشفة فى الفترة (١٩١٠- ١٩٥١)

● **جمسة ١٩١٠ (حقل البترول الأول)**

يقع حقل جمسة (المهجور حاليا) قرب نهاية شبه جزيرة جمسة على بعد ٣٥٠كم تقريبا جنوب السويس (الخريطة شكل رقم ٣). وقد آلت البئر الأولى المنتجة[١] ومنطقة الامتياز إلى شركة آبار الزيوت الإنجليزية المصرية كما سبق لنا إيضاحه. ويمكن بصفة عامة أن نصف حقل جمسة بأنه كتلة صاعدة من الجرانيت تغطيها طبقة من الحجر الجيرى تكونت فى العصر الميوسينى فى المياه الضحلة، ووجدت تجمعات الزيت فى أربع طبقات من الحجر الجيرى لعصر الميوسين. ويتراوح عمق طبقات تجمعات الزيت الأربع بين ٤٠٠، ٢٠٠٠ قدم.

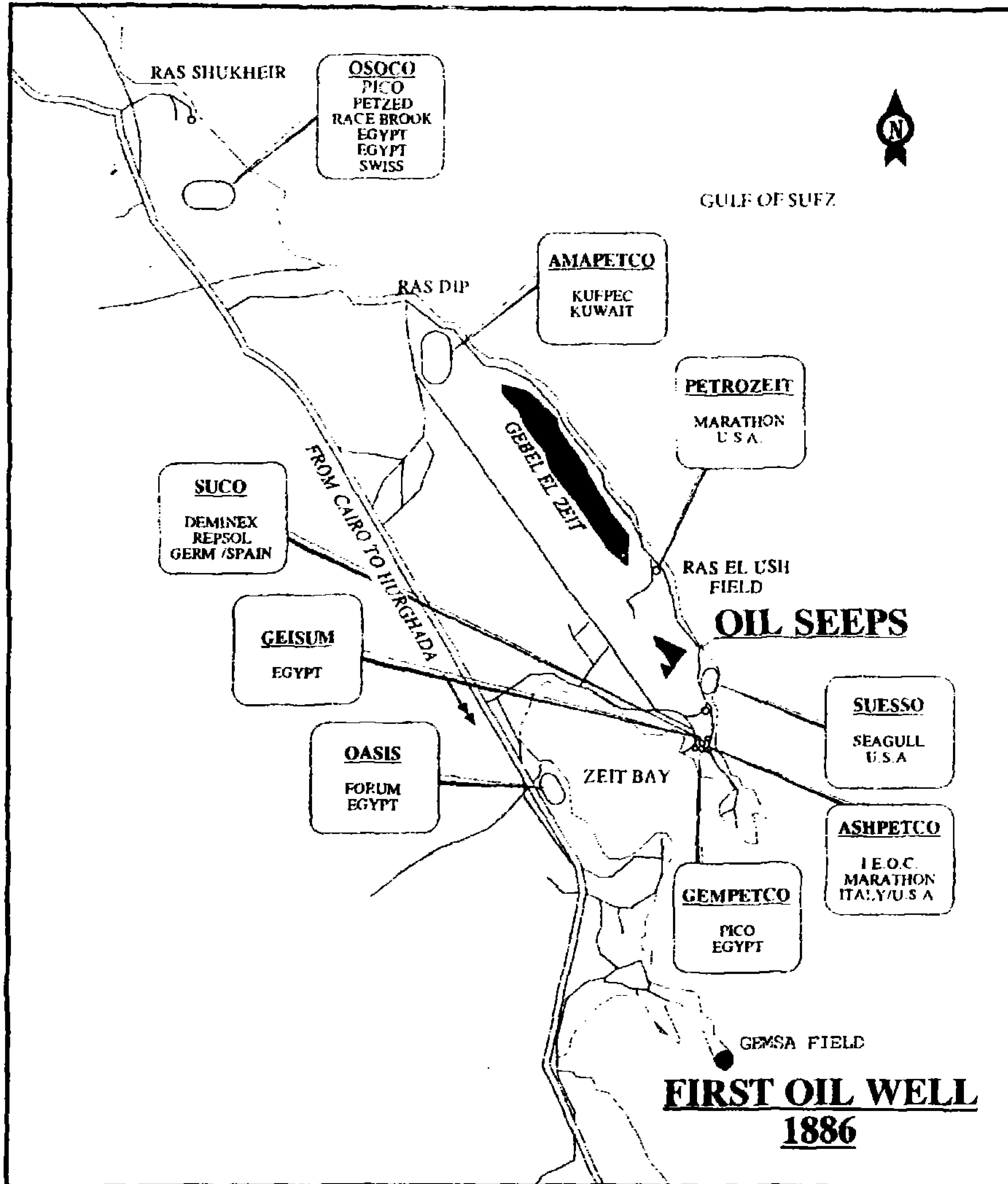
وقد قامت شركة آبار الزيوت الإنجليزية المصرية بمواصلة البحث عن البترول بهذا الحقل وحفرت ٢٣ بئرا بالمنطقة أنتجت حوالى ٢٧٠ ألف طن حيث توقف استغلال الحقل عام ١٩٢٧ لهبوط معدلات الإنتاج إلى الحد غير الاقتصادى، واحتفظت شركة آبار الزيوت الإنجليزية المصرية برخصتى استغلال جمسة[٢].

---

(١) أول بئر منتجة بالبلاد فى جمسة عام ١٩١٠ بمعرفة شركة «ترست» ثم اشترت حق الامتياز منها شركة بترول البحر الأحمر أول عضو فى مجموعة شل الهولندية للعمل فى الأراضى المصرية. ثم أعيد تكوين الشركة عام ١٩١١ باسم شركة آبار الزيوت الإنجليزية المصرية.

(٢) سلمت شركة آبار الزيوت رخصتى استغلال حقل جمسة إلى مصلحة الوقود فيما بعد فى ديسمبر ١٩٥٧. وقد حصلت الشركة العامة للبترول على حقوق امتياز المنطقة بعد ذلك.

هذا وتجدر الإشارة إلى أنه فى عامى ١٩٤١، ١٩٤٢ قامت الشركة بحفر بئرين استكشافيين فى المنطقة باستخدام **جهاز الحفر الدورانى الحديث**، لاحتمال تواجد الزيت على أعماق أكبر. وقد بلغ الحفر آنذاك الأحجار النارية الأساسية ودون العثور على طبقات منتجة جديدة، حيث ردمت البئر. ولم يعثر فى البئر الثانية التى حفرت على مسافة ٣.٥كم شمال غربى الحقل القديم، إلا على آثار ضئيلة من الغاز وتم ردمها.



شكل رقم (٣) موقع حقل جمسة (المهجور حاليا) ويظهر بالمنطقة عدد٩ من الحقول المنتجة حاليا

• حقـــــل الغردقـــــــــة
(آبـار الزيوت الإنجليزية المصريـة)
(١٩١٤)[1]

الدماء الجديدة . . فى الغردقـــــة

وهو أول اكتشاف يتم فى الأراضى المصرية كنتيجة للبحث القائم على الأساليب العلمية[2] وقد سارعت شركة آبار الزيوت فور دراستها للمنطقة بحفر البئر الأولى فى يوليو ١٩١٣ بموقع الغردقة وعلى مسافة ٥٥كم جنوب جمسة. حيث كان واضحا منذ كشف حقل جمسة أنه لن يكون فى عداد الحقول الكبيرة. ولكن كشفه أوحى بوجود البترول على امتداد الضفة الغربية لخليج السويس. وجاء اختيار موقع البئر الأولى المشار إليها فى موضع كانت طبقات الحجر الجيرى السطحية تشير إلى وجود تركيبات قبويه يحتمل وجود البترول فيها، وقد واصلت الشركة أعمال الحفر إلى ٦٠٠ قدم بهذا البئر وبدأ الإنتاج منه فى أكتوبر ١٩١٤ بمعدل ١٦٦٠ متر مكعب فى اليوم.

وقد شهد هذا الحقل حتى نهاية عام ١٩٥١، وعلى مدى أكثر من ٣٧ عاما كثيرا من التجارب، سواء فى عمليات الحفر أو الإنتاج، ويعتبر مثلا حيا رائعا لتطور عمليات الإنتاج فى صناعة البترول. مما أفاد شركة «شل» على المستوى العالمى فى أماكن أخرى، فقد واصلت الشركة **أعمال الحفر بطريقة الدق**، وحتى عام ١٩٤٠ كان الحقل قد استكمل حفره وبلغ عدد الآبار (خلال ٢٧ عاما) ١٢٦ بئرا، منها ١٠٤ بئر منتجة (بأعماق تتراوح بين ٦٠٠ - ٢٥٠٠ قدم). ثم قامت الشركة عام ١٩١٥ باستخدام **الطريقة الجديدة «الحفر الدورانى»** وقد كان عملا سابقا لأوانه، حيث ظهرت عوامل

---

(١) استطاعت شركة آبار الزيوت الإنجليزية المصرية الحصول على اتفاق خاص من الحكومة المصرية وذلك فى ١٣ سبتمبر ١٩١٣ بشأن الترخيص بالبحث عن البترول واستغلاله قبل اكتشاف حقل الغردقة فى عام ١٩١٤ وذلك استثناء من القواعد العامة التى أقرها مجلس الوزراء فى سنة ١٩١٠ بشأن تراخيص البحث وعقود استغلال البترول. كما جاء عرضه تفصيلا فى باب تطور التشريعات والاتفاقيات البترولية فى مصر.

(٢) وفى مرحلة أخرى قامت شركة آبار الزيوت الإنجليزية المصرية عام ١٩٢٢ بعملية مساحة بواسطة الميزان اللولبى لقياس الجاذبية. لفهم أكثر لطبيعة الحقل أيضا.

مختلفة تجعل جهاز الحفر الدورانى غير مناسب لاختراق بعض الطبقات التى صادفها الحفر فى الغردقة وغيرها فى مناطق أخرى فى مصر[١].

وفى محاولة لبحث احتمالات وجود طبقات رملية عميقة حاملة للبترول على حواف التراكيب الرئيسية، أو فى اتجاه ميل الطبقات الحاملة، حاولت الشركة (بعد ٣٠ عاما من عمر الحقل) وفى الفترة ما بين أكتوبر ٤٣ وديسمبر ١٩٤٩ حفر ثلاث عشرة بئرا بالطريقة الدورانية فى مواقع تبعد قليلا عن التراكيب الرئيسية ولم تنتج من هذه الآبار الثلاثة عشر، سوى آبار ثلاث من الطبقات نفسها القديمة المنتجة فى حقل الغردقة.

وقد بدأ ظهور المياه الجوفية مصاحبة للزيت الخام المنتج من حقل الغردقة عام ١٩١٦، حتى بلغت فى عام ١٩١٩ حدا دعى إلى البدء فى إجراء تجارب تهدف لفصل الماء عن الزيت المنتج عن طريق وحدة كهربائية صغيرة بدأ تشغيلها فى عام ١٩٢٢، وبنجاحها شجعت على إقامة جهاز كامل[٢] بدأ تشغيله فى عام ١٩٢٤ لمعالجة جميع إنتاج الزيت الخام الذى كان يستخرج مستحلبا مع المياه.

هذا وتجدر الإشارة إلى أنه فى المراحل الأولية لاستغلال حقل الغردقة كانت معظم الآبار تنتج بمضخات رافعة تتصل جميعها بمحطة مركزية للقوى، وبعضها تدار مباشرة بواسطة طارة كبيرة بسير تديرها ماكينات غازية (باستخدام الغازات المنتجة من الحقل)[٣]، وقد ظل حقل بترول الغردقة على الإنتاج إلى أن أصبحت نسبة المياه فيه ٩٤٪ وحيث يجرى فصل المياه عن الزيت بالمعالجة الكيماوية فى جهاز بسيط ثم يدفع بالطلمبات إلى صهاريج الشحن، هذا وقد بلغ الإنتاج الإجمالى للحقل منذ بدء الإنتاج فى عام ١٩١٤ حتى نهاية هذه الفترة (عام ١٩٥١)[٤] حوالى ٣٧ مليون برميل.

---

(١) لم يستخدم الحفر الدورانى فى مصر بعد ذلك إلا فى عام ١٩٣٧ للحفر فى منطقة رأس غارب.

(٢) من أوائل الأجهزة التى استخدمت لهذا الغرض فى العالم (ELECTRIC DESALTER) ومازالت مبادئ تشغيله هى الأساس الذى تقوم عليه الأساليب الحديثة المتبعة فى عمليات فصل الماء من الزيت الخام، وتم نقل هذا الجهاز فى فترة الحرب العالمية الثانية إلى حقل رأس غارب الجديد الذى أصبح أكثر أهمية من حقل الغردقة وذلك لصعوبة الحصول على المعدات الفنية من الخارج آنذاك لوحدة أخرى مماثلة.

(٣) أقيمت فى عام ١٩٢٨ محطة مركزية للكهرباء لتغذية محركات كهربائية حديثة تم تركيبها على الآبار بدلا من ماكينات الغاز القديمة.

(٤) آل هذا الحقل إلى الشركة العامة للبترول عام ١٩٦٤.

• حقـــل أبـــو دربـــه (ســـــــيناء)
(آل إلى شركة البترول المصرية زكى ويصا وشركاه)
١٩١٨ - ١٩٤٥

بدأت عمليات الحفر الاستكشافي في سيناء عام ١٩٠٩ بحفر بئر في منطقة جبل تنكه، بوحي من وجود صخور سطحية مشبعة من الزيت. ولكن النتائج جاءت غير مشجعة، ولم يستأنف الحفر إلا في عام ١٩١٨ عندما **قامت الحكومة المصرية** بحفر بئر قليلة العمق في أبودربه[1] بهدف الحصول على بيانات جيولوجية[2] وواصلت حفر عشر آبار حتى يوليو١٩٢٣ولكن الكميات التى أنتجتها كانت ضئيلة وغير اقتصادية، وسلمت الحقل بمعداته إلى شركة البترول المصرية (زكى ويصا وشركاه) التى قامت بأعمال حفر أخرى حيث بلغ إجمالى الإنتاج حوالى١٣ألف طن حتى عام١٩٤٥حين تم هجر الحقل.

• حقـــل رأس غـــــارب
(شركة آبار الزيوت الإنجليزية المصرية)
١٩٣٨[3]

يقع هذا الحقل على بعد حوالى ٢٢٥ كم جنوبى مدينة السويس على ساحل البحر الأحمر، وقد جاء اكتشافه كنتيجة لاستخدام شركة آبار الزيوت للطرق الجيوفيزيقية للكشف على التراكيب الجيولوجية وتحديد التكوينات الأرضية المحتمل وجود البترول فيها ولقد سبق أن أجرت الشركة فى عام ١٩٢٢ مسحًا للمنطقة باستخدام الميزان اللولبى

(١) يقع حقل أبو دربه المهجور على مسافة ١٨٠كم جنوبى السويس على الحافة الغربية لجبل دربة الذى يقطعه صدع عرضى . وقد تجمع الزيت فى مصيدة صدعية فى الرمال النوبية والبلايستوسينية.

(٢) شجع الحكومة على عمليات الحفر العديدة بالمنطقة وجود رشح بترولى تحت مياه البحر وثغرات ينبعث منها كبريتيد الأيدروجين.

(٣) استطاعت شركة آبار الزيوت الإنجليزية المصرية إبرام اتفاقية جديدة مع الحكومة المصرية وذلك فى ١٧ فبراير سنة ١٩٣٧ قبل تحقيق اكتشاف حقل رأس غارب فى بداية عام ١٩٣٨ وذلك استثناء أيضا من قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٠ يناير ١٩٣٧ بخصوص تراخيص الكشف والبحث وعقود الاستغلال. نظرا لما للشركة من وضع خاص بالقطر المصرى وخبرتها بالأراضى المصرية (كما جاء بالديباجة) وعلى الوضع الذى تم عرضه فى باب تطور التشريعات والاتفاقيات البترولية فى مصر.

لقياس الجاذبية، وتم حتى عام ١٩٢٥ حفر بئرين بطريقة الدق لم تسفر عن أى نجاح، وفى عامى ٣٦، ١٩٣٧ تم عمل مساحة أخرى لقياس الجاذبية وحيث اختير موقع آخر للحفر. وكانت تلك أول بئر يتم حفرها أيضا بطريقة الحفر الدورانى فى مصر وقد بدأ حفر البئر فى ديسمبر ١٩٣٧ واستمر حتى أبريل ١٩٣٨ بعد أن اخترق طبقة سميكة من الرمال الحاملة للبترول. وقد أعطت البئر رقم (٣) معدلاً مبدئيًا للإنتاج بلغ ١٦٨ مترا مكعبا فى اليوم، وبحلول نهاية عام ١٩٣٨ بلغ عدد الآبار المحفورة أربعة بعمق متوسط ٢٥٧٥ قدمًا وبلغت الطاقة الإجمالية للحقل معدلا حوالى ١٥٠٠ متر مكعب فى اليوم. وبمواصلة الحفر تبين أن حقل غارب يمثل فيضًا غزيرًا من شأنه أن يحقق زيادة كبيرة فى إنتاج البلاد من الزيت الخام. وقد تجلت أهمية المورد الجديد مع نشوب الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥) فى العام التالى لكشف الحقل، وعلى الرغم من أن قيام الحرب عقب كشف الحقل قد أحاط عمليات إعداده للاستغلال بصعوبات بالغه أدت إلى توقف العمل أكثر من مرة نتيجة لعدم وصول المهمات الأساسية اللازمة. إلا أن تعاظم الطلب على المنتجات البترولية خلال سنوات الحرب وأهميتها بصفة خاصة لجيش الاحتلال البريطانى دفع بكثير من الجهد للتغلب على مشاكل المياه، والرمال المصاحبة للخام وقد قفز الإنتاج من هذا الحقل من ٥٢٥ ألف برميل فى عام ١٩٣٨ إلى حوالى ٣.٨ مليون برميل فى العام الذى تلاه أى بما يعادل سبعة أضعاف، لمواكبة الاحتياجات. وليصل إلى أكثر من ٩ مليون برميل سنويا مع قرب نهاية سنوات الحرب كما يوضحه الجدول رقم (٣):

عام	ألف برميل/السنة	عام	ألف برميل/السنة
١٩٣٨	٥٢٥	١٩٤٥	٨٩٦٧
١٩٣٩	٣٧٧٧	١٩٤٦	٨٥٧٠
١٩٤٠	٥٧٧٢	١٩٤٧	٨٨٩٨
١٩٤١	٧٨٤٥	١٩٤٨	٩٣٧١
١٩٤٢	٧٥٦٨	١٩٤٩	٨٤٤٢
١٩٤٣	٨٤٨٧	١٩٥٠	٨٠٤٠
١٩٤٤	٨٩٦٩	١٩٥١	٨١٣٥
الإجمـــــــالى			١٠٣٣٦٦

جدول رقم (٣) الإنتاج من حقل رأس غارب الفترة من ١٩٣٨ - ١٩٥١

هذا ويعد اكتشاف حقل رأس غارب فى عام ١٩٣٨، حدثًا ضخمًا فى تاريخ الإنتاج بمصر، ودعمًا لموقف شركة آبار الزيوت الإنجليزية المصرية ولاسيما أن الإنتاج من حقل الغردقة الذى وصل إلى أقصى معدل (٢ مليون برميل فى السنة) عام ١٩٣١ قد انخفض إلى حوالى مليون برميل فقط فى العام حتى عام ١٩٣٨، وظل فى التناقص إلى حوالى ما يقرب من ٤٣٧ ألف برميل فى العام مع نهاية سنوات الحرب عام ١٩٤٥ وجاء اكتشاف حقل رأس غارب، فى توقيت مناسب تمامًا لاستمرارية تشغيل معمل تكرير آبار الزيوت بالسويس بل والقيام بالتوسعات المناسبة لسد الاحتياجات وزيادة الطلب على المنتجات البترولية آنذاك.

- **حقـــول بتـــرول ســـيناء**
  (آبار الزيوت الإنجليزية المصرية)، (فاكوم أويل كومبانى)[1]
  سدر ١٩٤٦ ، عسل ١٩٤٧ ، رأس مطارمة ١٩٤٨

تعتبر سيناء شبه جزيرة جبلية[2] تكاد تكون مثلثة الشكل يفصلها عن باقى أراضى القطر المصرى خليج السويس وقناة السويس، ويتكون الطرف الجنوبى من سيناء من جبال بركانية وعرة المسالك أشدها ارتفاعًا جبل كاترينة الشاهق الذى تعلو قمته إلى ٢٦٤١ مترا فوق مستوى سطح البحر، وتمتد إلى الشمال هضبة تنتهى بسلاسل من الكثبان الرملية تؤلف الحد الجنوبى الشرقى لمنطقة ساحل البحر الأبيض المتوسط.

وقد سجل عام ١٩٣٥ البداية الفعلية لأعمال الكشف التى أدت فى النهاية إلى العثور على منابع بترولية صالحة للاستغلال فى شبه جزيرة سيناء ففى ذلك العام بدأت

---

(١) تغير الاسم التجارى للشركة بمصر عدة مرات ففى عام ١٩٥٢ تم تغيير الاسم التجارى للشركة إلى سوكونى - فاكوم أويل مصر. ثم فى عام ١٩٥٥ تم تغيير الاسم إلى موبيل أويل مصر.

(٢) بدأت أعمال الحفر فى شبه جزيرة سيناء عام ١٩١٠ حين قامت شركة بترول سيناء بحفر أول بئر بمنطقة جبل تنكة على مسافة ١٢٠ كيلو مترا إلى الجنوب من مدينة السويس. وتلت ذلك محاولات أخرى قامت بها شركة بترول القاهرة عام ١٩١١ ولكن كلتا المحاولتين باءتا بالفشل. وفى عام ١٩١٨ أخذت الحكومة المصرية على عاتقها القيام بأعمال الحفر بمنطقة أبو دربة وعثرت فعلاً على البترول هناك ولكن ضآلة إنتاج الحقل حدت بها إلى التخلى عن حقوقها فيه لشركة البترول المصرية (زكى ويصا وشركاه) عام ١٩٢٣ وتولت الشركة استغلال الحقل حتى أوقف العمل عام ١٩٤٥.

شركات آبار الزيوت الإنجليزية المصرية وفاكوم أويل كومبانى وستاندرد أويل مصر عمليات كشف جيولوجية وجيوفيزيقية واسعة النطاق على ضفتى خليج السويس مستخدمة فى ذلك أحدث الأجهزة والمعدات آنذاك، واستمرت هذه الجهود حتى أوائل عام ١٩٤١ حين اضطرت الشركات الثلاثة إلى وقف نشاطها بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية وتزايد صعوبة الحصول على المعدات والمواد اللازمة لمثل هذه الأعمال، ومع انتهاء أعمال الحرب نشطت الشركات الثلاثة مرة أخرى. فقد أقامت شركة ستاندرد أويل معسكرًا بمنطقة الشط اتخذته مركزًا لعملياتها، كما وقع اختيار شركة آبار الزيوت على رأس مطارمة فجعلتها مركزًا لإدارة أعمالها فى سيناء. أما شركة سوكونى فاكوم فقد فضلت أن تدير عملياتها من القاهرة.

وقد اتفقت شركتا آبار الزيوت وفاكوم أويل كومبانى عقب انتهاء الحرب على تنسيق جهودهما فى شبه جزيرة سيناء وحولتا نشاطهما إلى مناطق سدر وعسل ونبوى بعد أن جانب التوفيق شركة آبار الزيوت فى المحاولات التى قامت بها فى عيون موسى خلال عام ١٩٤٤.

- **حقل سدر عام ١٩٤٦:**

(٤٥ كيلو مترا جنوب السويس)

كان عام ١٩٤٦ بداية مرحلة جديدة هامة فى تاريخ صناعة البترول فى مصر حيث كانت كل الكشوف البترولية الموفقة التى تمت قبل ذلك التاريخ محصورة فى المناطق الواقعة على ساحل الصحراء الشرقية المطل على البحر الأحمر، ثم بدأ الحفر فى بئر سدر رقم ١ فى ١٩٤٦/٢/١٥[1]. وانتهى فى ١٩٤٦/٤/٩ إلى طبقة صخور جيرية حاملة للزيت فكان ذلك أول كشف بترولى صالح للاستغلال فى سيناء (اللوحة التذكارية للبئر الأولى فى

(١) نشر فى العدد الصادر من جريدة الأهرام بتاريخ ١٩٤٦/٣/١٨ عن هذا الكشف تحت عنوان «بترول مصرى جديد» ما جاء نصه.

(.. قابل معالى سابا حبشى باشا وزير التجارة والصناعة والتموين أمس سعادة حسن يوسف بك رئيس الديوان الملكى بالنيابة وقدم له «عينة» من البترول المستخرج من الآبار التى اكتشفت أخيرا فى سيناء ليرفعها إلى جلالة الملك. وقد ثبت من التحليل أن مزايا هذا البترول أنه خال من الكبريت وأن نسبة الكيروسين فيه نسبة مرتفعة).

للزيت فكان ذلك أول كشف بترولى صالح للاستغلال فى سيناء (اللوحة التذكارية للبئر الأولى فى حقل سدر عام ١٩٤٦ بالشكل (رقم ٤) وبلغ معدل إنتاج هذا البئر بعد إتمام حفرها ٣٦ طنا متريا فى اليوم.



شكل رقم (٤) البئر الأولى فى حقل رأس سدر

وخلال ذلك كانت أعمال الحفر مستمرة فى منطقة عسل، وإن كانت أبطأ منها فى «سدر» بسبب بعض الصعوبات الفنية. فلم تنتج البئر الأولى التى حفرت هناك. فى حين عكف الخبراء الجيولوجيون على دراسة عينات الصخور التى أمكن الحصول عليها منها. وتم نقل جهاز الحفر الذى كان مستخدمًا فى عسل إلى منطقة «نبوى» لبدء الحفر الاختبارى فيها وقد بلغ عدد الآبار التى حفرت فى تلك المنطقة سبع آبار لم تنتج أى منها، وكان الفشل أيضا نصيب الجهود التى بذلت فى «لاجيا» جنوب «نبوى» فلم يكن

ليرفعها إلى جلالة الملك. وقد ثبت من التحليل أن مزايا هذا البترول أنه خال من الكبريت وأن نسبة الكيروسين فيه نسبة مرتفعة).

• حقل عســــــل عام ١٩٤٧:

(١٨ كيلو مترا جنوب سدر)

وبعد انقضاء عام واحد على حفر البئر الأولى فى منطقة عسل، تم حفر البئر الثانية هناك، وحالفها التوفيق وعثر فيها على البترول فكان ذلك إيذانا بمولد حقل جديد فى سيناء، وينبغى أن نشير هنا إلى أن عمليات الحفر والاستغلال التى تلت ذلك قد كشفت عن شدة تعقد تركيب الطبقات الأرضية فى تلك المنطقة.

• حقل رأس مطارمة عـام ١٩٤٨:

(منتصف المسافة بين سدر وعسل)

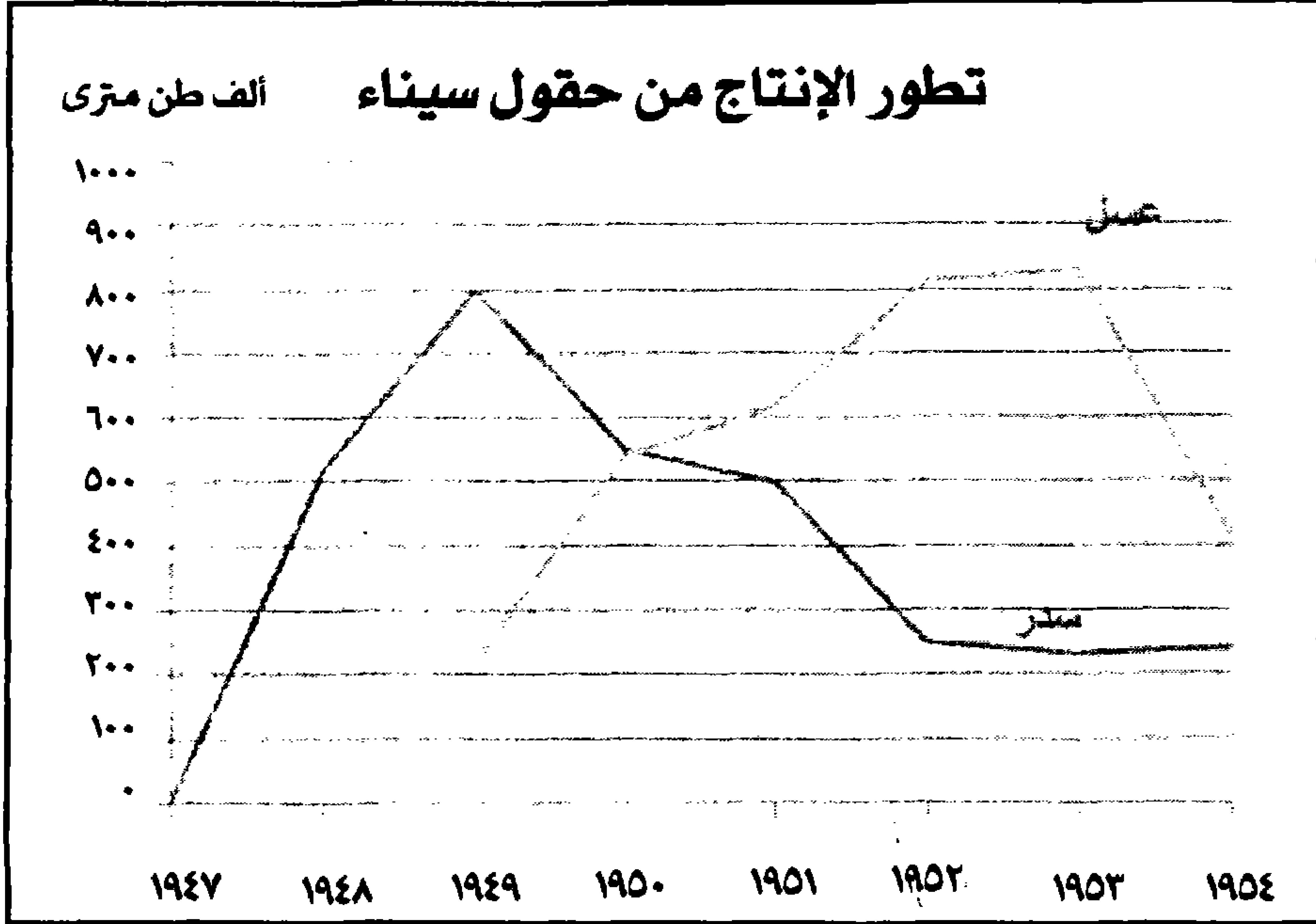
أجريت عملية مسح شاملة فى منطقة رأس مطارمة استخدمت فيها أجهزة قياس الجاذبية الأرضية والزلازل، ودلت النتائج التى أمكن الحصول عليها على صلاحية التركيب الجيولوجى للمنطقة لتجمع البترول فشجع ذلك على القيام بأعمال الحفر التى انتهت باكتشاف حقل رأس مطارمة عام ١٩٤٨ وإن كان الإنتاج لم يبدأ فيه إلا فيما بعد فى أواخر عام ١٩٥٤.

هذا ويوضح الجدول رقم (٤) والشكل رقم (٥) بيان النشاط الاستكشافى وتطور الإنتاج من حقول سيناء خلال تلك الفترة.

الحقل	سنة الاكتشاف	بيان الآبــــار التى حفـرت				متوسط عمق الآبار المنتجة
		آبار وجدت جافة وآبار هجرت	آبار ناجحة	آبار منتجة	المجموع	
سدر	١٩٤٦	١٥	٤	١٤	٣٣	٢٨٠٠ قدم (الايوسين) ٢١٠٠ قدم (الميوسين الوسطى)
عسل	١٩٤٧	١٦	٦	٦	٢٨	٣٨٠٠ قدم (الأيوسين)
رأس مطارمة	١٩٤٨	٣	–	٣	٦	٣٢٠٠ قدم (الأيوسين) ٢٠٠٠ قدم (الميوسين الوسطى)

(جدول رقم ٤)

النشاط الاستكشافى فى سيناء



شكل رقم (٥) تطور الإنتاج من حقول سيناء

- **حقل فيران عام ١٩٤٩ :**

(شركة ستاندرد أويل بمصر)

فى تلك الفترة قامت شركة ستاندرد أويل بمصر بأعمال البحث والتنقيب فى وسط سيناء ولما فشلت فى العثور على البترول هناك وجهت اهتمامها إلى منطقة وادى فيران التى تقع على بعد١٥٠كم جنوب السويس على الساحل الشرقى للخليج، فقد قامت الشركة بإجراء بحث سيزمى للمنطقة فى عام١٩٤٨ ،أسفرت عن حفر بئر اختبارية فى عام ١٩٤٩حيث أعطى شواهد بترولية، وفى موضع آخر لمسافة٦٠٠متر من الجنوب الغربى للبئر الأولى، تم حفر البئر فيران(٢) أظهرت نتائج طيبة عند العمق٦٣٠٠ – ٦٩٥٤ قدما، هذا وقد تم حفر ٥ آبار فى المنطقة، اثنتان منها كانت غير منتجة، والثالثة كانت من الطبقة نفسها المنتجة السابقة، هذا وقد توقفت «ستاندرد أويل» عن أعمال البحث والاستكشاف فى المناطق الممنوحة لها[1] بصدور القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ بشأن المناجم والمحاجر وغادرت مصر فى عام ١٩٥٠.

(١) حصلت الجمعية التعاونية للبترول فيما بعد على تراخيص البحث عن البترول فى المناطق الست عشرة التى تخلت عنها «ستاندرد أويل» فى ٢٠يونيو ١٩٥٢. وامتياز فيران أيضا فى أبريل ١٩٥٣.

الصحــــــراء الغربيـــــــة
(فــتـرة البدايــة)

تم حفر أول بئر بالصحراء الغربية فى يوليو ١٩٣٩ بمنطقة الضبعة. وقد قـامت بـه شركة آبار الزيوت الإنجليزية المصريـة بنـاء علـى طلـب الحكومـة المصريـة لبحـث الميـاه الجوفية فى طبقة الرمال النوبية لأول مرة. التى تتدفق طبيعيا كمياه عذبة فـى الواحـات الخارجة والداخلة فى أقصى الجنوب. وكان من المتوقع تواجد تلك المـيـاه العذبـة تحـت السطح ناحية ساحل البحر المتوسط وذلك نتيجة الميل العام ناحية الشمال. إلا أن البـئر اخترقت المياه المالحة فى الخزان وأغلق على عمق ٦١٠٨ قدم فــى «الكريتاسى السـفلى» وذلك فى مارس ١٩٤٠.

فى عــام ١٩٤٠ أجـرت شـركة جنـوب البحـر المتوسـط (سـوميد) مسـاحة جاذبيـة فى الجزء الشرقى من الصحراء الغربية حتـى غـرب فـرع رشـيد التـى أسـفرت عـن حفـر أول بـئر استكشافى لشـركة سـوميد فـى الصحـراء الغربيـة. حيـث اختـبرت فيـه (خطاطبة ١) فى عام ١٩٤٤، ثم ردم البئر كبئر جافة فـى الصخـور القاعديـة علـى عمـق ٦٢٣٥ قدم.

فـى منتصـف الأربعينـات، قـامت شـركة «سـتاندرد أويـل بمصـر» بحفــر بـئرين استكشافيتين فى مرتفع الكريتاسى لأبو رواش. وهما البئران الوحيدتان اللتان تم حفرهمـا على تراكيب جيولوجية سطحية فى الصحراء الغربية. وتم ردمـهما فـى الفـترة ١٩٤٦ - ١٩٤٧ على أعماق ٦٢٩٣، ٥٦٢٠ قدما فى الصخور القاعدية والجوراسـى علـى التتـابع، وإن كان هناك بعض الشواهد البترولية فى بئر أبو رواش (١) فى العصر الكريتاسى القديم والجوراسى. وفى بئر أبو رواش (٢) فى الجوراسى.

ومنذ ردم البـئر فـى أبـو رواش (٢) فـى ينــــاير ١٩٤٧ حتـى عـام ١٩٥٥ لم يتـم حفر أى آبار استكشـافية إلا بواســـطة شـــــركة صحــارى للبــترول[1] عندمــا

(١) حفرت شركة «صحارى للبترول» ٩ آبـار فـى الصحـراء الغربيـــة الأولى بـرج العـرب [١] فـى مـايو ١٩٥٥. والأخيرة معمورة [١] والتى تم ردمها فى أكتوبر ١٩٥٨ وبعد ذلك أنهت صحارى نشاطها فى مصر.

حصلت على امتياز التنقيب عن البترول في عام ١٩٥٤، وسنعرض له تفصيلاً فيما بعد.

إلا أن هناك جهودًا كثيرة قد شهدتها الصحراء الغربية فى نشاط الدراسات الجيولوجية والجيوفيزيقية لفهم طبيعة الأرض وتراكيبها وذلك فى فترة البداية بما يستحق تسجيلها.

إن المسح الجيولوجي السطحى للصحراء الغربية يرجع إلى الثلاثينات من القرن التاسع عشر، عندما كتب ضابط الأسطول الفرنسى «ليفيفر» فى عام ١٨٣٥ اكتشافاته عن العصر الكريتاسى لهضبة أبو رواش، التى بعد ذلك وصف طبوغرافيتها وجيولوجيتها بالتفصيل بيدنيل عام ١٩٠٢، وفى الفترة نفسها قام جيولوجيو المساحة المصرية بوصف أماكن أخرى بالصحراء الغربية. ففى عام ١٩٠٠ قام «بول» بوصف طبوغرافيا وجيولوجية الواحات الخارجة، وفى عام ١٩٠١ نشر «بيدنيل» تقريرًا عن كل من واحات الداخلة – الفرافرة ومنخفض الفيوم. ثم عاد مرة أخرى عام ١٩٠٥ ونشر تقريره المفصل عن طبوغرافية وجيولوجية منطقة الفيوم، وقد درس جيولوجية الصحراء الغربية العديد من الجيولوجيين منهم «ماكس بلايكينهورن» و«كوتن طومسون» و«جاردنر» و«زينل»، وقد اهتمت بعض هذه التقارير بدراسة فقاريات العصر الثلاثى الشهيرة لمنطقة الفيوم فى الفترة من ١٩٠١ إلى ١٩٠٦ كما فعل «اندرو» و«بيدنيل».

فى عام ١٩٣٨ تم عمل أول مساحة جيوفيزيقية فى الصحراء الغربية عندما قامت شركتى «جنوب البحر المتوسط للزيت» و«ستاندرد أويل بمصر» بعمل مسح سيزمى فى منطقة رمل – ممر الجمال.

وفى الأربعينات والخمسينات من هذا القرن، قامت بعض الشركات بعمل مساحات جيولوجية سطحية استعانت فيها بعمل المستكشفين السابقين وغطت أجزاء كبيرة من الصحراء الغربية شملت منطقة أبو رواش، الفيوم، وادى الريان، والواحات البحرية والفرافرة، وهذه الشركات هى الإنجليزية المصرية، سوكونى فاكوم، استاندرد أويل، كالتكس، وشركة صحارى.

البحــر الأحمــر

فى مرحلة «البداية» لم يكن هناك أى اهتمام من الشركات بهذه المنطقة وهـو وضـع استمر حتى أواخر السبعينات [1] وبصفة عامة شهد البحر الأحمـر علـى حـدوده الشـرقية والغربية نشاطًا استكشافيًّا محدودًا. وقد يرجع ذلك إلى المياه العميقة بالمنطقـة التـى تؤثـر بلا شك على اقتصاديات الاكتشافات الصغرى.

وقد شهدت مرحلة البداية حفر بئرين فقط فـى هـذه المنطقـة، إحداهـا قـامت بـها شركة «آبار الزيوت الإنجليزية المصرية» فى جزيرة «الجفتون» وهى تقابل الغردقة وذلـك فى مارس ١٩٢٢، والأخرى شركة «سوكونى فاكوم» فى جزيـرة «الجفتـون الصغـير» فـى مايو ١٩٣٩ ووجدت جافة.

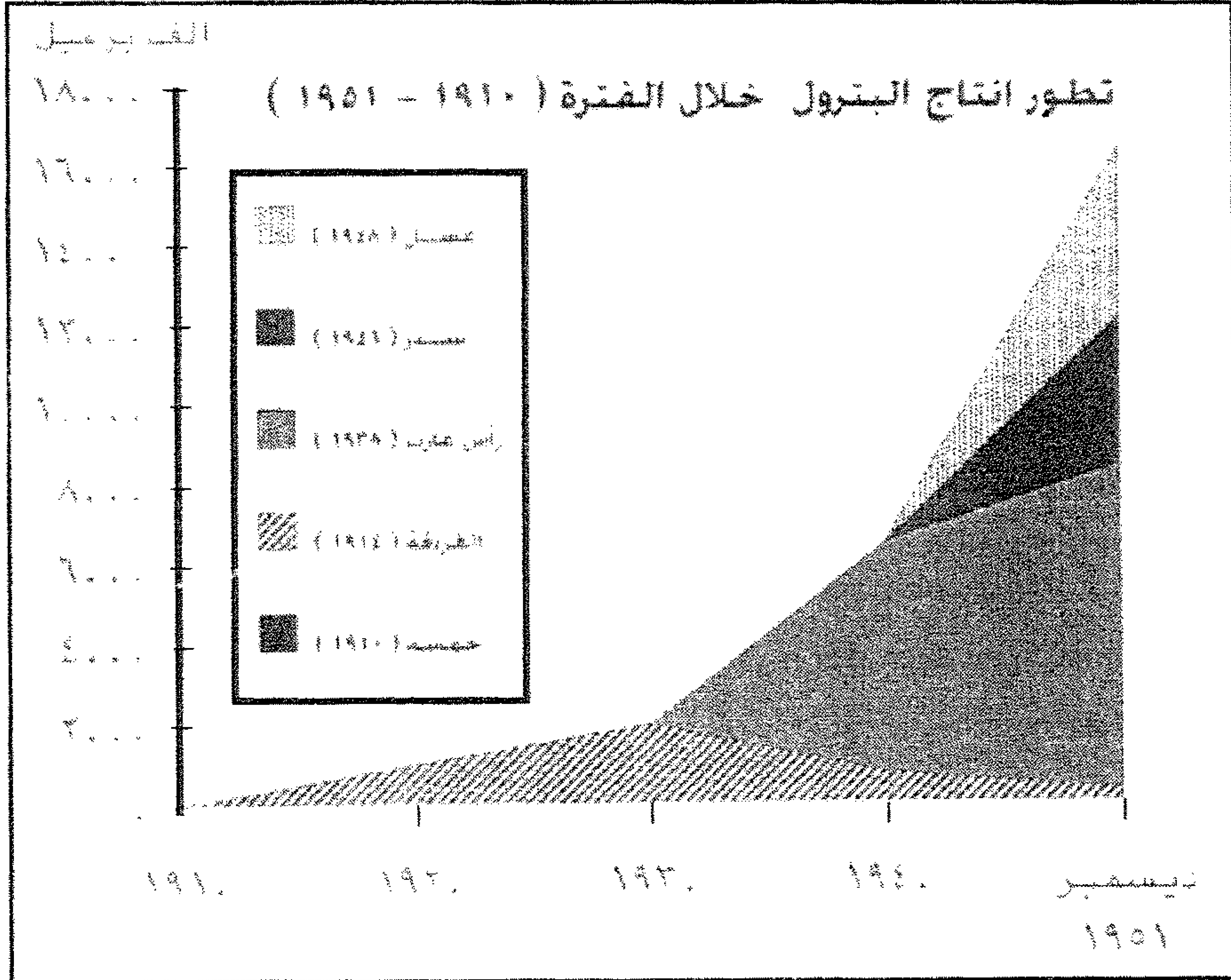
(١) فى أواخر السبعينات تقدمت ثلاث شركات كبرى غطت مناطق امتيازها هذا الحوض الرسوبى، وهى شركات إسو بمنطقة شعاب علي. فيليبس بمنطقة القصير. ويونيون بمنطقة رأس بنياس. وبعد تخلى شركة يونيون عن منطقتها أخذتها شركة « ت و تال».

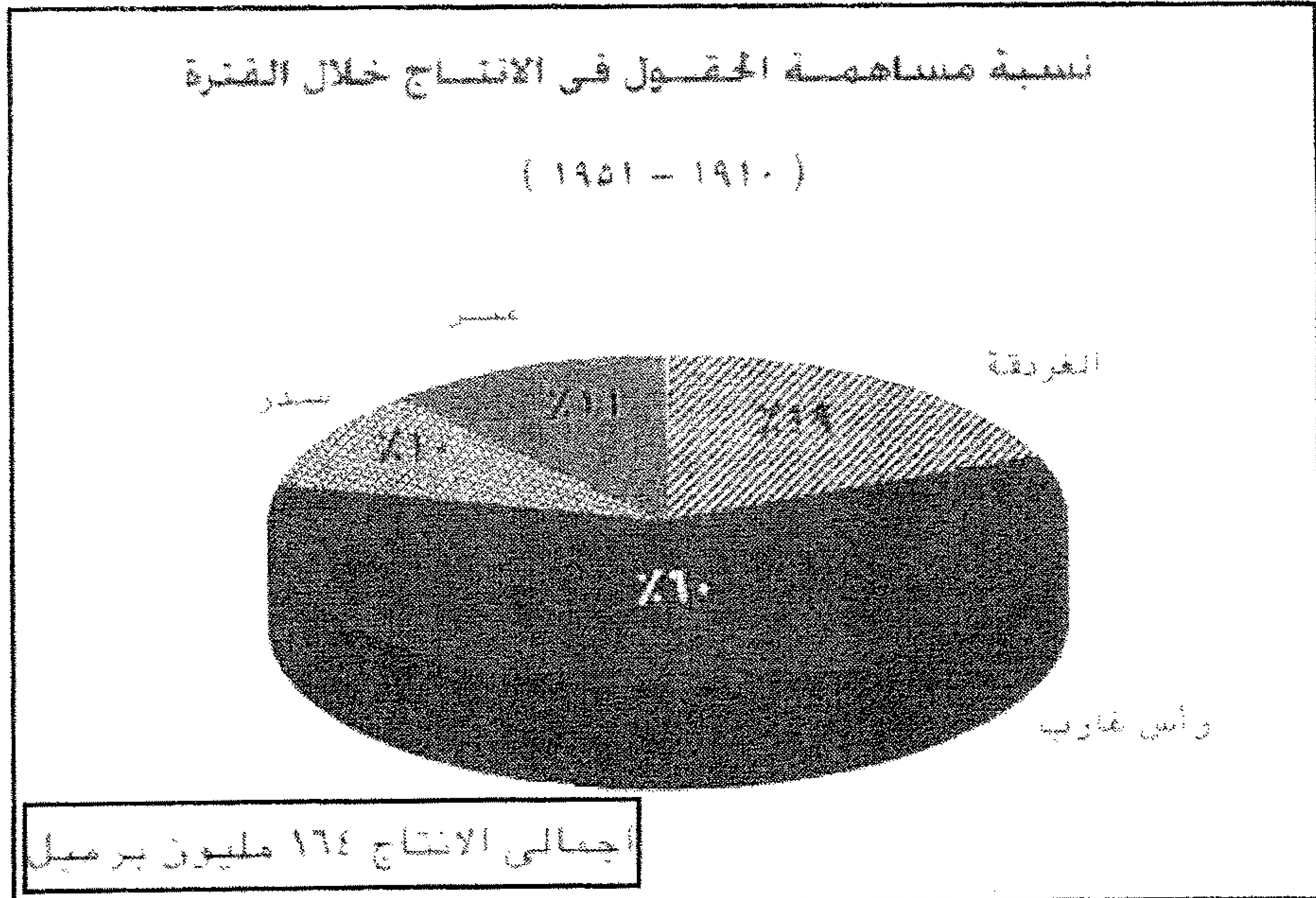
تطور الإنتاج من الزيت الخام

١٩١٠ - ١٩٥١

كما سبق لنا أن أوضحنا، لم تكن هناك غير أربعة حقول منتجة بالبلاد حتى نهاية عام ١٩٥١، اثنان منهما بالصحراء الشرقية على ساحل البحر الأحمر وهما حقلا الغردقة ورأس غارب والتابعان لشركة آبار الزيوت الإنجليزية المصرية، وحقلا سدر وعسل المكتشفة مؤخرا فى ٤٦، ١٩٤٨ بسيناء لآبار الزيوت بالاشتراك مع شركة فاكوم أويل كومبانى.

وفى هذه المرحلة بلغ إنتاج البلاد السنوى حوالى مليون برميل (حقل الغردقة) وذلك اعتبارًا من عام ١٩١٧، حوالى ٢ مليون برميل عام ١٩٣٠ . ومع دخول حقل رأس غارب فى عام ١٩٣٨ بدأت الأربعينات تشهد متوسطا للإنتاج السنوى يبلغ حوالى ٨ - ٩ ملايين برميل ارتفع فى بداية الخمسينات إلى حوالى ١٧ مليون برميل فى العام نصفها من حقل رأس غارب. والنصف الآخر من حقول سيناء فى سدر وعسل. ويوضح الشكل رقم (٦) تطور الإنتاج من الحقول المصرية المكتشفة خلال الفترة ١٩١٠ - ١٩٥١ وكذلك نسبة مساهمة مناطق الإنتاج. وقد بلغ الإنتاج الإجمالى المجمع خلال تلك الفترة حوالى ١٦٤ مليون برميل والاحتياطى المكتشف بالحقول حتى نهاية عام ١٩٥١ حوالى ٢٨ مليون طن.





(شكل رقم ٦) تطور الإنتاج ونسبة مساهمة المناطق (١٩١٠ - ١٩٥١)

البدايـــــــــــــة

فى صنـاعة التكرير المصرية

كانت مصر أول بلد عربى إفريقى تقوم فيه صناعـة تكريـر البـترول فقـد شـهد عـام ١٩١١ الاحتفال بوضع حجر الأساس لمعمل تكريـر آبـار الزيـوت الإنجليزيـة المصريـة [١] بمدينة السويس. وقد بدأ تشغيل هذا المعمل فـى عـام ١٩١٣ بطاقـة ١٠٠ ألـف طـن فـى السـنة، لتكريـر البـترول النـاتج مـن حقـل جمسـة، بقصـد تزويـد السـوق المحليـة باحتياجاتها من المواد البترولية المختلفة.

وسـرعان مـا أعقـب ذلـك اكتشـاف شـركة آبـار الزيـوت لحقـل الغردقـة فـى عـام ١٩١٤، وكذلك اكتشاف حقل رأس غارب عام ١٩٣٨ وسدر وعسل بسيناء عامى ١٩٤٦، ١٩٤٨.

وقد تطلب ذلك إدخال التوسعات بزيـادة طاقـة التكريـر لموائمـة تعـاظم الاسـتهلاك للسوق المحلى مع توفر الإنتاج من الزيت الخام المتاح للبلاد مـن تلـك الحقـول المكتشـفة ويوضح الجدول (رقم ٥) أنه من البداية حتى الأربعينات كانت هنـاك دائمًـا سـعات فـى طاقة التكرير تزيد عن الإنتاج المتاح من الحقـول المكتشـفة بـالبلاد وعلـى الوضـع الموضـح بالجدول المشار إليه.

(١) إن سرعة قيام شركة آبار الزيوت الإنجليزية المصرية التى تكونت عام ١٩١١ بتنفيـذ معمـل للتكريـر بطاقـة ١٠٠ ألف طن سنويا فى السويس وبالموقع المميز والمساحة الكبيرة التى أختيرت لهذا الغرض. بحيث يبدأ تشغيله فـى عام ١٩١٣. والإجراءات التى سبق لنا ايضاحها التى بدأت باهتمام شركة شل العالمية بالمنطقة عام ١٩٠٨ بإقناع شركة «سينديكيت» صاحبة الامتياز فى شمال جمسة بإرسال أحـد خـبراء شـركة شـل لعمـل مسح جيولوجـى للمنطقة والذى أظهر أن المنطقة جنوبًا فى جمسة لدى امتياز شركة ترست أكثر أهمية. وعلى الرغـم مـن تحقيـق شركة ترست اكتشاف أول بئر منتجـة واسـتقرار الإنتـاج التجـارى لديـها عـام ١٩١٠. فقـد جـاء التحـرك فـى ديناميكية واعية من جانب «شركة شل» العالمية بأن يؤول لها امتيـاز المنطقـة بكاملـها متمثـلا فـى شـركة آبـار الزيوت الإنجليزية المصرية عام ١٩١١ بما يوضح تمامًا أن ذلك قد جاء فى اسـتراتيجية واعيـة ومخططـة. ولهـا ما يساندها كمتطلب يرتبط والأوضاع السياسية والمسـيطرة آنـذاك فـى هـذه الحقبـة مـن تـاريخ مصـر (الاحتـلال البريطانى ١٨٨٢ – ١٩٥٤).

عـــام	الطاقة المتاحة بمعمل تكرير آبار الزيوت بالسويس (ألف طن/العام)	الخام المتاح بالبلاد (ألف طن/العام)	ملاحظـــات
١٩١٠*	-	١,٧	
١٩١٣	١٠٠	١٤	بدء الإنتاج من معمل آبار الزيوت بالسويس.
١٩١٤	١٠٠	١١٠	اكتشاف حقل الغردقة بالبحر الأحمر عام ١٩١٤
١٩١٩*	٣٠٠	٢٢٥	زيادة طاقة معمل آبار الزيوت إلى ٣٠٠ ألف طن/العام
١٩٢٨*	١٠٠٠	١٧٩	زيادة طاقة معمل آبار الزيوت إلى مليون طن/العام
١٩٢٩	١٠٠٠	٢٧٦	
١٩٣٦*	١٣٠٠	١٨٤	زيادة طاقة معمل آبار الزيوت إلى ١,٣ مليون طن/العام
١٩٣٨	١٣٠٠	٢٢٩	اكتشاف حقل رأس غارب بالبحر الأحمر عام ١٩٣٨
١٩٣٩	١٣٠٠	٦٧٧	
١٩٤٦	١٣٠٠	١٢٩٧	اكتشاف حقل رأس سدر بسيناء عام ١٩٤٦
١٩٤٧	١٣٠٠	١٣٥٧	
١٩٤٨	١٣٠٠	١٩١٥	اكتشاف حقل عسل بسيناء عام ١٩٤٨.
١٩٥١*	٢٣٠٠	٢٣٧٩	زيادة طاقة معمل آبار الزيوت إلى ٢,٣ مليون طن/العام

جدول رقم (٥)

تشغيل الخام والطاقة المتاحة (١٩١٠ - ١٩٥١)

* التوسعات التى تمت بمعمل تكرير آبار الزيوت بالسويس، هذا بخلاف معمل تكرير البترول الأميرى بالسويس الذى أنشأته الحكومة عام ١٩٢١ بطاقة ١٨ ألف طن فى العام وشهد توسعات إلى ١٣٠ ألف طن سنويا فى عام ١٩٣٦ وإلى ٤٠٠ ألف طن سنويا فى عام ١٩٥١.

الحكومة تدخل فى صناعة البترول وتنشئ أول معمل للتكرير بالسويس

استهدفت الحكومة إقامة معمل تكرير البترول الأميرى بالسويس فى عام ١٩٢١ - ١٩٢٢ بقصد تكرير حصتها العينية من الزيت الخام التى كانت تحصل عليها كإتاوة عما تستخرجه الشركات صاحبة امتياز استغلال حقول آبار الزيوت الإنجليزية المصرية وكانت طاقة التكرير فى البداية ١٨ ألف طن فى السنة، بلغت ١٣٠ ألف طن فى عام ١٩٣٦ وتطورت إلى ٤٠٠ ألف طن سنويا فى بداية عام ١٩٥٢ [1].

أنواع الزيت الخام بالحقول المكتشفة ومدى تغطية تشكيلة المنتجات التى تحتاج إليها البلاد الفترة من ١٩١٠ - ١٩٥١

على الرغم من أنه قد توافرت بالبلاد طاقة التكرير الإجمالية لمعمل تكرير آبار الزيوت والمعمل الأميرى بالسويس طوال هذه المرحلة. وبما يغطى دائمًا من حيث السعة الإنتاجية كطاقة تكرير لإجمالى الخام المنتج من الحقول المصرية. كما سبق إيضاحه. ففى عام ١٩٥٢ مثلاً بلغت طاقة التكرير بالمعملين حوالى ٢.٧ مليون طن فى حين بلغ الإنتاج من الزيت الخام بالحقول المكتشفة آنذاك وهى الغردقة وغارب وسدر وعسل حوالى ٢.٣٧ مليون طن فى العام، إلا أنه كان هناك دائما فرق مؤثر بين نمط إنتاج المعامل ونمط الاستهلاك، فى قطاع المقطرات الوسطى (الكيروسين - السولار/ديزل)، كوضع ناشئ عن نوعية الخامات المصرية المتوفرة آنذاك. وكذلك نوعية أجهزة التكرير بالمعامل التى كانت تقتصر فى البداية على التقطير بدون العمليات التحويلية وذلك من جهة، وإلى تعاظم الاستهلاك من المنتجات البترولية وبصفة خاصة بعد انتهاء سنوات الحرب العالمية الثانية من جهة أخرى، وفى بداية الخمسينات كانت مصر تستورد نحو ثلث احتياجاتها ومعظمها من المقطرات الوسطى (الكيروسين/السولار).

---

(١) بلغت الطاقة بمعمل آبار الزيوت الإنجليزية المصرية فى ذلك الوقت ٢.٣ مليون طن فى العام أى أن إجمالى طاقة التكرير بالبلاد كانت تبلغ ٢.٧ مليون طن فى العام.

فى نوعية الزيت الخام المنتج بالحقول المصريـة المكتشـــــفة ١٩١٠ - ١٩٥١

يعتبر الزيت الخام المنتج من الحقول الأربعة المكتشفة خلال تلـك الفـترة كلـها مـن النوع الثقيل حيث لا تتعدى درجة الجودة فيه٢٦درجة وبه نسب كبريت عاليـة بلغـت فى خام رأس غارب حوالى٢,٨٥٪وزنا. كما أنها من النـوع الأسـفلتي وتصل فيـه درجـة الكربون المتخلف حوالى٩,١٠٪ وزنًا. ويوضح الجدول رقم(٦) تحليلاً للزيت الخام وكذلك الجدول رقم(٧) نسب المنتجات المقطرة من تلك الخامات الوطنية مع إدراج الوضع المقارن للخام الروسى(درجة جودة ٣٣) والخام العربى(درجة جودة٣٦) لبيان فرق النوعية [١].

جدول رقم (٦) تحليل الزيت الخام المنتج بالحقول المصرية

البيـــان	خام رأس غارب	سدر	عسل	خام روسى *	خام عربى *
الوزن النوعى عند ١٥/٤م	٠,٩٠٣٥	٠,٩١٨	٠,٩٢٣	٠,٨٦٠	٠.٨٥٤١
درجة الجودة	٢٥,٢	٢٢,٥	٢١,٧	٣٣,٠	٣٤,٠
نسبة الكبريت ٪ بالوزن	٢,٨٥	٢,٠	٢,١	١,٤٥	١,٦
نسبة المياه ٪ بالحجم	٠,٥٥	٠,١٨	٠,١٨	٠,٢٥	٠,٠٥
نسبة الأملاح / بالوزن	٠,٠٠٧	٠,٠٠٤	٠,٠٠٣	٠,٠٠٥	٠,٠٠٢
درجة الانسكاب ٥ ف	٢٥	٣٠	٣٠	أقل من ٢٠ف°	أقل من ٢٠ف°
نسبة الرواسب ٪ بالوزن	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠٢	خـاليــة	خـاليــة
نسبة الكربون المتخلف ٪ بالوزن	٨,٦	٩,٧	٩.٩	٣,٣٥	٣,٤
نسبة الرماد / بالوزن	٠,٠٢٨	٠,٠٣٢	٠,٠٣٥	٠,٠٢	٠,٠٢
اللزوجة رد ودد ١ عند ١٠٠ ف	١٢٥	٢٢٦	٣٠٥	٤٠	٣٧
ضغط البخار (ريد) عند ١٠٠ ف	٤	–	–	٦	–
التقطير					
درجة ابتداء الغليان م°	٦٥	١٠٢	١٤٠	٥٣,٥	٥٣
نسبة المقطر عند ١٠٠ م°	٣,٥	–	–	١٢,٠	٨
١٢٥ م°	٧,٠	١	١	١٨,٠	١٤
١٥٠ م°	١١,٠	٥	٤	٢٦,٠	٢٠
١٧٥ م°	١٥,٠	٨	٦	٣٢,٠	٢٦

(١) خامات استوردتها البلاد فيما بعد لحل مشكلة المقطرات الوسطى الكيروسين / السولار لمواءمة نمط الاستهلاك المطلوب للبلاد بديلا للدخول فى إنشاء أجهزة أكثر تعقيدًا للعمليات التحويلية.

تابع جدول رقم (٦) تحليل الزيت الخام المنتج بالحقول المصرية

البيـــان	خام رأس غارب	سدر	عسل	خام روسى *	خام عربى *
٢٠٠ م°	١٩,٠	١٢,٥	٧,٥	٣٧,٠	٣١
٢٢٥ م°	٢٣,٠	١٧,٠	١٢,٠	٤٢,٠	٣٦
٢٥٠ م°	٢٧,٠	٢٠	١٦	٤٦,٥	٤١
٢٧٥ م°	٣١,٠	٢٥	٢٢	٥٢	٤٦
٣٠٠ م°	٣٥,٠	٣٠	٢٦	٥٦	٥٢

(*) خامات أجنبية كوضع مقارن.

جدول رقم (٧)
نسب المنتجات المقطرة بالخامات الوطنية عند تشغيلها بمعامل التكرير

البيـــان	رأس غارب	الغردقة	رأس سدر	عسل	روسى*	عربى *
غـــاز	١,٠٧	١,٠٧	٠,٦٥	٠,٣٠	١,٢٠	٠,٨٩
غاز سائل	٠,٦١	٠,٦١	٠,٣٨	٠,١٨	٠,٨٥	١,٣٦
بنزيـن	٨,٩٣	٨,٩٣	٢,٦٣	١,٢٠	١٥,٤٥	١٣,٢٣
كيروسين	٥,٥٦	٥,٥٦	٨,٧٤	٩,٩٦	١٠,٠٢	١٧,٩٠
سـولار	٢,٧٨	٢,٧٨	١,٢٢	١,٢٢	١٣,٠٨	١٠,٤٠
ديـزل	٣,٥١	٣,٥١	–	–	٤,٤٣	٤,٢٦
مـازوت	٧١,٨٥	٧١,٨٥	٨٠,٩٩	٨١,٧٥	٤٩,٥٥	٤٦,٥٥
كبريت	٠,٢٨	٠,٢٨	–	–	–	–
وقـود) غـاز	٠,١٢	٠,١٢	٠,٠٧	٠,٠٣	٠,١٣	٠,١٠
الاحتراق) مازوت	٢,٨٨	٢,٨٨	٢,٩٣	٢,٩٧	٢,٨٧	٢,٩٠
الفـاقـد	٢,٤١	٢,٤١	٢,٣٩	٢,٣٩	٢,٤٢	٢,٤١
المجمـوع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

(*) خامات أجنبية للوضع المقارن ويلاحظ ارتفاع نسبة البنزين والكيروسين والسولار بها وانخفاض المازوت إلى أقل من ٥٠٪ فى حين يصل المازوت بالخامات المصرية إلى ٧٠ – ٨٠٪.

في تطور الاستهلاك من المنتجات البترولية

البداية.. في استخدام الكيروسين والبنزين في مصر

أولاً : الكيروسين:

عرفت مصر الكيروسين كوقود للإنارة مع بداية القرن العشرين، وتشير بعض المراجع إلى أن الكيروسين قد دخل البيت المصرى لأول مرة فى عام ١٩٠٣. شأنه فى ذلك الوضع الذى كان يسود الكثير من دول العالم فى ذلك الوقت، فقد كانت تجارة الكيروسين (المعبأ فى صفائح) هو أول استخدام لمنتج بترولى منذ أن قام الصيدلى الأمريكى «صمويل كير» فى منتصف القرن التاسع عشر بأول محاولة لتكرير زيت البترول فى قنينة صغيرة، عندما تراكم لديه فى صيدليته مخزون كبير من زجاجات البترول التى كان يتم تسويقها كزيت له قدرة علاجية، وأخرج كير القطفة الأولى نقية صفراء خفيفة وجدت طريقها لغرض الإنارة، ومن هنا جاءت التسمية «كيروسين» مشتقا من اسمه، ثم بدأ استعمال الكيروسين بعدها فى الطهى والتسخين فكان بذلك أول وقود بترولى ينازع وضع الفحم، وحتى مطلع القرن الحالى كان الكيروسين هو المنتج البترولى الوحيد الذى يستعمل وكانت باقى المنتجات الأخرى كالبنزين وغيره تطرح باعتبارها مواد غير مرغوب فيها.

وقد كانت شركة «ورمس» هى القائمة على توزيع البترول فى مصر بدءًا من عام ١٩٠٣ وكيلة عن شركة شل العالمية[١] التى كانت تسيطر فى ذلك الوقت على تجارة وتسويق البترول فى أماكن كثيرة من العالم.

وقد يكون من المفيد - كوضع تسجيلى أيضا - أن ننقل للقارئ على لسان أقدم الوكلاء العاملين فى ذلك المجال بمدينة الفيوم[٢].

(١) تشير بعض المراجع إلى أن أول شركة أنشأت فى مصر منافذ لتسويق المواد البترولية هى شركة «منتاشوف» عام ١٨٨٢.

(٢) أصبح وكيلا لشركة «شل» فيما بعد عندما دخلت مصر فى عام ١٩١١ وأنشأت فرعها فى مصر واستغنت عن خدمات شركة ورمس (والحديث من مجلة طريق النجاح التى كانت تصدرها شركة شل وهو العدد الثانى من السنة الثامنة مارس ١٩٦٠).

«أن تجارة البترول فى ذلك الوقت كانت من أشق الأعمال التجارية بالنسبة لصعوبة المواصلات وأنه كانت تصله صفائح الكيروسين من شركة ورمس بالإسكندرية، وذلك فى المراكب الشراعية حتى (الواسطى) فيتولى نقلها إلى الفيوم فى جوف الصحراء على متن الإبل وظهور الدواب»، وعلى الرغم من هذا فقد انتشرت تجارة وتسويق الكيروسين فى مصر، ويمكننا أن نتخذ عام ١٩١٠ تاريخًا لنشأة سوق بترولية منظمة بالبلاد، وفى ذلك العام تجاوز معدل الاستهلاك للكيروسين مائة ألف طن فى العام وهى كمية يتطلب تسويقها وجود شبكة منظمة للتوزيع.

ثانيًا : البنزين

قد يكون من الطريف أن نستكمل هنا أيضا ما يقصه «وكيل الفيوم» عن أول معرفته للبنزين حيث يقول:

«كانت شركة (ورمس) هى المهيمنة على تجارة البترول.. ولم تكن الفيوم تعرف من منتجات البترول غير (الجاز) الأبيض وكان أول عهد الفيوم بالسيارات. سيارة اشتراها الدكتور (اسكرين).. وقد جاءنى هذا الدكتور يوم وقال (فيه شىء اسمه بنزين يحطوه فى العربية تمشى وهذا الشىء يباع فى صفائح عند شركة ورمس فهل يمكنك استحضار خمسة صفائح منه؟) قلت (أكتب لهم جواب وأشوف) وكتبت لهم الخطاب التالى (فيه دكتور عندنا اشترى أوتمبيل. وبيقول إن فيه حاجة تنحط فيه تخليه يمشى اسمها البنزين.. فإن كان عندكم الصنف ده ابعتوا لنا منه خمسة صفائح) وبالفعل أرسلت لنا الشركة الخمس صفائح من الإسكندرية.. وكانت هذه أول رسالة من البنزين تدخل الفيوم.. وارتفع رقم بيع البنزين حتى وصل فى نهاية عام ١٩١٠ إلى ١٠ صفائح شهريا».

ومع ازدياد ظهور السيارات فى شوارع المدن المصرية وانتشار هذا الاستخدام، نشأت معها الحاجة إلى زيوت التزييت المعدنية أيضا، وراح معدل استهلاك البنزين والزيوت المعدنية يزداد من عام لآخر حتى تخطى العشرة آلاف طن من البنزين وخمسمائة طن من الزيوت فى عام ١٩٢٣.

تطور الاستهلاك من المنتجات البترولية بالبلاد المرحلة ١٩١٠ - ١٩٥١

كانت مصر من أسرع الدول تحولاً من الوقود الصلب كالفحم والخشب إلى الوقود البترولى، ويرجع ذلك إلى عاملين رئيسين أولهما عدم اكتشاف موارد محلية من الفحم حتى أواخر العقد السادس من القرن الحالى مما أدى إلى اعتماد البلاد اعتماداً كلياً على الفحم المستورد وثانيهما أن مصر كانت من أولى الدول التى عثرت على البترول فى أراضيها فى التاريخ الحديث، وبصفة خاصة أول دولة فى منطقة الشرق الأوسط تنتج البترول من أراضيها (١٩١٠)، وتقام فيها صناعة تكرير البترول (١٩١٣) وهو المعمل الذى أقامته شركة آبار الزيوت الإنجليزية المصرية بمدينة السويس بطاقة إنتاجيه آنذاك ١٠٠ ألف طن فى العام لسد الاحتياجات للسوق المحلية من المنتجات البترولية المختلفة.

وفى أقل من عشر سنوات دخلت الحكومة أيضا مجال تكرير الزيت الخام -كما سبق لنا إيضاحه - وذلك بإنشاء معمل تكرير البترول بالسويس عام (٢١ - ١٩٢٢) بطاقة ١٨ ألف طن فى العام. وقد تلاحقت بعد ذلك الزيادة فى الطاقات بمعامل التكرير بالبلاد لمواءمة زيادة الطلب لسد احتياجات السوق المحلية من المنتجات البترولية المختلفة.

وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم فى عام ١٩٢٣ إنشاء ورصف أول طريق أسفلتى بالبلاد باستخدام الأسفلت المنتج من معمل تكرير آبار الزيوت بالسويس.

وقد تطور استخدام المنتجات البترولية بالبلاد على الوضع التالى: -

(أ) حتى عام ١٩٢٠ :

لم تكن البلاد تستهلك من المنتجات البترولية سوى الكيروسين الذى بلغ عام ١٩٢٠ حوالى ١٢٥ ألف طن، ومن البنزين ٥ آلاف طن ولكن هذه الفترة التاريخية التى شهدت الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ - ١٩١٨، قد صاحبها بما يلزم التنويه:

- بدء الإنتاج من معمل تكرير آبار الزيوت عام ١٩١٣ بطاقة ١٠٠ ألف طن.
- اكتشاف شركة آبار الزيوت الإنجليزية المصرية لحقل الغردقة ١٩١٤.

وبانتهاء الحرب العالمية الأولى فى عام ١٩١٨، كان متوفرًا بشركة آبار الزيوت من إنتاج الزيت الخام (من حقلى جمسة والغردقة) حوالى ٢ مليون برميل/ العام وبما يكفى احتياجات معمل التكرير التابع لها بالسويس وكانت طاقته ٣٠٠ ألف طن/العام.

ولاشك أن ذلك أمر قد ساهم بالدرجة الأولى فى سد الاحتياجات المطلوبة لتموين العمليات الحربية للحلفاء آنذاك، بل جعلها فى وضع مميز من الناحية الاستراتيجية.

(ب) حتى عام ١٩٢٥ :

يمكن اعتبار عام ١٩٢٥ من معالم تاريخ سوق البترول المصرية ففى ذلك العام بلغ إجمالى الاستهلاك السنوى من المنتجات البترولية حوالى ربع المليون طن كما هو موضح بالجدول رقم (٨).

المنتج	طن مترى	٪
البنزين	٢٣٩٠٠	١٠.٢
الكيروسين	٢٠٣٥٠٠	٨٦.٩
الأسفلت	٢٠٠٠	٠.٩
الزيوت المعدنية	٤٧٠٠	٢.٠
الإجمالى	**٢٣٤١٠٠**	**١٠٠**

جدول رقم (٨)

النمط الاستهلاكى بالبلاد عام ١٩٢٥

(جـ) حتى عام ١٩٢٩

شهدت السوق المصرية استخدام منتجات السولار/ الديزل والمازوت، ومع ظهور الصناعة ومحطات القوى الكهربائية فى البلاد، شهد عام ١٩٢٩ اكتمال إطار سوق

مصر البترولية وتجاوز معدل الاستهلاك نصف المليون طن كما هو موضح بالجدول رقم (٩).

المنتج	طن مترى	٪
بنزين	٥٣٤٠٠	٩,٦
كيروسين	٢٨٢٥٣٠	٥٠,٨
سولار/ ديزل	١١٨٧١٠	٢١,٤
مازوت	٦٣٧٦٠	١١,٥
زيوت تشحيم	٢٠٤٠٠	٣,٧
أسفلت	١٧٠٠٠	٣,٠
الإجمالى	٥٥٥٨٠٠	١٠٠

جدول رقم (٩)

النمط الاستهلاكى بالبلاد عام ١٩٢٩

ولم يحدث تغير فى الطابع الاستهلاكى حتى عام ١٩٣٩ سوى فى السولار/ ديزل حيث تضاعفت الكميات المستخدمة إلى حوالى ٢٢٠ ألف طن/ العام.

هذا وقد شهد عام ١٩٣٢ دخول مصر، عهد الطيران الحربى والتجارى، ولكن نمو حركة الطيران كان بطيئًا فى السنوات السابقة لقيام الحرب العالمية الثانية فلم يتجاوز الاستهلاك السنوى من جازولين الطيران ٥٠٠٠ طن عام ١٩٣٩.

(د) الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥)

بقيام الحرب العالمية الثانية بين دول الحلفاء ودول المحور فى عام ١٩٣٩، فقد جاء ذلك إيذانا بتحول البلاد عن الفحم إلى البترول، إثر الاضطرابات فى المواصلات البحرية بسبب ظروف تلك الحرب مما أدى إلى شح واردات الفحم الذى كان حتى ذلك الحين عماد النقل بالسكك الحديدية والوقود الأساسى للنشاط الصناعى المحدود، وقد ساعد على نجاح هذا التحول بالقطع الزيادة الكبيرة التى طرأت على إنتاج البترول (اكتشاف حقل غارب عام ١٩٣٨) فبادرت الحكومة إلى تحويل جميع قاطرات السكة الحديد تقريبًا لاستخدام السولار/ ديزل بدلاً من الفحم

كما تم تحويل معظم الأفران لتعمل بالوقود البترولى، وانخفض الاعتماد على الفحم من حوالى ٤٨٪ قبل سنوات الحرب إلى ٦,٥٪ بعد انتهائها كما توضحه المقارنة التالية :

عـام	١٩٣٩	١٩٤٧
الفحم	٤٧.٦٪	٦.٥٪
البترول	٤٤.٨٪	٨٦.٢٪
أنواع وقود أخرى	٧,٦٪	٧,٣٪
إجمالى	١٠٠	١٠٠

وفى أول سنوات الحرب عام ١٩٣٩ كانت البلاد تستورد حوالى ٤٠٩ ألف طن من الكيروسين والسولار لتغطية الاحتياجات التى بلغت حوالى ٥٤٦ ألف طن فى حين لم يكن الإنتاج من معملى السويس يتعدى حوالى ١٤٠ ألف طن كما هو موضح بالجدول رقم (١٠).

الكمية (طن مترى)

المنتج	الإنتاج من معامل التكرير	الاستهلاك	الزيادة / النقص
البنزين	١٠٩٦٠٠	٨٦٩٠٠	+ ٢٢٧٠٠
الكيروسين	٥٤٨٠٠	٣١٣٩٠٠	– ٢٥٩١٠٠ (*)
السولار / الديزل	٨٢٠٠٠	٢٣١٧٠٠	– ١٤٩٧٠٠ (*)
المازوت	٢٥٤٠٠٠	٨٤٠٠٠	+ ١٧٠٠٠٠
البيتومين	١٥٩٣٠٠	٥٤٠٠٠	+ ١٠٥٠٠٠
الإجمالى	٦٥٩٧٠٠	٧٧٠٥٠٠	– ١١٠٨٠٠

جدول رقم (١٠)

استهلاك المنتجات البترولية عام ١٩٣٩

(*) إجمالى الاستيراد من الكيروسين / سولار حوالى ٤٠٩ ألف طن.

كما شهدت الحرب والسنوات التى تلتها تغيرًا ملحوظًا فى نمط الاستهلاك بالبلاد فبعد أن كان البيت المصرى هو المستهلك الأول للبترول أصبحت الصناعة والسكك الحديدية ومحطات القوى على رأس القطاعات المستهلكة للوقود البترولى وكذلك قيام عدد من الصناعات الجديدة مما انعكس على معدلات استهلاك المازوت والسولار / ديزل كما هو موضح (بالجدول رقم ١١):

المنتجات	١٩٤٠	١٩٤٥	١٩٥٠
البنزين	٦.٢٪	٦.٦٪	٨.٧٪
الكيروسين	٣٤.٨٪	١٩.٣٪	٢٠.٢٪
السولار / ديزل	٢٩.١٪	١٦.٢٪	١٢.٧٪
المازوت	٢٩.٩٪	٥٧.٩٪	٥٨.٤٪
	١٠٠	١٠٠	١٠٠

جدول رقم (١١)

تغير نمط الاستهلاك بالبلاد خلال سنوات الحرب وما بعدها (١٩٤٠ - ١٩٥٠)

ويوضح الجدول (رقم ١٢) التوزيع النسبى للمنتجات البترولية فى بداية الخمسينات على قطاعات الاستهلاك بالبلاد مما يعكس حركة النشاط الاقتصادى القائم آنذاك باعتبار أن الاعتماد على البترول فى ذلك الحين قد بلغ ما يزيد عن ٨٦٪ من إجمالى الطاقة المستخدمة بالبلاد كما سبق إيضاحه.

القطاع	بنزين	كيروسين	سولار	ديزل	مازوت
المرافق العامة للنقل	١٠٠٪	–	٦٪	٩٪	٥٩٪
الزراعة	–	٢٨٪	٤٥٪	٥٧٪	٩٪
الصناعة	–	٧٪	٤٥٪	٣٣٪	٣٢٪
الأغراض المنزلية	–	٦٥٪	٤٪	١٪	–
	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

جدول رقم (١٢)

التوزيع النسبى لمنتجات البترول بالقطاعات المختلفة بالبلاد فى بداية الخمسينات

هذا ويوضح الجدول رقم (١٣) تطـور استهلاك المنتجـات البترولية خـلال مرحلـة البداية بكاملها ١٩١٠ - ١٩٥١

الكمية (ألف طن)

النوع	١٩١٠	١٩٢٠	١٩٣٠	١٩٤٠	١٩٥٠
بوتاجاز	–	–	–	٠.٢	٢.٤
بنزين طائرات	–	–	–	٣.٠	٣٧.٧
بنزين	١,٧	٤.٨	٥٨.٦	٨٤.٩	٢٤٤.٢
كيروسين	١١٦.٠	١٢٤,٦	٢٩٥.٥	٢٧١.٨	٥٦٣.٩
سولار / ديزل	–	–	١٣٩.٦	٢٢٧.٨	٣٥٤.٩
مازوت	١,٦	–	٤٩.٨	١٩٧.١	١٦٢٦.٩
زيوت تشحيم	–	–	١٩.٤	٢٤.٠	٣٩.٥
أسفلت	–	–	١٧.٨	٨٤.١	٤٠.٤
الإجمالى	**١١٩,٣**	**١٢٩,٤**	**٥٨٠,٧**	**٨٩٢,٩**	**٢٩٠٩,٩**

جدول رقم (١٣)

تطور الاستهلاك مرحلة البداية (١٩١٠ - ١٩٥١)

الشـــركات العاملـــة فـــى مجـــال التوزيع والتسويق للمنتجات البترولية

منذ البداية. ظل هذا النشاط قائما تحتكره الشركات الأجنبية بالبلاد (شركة منتاشوف ١٨٨٢، موبيل فاكوم ١٩٠٢. شركة ورمس ١٩٠٤[١]، شركة شل ١٩١٣، كالتكس ١٩٣٧. إسو ١٩٣٩). ومع ظروف المعاناة لارتفاع الأسعار للمنتجات البترولية التى كانت تتحكم فيها تلك الشركات القابضة على النشاط بكامله بالبلاد (الإنتاج، التكرير، التصنيع، النقل، التوزيع، التسويق) بل شاملا الاستيراد أيضا، جاء التحرك لأول مرة فى عام ١٩٣٤ لإنشاء جمعية تعاونية من المصريين بعيدا عن الإطار الحكومى - الذى وجد منها كامل المساندة - وذلك لكسر حدة هذا التحكم. فى إطار كامل من الفهم للقيود والظروف السياسية السائدة بالبلاد آنذاك التى كانت تحول دون تدخل السلطة التنفيذية، ومع هذا بلغ أقصى ما وصلت إليه حصة هذه الجمعية حتى نهاية هذه المرحلة وبدء قيام الثورة عام ١٩٥٢ حوالى ٢.٥٪ فقط من حجم السوق المحلى. ويستأهل الأمر أن نعرض هنا تسجيلا لتلك المرحلة من تاريخ العمل البترولى.

كانت هناك ثلاث شركات تعمل فى تسويق المنتجات البترولية بالبلاد هناك إلى جانب شركة شل (وآبار الزيوت الإنجليزية المصرية) التى كانت تمتلك معملا لتكرير البترول بالسويس، كما كان لها الحق أيضا فى استيراد وتصدير المنتجات البترولية طبقا للاتفاقيات المبرمة معها عام ١٩١٣، عام ١٩٣٧، وهى الشركات التالية:

شركة موبيل أويل[٢]

يرجع تاريخ إنشائها إلى عام ١٨٩٦، حيث قامت الشركة بتسجيل العلامة التجارية الخاصة بها، وكان اسمها فى ذلك الوقت «فاكوم أويل كومبانى»، غير أن النشاط الفعلى لتسويق المنتجات البترولية الخاصة بالشركة بدأ عام ١٩٠٢، وقد شيدت

(١) وكيلا عن شركة شل العالمية لتسويق المنتجات البترولية عبر القارات آنذاك.

(٢) بدأت فى عام ١٩٣٦ نشاط البحث والتنقيب حيث اكتشفت البترول واستخرجته فى حقل رأس سدر وعسل إلا أن النشاط توقف فى الستينات، ثم عادت فى عام ١٩٧٣ بتأسيس شركة جديدة «موبيل مصر للاستكشاف».

أول مستودع لتخزين المنتجات البترولية بمنطقة القبارى بالإسكندرية، وأول مستودع للقاهرة فى غمرة عام ١٩٠٧. وتلا ذلك إنشاء مستودعات أخرى فى بور سعيد والسويس والوجه القبلى فى الأعوام من ١٩٠٧ إلى ١٩١٦. وتغير الاسم التجارى للشركة بمصر عدة مرات ففى عام ١٩٥٢ تم تغيير الاسم التجارى للشركة إلى «سوكونى - فاكوم أويل مصر»، ثم فى عام ١٩٥٥ إلى «موبيل أويل مصر».

شركة كالتكس

أنشئت كالتكس مصر كشركة مساهمة مصرية خاضعة للقوانين المصرية فى ١١ يناير ١٩٣٧، حيث تمتلك شركة كاليفورنيا تكساس أويل كوربوريشن[١] ٩٤٪ من رأس مال الشركة، وفى نفس السنة أنشئت شركة الغاز المصرية «سيب» (S.E.P.) خصيصًا لتسويق منتجات شركة كالتكس فى السوق المحلى. حيث قامت بإنشاء سلسلة من المستودعات والمحطات داخل مصر لتسويق وتوزيع المنتجات[٢].

شركة إسو

فى مايو من عام ١٩٣٧ أنشئت فى مصر شركة مصرية باسم «ستاندرد أويل مصر»، المملوكة لشركة ستاندرد أويل - نيوجيرسى بغرض العمل فى مجال البترول وبصفة أساسية فى مجال التنقيب عن البترول بالإضافة إلى بعض الأنشطة التسويقية فى مجالى تموين الطائرات بمطار القاهرة، وتموين السفن فى بور سعيد، وفى يناير ١٩٤٨ قامت الشركة الأم «ستاندرد أويل - نيوجرسى» بشراء شركة «منتاشوف» والتى كانت قد تأسست فى مصر عام ١٨٨٢ وتعمل فى مجال تسويق المنتجات البترولية فى مصر (إلى جانب قبرص ولبنان والسودان وسوريا)، واعتبارًا من ١٩٤٩ أصبحت منافذ التسويق فى هذه البلاد تتبع شركة

(١) كاليفورنيا تكساس أويل كوربوريشن بدورها مملوكة كلها ملكية مباشرة لستاندرد أويل كومبنى أوف كاليفورنيا وتكساسكو انكوربوريتيد بالتساوى فيما بينهما.

(٢) وذلك حتى عام ١٩٥٦ حيث قامت حرب السويس وتأممت شركة الغاز المصرية وآلت مستودعاتها ومحطاتها إلى الشركة العامة للبترول ثم إلى شركة مصر للبترول. واستمر نشاط شركة كالتكس فى توريد الزيوت. وكذلك نشاط تموين السفن والطائرات.

«ستاندرد أويل - مصر» حتى مايو ١٩٥٠ عندما تغير اسم الشركة فى المنطقة ليصبح شركة «إسو ستاندرد (الشرق الأدنى) - مصر».

وفى ظل هذا الانفراد جاء التفكير فى الحاجة إلى مؤسسة وطنية.

التحدى .. والصمود

المصريون يؤسسون أول جمعية تعاونية لكسر احتكار تسويق البترول.. بعيدًا عن الحكومة

شهد العالم فى مطلع الثلاثينيات أزمته الاقتصادية المعروفة التى اجتاحت بلدانا كثيرة منها مصر، وكانت ضربتها القاسية، بصفة خاصة بالنسبة إلينا، ما يخص محصول القطن الذى كان يعتبر فى ذلك الحين موردها الوحيد للعملات الأجنبية، إلى جانب الكساد للمحاصيل الزراعية الأخرى، خاصة وأن مصر فى تلك المرحلة كانت تعتبر بلدًا زراعيًا بالدرجة الأولى ولم تعرف التصنيع بعد. ودخل الشعب المصرى مرحلة من المعاناة الشديدة مع تدهور الحالة الاقتصادية وانتشرت البطالة. وعلى الرغم من تدهور أسعار الحاصلات الزراعية فقد اتجهت أسعار المنتجات البترولية بالبلاد إلى الارتفاع المستمر وهو أمر كان يخضع بالدرجة الأولى لشركات البترول الأجنبية بالبلاد والقابضة حتى ذلك الحين على كامل النشاط البترولى بها. وقد بدأت **المعاناة أصلاً مع طبقة المزارعين**، فلم يكن بمقدورهم تحمل إضافة أية أعباء مالية بزيادة الأسعار، فى الوضع الذى كان يسود فيه الكساد للمحاصيل وهبوط أسعارها يضعف القوة الشرائية.

لقد كان قانون التعاون بالبلاد (قانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٧) يتيح للجمعيات التعاونية آنذاك مجموعة من المزايا الاقتصادية التى تمكنها من مجابهة المؤسسات التجارية الكبيرة المنافسة، وكانت الحركة التعاونية فى مصر قد بدأت تزدهر باعتبار أن طريق التعاون هو أنسب الطرق للتكافل الاجتماعى والازدهار فى الظروف المتدهورة فى تلك المرحلة.

الــرواد - وقصـــة.. إنشـــــاء
الجمعية التعاونية المركزية للبترول

لهذا اتجه الرواد من أبناء البلاد، والذين تفـهموا موقـف الحكومـة، فـى أنـها فـى وضع لا يمكنها من التدخل فى نشاط تسويق المنتجات البترولية. كما لم يكن فـى الميـدان جهاز وطنى تستطيع الحكومة من خلاله أن تخفف مـن المعانـاة التـى تتحملـها جماهـير الشعب وخاصة المزارعين، وفرض الأمر نفسه فى أنه يتطلب منهم :

- إنشاء مؤسسة وطنية تتخـذ شـكل جمعيـة تعاونيـة للقيـام بعمليـة توزيع وتسويق المنتجات البترولية.
- كسر سيطرة شركات البترول الأجنبية وذلك.

«باستيراد المنتجات من بلدان غـير خاضعـة للشـركات العالميـة بأسـعار منافسـة ومعقولة وتوزيع ما يتم استيراده علـى أعضـاء الجمعيـة بـهامش ربـح بسـيط لتغطيـة التكاليف فقط ولمواصلة النمو».

وقد يكون من المفيد أن نعرض بعضا من النشرات التى أصدرهـا الـرواد فـى حينـه، لتعكس فكر العمل الوطنى المنبثق آنذاك.

فقد ورد فى أول نشرة[(١)] وزعـت علـى الجمعيـات التعاونيـة الزراعيـة بـالبلاد جـاء فيها.

> «.. إن ما تقاسيه بلادنا من رفع شركات الاحتكار لأسعار البترول ومشـتقاته فـى هـذه السـنين التـى بلغـت فيـها الأزمـة أشـدها وانخفضت فيها ســائر أسـعار المحصـولات وحاجيـات المعيشـة، لدليل قوى على ما للبترول مـن أهميـة فـى حياتنـا الاقتصاديـة، فكثير من الأراضى مازالت مهملة فى زراعتها الصيفية بسبب عدم قدرة أصحابها على دفـع أثمـان البـترول الباهظـة التـى فرضتـها شركات الاحتكار».

(١) من الأوراق الخاصة بتاريخ الجمعية التعاونية المركزية للبترول المنشأة فى ١٨ مارس ١٩٣٤.

وأضافوا :

«.. رأينا بعد بحث دقيق أن الحل الداهم لهذه المشكلة الاقتصادية الخطيرة التى تواجهها البلاد لا يكون إلا بتآزر مستهلكى البترول كبارًا وصغارًا وجمع شملهم فى جمعية تعاونية واحدة بعيدة كل البعد عن النزاعات السياسية، تعمل على خدمة مصالح أعضائها والدفاع عنهم وتضم إليها المصريين مستهلكى البترول والجمعيات التعاونية الزراعية».

هذا وقد تم تأسيس الجمعية التعاونية المركزية للبترول[1] فى ١٨ مارس ١٩٣٤ برئاسة يوسف سليمان (باشا)، وبلغ عدد الأعضاء المؤسسين واحدا وستين عضوًا، وبرأس مال مدفوع عند التأسيس ٩٣٢ جنيها موزعة على ٢٣٣ سهمًا بقيمة اسمية قدرها أربعة جنيهات للسهم.

واتجهت الجمعية إلى الاعتماد على بنك التسليف الزراعى الذى تم تأسيسه عام ١٩٣١ من أجل خدمة الفلاح المصرى، اعتمادا على أن منشأ هذا التجمع يخدم أصلا المزارعين، وبما مكنها من أخذ موافقة البنك على قرض بمبلغ ٨٠٠٠ جنيه بالضمان الشخصى لبعض مؤسسى الجمعية وهم صفوة لها أوضاعها فى المجتمع المصرى آنذاك، وقد بدأت الجمعية فى مايو ١٩٣٥ بإقامة مستودعاتها بالمكس بمدينة الإسكندرية ويتكون من أربعة صهاريج كبيرة تسع حوالى ١٢ ألف طن تتصل رأسا بميناء الإسكندرية، وأصبح هذا المستودع جاهزا للعمل فى ٢٥ مايو ١٩٣٦، وفى بداية عملها أبرمت عقدًا مع شركة

---

(١) تكون أول مجلس إدارة الجمعية التعاونية المركزية للبترول من السادة الرواد:

١ – يوسف سليمان (باشا) أول رئيس مجلس إدارة
٢ – محمد زكى على (باشا) ثانى رئيس مجلس إدارة
٣ – محمد كامل عبد الرحيم (بك) صاحب الفكرة الأولى
٤ – محمود فهيم يوسف (باشا) عضو
٥ – كامل صدقى (باشا) عضو
٦ – حمدى سيف النصر (باشا) عضو
٧ – إبراهيم عبد الهادى (باشا) عضو
٨ – عبد الوهاب فهمى (بك) عضو
٩ – شلبى صاروفيم (بك) عضو
١٠ – عباس الرمالى (بك) عضو
١١ – عبد المجيد الرمالى (بك) عضو
١٢ – محمد عبد الله العربى (بك) عضو
١٣ – نجيب يوسف (بك) عضو

«البراهوثا» الرومانية لإستيراد الكيروسين والبنزين والسولار لمدة ٣ سنوات قابلة للتجديد وشهد يوم ٢٦ مايو ١٩٣٦ وصول ناقلة البترول (بيم) إلى ميناء الإسكندرية تحمل أول شحنه من الكيروسين والسولار لحساب الجمعية.

ولقد بدأت منافسة الشركات البترولية الأجنبية العاملة فى مصر آنذاك، وعمدت هذه الشركات إلى خفض الأسعار للمنتجات البترولية فى الأماكن التى بدأت الجمعية تباشر فيها نشاطها[1] وعلى الرغم من مساندة الحكومة لهذه الجمعية بتقديم العديد من التسهيلات إليها للصمود فى وجه منافسة شركات التسويق الأجنبية التى كانت تسيطر على السوق تمامًا، فإن الجمعية أشرفت على الإفلاس بعد سنة واحدة من بدء عملها، مما استلزم بحث الأمر فى مجلس النواب، الذى أصدر قرارًا يقضى بمساعدة الجمعية جاء فيه:

> «.. يرى المجلس تعويض الجمعية التعاونية المركزية للبترول عن خسائرها التى تتعرض لها نتيجة منافسة الشركات لها على اعتبار أنها جمعية تعاونية فى خدمة المستهلكين».

ومع الإقبال من المزارعين إلى الانضمام للجمعية وشراء الأسهم الجديدة، استطاعت تطوير نفسها.

- أقامت مستودع غمرة بالقاهرة فى أغسطس ١٩٣٧.
- أنشأت أول محطة خدمة وتموين للسيارات فى العباسية شارع الملكة نازلى (رمسيس حاليا).

وتجدر الإشارة إلى أنه مع نشوب الحرب العالمية الثانية فى صيف ١٩٣٩، وانقطاع إمدادات الجمعية من رومانيا، تدخلت الحكومة لأول مرة فى مطلع عام ١٩٤٠، **وبدأت بتحديد أسعار المواد البترولية ثم فرضت إشرافها على الإنتاج وقررت أن يكون التوزيع على أساس نظام الحصص، حيث تم تخصيص حصة ضئيلة للجمعية التعاونية المركزية (حد أقصى ١٥ ألف طن من مختلف المنتجات سنويا) تمثل نصف فى المائة من استهلاك البلاد آنذاك.**

(١) بدأت بالوجه القبلى (أسيوط) والوجه البحرى محافظة القليوبية (عزبة تلبان).

ومع بداية عام ١٩٤٧، أصبح للجمعية ٢٢ مستودعا للبترول موزعة على المراكز الاستراتيجية فى أنحاء مصر. وكذلك ٢٠ محطة خدمة وتموين للسيارات منها خمس محطات بالقاهرة وثلاث فى الإسكندرية والباقى بالأقاليم وتطور نشاطها حيث اشتركت فى عام ١٩٤٨ فى عضوية الجمعية التعاونية الدولية للبترول فى نيويورك[1].

وقد زاد رأسمال الجمعية إلى ٢٠٩ ألف جنيه فى عام ١٩٥١ حيث بلغ عدد الأعضاء ٣٠٠١. وعدد العمال ٢٥٠ فردًا. وانضمت بحلول عام ١٩٥١ إلى الاتحاد التعاونى الدولى فى لندن للاستفادة بإمكانات الحركة التعاونية العمالية.

القانون الجديد لتنظيم الحركة التعاونية بالبلاد

صدر فى شهر يونيو ١٩٤٤ قانون جديد للتعاون برقم ٥٨ معدلاً للقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٧ الذى تأسست الجمعية وفقا له، حيث نصت المادة (٩٨) منه على تحريم اشتراك الأفراد فى الجمعيات التعاونية المركزية. وعلى وجوب أن تعمل الجمعيات التعاونية القائمة وقت صدوره على تعديل نظامها بما يتفق وأحكامه.

وقد انتهى الأمر فى أغسطس ١٩٤٥ بتسجيل الجمعية من جديد فى مصلحة التعاون تحت اسم (الجمعية التعاونية للبترول)[2] وأصبحت خاضعة لأحكام القانون المذكور، ومتمتعة أيضا بالمزايا الجديدة التى تضمنها ذلك القانون وعلى الأخص الإعفاء

(١) استفادت مصر من ذلك فيما بعد، فعند وقوع العدوان الثلاثى فى عام ١٩٥٦ ورفض الشركات الأجنبية تموين مصر باحتياجاتها من الزيوت المعدنية والشحومات تنفيذًا لسياسات دولها، استطاعت الجمعية التعاونية الدولية للبترول الوفاء بمتطلبات البلاد، وفاء منها لمبادئ التعاون التى تدعو إلى عدم إقحام السياسة فى الأعمال.

(٢) بصدور القانون رقم ٥٧ لسنة ٦٣ فيما بعد. آلت ملكية رأسمالها إلى الدولة ممثلة فى الهيئة المصرية العامة للبترول. وأصبحت الجمعية (مع الاحتفاظ باسمها) شأنها شأن شركات القطاع العام.

من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وضريبة الدمغة كما أصبحت قيمة السهم الواحد جنيهين بدلاً من أربعة جنيهات.

ومع هذا ففى نهاية «مرحلة البداية» أى قبل بداية ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، ظل تسويق وتوزيع المنتجات البترولية فى أيدى الشركات الأجنبية، وكان نصيب الجمعية التعاونية للبترول لا يتجاوز ٢,٥٪ من حجم السوق المحلى.

عقد طويل... قليل الثمار
(١٩١٠ - ١٩٥١)

نعم. إنه عقد طويل.. قليل الثمار. مع كل الجهود التى سبق لنا استعراضها وفى ظل تكنولوجيا لم تكن قد تقدمت بعد. وقياسا بما أصبح يتواجد لدينا اليوم فقد كان الحصاد قليلاً.

لكن مما لا شك فيه أن هناك الكثير من الأوضاع والظروف التى عاشتها مصر خلال تلك الحقبة، كانت لها بصمتها المؤثرة على قدرة الحركة والوعى لدى الإنسان المصرى، الذى هو أولاً وأخيرًا القوة الدافعة لأى تطور منشود. وهو أمر يفرض نفسه بل ويستوجب منا أن نفرد له هنا بعض الصفحات لنعرض ولو فى إيجاز ما يجىء وهذه الأوضاع والظروف، إنصافا لقدرات الإنسان المصرى الذى شهد له التاريخ، ولا يزال وفى كل موقع. حين يتحرر وتتوفر له الظروف والإمكانات للانطلاق. فهو قادر على تحقيق النجاحات بل والمعجزات أيضا وما نصر أكتوبر ٧٣ ببعيد.

ولكنا قبل أن نستفيض فى ذلك، قد يرى الكثيرون معى أيضا، أن ذلك العقد الطويل.. القليل الثمار، قد جاء فى مصلحة مصر، باعتبار أن تلك الثروة التى أودعها الله سبحانه فى باطن الأرض لدينا منذ ملايين السنين، وهى ذات طبيعة غير متجددة أى قابلة للنضوب. قد شاءت قدرة الله سبحانه أن يظل البترول حبيسا فى مكمنه ومأمنه هنا وهناك فى باطن الأرض كثروة حفظها الله جل شأنه إلى أن يشتد عود الإنسان ويتقدم فى حضارته، بل وإلى أن يعقل الانتفاع بها، ويجتهد ليسعى إليها، وعلى قدر حاجته، كثروة طبيعية أصبحت بحق عصب الحياة الآن للإنسانية جمعاء.

وقد مرت مصر بظروف صعبة بل وقاسية أحيانا. طوال حقبة «البداية» منذ أن اكتشف بها البترول فى عام ١٨٦٨ وهى ولاية عثمانية، أو تم فيها حفر أول بئر للبحث عن البترول فى عام ١٨٨٦ وهى تحت الاحتلال البريطانى (عام ١٨٨٢)، أو تحقيق أول بئر إنتاجية عام ١٩١٠ (سرعان ما آلت إلى شركة «آبار الزيوت الإنجليزية المصرية» فى عام ١٩١١ لتسيطر على كامل النشاط بالبلاد)، وفى ظروف دولية بقيام الحرب العالمية

الأولى ١٩١٤ - ١٩١٨ وإعلان الحماية البريطانية على مصر، وقيام الحرب العالمية الثانية فى ١٩٣٩ - ١٩٤٥، خلفت وراءها أطماع استعمارية كثيرة فى تقسيم المنطقة العربية بصفة خاصة. ومنطقة الشرق الأوسط بصفة عامة. فيما بين الدول الكبرى بعد انتهاء كل حرب منها. وكل هذا فى إطار «إمبراطورية البترول» التى تعاظمت سيطرتها (لأهمية البترول) إبان تلك الحروب وما بعدها. لشركات عملاقة تساندها حكوماتها وبصفة خاصة الإنجليزية والأمريكية.

ويحضرنى هنا ما قاله كليمانصو رئيس الحكومة الفرنسية فى الحرب العالمية الأولى *(. . كل قطرة من البترول تعادل قطرة من الدم).*

وفى الحرب العالمية الثانية حين خسر «اروين روميل» سيد حروب المركبات كما يقولون. وهو يجتاح الساحل الشمالى الأفريقى بقواته الألمانية «معركة العلمين» بسبب البترول فكان ذلك إيذانا بنهاية تلك الحرب. وعلى الجانب الآخر من الصراع العسكرى كان يقف قائد القوات البريطانية «مونتجومرى» قادمًا من الإسكندرية ومؤمنًا تمامًا فى إمداداته البترولية.

وفى الانسحاب.. كتب «روميل» فى خطاب لزوجته يقول:

«نقص البترول... أنه سبب كاف يجعل الإنسان يبكى».

وخلال الفترة ١٨٦٨ - ١٩١٠ أى منذ اكتشاف البترول فى مصر. وحتى أول بئر منتجة فى «جمسة»، يكون قد مر أكثر من أربعين عامًا. ودون أى حصاد، وعلى الجانب الآخر وعلى المستوى العالمى شهدت هذه الفترة تطورًا ضخمًا فى إنتاج البترول وصناعته، وبصفة خاصة لدى الولايات المتحدة الأمريكية التى اكتشف فيها البترول قبل مصر بتسع سنوات. أو روسيا التى اكتشف فيها البترول بذات العام فى مصر أى عام ١٨٦٨، وكان الإنتاج العالمى فى عام ١٩٠٠ قد بلغ حوالى ٢١ مليون طن مناصفة بين أمريكا وروسيا سرعان ما تطور إلى ٩٦ مليون طن فى عام ١٩٢٠ بدخول المكسيك الذى اكتشف فيها البترول عام ١٩٠١ أيضا، وظل الإنتاج العالمى فى ازدياد مضطرد بدخول فنزويلا، وإيران والعراق، والسعودية، والكويت وكما يوضحه الجدول رقم (١٤).

(مليون طن)

عام	الولايات المتحدة	روسيا	المكسيك	فنزولا	إيران	العراق	السعودية والكويت	إجمالى العالم
١٨٨٠	٣	٠,٥	—	—	—	—	—	٥
١٩٠٠	٩	١٠	—	—	—	—	—	٢١
١٩٢٠	٦١	٤	٢٢	—	٢	—	—	٩٦
١٩٤٠	١٨٨	٣٠	٦	٢٦	٩	٣	١	٣٠٠
١٩٥٠	٢٧٦	٣٧	١٠	٧٨	٣٤	٧	٤٧	٥٣٠
١٩٥٤	٣١٢	٥٩	١٢	٩٨	٣	٣٢	٩٧	٦٨٥
١٩٥٦	٣٥٢	٨٤	١٣	١٢٩	٢٦	٣١	١٠٢	٨٣٥

جدول رقم (١٤)

الإنتاج العالمى من الزيت الخام فى مرحلة البداية

فى الأوضاع التى حكمت الاهتمامات بالمسألة البترولية

لقد تزامن اكتشاف البترول فى بلادنا عام ١٨٦٨ مع عهد الخديوى إسماعيل (١٨٦٣– ١٨٧٩) فى حكم مصر ويسجل التاريخ [١] أن هذا العهد عصر تقدم ونهضة وإن

(١) أفرد له العالم المؤرخ الأستاذ عبد الرحمن الرافعى مجلدين كاملين فى موسوعته عن تاريخ الحركة القومية لمصر (منذ عصر المماليك والحملة الفرنسية إلى ما بعد قيام ثورة يوليو ٥٢) سجل فيها النهضة التى شهدتها البلاد فى جميع المقومات وكتب عنه: .. أن هذا العهد عصر تقدم ونهضة. إذ نال الخديوى إسماعيل من تركيا أقصى ما يمكن من الحقوق والمزايا توصلا بمصر إلى الاستقلال التام. وأكمل فتح السودان. ومن حدود الدولة المصرية إلى منابع النيل، وشواطئ المحيط الهندى. أى إلى تخومها الطبيعية، فكان عمله من هذه الناحية عظيما مجيدا. وعنى بتنظيم الجيش وترقية التعلم الحربى دائما حتى البحرية المصرية وإقامة أعمال العمران وبعث النهضة العلمية والفكرية من مرقدها، بإنشاء المدارس والمعاهد. وتأسيس الجمعيات العلمية، وتشجيع التأليف والصحافة، ورعاية العلوم والآداب والفنون وأسس الحياة النيابية... ويضيف أنها نهضة زاهرة يزدان بها تاريخه ولكنه كان عصر بذخ وإسراف أغرق مصر فى الديون التى زادت من ١١ مليون جنيه إنجليزى فى بداية عهد الخديوى إسماعيل إلى حوالى ١٢٦ مليون جنيه إنجليزى فى عام ١٨٧٦. وانتهت بصندوق الدين فى مايو ١٨٧٦ وهو بدء الوصاية الأجنبية على مصر والتدخل فى إدارة شئونها.

كان قد شهد التبذير والإسراف بما أغرق مصر فى الديون، وعلى الرغم من أن تلك النهضة قد شملت كل ربوع الحياة فى مصر على يد الخديوى إسماعيل فإن موضوع اكتشاف البترول بالبلاد فى عام ١٨٦٨ خلال الأعمال التى كانت تقوم بها الشركة الفرنسية لاستخراج الكبريت بالمنطقة لم يجد أى اهتمام، بل إن الحكومة رفضت طلب الشركة للسماح لها بالتنقيب عن البترول فى المنطقة. على أساس أن الامتياز الممنوح لها فى عام ١٨٦٣ كان لمدة ٣٠ عامًا بغرض التنقيب عن الكبريت واستخراجه فقط، وقد لجأت الشركة الفرنسية فى عام ١٨٦٩ إلى القضاء بشأن ذلك النزاع واستمرت القضية بالمحاكم ١٤ عامًا قبل أن تكسبها الحكومة فى عام ١٨٨٣ وكأن الأمر لا يعنى فى أهميته سوى انتظار الحكم.

إلا إن أول تحرك للحكومة المصرية جاء فى عام ١٨٨٤ (عهد الخديوى توفيق (١٨٧٩- ١٨٩١). حين قرر مجلس النظار برئاسة نوبار باشا استقدام الخبير البلجيكى مسيو «دى باى» لإجراء الاستكشافات بمنطقة جمسة، حيث بدأ العمل فى نوفمبر ١٨٨٥، وانتقل بعدها إلى جبل الزيت أيضا. ثم أعفت الحكومة المصرية فى عام ١٨٨٦ الخبير «دى باى» لعدم وجود نتائج مشجعة، وأسندت العمل إلى الخبير الأمريكى «تويدل» للحفر والاستكشاف بالمنطقة، واستعانت أيضا بالمهندس الجيولوجى الأمريكى الجنسية «ميتشيل» لدراسة جيولوجية المنطقة وبرغم أنه أوصى فى تقريره باستمرار العمل بالمنطقة فإن الحكومة المصرية أوقفت العمل فى يوليو ١٨٨٨ بسبب عدم توافر الأموال بالخزينة، وقد أنفقت الحكومة المصرية خلال هذه الفترة ١٨٨٥ - ١٨٨٨ حوالى مائة ألف جنيه مصرى فقط [1]، هكذا كان الحال، ولعلها إرادة الله التى قضت بحفظ هذه

---

(١) تكلفت الحكومة المصرية حوالى ١.٥ مليون جنيه ابتهاجًا بافتتاح قناة السويس فى ١٨ نوفمبر ١٨٦٩، وخلال العمل بها بلغ ما ألزمت به الحكومة المصرية للشركة طبقا لحكم الإمبراطور نابليون الثالث حوالى ٣.٤ ملايين جنيه كتعويضات قيل عنها أنها مقابل إعفاء الحكومة - طبقا للاتفاق - من تقديم العمال المصريين من جانبها، وتنازل الشركة عن حقها فى ترعة قناة العذبة وكذلك دعواها فى ملكية الأراضى حوالى ١٢٠ ألف فدان. والاكتفاء بـ ٤٦ ألف فدان على جانبى القناة، وفى نوفمبر ١٨٧٥ باعت الحكومة المصرية وهى على شفا الإفلاس نصيبها من الأسهم إلى إنجلترا بحوالى ٣.٩ ملايين جنيه. على حين أن ثمنها بلغ ٣٢ مليون جنيه عام ١٩٠٥. صعد إلى حوالى ٧٢ مليون جنيه عام ١٩٠٩، فضلاً عن فقدان أرباح هذه الأسهم.

الثروة فلم يكن قد مضى على الاحتلال البريطانى سوى ست سنوات وظـل جاثمًا إلى ما بعد منتصف القرن العشرين.

وخلال الفترة ١٩١٠ - ١٩٥١ منذ تحقيق أول بئر منتجة فـى جمسة حتـى بداية الثورة، يكون قد مر ما يزيد علـى أربعين عامًا أخرى، كان الحصاد.. قليل الثمار. أنتجت فيها مصر حوالى ٢٥ مليون طن فقط من الزيت الخام. وكان يتوافر لها فى نهاية المدة أربعة حقول بترولية هى غارب والغردقة بالبحر الأحمر، سدر وعسل بسيناء، يتوافر منها إنتاج سنوى بلغ فى نهاية المدة حوالى ٢,٤ مليون طن، وجملة الاحتياطى المتبقى من الزيت الخام بهذه الحقول حوالى ٢٨ مليون طن فقط.

لقد كانت هناك، وفى ظـل الاحتـلال البريطـانى، أحـداث كثيرة سـواء بـالبلاد، أو على مستوى المنطقة العربية والشرق الأوسط والعالم بأسره. وقـد شـهدت مصر والعـالم أجمع حربين عالميتين تعاظم فيها دور البترول وظهرت أهمية من يملكه ويتملكه.

* الحرب العالمية الأولى [1]
١٩١٤ - ١٩١٨

وبقيام تلك الحرب، أصبحت مصر قـاعدة حربيـة تتجمـع فيـها جيـوش إنجلـترا، ومنها تـوزع علـى جبـهات القتـال. وسـخرت إنجلـترا كـل إمكانـات مصر الاقتصادية والبشرية لخدمة قوات إنجلترا وحليفاتها. وقد أعلنت الأحكام العرفية فى مصر مع قيـام هذه الحرب فى نوفمبر ١٩١٤، وقيدت الحريات.

ولا شك أن معمـل التكريـر بالسـويس الـذى كـانت تملكـه «شـركة آبـار الزيـوت الإنجليزية المصرية»، بدأ تشغيله قبل سنة واحدة من هذه الحـرب، قـد أدى دورًا مؤثـرًا فى الإمدادات البترولية لجيوش إنجلترا، ولا سيما أنـه يحتـل موقعًـا استراتيجيًا مميزًا

(١) اغتيل وريث عرش النمسا فى ٢٨ يونيو ١٩١٤ على يد طالبين من الصرب. ولم يمض شهر حتى أعلنت النمسا الحرب على الصرب. فكان هذا الحادث السبب المباشر لقيام الحرب العالمية الأولى فـى نوفمبر ١٩١٤ ودخلتـها ألمانيا وتركيا إلى جـانب النمسـا ضـد إنجلـترا وفرنسا وروسـيا. وفـى ديسـمبر ١٩١٤ أعلنـت إنجلـترا الحماية البريطانية على مصر، لإنهاء تبعية مصر للدولة العثمانية. وعزلت الخديوى عباس حلمى الثانى وعينت بدلاً منه عمه الأمير حسين كامل كسلطان. وبوفاته قبل نهاية الحرب بعام عينت أخاه السلطان أحمد فؤاد.

بتسهيلاته البحرية ومستودعاته الأرضية وعلى مقربة من السفن العابرة الداخلة أو الخارجة إلى قناة السويس.

وبقيام هذه الحرب لم يكن قد مضى على بدء الإنتاج من حقل الغردقة بالبحر الأحمر (أكتوبر ١٩١٤) سوى شهر واحد مما ساعد على تشغيل معمل التكرير بطاقته القصوى متخطيا طاقته التصميمية التى كانت تبلغ آنذاك ١٠٠ ألف طن.

كانت الحرب العالمية الأولى قتالا بين الإنسان والآلات.. والآلات تدور بالبترول، لقد تناولنا فى موضع آخر من هذا الكتاب فى معرض الحديث عن البترول والحرب كيف قام ونستون تشرشل وهو رئيس للبحرية الملكية فى عام ١٩١١ بالاستجابة إلى الحملة التى كان يقودها «الأدميرال فيشر» فى تسيير أسطول البحرية الملكية بالبترول كوقود بدلاً من الفحم، وفى صيف عام ١٩١٤ تحولت البحرية البريطانية بالكامل إلى البترول.

ودخلت به الحرب مما أعطى للسفن مدى أوسع وسرعة أكبر وإعادة التموين بطريقة أسهل وأسرع أيضًا، فى الوقت الذى كان فيه الأسطول الألمانى يعتمد أساسا على الفحم مما حد من مرونته ومداه وتموينه.

* الألمان ينتجون الوقود السائل للمركبات من الفحم

بدأت لأول عمليات لاستخراج الوقود الصناعى من الفحم [1] فى ألمانيا عام ١٩١٣، وكأنهم يستعدون للحرب، حيث نجح الكيميائى الألمانى «برجس» "Friedrich Berguis" فى تصنيع الوقود السائل (البنزين الصناعى) اللازم للمركبات وكذلك وقود للنفاثات من الفحم باستخدام عمليات الهدرجة [2] (Hudrogenation) لأول مرة فى العالم، وكصناعة

(١) اعتمد النمو الاقتصادى الذى تحقق فى ألمانيا خلال نصف القرن الذى مضى قبل هذه الحرب على الفحم كمصدر للطاقة، وكان يتوافر بها بكميات كبيرة. حيث كان الفحم فى ألمانيا يمثل ٩٠٪ من احتياجات الطاقة بينما يمثل البترول ٥٪ فقط.

(٢) عمليات الهدرجة يتحد فيها الأيدروجين مع الهيدروكربونات الغير مشبعة (Unsaturated Hydrocarbons) تحت الضغوط العالية والحرارة وفى وجود العوامل المساعدة (catalyst) لإنتاج منتجات مشبعة .(Sa: ..ted Compounds)

فى بدايتها لم يمكن التوصل إلى تحسين اقتصاديات الإنتاج من هذا الوقود الصناعى خلال فترة الحرب العالمية الأولى. وكان الإنتاج محدودًا ويقال إن سعر جالون البنزين الصناعى الذى تنتجه شركة «فايبر» فى ألمانيا كان يعادل عشرة أضعاف سعر الجالون الذى يتم شحنه من الناقلات بخليج المكسيك ونقله إلى ألمانيا.

ولكن ألمانيا استطاعت أن تستفيد من محرك الاحتراق الداخلى، وتحصل على الميزة الوحيدة التى تتمتع بها فى البحر وهى الغواصة التى تعمل بالديزل، وقد كان لها دورها الشرس فى حملاتها لإحداث العجز فى شحنات البترول للبحرية البريطانية، وهى الأزمة البترولية التى حدثت فى بداية عام ١٩١٧، ووقف «والترلونج» وزير المستعمرات البريطانى فى مجلس العموم فى أكتوبر ١٩١٧ يقول:

> ***«إن البترول فى هذه اللحظة يعتبر أهم من أى شىء آخر، قد يكون لديكم الرجال والعتاد والمال، ولكن إن لم يكن لديكم البترول الذى يمثل أكبر قوة يمكن استخدامها، فإن كل ما تتمتعون به من مزايا أخرى سيبقى دون قيمة».***

لقد عظمت الحرب العالمية الأولى إلى حد كبير أهمية البترول والحصول عليه لزوم النصر، فأدواتها المدمرة جميعا كانت تسير بقوة البترول ومستخرجاته، وأصبح البترول أحد مظاهر العمليات الحربية، واشتد التسابق بين الخصوم للسيطرة على موارده كما سجل ذلك التاريخ، فبينما وجه القواد الألمان والنمساويون عملياتهم الحربية صوب آبار رومانيا، انقض الأتراك العثمانيون على إقليم القوقاز ذى الأهمية الحيوية لروسيا، وعمل الإنجليز على السيطرة على حقول البترول ومعامل التكرير وأنابيب نقله فى إيران للحيلولة دون أى اعتداء تقوم به الجيوش العثمانية ووجهوا الحملات إلى بلاد العراق حتى يتم السيطرة على منابع الموصل الغنية حسب تقدير الفنيين والخبراء آنذاك.

وبنهاية هذه الحرب وقف اللورد «كيروزن» وزير البترول فى الحكومة البريطانية فى احتفال رسمى ليعلن فى خطابه قائلاً:

> ***«إن الحلفاء قد طافوا على موجة من الزيت نحو النصر، وأن البترول ومستخرجاته أصبح فى مصاف العوامل الرئيسية التى يتسنى بواسطتها مواصلة الحرب وكسبها».***

وقبل أن تهدأ الحرب، كان المخطط لدى الدول الاستعمارية الكبرى، هو إحكام القبضة على منابع البترول فى الشرق الأوسط بصفة عامة، والمنطقة العربية بصفة خاصة.

ولقد كانت هناك وعود كثيرة من جانب الحلفاء وخاصة إنجلترا لتحييد موقف الدول الإسلامية من مناصرة الدولة العثمانية التى حاولت رفع شعار الجهاد، ونجحت إنجلترا وفرنسا فى الحصول على تأييد الزعماء العرب ومساندتهم لها فى هذه الحرب أملاً فى الحصول على الاستقلال بانتهائها.

وكان أول مظاهر الغدر ما كشفت عنه الاتفاقية السرية [(١)] التى عقدت عام ١٩١٦ بين إنجلترا وفرنسا ووافق عليها قيصر روسيا وعرفت باتفاقية «سايكس بيكو»، ونصت على:

- أن تحصل فرنسا على الشام مع جزء كبير من جنوب الأناضول ومنطقة الموصل شمال العراق.
- أن تحصل إنجلترا على جنوب العراق حتى شمال بغداد وشرق الأردن وأن توضع فلسطين لأهميتها الدينية تحت إدارة دولية.

وعلى الجانب الآخر وفى نفس الوقت كانت هناك أيضًا وعود أخرى لزعماء اليهود فى إنشاء وطن قومى لهم فى فلسطين [(٢)].

وبانتهاء الحرب بدأ الصراع أيضا بين الفرنسيين والإنجليز على **مصادر البترول**، وظل الأمر محل جدل بين الحكومتين حين توصلا فى أبريل ١٩٢٠ فى سان ريمو بإيطاليا لتقسيم الغنيمة بما عرف بإتفاقية «سان ريمو» وفيها اتخذت القرارات التالية:

١ - وضع العراق كله تحت الانتداب الإنجليزى على أن تحصل فرنسا على ٢٥٪ من بترول العراق، وتظل عمليات تنمية البترول به فى يد شركة البترول التركية، حيث يحصل الفرنسيون على حصة الألمان فى الشركة التى استولت عليها بريطانيا أثناء الحرب، وتتخلى فرنسا عن مطالبها فى الموصل.

---

(١) كشفت هذه الاتفاقية السرية فى أكتوبر ١٩١٧ عندما قامت الثورة الشيوعية فى روسيا وأذاعت الحكومة الجديدة نصوص الاتفاقية.

(٢) تصريح بلفور وزير الخارجية البريطانية فى خطابه الموجه إلى اللورد «روتشليد» الثرى البريطانى اليهودى فى ٢ نوفمبر ١٩١٧ بإنشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين.

٢ - وضع سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي.

٣ - إنجلترا المنتدبة على فلسطين ملزمة بتنفيذ وعد بلفور.

وقد عمت البلاد العربية ثورات كثيرة منها فى مصر سنة ١٩١٩ ، والعراق ١٩٢٠، وسوريا ١٩٢٥، وفى فلسطين الثورة العربية الكبرى ١٩٣٦ - ١٩٣٩ [١]. ويسجل التاريخ خلال هذه الحقبة الكثير من الأحداث التى هزت المنطقة العربية بصفة عامة ومصر بصفة خاصة حتى قيام الحرب العالمية الثانية.

* الحرب العالمية الثانية [٢]
١٩٣٩ - ١٩٤٥

البترول . . أداة الحرب

- **الحلفاء يسيطرون على موارده الطبيعية فى العالم.**
- **ودول المحور تتجه إلى إنتاجه صناعيًا.**

بقيام الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩ كانت دول الحلفاء (إنجلترا - فرنسا - الاتحاد السوفيتى - الولايات المتحدة) تملك وتسيطر على معظم موارد العالم البترولية وإمداداته، ولاسيما بمنطقة الشرق الأوسط.

وعلى الجانب الآخر كانت دول المحور، وبصفة خاصة ألمانيا واليابان، تفتقر بشدة إلى تلك الموارد، والمستطلع لأحداث هذه الحرب يجد أن البترول كان المحور الرئيسى الذى بنيت عليه استراتيجية تلك الدول وفى محورين أساسيين.

---

(١) والتى دفعت بريطانيا إلى إرسال لجنة للتحقيق (لجنة بيل) التى اقترحت تقسيم فلسطين إلى دولة عربية وأخرى يهودية، والقدس كمنطقة انتداب بريطانى، وقد رحب اليهود والإنجليز بالتقسيم ورفضه العرب.

(٢) قامت الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩ بين دول الحلفاء (إنجلترا - فرنسا - الاتحاد السوفيتى - الولايات المتحدة)، ودول المحور (ألمانيا - إيطاليا - اليابان).

أولاً: إنتاج البترول صناعيا.

ثانيًا: تستهدف ألمانيا غزو روسيا للسيطرة على منابع البترول بها، وتغزو اليابان جزر الهند الشرقية لتصل إلى حقول البترول أيضًا.

ويهمنا بالدرجة الأولى أن نوجز هنا، ما يتعلق بإنتاج وقود البترول الصناعى ليس فقط لتسجيله من الناحية التاريخية، ولكن أهمية الأمر أنها طرق بديلة للحصول على الطاقة ولكنها ستظل ساكنة، لدى دول العالم الغنية والمتحضرة أيضا والتى تملك التكنولوجيا وتطويرها طالما أن سعر برميل البترول فى نصف الكرة الجنوبى دون الـ٤٠دولارا للبرميل مثلا، (متوسط السعر حاليا وفى السنوات الأخيرة ١٨ دولارا للبرميل).

إنتاج البترول الصناعى فى ألمانيا خلال الحرب

لقد اعتمدت ألمانيا – كما سبق لنا إيضاحه – ومنذ الحرب العالمية الأولى على طريقة «برجس» لتصنيع البترول من (هدرجة) الفحم وهى تتميز بإمكان إنتاج وقود النفاثات، حيث حصلت شركة (I.G.Faren) على حقوق وبراءة اختراع طريقة «برجس» وأخذت تنشئ المصانع وأصبح لها نفوذ سياسى قوى فى ألمانيا، وفى العشرينات توصلت ألمانيا أيضا إلى طريقة جديدة لإنتاج الوقود السائل للمحركات (Synthol) من أول أكسيد الكربون والأيدروجين التى عرفت بطريقة (Fischer - Tropsch process)، وفى زيارة لهتلر لأحد مصانع الوقود الصناعى فى صيف عام ١٩٣٢، وقد كان زعيمًا للحزب الوطنى الاشتراكى آنذاك، خطب مؤكدًا أن هذا الوقود سيساعده فى تحقيق خططه لبناء ألمانيا الحديثة، وحيث قال:

«لا يمكن أن يقوم أى اقتصاد دون البترول، خاصة فى ألمانيا التى تريد أن تحتفظ باستقلالها السياسى، لذلك فإن وقود المحركات الألمانى يجب أن يصبح حقيقة واقعة وإن تطلب الأمر بعض التضحيات.. من الضرورى الاستمرار فى عملية هدرجة الفحم».

وفى بداية عام ١٩٣٦ افتتح هتلر المعرض السنوى الألمانى للمحركات فى برلين وأعلن فى الافتتاح:

«أن ألمانيا نجحت فى حل مشكلة إنتاج بنزين صناعى، وأكد أن هذا الإنجاز، يحمل أهمية سياسية كبيرة، فقد كان هتلر يخشى من العقوبات الاقتصادية وقطع إمدادات البترول الأجنبية عن ألمانيا».

وقد استطاعت ألمانيا أن تقيم صناعة ضخمة لإنتاج البترول الصناعى. وبحلول أول سبتمبر ١٩٣٩ – حين قامت ألمانيا بغزو بولندا وأشعلت بذلك شرارة الحرب العالمية الثانية – كان هناك ١٤ مصنع هدرجة قائمة ومنتجة بالإضافة إلى ٦ مصانع أخرى تحت الإنشاء. وبحلول عام ١٩٤٠ تضاعف إنتاج الوقود الصناعى حتى وصل إلى حوالى ٧٢ ألف برميل يوميا تمثل ٤٦٪ من إجمالى إمدادات البترول. وظهرت أهمية الوقود الصناعى بجلاء. خاصة بالنسبة للاحتياجات العسكرية إذ استطاعت عمليات الهدرجة بطريقة (Berguis) توفير حوالى ٩٥٪ من احتياجات ألمانيا من النفاثات التى لولاها لما استطاعت طائرات (Luftwaff) أن تقلع من على الأرض.

وفى اليابان

كانت هناك خطة لإنتاج البترول الصناعى السائل من هدرجة الفحم لمدة سبع سنوات تستمر حتى عام ١٩٤٣، صدر لها قانون خاص بعمليات البترول الصناعى (Synthetic Oil Industry Law) بكميات تعادل نصف احتياجات اليابان بمعدلات عام ١٩٣٧[1]، وقد بلغ إنتاج اليابان من البترول الصناعى فى عام ١٩٤٣ حوالى مليون برميل وكانت تغطى ٥٪ من إجمالى الاحتياجات من البترول، وقد فشلت عمليات إنتاج الوقود الصناعى فشلاً ذريعًا فى اليابان، فقد تطلب إنتاج الوقود الصناعى استنفاذ الوقت والموارد المادية والبشرية.

(١) كان ذلك فى عام ١٩٣٧ عندما نشبت الحرب بين اليابان والصين. وأرادت الحكومة اليابانية أن تؤمن الإمدادات البترولية.

ولم تكن عملية ضرب الأسطول الأمريكى فى بيرل هاربر هى الهدف الرئيسى لليابان - كما يسجل كثير من مؤرخى الأحداث لهذه الحرب - فقد كان الهدف الرئيسى هو وصول اليابانيين لحقول البترول بجزر الهند الشرقية. وكانت «بيرل هاربر» إحدى العمليات العسكرية الهجومية العنيفة، التى صاحبها القصف والهجوم على هونج كونج وسنغافورة والفلبين وتايلاند والملايا فى طريقها إلى سنغافوره استعدادًا لغزو جزر الهند الشرقية.

وفى تصريح للأدميرال "Chester Nimitz" قائد الأسطول الأمريكى بالمحيط الهادى آنذاك عن أهمية مستودعات البترول الأمريكية الموجودة فى جزيرة «أوهايو» حيث لم تتضمن خطة اليابانيين ضرب تلك المستودعات، قال:

> «كان لدينا ما يقرب من ٤,٥ مليون برميل بترول هناك وكانت كلها عرضة للقصف.. لو أن اليابانيين قاموا بتدمير البترول لأدى ذلك إلى إطالة الحرب عامين آخرين».

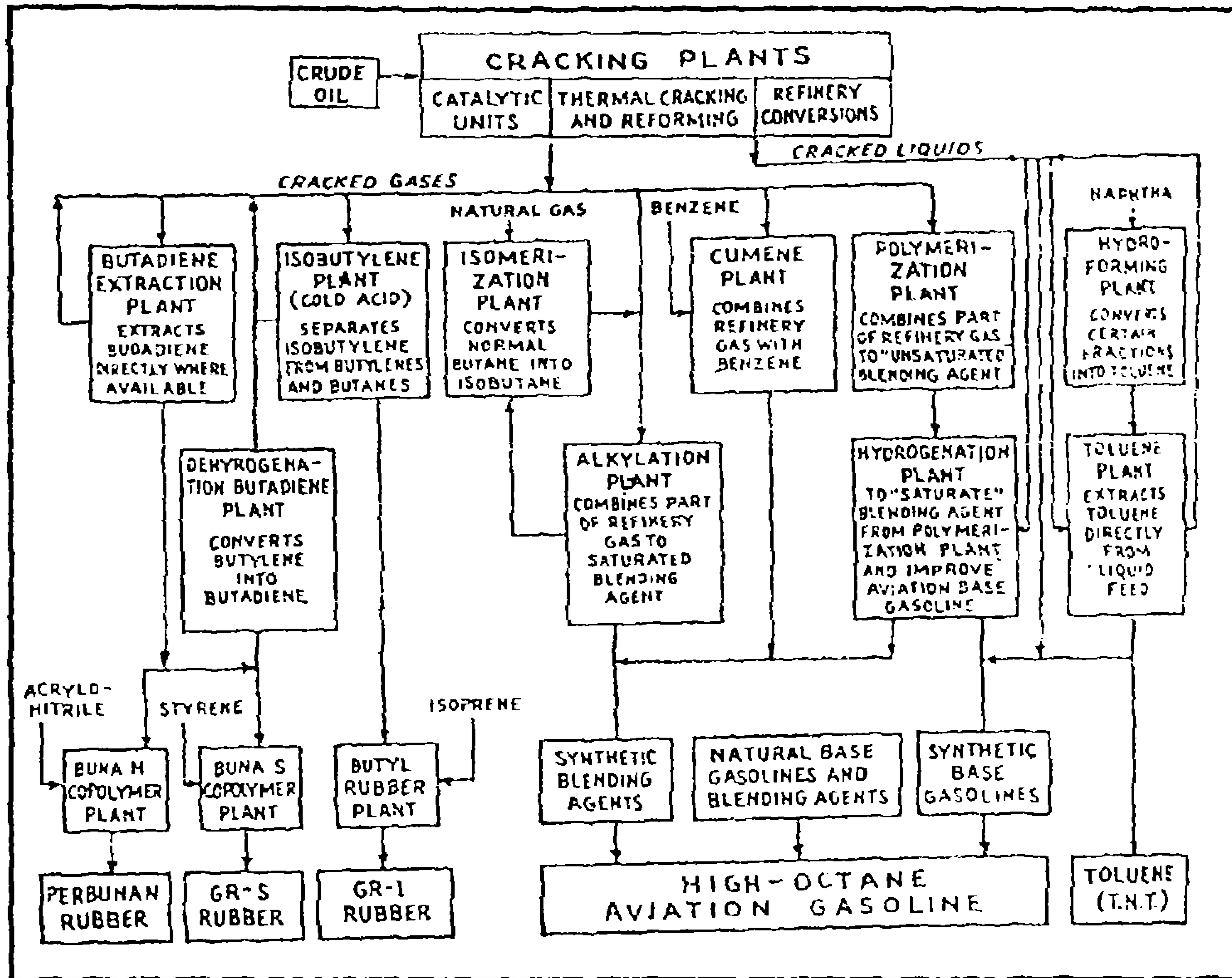
أهم منتجات الحرب من البترول

يوضح الشكل رقم(٧)مسار التصنيع (Flow Scheme) مأخوذًا عما نشر فى الأربعينات بذات الشأن وتحت مسمى Three most important war products from petroleum.

خلال الحرب وجهت التكنولوجيا المستخدمة فى تصنيع البترول بدول الحلفاء إلى أهم ثلاث منتجات رئيسية وهى :

- ترای نیتروتولوین (T. N. T.) وهى المادة الأساسية المستخدمة فى المفرقعات.
- المطاط بأنواعه (لزوم الإطارات).
- بنزين الطائرات عالى الأوكتان.

وكأن مصر على موعد.. ودائمًا فى تقديم الخير لقوات الاحتلال، لقد اكتشفت شركة آبار الزيوت الإنجليزية المصرية حقل الغردقة بالبحر الأحمر فى منتصف عام١٩١٣



Simplified flow sheet showing derivation of the three most important war products from petroleum. (Courtesy of Standard Oil of Louisiana)

شكل رقم (٧)

وبدأ الإنتاج فى أكتوبر ١٩١٤ قبل قيام الحرب العالمية الأولى بشهر واحد. كما إكتشفت الشركة حقل رأس غارب فى نهاية عام ١٩٣٨ وفى سبتمبر ١٩٣٩ إندلعت نار الحرب الاستعمارية الثانية، وقد تجلت أهمية هذا المورد الجديد الذى قفز ببداية الإنتاج فى عام ١٩٣٩ إلى حوالى ٣,٨ مليون برميل فى السنة وظل فى زيادة مضطردة ليصل فى نهاية سنوات الحرب عام ١٩٤٥ إلى حوالى ٩ مليون برميل. ولاسيما أن حقل الغردقة باعتباره الحقل الوحيد المنتج بالبلاد آنذاك كان فى انخفاض مستمر إلى أقل من النصف حيث كان الإنتاج يبلغ فى عام ١٩٣٨ حوالى مليون برميل فقط وظل فى تناقص إلى أن وصل إلى حوالى ٤٠٠ ألف برميل فقط مع نهاية سنوات الحرب عام ١٩٤٥.

والغريب أن شركة آبار الزيوت الإنجليزية المصرية، لم تجد غضاضة فى الإعلان عن استنفاد البترول المصرى فى العمليات الحربية للجيش البريطانى وهو ما جاء على لسان السير «روبرت كوهيه» رئيس مجلس إدارة الشركة فى اجتماع الجمعية العمومية بلندن مشيرًا إلى انخفاض أرباح الشركة إلى ١٣٨ ألف جنيه فقط عام ١٩٤٣ بدلاً من ١٦٥ ألف جنيه عام ١٩٤٢ وبالوضع الذى ورد تفصيلاً بجريدة الأهرام[1] آنذاك، قائلاً:

«لقد استنفدت الحرب المقادير الاحتياطيه من البترول الخام فى جوف الأرض، وكذلك المقادير التى كانت مدخرة لسد النقص فى الآبار الضعيفة، وأن حقول الآبار ومعامل التكرير، قد سدت الحاجات الحربية، إلى أبعد مدى، حينما كان خطر الحرب يتهدد مصر تهديدًا عاجلاً».

وعلى الناحية الأخرى سبق تلك الحرب توقيع ما قيل عنه «معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا فى أغسطس ١٩٣٦»، وبقيامها طلبت إنجلترا من الحكومة المصرية تنفيذ تلك المعاهدة ومن بنودها:

- أنه فى حالة الحرب أو التهديد بها، تقدم مصر المساعدات لحليفتها وتوضع المطارات المصرية وخطوط المواصلات لخدمة القوات البريطانية.
- أن تقوم الحكومة المصرية بإنشاء الطرق والكبارى والسكك الحديدية اللازمة لتحسين طرق المواصلات التى تتطلبها أغراض بريطانيا العسكرية.

فأصبحت البلاد بطرقها وسكك حديدها ومطاراتها وموانيها ومواردها تحت السيطرة.

وفى إطار مساندة حكومات الدول الكبرى وبصفة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية ظهرت.. إمبراطورية العمالقة.. إمبراطورية البترول.

---

(١) نشر بجريدة الأهرام بتاريخ ٢٥/ ٨/ ١٩٤٤ لمراسلها فى لندن مقال بعنوان «البترول فى مصر ونقص إنتاجه فى سنوات الحرب».

إمبراطـــورية البتـــرول
(السبع الكبار)

تنفرد الصناعة البترولية – ومنذ النشأة – بسيطرة عدد محدود من الشركات العالميــة العملاقة، كان لها النصيب الأكبر من ناتج هذه الصناعة بمختلف مراحلـها، ومـن بداية هذا القرن كانت هناك سبع شركات تكاد تمتلـك مقدرات النشـاط فـى الإنتـاج والتكريـر والنقل، وكذلك احتياطى البترول الخام فى العالم بإســتثناء روسـيا ودول الكتلـة الشـرقية وهى :–

شركات أمريكية :

– ستاندرد أويل نيوجيرسى (إكسون حاليا).

– ستاندرد أويل كاليفورنيا (شيفرون حاليا).

– سوكونى موبيل (موبيل حاليا).

– جلـــــف.

– تكساس (تكساكو).

شركات إنجليزية أو مشتركة :

– البترول البريطانية.

– شل الهولندية البريطانية.

ومن الطبيعى أن الغلبة جاءت من البداية للشركات الأمريكية العملاقة، باعتبـار أن الاهتمام بهذه الصناعة جاء مبكرًا بالولايات المتحـدة الأمريكيـة منـذ اكتشـاف أول حقـل للبترول بها فى منتصف القرن الثامن عشر (١٨٥٩)، وتوالى اكتشاف الحقول بها بحيـث بلغ إنتاج الولايات المتحدة حوالى ٤٣٪ من إنتـاج العـالم الإجمـالى (٢١ مليـون طـن) عـام ١٩٠٠، وظلت كذلك فى ازدياد حتـى بلغـت حـوالى ٥٢٪ مـن الإنتـاج العـالمى الإجمـالى (٥٣٠ مليون طن) عام ١٩٥٠، ومع اكتشـاف البـترول فـى أمـاكن كثـيرة مـن العـالم فـى

الثلاثينات والأربعينات من هذا القرن وبصفة خاصة بالدول العربية والشرق الأوسط، ومن منتصف هذا القرن ظهرت شركات أخرى، وأصبح هناك **العمالقة الصغار إلى جانب العمالقة الكبار**، والآن ونحن على مشارف القرن الواحد والعشرين تمثل الولايات المتحدة الأمريكية حوالى ١١٫٧٪ من الإنتاج العالمى للزيت الخام الذى بلغ حوالى ٣٢٥٠ مليون طن عام ١٩٩٥ وترتفع النسبة إلى حوالى ١٥٪ بأخذ الغاز الطبيعى فى الاعتبار (إجمالى العالم عام ١٩٩٥ من الزيت الخام والغاز الطبيعى حوالى ٥١٦٠ مليون طن بترول مكافئ)، ومن المعروف أن الدول العربية تنتج حوالى ٢٥٪ من الإنتاج العالمى للزيت الخام، ويتوافر لديها أكثر من ٦٣٪ من الاحتياطى العالمى منه أيضًا.

* الاهتمام الأمريكى بالشرق الأوسط

- العراق فى ١٩٢١.
- السعودية فى ١٩٣٦.
- مشروع خط أنابيب لنقل الخام من الخليج العربى إلى البحر الأبيض المتوسط وإنشاء معمل تكرير ضخم بالإسكندرية ١٩٤٤.

- بعد الحرب العالمية الأولى بدأت الشركات الأمريكية حملة للبحث عن إمدادات بترولية جديدة خارج الولايات المتحدة[1]، حيث اتجهت إلى الشرق الأوسط خاصة العراق التى كانت واقعة تحت الانتداب البريطانى، لذلك جاءت اتفاقية «سان ريمو»[2] مفاجأة لواشنطن ولاقت استنكارًا كبيرًا، مما أدى إلى ظهور توتر فى العلاقة بين بريطانيا والولايات المتحدة، التى اعتبرت أن هذا إخلال بتكافؤ الفرص فى توزيع الغنائم بين الحلفاء. وسرعان ما تغير موقف إنجلترا أملاً فى أن مشاركة الشركات الأمريكية ستؤدى إلى تقوية الشركات العاملة لمواجهة أى صعوبات

(١) ساد الخوف من نضوب بترول الولايات المتحدة مع تزايد الاستهلاك خاصة بعد الحرب وتجربة "Gasolineless Sundays" فاتضحت أهمية البترول. هذا فى حين ارتفع الاستهلاك الأمريكى بنسبة ٩٠٪ خلال الفترة من ١٩١١ - ١٩١٨ وتوقع الخبراء أن يتضاعف الاستهلاك بعد الحرب خاصة مع ارتفاع عدد السيارات المسجلة من ١٫٨ مليون إلى ٩٫٢ مليون سيارة خلال ١٩١٤ - ١٩٢٠.

(٢) توقيع اتفاقية «سان ريمو» عام ١٩٢٠ بين فرنسا وبريطانيا لتقسيم الشرق العربى إلى مناطق نفوذ فيما بينهما.

سياسية قد تطرأ فى تلك المنطقة التى تتسم بعدم الاستقرار، إلى جانب تخفيف الضغوط على الخزانة الإنجليزية. وفى ١٩٢١ تم تكوين اتحاد ضم عددا من الشركات الأمريكية بهدف السعى وراء بترول الشـــرق الأوسط واختير «والتر تيجل» رئيس شركة «ستاندرد أويل أوف نيوجيرسى» للتحدث باسم هذا الاتحاد للتفاوض مع أصحاب الشركة التركية للبترول[1] ووقعت معها تعاقدًا جديدًا فى مارس ١٩٢٥.

وفى اهتمام آخر بالسعودية أمكن لشركة ستاندرد كاليفورنيا الأمريكية إقناع العاهل السعودى (الملك عبد العزيز آل سعود) بعرض أفضل مما قدمته شركة نفط العراق للتنقيب عن البترول فى السعودية (إلى جانب الظروف السياسية تجاه إنجلترا التى كانت تدعم الهاشميين فى العراق وشرق الأردن آنذاك) وضمت شركة ستاندرد كاليفورنيا معها شركة تكساس كومبانى الأمريكية أيضا وبدأت أعمال التنقيب واكتشفت البترول عام ١٩٣٦ وبدأ التصدير عام ١٩٣٩.

---

(١) الشركة التركية للبترول تأسست عام ١٩١٢ (العراق كولاية عثمانية آنذاك) ويرجع هذا النشاط إلى الأرمنى جولبنكيان (Galouste Gullbenkian) (Mr. Five percent) أو (مستر ٥٪) كما عرف عنه فى عالم البترول آنذاك وقد هرب إلى مصر خلال المذابح التركية ضد الأرمن فى عام ١٨٩٦ وجعل نفسه فى خدمة اثنين من الأرمن ذوى السطوة فى مصر – مليونير بترولى من باكو ونوبار باشا – وساعدت هذه العلاقات فى فتح أبواب البترول والتمويل الدولى أمامه. وتحالف مع الأخوين صمويل وهنرى ديستردنج (مؤسس شل).

وفى عام ١٩٠٧، بعد تراجع المشاعر العدوانية مع الأرمن عمل مستشارًا ماليًا للحكومة التركية وكان مساهما رئيسيا فى بنك تركيا الوطنى. ومن هذا المنطلق استطاع أن يجمع المصالح البريطانية والألمانية المتنافسة بالإضافة إلى شركة شل فى كيان واحد أطلق عليه «الشركة التركية للبترول» وفى تطور آخر فى مارس ١٩١٤، أصبح لبريطانيا (مجموعة Anglo – Persian) ٥٠٪ بينما تمتلك ألمانيا وشل ٢٥٪ لكل منهما وطبقًا لاتفاقية تم وضعها تتخلى كل من مجموعة (Anglo – Persian)، وشل عن نسبة ٢.٥٪ من إجمالى الأسهم «كحق انتفاع» لصالح الأرمنى «جولبنكيان» بدون حق التصويت. وظل معروفًا فى الأوساط العالمية البترولية بمستر ٥٪.

• الاهتمام الأمريكي بنقل خام الخليج العربــي إلى البحـر الأبيـض المتوسـط وإنشـاء معمل تكريـر بالإســكندرية

أذاع المستر«هارولد إكس»رئيس المؤسسة الأمريكية "Petroleum Review Corporation" على العالم فى ٥ فبراير ١٩٤٤ مشروعًا. وصف فى حينه أنه مشروع خطير. حيث جاء فى تصريحه[١].

«أنه بناء على توصيات إدارتى الحرب والبحرية الأمريكية ورؤساء أركـان القـوات، وإدارة بترول الجيش والبحرية فقد خول له أن يسعى إلى عقد اتفاق مـن حيث المبـــدأ مع شركة الزيت العربيـة الأمريكيـة (بالسـعودية). وشـركة "Exploration Gulf" وتملكـها (The Gulf Oil Corporation) ومجال عملها فـى مشـيخة الكويـت. وذلـك بشـأن مـد خـط أنابيب[٢] طوله ١٢٥٠ ميلاً لنقل البترول من ساحل الخليج العربى إلى مكان على الساحل الشرقى للبحر الأبيض المتوسط».

وقد جاء بالتصريح - الذى أورده تفصيلا د. راشد البراوى فى مؤلفـه المشـار إليـه - الكثير مما يوضح الوضع المميز المطلوب للإدارة الأمريكية خلال فترة قدَّرها مستر «إكس» خمسين عامًا، فيـه تصبح هنـاك احتياجـات ضخمـة تحـت تصرف الجيـش والبحريـة والطيران قدرها مستر إكس أكثر من نصف احتياطى البترول فى العالم. وتبدو الأهمية أنه كان للأمريكيين قاعدة بحرية قوية فى البحرين بسبب جـهودها خـلال الحـرب العالميـة الثانية، كما أنــهم كـانوا يعـتزمون الاحتفـاظ بجـانب مـن الأسـطول فـى البحـر الأبيـض المتوسط.

(١) حرب البترول فى الشرق الأوسط - د. راشد البراوى النهضة المصرية ١٩٤٦.

(٢) بعد ثلاثين عاما قامت الدول العربية (مصر والسعودية والكويت والإمارات. وقطر) بتنفيذ خط السـوميد فيمـا بـين خليج السويس (السخنة) إلى البحر الأبيض بسـيدى كريـر وفـى اسـتقلالية. بتأسـيس الشـركة العربيـة لأنـابيب البترول «سوميد» بصدور القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٤ فى ٢١ يناير ١٩٧٤.

وقد تناول المشروع إنشاء معمل تكرير ضخم فى الإسكندرية[1] (إذا وقع عليها الاختيار كأحد نهايتى الخط، وكذلك توسيع معمل التكرير فى حيفا)، وقابل العالم المشروع بالدهشة والحذر والقلق ولاسيما الدولة البريطانية. مما دعا إلى الدخول فى مفاوضات رسمية بين وفدين يمثلان الحكومتين البريطانية والأمريكية.

انتهت هذه المفاوضات بتوقيع اتفاق فيما بين الطرفين فى ٨ أغسطس عام ١٩٤٤ فى محاولة لإعادة التوازن والمشاركة فى السيطرة، ولعل أهم بادرة جاءت فى ذلك الاتفاق «**أن تتصل الدولتان بالدول المنتجة، والمستهلكة للبترول بالعالم بشأن إنشاء مجلس دولى لشئون البترول ويكون مكونًا من ممثلين لجميع الدول**».

ولحل بعض الأمور العاجلة اتفق الطرفان على إنشاء لجنة مشتركة من ثمانية أعضاء (نصفهم من الإنجليز والنصف الآخر من الأمريكيين).

وحين قامت الثورة المصرية فى يوليو ١٩٥٢ كان هناك فكر واع لهذه القوى ومصالحها فى الشرق الأوسط. وجاء تأميم البترول الإيرانى فى ٣٠ إبريل ١٩٥١ حدثًا مثيرًا وتجربة مفيدة، أثرت بلاشك فى الاستراتيجية التى اتبعتها مصر فى سياستها البترولية كما سنعرض له فى «مرحلة الإعداد (١٩٥٢ - ١٩٧٠) من هذا الكتاب فيما بعد».

---

(١) نشرت جريدة الأهرام فى عددها بتاريخ ٣٠/ ١٠/ ١٩٤٤ لمراسلها فى واشنطون، تحت عنوان «مشروع أمريكى عظيم - إنشاء معامل كبيرة لتكرير البترول بالإسكندرية - شبكة من أنابيب البترول تصل الخليج الفارسى بالبحر الأبيض المتوسط. ما جاء نصه:

> (.. سيبدأ خط الأنابيب الذى سيمتد إلى الإسكندرية فى «قطار» بالمملكة السعودية العربية على مقربة من الخليج الفارسى، وستتصل به خطوط أخرى تغذيه من الكويت، ويتضمن المشروع إنشاء معامل لتكرير البترول فى الإسكندرية تستطيع تكرير ٢٥٠ ألف برميل يوميا فى حين توسع معامل حيفا حتى تستطيع تكرير ٣٥٠ ألف برميل يوميا.
>
> ويشمل الخط الثانى الذى يشمله المشروع فروعًا تنقل زيت الآبار الإيرانية إلى عبدان حيث لشركة الزيت الإيرانية الإنجليزية معمل لتكرير البترول. وينشأ خط من الأنابيب إلى حيفا يمكن أن يتصل به خط آخر يخرج من كيركوك).

* تأميم البترول فى إيران

اكتشف البترول فى إيران على مقربة من الحدود التركية فى عام ١٩٠٨ فى إطار اتفاقية تاريخية مشهورة عرفت بامتياز «وليم دارسى»[1]. منحها له شاه إيران عام ١٩٠١ للتنقيب عن البترول فى ثلاثة أرباع البلاد لمدة ستين عاما مقابل حصول الشاه على ٢٠ ألف جنيه نقدا، ٢٠ ألف جنيه أخرى قيمة حصته بالأسهم. بالإضافة إلى ١٦٪ من صافى الأرباح السنوية فى لفظ غامض ظل مثار جدل وصراع وضاعت معه كثير من الحقوق.

فى ٣٠ أبريل عام ١٩٥١ أعلن الدكتور «محمد مصدق» رئيس وزراء إيران تأميم البترول فى إيران، ووافق البرلمان على قانون التأميم، وصدق عليه الشاه فى اليوم التالى ونص القانون على أن تشكل لجنة من الشيوخ والنواب لعزل «شركة الزيت الإنجليزية الفارسية»، ومراجعة حسابات الشركة، وارتفع شعار «الدخل كله الناتج من الزيت وإنتاجه حق للشعب الفارسى بغير منازع».

وجاء ذلك كنهاية لمرحلة فشلت فيها كافة المفاوضات الطويلة مع الشركة الإنجليزية الفارسية أثر القانون الذى سبق للحكومة الإيرانية إصدارة فى ٢٣ أكتوبر ١٩٤٧ لدراسة ثروة البلاد من البترول لإعداد القوانين اللازمة لاستغلاله تجاريا. وقد تضمن القانون تعبيرًا حمل فى ذاته صيحة التهديد إلى الشركة التى جثمت على مقدرات البلاد حوالى خمسين عاما، ولم تأخذها مأخذ الجدية إذ جاء به : «**على الحكومة أن تقوم بالمفاوضات اللازمة وأن تتخذ التدابير الضرورية لجميع الحالات التى حدثت**

---

(١) قيل عن امتياز (وليم دارسى) أنه أغرب امتياز من نوعه فى الأزمنة الحديثة ، وقد منحه شاه إيران (مظفر الدين) إلى المغامر الثرى الإنجليزى (وليم نوكس دارسى) William Knox Darcy الذى قيل عنه إنه مؤسس صناعة البترول بالشرق الأوسط وذلك فى ٢٨ مايو ١٩٠١ . وقد تفجر الزيت على مقربة من الحدود التركية فى ٢٨ يونيو ١٩٠٨ . وفى أبريل ١٩٠٩ تأسست شركة لاستثمار هذا المورد باسم شركة الزيت الانجليزية الفارسية (Anglo - Persian Oil Co.) برأس مال إنجليزى قدره مليونان من الجنيهات وقد كانت هناك تغيرات وتطورات كثيرة لهذه الشركة على يد الإنجليز والفرنسيين والألمان والأمريكان وظلت مطمعًا بجذب المستعمرين . شهدت فصولها إيران خلال الحرب العالمية الأولى والثانية وبما وقع عليها الكثير من الغبن تفجر على يد الدكتور محمد مصدق عام ١٩٥١ بإعلان التأميم .

فيها الإضرار بحقوق إيران فى مواردها التى تحت الأرض وغيرها وخصوصًا فيما يتعلق بمسألة الزيت فى الجزء الجنوبى من البلاد لاستعادة الحقوق الوطنية الكاملة».

وحين عرض على البرلمان نتائج تلك المفاوضات، لم يتمكن المجلس من الموافقة عليها بسبب موقف المعارضة برئاسة الدكتور «محمد مصدق» وشكلت لجنة برئاسته وتقدمت باقتراح بتأميم صناعة الزيت فى جميع أرجاء البلاد وأقر البرلمان بمجلسيه هذا الطلب. وسرعان ما تبوأ مصدق رئاسة الحكومة حيث صدر فى ٣٠ أبريل ١٩٥١ قانون التأميم[١].

ولعل ما جاء فى رسالته الدكتور «محمد مصدق» إلى مستر «تشرشل» رئيس وزراء بريطانيا بخصوص التأميم. شارحًا له تمامًا الدافع فى قوله «**إن الدافع على التأميم هو الرغبة فى تحسين الأحوال الاقتصادية، ذلك أنه خلال المدة التى تولت فيها الشركة استغلال موارد إيران لم تكن مستعدة إطلاقا للنظر فى حقوق الشعب الإيرانى ومراعاتها، حتى طبقا لامتياز (دراسى) واتفاق ١٩٢٣ غير المشروع».**

وخلال أربعين عاما (١٩١١ - ١٩٥١) تسلمت إيران مبلغ ١١٣ مليون جنيه إسترلينى كمدفوعات[٢]. فى حين أن الحكومة البريطانية تسلمت فى نفس الفترة حوالى ٢٥٠ مليونا كضرائب من الشركة والشركات المتفرعة منها. هذا بخلاف ما كانت تحصل عليه كفوائد وأرباح بوصفها مالكة للقسم الأكبر من أسهم الشركة.

ولقد ظلت المسألة مطروحة أكثر من عامين فى وساطات ومباحثات ومقترحات من جانب الرئيس ترومان والمستر تشرشل وتدخل فيها البنك الدولى للإنشاء والتعمير، ومجلس الأمن. ومحكمة العدل الدولية، وساد نظرة الأمريكان والإنجليز[٣] للموضوع على

---

(١) إمبراطورية البترول «هارفى أوكونر» المكتب التجارى للطباعة والتوزيع والنشر عام ١٩٥٩ (تعريب السيدة نجدة هاجر والسيد سعيد الغز) وفيه استعراض تفصيلى لقصة تأميم البترول الإيرانى ودوافعه ونتائجه.

(٢) بترول المسلمين ومخططات الغاصبين د. عيسى عبده - دار المعارف ١٩٨٣.

(٣) وهو الوضع المشابه الذى قادت فيه الدولتان (ممثلا فى الاحتكار الدولى للبترول) مجابهة الرئيس كارديناس فى تجربته لتأميم البترول فى المكسيك عام ١٩٣٨.

أن نظام مصدق سوف ينهار من الداخل عندما تسوء الأحوال المالية وتعجز حكومته عن القيام بمهامها المالية والإنشائية.

وفى إصرار من جانب الدكتور «مصدق» على موقفه، جاء الحل الحاسم بالإطاحة بحكومته بحدوث الانقلاب على أيدى الجنرال «زاهدى» حيث تول الوزارة وصدر الحكم على الدكتور «مصدق» بالسجن ثلاث سنوات.

وفى رأينا أن موضوع التأميم لا مجال له فى عالمنا اليوم، فهو وليد القهر والاستغلال، وفى عالمنا المعاصر أصبح الأمر مزيدا من الانفتاح على العالم بمنطق المصالح المشتركة وفى حضور من العدل، بل وبمزيد من الفهم والمشاركة من جانب نصف الكرة الشمالى فى وجوب أن يكون الأمر دائما لصالح المزيد من التنمية لشعوب نصف الكرة الجنوبى، وليكن مساهمة جزئية فيما لحق بها من استغلال واستثمار لمواردها، عبر قرن كامل ساعد فى اتساع الفجوة.

حين انتهيت من كتابة مرحلة البداية (١٩١٠ - ١٩٥١) فى مؤلفى هذا، وكخاتمة، تسابقت الحروف لتضع نص الكلمات وترابطت هى الأخرى لتصنع مقولة واحدة:

«إنه عقد طويل... قليل الثمار».

وبلا خيار، أحسست أننى مدفوع للرد دفاعًا عن مصر والإنسان المصرى كما نؤمن به، ومن هنا جاء الاستطراد والخوض فى أحداث التاريخ المصاحبة، فى محاولة لتبيان الظروف والأوضاع المؤثرة خلال هذه الحقبة ولسان حالى يقول.. لا تظلموا مصر.

وحين شرعت لبداية الكتابة فى المسألة البترولية التى تخص الجزء التالى من هذا المؤلف وهو «مرحلة الإعداد» (١٩٥٢ - ١٩٧٠)، أود أن أسجل أنه كان يتعذر معى كيف تكون البداية، وكنت أجد نفسى أعود للقراءة للمؤرخ الراحل الجليل الأستاذ عبد الرحمن الرافعى لمؤلفه «مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢» فى موسوعته الشهيرة التى أرخ فيها لتاريخ مصر القومى.

لتتلاحق الأحداث بمصر وهى تحت الاحتلال بتدمير كفر أحمد عبده فى السبت ٨ ديسمبر ١٩٥١. أو مجزرة الإسماعيلية الجمعة ٢٥ يناير ١٩٥٢. وحريق القاهرة فى صباح اليوم التالى ٢٦ يناير ١٩٥٢،.. وتعاقب على البلاد أربع وزارات فى الفترة من الأحد ٢٧ يناير ١٩٥٢ حتى صباح الأربعاء ٢٣ يوليو ١٩٥٢ حين قامت الثورة.

.. إننى من جيل الثورة، ولا أعرف لماذا ينتابنى الشعور كثيرًا أننى مندفع لها فى تحيز دائم. ساعد على ذلك سنوات الدراسة فى الولايات المتحدة الأمريكية فى بداية الستينات، ومع جموع من شعوب مختلفة بعضها يحمل العداء. ولكن الأيام مضت..، ولتثبت لى أن التحيز كان فى غيبة من الاندفاع وحضور من العقلانية.

*****

مرحلة الإعـــداد

١٩٥٢ - ١٩٧٠

عندما قامت الثورة المصرية فى يوليو ١٩٥٢. وجدت فـى مواجهتـها موقفًا عصيبًا فى مجال مصادر الطاقة اللازمة للحياة بالبلاد، ولم يكن الإنتاج من الزيت الخام يتعـدى حوالى ٢,٤ مليون طن/ العام وذلك من أربعة حقول[1] كلـها تجـاوزت ذروة معدلاتـها بـل وأصبحت فى طريقها للنضوب، فى حين بلغ التقدير للاحتياطى المتبقى من الزيت الخام بالبلاد فى أول يناير من عام ١٩٥٢ حوالى ٢٨ مليون طن فقط.

وحتى ذلك الحين كانت الشركات الأجنبية تسيطر على كامل النشاط البـترولى فـى مجال البحث والاستكشاف وإنتاج الزيت الخام بـالبلاد. وكـان علـى حكومـة الثـورة أن تجابه الموقف الذى اتخذته تلك الشركات الأجنبية منذ عام ١٩٤٨، بتوقفـها عـن أعمـال البحث والاستكشاف إثر إصدار الحكومة للقانون رقم ١٣٦ لســنة ١٩٤٨[2] بشـأن المنـاجم والمحاجر، باعتباره أول تشريع منظم للبحث والاستغلال للمعادن والبترول، والذى أوجد لدى الشركات حالة من الشك والخوف، خاصة فيما جاء به من اشتراط «**أن يصـدر عقـد الاستغلال لشركة مصرية مساهمة أو تحت التأسـيس**» فـى حـين أن جميـع الشـركات التى كانت قائمة آنذاك فى ذلك النشاط بالبلاد شركات أجنبية.

وقد أثار هذا القانون الكثير من الجدل بين الحكومـة والشـركات الأجنبيـة آنـذاك، وانسحبت شركة «ستاندرد أويل بمصر» فى عام ١٩٥٠، وأوقفـت شـركتا «آبـار الزيـوت الإنجليزيـة المصريـة»، و«موبيـل أويـل مصـر»، أعمـال الاستكشـاف واسـتمرتا فقـط فـى استغلال الحقول التى سبق كشفها حتى ذلك الوقت.

(١) حقول الغردقة ورأس غارب بالبحر الأحمر والتابعة لشركة آبار الزيوت الإنجليزية المصرية، سدر وعسـل فى سيناء والتابعة لآبار الزيوت وموبيل أويل مصر.

(٢) باب تطور التشريعات والاتفاقيات البترولية.

وظلت الحالة دون علاج حتى قيام الثورة المصرية، وكان عليها أن تواجه هذا الموقف الخطير فأصدرت فى أقل من ستة شهور القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣[١] بتعديل أحكام قانون ١٩٤٨ وما ورد به بشأن قصر استغلال البترول على الشركات المصرية دون الأجنبية. وجعل الميدان مفتوحًا أمام الشركات الأجنبية والمصرية على السواء، وذلك لتشجيع رأس المال الأجنبى للعودة إلى مصر.

وعلى الجانب الآخر، ومع بداية الثورة، كانت البلاد تواجه استهلاكًا متزايدًا من المنتجات البترولية بلغ آنذاك حوالى ٣,٥ ملايين طن سنويا، حيث كانت البلاد تستورد نحو ثلث احتياجاتها من المنتجات البترولية وبصفة خاصة الكيروسين والسولار، وكانت شركة آبار الزيتوت الإنجليزية المصرية[٢] تملك بمفردها معملا للتكرير بالسويس بطاقة حوالى٢,٣مليون طن/العام فى حين لم تزد طاقة التكرير بمعمل البترول الأميرى بالسويس عن٤٠٠ألف طن/ العام، وكانت شركة «شل» تسيطر مع بعض شركات البترول الأمريكية (موبيل، إسو، كالتكس) على عمليات التوزيع والتسويق المحلى بحوالى ٩٧,٥٪.

هذا هو الوضع، وهذه كانت الحالة، أى أن تلك الصناعة بجميع مجالاتها كانت خاضعة لسيطرة الشركات الأجنبية وخاصة البريطانية.

ولكى نقول كلمة حق، وللتاريخ، وأمام الصيحة الكبرى التى ظل يرددها الرئيس جمال عبد الناصر بقيام الثورة وفيما بعدها، وطوال مشواره، بالقضاء على «الاستعمار وأعوان الاستعمار.. كيف جاء فكره فيما يخص «المسألة البترولية» سؤال يفرض نفسه بل يستلزم الإجابة عنه لهذه المرحلة التى هى بحق «**مرحلة الإعداد**».

وحين يتعلق الأمر بالمسألة البترولية، يجئ التأصيل فى البداية لمقوماتها وأسسها، احتياجاتها ومتطلباتها، وذلك للمستقبل من منطلق الحاضر، لتجىء استراتيجيتها فى النهاية واضحة المعالم، والتحرك بعدها فى ديناميكية مرنة مع الأحداث والظروف وفى البحث عن البدائل فى إطار هذه الاستراتيجية الموضوعة، وقبل أن نعرض أسس هذه

(١) باب تطور التشريعات والاتفاقيات البترولية فى مصر.

(٢) بدأ إنتاج معمل تكرير آبار الزيوت الإنجليزية المصرية فى عام ١٩١٣، ومعمل تكرير البترول الأميرى فى عام ١٩٢٠ - ١٩٢٢ معتمدا على الإتاوة العينية من الزيت الخام.

الاستراتيجية والتحرك السريع الذى توالى بعدها لتنفيذ ركائزها، قد يكون من المفيد أن أتناول هنا فكر الرئيس جمال عبد الناصر كما عرضه بقلمه فى مؤلفه «فلسفة الثورة».

ما الذى نريد أن نصنعه؟

وما الطريق إليه؟

ويجيب سيادته على السؤال الأول: -

«فالحق إنى فى معظم الأحيان كنت أعرف الإجابة وأخال أنى لم أكن المنفرد بهذه المعرفة، وإنما كانت تلك المعرفة أملاً انعقد عليه إجماع جيلنا كله، نحلم بمصر المتحررة المتقدمة».

أما الإجابة عن السؤال الثانى، ما طريقنا إلى هذا الذى نريد؟ فيقول سيادته.

«فأنا أعرف أنها تغيرت فى حياتى كما لم يتغير شىء آخر، وأكاد أعتقد أيضًا أنها موضع الخلاف الأكبر فى هذا الجيل».

وقد انعكس هذا تمامًا كفكر، وفى فهم واع ومتأن، ومن الواضح أن تجربة تأميم البترول التى قام بها الدكتور مصدق فى إيران فى إبريل عام ١٩٥١ كانت ماثلة فى الأذهان، وأحداثها كما كانت تنشرها الصحف اليومية آنذاك توضح تمامًا تحالف العمالقة الكبار فى «إمبراطورية البترول»، تساندهم حكوماتهم الأمريكية والإنجليزية بصفة خاصة، التى سرعان ما انتهى الأمر إلى إجهاضها فى أغسطس ١٩٥٣، ولاشك أنها تجربة مفيدة، وبصرف النظر عن العدالة والحق للشعب الإيرانى، إلا أنها أوضحت أن هناك دائمًا بدائل أخرى لتحقيق الهدف فى السيطرة الوطنية المطلوبة أمام قوى عالمية ومتحالفة، قسمت العالم، وبصفة خاصة منطقتنا العربية والإسلامية فى الشرق الأوسط والأدنى، وذلك فيما بينها كمناطق نفوذ باتفاقيات معلنة عقب الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨)، والحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥)، فى تصور أنها قد ورثت الأرض وما عليها.

ولعله من حظ مصر وقدرها، أن قدراتها البترولية لم تتفجر ومقدراتها فى أيدى الاستعمار، وكان هناك دائما تقليل من هذه القدرات وشاءت عناية الخالق سبحانه وتعالى

أن تحتفظ مصر بثروتها البترولية كامنة، مستترة، ومستقرة إلى حين..، وكأنها على موعد إلى أن يتحقق الجلاء عن البلاد بالكامل فى عام ١٩٥٦، وعلى يد أبنائه ومن رجال مخلصين.

إن التصور الذى كانت تطرحه دائما شركة آبار الزيوت الإنجليزية المصرية «**أن قدرات مصر البترولية وثرواتها محدودة**» فقد جاء فى خطاب ألقاه رئيس مجلس إدارتها (ج. س. تيث) فى ٦ يناير ١٩٥٣ بنقابة المهندسين بالقاهرة. بدعوة من الاتحاد المصرى لصناعة التعدين والبترول متحدثًا عن الأهمية الاقتصادية للبترول فى مصر.

> (...، قراء الصحف كثيرًا ما يقرءون ويصفون ما يكتب عما بمصر من موارد بترولية كبيرة لم تستغل، وهذا القول بعيد عن الحقيقة لسوء الحظ، إذ كل ما هو معروف عن **الموارد التى يمكن استغلالها على نطاق تجارى يوجد فى منطقة صغيرة جدا واقعة بين سدر وعسل**، وهى تعرف باسم رأس مطارمة).

واستطرد قائلا :

> (... أما من **الناحية الجيولوجية فليس هناك احتمال كبير لإنتاج كميات أخرى وافره من البترول**، وإن كان من المرجح العثور على بعض كميات أخرى من الزيت، أما اكتشاف موارد وافرة (كتلك التى توجد فى بعض دول الشرق الأوسط الأخرى) **فيعد من الأمور المستحيلة، وكل ما يمكن أن تصل إليه آمالنا العثور على حقل أو حقلين أخرين صغيرين فى مناطق سيناء أو البحر الأحمر** حيث تم حفر ١٢٢ بئرا استكشافية، ٤٧ إنتاجية، فلم يعثر بها على أكثر من خمسة حقول خلال أربعين عامًا. على أن من الأمور التى يكتنفها الغموض، إمكان العثور على مثل هذه الحقول المنتجة فى بحر عام أو خمسة أعوام أو عشرة أعوام أكثر أو أقل أو عدم العثور عليها بتاتًا. أو احتمال عدم كفاية مواردها البترولية لمقابلة ما صرف فى الكشف عنها من نفقات إذا حدث أن عثر فيها على البترول).

كانت هذه هى الصورة التى أرادت شركة «آبار الزيوت الإنجليزية المصرية» أن تعرضها عن تصور مستقبل استكشاف البترول فى مصر آنذاك، أو لعلها كانت رسالة ذات هدف من الشركة الوحيدة التى كانت تبحث عن البترول فى مصر وتملك أيضًا السيطرة على إجمالى النشاط شاملاً استيراد البترول ومنتجاته من الخارج.

كان هذا فى الأسبوع الأول من يناير ١٩٥٣ ولم يمض على قيام ثورة يوليو ٥٢ خمسة أشهر، ومن خبرة متخصصة زاولت نشاطها فى مصر بل انفردت به منذ عام ١٩١١ أى ما يزيد على أربعين عامًا.

لا يختلف أحد أن ما جاء أعلاه أمر محبط للآمال كما حوته السطور، ولكنها مصر «الكنانة» كما نحب دائمًا أن نسميها، وأن نسمع من الغير يرددها أيضا، هى.. فى أبنائها ودائمًا... إيمان وإرادة.

وفى ذات الشهر، كان هناك من جانب الحكومة إجراءات وخطوات إيجابية وعاجلة نحو تعظيم الدور الوطنى، تمثلت فى تدعيم عمليات البحث والاستكشاف بالاعتماد على شركة «الجمعية التعاونية للبترول»، وتطوير معمل التكرير الأميرى بالسويس، ونوجز هنا التصور الذى بنيت على أساسه هذه المرحلة فيما يخص المسألة البترولية.

- أنها انفتاح على العالم بالدرجة الأولى.
- أنه لا غنى عن الشركات العالمية الكبرى التى تملك التكنولوجيا والتمويل.
- أنه بالإمكان إيجاد النظام العادل فى الاتفاقيات لصالح البلاد وللطرفين أيضا.
- أن فكر التأميم غير وارد وإن جاء محدودًا[1].

(١) تم تمصير شركة «آبار الزيوت الإنجليزية المصرية» وذلك بتأميم ٥٠٪ منها فى عام ١٩٦١ ثم تأميمها بالكامل فى ١٩٦٤ لتحل محلها الشركات الوطنية، العامة للبترول فى مجال الإنتاج، والنصر للبترول فى مجال التكرير، وشركة مصر للبترول فى مجال التسويق، وجاء ذلك التأميم محدودًا يخص عمل شركة سيطرت لأكثر من خمسين عاما بمفردها على النشاط منذ عام ١٩١١ وكذلك تأميم شركة الجمعية التعاونية للبترول فى عام ١٩٦٣ حيث آلت ملكيتها للهيئة المصرية العامة للبترول.

- أن التحولات الاجتماعية والتغير فى النظام الاقتصادى ممثلاً بالدرجة الأولى فى ملكية الدولة لوسائل الإنتاج. أمر يستأهل الوقفة لإيجاد البديل عند التعامل مع البترول.

- كسر الاحتكار الأجنبى للنشاط بالبلاد وفتح المجال للشركات المستقلة خارج نطاق الكارتل العالمى.

- وأخيرًا - ومن لحظة بداية الثورة - فتح المجال لدور القطاع الوطنى لتحمل مسئولياته.

وقد قصدنا إبراز النقاط الأساسية التى جاءت أعلاه دون السرد. أو حتى الإشارة إلى بعض ما تعنيه هذه الركائز. اعتمادًا على أن الأمر سيجىء مقروءا يشرح نفسه عندما نتناول بالتفصيل فيما بعد - على قدر المستطاع - ما تم من إعداد فى هذه المرحلة.

وقبل هذه الاستفاضة. أستأذن أولاً فى أن أعود إلى فكر الرئيس جمال عبد الناصر وبالتحديد فى المسألة البترولية وعلى الوضع الذى أورده بقلمه أيضًا فى مؤلفه فلسفة الثورة، كأمر مؤثر فيما جرى فيما بعد من إجراءات أو أحداث.

فعندما تناول سيادته فى مؤلفه موضوع مصادر القوة فى الشرق الأوسط أبرز الآتى كما جاء نصا:

> (... فى **محورها الأول** الذى يربطه مجموعة من الشعوب لها خصائصها ومقوماتها وحضارتها المنبعثة فى جو الأديان السماوية المقدسة الثلاثة، **والثانى** فى موقعها الإستراتيجى الهام الذى يعتبر بحق ملتقى طرق العالم ومعبر تجارته وممر جيوشه..).

وعن المحور الثالث وهو البترول فقد أورد:

> (... أما المصدر الثالث فهو **البترول** الذى يعتبر عصب الحضارة المادية الذى بدونه تستحيل كل أدواتها - المصانع الهائلة الكبيرة - لكافة أنواع الإنتاج ووسائل المواصلات فى البر والبحر والجو،

وأسلحة الحرب سواء فى ذلك الطائرات المحلقة فوق الضباب أوالغواصات المستقرة تحت أطباق الموج، تستحيل كلها قطعًا من الحديد يعلوها الصدأ لا تنبعث منها حركة ولا حياة..) .

نعم. كان هذا فكر الرئيس جمال عبد الناصر وبما يعكس تقديرًا واعيًا لموضوع البترول. وعن فكره فيما يخص السيطرة للشركات العالمية وقدرتها على التمويل وعنصر المخاطرة. فقد جاء ما نصه أيضًا:

(... لقد صرفت شركات بترول الشرق الأوسط ٦٠ مليونا من الدولارات فى كولومبيا ابتداء من سنة ١٩١٦ ولم تعثر على قطرة زيت إلا فى سنة ١٩٣٦. وصرفت هذه الشركات ٤٤ مليون دولار فى فنزويلا ولم تحصل على قطره من الزيت إلا بعد مرور ١٥ عاما، وصرفت هذه الشركات ٣٩ مليونًا من الدولارات فى جزر الهند الهولندية وأخيرًا عثرت على الزيت...).

- وعن رأس المال المطلوب لاستخراج برميل الزيت.

٧٨ سنتًا فى أمريكا الشمالية، ٤٣ سنتًا فى أمريكا الجنوبية، ١٠ سنت فقط فى البلاد العربية.

وعن الاحتياطى العالمى وأهمية منطقتنا العربية:

(... أن عاصمة إنتاج البترول فى العالم قد انتقلت من الولايات المتحدة الأمريكية التى استنفدت آبارها وارتفع سعر الأرض فيها وزادت أجور الأيدى العاملة لأبنائها، وذلك إلى المنطقة العربية التى مازالت آبارها بكرا والتى مازالت أراضيها الشاسعة بلا ثمن، والتى مازالت يدها العاملة تقبل ما دون الكفاف، ولقد ثبت أن أكثر من نصف الاحتياطى المحقق من البترول فى العالم يرقد تحت أرض المنطقة العربية، والنصف الثانى موزع بين الولايات المتحدة وروسيا، ومنطقة الكاريبى وغيرها من بلاد العالم..).

هذا ولم تشأ حكومة الثورة فى البداية الاحتكاك بالشركات البريطانية العاملة فى مصر، التى كانت قابضة على كافة مقدرات النشاط البترولى آنذاك، حتى تعد نفسها، وتكون قادرة على الحركة وهذا طبيعى. ولعل جلاء قوات الاحتلال البريطانى الذى جثم على صدر البلاد منذ عام ١٨٨٢ كانت هى معركتها الأولى والكبرى، كسرًا للقيد ووجوبًا للقدرة على هذه الحركة، وهو الأمر الذى تحقق بالفعل بعون الله فى أقل من عامين من قيام الثورة، وذلك بتوقيع اتفاقية الجلاء عن مصر فى ١٩ أكتوبر ١٩٥٤. وبها تم جلاء آخر جندى بريطانى وحصول مصر على الاستقلال التام فى ١٨ يونيو ١٩٥٦.

ومن هذا المنطلق، كفكر واع بتقدير الأوضاع والمقومات الخاصة «بالمسألة البترولية» على المستوى المحلى والعربى والعالمى، وكاستراتيجية لها ركائزها كما قدمنا لها، جاءت - ومن اليوم الأول للثورة - مجموعة القرارات والإجراءات والأحداث متدفقة فى إطار هذه الركائز، وإن كان يغلب عليها جميعًا ودائمًا تدعيم الجانب الوطنى بوجه عام وبدور القطاع الحكومى بوجه خاص بإتاحة المجال للقيام بمسئولياته والدور الفعال المأمول والمنوط به.

وكان من الطبيعى أن تجىء البداية بهدوء وبفاعلية وتركيز وبما يتمشى «والإعداد» المطلوب، ففى مجال البحث والاستكشاف كان هناك مزيد من الدعم لشركة الجمعية التعاونية للبترول بحصولها على امتياز وادى فيران (إبريل ١٩٥٣)، وكسر الاحتكار بالتعاقد مع شركة «كونورادا المتحدة للبترول» (فبراير ١٩٥٤) وهى أمريكية الجنسية، وإنشاء الشركة العامة للبترول (يوليو ١٩٥٧) وهى أول شركة وطنية برأسمال مصرى ١٠٠٪ للعمل فى هذا المجال، والشركة الشرقية للبترول كشركة مساهمة مصرية (يناير ١٩٥٩)، وشهد الربع الأخير من عام ١٩٦٣ اتفاقيات الامتياز الشهيرة، مع مؤسسة إينى الإيطالية (اتفاق عبد الناصر - ماتييه) فى الدلتا وخليج الزيت، ومع شركة فيليبس الأمريكية فى مناطق برج العرب ومطروح بالصحراء الغربية، وبان أمريكان الأمريكية فى الفيوم والصحراء الغربية.

وهنا يلزم أن نشير إلى أن تمصير شركة «آبار الزيوت الإنجليزية المصرية» لم تقدم عليه الحكومة إلا بعد مرور حوالى سبع سنوات من توقيع اتفاقية الجلاء عن مصر، ومرحليا أيضا، وذلك بتأميم ٥٠٪ منها عام ١٩٦١، ثم تأميمها بالكامل عام ١٩٦٤، أى

فى إطار من الإعداد والاستعداد، ولاشك أن الدعامة الأساسية فى كل هذا كانت للعناصر الوطنية المدربة التى اكتسبت خبرة مميزة عبر حقبة طويلة من الزمن فى مجالات النشاط البترولى المختلفة.

وكان الرئيس جمال عبد الناصر قد أصدر قرارًا بإنشاء الهيئة المصرية العامة للبترول فى إبريل عام ١٩٥٦ أى قبل تأميم قناة السويس بشهور ثلاثة، وكانت أول هيئة من نوعها تقوم فى مصر، وكان الغرض منها تركيز الاختصاصات البترولية جميعها فى يد واحدة.

هذا ويمكن القول أن وقوع العدوان الثلاثى فى أكتوبر ٥٦، قد أسرع كثيرًا فى خطى الإعداد بل يعتبر نقطة تحول فى تاريخ صناعة البترول فى مصر فقد شهد عام ١٩٥٧ التفكير فى تكوين أول شركة مشتركة - الشركة الشرقية للبترول - مع الجانب الإيطالى، وتكوين الشركة العامة للبترول برأسمال مصرى بالكامل كما سبق لنا إيضاحه.

وصدرت بعدها قوانين عدة لتدعيم اختصاصات الهيئة المصرية العامة للبترول ولاسيما فى عام ١٩٥٨ عندما قامت الوحدة مع سوريا وتحملت الهيئة عبء التخطيط بل والتنفيذ للنشاط على مستوى الإقليم الجنوبى والشمالى[١].

وعلى الجانب الآخر فى مجال التكرير والتصنيع لم يكن الجانب الوطنى يملك سوى معمل «تكرير البترول الأميرى» بالسويس، معتمدًا على الحصة العينية للحكومة فى الزيت الخام، ولم تكن طاقته تزيد على ٤٠٠ ألف طن/ العام وكانت مصلحة الوقود مقدمة على زيادة كفاءة هذا المعمل، إلا أن الروتين الحكومى وتعذر التمويل قد عاق تنفيذ هذا التوسع، وبقيام الثورة وبعد شهرين فقط سارعت بإنشاء مجلس الإنتاج القومى[٢] ليحمل

(١) التزاما بالخط الأساسى فى منهج ما نعرضه فى هذا المؤلف، لن نتناول هنا ما يتصل والنشاط الذى قام به مسئولو البترول فى مصر آنذاك بالإقليم الشمالى.

(٢) فى ٢ أكتوبر ١٩٥٢ صدر المرسوم بقانون بإنشاء مجلس دائم لتنمية الإنتاج القومى، ومهمته بحث المشروعات الاقتصادية التى تكون من شأنها تنمية الإنتاج القومى فى النواحى الزراعية والصناعية والتجارية وما يتعلق بها من مشروعات وتوليد القوى الكهربائية، والبحث عن البترول وغيره من المعادن، وإنشاء صناعات جديدة والانتفاع برؤوس الأموال المصرية والأجنبية، وبحث نظام الضرائب والرسوم الجمركية بما يساير نهضة الإنتاج، واقتراح ما يلزم من المشروعات لتحقيق هذه الأهداف.

ضمن نشاطه عبء هذه المهمة، وتولى السيد المهندس محمود يونس المستشار الفنى لمجلس قيادة الثورة فى هذا الوقت، والسيد المهندس صلاح نسيم كنائب له مسئولية التخطيط والتنفيذ لمشروع ضخم لتطوير المعمل الأميرى.

ولعل من أهم المشروعات. الخطوة الجريئة التى قام بها مجلس الإنتاج آنذاك فى إقرار مشروع خط الأنابيب قطر ١٢ بوصة لنقل المنتجات من السويس للقاهرة والذى تم تشغيله قبل الاعتداء الثلاثى عام ١٩٥٦. وقد لعب دورًا هامًّا فى تموين القاهرة بالمنتجات البترولية أثناء العدوان.

وبتأميم «شركة شل وآبار الزيوت الإنجليزية المصرية» بالكامل فى عام ١٩٦٤ تكونت شركة عملاقة جديدة وهى شركة مصر للبترول - كقطاع عام - للعمل فى مجال نقل وتوزيع وتسويق المنتجات البترولية بالبلاد بديلا لشركة «شل».

هذا ويستحق الأمر تناول هذه الموضوعات تفصيلاً وهو ما نزمع عرضه فى موضعه فيما بعد.

ولا أريد أن أخفى أننى قد توقفت كثيرًا خلال الإعداد لهذا الجزء من الكتاب مترددًا فى كيفية تناوله، ومتأثرًا بما نقرؤه ونتعلمه من أساتذتنا الذين يؤرخون الأحداث، وبصفة خاصة على غرار ما اتبعه الراحل العظيم الأستاذ عبد الرحمن الرافعى فى ملحمته عن التأريخ لمصر فى تحليله الرائع للأحداث وفق المراحل الزمنية، لانتهى أخيرًا أن هذا شيء لا أقدر عليه، وله صانعوه والمجتهدون فيه، ولعل ما سنتناوله هنا من اهتمامات، يعرض فى موضوعاته - على قدر المستطاع - التحرك الذى تم وفق مرحلة الإعداد.

الجمعية التعاونية للبترول والدخول فى عمليات البحث والتنقيب

حصلت الجمعية التعاونية للبترول[1] فى يونيو ١٩٥٢ (وهى الشركة الوطنية الوحيدة آنذاك) لأول مرة على تراخيص البحث عن البترول فى المناطق الست عشرة التى

(١) ظلت الجمعية التعاونية للبترول مملوكة لمؤسسيها والمساهمين فيها كقطاع خاص حتى صدور القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٦٣، ففى ٧ مايو ١٩٦٣ آلت ملكية رأس مالها إلى الدولة ممثلة فى الهيئة المصرية العامة للبترول وأصبحت الجمعية شأنها شأن شركات القطاع العام.

تخلت عنها شركة «ستاندرد أويل بمصر»[1]، وذلك طبقًا للمرسوم بقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٥٢ والصادر بقصر المنتزه فى ٢٠ يونيو ١٩٥٢ والمنشور بالوقائع المصرية[2] فى ٢٦ يونيو ١٩٥٢، وقد شملت ١٣ منطقة فى سيناء (برأس بدران، رأس أبو صويرة، مطارمة، وحيدر، أبى دربه، سدر)، بلغ إجمالى مساحتها ١١٩٠ كيلو متر مربع، وثلاث مناطق فى الصحراء الشرقية (برأس رحمى، غارب) بلغ إجمالى مساحتها ٣٠٠ كيلومتر مربع.

هذا وقد استعانت شركة الجمعية التعاونية للبترول فى البداية بالشركة «الأهلية المصرية للبترول» كشركة قائمة بالعمليات فى اثنتى عشرة منطقة، وهى شركة مساهمة مصرية (قطاع خاص)، وعندما آلت فيما بعد إلى «الشركة الدولية للزيت المصرى»[3]، تعاقدت معها الجمعية التعاونية للبترول فى فبراير ١٩٥٣ باتفاقية تضمنت ما يلى:

(أ) (.. يعهد إلى الشركة الدولية بالقيام بعمليات البحث والاستكشاف فى ١٢ منطقة من المناطق المذكورة والتى تم منحها للجمعية التعاونية وكذلك فى المناطق التى يتم منحها لها مستقبلاً..).

(ب) (.. توافق الشركة الدولية على تكوين شركة مشتركة[4] مع الجانب المصرى تتولى العمليات فى المستقبل وبما يتمشى مع الشروط والبنود التى يضعها القانون المصرى فى هذا الخصوص).

(جـ) تلتزم الشركة الدولية بحفر ٥ آبار استكشافية كحد أدنى فى الاثنتى عشرة منطقة.

(د) تتحمل الشركة الدولية وحدها نفقات عمليات البحث والإنتاج بالكامل.

(هـ) تعطى الشركة الدولية ٤٪ من الإنتاج للجمعية التعاونية للبترول.

---

(١) توقفت «ستاندرد أويل بمصر» عن أعمال البحث والاستكشاف فى المناطق الممنوحة لها أثر صدور القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ بشأن المناجم والمحاجر وغادرت مصر فى عام ١٩٥٠.

(٢) الوقائع المصرية العدد ٩٦ الصادر فى ٢٦ يونيو ١٩٥٢ والمرفق صورته بملحق الوثائق رقم (٧).

(٣) سجلت الشركة الدولية للزيت المصرى فى بنما فى مارس١٩٥٢بغرض العمل فى نشاط البحث والاستكشاف فى مصر.

(٤) تحقق تنفيذ ذلك فيما بعد بتكوين «الشركة الشرقية للبترول».

(و) توافق الشركة الدولية على أن تحصل الجمعية على ٢٠٪ من أسهم الشركة المشتركة التى سيتم تكوينها. على أن تمتلك الشركة الدولية ٥١٪ من الأسهم.

حصول الجمعية على امتياز وادى فيران

وفى إبريل ١٩٥٣ صدر القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٥٣[1] بتوقيع لواء (أ. ح) محمد نجيب رئيس مجلس الوزراء بالترخيص لوزير التجارة والصناعة فى إبرام عقد استغلال وادى فيران مع الجمعية التعاونية للبترول، التى سبق لشركة «ستاندرد أويل بمصر» اكتشاف البترول فيها فى البئر رقم (١) عام ١٩٤٨.

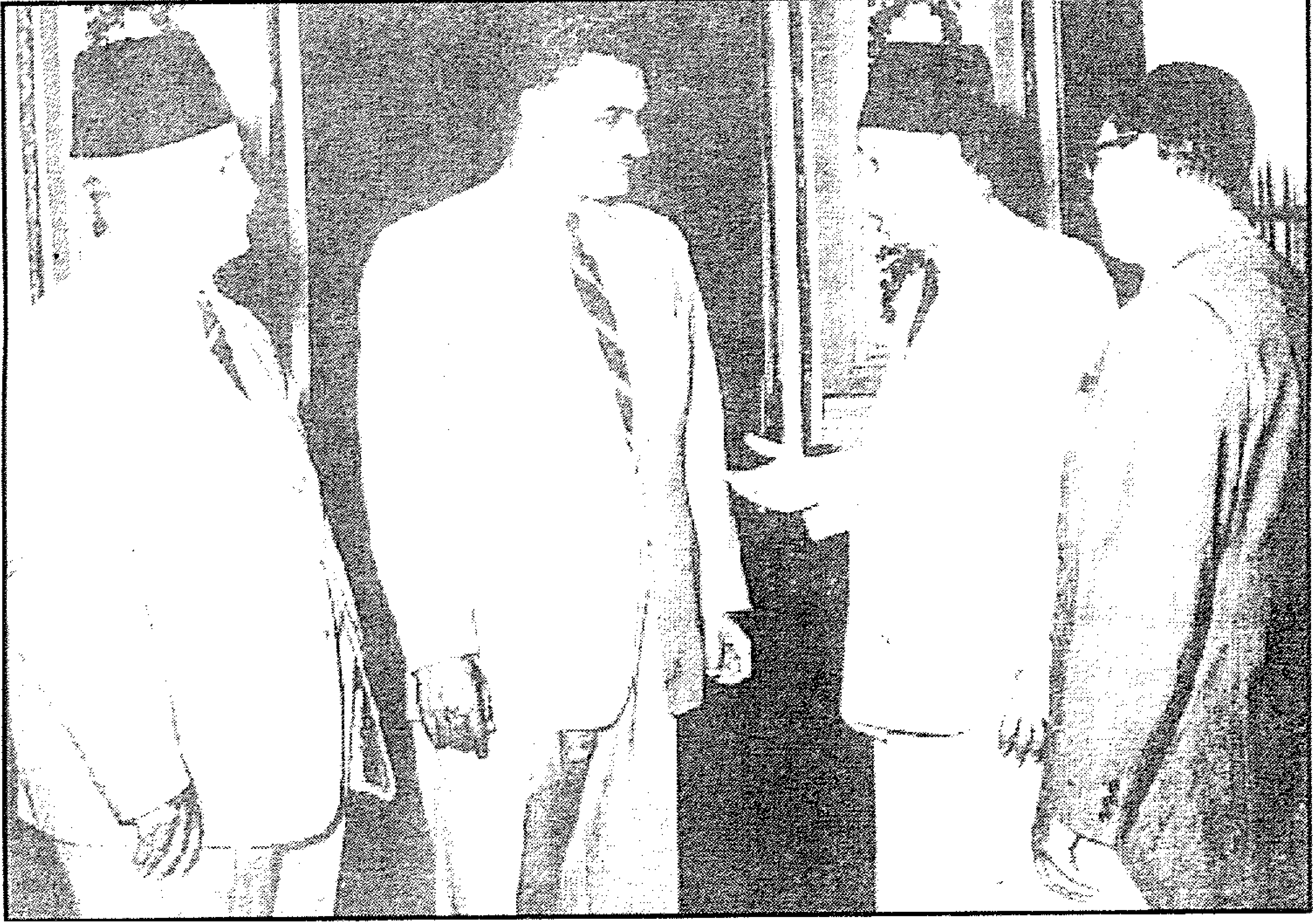
وفى ٩ مايو من نفس العام تم توقيع اتفاقية تكميلية بين الشركة «الدولية» و«الجمعية التعاونية للبترول». عُهد بمقتضاها للشركة الدولية القيام بالعمليات فى منطقة امتياز وادى فيران. وكانت «الدولية» تمارس نشاطها فى مصر عن طريق الشركة «الأهلية المصرية للبترول» كشركة قائمة بالعمليات كما سبق لنا إيضاحه، وكلل نشاطها بالنجاح فى العثور على البترول فى البئر الثانية بمنطقة وادى فيران على بعد ٦٠٠ متر جنوبى غرب البئر الأولى التى حفرتها «ستاندرد» وقد أمكن للشركة «الأهلية» بعد ذلك من اكتشاف حقلى بلاعيم البرى فى ١٩٥٥، أبو رديس فى ١٩٥٧.

وأمام النجاح الذى حققته الشركة «الأهلية» جاء التفكير فى إنشاء الشركة «الشرقية للبترول» فى عام ١٩٥٧ برأس مال مصرى إيطالى مشترك كما سنعرض له فى موضعه فيما بعد.

لقد كان من الطبيعى أن يعطى الرئيس جمال عبد الناصر اهتمامًا كبيرًا سواء لشركة الجمعية التعاونية للبترول أو لمعمل البترول الأميرى بالسويس باعتبارهما المؤسستين الوطنيتين الوحيدتين فى المجال آنذاك.

---

(١) الوقائع المصرية العدد ٢٨ مكرر «غير إعتيادى» فى ٢ إبريل ١٩٥٣. ملحق الوثائق مرفق رقم (٨).



الرئيس جمال عبد الناصر فى «دار التعاون» الجمعية التعاونية للبترول

وفى استقباله محمد زكى على (باشا) [1] ثانى رئيس مجلس إدارة للشركة

وفى عام ١٩٥٨ وبرغم أن عمليات البحث والاستكشاف تحتاج رؤوس أموال ضخمة ويصاحبها المخاطره، إلا أنه بدعم وتشجيع من الحكومة، فقد قامت الجمعية التعاونية بتكوين فرقة متخصصة لكى تضطلع بعمليات البحث والقياس ومارست عمليات التنقيب والحفر بنفسها فى المناطق التى يحتمل وجود بترول فيها على ساحل البحر الأحمر فى منطقة رأس غارب وكانت تضم:

- فرقة لقياس الذبذبة من مجموعات فنية (المساحة - الحفر - التفجير - التسجيل) وعملت هذه الفرقة كمقاول فيما بعد عند إنشاء الشركة العامة للبترول.
- فرقة للتسجيلات الكهربائية التى استخدمت لتسجيل المياه الجوفية فى مناطق كثيرة بالدلتا وصحراء النيل وقد عملت كمقاول لوزارة الزراعة واستخدمت بعد ذلك فى تسجيل آبار البترول.

(١) إلغاء الرتب والألقاب المدنية قرار مجلس الوزراء فى ٢/ ٨/ ١٩٥٢.

وقد استعانت الجمعية التعاونية للبترول فى ذلك الوقت بالأستاذ الدكتور محمود أبو زيد كمستشار فني - الذى كان يشغل منصب مدير عام مصلحة الوقود - وقد كان لخبرته وجهده الأثر الكبير فيما حققته الجمعية التعاونية للبترول فى ذلك النشاط.

واستمرارًا لسياسة دعم كل ما هو وطني، فقد سارعت حكومة الثورة، ومن البداية، بتوقيع عقد اتفاق بينها وبين شركة الجمعية التعاونية للبترول لتوزيع منتجات معمل التكرير الأميرى حيث وقع عن الحكومة المهندس محمود يونس، وعن الجمعية السيد محمد زكى على (باشا) رئيس مجلس الإدارة فى حينه، عباس الرمالى (بك) وهم من الرواد المؤسسين. ولم يقتصر الأمر على استلام الجمعية لكامل إنتاج معمل التكرير الأميرى بالسويس آنذاك بل أسندت الحكومة إليها مسئولية إمداد جميع الأجهزة الحكومية بالدولة باحتياجاتها من المواد البترولية المختلفة.

كسر سيطرة الاحتكارات
والتعاقد مع «كونورادا»

سارعت الحكومة وفى أقل من نصف عام من قيام الثورة بإصدار القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ لكسر الحصار البترولى.

وفى أقل من عام أيضا، أى فى أوائل عام ١٩٥٤ وقعت الحكومة المصرية عقدى استغلال أحدهما مع شركة أمريكية وهى «كونورادا المتحدة للبترول» وقد عملت فى مصر تحت اسم شركة «صحارى للبترول» والأخرى ألمانية وهى شركة «فيرنجبت - جيوارك» وإن لم يكتب لها أن تعمل فى الأراضى المصرية.

« عقد كونورادا »
(غزو الصحراء الغربية)

فى الثالث من فبراير عام ١٩٥٤ صدر القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٤ بقصر الجمهورية بتوقيع لواء (أ. ح) محمد نجيب والمنشور بالوقائع المصرية[1] بتاريخ ٣ فبراير ١٩٥٤

(١) الوقائع المصرية العدد ٩ مكرر «١» الصادر فى ٣ فبراير ١٩٥٤، ملحق الوثائق مرفق رقم (٤).

بالترخيص لوزير التجارة والصناعة فى التعاقد مع شـركة كونـورادا المتحـدة للبـترول فـى شأن البحث عن البترول واستغلاله فى مناطق الصحراء الغربية، وفى التاريخ نفســه أبـرم العقد بين الحكومة والشركة، وقد تضمن هذا العقد أحكاما كثيرة تخـالف أحكـام القـانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣[١]، لتشجيع هذا الاستثمار، ومدة هذا العقد ٣٠ عامًا قابلـة للتجديـد ١٥ عامًا أخرى، وهناك إعفاء من بعض الضرائب المقررة على الأرباح التجارية والصناعية والرسوم الجمركية وغيرها.

وقد غطى هذا الامتياز الجانب الأكبر من الصحراء الغربية وكانت هذه أول مرة يمتد نشاط البحث إلى منطقة الصحراء الغربيـة التـى ظلـت الشـركات الأجنبيـة محجمـة عـن دخولها[٢].

لقد غطت منطقة الامتياز مساحة قدرها ٢٠٠ ألف كيلو مـتر مربـع أى حـوالى ٢٨٪ من إجمالى مساحة الصحراء الغربية، وهى بذلك تمثل أكبر مساحة تعـاقدت عليـها مصـر للبحث والاستكشاف حتى ذلك الوقت كاتفاقية واحدة، وقد جاء هذا مـن الحكومـة أمـلا فى أن تغزو «صحارى للبترول» الصحراء الغربية لتبوح بسرها كمــا يقولـون. وإحداثيـات هذه المساحة كما يلى:

الحد الشمالى : هو الحـد الشـمالى لميـاه البحـر الأبيـض المتوسـط الواقعـة فـى حـدود جمهورية مصر والأرض المتاخمة له. وذلك غرب خط زوال ٣٠ شرقا.

الحد الجنوبى : خط عرض ٢٨ شمال خط الاستواء.

الحد الشرقى : خط طول ٣٠ شرق.

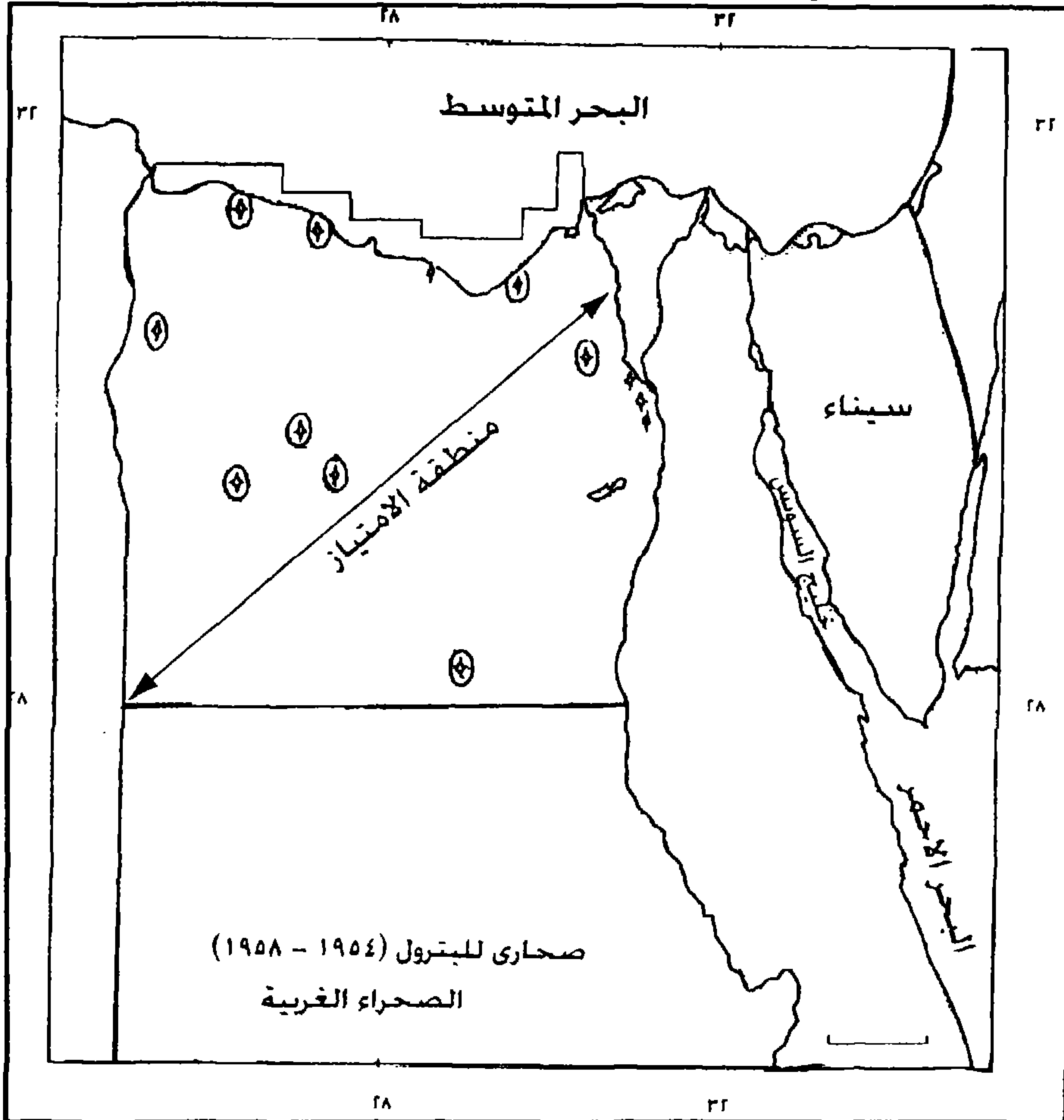
الحد الغربى : الحدود الليبية المصرية.

---

(١) أجازت المادة ٦٩ من القانون رقـم ٦٦ لسـنة ١٩٥٣، أن يرخـص بقـانون لوزيـر التجـارة والصناعـة فـى التعاقد بشروط خاصة استثناء من أحكام هذا القانون.

(٢) حفرت أول بئر استكشافية فـى الصحـراء الغربيـة (ضبعـة ١) عـام١٩٣٩ بمعرفـة شـركة «آبـار الزيـوت الإنجليزية المصرية» بناء على طلب الحكومة المصرية، وأخرى بمعرفة شركة «جنـوب البحـر المتوسـط» غرب فرع رشيد (خطاطبة ١) وهُجر على أنه بئر جاف عام ١٩٤٥، وبئرين استكشافيين بمعرفة شـركة «ستاندرد أويل بمصر»، وتم ردمـهما خـلال عـامى ٤٦ – ١٩٤٧ كمـا هـو موضـح تفصيـلا فـى مرحلـة «البداية».

هذا وتوضح الخريطة شكل رقم (١) ضخامة هذه المساحة التى غطت الجزء الممتد من الجنوب (المنيا - الحدود الليبية) وكل ما هو شمال ذلك حتى ساحل البحر الأبيض المتوسط، وقد قامت «صحارى للبترول» خلال الفترة ١٩٥٤ - ١٩٥٨ بعمل مسح جيوفيزيقى على نطاق واسع (لأول مرة بالمنطقة) تضمن مسح جاذبية، ومسح سيزمى انعكاسى، بالإضافة إلى إيفاد فريق لعمل مسح سيزمى انعكاسى بحرى، مع عمل التوافق مع المسح السيزمى الأرضى، ويمثل النشاط الاستكشافى الذى قامت به «صحارى للبترول» أكبر عمل فى مصر خلال تلك الفترة.



شكل رقم (١) مواقع الآبار الاستكشافية فى منطقة امتياز «صحارى للبترول» بالصحراء الغربية

وفى ضوء هذا المسح السيزمى قامت الشركة بحفر ٩ آبار استكشافيه للبحث عن البترول بمواقع متباعدة ومنتشرة بمنطقة الامتياز كما هو موضح موضعها بالخريطة المشار إليها شكل رقم (١)، أولها فى مايو ١٩٥٥ ببئر (برج العرب - ١) وآخرها بئر (معمورة-١) الذى أغلق وهجر فى أكتوبر ١٩٥٨، وقد تراوحت أعماق تلك الآبار فى ثمانية منها من ١٠ إلى ١٥ ألف قدم. وبئر فى الواحات البحرية بلغ عمقها ٦٠٤٢ قدما.

هذا إلى جانب عدد ١٣ بئرا ضحلة لاستخراج المياه اللازمة لعمليات الحفر وكذلك الأعمال السيزمية، وقد بلغت الأقدام المحفورة لكل هذا النشاط حوالى ١٠٧ ألف قدم وبالرغم من كل هذا الجهد وإنفاق حوالى ٢٦.٥ مليون دولار. فقد وجدت جميع الآبار جافة[١]، وانسحبت «صحارى للبترول» من مصر فى عام ١٩٥٨.

وجدير بالذكر أن المعلومات التى تم الحصول عليها من حفر الآبار بواسطة «صحارى للبترول» كانت لها استفادة كبيرة سواء من ناحية المعلومات الجيولوجية السطحية وتحت السطحية، حيث تبين أن خزان الحجر الرملى النوبى فى الصحراء الغربية يحتوى على مياه عذبة فى بعض المناطق ومياه عالية الملوحة فى مناطق أخرى مثال ذلك فى بئر واحات (بحرية - ١) به مياه عذبة، فى حين أنه فى بئر (معمورة-١)، (برج العرب - ١)، (مرسى مطروح - ١) على ساحل البحر المتوسط توجد بها مياه عالية الملوحة، وعلى الجانب الآخر فى الآبار التى تم حفرها فى شمال الواحات البحرية (غزالة - ١)، (بتيى - ١)، (جب عافية -١) وجدت المياه العذبة فى الجزء العلوى من الخزان ومياه عالية الملوحة فى الجزء السفلى منه.

ولاشك أن هذه الأعمال كان لها أثر كبير لجذب انتباه الشركات العالمية الكبرى لمزيد من الارتياد للصحراء الغربية وهو الأمر الذى تحقق فيما بعد باكتشاف (شركة فيلييس) أول بئر منتجه للبترول بحقل العلمين فى نوفمبر ١٩٦٦.

(١) فى نصف هذه المساحة المشار إليها تضم الصحراء الغربية الآن ٤٦ حقلا للخام، ٥ حقول للغاز، وتنتج حوالى ٥.٤ مليون طن من الزيت الخام، ٣.٢ مليون طن من الغاز سنويا، ويبلغ عدد الشركات القائمة بالإنتاج فى عام ١٩٩٧ عدد ١٠ شركات من ٥ جنسيات مختلفة.

إنشاء الهيئـة العامـة لشـــــئون البتــرول

فى مارس١٩٥٦صدر القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٥٦ [١] فى شأن إنشاء «الهيئة العامة لشئون البترول» كهيئة متخصصة لإدارة العمل البترولى بالبلاد، حيـث أسند إليـها إدارة معمل البترول الحكومى وجميع المنشآت العامة التى تخـص المـواد البتروليـة ومشـتقاتها، والقيام بجميع عمليات إنتاج المواد البترولية وتكريرها وشرائها ونقلها وتوريدها.

وجاء بالقانون ما نصه (.. أن يؤخذ رأيها مقدما فى شـئون منـح تراخيـص البحـث وعقود الاستغلال وعقود الحماية عن البترول).

هذا وقد لحق بذلك عدة تطورات على الوضع التالى:

- بإنشاء وزارة للصناعة فى يونيو ١٩٥٦ [٢] عـهد إليـها بكـل مـا يتعلـق بشـئون التصنيع واستغلال الثروة المعدنية، وقد صدر القـانون ٣٣٢ لسـنة ١٩٥٦ بإعـادة إنشاء «الهيئة العامة لشئون البترول» بأن تعمل تحت إشراف وزارة الصناعة.
- بعد إقامة الوحدة مع سوريا فى أول فبراير ١٩٥٨ صدر القـانون رقـم ١٦٧ لعـام ١٩٥٨ بالتعديل اللازم لتحمل المسئوليات التى تخص الإقليم الشمالى.
- حلـت «المؤسسـة المصريـة العامـة للبـترول» محـل الهيئـة عنـد صـدور القـرار الجمهورى رقم ١ لسنة ١٩٦٢ فى شأن المؤسسات العامـة الصناعيـة، وأصبحـت تختص بصفة عامة بوضع التخطيـط العـام للسياسـة البتروليـة بمـا يكفـل تنميـة الثروة البترولية وحسن إدارتها واستثمارها فى مراحلها المختلفة.
- وفى تطور آخر صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٢٥ لسنة ٦٥ بإلغـاء مصلحـة المناجم والوقود ونقل اختصاصاتها إلى المؤسسة المصرية العامة للبترول [٣].

---

(١) باب تطور التشريعات والاتفاقيات البترولية فى مصر.

(٢) فى ٢٩ يونيو سنة ١٩٥٦ بعد إنتخاب الرئيس جمال عبد الناصر رئيسا للجمهورية ألـف وزارة جديـدة. أنشـئت فيها ثلاث وزارات جديدة هى وزارة التخطيط. وزارة الصناعة. وزارة الإصلاح الزراعى.

(٣) بصدور القانون ١١١ لسنة ١٩٧٥ فيما بعد وإلغاء المؤسسات العامة وإنشاء المجـالس العليـا للقطاعـات. اسـتصدر تشريع خاص بالنسبة للمؤسسة المصرية العامة للبترول الملغاة بإنشاء «الهيئة العامـة للبـترول» طبقـا للقـانون ٢٠ لسنة ١٩٧٦.

الحكومـــة تتجـــه إلى المشـــاركة مـع رأس المـال الأجنبـى لأول مـــرة «إنشـاء الشـركة الشـرقية للبترول»

(فبراير ١٩٥٧)

سبق لنا أن أوضحنا أن الشركة «الأهلية المصرية للبترول» قد عملت كشركة قائمة بالعمليات لدى «الشركة الدولية للزيت المصرى» فى التعاقد الذى تم بين الأخيرة وشركة «الجمعية التعاونية للبترول» فى بعض مناطق الامتياز التى حصلت عليها الجمعية خلال الفترة ١٩٥٢/١٩٥٧.

وفى تطور آخر نحو دخول الحكومة مباشرة مع رأس المال الأجنبى فى تكوين شركة مشتركة فى المجال لأول مرة [١]. تم التوقيع فى ١٩٥٧/٢/٧ بين الجانب المصرى ويمثله الهيئة المصرية العامة للبترول. والجمعية التعاونية للبترول والشركة الدولية للزيت المصرى بالاشتراك فى رأس المال بالنسبة التالية:

الهيئة المصرية العامة للبترول	٢٩٪
شركة الجمعية التعاونية للبترول	٢٠٪
الشركة «الدولية للزيت المصرى»	٥١٪
	١٠٠٪

وبذلك تمت تصفية الشركة «الأهلية المصرية للبترول». والتزمت الشركة الشرقية للبترول بالقيام بأنشطة البحث عن البترول وتنميته واستغلاله فى المناطق التى عهد إليها العمل بها (من خلال الشركة الدولية). وهكذا أمكن للشركة الشرقية للبترول أن تحل

(١) وكانت الحكومة تعد فى نفس الوقت لإنشاء «الشركة العامة للبترول» كأول شركة وطنية برأسمال مصرى بالكامل ١٠٠٪ وقد صدر القانون الخاص بإنشائها فعلا فى ذات العام (يوليو ١٩٥٧).

محل «الدولية للزيت المصرى». وتمارس نفس حقوقها التى سبق النص عليها فى اتفاقية عام ١٩٥٣ مع الجمعية التعاونية للبترول.

وبتاريخ ٥ يناير عام ١٩٥٩ صدر القرار رقم ١ لسنة ١٩٥٩ بتوقيع السيد الرئيس جمال عبد الناصر بالترخيص لوزير الصناعة المركزى فى التعاقد مع الشركة الشرقية للبترول فى شأن البحث عن البترول واستغلاله فى ثلاث عشرة منطقة، والمنشور بالوقائع المصرية العدد الأول فى ١٩٥٩/١/٨ [١].

وقد أعطى هذا العقد[٢] الحكومة الحق فى خلال مدة سريانه أو امتداده أن تتقاضى الإتاوة المقررة والرسوم والضرائب المفروضة قانونا أو تشارك الشركة فى صافى أرباح الاستغلال بواقع النصف.

ويعتبر هذا العقد، هو أول شكل من أشكال عقود المشاركة ظهر فى مصر وهى المرحلة التى بدأت بالنظام الكامل بذات الشأن فى عام ١٩٦٣ فيما بعد.

هذا وقد زادت حصة الهيئة المصرية العامة للبترول فى الشركة الشرقية للبترول عام ١٩٦١ إلى ٣٠٪ أثر انسحاب شركة بتروفينا السويسرية من الشركة «الدولية للزيت المصرى»، وتملك شركة أجيب [٣] الإيطالية للشركة الدولية بنسبة ١٠٠٪ وبذلك أصبحت حصص المشاركة فى الشركة الشرقية للبترول على النحو التالى:

الهيئة المصرية العامة للبترول	٣٠٪
الجمعية التعاونية للبترول	٢٠٪
الدولية للزيت المصرى	٥٠٪

(١) الوقائع المصرية العدد الأول ١٩٥٩/١/٨ ماحق الوثائق مرفق رقم (٩).

(٢) تفصيلا فى باب تطور التشريعات والاتفاقيات البترولية فى مصر.

(٣) تأسست الشركة «الدولية للزيت المصرى» وسجلت فى بنما فى ١١ مارس ١٩٥٢ وكان يملكها آنذاك مجموعة من البنوك البلجيكية وشركة بتروفينا السويسرية بحصة مشاركة لهما ٩٠٪. شركة أجيب الإيطالية ١٠٪ من الأسهم. تطورت حصة شركة أجيب بالتعاظم حيث بلغت ٢٧٪ عام ١٩٥٥. ٥٠٪ بانسحاب البنوك البلجيكية عام ١٩٥٧ للموقف المعروف بإيقاف النشاط بإفريقيا فى إطار أحداث الكونغو البلجيكية آنذاك. بعدها امتلكت شركة «أجيب» الدولية للزيت بالكامل ١٠٠٪ بعد شراء حصة بتروفينا عام ١٩٦١.

وقد حصلت الشركة «الدولية للزيت المصرى» على «الشركة الأهلية المصرية للبترول» عام ١٩٥٢ أو ١٩٥٣ وظلت تعمل باسمها كشركة قائمة بالعمليات حتى عام ١٩٥٧ حين تم تصفيتها وتكوين الشركة الشرقية للبترول.

وكان من النتائج الإيجابية التـى تم التوصل إليها أثناء العمليات الاستكشافية، (التى بدأت من عام ١٩٥٤) [١] فى هذه المرحلة هو اكتشاف أول حقل فى المياه الإقليمية المصرية حقل بلاعيم البحرى وذلك عام ١٩٦١.

وفى تطور آخر أصبح للهيئة المصرية العامة للبترول عام ١٩٦٣ حصة مشاركة ٥٠٪ فى الشركة الشرقية للبترول عندما آلت ملكية الجمعية التعاونية للبترول للهيئة فى إطار خطة الدولة فى إنشاء المؤسسات النوعية المتخصصة آنذاك.

هذا وقد ظلت الشركة الشرقية للبترول تمارس أنشطتها فى سيناء وخليج السويس حتى جاء الاحتلال الإسرائيلى عام ١٩٦٧. وقد زادت كثافة واتساع برامج الاستكشاف ليغطى جزءا كبيرا من منطقة وادى النيل حيث تم فى عام ١٩٦٧ اكتشاف حقل أبو ماضى للغازات والمتكثفات.

(الشركة العامة للبترول)
أول شركة وطنية بالكامل
فى مجال البحث والاستكشاف
سبتمبر ١٩٥٧

على الرغم من الأحداث الجسام التى مرت بها البلاد بصفة خاصة فى عام ١٩٥٦ ومنها جلاء القوات البريطانية فى ١٣ يونيو. وتأميم قناة السويس فى ٢٦ يوليو ووقوع العدوان الثلاثى فى ٣٠ أكتوبر من نفس العام.. الخ، إلا أنه قد بات واضحا أن الحكومة تخطط للدخول بثقلها فى مجال البحث والاستكشاف عن البترول فى البلاد. بل إننا يمكن أن نقول إن وقوع العدوان الثلاثى قد كان له أثر كبير فى الإسراع بكثير من الإجراءات الخاصة بالمؤسسات الاقتصادية وبصفة خاصة البترولية، فالدخول لأول مرة مشاركة مع رأس المال الأجنبى لتكوين الشركة الشرقية للبترول فى فبراير ١٩٥٧، أعقبه وفى أقل من شهور ثلاثة، قيام المؤسسة الاقتصادية فى أول يونيو ١٩٥٧ بتأسيس الشركة

(١) اكتشاف حقل بلاعيم البحرى فى عام ١٩٥٥. وحقل أبو رديس فى عام ١٩٥٧.

الوطنية الأولى (الشركة العامة للبترول) برأسمال قدره مليون جنيه مصرى، وصدر بها القرار الجمهورى رقم ١٤٩ لسنة ١٩٥٧ والمنشور بالوقائع المصرية [1] فى ١٣ يوليو ١٩٥٧.

هذا وقد تم ضم نشاط البحث والإنتاج منذ تمصير «شركة آبار الزيوت الإنجليزية المصرية» بالكامل فى ١٩٦٤ إلى الشركة العامة للبترول التى قامت فور تأسيسها بتكوين الفرق الاستكشافية والبحرية من سيزمية وجاذبية ومغناطيسية للقيام بأعمال البحث بمناطق امتيازها بهدف تقييم مناطق الشركة وتحديد مواقع الحفر الاستكشافى فيها.

وبدأت الشركة أيضا فى توفير أجهزة الحفر اللازمة وكان أولها أجهزة من ألمانيا الغربية وأمريكا، وفى عام ١٩٦٠ حصلت الشركة على أربعة أجهزة حفر روسية [2] كفاءة ٣٠٠٠. ٥٠٠٠ متر بدأ تشغيلها فى منطقة الصحراء الشرقية.

وقد حققت «الشركة العامة للبترول» اكتشاف ستة حقول فى الصحراء الشرقية، هى «بكر» و«كريم» عام ١٩٥٨. و«عامر» ١٩٦٤ و«شقير» ١٩٦٦. و«أم اليسر» و«العيون» ١٩٦٨.

الاستعانة بالخبرة الروسية

(١٩٦٦)

واعتباراً من عام ١٩٦٦ أسندت الهيئة المصرية العامة للبترول إلى الشركة العامة للبترول مهمة تنفيذ بروتوكول التعاون بين جمهورية مصر العربية والاتحاد السوفيتى وذلك لتنفيذ مشروع دراسة وتقييم الاحتمالات البترولية فى مصر وخاصة الصحراء الغربية، حيث تم تكوين مجموعات للبحث باشتراك الخبراء السوفيت فى تخصصات

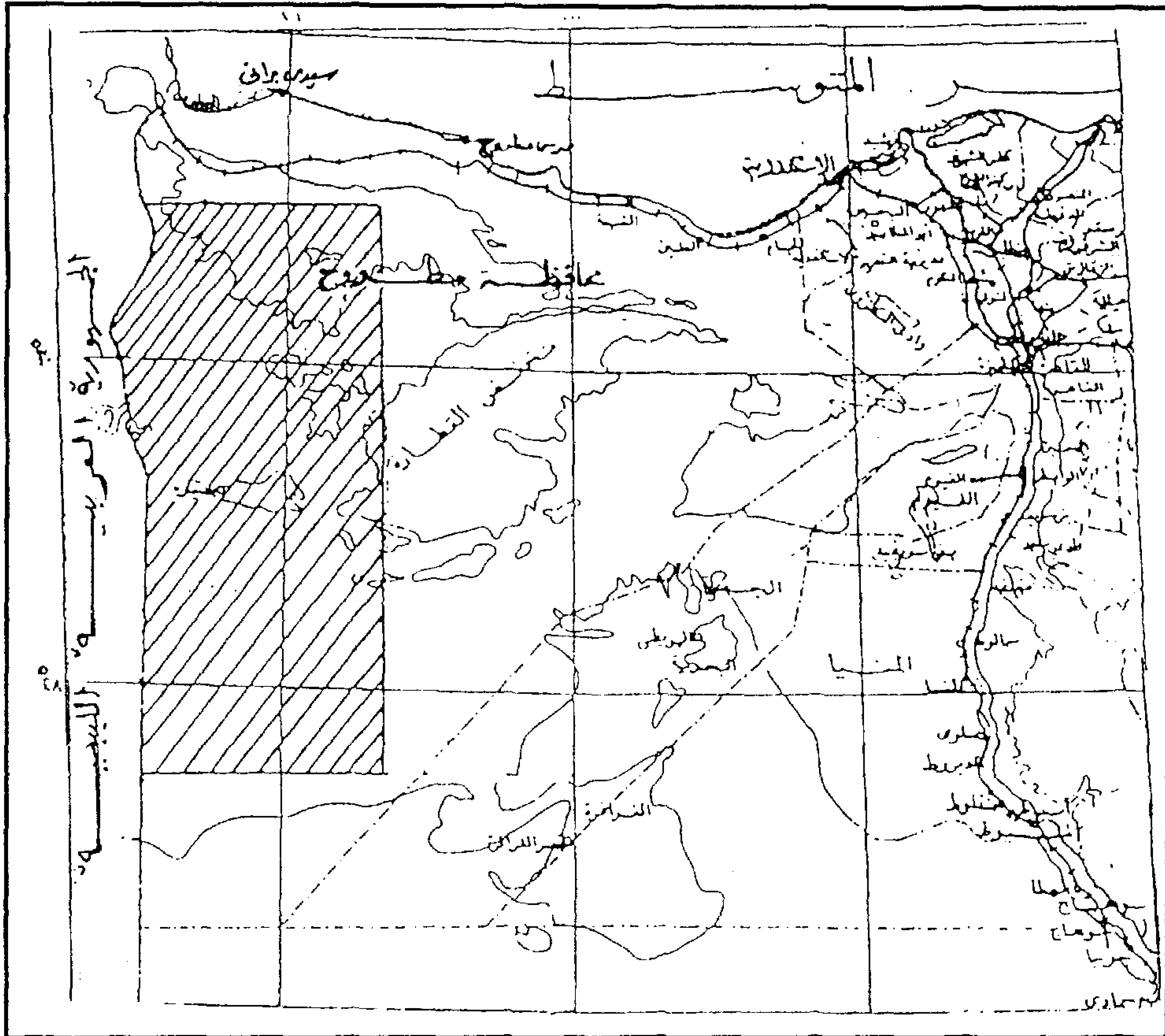
(١) الوقائع المصرية العدد ٥٣ مكرر (هـ) الصادر فى ١٣ يوليو ١٩٥٧ والمرفق صورته بملحق الوثائق مرفق رقم (١٠).

(٢) فى إطار الاتفاقية التى عقدتها الحكومة المصرية للتعاون مع الجانب السوفيتى فى مجال الكشف عن البترول عام ١٩٥٨ . وهو ذات العام الذى شهد أيضا الاتفاق بين مصر والاتحاد السوفيتى فى المساهمة بتمويل السد العالى بعد انسحاب أمريكا وبريطانيا والبنك الدولى للإنشاء والتعمير بالتراجع عن التمويل.

الجيولوجيا الإقليمية والجيوفيزيقا وجيولوجيا الآبار والاستراتيجرافيا والجيوكيمياء، واستمرت هذه المجموعات فى العمل لمدة عامين حيث تم إعداد تقرير شامل بهذه الدراسة. التى أسفرت عن توصيات بتكثيف عمليات البحث والاستكشاف والتنقيب عن البترول فى المنطقة الواقعة بين خطى ٣١َ ٢٧ْ جنوبًا وخطى طول ٢٥ْ غربًا، ٤٠َ ، ٢٦ْ شرقًا بالصحراء الغربية. كما هو بالمنطقة الموضحة بالخريطة شكل رقم (٢).

وفى سبتمبر ١٩٦٨ بدأت أعمال البحث بتنفيذ مساحة جوية مغناطيسية فوق المنطقة المختارة لتحديد التراكيب تحت السطحية (٦٣٢٠كم٢)، كما تم تكوين ٨ فرق سيزمية وفرقة جاذبية لتنفيذ برامج البحث فى منطقة سيوه وبحر الرمال (حوالى ٤٥ ألف كم٢)، وأيضا تم إنشاء معمل لمعالجة البيانات السيزمية المنفذة بواسطة هذه الفرق أولا بأول.

وفى عام ١٩٦٩ استوردت الشركة ستة أجهزة روسية أخرى بدأ تشغيل أربعة منها كفاءة ٥٠٠٠ متر تباعا فى عمليات الحفر الاستكشافى بمنطقة الصحراء الغربية فى المشروع المسمى «مشروع سيوة» الذى بدأ حفر أول بئر بها (سيوة/١) فى يوليو ١٩٦٩ وانتهت بحفر بئر (غراب- ١) فى فبراير ١٩٧٣. حيث تم حفر أربع عشرة بئرا فى مواقع سيوة، البحرين. شمال غزالات. شرق فاجور، جب عافية، كحلة. زيتون، عين حسين، الكيفار، دسوقى، غراب. وبلغ إجمالى الأمتار المحفورة بها ٤٤٥٦٤ مترا كان أقلها عمقًا بئر «عين حسين» ١٩٠٣ مترا، وأكثرها عمقا بئر دسوقى ٤١٤١ مترا، وبعد انتهاء تنفيذ العقد السوفيتى قامت الشركة العامة بحفر ستة آبار أخرى فى مواقع شرق مبارك. رماك، فياض. وقد يكون من المفيد أن نورد هنا تسجيلاً لمواقع تلك الآبار، باعتبارها تجربة تاريخية استغرقت أكثر من ٦ سنوات فى منطقة بلغت مساحتها أكثر من ٥٠ ألف كيلو متر مربع مع الحدود الليبية حُفر فيها ٢٠ بئرا وجدت جميعها جافة وبلغت جملة النفقات حوالى أربعين مليون جنيه. ويبين الجدول رقم (١) المعلومات الخاصة بهذه الآبار.



(شكل رقم ٢)

المشروع السوفيتي - الشركة العامة للبترول

مسلسل	اسم البئر .	الاحداثيات		تاريخ بدء الحفر
		خط الطول	خط العرض	
١	سيوة - ١	٢٩ ٠٧ ١٨ . ٩٥	٢٥ ٢٥ ٥٠ . ٣٤	٦٩/٧/٢٢
٢	بحرين - ١	٢٨ ٤٧ ٥٧ . ٥٦	٢٦ ٢٣ ١١ . ٩٦	٧٠/٤/٢٢
٣	بحرين - ٢	٢٨ ٥٦ ١٢ . ٠٥	٢٦ ٢٩ ٣٥ . ٩١	٧٠/١٠/٥
٤	شمال غزالات - ١	٣٠ ٢٢ ٥٤ . ٣٣	٢٦ ٤٤ ٥١ . ٠٢	٧٠/٩/٤
٥	شرق فاجور - ١	٣٠ ٣٩ ٣١ . ٦٨	٢٦ ٠٧ ٢٧ . ٠٨	٧٠/١٢/٣
٦	جب عافيه - ٢	٢٩ ٣٥ ٣٢ . ٩٣	٢٦ ١١ ٤٧ . ٦٤	٧١/٣/٢١
٧	كحله - ١	٢٩ ٤١ ٤٦ . ٠١	٢٥ ٤٦ ٢٧ . ٢٢	٧١/٥/١٩
٨	كحله - ٢	٢٩ ٤٤ ٠٦ . ٠٦	٢٥ ٣٩ ١٠ . ٣٢	٧١/٦/٢٨
٩	زيتـون - ١	٢٩ ١٤ ٤٢ . ٦٠	٢٥ ٤٣ ٣١ . ٥٤	٧١/١٠/٢
١٠	عين حسين - ١	٢٩ ٢٧ ٤٤ . ٣٨	٢٦ ٤٤ ٥٥ . ٣٣	٧١/١٢/١٩
١١	البوصور - ١	٢٩ ٥٤ ٢٣ . ٨٢	٢٥ ٥٠ ٠٨ . ٦٣	٧٢/٣/١٧
١٢	كيفار - ١	٢٩ ٣١ ٤٧ . ٠٥	٢٦ ٥٧ ١٠ . ٨٦	٧٢/٥/١
١٣	دسوقى - ١	٢٨ ٢٢ ٨٣ . ٤٦	٢٥ ٥٦ ٣٦ . ٠٨	٧٢/٨/٢١
١٤	غراب - ١	٢٩ ٤٢ ١٠ . ٢٠	٢٦ ٥٠ ٥٥ . ٧٤	٧٢/١٠/١٩
١٥	شرق مبارك - ١	٢٩ ٥٠ ٣٨ . ٠١	٢٩ ٣٨ ١٢ . ٢٢	٧٣/١٢/١٦
١٦	شرق مبارك - ٢	٢٩،٥١ ٥٨ . ٢٠	٢٩ ٤٦ ٠٩ . ٨٧	٧٤/١٠/٣
١٧	شرق مبارك - ٣	٢٩ ٥١ ٤٨ . ٠٠	٢٩ ٤٥ ١٦ . ٠٠	٧٥/٨/٩
١٨	شرق مبارك - ٤	٢٩ ٥٢ ٩٤ . ٠٠	٠٢٩ ٣٦ ٩٤ . ٠٠	٧٦/٤/١
١٩	رمـــاك - ١	٢٩ ٣٢ ٤٠ . ١٦	٢٩٠٠١ ٣٢ . ٦٣	٧٤/٦/١٤
٢٠	فبـاض - ١	٣٠ ٢١ ٠٦ . ١٤	٢٩ ٤٩ ٥٦ . ٩٣	٧٥/٤/٢٦

جدول رقم (١)

المشروع السوفيتي - الشركة العامة للبترول

مواقع الآبار الاستكشافية (٦٩- ١٩٧٥)

عبد الناصر - ماتييه

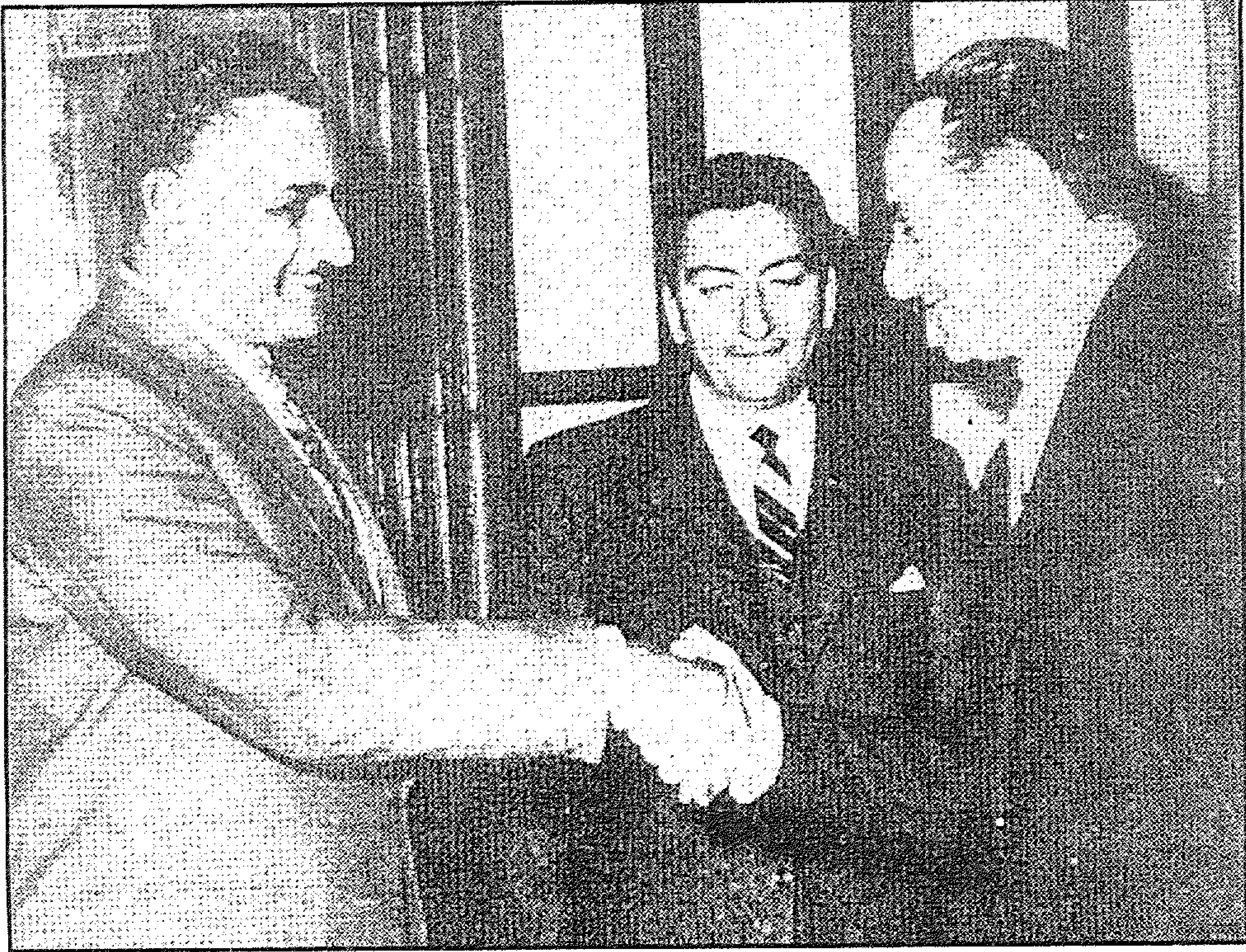
كان لانريكو ماتييه [1] رئيس مؤسسة إينى الإيطالية طموحا كبيرا للتعامل مع البترول فى منطقة الشرق الأوسط، بعيدًا عن العمالقة الكبار، الذى يقال إنه قد حاول الانضمام إلى هذا المجتمع دون جدوى، ووجد ماتييه فرصته أثر العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ وإغلاق قناة السويس، وما تعرضت له الشركات الكبرى، وبدء انحسار النفوذ البريطانى بالشرق الأوسط، مما خلق فراغا حاول ماتييه أن يملأه.

وقد وجد ماتييه فرصته الأولى مع شاه إيران فى عام ١٩٥٧، وبدأ حوارا مع إيران والشاه.. وكان الشاه فى حاجة ماسة إلى نصيب فى عائدات البترول أكبر من الذى يحصل عليه من الشركات الكبرى. واستطاع ماتييه أن يتوصل إلى وضع اتفاق غير مسبوق وصيغة جديدة عرفت باسمه فيما بعد (صيغة ماتييه). وهى أكثر إنصافا للدولة المضيفة.

وقد ظهر ماتييه بالقاهرة مع الرئيس جمال عبد الناصر فى صيف عام ١٩٦٠ (مرفق صورة تاريخية)، وإن كنا لم نستدل عن كيفية الترتيب لهذا اللقاء، إلا أنه جاء فى إطار تعاون مأمول مع الجانب الإيطالى، وسرعان ما بدأت المباحثات فى روما فى أكتوبر ١٩٦٠ بين الدكتور عزيز صدقى رئيس مجلس الوزراء وانريكو ماتييه والتى انتهت بتوقيع اتفاقيتين للتسهيلات الائتمانية والبحث عن البترول بين البلدين فى أكتوبر عام ١٩٦١.

(١) «انريكو ماتييه» كان أول من أطلق تعبير «الأخوات السبع» على الشركات الكبرى (اكسون. موبيل. شيفرون، تكساكو. جلف، شل، وبريتش بتروليم) وكان هدفه وشغله الشاغل أن يؤمن لمؤسسة إينى وإيطاليا موردا من البترول العالمى، وبصفة خاصة على حصة من بترول الشرق الأوسط بصورة مستقلة عن شركات (الانجلو - ساكسون) وكان كثير الانتقاد للسياسات الاحتكارية لتلك الشركات.

وقد وجد «ماتييه» فى إيران ضالته المنشودة، بعد حصولها على أوضاع مميزة نوعا كنتيجة مباشرة لتأميم د. مصدق للبترول. وخلال ربيع عام ١٩٥٧ استطاع «ماتييه» أن يتوصل إلى ترتيب اتفاق غير مسبوق مع إيران وبموافقة الشاة. وبه تكون شركة بترول إيران الوطنية هى شريك إينى، وبمقتضى هذا الاتفاق تحصل إيران على ٧٥٪ من الأرباح فى حين تحصل «إينى» على ٢٥٪ محطما بذلك صيغة اتفاق المناصفة التقليدى الذى تعمل به الشركات الكبرى آنذاك، وقد سبب هذا الاتفاق المقترح الذى عرف فيما بعد عالميا «بصيغة ماتييه» قلقا شديدا بين أوساط البترول العالمية ولاقى معارضة ومقاومة قوية.. ولكن دون جدوى.. وبحلول إبريل ١٩٥٧ كان ماتييه قد وقع الاتفاق مع إيران.



الرئيس جمال عبد الناصر و«انريكو ماتييه»
رئيس مؤسسة إينى الإيطالية والدكتور مهندس/ عزيز صدقى
وزير الصناعة والبترول والثروة المعدنية-القاهرة فى١٩٦٠

اتفاقيتى التعاون مع الجانب الإيطالى

تم فى ١٩٦١/١١/١٤ توقيع اتفاقيتين بين الجمهورية العربية المتحدة ومؤسسة إينى الإيطالية. وبموجب الاتفاق الأول تقدم مؤسسة «إينى» إلى الجمهورية العربية المتحدة تسهيلات ائتمانية على هيئة مصانع ومعدات وأجهزة وخدمات فنية لتنفيذ عدد من المشروعات البترولية والبتروكيماوية الواردة فى برنامج السنوات الخمس للصناعة ويسدد القرض الائتمانى على ١٣ قسط نصف سنوى بفائدة ٤٪ سنويا، ويبدأ سداد الأقساط لكل مصنع بعد سنة من تاريخ وصول آخر شحنة من المعدات والأجهزة على أن يكون الدفع

إما نقدًا، أو فى صورة مواد بترولية من إنتاج الشركة الشرقية للبترول [1] التى تساهم فيها مؤسسة إينى بنسبة ٥٠٪ من رأسمالها.

كما يقضى الاتفاق الثانى بأن تقوم مؤسسة إينى الإيطالية بالبحث عن البترول الخام عن طريق الشركة الشرقية للبترول ومنحها امتيازًا للبحث عن البترول فى منطقتين جديدتين الأولى فى الدلتا وتشمل المنطقة الممتدة من فرع رشيد إلى قناة السويس وتقدر مساحتها بحوالى ٢٤ ألف كيلو متر مربع والمنطقة الثانية فى الصحراء الشرقية والبحر الأحمر وهى المنطقة الواقعة فى خليج الزيت أمام الطرف الجنوبى لشبه جزيرة سيناء بين الغردقة وجبل الزيت، وتقدر مساحتها بحوالى ١٧٥٠ كيلو متر مربع، على أن تتحمل المؤسسة الإيطالية «إينى» كافة نفقات البحث إلى أن يتم اكتشاف البترول وتتعهد المؤسسة بأن تنفق فى سبيل ذلك مبلغًا فى حدود ٢٠ مليون دولار خلال ١٢ سنة، وإذا لم توفق المؤسسة الإيطالية فى العثور على البترول، فإنها تتنازل لحكومة الجمهورية العربية المتحدة عن مناطق البحث دون أن تتحمل الحكومة أية أعباء أو إلزام بخسائر.

أى أن الجانب الإيطالى يتحمل وحده عبء المخاطرة، أما إذا وفقت المؤسسة فى العثور على البترول، تحصل حكومة الجمهورية العربية المتحدة على ٧٥٪ من صافى الأرباح السنوية، وتحصل المؤسسة على الـ ٢٥٪ الباقية، وكذلك الحق فى استرداد ٥٠٪ من المبالغ التى أنفقتها فى البحث عن البترول.

لقد كان لهذه الاتفاقية أهمية تاريخية ليس فقط بالنسبة لمصر ومؤسسة إينى الإيطالية، ولكن أيضا بالنسبة لكل المسرح الدولى المشتغل فى عالم البترول.

فقد أشرك «انريكو ماتييه» فى صيغته المشهورة - لأول مرة - البلد المنتج فى إدارة نتائج نشاطات الاستكشاف والإنتاج البترولى وفى وضع برامج التقييم والتخطيط، **وبذلك يكون قد تجاوز نظامًا كان يحكم فى تلك الفترة العلاقات بين شركات البترول الأجنبية والدول المنتجة وسابقا لأوانه فى ريادة عادلة للطرفين.**

---

(١) تأسست عام ١٩٥٧ مع الجانب الإيطالى ممثلا فى الشركة «الدولية للزيت المصرى» المسجلة فى بنما، وتملكها شركة أجيب الإيطالية وهى بدورها تكون مع الشركات الإيطالية الأخرى مجموعة إينى (ENI) وهى الهيئة القومية الإيطالية للهيدروكربونات. والتى تعمل على المستوى الدولى فى النشاطات المكملة للاكتشافات والإنتاج البترولى مثل الهندسة البترولية والتخطيط وآفاق النشاط الصناعى والمرافق الصناعية والمدنية وهى تتواجد حاليا فى أكثر من ٢٥ دولة بقارات العالم.

ولكى نكون منصفين فإن تفكير«ماتييه» قد انعكس أيضًا فى وقت مبكر (قبل اتجاهه إلى إيران والتوقيع معها على هذه الصيغة فى أبريل١٩٥٧)، وذلك فى الاتفاقية التى تمت لتكوين الشركة الشرقية للبترول مشاركة مع الجانب المصرى فى فبراير١٩٥٧،كصورة من أول صور المشاركة تمت من جانب الإيطاليين مع العالم الخارجى.

وكان من نتاج وثمار هذا الاتفاق (وفى أقل من عامين) أن استطاعت مصر أن توقع ثلاث اتفاقيات امتياز (بنظام المشاركة لأول مرة) [١] مع مؤسسة إينى الإيطالية، وشركة فيلييس الأمريكية، وشركة بان أمريكان وذلك فى الربع الأخير من عام ١٩٦٣.

الاتفاقيات البترولية

الفـترة ٥٢ - ١٩٧٠

مع بداية الثورة فى عام ١٩٥٢. كان النظام السارى فى عقود البحث عن البترول واستغلاله بالبلاد هو «**نظام الامتيازات**». حيث تم الترخيص لشركة كونورادا المتحدة للبترول (صحارى للبترول) فى ٣ فبراير ١٩٥٤ للبحث عن البترول فى الصحراء الغربية، وكذلك للشركة العامة للبترول فى ١٣ يوليو ١٩٥٧ فى مناطق الصحراء الشرقية وسيناء طبقًا لهذا الأساس.

وقد تطور هذا النظام إلى أول شكل من أشكال عقود المشاركة يظهر فى مصر، وهو العقد الذى وقع مع الشركة الشرقية للبترول فى٥يناير١٩٥٩فى مناطق سيناء وخليج السويس.

فى عام ١٩٦٣ بدأ تطبيق نظام «**عقود المشاركة**» بالكامل حيث تم توقيع العقود الثلاثة الجديدة المشهورة.

الدولية للزيت المصرى فى ٦٣/٩/١٠ - الدلتا وخليج السويس

فيلييس «الأمريكية» فى ٦٣/٩/٢٥ - الصحراء الغربية

بان أميريكان للزيت فى ٦٣/١٠/٢٣ - الصحراء الغربية

(١) باب تطور التشريعات والاتفاقيات البترولية فى مصر.

عقود الامتياز الثلاثة الجديدة (١٩٦٣)

(نظام المشاركة)

الدولية للزيت المصرى: وقع هذا العقد فى ١٩٦٣/٩/١٠ مع ممثلى الشركة الدولية للزيت المصرى «أيوك» (I.E.O.C) والتى تملكها مؤسسة إينى الإيطالية، ويشمل الامتياز **منطقة الدلتا الممتدة بين قناة السويس شرقا وفرع رشيد غربا، ومنطقة خليج الزيت بالبحر الأحمر**، ومساحة مناطق الامتياز تبلغ حوالى ٣٨ ألف كيلو متر مربع. ويقضى الاتفاق بأن تقوم «الشركة الدولية للزيت المصرى» بنقل الامتياز عند اكتشاف البترول إلى الشركة الشرقية للبترول [١]، التى ظلت تمارس أنشطتها فى سيناء وخليج السويس حتى جاء الاحتلال الإسرائيلى عام ١٩٦٧.

هذا وقد حققت الدولية فى عام ١٩٦٦ أول اكتشاف للغازات الطبيعية فى حقل أبو ماضى[٢] بمنطقة دلتا النيل.

لاشك أن الاكتشاف الأول الذى تحقق فى عام ١٩٦١ فى مياه خليج السويس (بلاعيم البحرى) والاكتشاف الثانى فى عام ١٩٦٦ لمخزون الغاز الطبيعى فى منطقة أبو ماضى بوسط الدلتا، بالتعاون المثمر الناجح مع الجانب الإيطالى كانت نقطة تحول أساسية فى تقدير الطاقة البترولية والغازية لمصر بصفة عامة، وبصفة خاصة مع شركة «أجيب» الإيطالية، التى تعاظمت استثماراتها فى مصر وكونت فى مرحلة أخرى فيما بعد (عام ١٩٧٨) شركة جديدة وهى شركة بترول بلاعيم (بتروبل) [٣].

(١) تمثل وضع الشركة الشرقية والتى تساهم فيها الهيئة المصرية للبترول بـ ٥٠٪ مع الجانب الإيطالى. فى الشركة المشتركة التى يتم تكوينها للقيام بالعمليات فى حالة نجاح أعمال الاستكشاف.

(٢) فى مرحلة أخرى عام ١٩٧٥ قامت كل من الهيئة المصرية العامة للبترول والشركة الدولية للزيت المصرى بإنشاء شركة بترول الدلتا (ديلبكو) لتنمية هذا الحقل.

(٣) مع عودة سيناء إلى مصر بموجب معاهدة جنيف، أبرمت أجيب الحكومة المصرية اتفاقية جديدة فى ٣٠ مارس ١٩٧٨، حيث تم دمج الشركة الشرقية للبترول وشركة الدلتا للبترول (ديلبكو) لتكوين شركة جديدة هى بترول بلاعيم (بتروبل) تملك الهيئة المصرية العامة للبترول ٥٠٪ والدولية للزيت المصرى «أيوك» ٥٠٪ من تلك الأسهم، لتقوم الشركة الجديدة بإدارة عقود الاستغلال الأثنى عشر فى سيناء (التى كانت تديرها الشركة الشرقية)، كما تقوم بإدارة عقد استغلال أبو ماضى (الذى كانت تديره شركة الدلتا للبترول).

شركة فيليبس الأمريكية: وقع هذا العقد فى ١٩٦٣/٩/٢٥ وتشمل مناطق الامتياز، برج العرب، مطروح، فاغور، بالصحراء الغربية، ويشمل القطعة الممتدة من فرع رشيد عبر الصحراء الغربية إلى الحدود الليبية، على طول شاطئ البحر الأبيض بما فى ذلك المياه الساحلية، وتبلغ مساحتها ٩٦ ألف كيلو متر مربع بما يمثل حوالى ١٣.٧٪ من المساحة الكلية للصحراء الغربية وعلى الوضع الذى صدر به القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٦٣ المنشور بالوقائع المصرية [١]، هذا وقد أسفرت جهود شركة «فيليبس» عن اكتشاف حقل العلمين فى ديسمبر ١٩٦٦.

وقد تأسست الشركة المشتركة بترول الصحراء الغربية «ويبكو» بين «فيليبس» والهيئة المصرية العامة للبترول فى١٧مارس عام١٩٦٧للقيام بالعمليات طبقا للاتفاقية المبرمة.

هذا وقد أثمرت جهود ويبكو/ فيليبس عن اكتشاف حقول أم بركة عام ١٩٦٩، أبو قير البحرى عام ١٩٦٩، يدما عام ١٩٧١ إلى جانب حقول بترولية أخرى فى مرحلة تالية[٢].

هذا ويمكننا أن نوجز النجاحات التى حققتها شركة فيليبس خلال المرحلة ١٩٧١/٦٣ كما يلى:

١ - **تحقيق أول كشف تجارى للزيت لأول مرة بالصحراء الغربية (حقل العلمين عام ١٩٦٦).**

٢ - تحقيق أول كشف تجارى للزيت فى القطاع المترامى غربا من الصحراء الغربية باكتشاف الشركة حقل أم بركة عام ١٩٦٩.

٣ - إنشاء أول خط أنابيب وأول ميناء لتخزين وشحن الزيت الخام فى الصحراء الغربية بمنطقة العلمين ومرسى الحمراء بالمشاركة مع هيئة البترول عام ١٩٦٨.

---

(١) طبقا للقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٦٣ الذى صدر بتوقيع السيد/ الرئيس جمال عبد الناصر والمنشور بالوقائع المصرية فى ١١ نوفمبر ١٩٦٣ العدد (٢٥٨) والمرفق صورته فى ملحق الوثائق رقم (١١).

(٢) حقول مليحة عام ٧٢، خبرى عام ١٩٨٩، كلابشة عام ١٩٩٠، وقد تخلت فيليبس عن منطقة أبو قير البحرية للهيئة بعد حفر البئر (أبو قير - ٣) عام ١٩٧٣ وهو ما سنتناوله تفصيلا مع نشاط شركة ويبكو فى مرحلة أخرى قادمة.

٤ - اكتشاف تواجد الغاز الطبيعى لأول مرة فى مياه البحر الأبيض المتوسط شمال مدينة الإسكندرية عام ١٩٦٩ .

ولا شك أن النجاحات التى تمت بالصحراء الغربية كان لها أثر إيجابى وفعال فى تسقيع المنطقة كما يقولون وإقبال الشركات العالمية لمزيد من الاستثمارات فى نشاط البحث والاستكشاف وهو الوضع الذى أثمرت نتائجه فى مراحل متتالية عن وضعنا الحاضر.

شركة «بان أمريكان مصر للبترول» : (أموكو)[1]

تم توقيع هذا العقد فى ٢٣ /١٠/ ١٩٦٣ وتشمل الاتفاقية الصادرة فى ٦٤/١/٧ بالقانون ١٥٤ لسنة ٦٣ منطقة الامتياز بالصحراء الغربية والفيوم ، وتلا ذلك الاتفاقية الثانية الموقعة فى ٢١ مارس ١٩٦٤ الاتفاقية الصادرة بموجب القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٦٤ منطقة امتياز خليج السويس وبتحقيق الاكتشاف الأول وهو حقل (المرجان) تأسست شركة بترول خليج السويس (جابكو) فى ٣١ يوليو ١٩٦٥ كشركة مشتركة للقيام نيابة عن الشريكين بعمليات البحث عن البترول وإنتاجه فى خليج السويس ، وبعدها الاتفاقية فى ٣٠ سبتمبر ١٩٦٩ الصادرة بالقانون ٨٨ لسنة ١٩٦٩ والتى شملت منطقة الامتياز بالصحراء الغربية ووادى النيل .

وفى مرحلة أخرى اندمجت هذه الاتفاقيات الثلاث وسميت (بالاتفاقيات المندمجة) وهى الصادرة بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٦ وتاريخ سريانها اعتبار من أول يوليو ١٩٧٥ .

(١) تغير اسم شركة (بان أمريكان مصر للبترول) فى عام ١٩٦٩ إلى شركة أموكو للزيت (ج .م .ع.) طبقا لما تم مع الشركة الأم بشيكاجو بولاية إلينوى بالولايات المتحدة الأمريكية التى تغير اسمها فى عام ١٩٦٩ من (أمريكان انترناشيونال أويل كومبانى) إلى شركة (أموكو أنترناشيونال أويل كومبانى) . حيث كان يطلق اسم أموكو - من قبل - على بعض المؤسسات التابعة للشركة الأم والتى تقع مقار أعمالها فى أوروبا وأفريقيا وأستراليا والشرق الأقصى .

اكتشاف حقل المرجان

بحصول شركة (أموكو) على ترخيص البحث عن البترول تحت مياه خليج السويس فى عام ١٩٦٤ ، وعند توقيع العقد دفعت للشركة العامة للبترول مليون دولار نظير الحصول على المساحة السيزمية البحرية التى قامت بها الشركة بواسطة السفينة بكر ، وأعادت شركة أموكو دراسة هذه المساحة وتعاقدت فى نفس الوقت مع شركة (وسترن جيوفيزيكال) على إجراء مسح جوى مغناطيسى لمنطقة خليج السويس .

وقامت الشركة فى صيف ١٩٦٤ بالحفر البحرى للبئرين الأول والثانى بالقرب من ميناء رأس غارب وكانا جافين ثم حددت الشركة الموقع الثالث بالقرب من شاطىء سيناء فى اتجاه جبل الطور (طور بانك - ١) والذى أنتج من طبقتى بلاعيم وكريم[1] وليصبح هذا الاكتشاف بعد تنميته حقل المرجان .

ومع نهاية عام ١٩٦٧ استكملت (جابكو) برنامج المسح السيزمى فى خليج السويس بطول حوالى ٤٥٠٠ كيلو متر . وكذلك الصحراء الغربية بطول حوالى ١٠ آلاف كيلو متر ، وفى نهاية الستينات ونتيجة لتعرض الجانب الشرقى لخليج السويس لظروف العدوان عام ١٩٦٧ ، كثفت الشركة عمليات الاستكشافات بمناطق الامتياز بالصحراء الغربية والتى بلغت مساحتها حوالى ٣٣,٥ ألف كيلو متر مربع ، وقد حققت أموكو (جابكو) أول كشف لها للغاز فى أبو الغراديق (١) بالصحراء الغربية فى أكتوبر ١٩٦٩ فى طبقة الكريتاسى العلوى البحرية وأبو رواش[2] (١٣٤٥٥ قدم) .

وفى تطور آخر ، شهد عام ١٩٧٠ أول تطبيق لنظام (اقتسام الإنتاج) فى ١٩٧٠/٥/١٦ بتوقيع عقد شركة شمال سومطرة (نوسوديكو) للبحث عن البترول واستغلاله فى منطقة جنوب غارب ، وهى منطقة بحرية مساحتها ١٠٠ كيلو متر مربع ، وقد نصت الاتفاقية على أن تتنازل الهيئة المصرية العامة للبترول (عند الاكتشاف التجارى)

---

(١) بعد أكثر من ٢٠ عاما تم اكتشاف الزيت الخام بالبئر مرجان ١٢٠ - ٢٠٨ والذى أنتج من طبقة الروديس لأول مرة وذلك فى عام ١٩٨٨ .

(٢) نتيجة للجهود المكثفة فى عام ١٩٧١ تم اكتشاف الزيت الخام بطبقتى أبى الرواش (٢) و (هـ) ، والغاز الطبيعى بطبقتى البحرية والخريطة وذلك فى البئر (أبو الغراديق - ٣) ليكون أول اكتشاف للزيت الخام بشركة جابكو بالصحراء الغربية وفى مرحلة أخرى حققت الشركة نجاحات أخرى فى أواخر السبعينات ومنتصف الثمانينات باكتشاف الحقول التى تعرف الآن باسم الرزاق ، وأبو الغراديق .

عن حقوقها والتزاماتها إلى الشركة العامة للبترول ، كما تتنازل نوسوديكو أيضا عن جميع الحقوق والالتزامات الخاصة بالعقد إلى شركة جديدة (ابيديكو اليابانية) فيما بعد .

ويوضح الجدول رقم (٢) موجزًا للاتفاقيات التى تمت فى هذه الفترة .

م	نوع الاتفاقيات	الشركة	الجنسية	المنطقة
١	الامتيازات	كونورادا المتحدة للبترول ١٩٥٤/٢/٣	أمريكية	الصحراء الغربية (٢٠٠ ألف كيلو متر مربع)
٢	الامتيازات	العامة للبترول ١٩٥٧/٧/١٣	مصرية	الصحراء الشرقية وسيناء
٣	مشاركة	الشركة الشرقية ١٩٥٩/١/٥	مصرية - إيطالية	سيناء وخليج السويس
٤	مشاركة	الدولية[١] ١٩٦٣/٩/١٠	إيطالية	الدلتا ، الصحراء الشرقية والبحر الأحمر
٥	مشاركة	فيليبس ١٩٦٣/٩/٢٥	أمريكية	الصحراء الغربية
٦	مشاركة	بان أمريكان للزيت ١٩٦٤/١٠/٢٣	أمريكية	الصحراء الغربية
٧	مشاركة	بان أمريكان للزيت[٢] ١٩٦٤/٣/٢١	أمريكية	خليج السويس
٨	مشاركة	بان أمريكان للزيت ١٩٦٩/٩/٣٠	أمريكية	الصحراء الغربية ووادى النيل
٩	اقتسام الإنتاج	شمال سومطرة (نوسوديكو)[٣] ١٩٧٠/٥/١٦	أندونيسية	الصحراء الشرقية

جدول رقم (٢)

(١) تقوم مؤسسة إينى الإيطالية بالبحث عن البترول عن طريق الشركة الشرقية للبترول .

(٢) تغير الاسم فى ١٩٦٩ إلى شركة أموكو للزيت .

(٣) (ابيديكو) اليابانية فيما بعد .

نشاط الحفر الاستكشافي

١٩٥٢ - ١٩٧٠

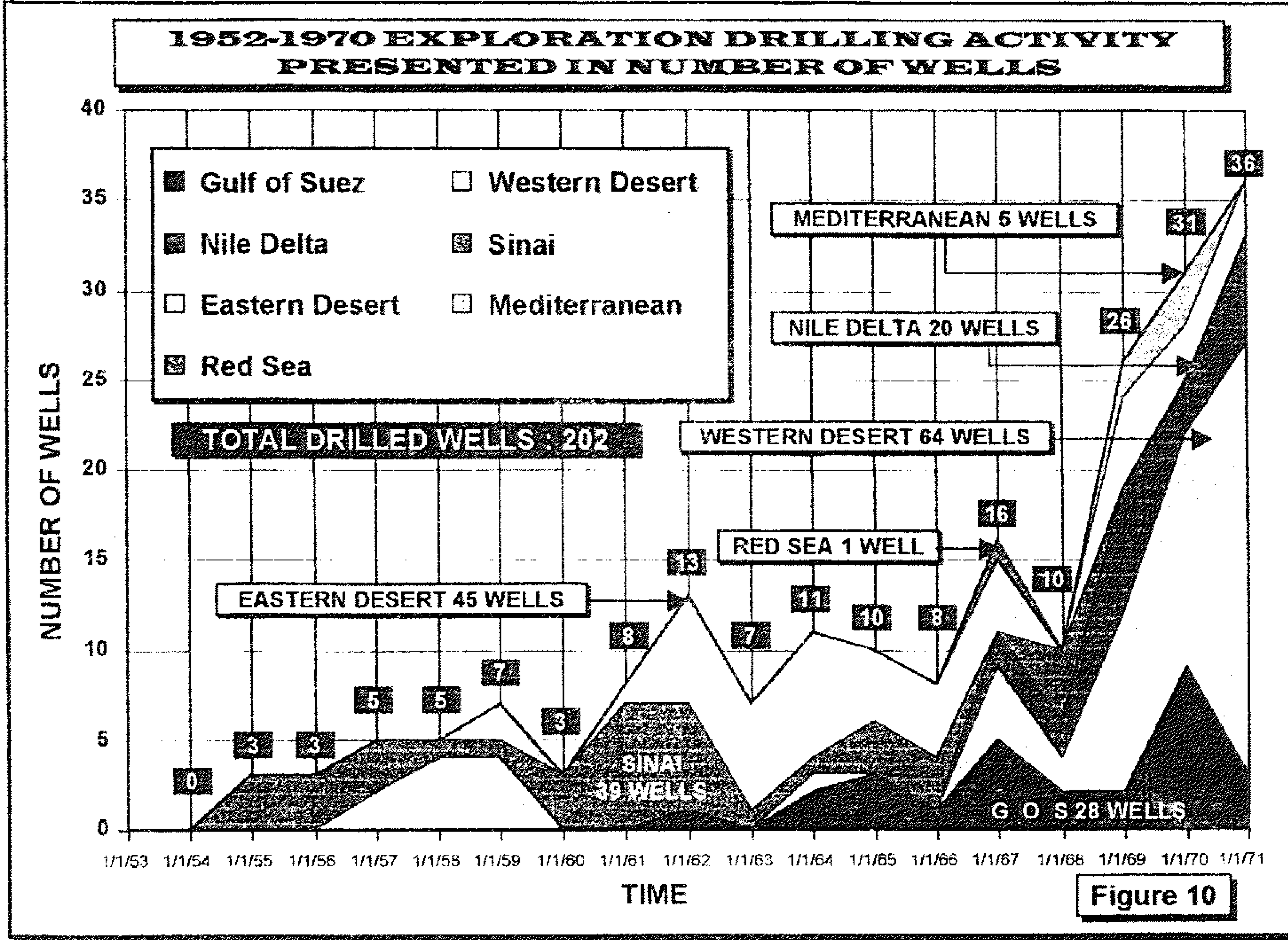
استأنفت الشركات الأجنبية[١] نشاط الحفر الاستكشافي بالبلاد اعتبارًا من عام ١٩٥٤ . فقد سارعت الحكومة فى أول يناير ١٩٥٣ بإصدار القانون ٦٦ لسنة ١٩٥٣ بجعل الميدان مفتوحًا أمام الشركات الأجنبية والمصرية على السواء .

وقد تم حفر ٢٠٢ بئرًا استكشافيا خلال هذه الحقبة (١٩٥٢ - ١٩٧٠) ، إلا أنه حتى عام ١٩٦٠ ظل العمل (محصورًا) بالمناطق التقليدية والتى سبق التركيز عليها وذلك بالصحراء الشرقية وسيناء . حيث تم حفر ٢٤ بئرًا تمثل حوالى ١١,٩٪ من إجمالى النشاط، وقد تركز الدخول للمناطق الجديدة ، وهى الدلتا والصحراء الغربية والبحر الأبيض بصورة ملحوظة فيما بعد عام ١٩٦١ ، مع عقد اتفاقيات الامتيازات الجديدة مع الدولية ، فيلييبس وأموكو، حيث بلغ عدد الآبار الاستكشافية التى تم حفرها خلال تلك الفترة (١٩٦٠ - ١٩٧٠) ١٧٨ بئرا تمثل ٨٨,١٪ من كامل الحقبة (٥٢ - ١٩٧٠) ويوضح الجدول رقم (٣) وكذلك الشكل رقم (٣) مدى تكثيف النشاط فيما بعد ١٩٦١ .

الفـــترة	١٩٥٢ - ١٩٦٠		١٩٦١ - ١٩٧٠		١٩٥٢ - ١٩٧٠	
المنطقة / البداية	عدد الآبار	الأقدام المحفورة	عدد الآبار	الأقدام المحفورة	عدد الآبار	الأقدام المحفورة
الصحراء الشرقية	٣	١٤٧٧٩	٤٢	٢٦٦٨٠١	٤٥	٢٨١٥٨٠
سيناء	٢١	١٥٧٦٦٣	١٨	١٢٥٨٥٧	٣٩	٢٨٣٥٢٠
خليج السويس (١٩٦١)	--	–	٢٨	٢٣٦١٤٣	٢٨	٢٣٦١٤٣
البحر الأحمر (١٩٦٦)	–	–	١	٤٢٠٠	١	٤٢٠٠
صحراء غربية (١٩٦٣)	–	–	٦٤	٦٧٤٧٢٤	٦٤	٦٧٤٧٢٤
الدلتا (١٩٦٦)	–	–	٢٠	٢١٧٣٥٣	٢٠	٢١٧٣٥٣
البحر الأبيض	–	–	٥	٥٩٥٢٣	٥	٥٩٥٢٣
جملـــة	**٢٤**	**١٧٢٤٤٢**	**١٧٨**	**١٥٨٤٦٠١**	**٢٠٢**	**١٧٥٧٠٤٣**

جدول رقم (٣)

(١) توقفت الشركات الأجنبية بالبلاد عن أعمال البحث والاستكشاف خلال الفترة ١٩٤٩ - ١٩٥٣ إثر صدور قانون المناجم والمحاجر رقم ٣٦ لسنة ١٩٤٨ الذى كان ينص على (أن يصدر عقد الاستغلال لشركة مصرية مساهمة أو تحت التأسيس) .



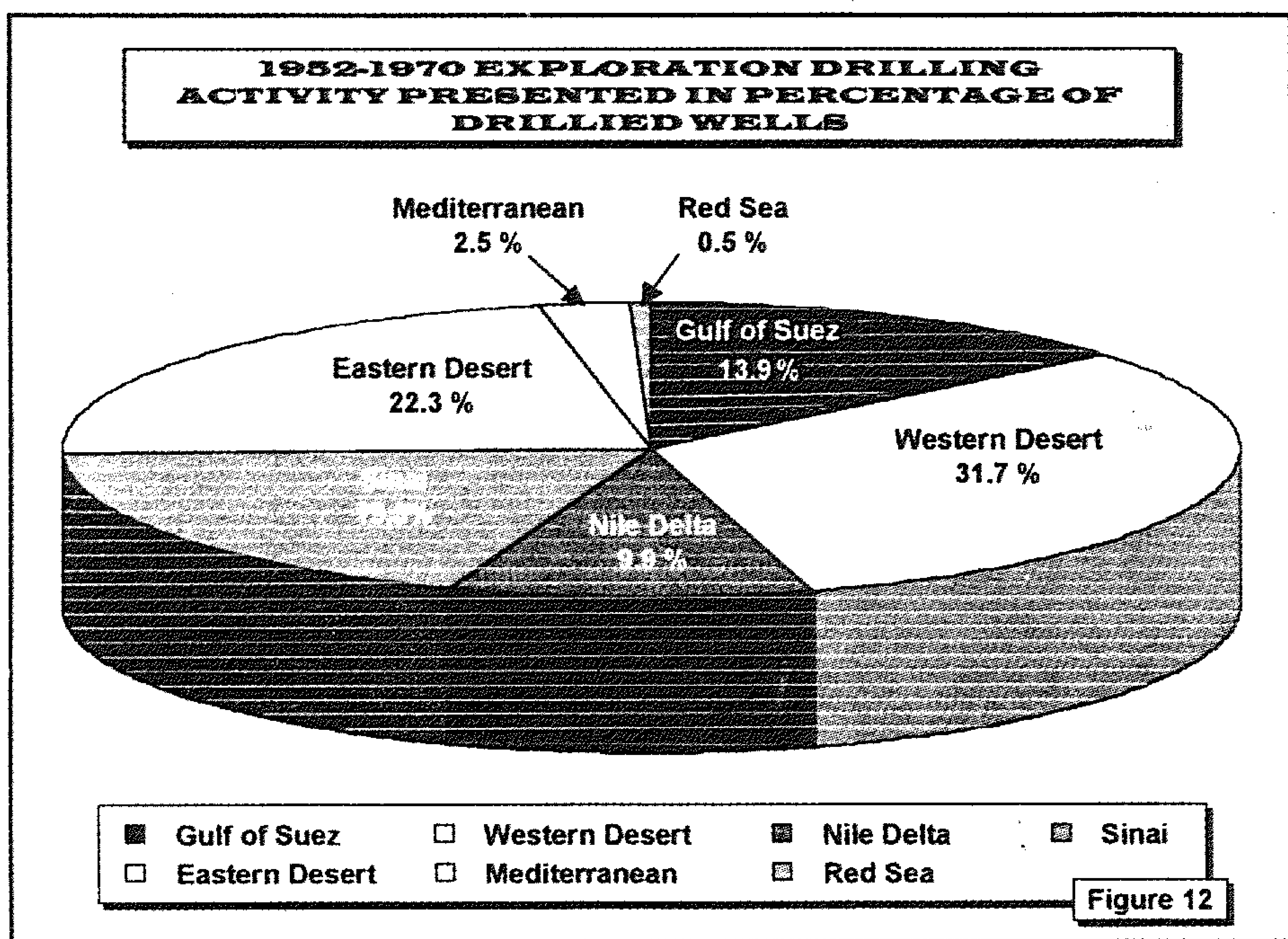
(Ref. Expl., Prod. & Reserves in Egypt (1886-1997), Ministry of Petroleum-El Ahram Press, Oct. 1998-Page 18)

الشكل رقم (٣)

الدخول فى مناطق جديدة وتعاظم

نشاط البحث والاستكشاف اعتبارًا من عام ١٩٦١

وقد تعاظمت أعمال الحفر الاستكشافى بصفة خاصة فى الصحــراء الغربيــة كمنطقــة جديدة حيث تم حفر ٦٤ بئرًا استكشافية خلال السنوات ١٩٦١ - ١٩٧٠ بنســبة ٣١.٧٪ من إجمالى النشاط ويوضح الشكل رقم (٤) توزيع الآبار التى تم حفرها فــى منــاطق البــلاد المختلفة .



(Ref. Expl., Prod. & Reserves in Egypt (1886-1997), Ministry of Petroleum-El Ahram Press, Oct. 1998-Page 20)

الشكل رقم (٤)
نسبة توزيع الآبار الاستكشافية
خلال الحقبة ٥٢ - ١٩٧٠ بمناطق البلاد المختلفة

هذا وقد تم تحقيق اكتشافات للزيت والغاز فى ٣٥ بئرا من إجمالى ٢٠٢ بئر تم حفرها خلال الفترة (١٩٥٢ - ١٩٧٠) منها للزيت الخام ٢٧ بئرا ، ٨ آبار للغاز الطبيعى (لأول مرة بالبلاد) فإلى جانب المناطق التقليدية تحقق الآتى بمناطق جديدة :

- أول بئر للزيت الخام بالصحراء الغربية فى نوفمبر ١٩٦٦ بشركة فيلييس وذلك من طبقة الكريتاسى السفلى (١٤٤٠٥ قدم) .
- أول بئر مكتشفة بالبلاد للغاز الطبيعى فى أبو ماضى بدلتا النيل فى يونيو ١٩٦٧ بشركة الدولية للزيت المصرى من طبقة البليوسين (١١٦٠٨ قدم) بعدها حققت الدولية للزيت النجاح فى ٥ آبار أخرى خلال الأعوام ٦٧ - ١٩٦٩ .

- أول بئر مكتشفة للغاز الطبيعي بالبحر الأبيض المتوسط فى أبو قير فى يوليو ١٩٦٩ بشركة فيليبس من طبقة أبو ماضى (١١٤٩٢ قدم) .
- أول بئر مكتشفة للغاز الطبيعي بالصحراء الغربية فى أبو الغراديق فى أكتوبر ١٩٦٩ بشركة أموكو من طبقة الكريتاسى العلوى ، بحرية وأبو رواش (١٣٤٤٥ قدم) .

هذا وتجدر الإشارة إلى أن أعمال التنمية فى حقول الغاز الجديدة المكتشفة الواردة أعلاه ظلت سارية ولم توضع على الإنتاج فى نهاية الفترة (١٩٧٠) .

هذا ويوضح الجدول رقم (٤) موجزا لأعمال الحفر الاستكشافى فى خلال تلك الفترة، كما يوضح الشكل رقم (٥) نسبة النجاح المحققة عبر تلك السنوات .

أعمال الحفر الاستكشافى

١٩٥٢ - ١٩٧٠

	المنطقة	الأقدام المحفورة		عدد الآبار المحفورة		تحقيق الاكتشافات (عدد الآبار)	
١	الصحراء الشرقية	٢٨١٥٨٠	٪١٦,٠	٤٥	٪٢٢,٣	١١	٪٢٤,٤
٢	سيناء	٢٨٣٥٢٠	٪١٦,١	٣٩	٪١٩,٣	٧	٪١٧,٩
٣	خليج السويس	٢٣٦١٤٣	٪١٣,٤	٢٨	٪١٣,٩	٦	٪٢١,٤
٤	البحر الأحمر	٤٢٠٠	٪٠,٢	١	٪٠,٥	—	—
٥	الصحراء الغربية	٦٧٤٧٢٤	٪٣٨,٤	٦٤	٪٣١,٧	٤	٪٦,٣
٦	الدلتا	٢١٧٣٥٣	٪١٢,٤	٢٠	٪٩,٩	٦	٪٣٠
٧	البحر الأبيض	٥٩٥٢٣	٪٣,٤	٥	٪٢,٥	١	٪٢٠
	الإجمالى	١٧٥٧٠٤٣	٪١٠٠	٢٠٢	٪١٠٠	٣٥	٪١٠٠

جدول رقم (٤)

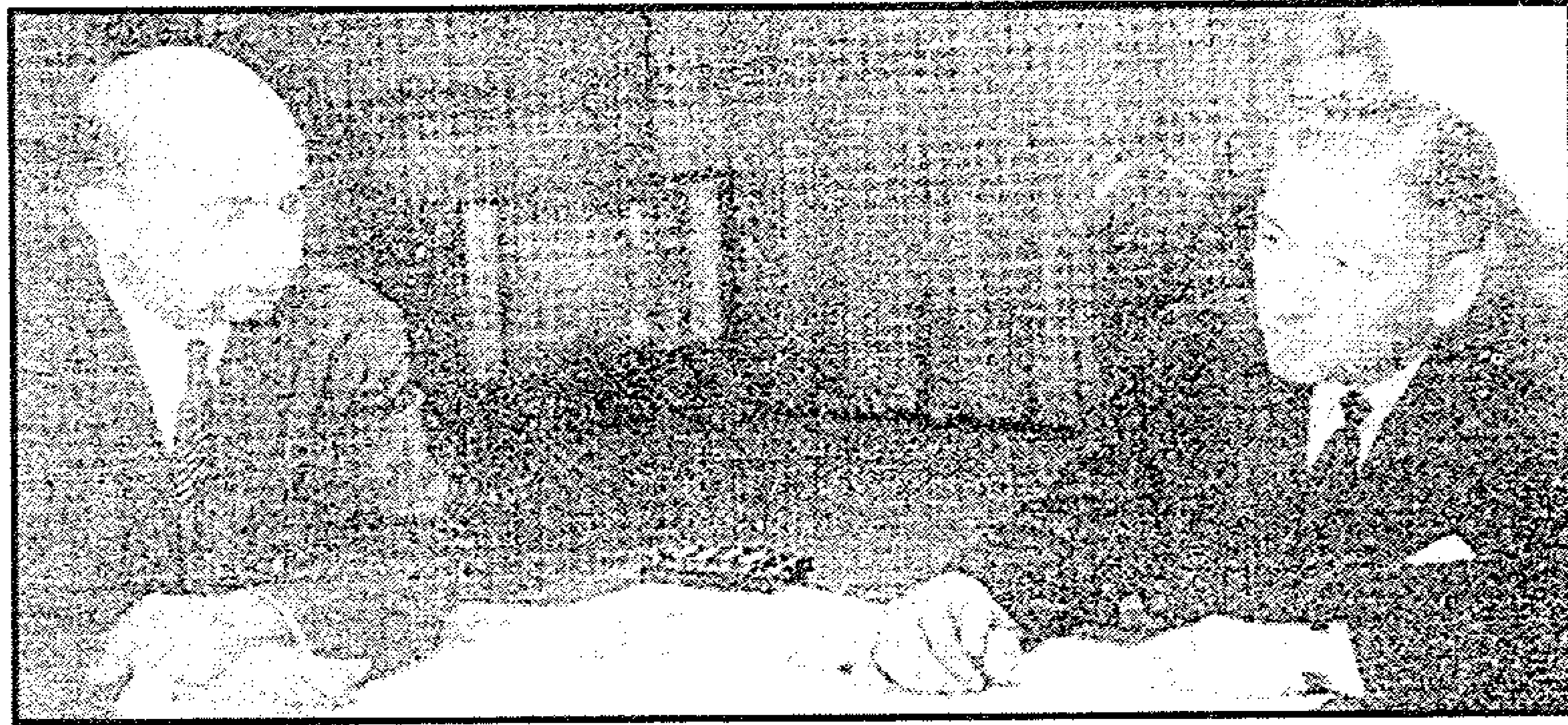
* توقف أعمال الحفر الاستكشافى فى أعوام ١٩٥٢ ، ١٩٥٣ .



الرئيس جمال عبد الناصر يستعرض نشاط البترول (١٩٦٨)

ويصاحبه السيد الدكتور مهندس/ عزيز صدقى وزير الصناعة والبترول والثروة المعدنية

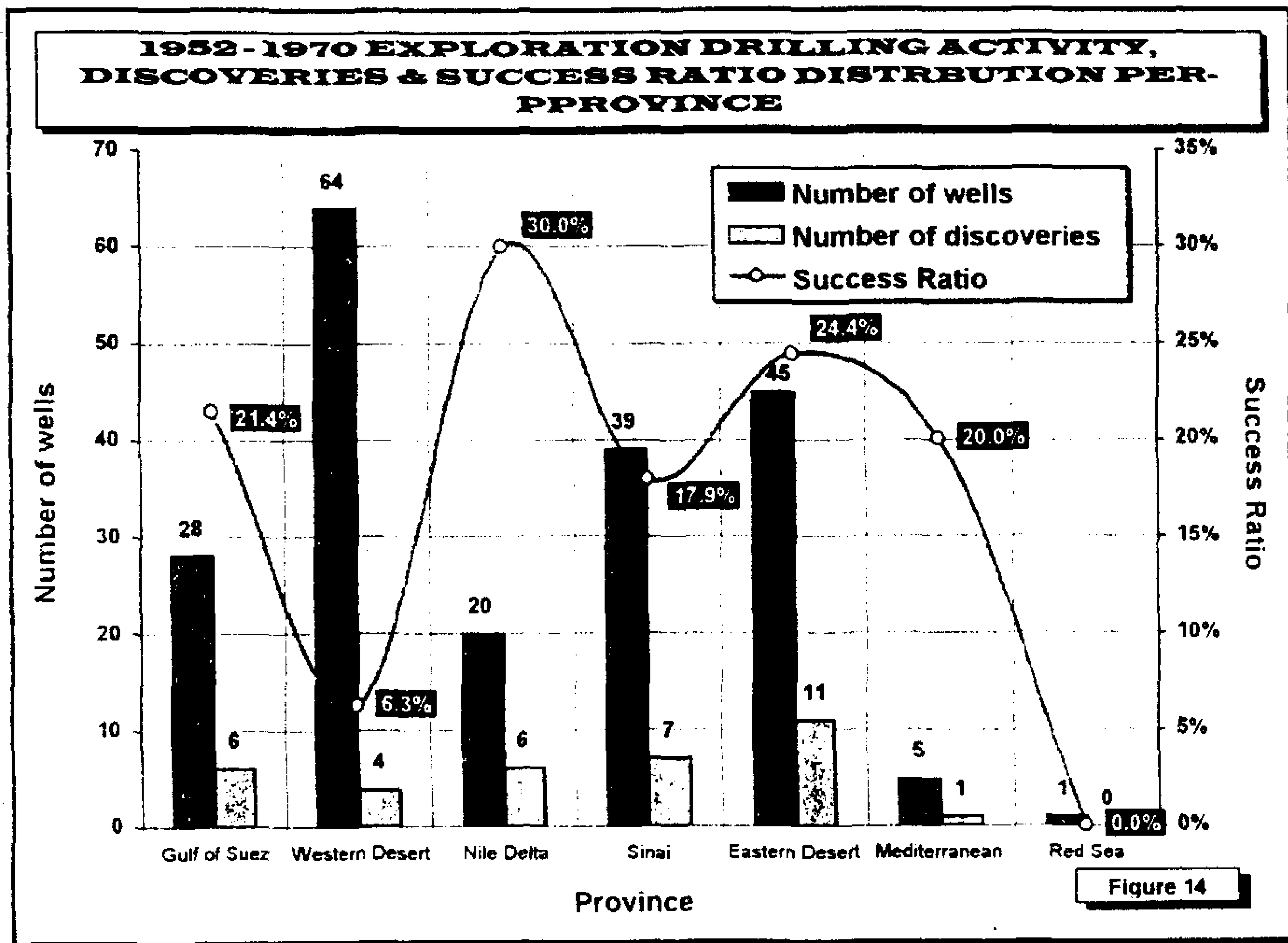
والسيد الفريق مهندس / أحمد كامل البدرى رئيس مؤسسة البترول



السيد الدكتور مهندس / عزيز صدقى – وزير الصناعة والبترول والثروة المعدنية

يعلن عن إكتشاف حقل أبو قير للغازات الطبيعية فى يوليو ١٩٦٩

فى حضور السيد المهندس على والى رئيس مؤسسة البترول آنذاك (وزير الدولة للبترول فى بداية السبعينات)



الشكل رقم (٥)

نسبة النجاح فى أعمال الاستكشاف عبر المرحلة ١٩٦١ – ١٩٧٠

حقول البترول الجديدة المكتشفة خلال المرحلة (١٩٧٠ - ١٩٥٢)

نتيجة لنشاط الحفر الاستكشافى خلال تلك الفترة على الوضع الذى سبق عرضه وتحقيق النجاح فى عدد ٣٥ بئرا من إجمال ٢٠٢ بئر بمناطق البلاد المختلفة ، أسفرت عن ٢٣ حقلا جديدا للبترول لعل أهمها البلاعيم برى (١٩٥٥) وبحرى (١٩٦١) وأبو ماضى (١٩٦٧) لدى بتروبل ، المرجان (١٩٦٥) وأبو الغراديق (١٩٦٩) لدى شركة جابكو ، بكر وكريم (١٩٥٨) وعامر (١٩٦٥) لدى الشركة العامة ، والعلمين (١٩٦٦) وأبو قير (١٩٦٩) لدى شركة ويبكو ، ويوضح الجدول رقم (٥) موجزا للحقول الجديدة المكتشفة بمناطق البلاد .

م	الحقول المكتشفة	الآبار المكتشفة	المنطقة	الشركة	سنة الاكتشاف
١	بلاعيم بحرى	١	خليج السويس	بتروبل	١٩٦١
٢	رأس غارة	١		بتروبل	١٩٦٤
٢	المرجان	١		جابكو	١٩٦٥
٤	يوليو	١		جابكو	١٩٦٦
٥	الأمل	٢		جابكو	١٩٦٦
٦	أبو الغراديق	١	الصحراء الغربية	جابكو	١٩٦٩
٧	العلمين	١		ويبكو	١٩٦٦
٨	أم بركة	١		ويبكو	١٩٦٨
٩	أبو ماضى	٤	الدلتا	بتروبل	١٩٦٧
١٠	القرعة	١		بتروبل	١٩٦٩
١١	أبو رديس	٢	سيناء	بتروبل	١٩٥٧
١٢	بلاعيم برى	٣		بتروبل	١٩٥٥
١٣	سدرى	١		بتروبل	١٩٥٩
١٤	فيران	١		بتروبل	١٩٦٢
١٥	روديس	١		بتروبل	١٩٦٤
١٦	بكر	١	الصحراء الشرقية	العامة	١٩٥٨
١٧	كريم	١		العامة	١٩٥٨
١٨	عامر	٢		العامة	١٩٦٤
١٩	شقير	١		العامة	١٩٦٦
٢٠	أم اليسر	٢		العامة	١٩٦٨
٢١	العيون	١		العامة	١٩٦٨
٢٢	رحمى	٤		العامة	١٩٦٠
٢٣	أبو قير	١	البحر الأبيض	ويبكو	١٩٦٩

جدول رقم (٥)

حقول البترول المكتشفة خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٧٠

الإنتاج من الزيت الخام

١٩٥٢ - ١٩٧٠

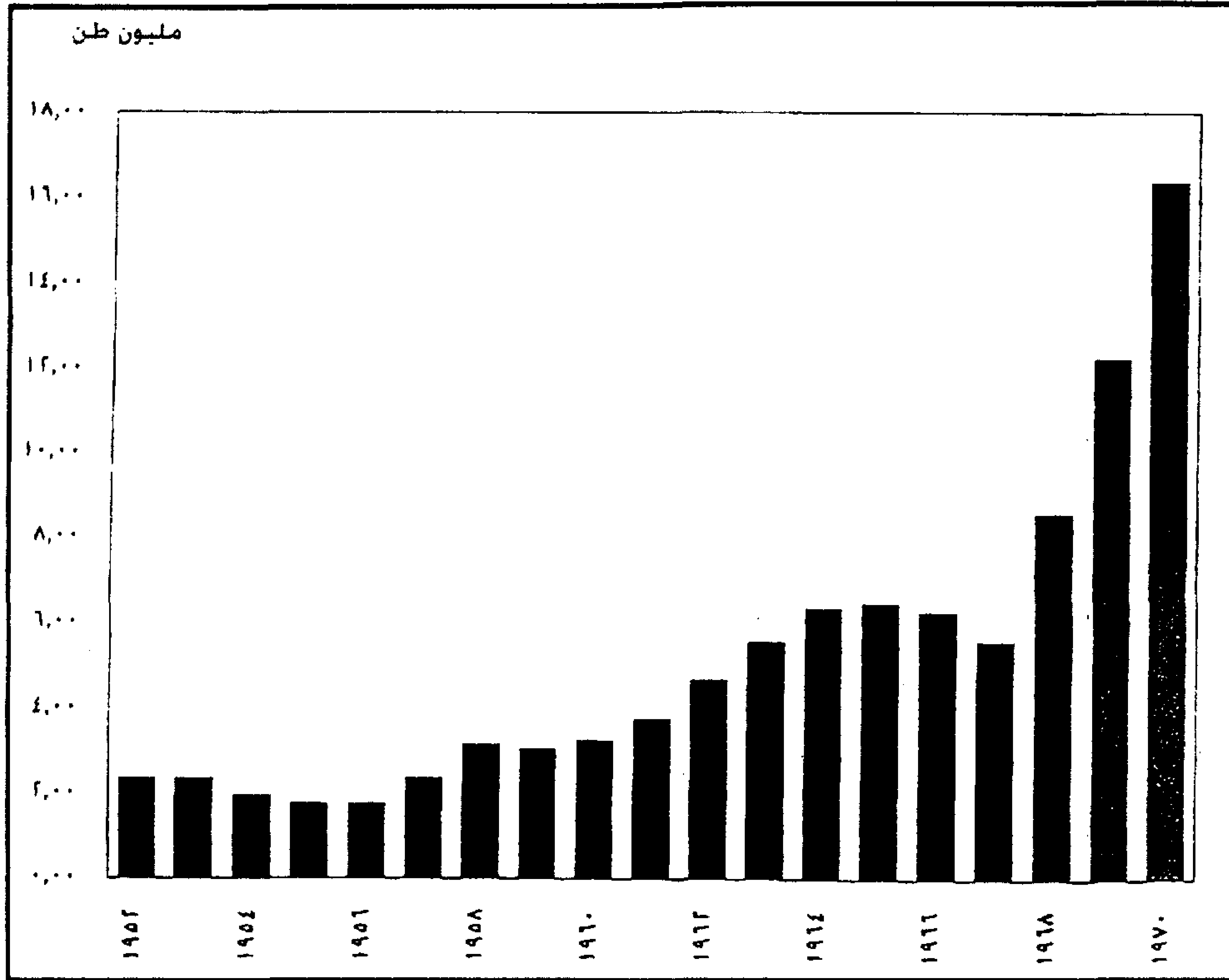
لقد حققت الشركات الأربع العاملة بمصر فى هذه المرحلة وهى العامة ، جابكو ، بتروبل ، ويبكو ، - كما سبق أن أوضحنا - ٣٥ اكتشافًا لعدد ٢٣ حقلاً بتروليًا جديدًا ، بما أمكن معه أن يرتفع إنتاج الزيت الخام بالبلاد من حوالى ٢,٤ مليون طن عام ١٩٥٢ إلى حوالى ١٦,٤ مليون طن عام ١٩٧٠ ، وبإجمالى الفترة (١٩ عاما) حوالى ٩٨,٦ مليون طن ، ويوضح الجدول رقم (٦) والشكل رقم (٦) تطور إنتاج الزيت الخام خلال هذه المرحلة ، ومنه يتضح أن الخمس سنوات الأولى قد شهدت انخفاضًا فى الإنتاج ، بعدها بدأت زيادة طفيفة فى عام ١٩٥٨ وحيث بلغ إجمالى الإنتاج فى العشر سنوات الأولى حوالى ٢٦ مليون طن فقط ، بما يعكس تمامًا أن الأمر يجئ دائمًا مرتبطًا بالقدرة على جذب الاستثمارات وإبرام الاتفاقيات ، وهو ما تحقق فى بداية الستينات .

الوحدة : مليون طن

السنوات	الزيت الخام	السنوات	الزيت الخام
١٩٥٢	٢,٤٠	١٩٦٢	٤,٧٠
١٩٥٣	٢,٤٠	١٩٦٣	٥,٦٠
١٩٥٤	٢,٠٠	١٩٦٤	٦,٤٠
١٩٥٥	١,٨٠	١٩٦٥	٦,٥٠
١٩٥٦	١,٨٠	١٩٦٦	٦,٣٠
١٩٥٧	٢,٤٠	١٩٦٧	٥,٦٠
١٩٥٨	٣,٢٠	١٩٦٨	٨,٦٠
١٩٥٩	٣,١٠	١٩٦٩	١٢,٣٠
١٩٦٠	٣,٣٠	١٩٧٠	١٦,٤
١٩٦١	٣,٨٠		
جملة	٢٦,٢٠	جملة	٧٢,٤٠
إجمالى الفترة (١٩٥٢ - ١٩٧٠)			٩٨,٦٠

جدول رقم (٦)

إنتاج الزيت الخام فى مصر خلال السنوات (١٩٥٢ - ١٩٧٠)



الشكل رقم (٦)

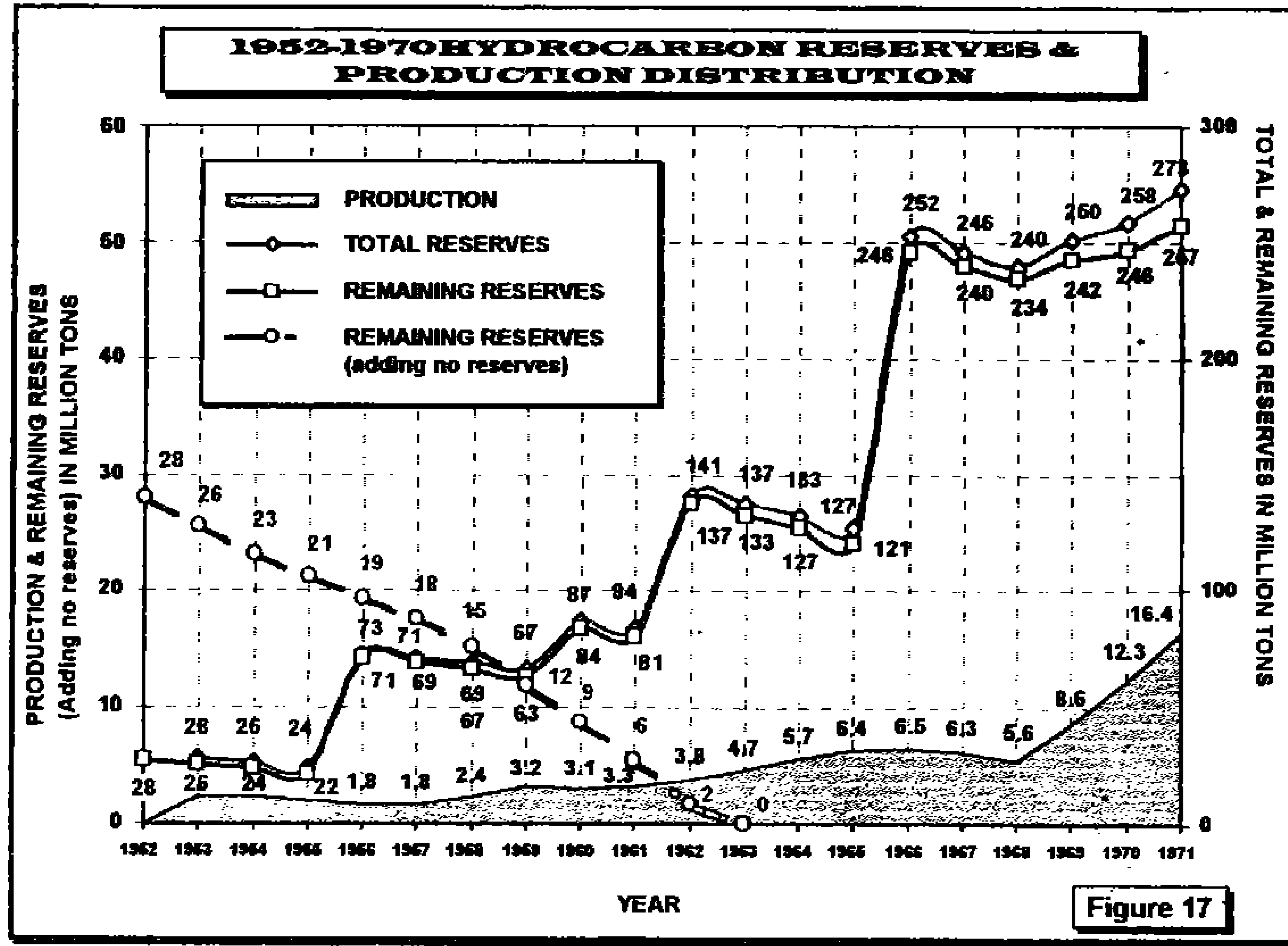
إنتاج الزيت الخام فى مصر ١٩٥٢ – ١٩٧٠

الاحتياطى من الزيت الخام
١٩٧٠ - ١٩٥٢

لقد بدأت هذه المرحلة برصيد للاحتياطى المتبقى حوالى ٢٨ مليون طن فقط من الزيت الخام وذلك فى أول يناير ١٩٥٢ ، وبفرض عدم تحقيق أية اكتشافات جديدة يكون قد استهلك هذا الاحتياطى تماما كإنتاج تحتاج إليه البلاد وذلك خلال ٩ سنوات فقط أى حتى عام ١٩٦٣ وكما يوضحه الشكل رقم (٧) ، إلا أنه كنتيجة مباشرة لعقد الاتفاقيات وأعمال البحث والاستكشاف وكذلك التنمية فقد أضيف إلى هذا الاحتياطى المشار إليه أعلاه فى بداية المدة حوالى ٢٧٩ مليون طن من الزيت الخام ، بالإضافة إلى حوالى ٤٩ مليون طن من الغاز ليصبح إجمالى الاحتياطى المضاف من الزيت الخام والغاز حوالى ٣٢٨ مليون طن .

هذا وقد بلغ الإنتاج من الزيت الخام خلال الـ ١٩ عاما حوالى ٩٩ مليون طن ليتبقى فى نهاية المدة احتياطى[1] قدره حوالى ٢٥٧ مليون طن (٢٠٨ مليون طن زيت خام، ٤٩ مليون طن غاز) أى أنه قد زاد بأكثر من تسعة أضعاف عن بداية المدة رغم تعاظم الاحتياجات السنوية للزيت الخام الذى زادت من ٢.٤ مليون طن عام ١٩٥٢ إلى حوالى ١٦.٤ مليون طن عام ١٩٧٠ .

هذا وتجدر الإشارة إلى أن الزيادة الملحوظة فى الاحتياطى المتبقى (كما يوضح الشكل رقم ٧) فى عام ١٩٦٠ من ٨٧ مليون طن إلى ١٤٥ مليون طن ترجع بالدرجة الأولى إلى اكتشاف حقل البلاعيم البحرى ، وكذلك الزيادة الملحوظة من ١٣٣ مليون طن إلى ٢٥٩ مليون طن عام ١٩٦٤ ترجع أيضا بالدرجة الأولى إلى اكتشاف حقل المرجان آنذاك .



(Ref. Expl., Prod. & Reserves in Egypt (1886-1997), Ministry of Petroleum-El Ahram Press, Oct. 1998-Page 40)

شكل رقم ٧

الانتاج والاحتياطى المتبقى من الزيت الخام

الفترة ١٩٥٢ – ١٩٧٠

(١) الاحتياطى البترولى من الزيت والغاز القابل للإنتاج هو رصيد ديناميكى متغير . يمكن تمثيله برصيد الحساب الجارى بالبنوك . إذ يتم السحب منه باستمرار الإنتاج . كما يتم الإضافة إليه بتنمية الحقول المنتجة واستكشاف المزيد منها من حين لآخر لتغطية أو على الأقل للمحافظة على مستواه . وكما أن أى رصيد بنكى يعتمد على معدلات الصرف والإيداع . فإن قيمة الاحتياطى البترولى تعتمد على معدلات الإنتاج وما يضاف إلى هذا الاحتياطى من اكتشافات جديدة أو عائد تنمية من الحقول المنتجة .

تكريـر وتصنيــع البترول

الفترة (١٩٥٢ - ١٩٧٠)

مع بداية ثورة يوليو ١٩٥٢، كانت طاقة التكرير المتاحة بالبلاد تنحصر فى معملين للتكرير بمنطقة الزيتية بالسويس بطاقة تكرير إجمالية تبلـغ حـوالى ٢،٧ مليـون طـن فـى العام، الأول منها وطاقته حوالى ٢،٣ مليون طن (٨٥٪) وتملكه آنذاك شـركة «شـل وآبـار الزيوت الإنجليزية المصرية» والثانى معمل تكرير «البترول الأمـيرى» وطاقتـه حـوالى ٤٠٠ ألف طن فى العام (١٥٪).

وقد شهدت منطقة الإسكندرية إقامة أول معمل للتكرير بــها فـى عـام ١٩٥٥ تابعًـا «لشركة الإسكندرية لتكرير البترول وتجارته» كقطاع خاص، وبدأ إنتاجه فى أواخــر عـام ١٩٥٧، وكانت طاقة التكرير به آنذاك حوالى ٢٥٠ ألف طن فى العام معتمدًا على تشغيل الخام المستورد.

هذا وقد أعطت الحكومة اهتمامًـا كبـيرًا، ومـن بدايـة الثـورة لتطويـر معمـل تكريـر البترول الأميرى بصفة خاصة، ليس فقط بزيادة طاقة التكرير به، بل أدخلت العديـد مـن العمليات التحويلية وتصنيع البترول، وكذلك العمل على زيادة الطاقات الإجمالية بالبلاد وبوقوع العدوان الإسرائيلى ونشوب الحرب فى يونيو١٩٦٧، كانت منطقة السويس«كحـزام بترولى » تبلغ طاقة التكرير بها فى المعملين حوالى ٧،٤ مليون طـن بنسـبة حـوالى ٨١،٣٪ من إجمالى طاقة التكرير بالبلاد التى بلغت آنذاك حوالى ٩.١ مليون طن فى العام.

وكنتيجة مباشرة لحرب الاستنزاف التى كانت تقوم بها القوات الخاصة من الجيش المصرى فى أرض سيناء التى كانت تحتلها القوات الإسرائيلية منــذ يونيـو ١٩٦٧ وتكـرار قيام القوات الإسرائيلية بضرب المنشآت البتروليـة ومعـامل التكريـر بالسـويس بـالصواريخ الأرضية والجوية، وأهمية استمرار الاستنزاف فى إطار الاسـتراتيجية الموضوعـة، فقـد تم إيقاف معامل التكرير بمنطقة السويس إثر إعلان السيد الرئيس/ جمـال عبـد النـاصر فـى السادس من إبريل ١٩٦٩ فى إحدى خطبه العامة للشعب بهذا القرار[1]، بعد أن شـهدت

(١) كانت طاقة التكرير الإجمالية المتاحة بمعملى التكرير بالسويس آنذاك قد بلغت حوالى ٧.٤ مليـون طـن فـى العـام وبنسبة حوالى ٨١.٣٪ من إجمالى طاقة التكرير بالبلاد التى كانت زادت إلى حوالى ٩.١ مليون طن ولم يكن هنـاك متاحًا إلا معمل الإسكندرية فقط بطاقة ١،٧٥ مليون طن فى العام.

منطقة السويس فى معامل التكرير والمنشآت بها خلال ٦٧ - ١٩٦٩ إجراءات كانت تتم على جانب كبير من الخطورة والأهمية لإعادة التشغيل غداة وإثر كل عدوان عليها فى إطار ما كان يسمى آنذاك «التشغيل العاجل» وذلك لضمان استمرارية إمداد البلاد فى القطاعين المدنى والعسكرى باحتياجاتها من المنتجات البترولية.

وهناك رجال من قطاع البترول كان لهم (وفى صمت) عبء التقدير الكامل لتحمل هذه المسئولية، هذا ونعرض فيما يلى موجزًا لما تم من نشاط فى ذلك المجال.

معمل تكرير البترول الأميرى بالسويس(١)

خطا هذا المعمل خطوات كبيرة ليس فقط فى سبيل زيادة طاقة التكرير التى وصلت إلى حوالى ١,٨ مليون طن نهاية عام ١٩٦٨، بل استهدف أن يكون أكبر شركة فى مجال تصنيع البترول، بإدخال عمليات تحويلية جديدة فى البلاد لأول مرة، وبصفة خاصة جهاز لتفحيم المازوت وتحويله لمقطرات وسطى لتغطية مشكلة العجز فى الكيروسين والسولار، التى كانت البلاد تستورد منها فى عام ١٩٥٢ حوالى ٦٥٠ ألف طن فى السنة لتكملة الاحتياجات التى كانت تبلغ آنذاك حوالى مليون طن/ السنة، وكرؤية مستقبلية لتزايد الاستهلاك المتوقع والمرتبط بالرؤية الطموحة لما كان يخطط بشأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد تحول معمل تكرير البترول الأميرى بالسويس إلى شركة تحت اسم شركة السويس لتصنيع البترول فى أكتوبر ١٩٦٢ وشهدت فترة حتى قبيل العدوان الإسرائيلى فى عام ١٩٦٧ انطلاقة كبيرة فى تنفيذ المشروعات بالتعاون مع الجانب الروسى، والكتلة الشرقية (تشيكوسلوفاكيا) تضمنت مشروع تفحيم المازوت - وهى من أولى الوحدات التى أنشئت فى العالم آنذاك - وقد افتتح عام ١٩٦٦ بطاقة إنتاجية قدرها ١,٥ مليون طن مترى، وقد أنشئ أساسا للاستفادة من خام بلاعيم برى الثقيل الذى اكتشف عام ١٩٥٥ بهدف زيادة الإنتاج من المقطرات الوسطى (كيروسين/ سولار) من الخامات المصرية

(١) أنشأته الحكومة فى ١٩٢٠ - ١٩٢٢ لتكرير الحصة العينية التى كانت تحصل عليها كإتاوة. بطاقة ١٨ ألف طن فى العام زادت إلى ٤٠٠ ألف طن فى العام مع بداية عام ١٩٥٢.

لتحسين تشكيلة المنتجات المطلوبة للسوق المحلى وتقليل الاعتماد على الاستيراد ويتكون المشروع من المجمعات التالية:

- مجمع تفحيم المازوت.
- مجمع الإصلاح للبنزين بالعامل المساعد طاقته الإنتاجية ٤٨٦ ألف طن فى السنة.
- مجمع البتروكيماويات (مواد وسيطة).
- مشروع لإنتاج الزيوت المعدنية لإنتاج زيوت التزييت الأساسية لأول مرة بالبلاد بطاقة ٦٠ ألف طن/ السنة.
- وحدة لاسترجاع الغازات عام ١٩٦٣ بهدف معالجة الغازات الناتجة من أجهزة التقطير واسترجاع البنزين الخفيف والبوتاجاز.
- تنفيذ مشروع مرسى لاستقبال الناقلات[1] ذات الحمولات الكبيرة، وهى ذات رصيفين على جانبى المرسى وتخدم استلام الزيت الخام واستيراد أو تصدير المنتجات إلى معامل التكرير أو مستودعات شركة أنابيب البترول بالسويس.

معمل تكرير آبار الزيوت الإنجليزية المصرية بالسويس

تم تمصير شركة آبار الزيوت الإنجليزية المصرية وذلك بتأميم ٥٠٪ منها فى عام ١٩٦١ ثم تأميمها بالكامل في عام ١٩٦٤ بتكوين شركة النصر للبترول لتتولى تشغيل معمل تكرير الشركة بالسويس الذى زادت طاقته تدريجيا إلى حوالى ٤,٦ مليون طن سنويا فى نهاية عام ١٩٦٨ وكذا التخطيط لإقامة مجمع لإنتاج زيوت التزييت الأساسية (٦٠ ألف طن/ العام) وهو ذات المجمع الذى اتفق عليه مع الجانب الروسى بمعمل تكرير البترول الأميرى كما سبق إيضاحه.

(١) دمرت عليها الناقلة سد الفرات فى مايو ١٩٦٨ إثر غارة جوية للعدو.

معمل تكرير «الشركة المصرية لتكرير البترول وتجارته» (سيركوب) بالإسكندرية

بدئ فى إقامة هذا المعمل بمنطقة المكس بالإسكندرية فى أوائل عام ١٩٥٥ وتم تشغيله فى عام ١٩٥٧ وذلك بقصد تزويد منطقة الإسكندرية باحتياجاتها البترولية وبلغت طاقته ٢٥٠ ألف طن/ السنة ويحتوى على الأجهزة التالية:

- جهاز لتقطير الزيت الخام كفاءة ٢٥٠ ألف طن فى العام.
- جهاز لإصلاح وتنقية البنزين بالعامل المساعد كفاءة ٣٠ ألف طن فى العام.

وقد بدىء فى الإعداد اعتبارًا من بداية الستينات لإقامة جهاز آخر بكفاءة ١,٥مليون طن فى العام لرفع القدرة الإنتاجية إلى ١,٧٥ مليون طن وبدئ فى تشغيلها ١٩٦٣/٦٢، وقد كان المعمل الوحيد خارج منطقة السويس، وقد اعتمد عليه بالتشغيل مع بداية حرب ١٩٦٧.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن تلك المرحلة (حتى قبيل عدوان ١٩٦٧) قد شهدت توسعًا كبيرًا فى استخدام خطوط الأنابيب التى تربط بين معامل التكرير ومستودعات ومراكز التوزيع الرئيسية حيث تكونت **شركة أنابيب البترول عام ١٩٦٢** لإدارة وتشغيل شبكات خطوط نقل المنتجات البترولية.

كما شهدت هذه المرحلة التمصير الكامل لشركة «مصر للبترول» عام ١٩٦٤، وأصبحت الشركتان الوطنيتان «مصر للبترول» و «الجمعية التعاونية للبترول» تسيطران على أكثر من ٨٥٪ من إجمالى المبيعات فى السوق المحلى، بعد أن كانت ٢,٥٪ فقط عام ١٩٥٢.

ومع مطلع ١٩٦٧ كانت صناعة البترول المصرية مهيأة تمامًا للانطلاق إلى آفاق جديدة فى مجال التكرير والتصنيع ساعد عليها اكتشاف حقل المرجان بإمكاناته الكبيرة وبنوعيه من الخام ذات درجة جودة مناسبة (٣٣ درجة نوعية API فى ذلك الحين) للمساهمة فى مجابهة الطلب على تزايد الاستهلاك وبصفة خاصة من المقطرات الوسطى، والدخول فى مرحلة تصدير فائض من المنتجات (نافتا/ مازوت).

ثم جاء العدوان فى يونيو ١٩٦٧ واحتلت إسرائيل حقول البترول فى سيناء وكانت تنتج حوالى ٨٠٪ من إجمالى إنتاج الزيت الخام وضربت أيضا معامل التكرير بالسويس التى كانت هى أيضا تمثل أكثر من ٨٠٪ من إجمالى طاقات تكرير البترول المصرية آنذاك.

وقبل أن نتناول هنا تطور الإنتاج والاستهلاك من المنتجات البترولية خلال المرحلة (٥٢ - ١٩٧٠)، قد يكون من المفيد إلقاء الضوء على فترة حرجة جابهت فيها البلاد موقفًا عصيبًا بشأن تدبير تلك الاحتياجات للقطاعين المدنى والعسكرى وذلك منذ نشوب الحرب فى يونيو ١٩٦٧، وحتى إيقاف معامل التكرير فى السويس فى إبريل ١٩٦٩ والتحرك الذى تم فى إطار الاستراتيجية التى وضعت بذات الشأن تمكينًا للبلاد أن تخوض معركتها الحقيقية فى السادس من أكتوبر ١٩٧٣، وبما يستلزم عرض النشاط ومجموعة الإجراءات مكتملة لتلك الفترة.

إيقاف معامل التكرير بالسويس

(إبريل ١٩٦٩)

فى التاسعة من صباح الخامس من يونيو عام ١٩٦٧ وفى غموض خاطف غطت الطلعات الجوية للعدو سماء منطقة الزيتيات بالسويس وكانت تصاحبها أصوات قذائف المدفعية المضادة للطائرات وخلال يومين بات واضحًا لمصر بصفة عامة وأهل السويس والعاملون بالمنشآت البترولية فى منطقة الزيتيات[1] بصفة خاصة، أن العدو أصبح يتمركز على الضفة الأخرى للقناة فى سيناء.

وجاء العدوان المباشر الأول لضرب بعض الأهداف البترولية، فى ظهر الرابع عشر من يوليو ١٩٦٧ فى طلعة طيران للعدو بقذائف مباشرة إلى منطقة الزيتيات شاملة بعض

(١) منطقة الزيتيات تشمل معامل التكرير والموانى البترولية فى مواضع ثلاث ومساحات شاسعة لمستودعات التخزين ومحطات التدفيع وشبكاتها ومنشآت شركة خطوط الأنابيب وخطوطها لنقل المنتجات إلى القاهرة وكذلك منشآت شركات التسويق لمصر للبترول والجمعية التعاونية للبترول وإسو وكالتكس وموبيل والشحن للسكك الحديدية. ومستودعات البوتاجاز الكروية ومنشآت شركة الجمعية التعاونية للبترول آنذاك لتعبئة أسطوانات البوتاجاز. وعلى مقربة من ذلك يتواجد شركة السماد التى تعتمد فى التشغيل على الغازات المنتجة بمعامل التكرير.

أجزاء من معامل التكرير، ولكى يتصور القارئ خطورة ذلك الأمر، يكفى الإشارة إلى أن القواعد الموضوعة للأمن الصناعى والسلامة داخل المساحات الشاسعة لمئات الأفدنة بمعامل التكرير، تقضى بمتطلبات ومحاذير صارمة لارتباطها بصناعة خطرة، حرصا على سلامة العاملين وكذلك الأجهزة والمعدات فلا يستخدم فيها مثلا لأعمال الدق إلا الشواكيش النحاسية. تخوفاً من حدوث أى شرارة استاتيكية من أثر الاحتكاك، باعتبار أنها مناطق قد تحتوى على نسب حرجة من الغازات. فقد تكون هناك تسربات بما ينشأ عنها ارتفاع التركيز ووجود خليط متفجر، بل إن هناك تصاريح وشهادات خاصة لزوم أى عملية مطلوب إجراؤها للحام أو القطعية أى باستخدام اللهب المباشر. فهى تخضع لقياسات نسبة الغاز بأجهزة خاصة وتراعى اتجاه الرياح طوال فترة العمل وفى كثير من الأحيان تشترط تواجد عربات الإطفاء أو الأجهزة الخاصة بذلك مصاحبة لهذه العمليات وعلى استعداد دائم، بل إن جميع عربات الشحن وخلافه التى يسمح لها بالمرور داخل معمل التكرير لأغراض العمل لها نظمها الخاصة فى الوقاية من خطورة «الشاكمان». ووسائل لمنع الكهرباء الاستاتيكية خلال الشحن.

فما بالنا والتصور بضرب هذه الأجهزة والمستودعات المتلئة بالبترول داخل معامل التكرير، بالقذائف الصاروخية المباشرة.

وقد تقرر أثر هذه الضربة الجوية التى حدثت فى يوليو ١٩٦٧ بناء الحوائط من الطوب الأحمر حول المستودعات(١)، ولحماية بعض المنشآت الهامة كالتوربينات والضواغط ومحطات الطلمبات وخلافه، للحد من خطورة تكرار العدوان إلا أنه فى شهر أكتوبر من نفس العام ١٩٦٧ شهدت المنطقة البترولية بالزيتيات تدميرًا شاملاً، قصد به العدو إجهاضها وتوقفها عن العمل تمامًا، وبما يستحق أن نورد هنا موجزًا لما جرى فيها من أحداث.

(١) ثبت خطورتها وعدم فاعليتها فيما بعد أمام الضربات المباشرة من الطلعات الجوية. وبصفة خاصة فى حالة الانفجارات واشتعال أى من المستودعات وتحولها إلى كتلة من اللهيب المشتعل يمنع عمليات التبريد وهى خبرة مكتسبة وغير مسبوقة.

إغراق المدمــرة الإسـرائيلية
إيلات أمام بور ســــــعيد

قبل غروب شمس السبت ٢١ أكتوبر ١٩٦٧ أذاعت وسـائل الإعـلام العالميـة، خـبر قيـام البحرية المصرية بإغراق المدمـرة إيـلات وذلـك فـى السـاعة الخامسـة والنصـف أمـام الشـواطئ المصرية. وكانت المدمرة الإسرائيلية قد حـاولت دخـول الميـاه الإقليميـة المصريـة فتصـدت لهـا قوارب الصواريخ للبحرية المصرية وضربتها وأغرقتها شمال شرق بور سعيد.

وقد صدرت الصحف المصرية فى صباح الأحد ٢٢ أكتوبر وكذلك الأثنين ٢٣ أكتوبر المرفق صورتها تحمل تفاصيل هذا العـدوان (شـكل رقـم ٨)، ونجـاح البحريـة المصريـة فـى التصـدى الحاسم له، كما توضحه مانشيتات الأهرام، والملفت للنظر هو ما جاء بها عن التوتر الشديد فى إسرائيل والاجتماعات المتصلة السياسية والعسـكرية بـها وعـن إجمـاع المراقبـين بـأن إسـرائيل سوف تقوم قريبًا بضربة انتقامية.

الأهرام

١٥ مليما

١٠ صفحات

ضرب مدمرة إسرائيلية بقوارب الصواريخ وإغراقها أمام بورسعيد

المدمرة الإسرائيلية حاولت دخول المياه الإقليمية فتصدت لها قوارب الصواريخ المصرية وضربتها وأغرقتها

المعركة البحرية دارت فى الساعة الخامسة والنصف مساء وانتهت بانتصار حاسم للبحرية المصرية

المدمرة كان عليها ما بين ٢٥٠ إلى ٣٠٠ ضابط وجندى وبحار

إسرائيل تعلن فى بيان رسمى نبأ ضرب المدمرة وتطلب معونة الأمم المتحدة فى إنقاذ جنودها البحريين

تحقيق صحفى "للأهرام" عن وقائع المعركة وتفاصيلها وتطوراتها حتى منتصف الليل

يوثانت يعلن وضع مشروع قرار جديد فى أزمة الشرق الأوسط

بيلى يلتقى فى القاهرة باجتماع مع الرئيس عبد الناصر

القاهرة تبلغ الدول العربية

الأهرام

١٥ مليما

٨ صفحات

أبطال المعركة البحرية يروون للأهرام وقائعها

الأهرام يلتقى بالضابط الأول والضابط الثانى لقارب الصواريخ الذى قاد الهجوم على المدمرة إيلات وأغرقها

دوى عالمى واسع النطاق تحدثه المعركة البحرية التى وقعت مساء أمس الأول داخل مياهنا الإقليمية التى حاول العدو انتهاكها

توتر شديد فى إسرائيل واجتماعات متصلة سياسية وعسكرية وسط إجماع المراقبين يتفق على أن إسرائيل سوف تقوم قريبا بضربة انتقامية

إسرائيل قدرت على الأقل مائة ضابط وجندى بحار من قوة المدمرة إيلات بينما هنالك عدد مماثل مصابون بحالة وجروح خطيرة

جريدة الأهرام : الصادرة الأحد ٢٢ أكتوبر ١٩٦٧

الاثنين ٢٣ أكتوبر ١٩٦٧

ضرب معامل التكرير والمنشآت البترولية بالزيتية بالسويس بالقذائف والصواريخ

وفى غدر غير مسبوق لم تعرفه الحرب العالمية الثانية بدأ قيام العدو فى الساعة الثانية والنصف ظهر الثلاثاء ٢٤ من أكتوبر ١٩٦٧ بقذف الميناء ومعامل التكرير والمنشآت البترولية بمنطقة الزيتية بالسويس بالصواريخ أرض - أرض من دشم الدبابات المحصنة بخط بارليف[1]، وذلك من المنطقة المواجهة لبور توفيق عبر القناة وقيل إنها من عيون موسى بسيناء أيضا لمدة استمرت حوالى ثلاث ساعات حيث توقفت فى الساعة الخامسة والنصف، وقد استهدف فيها العدو القضاء على كافة النشاط البترولى بالبلاد كضربة قاضية تفقد البلاد قدرتها على الحركة والمواجهة والتصدى، وكان الحزام البترولى بالسويس يضم بمفرده ما يزيد عن ٨٥٪ آنذاك فى إمداد البلاد باحتياجاتها من المنتجات البترولية للقطاع العسكرى والمدنى.

وقد ظلت مكافحة الحرائق التى اشتركت فيها قوات الإطفاء من القاهرة والإسماعيلية والجيزة وفرق القوات المسلحة وقناة السويس إلى جانب قوات الإطفاء بالمنشآت البترولية كما أظهرت ذلك الصحف الصادرة الأربعاء والخميس ٢٦ أكتوبر المرفق صورتها (شكل ٩، ١٠)، وكذلك حتى الساعة الحادية عشرة قبل ظهر الجمعة ٢٧ أكتوبر حين تم إخماد آخر المستودعات بشركة النصر للبترول بالسويس.

وكمطلب عاجل بل وحيوى ترتبط به كل أوجه الحياة على البلاد، كان هناك رجال قادرون على تحمل المسئولية وتقدير عظيم لما يجب أن يتم.. وكان إعادة التشغيل العاجل بالاستفادة من الإمكانات التى أصبحت محدودة هنا أو هناك، وفى ظروف استلزمت إجراء الإصلاحات وإتمام التركيبات والتوصيلات بالأجهزة والمعدات والمستودعات بعيدًا عن كافة القواعد المتبعة والأصول المرعية وإجراءات الأمن والسلامة كحل مؤقت لاستمرارية الإنتاج. وظل هذا هو الوضع السارى مع تكرار كل عدوان حتى صدور قرار إيقاف معامل التكرير وكامل النشاط بالمنطقة فى السادس من إبريل عام

(١) اقتحمه الجنود المصريون فى السادس من أكتوبر ١٩٧٣، وقد قيل عنه إنه أكبر مانع أنشئ فى التاريخ وله دشم محصنة للدبابات وسقوف متحركة وأبواب فولاذية.

الأهرام

٨ صفحات — ١٥ مليما

إسرائيل لا تجد مبررا بعد تغيير توجيه المدافع البعيدة المدى ضد المنشآت المدنية فى السويس!

في الساعة الثانية والنصف بعد ظهر أمس بدأت المدفعية الإسرائيلية من مواقع بعيدة تطلق نيرانها على منطقة المصانع جنوب السويس

قواتنا ترد بالمدافع على الفور وهدير المدافع يستمر فوق المنطقة ثلاث ساعات كاملة

العدو يركز على ميناء السويس ومعامل ومخازن البترول ويحدث بها عدة حرائق

مدافعنا تدمر ١٠ دبابات للعدو و٤ عربات مدرعة و٥ قاذفات صواريخ و٧ مخازن للوقود والذخيرة ومجموعة من المدافع المختلفة والمعدات

مدفعيتنا المضادة تسقط طائرة من طراز ميراج كانت تحلق قرب قطنرة المركز ضمن تشكيل يضم أربع طائرات وقد شوهدت الطائرة تهوى والنار مشتعلة فيها

إطلاق النار توقف فى الساعة الخامسة والنصف بعد ثلاث محاولات لوقفه قام بها ممثلو هيئة الرقابة الدولية

أمريكا ترسل ٥٠ طائرة حربية جديدة إلى إسرائيل

واشنطن أعلنت أمس النبأ الخطير عن تزويد إسرائيل بالأسلحة

الأهرام

٨ صفحات — ١٥ مليما

مجلس الأمن عقد أمس ٣ اجتماعات لبحث العدوان على السويس

أغلب الأعضاء الذين تحدثوا فى المجلس أدانوا إسرائيل فيما عدا مندوب أمريكا الذى حاول تمييع الموقف

مندوب الاتحاد السوفيتى يتقدم بمشروع قرار بإدانة إسرائيل وإلزامها بدفع تعويضات عن الخسائر التى لحقت بالمنشآت الصناعية فى السويس، فباع الزور بالأمريكى بمشروع مضاد

محاولات مالى والهند ونيجيريا لوضع مشروع قرار وسط بين المشروعين السوفيتى والأمريكى

توقفت كل الاتصالات فى الأمم المتحدة لحل أزمة الشرق الأوسط وتركز البحث الآن فى الموقف الناشئ عن العدوان على السويس

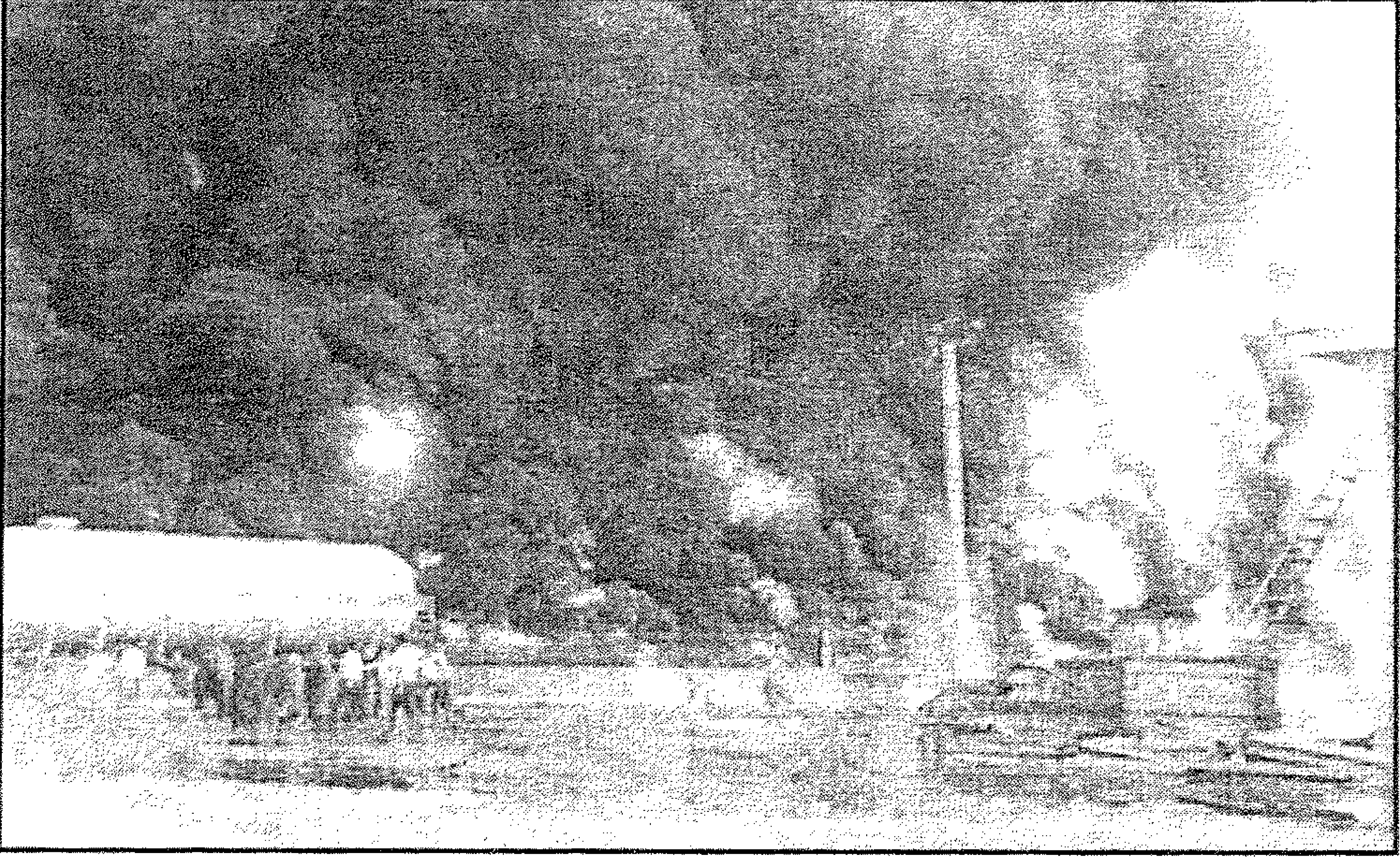


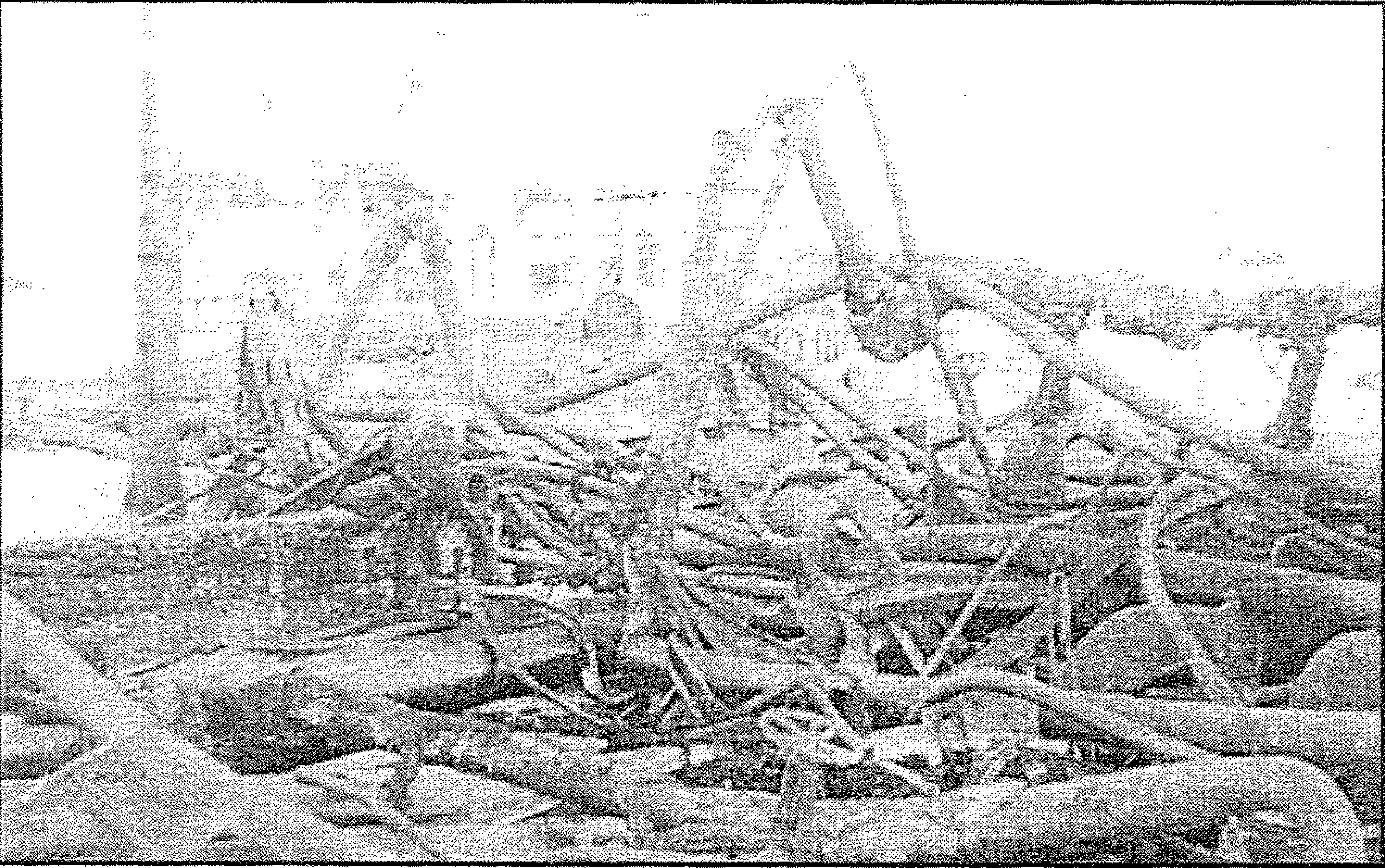
مكافحة حرائق العدوان الإسرائيلى على السويس استمرت طوال أمس

بعد ٤ ساعة أمكن إطفاء الجزء الأكبر والباقى سيتم إطفاؤه اليوم

٣ اتصالات أجراها المراقبون الدوليون لوقف إطلاق النار

إسرائيل استمرت فى إطلاق النار ١٠ دقائق حتى بعد أن تقرر وقفه





شكل رقم (١٠)

الحريق وآثار الدمار - أحد الأجهزة بمعمل تكرير النصر للبترول بالسويس - أكتوبر ١٩٦٧

١٩٦٩، أى ما يقرب من عامين لكسب الوقت لبدائل وترتيبات أخرى يمكن الاعتماد عليها لاستمرارية إمداد البلاد بالمنتجات البترولية.

تطور طاقة التكرير وانتشارها بالبلاد في إطار استراتيجية إعداد الدولة للحرب

كما هو معروف فإن إنشاء معامل التكرير بمناطق جديدة قد يحتاج فترة ٣ - ٤ سنوات، وإلى سنتين على أقل تقدير عند إضافة طاقات جديدة لعامل قائمة، ومع مثول العدوان فى يونيو ١٩٦٧، استلزم الأمر ضرورة الاحتفاظ بتشغيل معامل التكرير بالسويس (٧,٤ مليون طن/ العام آنذاك) - كما سبق إيضاحه حتى يمكن تدبير بدائل أخرى تنتج إلى جانب تعظيم الاستيراد للوفاء باحتياجات القطاعين المدنى والعسكرى بالبلاد، وبما لا يعرضها لأى أزمات بترولية. وهو الوضع الذى أمكن تجنبه تمامًا، على الرغم من تكرار تعرض معامل التكرير بالسويس للقصف المتكرر.

وقد جاءت خطة الإعداد بانتشار معامل التكرير خارج منطقة السويس فى إطار الخطة الاستراتيجية لإعداد الدولة للحرب فيما يلى وكما يوضحه الجدول رقم (٧).

أولاً: الاستفادة من البنية الأساسية لمواقع قائمة

(أ) القاهرة: منطقة مسطرد بالتحويل العاجل بوحدة فصل السولار من المازوت الخاصة بشركة خطوط الأنابيب إلى وحدة لتقطير الزيت الخام، واستخدام خط تدفيع المازوت من السويس لنقل الزيت الخام، والتخطيط لإقامة معمل تكرير جديد لشركة السويس للتصنيع (القاهرة للتكرير حاليا) بإضافة وحدات جديدة، مع الاستعانة بما يلزم من الأجهزة أو المعدات، وقد تم فعلاً نقل جهاز الإصلاح بالعامل المساعد من معملها بالسويس إلى القاهرة.

(ب) الإسكندرية: زيادة طاقة التكرير بمعمل تكرير الإسكندرية للبترول والوصول بها إلى ٣ مليون طن عام ١٩٧٠.

ثانيًا: مواقع جديدة

(أ) طنطا: التخطيط لإقامة معمل تكرير جديد فى وسط الدلتا بالاعتماد على تغذيته بالزيت الخام من السويس عبر شبكة خطوط الأنابيب.

الوحدة: ألف طن من العام

العام	منطقة السويس		منطقة القاهرة		منطقة الإسكندرية		إجمالى البلاد
	أبار الزيوت[1]	المعمل الأميرى[2]	مسطرد	طنطا	إسكندرية للبترول[3]	العامرية	
١٩٥٢	٢٣٠٠	٤٠٠	–	–	–		٢٧٠٠
١٩٦٦	٤٥٠٠	٢٨٠٠	–	–	١٧٠٠		٩٠٠٠
١٩٦٧	٤٦٠٠	٢٨٠٠	–	–	١٧٠٠		٩١٠٠
١٩٦٨	٤٦٠٠	٢٨٠٠	–	–	١٨٠٠		٩٢٠٠
١٩٦٩	–	–	٧٥٠	–	٢٠٠٠		٢٧٥٠
١٩٧٠	–	–	١٥٠٠	–	٣٠٠٠		٤٥٠٠
١٩٧١	–	–	١٥٠٠	–	٣٠٠٠	–	٤٥٠٠
١٩٧٢			١٥٠٠	–	٣٠٠٠	–	٤٥٠٠
١٩٧٣			٣٥٠٠	–	٣٠٠٠	١٥٠٠	٨٠٠٠

(١) معمل تكرير النصر للبترول بالسويس اعتبارًا من ١٩٦٤.

(٢) معمل تكرير السويس للتصنيع اعتبارًا من ١٩٦٢.

(٣) أصلا شركة الإسكندرية لتكرير البترول وتجارته ١٩٥٧.

جدول رقم (٧)

تطور طاقات التكرير بالمعامل بالبلاد والانتشار خارج منطقة السويس فى إطار استراتيجية إعداد الدولة للحرب

(ب) الإسكندرية : التخطيط لإقامة معمل تكرير جديد بالعامرية بالإسكندرية بطاقة ١,٥ مليون طن فى العام بنقل نشاط شركة النصر للبترول بالسويس إلى منطقة الإسكندرية اعتبارًا من عام ١٩٦٩ ونقل معدات الأجهزة الجديدة إليها وهى الخاصة بمجمع الزيوت ووحدة التقطير واسترجاع الغازات والأجهزة

المساعدة وهى جميعا من الكتلة الشرقية (روسيا - تشيكوسلوفاكيا) وقد بدأ الاعتماد عليه بالتشغيل فى عام ١٩٧٣.

وبهذا الإعداد توافر لمصر خارج منطقة السويس عند صدور القرار بالحرب فى السادس من أكتوبر ١٩٧٣، طاقة تكرير ٨ ملايين طن فى العام ٣,٥ منها بالقاهرة، ٤,٥ ملايين طن بالإسكندرية.

وقد استوردت مصر فى تلك الفترة الزيت الخام الروسى والجزائرى للتكرير بمعامل الإسكندرية، كما استخدمت معمل التكرير فى عدن لتكرير خاماتها والحصول على المنتجات تسليم الموانى البترولية بالسويس.

هذا وقد كانت البلاد تعانى من نقص المقطرات الوسطى (كيروسين/ سولار) برغم توافر طاقات التكرير قبل الحرب وهو أمر يرتبط أصلا بطبيعة الخامات المصرية، وعدم توافر العمليات التحويلية التى تقلل من إنتاج المازوت وتحويله إلى مقطرات، وقد اعتمدت البلاد وخاصة فى عام ١٩٦٩ بسد احتياجات المازوت باستيراد كميات كبيرة زادت على المليون طن لاستمرار الوفاء باحتياجات محطات القوى الكهربائية والمصانع، وأفران إنتاج الخبز بصفة خاصة ويوضح الجدول رقم (٨) تطور الواردات للزيت الخام والمنتجات البترولية الرئيسية خلال هذه الفترة الحرجة (حرب الاستنزاف).

الكمية: ألف طن

ع/ العام	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧٣
زيت خام	٢٥٦٨	١٠٤٦	١٠٠٤	٢٠٣٨	١٤٧٣
كيروسين	٢٢٠	٢٧٠	٣٨٥	٣٠٥	٥٤
سولار	٣٦٢	٢٦٧	٧٣١	٥٨٦	١٢
مازوت	٤٥٧	٥٤٨	١٠٣٨	٥٤٤	٢١٩
المجموع	**٣٦٠٧**	**٢١٣١**	**٣١٥٨**	**٣٤٧٣**	**١٧٥٨**

جدول رقم (٨)

الواردات من الزيت الخام والمنتجات

البترولية الرئيسية خلال حرب الاستنزاف (٦٧ - ١٩٧٣)

تطور الاستهلاك المحلى

(١٩٥٢ - ١٩٧٠)

لقد كانت هناك زيادة مضطردة نسبيا وصلت حتى عـام١٩٦٦قبل وقـوع حـرب ٦٧ إلى حوالى الضعف حيـث بلغـت حـوالى ٦ مليـون طـن. بـدلاً مـن حـوالى ٣ ملايـين طـن عام١٩٥٢، وظلت ثابتة تقريبًا فى السنوات الخمس الأخيرة. وإن كان ذلك يعنـى تمامًـا فى أقل تقدير الوفاء باحتياجـات البـلاد القائمـة دون التنميـة ويوضـح الجـدول رقـم (٩) التطور المشار إليه.

الوحدة: ألف طن

	بوتاجاز	بنزين	كيروسين	سولار	ديزل	مازوت	أخرى	جملة
١٩٥٢	٣	٢٥٢	٦٦٥	١٩٩	١٤٤	١٧٥٤	٢٩	٣٠٤٦
١٩٥٣	٤	٢٥٤	٧٢٨	٢٠٠	١٤٥	١٨٠٣	٣٤	٣١٦٨
١٩٥٤	٥	٢٦٣	٧٧٠	٢١٥	١٥٥	١٩٠١	٤٥	٣٣٥٤
١٩٥٥	٧	٢٩٠	٧٩٨	٢٤٥	١٧٧	٢٠٨٣	٧٢	٣٦٧٢
١٩٥٦	٨	٢٩٣	٨٦٠	٢١٩	٢١٧	٢٠٧٧	٩٠	٣٧٦٤
١٩٥٧	٩	٢٦٥	٦٦٩	٣٥١	٢٤٦	٢٣٢٥	١٠٠	٣٩٦٥
١٩٥٨	١٢	٢٦٣	٦٨٦	٣٨٣	٢٤٣	٢٤٣١	١٠٧	٤١٢٥
١٩٥٩	١٥	٢٦١	٧١٢	٤٣٥	٢٣٣	٢٤٩٨	١١٤	٤٢٦٨
١٩٦٠	٢٠	٢٦٢	٧٣٦	٥٣٨	٢٤٨	٢٧٨٣	١٥٧	٤٧٤٤
١٩٦١	٢٤	٢٥٢	٧٥٧	٦٣٤	٢٥٣	٢٤٤١	١٧١	٤٥٣٢
١٩٦٢	٣٠	٢٥٣	٨١٧	٦٩٦	٢٢٩	٢٣٩٤	١٩٩	٤٦١٨
١٩٦٣	٣٧	٢٦٢	٨٥٣	٧٣١	٢٣٤	٢٤٥٤	١٩٥	٤٧٦٦
١٩٦٤	٤٧	٢٨١	٨٧٩	٨١٣	٢٤١	٢٧٨٨	١٩٤	٥٢٤٣
١٩٦٥	٥٩	٢٨٧	٩٢٨	٨٧٦	٢٤٨	٢٩٧٤	٢٠٩	٥٥٨١
١٩٦٦	٧٣	٢٤٩	٩٥٩	٩٢٤	٢٤٤	٣٢٧٢	٢٢٢	٥٩٨٨
١٩٦٧	٧٦	٣١٨	٨٧٣	٩٥٩	٢٢٢	٣٢١٩	٢٢٦	٥٨٩٣
١٩٦٨	٨٥	٣٣٥	٧٥٧	٩٨٩	٢١٩	٣٠٦٨	٢٤٤	٥٦٩٧
١٩٦٩	٩٣	٤٠١	٧٨٨	٩٥٩	٢١٦	٣٠٩٤	٢٥٣	٥٨٠٤
١٩٧٠	١٠٨	٤٤٤	٨٢٠	٩٩٥	١٨١	٣٠٠٥	٢٩٨	٥٨٥١
الإجمالى	٧١٥	٥٥٣٠	١٥٠٥٥	١١٣٦١	٤٠٩٥	٤٨٣٦٤	٢٩٥٩	٨٨٠٧٩

جدول رقم (٩) : تطور الاستهلاك المحلى من المنتجات البترولية والغازات

السد العالى .. جاء دعمًا متجددا للاحتياطى البترولى بالبلاد

فقد جاء تنفيذه فى منتصف الستينات إنجازًا عظيمًا كمشروع عملاق تطلبته خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ولسد احتياجات البلاد الطموحة والمتنامية بالدرجة الأولى وذلك من الطاقة الكهربائية لزوم برامج التصنيع الموضوعة .

وقبل عام ١٩٥٢ كان الغرض من توليد الكهرباء مقصورًا على تلبية الاحتياجات الخاصة بالإنارة ، وكذلك إدارة الطلمبات الخاصة بأعمال الرى ، وكانت القدرة المركبة بالبلاد تبلغ طاقتها الإجمالية فى عام١٩٥٢(١٥٠م .و.)فقط ، حيث كانت المصانع ومعامل التكرير القائمة تقوم بتدبير احتياجاتها ذاتيا[١]،فعلى سبيل المثال كان لدى معمل تكرير آبار الزيوت بالسويس آنذاك وحدات قائمة تتمثل فى عدد٣توربينات بخارية لإنتاج الكهرباء بقدرة مجتمعة (١٥ م . و .) ـ واحتياجاتها الفعلية من٥إلى٧م .و .، كما وضع مشروع مجمع التفحيم فى معمل شركة السويس للتصنيع فى منتصف الخمسينات على أساس تنفيذ محطة حرارية بقدرة مركبة ٤ × ٢٥ م . و، أى بإجمالى ١٠٠ م . و . تدار بالفحم الناتج من المجمع ، برغم أن الاحتياجات لا تتعدى بذات المعمل من ١٠ - ١٥ م . و . وذلك لخدمة المصانع المجاورة .

وتجدر الإشارة إلى أنه كان يتواجد بالعاصمة ومدينة الجيزة أيضًا شبكة لإنارة المصابيح فى شوارعها بغاز الاستصباح المنتج بمحطات (السبتية - شارع الجلاء) قيل إنها بدأت باستخدام التقطير الإتلافى للفحم . ثم استخدمت (النافتا) فى عملية التكسير وقد ظلت تلك الشبكة فى الاستخدام لبعض المناطق بالعاصمة (ميدان التحرير - شارع مصر والسودان بالقبة ..) حتى منتصف الثمانينات .

وقبل أن نعرض لموضوع (السد العالى) الذى ارتبطت به أحداث جسام فى مصر وعلى الصعيد العالمى كله فى تلك الفترة ، يهمنا أن نوضح هنا ، الاستراتيجية

(١) ظل هذا النظام قائمًا حتى أواخر الستينات . حين صدر القرار المنظم لهذا الموضوع من وزارة الكهرباء بعدم السماح بإنشاء وحدات توليد الكهرباء بالمصانع فى إطار التخطيط العام بالاعتماد على الشبكة القومية وقيام وزارة الكهرباء بالتوسع فى إدخال محطات جديدة .

التى وضعت آنذاك ومن البداية فى الاتجاه إلى استثمار موارد البلاد فى (ثروته المائية) كمصدر لإنتاج الكهرباء لتقليل الاعتماد على البترول بالدرجة الأولى من جهة ، وباعتبارها أرخص المصادر أيضًا وبما يتواءم وظروف البلاد . فقد كانت البلاد آنذاك تعتمد على سد احتياجاتها من المازوت بالاستيراد لنقص الإنتاج . وظلت كذلك طوال الـ ١٨ عاما الفترة ٥٢ - ١٩٧٠ أى فترة الإعداد بكاملها كما يتضح من البيان الآتى :

استيراد المازوت	١٩٥٢	١٩٦٧	١٩٦٩	١٩٧٠
الكمية ألف طن	٣٨٤	٤٥٧	١٠٣٨	٥٤٤

وتجدر الإشارة إلى أن استهلاك المازوت لإنتاج الكهرباء فى عام ١٩٥٢ لم يكن يتعدى ١٠٠ ألف طن . وبلغ فى نهاية المدة من ٥٠٠ إلى ٦٠٠ ألف طن فقط عام ١٩٧٠ وبالاعتماد أيضا على الطاقة الهيدرومائية كأولوية متاحة .

توليد الكهرباء من خزان أسوان (رقم ١)[١]

وقد تقرر إقامتها فى عام ١٩٥٣ حيث استكملت وبدأ الاعتماد عليها من عام ١٩٦٠ وبها ٧ توربينات رئيسية قدرة كل منها ٤٦ ميجاوات . وعدد ٢ توربينة قدرة كل منها ١١.٥ ميجاوات، أى بمجموع قدرة مركبة ٣٤٥ ميجاوات . وبطاقة كهربائية منتجة حوالى ١٩٠٠ مليون كيلووات ساعة سنويا . تعادل ما يزيد على ٦٥٠ ألف طن من المازوت فى العام .

وفى عام ١٩٦٥ أى قبل إدخال السد العالى فى التشغيل . أصبح خزان أسوان يمثل حوالى ٣٤٪ من القدرة المتاحة المركبة . رغم مضاعفة المحطات الحرارية حوالى أربع مرات كما يوضح ذلك الجدول رقم (١٠) .

---

(١) محطة أسوان (رقم ٢) فى منتصف الثمانينات بقدرة مركبة ٢٧٠ م . و . .

السنوات	حرارى	مائى	الإجمالى بالبلاد		الحمل الأقصى
	م. و.	م. و.	م. و.	مائى ٪	م. و.
١٩٥٢	١٥٠	–	١٥٠	٦	–
١٩٥٥	٣٢١	–	٣٢١	–	١٧٣
١٩٦٠	٥٤١	٢٥٦	٧٩٧	٪٣٢	٣٧٢
١٩٦٥	٦٧٢	٣٤٥[١]	١٠١٧	٪٣٤	٧٥٠
١٩٧٠	١٣٣٠	٢٤٤٥[٢]	٣٧٧٥	٪٦٥	١١٠٠
٪ تطور	٨,٩ مرة	–	٢٥,٢ مرة	–	–

جدول رقم (١٠)

تطور القدرة المركبة بالبلاد ١٩٥٢ –١٩٧٠

السـد العـالى . .
قضيـة شـعب

ترجع أصل فكرة السد العالى إلى الخبير اليونانى «دانينوس» ، وقد سبق لـه التقدم بمشروعه هذا إلى وزارة الأشغال مرارًا قبل الثورة ، ولم يُقدر هذا أحد في ذلـك الوقـت ، وقد بعث به إلى مجلس قيادة الثورة فى عام١٩٥٢، وتحمس له الرئيس جمال عبد الناصر وطلب دراسته ، ثم دعا (دانينوس) إلى لقائه ليستمع منه إلى الجوانب التفصيلية للمشروع وفائدته ، وكانت الدراسة تشير إلى إمكان إضافـة ٢ مليـون فـدان للزراعـة وكذلـك إنتـاج الكهرباء عشرات أضعاف ما كان يتواجد بمصر آنـذاك ووجـد فيـه / جمـال عبـد النـاصر دعامة للانطلاق .

وقد تم تضمين هذا المشروع فى إطار برنامج عاجل للتنمية فى فبراير ١٩٥٣ ولم يكن قد مضى على قيام الثورة سبعة أشهر .

(١) زيادة أسوان (١) إلى ٣٤٥ م . و. من عام ١٩٦١ .

(٢) بدخول المولدات فى السد العالى تدريجيا اعتبارا من ١٩٦٦ حتى انتهاء التركيب للتوربينات بإجمالى ٢١٠٠ م . و. وبدء التشغيل فى عام ١٩٦٧

وقد تقدمت به الحكومة رسميا للبنك الدولى فى عام ١٩٥٤ ، وكـانت تكاليفه كما قدرها البنك الدولى آنذاك ١,٣ مليار دولار منها ٤٠٠ مليون دولار فقط بالنقد الأجنبى ، وقد كانت هناك موافقة مسبقة من حكومتى الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة فى تقديم منحة من احتياجات العملة الأجنبية للمشروع تعادل ٢٠٠ مليون دولار على أن يتم تمويل الباقى كقرض من البنك الدولى .

وقد صاحب ذلك أيضا ، ما كان يجرى على أرض مصر من مفاوضات مع الجانب البريطانى بشأن إنهاء الاحتلال وجلاء القوات البريطانية عن مصر . وتسلم الرئيس إيزنهاور لمنصب الرياسة فى الولايات المتحدة الأمريكية فى مارس ١٩٥٣ وتعيين (جون فوستر دالاس) وزيرا للخارجية ، وجاء اهتمامهم كمهمة أولى هو (الشرق الأوسط) ومنابع البترول به[1] . وبأن يبقى بعيدًا عن متناول الروس .

وعلى الجانب الآخر كان الضغط من جانب (تشرشل) رئيس الوزراء البريطانى المخضرم وقد ناهز الثمانين عامًا . ووزير خارجيته إيدن . يفتحان حوارا مكثفا مع الرئاسة الأمريكية الجديدة فيما تتقابل فيه المصالح والأهداف بضرورة الربط بين موضوع الجلاء البريطانى الجارى محادثاته مع مصر وبين موضوع الاشتراك مع الغرب فى حلف إقليمى كحزام أمنى يحيط فراغ المنطقة ، فى حين هناك فى أوروبا الغربية قواعد الحلفاء فى حلف الأطلنطى . وفى أقصى الشرق قواعد حلف جنوب شرق آسيا .

وفى هذه المرحلة من تاريخنا تعرضت بلدان المنطقة فيها لدعوات الأحلاف العسكرية وكان المنظور الغربى أنه حلف يجمع باكستان ، إيران ، تركيا . وشهد خريف ١٩٥٤ وبحضور نورى السعيد رئيس وزراء العراق إلى القاهرة الدعوة إلى حلف بغداد وقوبل بالرفض . وكمخطط مدروس . وفى نفس التوقيت . كان هناك وعلى حدود مصر الغربية اتفاق وقع مع الحكومة الليبية فى حصول الولايات المتحدة الأمريكية على

(١) لم يكن للشركات الأمريكية أية حصة فى بترول إيران . وهناك دور أمريكى فى إيران من بداية الخمسينات بتشجيع ودفع الدكتور مصدق لتأميم البترول ضد شركة البترول الإيرانية البريطانية ، ثم حصار عملية التأميم ودفع إيران إلى الإفلاس والإطاحة بمصدق ، ثم الحكومة الجديدة وما انتهى إليه الأمر بدخول مجموعة الشركات الأمريكية فى بترول إيران مع التحالف الجديد (ما أطلق عليه شركات الكونسورتيوم) .

قاعدة عسكرية فى طرابلس ، واتفاقية للدفاع المشترك بين ليبيا وتركيا ، ثم أصبح حلف بغداد حقيقة واقعة بين العراق وتركيا وانضمت إليه باكستان ثم إيران أيضا ، وكل هذا والرئيس عبد الناصر على مائدة المفاوضات المصرية البريطانية للوصول إلى اتفاق بشأن إجلاء قوات الاحتلال .

ويحمل أيزنهاور أوراق المنحة الأمريكية لتمويل السد العالى لـ ٢٠٠ مليون دولار إلى الكونجرس الأمريكى وذلك لخمس سنوات (أى تزيد على فترة رئاسته) ، وتثار اعتراضات كثيرة داخل الكونجرس لعل أهمها بل أغربها ما كشف عن النوايا بأن زيادة الرقعة الزراعية فى مصر معناه المزيد من إنتاج القطن الذى سيؤثر على الأوضاع فى الولايات المتحدة الأمريكية ، وفى صبر موجع ، تظل مصر تطالب بتنفيذ توريد السلاح من الولايات المتحدة الذى ظلت تدرسه لأكثر من عامين ، وتقوم إسرائيل بضربتها فى غزة ثم خان يونس .. وبشكل مفضوح ، ليظهر على السطح ربط تمويل السد العالى بالصلح مع إسرائيل ، ويجىء إلى مصر وفى تلاحق متدفق ساسة إنجلترا وأمريكا ورسلها ، وفى مقدمتهم دالاس بنفسه وكذلك إيدن ، ويوجين بلاك رئيس البنك الدولى الذى وضع شروطا غير مسبوقة لعل أخطرها عدم حصول مصر على أى من القروض الأجنبية من أية دولة أخرى بالعالم طوال سداد القرض .

لقد قصدت بما عرضته مسبقًا من بعض الملامح عن تلك الظروف القاسية التى مرت بها البلاد ، هو أن ألقى شعاع خافت من الضوء على الحصار .. أو دائرة الحصار .. الذى كان .. ومع المراوغة فى توريد السلاح وتمويل السد العالى .. ومن هنا ، ومن منطلق الإيمان أن التنمية الحقيقية لمصر بكل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية لا يمكن أن تأتى إلا بالاستقلال السياسى والعسكرى ، تحددت المعالم لطريق جديد .

- جاء فكر الرئيس المصرى فى الحياد (نهرو - تيتو)
- وجاء فكره فى صفقة الأسلحة مع الجانب الروسى (تشيكوسلوفاكيا)
- وجاء فكره إن إيراد قناة السويس نحن أحق به لبناء السد العالى

وفى احتفال الهيئة المصرية العامة للبترول بمسطرد[1] فى افتتاح مشروع خط الأنابيب للمنتجات البترولية بالسويس فى احتفالات ٢٣ يوليو ١٩٥٦ ، وقف الرئيس جمال عبد الناصر فى خطابه ليحمل صداه إلى أسماع العالم ليقول :

«إننا سنبنى السد العالى بأيدينا ولو بالمقاطف»

وفى ٢٦ يوليو ١٩٥٦ وقف متحديا معلنا تأميم قناة السويس ، وبعدها وقع العدوان الثلاثى على مصر فى أكتوبر ١٩٥٦ ليعلن فضيحته بنفسه على العالم كتآمر على مصر .

وبذلك جاءت الأحداث ، وفرضت الظروف نفسها

وفى تحد لإنماء شعب .. بأن يكسر السد العالى

قيده من الغـــرب .. لينطلق إلى الشـــــرق

عبد الناصر - خروشوف

مايو ١٩٦٤

احتفلت مصر بالرئيس الروسى (نيكيتا خروشوف) ، بما لم يشهده رئيس دولة خارج بلاده ، وفى ظروف سياسية متداعية مع الغرب ، وقد مكث فى مصر ما يزيد على ثلاثة أسابيع ، فقد غادر بلاده مستقلا الباخرة (يالتا) فى أول مايو ١٩٥٦ ، واستقبلته مظاهرة بحرية فى عرض البحر بالإسكندرية ، وأفرد له برنامج ليشهد حركة التصنيع بالبلاد متفقدًا بعض المنشآت الصناعية ، وزيارة الكثير من المعالم ، برج القاهرة ، منطقة

(١) كان الرئيس جمال عبد الناصر قد أصدر مرسوما بقانون بإنشاء مجلس دائم لتنمية الإنتاج القومى فى ٢أكتوبر ١٩٥٢ ، وتولى السيد المهندس محمود يونس المستشار الفنى لمجلس قيادة الثورة فى هذا الوقت والسيد المهندس صلاح نسيم كنائب له مسئولية التخطيط والتنفيذ لتطوير معمل البترول الأميرى وما يتصل بشأن البترول بالبلاد ، ومن أهم المشروعات التى أقرها مجلس الإنتاج القومى آنذاك ، إنشاء مشروع خط الأنابيب قطر ١٢ بوصة لنقل المنتجات من السويس للقاهرة ، ثم تشغيله والاعتماد عليه خلال الاعتداء الثلاثى عام ١٩٥٦ ، وقد صدر القانون بإنشاء الهيئة المصرية العامة للبترول فى أبريل ١٩٥٦ أيضا .

الأهرامات ليشهد عرضًا رائعًا للخيول الراقصة ، وظهرت الصحف تحمل منشتاتها (١٠٠ حصان ترقص أمام خروشوف). وفى متحف الآثار، قال للصحفيين :

«إن زيارة آثاركم تحتاج إلى عشر سنوات»

وشهد مع الرئيس عبد الناصر مهرجانا للشباب أعد خصيصا بالإستاد فى ١٠ مايو وألقى خطابًا فى مجلس الأمة فى ١٢ مايو . ثم سافر مع الرئيس عبد الناصر إلى أسوان لحضور احتفالات تحويل مجرى النيل حيث اشترك الرؤساء الأربعة عبد الناصر وخروشوف والسلال وعارف فى ١٩٦٤/٥/١٥ فى عملية التفجير للحاجز الترابى إيذانا بتحويل مجرى النيل وهناك قال خروشوف :

«جدير بسدكم هذا أن يسمى المعجزة الثامنة»

ثم إلى بورسعيد أيضا يصحبهم الرئيس العراقى (عبد الرحمن عارف) . وهى زيارة ذات مغزى باعتبارها تمثل رمز الصمود والمقاومة للعدوان الثلاثى (إنجلترا - فرنسا - إسرائيل) الذى وقع على مصر مستهدفا مدن القناة عام ١٩٥٦ ، وفى الأذهان إنذار الرئيس الروسى (نيكيتا خروشوف) للمعتدين وما جاء به .. **لندن وباريس ليست بعيدة من مدى الصواريخ الروسية** .. ملزما الانسحاب . واستكملت برامج الاحتفال به ليزور الإسكندرية فى ٢١ مايو ، وليغادر القاهرة فى توديع مبجل فى ١٩٦٥/٥/٢٦ بعد أن ملأ أسماع العالم وشغل وسائل إعلامه بزيارته هذه ما يقرب من الشهر .

وفى سطور ..

بدأ إقامة السد العالى جنوبى مدينة أسوان ١٩٦٠ وبلغ طوله ٣٨٣٠ مترا وارتفاعه فوق النهر ١١١ مترًا . أما منسوب قمة السد فيصل إلى ١٩٦ مترًا وأعلى منسوب لمياه التخزين ١٨٣ مترًا وتبلغ السعة الكلية للخزان ١٦٤ مليار متر مكعب وقد بدأ تشغيل محطة توليد كهرباء السد العالى عام ١٩٦٧ وتتكون من ١٢ وحدة توليد قدرة كل منها ١٧٥ ميجاوات بإجمالى قدره ٢١٠٠ ميجاوات كما تبلغ الطاقة الكهربائية المتاحة طبقًا لما نشر آنذاك بالتقارير الرسمية أنها تبلغ ٩٠٠٠ مليون كيلو وات ساعة سنويا تعادل وفرا سنويا من الوقود حوالى ٣ ملايين طن مازوت معادل .



أول تصريح عند الوصول

المباحثات ...



لقاء عبد الناصر – خروشوف



صورة جريدة الأخبار الصادرة صباح الجمعة ١٥ مايو ١٩٦٤

(الرئيس عبد الناصر وتحويل مجرى النيل)

ولقد ارتفعت أصوات كثيرة لتحكى فيما يخص السد ماله وما عليه ،... ويكفى أن نضيف أن بما جاء أعلاه معناه عبر ٣٠ عامًا حتى الآن فى التشغيل يكون قد أضاف كمورد للطاقة ما يعادل ٩٠ مليون طن مازوت قيمتها بسعر اليوم لتسهيل الاستدلال ٧ مليار دولار .. وسيظل متجددًا بعون الله .

الجانب السياسى للبترول والقوميـــة العربيـــــة

* عـدوان ١٩٥٦ ، والخامس من يونيو ٦٧ .. ..

فى أوائل الخمسينات نشطت اجتماعات «خبراء البترول العرب» بالقاهرة حيث المقر الدائم لجامعة الدول العربية والإدارة البترولية بها ، وكان يدور فى هذا التجمع مناقشات عديدة حول أهمية البترول العربى ، وإمكان استخدام إجراءات اقتصادية ضد إسرائيل بإقامة حظر بترولى عليها ، وفرضه أيضا على الشركات العالمية والتلويح بإمكان إدراجها بالقائمة السوداء . وفى تلك الاجتماعات كانت تطرح أفكار كثيرة عن إمكان إقامة طاقات تكرير محلية وبناء أسطول عربى من الناقلات وخط أنابيب إلى البحر المتوسط ، كما طرحت فكرة إنشاء «كيان دولى» عربى يتولى إدارة إنتاج بترول الشرق الأوسط لمواجهة سيطرة شركات البترول الكبرى . وزيادة العائدات وبناء الكوادر والخبرات العربية من أجل مواجهة التحديات . وكلها موضوعات أخذت حظها الوافر إعلاميا . وإن بدا آنذاك أنها تدخل فى نطاق الأمانى والشعارات[1] إلا أنها قد أسهمت فى تعميق المفاهيم ، ومع تطور الأوضاع والظروف ، قادت فيما بعد إلى مواقف وتحقيق إنجازات بلغت مداها عندما شهد العالم لأول مرة فاعلية استخدام «**سلاح البترول**» فى أكتوبر ١٩٧٣ ، وسنعود إليه فى موضع لاحق .

وتمثل ذلك فى تلاحق .. ومن مصر .

* عندما وقع العدوان الثلاثى على مصر فى أكتوبر١٩٥٦قام عمال البترول فى سوريا بنسف خط تصدير البترول العربى إلى الموانى بالبحر الأبيض المتوسط

(١) فى مرحلة سابقة أيضا . وبالتحديد فى يونيو عام ١٩٤٦ وفى الاجتماع الخاص الذى عقده مجلس جامعة الدول العربية فى (بلودان) بسوريا بشأن الموقف المتصاعد الخاص بقضية فلسطين صدر القرار المشهور (بقطع إمدادات البترول العربى عن أية دولة تساند العصابات الصهيونية فى مؤامراتها *لاغتصاب فلسطين*) .

وأغلقت مصر قناة السويس بإغراق السفن بها وبما يزيد عن خمسة أشهر من أكتوبر ١٩٥٦ إلى أن تم تطهيرها وإعادة فتحها للملاحة فى ١٠أبريل١٩٥٧وهو تهديد مباشر بقطع الإمدادات البترولية إلى مجموعة الدول الأوروبية بصفة خاصة.

* وعند عقد أول مؤتمر للبترول العربى فى القاهرة عام١٩٥٩تولدت الدعوة إلى ضرورة إنشاء منظمة للدول المصدرة للبترول (الأوبك)[1] كأثر مباشر من إقدام الشركات الكبرى للسيطرة فى منطقة الخليج العربى فى خفض الأسعار المعلنة لبيع الزيت الخام.

* تقدمت مصر بمشروع لإنشاء منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوابك)[2] فى مؤتمر البترول العربى الخامس الذى عقد فى القاهرة عام ١٩٦٥ . التى

(١) منظمة الدول المصدرة للبترول (الأوبك) وقد نشأت وليدة الدعوة التى حمل لواءها وفد فنزويلا إلى مؤتمر البترول العربى الأول المنعقد بالقاهرة فى ربيع عام ١٩٥٩ . لتحقيق استقرار أسعار تسويق الزيت الخام فى المستوى الذى يكفل النماء للدخول البترولية للدول المصدرة دون الحاجة إلى الضغط على الشركات بالدول المضيفة لزيادة الإنتاج التى تأثرت دخولها البترولية نتيجة للخفض المستمر فى الأسعار من جانب تلك الشركات العالمية وشهد شهر سبتمبر عام١٩٦٠قيام منظمة الدول المصدرة للبترول. وكانت الدول الخمس المؤسسة لها هى فنزويلا. السعودية. العراق. الكويت. وإيران انضمت إليها فيما بعد قطر والإمارات والجزائر وليبيا وأندونيسيا ونيجيريا والجابون واكوادور ومقرها (فينا) وهى ما زالت تجاهد بالوضع المعروف فى التحديد لسقف الإنتاج فيما بين الدول المنتجة للبترول فى محاولة للسيطرة على الأسعار.

(٢) تأسست منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوابك) بموجب الاتفاقية التى أبرمت فى بيروت فى ٩ يناير ١٩٦٨ فيما بين حكومات المملكة العربية السعودية ودولة الكويت والمملكة الليبية (آنذاك) على أن تكون مدينة الكويت مقرا لها . وقد انضم إلى عضوية المنظمة عام ١٩٧٠ كل من الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر. ودولة البحرين والجمهورية الجزائرية . وفى عام١٩٧٢كل من مصر وسوريا والعراق ثم انضمت تونس. وتجيز الاتفاقية انضمام أية دولة عربية مصدرة للبترول إلى عضويتها شريطة أن يكون البترول مصدرا هامًا للدخل القومى وموافقة ثلاثة أرباع أصوات الدول الأعضاء، على أن يكون من بينها أصوات جميع الدول الأعضاء المؤسسين.

وتهدف المنظمة إلى تعاون أعضائها فى مختلف أوجه النشاط الاقتصادى فى صناعة البترول. فى تنسيق السياسات الاقتصادية. والأنظمة القانونية وتبادل المعلومات والخبرات . والمشروعات المشتركة. والتدريب. وحل مشكلات صناعة البترول. وعقد الندوات والمؤتمرات البترولية العالمية وتمارس المنظمة نشاطاتها واختصاصاتها من خلال أربعة أجهزة هى مجلس الوزراء- المكتب التنفيذى- الأمانة العامة - الهيئة القضائية ومجلس الوزراء هو السلطة التى تحدد سياسة المنظمة بتوجيه نشاطاتها ووضع القواعد التى تسير عليها .

وتجدر الإشارة إلى أنه لا تعارض بين أهداف (الأوابك) و (الأوبك) حيث تعطى المادة الثالثة من اتفاقية إنشاء الأوابك بالالتزام بقرارات منظمة الأوبك حتى ولو لم يكونوا أعضاء فى منظمة الأوبك .

وجدت طريقها إلى التنفيذ بإنشائها فيما بعد فى يناير ١٩٦٨ وفى تجمع يطرح التواجد على الساحة العالمية. مع أن مصر لم تكن آنذاك من الدول المصدرة للبترول .

وتكشف عن ذلك ، ما أورده «دانيال ييرجل» فى مؤلفه (البترول .. المال والنفوذ) الذى سبق الإشارة إليه فى هذا الكتاب عن انطباعه تجاه الرئيس عبد الناصر ، حيث أوضح ما نصه :

«على الرغم أن مصر لم تكن دولة مصدرة للبترول فإن عبد الناصر استغل اجتماعات خبراء البترول للدخول فى الجانب السياسى له. فقد كان يسعى لاستثارة الرأى العام وتشكيله من خلال التركيز على قضايا السيادة والصراع ضد الاستعمار . كما كان يسعى لتأكيد نفوذه على البترول ودول الخليج» .

«فكان كمن (لا يملك) يحاول إصلاح حاله على حساب من يملك»

كان هذا هو فكر الغرب . وبعيدًا عن فهم ما خلفته تلك القوى عبر عقود طويلة فى المنطقة. والتى أصبحت تتطلع إلى إمكان قيام كيان عربى موحد .

★ **رابعًا** : وغداة العدوان على مصر فى الخامس من يونيو ١٩٦٧ . وبالتحديد فى ٦ يونيو اليوم التالى لاندلاع القتال دعا وزراء البترول العرب إلى فرض **حظر بترولى** ضد الدول الصديقة لإسرائيل وعلى ذلك قامت السعودية والكويت والعراق وليبيا والجزائر بمنع شحن البترول إلى إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية . وألمانيا الغربية ولكن ليس بنفس القدر .

وفى ٧ يونيو أرسل وزير البترول السعودى السيد / أحمد زكى اليمانى إلى شركات أرامكو .

«تطبيقا لقرار مجلس الوزراء الذى تم اتخاذه فى الجلسة التى عقدت مساء أمس .. فإن المطلوب منكم عدم شحن أى بترول للولايات المتحدة الأمريكية أو المملكة المتحدة ،

ويجب مراعاة تنفيذ ذلك بكل دقة وتتحمل شركتكم كامل المسئولية إذا وصلت أى قطرة من بترولنا إلى أراضى أى من الدولتين سالفة الذكر» .

وبحلول ٨ يونيو انخفض تدفق البترول العربى بحوالى ٦٠٪ . وتوقف بترول السعودية وليبيا تمامًا وأغلق معمل التكرير الإيرانى فى عبدان نتيجة لرفض قائدى السفن العراقية العمل بخط شط العرب الملاحى ، وقدر إجمالى بترول الشرق الأوسط الذى تم فقده فى البداية بحوالى ستة ملايين برميل يوميا . فى الوقت الذى كانت فيه ثلاثة أرباع احتياجات أوروبا من البترول تأتى من المنطقة العربية بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، وأصبحت أوروبا تواجه عجزًا بتروليا فوريًّا ذا أبعاد خطيرة(١) .

وجاء هذا التحرك من جانب البترول العربى فى دفع أول كتيبة بترولية إلى الجبهة السياسية

وجاء إغلاق قناة السويس أمام الملاحة الدولية هذه المرة التى استمرت ثمانى سنوات بكاملها حتى ٥ يونيو ١٩٧٥. أمرا ذا تأثير بالغ فى الإمدادات البترولية وبصفة خاصة لمجموعة الدول الأوربية ، أثرت على الكثير من الأوضاع . ونشأت هناك تكتلات وعقدت لجان ومؤتمرات دولية للبحث عن إجراءات لتوفيق الأوضاع وهى حقبة تاريخية تستأهل أن تأخذ الاهتمام من الباحثين لدينا فى دراسة وتحليل مجريات الأمور التى سادت وكانت لها تأثيراتها الاقتصادية والسياسية بل وبصمتها أيضًا على موازين القوى العالمية .

إغلاق قناة السويس
البترول والعمل العسكرى
فى عدوان ١٩٥٦

- فى ١٩ يوليو ١٩٥٦ ألغى دالاس وزير الخارجية الأمريكى آنذاك القرض المقترح لمصر بشأن بناء السد العالى مباغتا بذلك الرئيس عبد الناصر والبنك الدولى .

(١) ازدادت حدة الموقف فى أوروبا مع أواخر يونيو وأوائل يوليو ١٩٦٧ عندما اندلعت الحرب الأهلية آنذاك فى نيجيريا أيضا ، واستبعاد ما يقرب من ٥٠٠ ألف برميل أخرى يوميا .

- وفى ٢٦ يوليو ١٩٥٦ أعلن الرئيس عبد الناصر تأميم قناة السويس .
- وفى ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ شنت إسرائيل هجومها على سيناء طبقًا لاتفاقية سوفريه[١] فيما بينها وبين إنجلترا وفرنسا ، اللتين أصدرتا فى ٣٠ أكتوبر الإنذار المتفق عليه وأعلنتا عزمهما على احتلال القناة . وبدأ ذلك فى ٣١ أكتوبر ١٩٥٦ .

وجاء التحرك المصرى سريعًا .. بإغراق عدد من السفن المحملة بالصخور والأسمنت لإغلاق القناة ،

وبذلك يكون قد قطع حبل الوريد لإمدادات البترول .. فى حين كان تأمين هذه الإمدادات هو الهدف الرئيسى وراء العدوان .

لقد كانت **الممتلكات البترولية لبريطانيا** فى الشرق الأوسط تمثل نسبة كبيرة من عائداتها الخارجية إلى جانب أهمية إمدادات البترول لبريطانيا عبر القناة .

وفى لقاء رئيس الوزراء البريطانى أنتونى إيدن مع الزعماء السوفيت فى صيف ١٩٥٦ «بعد تأميم قناة السويس» حذرهم من التدخل فى الشرق الأوسط وجاءت عباراته[٢] .

«يجب أن أكون صريحا فى شأن البترول نحن على استعداد للحرب من أجله .. وأضاف .. نحن لا نستطيع

---

(١) فى ٢٤ أكتوبر ١٩٥٦ التقى مجموعة من كبار المسئولين الدبلوماسيين والعسكريين الإنجليز والفرنسيين ومن بينهم وزراء خارجية البلدين فى اجتماع سرى بفيلا سوفريه "SEVRES" التى تقع خارج باريس ، مع وفد إسرائيلى ضم ديفيد بن جوريون وموشى ديان وشيمون بيريز . واتفقت الدول الثلاث... إسرائيل تشن هجومًا عسكريًا على شبه جزيرة سيناء . وتصدر بريطانيا وفرنسا إنذارًا نهائيا بشأن حماية القناة . وفى حالة استمرارية القتال تقوم الدولتان بغزو منطقة القناة للاستيلاء على قناة السويس .

(٢) - The Epic Quest For Oil, Money And Power' DANIEL YERGIN' PP 483

العيش بدون البترول .. ونحن لا ننـوى أن نـدع أحـدًا يخنقنـا حتى الموت»

ولقد كان اعتماد بريطانيا آنذاك بأن الولايات المتحدة سوف تنهض لتحديـد العـون بالإمدادات الأمريكية . وقد ثبت أن هذا الافتراض كان خطأ كبيرًا وفاصلاً .

ففى ٦ نوفمبر حقق أيزنـهاور فـوزًا سـاحقًا علـى منافسه فـى انتخابـات الرئاسـة الأمريكية ، وكانت رسالة واشنطن واضحة ، بأنها لا توافق على العمل العسكرى وينبغى علـى الإنجلـيز التوقـف والانسـحاب وكذلـك إسـرائيل وإلا سـتواجه عقوبـات اقتصاديـة تفرضها واشنطن . وقد أكد أيزنهاور لمستشاريه .

«أنه لا ينبغى أن نثير غضب العرب ضدنا جميعًا وإلاسيفرضون حظرًا على شحنات بترول الشرق الأوسط بأسره»

وبإغلاق القناة أوشكت أوروبا الغربيـة أن تعـانى مـن عجـز شـديد فـى الإمـدادات البترولية ولاسيما أن الشتاء على الأبواب والمخزون لا يكفى سوى أسـابيع قليلـة . وفـى ٧ نوفمبر أعلنت الحكومة البريطانية تخفيض معدلات الاستهلاك ١٠٪ .

وفى أوائل ديسمبر أى بعد حوالى شهر من إغلاق القناة حين كانت بريطانيا وفرنسا ودول غرب أوروبا جميعها على حافة «أزمة الطاقـة» بـدأ العمـل فـى برنـامج إمـدادات الطوارئ[1] فى عملية نقل (Oil Lift) كما كان يطلق عليها .

وقد صاحب عملية نقل البترول إجراءات عديدة لترشيد وتحجيم الاستهلاك :

- فرضت بريطانيا ضرائب جديدة على البترول بما نتج عنه زيـادة أسـعار البـنزين وأنواع الوقود الأخرى مما رفع تعريفة التاكسى وهو ما تم تخليـده فـى مصطلـح (**ست بنسات السويس**) (Suez six pencc) ، وتم تشجيع محطات توليد الكهرباء للتحويـل إلى الفحـم ، وفـى نهايـة ديسـمبر ١٩٥٦ ، فرضـت نظـام البـنزين بالحصص .

(١) وهى خطة الطوارىء التى عرضت على الرئيس أيزنهاور لبحث إمكان مساعدة الأوروبيين بوضع برنـامج عمل مشترك للامدادات بين الحكومات وشركات البترول فى كل من أوروبا والولايات المتحدة .

- حظرت بلجيكا قيادة السيارات الخاصة أيام الآحاد .

- خفضت فرنسا مبيعات شركات البترول إلى ٧٠٪ عما قبل العدوان الثلاثى .

وفى مارس١٩٥٧بدأ التشغيل الجزئى لخط شركة البترول العراقية. وفى أبريل١٩٥٧ أعيد تجهيز قناة السويس للملاحة بعد تطهيرها بعد أن أصبحت مصر تمتلكها وتديرها وحدها وبكفاءة ودون منازع. وأوقفت الحكومة الأمريكية العمل ببرنامج الطوارئ .

فى حرب يونيو ١٩٦٧

لقد كان الدرس المستفاد لشركات البترول خلال أزمة ١٩٥٦ . أنها أصبحت لا تستطيع الاعتماد على القناة وكذلك خطوط الأنابيب . وكان هناك البديل الأكثر أمنا وهو الطريق حول رأس الرجاء الصالح .

ولكى يكون اقتصاديًا وعمليا بدأت شركات البترول التفكير فى بناء الناقلات الضخمة العملاقة التى استغرقت لسنوات إنفاق عدة بلايين من الدولارات (٤,٧ بليون دولار فى عام ١٩٧٦ بمفرده) . وقد نجح اليابانيون فى تصنيع تلك الناقلات .

وبإغلاق قناة السويس «كان واضحًا أنه أمر طويل المدى هذه المرة» . وفى محاولة لحل الأوضاع شكل الرئيس الأمريكى لجنة خاصة برئاسة ماك جورج باندى . وأمضت تلك اللجنة الكثير من الوقت فى تدارس أبعاد إغلاق قناة السويس . وفى الوقت نفسه تم إلزام شركات البترول باتخاذ إجراءات سريعة وحاسمة . ولجأت الإدارة الأمريكية إلى إجازة إجراء يرجع استخدامه إلى أيام الحرب الكورية . حيث أصدرت أمرًا بتنشيط عمل لجنة إمدادات البترول الخارجية التى تتألف من العديد من شركات البترول الأمريكية . حتى تتمكن تلك الشركات من الاشتراك معًا فى إدارة عمليات إمداد البترول ونقله إلى أوروبا عبر رأس الرجاء الصالح . وكانت هذه هى نفس اللجنة التى تم تشكيلها خلال

أزمة تأميم البترول الإيرانى ١٩٥١/١٩٥٣ وكذلك خلال الأزمة التى صاحبت العدوان الثلاثى على مصر ١٩٥٦ - ١٩٥٧ .

« وأخيرًا ومع العبور فى أكتوبر ١٩٧٣ خاض العرب أيضا الحرب إلى جانب مصر بـ (سلاح البترول)[1] فى ملحمة كانت منعطفا خطيرًا وهاما فى العلاقات البترولية» .

(١) سنعرض له تفصيلا فى موضع لاحق. فى الفصل الذى يخص مرحلة النضوج (١٩٧١ - ١٩٨١) بهذا الكتاب.

مرحلة الإعداد.. ركيزة ودعامة أساسية لطريق النماء..

نعم. فقد شهدت هذه المرحلة بحق الكثير من الجهد والعرق لتحقيق الإنجازات والنجاحات، وهى فى مجال نشاط البترول بصفة خاصة، جاءت سيطرة كاملة على مقدرات البلاد فى مواردها وثروتها البترولية فى إطار استراتيجية متكاملة شملت كافة الأنشطة البترولية بالبلاد، وفى تفكير واع. بالانفتاح على العالم كمتطلب حيوى لهذه الصناعة وما تتطلبه من استثمارات تفوق قدرات البلاد، وظلت فى جميع الظروف وبرغم صدور القرارات الاشتراكية، والمؤسسات النوعية، والقطاع العام، توفر للقطاع الخاص الأجنبى مجال الحركة فى البحث والاستكشاف فى إطار اتفاقيات المشاركة العادلة، وأنشأت المؤسسة المصرية العامة للبترول وعند إلغاء المؤسسات النوعية، حولتها إلى هيئة بقانون خاص لتظل قادرة على الحركة بما يتفق ويتواءم وطبيعة هذا النشاط.

وجاءت ركائز هذه الاستراتيجية واضحة المعالم بشأن الأمن البترولى المصرى فى محاور أساسية:

- توسيع قاعدة البحث والاستكشاف عن البترول إلى جانب المناطق التقليدية (الصحراء الشرقية وسيناء) وذلك فى خليج السويس، الصحراء الغربية، الدلتا، البحر الأبيض المتوسط، وصولا لمزيد من الإنتاج ودعم الاحتياطى البترولى.

- دعم طاقة التكرير بإنشاء معامل التكرير وانتشارها بمواقع جديدة بالبلاد وإدخال تكنولوجيات حديثة تتواءم وطبيعة الزيت الخام المصرى، وصولاً إلى الاكتفاء الذاتى لمواجهة متطلبات التنمية وسد احتياجات القطاع المدنى والعسكرى من كافة المنتجات البترولية والزيوت.

إنشاء الموانى البترولية وشبكة من خطوط الأنابيب والمستودعات وأصبح الجانب الوطنى هو الجانب الرئيسى والمؤثر فى عملية التسويق والتوزيع.

	فترة البداية ١٩١٠/١٩٥١	مرحلة الإعداد ١٩٥٢/١٩٧٠
❑ عدد الاتفاقيات البترولية	٢[١]	٩
❑ الحفر الاستكشافى		
الأقدام المحفورة (ألف قدم)	٤٢٤	١٧٥٧
عدد الآبار	١٣٢	٢٠٢
الآبار الناجحة	١١ (٨٪)	٣٥ (١٧٪)
❑ عدد الحقول البترولية		
المكتشفة	٧[٢]	٢٣[٣]
المنتجة فى نهاية المدة	٤	٢٣
❑ الإنتاج (مليون طن)	٢٥.٨	٩٨.٦
❑ الاحتياطى فى نهاية المدة (مليون طن)	٢٨	٢٥٧[٤]
❑ طاقة التكرير فى نهاية المدة (مليون طن)	٢.٧	٤.٥
❑ الاستهلاك (مليون طن)	٢.٩	٥.٩
❑ الاستيراد (ألف طن)	١٢٩	٣٥٧٥
❑ التصدير (ألف طن)	--	٧٩

(١) أهمها اتفاقيتى عام ١٩١٣، ١٩٣٧ مع آبار الزيوت الإنجليزية المصرية. بخلاف بعض الامتيازات (نظام الإتاوة أيضا) مع بعض شركات أخرى.

(٢) الصحراء الشرقية وسيناء.

(٣) مناطق جديدة شملت خليج السويس والصحراء الغربية، ودلتا النيل، والبحر الأبيض المتوسط.

(٤) منها ٤٩ مليون طن غاز طبيعى.

بيان مقارن بما تم من إنجازات

جدول رقم (١١)

- أن يصبح البترول وعاء لدخل النقد الأجنبى للبلاد (وإن كان قد ظـل عبئًا علـى ميزان المدفوعات حتى نهاية هذه المرحلة). فقد شهدت البلاد تعاظمًا كبيرًا فـى الاستهلاك بغرض التنمية.

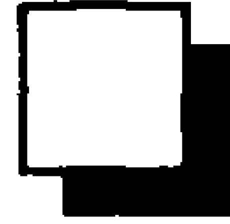
ولعل دعامة كل ما جاء من إنجاز وإن كانت حقيقته هى «الإرادة». إلى أنه يمكننـا أن نقول إن ذلك جاء فى محورين أساسيين.

الأول: الأخذ بمبدأ التخطيط الاقتصادى.

الثانى: الاستفادة بما كان يتوافر بالبلاد من العناصر الوطنية المدربة التى اكتسبت خـبرة مميزة عبر حقبة تزيد عن أربعين عامًا فى مجالات النشاط البترولى المختلفة منـذ أول بئر منتجة بالبلاد فى عام ١٩١٠. ولقد حققت هذه المرحلة فى نهاية الفترة الإنجاز الذى يوضحه الجدول المقارن رقم (١١).

لقد سبق لى أن أشرت فى مقدمة هذا الكتاب أن الأمر حين يتعلق بالمسألة البتروليـة فهو بالدرجة الأولى انفتاح كامل على العالم كأمر تفرضه طبيعة ذلك النشاط الذى لا يمكن أن يتم فى غيبة منه. وأنه من نعم الله أن القيادة السياسية فى بلدنا ومنذ قيام الثورة فى عام ١٩٥٢ أى طوال ٤٥ عامًا حتى الآن. قد أدركـت أهميـة هـذا الانفتـاح باعتبـاره روح النشاط فتركته بعيدًا عن التأثـيرات السياسـية وانعكاسـاتها الاقتصاديـة لتجـىء منظومـة تطويـر النشـاط البـترولى فـى مجـالات عملـه المتكاملـة وبصفـة خاصـة البحـث والتنقيـب والاستكشاف مع كبرى الشركات العالمية. فى سياسية واضحة ومصداقية تتفق وروح مصر فى الحفاظ على تعهداتها الدولية وكان هناك دائمًـا فـى تعـاقب الرؤسـاء الثـلاث للبـلاد خلال هذه الحقبة سياسة استكمال المسيرة والبناء. ولقد أطلق العالم فى السنوات الأخيرة مصطلح «التنمية المتواصلة» وكان هذا بحق هو النهج الذى اتبعوه وحافظوا عليه ومن هـذا المنطلق استكملت البلاد مرحلة الإعداد فى ١٩٧٠ لتبدأ مرحلة النضوج.

* * * * *



النضـوج

١٩٧١ - ١٩٨١

لعل أروع ما جاء في هذه الفترة هو - ملحمة العبور - فى السادس من أكتوبر عام ١٩٧٣، التى جاءت خاطفة فى لمحة من الزمن ليفاجأ بها العدو بل والعالم أجمع، وهى بذلك تكشف أنه كانت هناك جهود مضنية ذات بُعد فائق - وفى صمت - فى سباق مع الزمن «لإعداد الدولة للحرب».

ولعل الأيام قد كشفت ما كان يدور من حسابات دقيقة لذلك الإعـداد لـدى القيـادة السياسية للبلاد فى شتى المجـالات، وفيمـا لم يلتفـت إليـه أحـد آنـذاك، عندمـا شمـل التعديـل الـوزارى فـى مـارس ١٩٧٣ إنشـاء أول وزارة للبـترول بـالبلد، اختـير لهـا المهندس أحمد عز الديـن هـلال، وكأنـهـا قـراءة فـى سـطور المسـتقبل، أن هنـاك دورًا سياسيًّا لها، طالما أن المعركة أولاً وأخـيرًا يجـب أن يسـندها وفـاق عربـى وقـد كـان.. ولأول مرة فعلاً.. دخل بترول العرب المعركة، وسمع العالم بأجمعه مسمى لسلاح جديد.. «**سلاح البترول**».

وليس بخاف أن هناك مسئوليات جسام ألقيت على عاتق قطاع البترول فى أن تظل البلاد مُؤَمنة تمامًا فى الاحتياجات البترولية للقطـاعين المدنـى والعسـكرى، ومـن دواعى الفخر أنه لم تحدث أية أزمات بترولية خلال هذه الحقبة.

إن طبيعة العمل فى النشاط البترولى تفرض عليه أساسا - فى وقـت السـلم - وضـع الخطط البديلة لاستمرارية الإنتاج، وتأمين المخزون الاسـتراتيجى لكافـة أنـواع المنتجـات البترولية فى أنحاء البلاد، ولها معايير معروفة ومقـروءة، وتعـد فـى أولى سـاعات العمـل اليومية كل صباح، كحد أدنى قد يتجاوز فى بعض أنـواع المنتجـات عـدة أشـهر وتقـاس بالأيام، لتلافى حدوث الأزمات فى إطار مسئولية الدولة التى تفرض وضعًا دائم الاستقرار

فى المطارات. والسكك الحديدية. والنقل على الطرق. والموانى وللسفن العابرة. وتشغيل المصانع. وإنتاج الكهرباء إلى جانب الاستهلاك العام للأفراد. مدنا كانت أو قرى ونجوعًا فى برارى مصر. أو قفارا بالصحراء وعلى طول دائرة حدود مصر الشاملة فى نظام ونسق دائم لا يقبل الاعتذار أو شرح الأسباب. باعتبار أن الأمر يتعلق بنشاط الحياة. وبدءًا من رغيف العيش أيًا كان الموقع. وإذا كان هذا فى كل ما عرضت يخص القطاع المدنى. فلست بحاجة أن أستعرض ثقل مسئوليات التأمين الواجبة على قطاع البترول تجاه القطاع العسكرى فله خططه ومتطلباته.

وأقول هذا لكى يستشعر معى القارئ. جدية التصور بأن ساعة الصفر «**لمعركة البترول**» تكون قد بدأت مع دوى المدفعية المصرية المضادة للطائرات فى صباح الاثنين الخامس من يونيو عام ١٩٦٧ وهى تتعامل مع طائرات مغيرة للعدو تجوب أجواء مدينة السويس. أى فى مسمع ومشهد من رجال البترول فى مواقع تتحمل مسئولية إنتاج أكثر من ٨٥٪ من احتياجات البلاد آنذاك (إنتاج - تخزين - شحن - نقل - تعبئة - توزيع - موانى - ومعامل تكرير - وخطوط أنابيب).

والتى قُدر لها أن تظل - مع تكرار كل عدوان - تقوم بمسئولياتها بقدر الإمكان. حتى تقرر فى أبريل ١٩٦٩ إيقاف النشاط لتعذر استمرار التشغيل. ومن الطبيعى أن ذلك جاء فى إطار بدائل أخرى. فرضت نفسها من ساعة الصفر فى الخامس من يونيو ١٩٦٧.

وحين جاءت لحظة العبور العظيم فى السادس من أكتوبر عام ١٩٧٣. كان البترول جاهزًا لتحمل أعباء مسئولياته من مواقعه الاستراتيجية الجديدة، خارج نطاق الحزام البترولى فى السويس.

وقبل أن أتناول هنا مجالات الأنشطة البترولية المختلفة خلال هذه الحقبة. أجدنى فى حاجة أن أتنسم أولاً عبق التاريخ فيما بين الأمس القريب واليوم.

فقد أورد الرئيس محمد أنور السادات فى كتابه «**البحث عن الذات**» عن اللحظات الأولى لبدء العبور فى السبت السادس من أكتوبر وهو يتخذ مكانه على منضدة العمليات بين قادة الجيوش:

«.. فى ثلث ساعة فقط أى بعد عشرين دقيقة مـن ساعة الصفر كانت طائراتنا قد ضربت مراكز القيادة، ومراكز إدارة الطيران ومراكز إدارة الدفاع الجوى.. لقد استعاد سلاح الطيران المصرى بهذه الضربة الأولى كل ما فقدناه فى حربى ١٩٥٦، وهزيمة ١٩٦٧ ومهد الطريق أمام قواتنا المسلحة بعد ذلك لتحقق ذلك النصر الذى أعاد لقواتنا المسلحة ولشعبنا ولأمتنا العربية الثقة الكاملة فى نفسها وثقة العالم بنا...

لقد كان قائد سلاح الطيران المصرى فى هذه المعركة الجنرال حسنى مبارك الذى طلبت إليه بعد ذلك أن ينزع ملابسه العسكرية ليرتدى الملابس المدنية لكى يعاوننى فى عملى كنائب لرئيس الجمهورية».

وفى خطاب الرئيس محمد حسنى مبارك فى كلمته إلى الأمة فى الذكرى الرابعة والعشرين لنصر أكتوبر. حيا سيادته بكل الوفاء الزعيم الراحل أنور السادات لقراره الشجاع بالحرب. الذى أنهى حالة اللاحرب واللاسلم ثم مبادرته التاريخية التى حددت للحرب هدفاً واضحًا نبيلاً هو السلام القائم على العدل الذى يحقق الأمن لكل الأطراف. بعد أن كانت القوى الكبرى تسعى إلى فرض حالة من الاسترخاء العسكرى على المنطقة فى إطار وفاق دولى أهدر حق العرب فى تحرير أراضيهم.

نعم.. كما قال سيادته فى خطابه :

«... إن الشرارة الأولى للنصر كانت هى الضربة الجوية الناجحة التى فاجأت القوات المعادية وشلت تفكيرها وحركتها وقضت على مراكز التوجيه والقيادة الإسرائيلية فى قلب سيناء، وإن هذه الحرب أعادت للمواطن كرامته وكشفت عن أصالة القدرة الوطنية وتوجت تضحيات القوات المسلحة المصرية بعمل عسكرى جسور سيظل موضع فخر الأجيال المقبلة...»

ولم يحدث من قبل. فى التاريخ المعاصر على الأقل أن كانت هناك لحرب محدودة ولبضعة أيام فحسب مثل ذلك التأثير الذى كان لحرب أكتوبر ٧٣. ليس فقط فيما يخص مصر أو المنطقة العربية. بل على المستوى العالمى بأسره.

وقد وقف جنرالات العالم العسكريون من المعاهد الاستراتيجية والدول الكبرى. وكذلك الخبراء والعلماء والاقتصاديون ورجال الجامعات من مختلف دول العالم وذلك فى الندوة الدولية لحرب أكتوبر التى عقدت بالقاعة الكبرى بجامعة القاهرة ٢٧ - ٣١ أكتوبر ١٩٧٥ للإدلاء بعشرات البحوث والآراء فى كل من المجالات الأساسية التى تناولتها تلك الندوة الدولية بشأن تأثير حرب أكتوبر. وذلك فى مجال البحوث الاستراتيجية والعسكرية والاقتصادية. والسياسية. والاجتماعية والحضارية. والعلمية أيضًا.

وجاءت بحق مفخرة للإنسان المصرى. ولتجسد معنى العبور العظيم. ولعل المنعطف الذى تغير معه مسار العلاقات البترولية ممثلاً فى الشركات والحكومات الأجنبية من جانب. والدول المنتجة من جانب آخر منذ عرفت البشرية استخراج البترول. قد حرر - ولأول مرة - الأرض بثرواتها لمالكيها وسمع وشهد العالم لأول مرة عن السلاح الجديد الذى استخدمته مجموعة الدول العربية بذكاء وفاعلية متمثلاً فى ثرواتها البترولية. وتداول المسمى الجديد «**سلاح البترول**» فى كل وسائل العالم الإعلامية، وإن كانت حقيقة الأمر قد كمن فى سلاح آخر.. **الإرادة**.

ومن الغريب أن هذا الأمر قد أوجد مشكلة أطلق عليها فى مسمى - سمعه العالم لأول مرة أيضا - وهو «**فوائض النفط العربى**» التى تكدست وتعاظمت فى تدفق كأرصدة للدول المنتجة بالبنوك العالمية من حصيلة الارتفاع الهائل فى أسعار البترول. وفرض الأمر نفسه مع غداة هذه الحرب أن تبدأ بجدية مسيرة التنمية فى بقاع تلك الدول ولصالح شعوبها. وسنعود لذلك فى موضع لاحق.

وخلال كتابتى لهذه السطور. صدرت صحف اليوم تحمل أنباء الإعداد للندوة الدولية لحرب أكتوبر[1] فى الذكرى الخامسة والعشرين. مع حلول شهر أكتوبر فى نهاية

(١) هناك عشرات المجلدات تخص الندوة الدولية التى عقدت بالقاهرة فى الذكرى الثانية فى أكتوبر ١٩٧٥ تحوى العديد من البحوث الهامة فى شتى المجالات. لعلها تستلفت نظر أحد المختصين بإمكان إعادة طبعها ونشرها أيضا.

هذا العام ١٩٩٨ ولعلها فرصة مناسبة لمزيد من البحوث وللاستماع للخبراء والمحللين فى شتى المجالات. ولإثراء مكتبتنا العربية أيضًا بتلك المراجع التى تخص مرحلة هامة لها قوتها وأهميتها فى تاريخ بلادنا العزيزة.

ولعلنى هنا أسوق للقارئ بعض السطور الهامة التى جاءت فى صدر مجلدات البحوث التى تخص الندوة الدولية الثانية عام ١٩٧٥. والمعنونة «كلمة السيد/ حسنى مبارك نائب رئيس الجمهورية» وذلك فى حفل الافتتاح صباح يوم الاثنين السابع والعشرين من أكتوبر ١٩٧٥. فقد جاءت فى إيمان وعقيدة وكأنها تكشف فلسفة العمل ومنهجيته فى الحقبة المستقبلية التى عشناها ومازلنا نعيشها. وفى الإطار الذى حُدد لها رغم الصعاب والعقبات... فقد جاء بها ما نصه حرفيا.

(...، فنحن فى مصر قد استعدنا ثقتنا فى أنفسنا، وفى إمكان قيام السلام العادل وكان ذلك أمرًا ضروريا ليس فقط للتخطيط من أجل السلام ولكنه كان بداية لتخطيط واسع النطاق لإعادة البناء ولوضع استراتيجية حضارية شاملة تهدف إلى إصلاح ما أفسدته الحرب وإلى اللحاق بالتقدم الاقتصادى والعلمى بمستوياته العالمية).

نعم.. هذه هى مصر. وفية.. دائمًا تضطلع بدورها القيادى.. وفى تضحية،.. وهذا هو قدرها.

ورغم أن الأمر فيما يجب أن يحتويه ونتعرض له فى هذا الكتاب يخص المسألة البترولية سواء فى الاستراتيجية التى وضعت لإعداد الدولة للحرب. أو العبور واستخدام سلاح البترول. أو النتائج التى تحققت وفرضت نفسها وما زالت. بأن تتملك الدول المنتجة حقها الطبيعى فى التصرف فى ثرواتها. إلا أن الأمر لا يمكن أن يتأتى دون أن نخوض ولو فى سطور قليلة لنوضح بعض الظروف المصاحبة المساندة.. أو المعاندة على المستوى الدولى آنذاك. قبل أن أعود إلى منطقتنا العربية.

- عن المساندة السياسية بادرت ١٢ دولة إفريقية[١] بقطع علاقاتها مع إسرائيل أثناء وبعد الحرب هذا إلى جانب ٨ دول سبق لها قطع علاقاتها مع إسرائيل من قبل الحرب ولم يشذ عن هذا الإجماع إلا ثلاث دول.
- وعن المعاندة كان هناك صراع مرير مع الجانب الروسى بشأن الوفاء بما سبق الالتزام به فى الاجتماعات طوال سنوات بخصوص مد مصر بالسلاح. وقد أفرد لتلك المعاناة الرئيس السادات الكثير من الصفحات فى كتابه «البحث عن الذات» ولعل أبرز صورها ما جاء فى طرد الخبراء العسكريين الروس وبمعداتهم فى عام ١٩٧٢. وإن كان ذلك أصلاً كما تبين فيما بعد جزءًا من استراتيجية تمكين الدولة من الإعداد والحرب.
- وعلى الجانب الآخر تمثلت المساندة الكاملة من الجانب الأمريكى لإسرائيل. «لقد دخلت أمريكا الحرب لإنقاذ إسرائيل بعد النداء المشهور الذى جاء فى اليوم الرابع Save Israel لإنقاذها وهى تستخدم بكل صراحة مطار العريش المصرى الذى يقع خلف الجبهة بكل وضوح لكى تحول الهزيمة الإسرائيلية إلى انتصار..».

كانت هذه من كلمات الرئيس السادات أيضًا.

وبقيت كلمة.. كلمة حق وقعها الرئيس السادات بقاعة مجلس الشعب فى ١٦ أكتوبر ١٩٧٣ حين توجه لإلقاء خطابه بعد العبور العظيم. وهى وثيقة تحمل صك التبرئة للقوات المسلحة المصرية مما نسب إليها فى كونها أحد أسباب نكسة ١٩٦٧ كما جاء نصا وبالوضع الموضح فى صورتها المرفقة.

---

(١) لقد حققت حرب أكتوبر مزيدا من التفاهم العربى الأفريقى تجاه القضايا المشتركة كما طورت التعاون بينها فى المجالات المختلفة. وفى مؤتمر القمة العربى المنعقد بالجزائر فى نوفمبر ٧٣ ولتدعيم التضامن العربى الأفريقى. أقر المؤتمر الحظر البترولى على البرتغال وروديسيا وجنوب أفريقيا باعتبار أنها دول معادية للتحرر الأفريقى. وتقرر إقامة صندوق عربى أفريقى (٢٠٥ مليون دولار) لمساعدة الدول الأفريقية التى تواجه صعوبات اقتصادية بسبب ارتفاع أسعار البترول. وأنشئ كذلك بنك عربى للتنمية الزراعية والصناعية لأفريقيا (٢٣١ مليون دولار). وكذلك مشروع الصندوق العربى لتقديم المعونة الفنية لأفريقيا (٥٠ مليون دولار).

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة حق

كلمة الحق الصادرة لصالح القوات المسلحة المصرية لتبرئتها مما نسب إليها فى كونها أحد أسباب نكسة سنة ١٩٦٧ على لسان

السيد الرئيس : محمد أنور السادات رئيس جمهورية مصر العربية

بسم الله ..

أحمد الله ..

إن سجل هذه القوات كان باهراً ولكن أعداءنا : الاستعمار القديم والجديد والصهيونية العالمية ركزوا ضد هذا السجل تركيزاً مخيفاً لأنهم أرادوا أن تتشكك الأمة فى درعها وفى سيفها ولم يكن يخامرنى شك فى أن هذه القوات المسلحة كانت من ضحايا

نكسة ١٩٦٧ ولم تكن أبداً من أسبابها

إن هذه القوات لم تعط الفرصة لتحارب دفاعاً عن الوطن وعن شرفه وعن ترابه ولم يهزمها عدوها ولكن هزمتها الظروف التى لم تعطها الفرصة لتقاتل .

إن القوات المسلحة المصرية قامت بمعجزة على أى مقياس عسكرى .

إن هذا الوطن يستطيع أن يطمئن ويأمن بعد خوف ، إنه قد أصبح له درع وسيف.

صدرت بقاعة مجلس الشعب
يوم ٢٠ رمضان سنة ١٣٩٣هـ
الموافق ١٦ أكتوبر سنة ١٩٧٣م

محمد أنور السادات
رئيس جمهورية مصر العربية

سلاح البترول

فى السادس عشر من أكتوبر ١٩٧٣...

وفى ذكاء شديد واستراتيجية واعية ذات ديناميكية مرنة أمكن للعرب ولأول مرة. فرض كيان دولى موحد. هز العالم. وترك علامة، بل ومنعطفا فى تاريخ العلاقات البترولية الدولية سادت أكثر من قرن من الزمان منذ اكتشاف البترول.

هكذا وجدتنى أسجل ما جاء من كلمات، ظلت تلح على الفكر بأن يخطها القلم فى البداية، كشرط واجب للسماح بالكتابة عن «سلاح البترول».

وفى ندوة كبار القادة العسكريين بأكاديمية ناصر العسكرية العليا. التى دعيت إليها كمحاضر هذا العام... جاء الجواب ردا على التساؤل الذى طرحه أحد القادة.. عن مدى إمكان إعادة استخدام العرب للبترول كسلاح...

.. واستبحت لنفسى أن أجيب أن الأمر كانت له ظروفه بل وتوقيته وفى مفأجاة غير منظومة وغير متوقعة. جعل له هذا الدوى آنذاك. وفى فاعلية أربكت معها حسابات كثيرة، وفى ظل عصر القوتين العظميين حتى وإن كان يسود بينهما عصر الوفاق كما كانوا يطلقون عليه، وأن تحكيم العقل والمنطق يحدد أن هذا الأمر وبالتكتيك الذى تم آنذاك يصبح تكراره أمرًا مفضوحًا، ولا سيما أنه أتى بعالم جديد. أصبحت قدرات الثروات البترولية لدولها التى تملك الأرض وتعيش عليها، بعد أن كانت حكوماتها يطلق عليها فى التعاقدات البترولية مع الشركات العالمية أنها «الدولة المضيفة». وتغير وجه المسألة، وأصبح الأمر المطروح **«أن نحسن استغلال الثروة»** لصلحة تلك الشعوب وتنميتها وهذا أمر فى إطار الممكن.

إن منطقة الشرق الأوسط يكمن فيها أكثر من ثلثى احتياطى العالم من البترول، ويتعاظم ذلك أيضا مع الغد القريب.. حين ينفد الرصيد لدى دول كثيرة.. والبترول شريان الحياة.. أو هكذا أصبح وللإنسانية جمعاء.. وعلينا أن نبحث التطوير لهذا السلاح وبما يتفق وأجواء قادمة.

ولعلى أضيف - وتأكيدا لما عرضته - أنه لم تمض إلا سنوات وجاءت حرب الخليج بغزو العراق للكويت مع بداية التسعينات، أهدرت معها ثروات بترولية عربية لسنوات، وجسدت تمامًا الصراع الذى فرض نفسه على مستوى قوى الساحة العالمية كتكأة للتدخل، بل وأيضا إذكاء الصراع إن لم يكن تحقيق تواجده.

إن مؤشرات الإنتاج والاحتياطى للبترول العربى تكشف تماما استطراد تعاظم دوره وأهميته فى السوق العالمى خلال المرحلة المستقبلية. أمام تراجع لقدرات المناطق والدول الأخرى المنتجة والمصدرة، ومع تنامى هذا الاعتماد العالمى عليه، وبعيدًا عن الشعارات فإننا لا يجب أن نتجاهل ردود الفعل العنيفة تجاه التهديد بقطع الإمدادات عن الدول الصناعية الكبرى. ولمن يملك زمام القوى أيضًا. فمع تعاظم تلك الأهمية للبترول العربى، أصبحت تلك الدول تعتبره من الأهداف التى تؤثر فى أمنها القومى.

ومع تلك التغيرات، فإن علينا أن نملك القدرة على فهم حقيقة تلك الإمكانات الهائلة التى أصبحنا نملكها. ومسئولياتنا تجاه دول العالم باعتبار أن البترول سيظل شريان الحياة، فى إطار استراتيجية واعية ومهارة تستثمر تلك الأوضاع بمقايضة لما تملكه دول الغرب وصالح شعوب المنطقة العربية فى التقدم والأمن وبما يقلل الفجوة.

حال قيام الحرب فى ١٩٦٧

كان البترول العربى يشكل نسبة كبيرة فى واردات دول غرب أوروبا وبما يزيد عن ٧٣٪ إلى جانب وارداتها الباقية ومعظمها من فنزويلا. كما يتضح من الآتى:

واردات غرب أوروبا من الخام عام ١٩٦٧

	مليون طن	
الواردات من البترول العربى	٢٩٨	٧٣،٢٪
من المصادر الأخرى	١٠٩	٢٦،٨٪
الإجمالى	٤٠٧	١٠٠٪

وعلى ذلك فإن إغلاق قناة السويس غداة هذه الحرب ولمدة ٨ سنوات كان بلا شك أمرا له تأثيره البالغ على اقتصاديات النقل لتدبير الاحتياجات، التى شهدت عالمًا

جديداً فى بناء واستخدام الناقلات العملاقة لتجد مسارها عبر رأس الرجاء الصالح إلى أوروبا الغربية. فى حين كان هناك البترول العربى ميسرا من ليبيا وتمثل موقعا ممتازا بشمال أفريقيا بالنسبة لأوروبا من حيث الوفر فى نولون النقل البحرى. وتنامى الاعتماد أيضا على تصدير الغاز الطبيعى الجزائرى إلى أوروبا بصورة اقتصادية رغم ارتفاع استثمارات الإسالة. فى حين لم تتأثر اليابان التى كانت تعتمد فى ذلك الوقت على حوالى ٥٥٪ من احتياجاتها من الخام العربى.

إجمالى واردات اليابان من الخام عام ١٩٦٧

	مليون طن	
الواردات من البترول العربى	٥٨.٥	٥٥٪
الاستكمال من إيران وأندونيسيا	٤٧.٥	٤٥٪
الإجمالى	١٠٦	١٠٠٪

وفى الوقت نفسه فإن تقديرات الاحتياطى من البترول العربى فى عام ١٩٦٧ كانت تشير إلى أنها تبلغ حوالى ٦٤٪ من إجمالى احتياطى العالم آنذاك (خارج الكتلة الشرقية). وحوالى ٥٨.٥٪ من إجمالى العالم بأخذ ما هو معلن عن الاحتياطى بالكتلة الشرقية وحيث كانت السعودية والكويت بمفردهما يمثلان حوالى ٣٨٪ من احتياطى العالم.

الاحتياطى العالمى من البترول عام ١٩٦٧

	ألف مليون برميل	
- السعودية	٧٤.٧	
- الكويت	٧٠.٠	
- باقى الدول العربية	٩٧.٨	
إجمالى الدول العربية	٢٤٢.٥	٦٤٪
باقى دول العالم	١٣٦.٠	٣٦٪
إجمالى احتياطى العالم (بدون الكتلة الشرقية)	٣٧٨.٥	١٠٠٪

معركة الأســـــــــعار

مع كبرى الشركات العالمية

فى النهاية... وبالتحديد فى مساء الثلاثاء السادس عشر من أكتوبر ١٩٧٣. أعلنت الدول العربية المصدرة للبترول فى الاجتماع الطارئ الذى دعت إليه بالكويت أنها قررت من **جانب واحد**(١) زيادة سعر البترول المنتج من دول الخليج العربى بنسبة ٧٠٪ وزيادة سعر البترول المنتج من شمال أفريقيا بنسبة أكثر من ١٠٠٪ وبهذا الإعلان.. تكون تلك الدول قد كسرت القيد.. لتنطلق فى منعطف لمسار جديد فى تاريخ العلاقات البترولية الدولية.

وبهذا الإجراء يكون قد زاد العائد عن كل برميل فى صباح يوم ١٦ أكتوبر عن اليوم السابق حيث زاد البترول السعودى من ١.٧٧ إلى ٣.٠٠٥ دولار للبرميل والبترول الليبى من ٢.٩٥ دولار إلى ٥.٤٥ دولار للبرميل وبذلك تكون الدول المنتجة قد أصبحت وحدها تملك سلطة فرض قرار الأسعار.

وفى البداية... كانت الشركات بمفردها وحدها تقوم بتحديد سعر البترول. بل والتحكم فى كميات الإنتاج أيضا وفى غيبة من الدول المنتجة.

وعند قيام الحرب فى عام ١٩٦٧ كان العائد للبرميل فى جميع الدول المصدرة للبترول أقل من الدولار/للبرميل فقد بلغ فى السعودية ٨٤.٢ سنت للبرميل. ٩٩.٧ سنت للبرميل فى ليبيا. ٩٨.٣ سنت للبرميل فى فنزويلا ودخلت الدول المنتجة فى صراع مرير مع الشركات فى محاولة لرفع الأسعار. قادتها فى البداية ليبيا(٢) وانتهت باتفاقية طرابلس فى أغسطس ١٩٧٠ بينها وبين شركات البترول العاملة فيها وحذت الدول الأعضاء فى الأوبك آنذاك حذوها، واتفاقية أخرى فى إيران عرفت (باتفاقية طهران) فى

---

(١) وفى مساء اليوم التالى الأربعاء ١٧ من أكتوبر اجتمع وزراء البترول العرب فى الكويت كطلب مصر.. ودخل البترول المعركة كما سنعرض له فى موضع لاحق.

(٢) الثورة الليبية الفاتح من سبتمبر ١٩٦٩.

فبراير ١٩٧١. ومع كل هذا كان الأمر محدودًا ولا يتناسب وحالة التضخم وارتفاع الأسعار العالمية آنذاك.

	متوسط العائد(سنت/البرميل)	
	١٩٦٧	١٩٧١
السعودية	٨٤.٢	١١٢,٦
ليبيا	٩٩.٧	١٧٨.٦

فقد شهد عام ١٩٧٢ موجة تضخمية، ارتفع معها العديد من أسعار المواد الأولية، خصوصًا المواد الزراعية المصدرة سواء من قبل الدول الصناعية المتقدمة أو الدول النامية على السواء، وارتفعت أسعارها بما يزيد عن ٢٠٠٪.

وقد سجلت معدلات التضخم فى اقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة أعلى معدلاتها منذ الحرب العالمية الثانية بلغت مداها فى عام ١٩٧٤ حتى وصف بأنه «عام التضخم العالمى».

ويوضح تقرير صندوق النقد الدولى المنشور عام ١٩٧٥ أن معدلات التضخم فى الأسعار لدى الدول الصناعية المتقدمة، قد وصل معدل الزيادة السنوى فيها إلى حوالى ١١,٧٪ عام ١٩٧٤ فى حين لم يتعدى ٤,٢٪ كمتوسط سنوى للفترة من عام ١٩٦٥ - ١٩٧٠، بل أن الأمر قد تعدى ذلك كثيرًا، ليسجل فى اليابان ٢٠,٩٪ وفى إيطاليا ١٦,٣٪ كتغير من السنة التى سبقتها.

الدول	المتوسط السنوى الفترة ٦٥- ١٩٧٠	التغير من السنة السابقة ٪				
		١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤
الدول الصناعية	٤,٢	٥,٩	٥,٤	٤,٨	٧,٠	١١,٧
بقية الدول المنتجة للمواد الأولية	٤,٩	٦,٢	٩,٠	٩,٤	١٤,٠	١٦,٥
اليابان	٤,٧	٦,٧	٤,٦	٥,٠	١١,١	٢٠,٩
إيطاليا	٣,٥	٦,٦	٦,٦	٥,٩	١٠,٣	١٦,٣
بريطانيا	٥,٠	٧,٣	٨,٩	٧,٧	٧,٤	١٢,٦
أمريكا	٤,١	٥,٥	٤,٥	٣,٤	٥,٦	١٠,٣
فرنسا	٤,٤	٥,٥	٥,٦	٦,٠	٧,٢	٩,٦

جدول رقم (١)

(*)زيادة الأسعار فى الدول الصناعية (١٩٦٥ - ١٩٧٤)

(*) تقرير صندوق النقد الدولى المنشور عام ١٩٧٥.

ومع كل هذا ظلت أسعار البترول فى تدنـى ومـع تدهـور الـدولار أيضـا، أصبحـت الدول المنتجة تتطلع إلى الدخول فى حوار مع الشركات لزيادة أسعار البترول، علـى أقـل تقدير لتعويض القوة الشرائية للدولار، ومـع هـذا كـانت هنـاك المعـاندة.. مـن قبـل تلـك الشركات، ويعكس تطور السعر (لخام القياس) وهو الزيت العربى الخفيف بدرجـة (٣٤) من السعودية، والمحدد من قبل الشركات خلال تلك المرحلة مدى التحكـم والقـوى لـدى تلك الشركات آنذاك.

الزيت العربى الخفيف ٣٤ درجة (متوسط العام)		السعر المحدد من قبل الشركات (دولار / برميل)
يونيـــو	١٩٧٠	١،٨
يونيـــو	١٩٧١	٢،٢٨
يونيـــو	١٩٧٢	٢،٤٨
يونيـــو	١٩٧٣	٢،٩٠
أول أكتوبـر	**١٩٧٣**	**٣،٠١**
١٦ أكتوبر	١٩٧٣	٥،١٢ (٥)

وأخيرًا... انتهى الاجتمـاع المنعقـد فـى فيينـا فـى ١٦ سـبتمبر ١٩٧٣ بـين الـدول المنتجة وممثلى الشركات فى التفاوض حول رفع السعر، إلى فشل المناقشات وإرجائها إلى اجتماع آخر حدد له (قبل نشوب الحرب) يوم الثلاثاء التاسع مـن أكتوبـر ١٩٧٣، وكـان مطلب الدول المنتجة ينحصر فى رفع السعر إلى ٥ دولار/ للبرميل، وفى الاجتماع المحـدد وفى ظـل أنبـاء شـغلت العـالم أجمـع بعبـور القـوات المصريـة إلى سـيناء، اجتمـع ممثلـو الشركات البترولية برئاسـة رئيـس مجلـس إدارة شـركة إسـو مـع ممثلـى الـدول المنتجـة وانتهت الاجتماعات فى الثالث عشر من أكتوبر ١٩٧٣ برفض الشركات للمطلب المتواضع للدول المنتجة وعاد وزراء البترول العرب إلى بلادهم ليحـددوا اجتماعًـا طارئًـا لهـم بدولـة الكويت فى السادس عشر من أكتوبر ليكون لهم قرارهم.. وقد كان.

---

(٥) قرار الدول المنتجة بالكويت كإجراء منفرد.

النظام العالمى البترولى القديم
يلفظ أنفاســـه الأخـــيرة

غادر وزراء الدول المنتجة للبترول أعضاء «الأوبك» الاجتماع الذى تم فى مساء الثلاثاء ١٦ أكتوبر ١٩٧٣ بالكويت وانتهى بإعلانهم من جانب واحد زيادة الأسعار...، وليعودوا فى صباح اليوم التالى الأربعاء ١٧ أكتوبر ١٩٧٣ إلى اجتماع مجلس وزراء البترول بالمنظمة العربية المصدرة للبترول (الأوابك) بناء على طلب المهندس أحمد عز الدين هلال وزير البترول المصرى وموافقة دولة الكويت على عقد الاجتماع بها، لبحث دور البترول العربى فى المعركة. وحيث عرض الرؤية المصرية كاقتراح بأن تجىء أية إجراءات فى إطار استراتيجية مرنة. توجه فيه الدول العربية الإنذار إلى أمريكا بإيقاف تصدير البترول مع تحديد فترة زمنية، والبدء فى خفض نسبة من الإنتاج تتصاعد تدريجيا وبالوضع المؤثر على الدول الأوروبية كوسيلة فعالة للضغط على أمريكا. باعتبار أن الهدف المباشر للمعركة التى تدور رحاها وتقودها مصر وسوريا هو تحرير الأرض العربية المحتلة، واستعادة حقوق الشعب الفلسطينى. وأن مجموعة الدول الصناعية الكبرى تسهم فى بقاء الوضع الراهن فى غيبة من مسئولياتها لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة.

وكان هناك موقف متشدد للعراق. بالتأميم، والإيقاف الكامل للشحنات، وسحب رؤوس الأموال العربية من الدول التى تساند إسرائيل.

ودارت المناقشات... وعلى مستوى عال من تقدير للأوضاع العالمية وما يتطلب عمله، وجاء القرار بالإجماع فيما عدا العراق التى انسحب وزير بترولها من الاجتماع:

- التخفيض الفورى لإنتاج البترول بنسب شهرية متكررة لا تقل عن ٥٪ ابتداء من الشهر الأول من أرقام الإنتاج الفعلى لشهر سبتمبر ١٩٧٣، وفى الشهور التالية بالنسبة نفسها، على أن تنسب أرقام الإنتاج الفعلية إلى الأرقام المخفضة فى الشهر السابق.
- يستمر تزويد البترول للدول التى تساند العرب مساندة عملية فعالة. أو تتخذ إجراءات هامة ضد إسرائيل لحملها على الانسحاب.

- أن يتزايد التخفيض للدول بمدى تعاطفها وتعاونها مع العدو الإسرائيلى.

وجاء به ما نصه...

«.. ويوصى المجتمعون الدول المنفذة لهذا القرار أن تنال أمريكا أكبر تخفيض. وذلك حسب استيرادها من كل دولة على حدة من البترول الخام ومشتقاته والمواد الهيدروكربونية ونسبة ما تستورده مقارنة بنسبة التخفيض.

ويوصى بأن يؤدى ذلك إلى قطع إمدادات أمريكا بالبترول من كل دولة على حدة منفذة لهذا القرار»[1].

ولكن قوة هذا القرار.. جاءت فيما تلاه من ضربات.

- ١٧ أكتوبر ١٩٧٣ أى فى مساء نفس اليوم أعلنت أبو ظبى إيقاف صادراتها البترولية إلى أمريكا. وبذلك بلغت نسبة التخفيض ١٢٪ وليس ٥٪.
- ١٨ أكتوبر ١٩٧٣ أعلنت السعودية تخفيض الإنتاج بنسبة ١٠٪ من اليوم نفسه حتى آخر نوفمبر ١٩٧٣.
- ٢٠ أكتوبر ١٩٧٣ إعلان السعودية بحظر التصدير إلى أمريكا. وألغت البحرين الاتفاق المعقود بينها وبين أمريكا. وأعلنت الجزائر الحظر على أمريكا وهولندا.
- ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣ صدر قرار كل الدول العربية بإيقاف الصادرات البترولية إلى أمريكا وهولندا كقرار جماعى. رغم أنه لم يتخذ فى اجتماع رسمى بينها.

---

(١) وقع على هذا القرار وزراء بترول السعودية. الكويت وأبو ظبى. البحرين. قطر. ليبيا. الجزائر. سوريا. مصر.

وكان «سلاح البترول»

حصار.. تخفيض حصص إنتاج.. حظر صادرات وقال «هنرى كسنجر» المقولة المشهورة «كان هذا السلاح هو الذى غير العالم بلا رجعة».

فى أسعار البترول العربى

وكان طبيعيا فى مثل هذا الظروف الاقتصادية السائدة، وتلك الإجراءات أن يكون لذلك تأثير مباشر على أسعار البترول، وإذا كانت ليلة السادس عشر من أكتوبر قد شهدت فى اجتماع الدول المنتجة استرداد حقها المشروع فى تحديد السعر فى انفراد وفى غيبة من الشركات البترولية العالمية، وأصدرت قرارها بما كانت تطالب به دون جدوى وفى مفاوضات مريرة، حيث رفعت سعر البترول من دول الخليج العربى بنسبة ٧٠٪ ومن شمال أفريقيا بنسبة أكثر من ١٠٠٪، ليرتفع سعر البترول العربى الخفيف لأول مرة إلى ٥,١٢ دولار/ برميل اعتبارًا من ١٦ أكتوبر ١٩٧٣. فقد جاء اجتماع اليوم التالى للوزراء العرب وصدور قرارات الحظر وتخفيض الإنتاج بموقف انعكس مباشرة على سيناريو الأسعار التى وجدت طريقها للانطلاق مع أوضاع الأسواق، ليصل الخام العربى فى يناير ١٩٧٤ إلى ١١,٦٥ دولارًا للبرميل ومع ازدياد الطلب نشأت هناك أزمة الطاقة المعروفة بدءًا من عام ١٩٧٤، وأصبح هناك فارق بين الأسعار الرسمية المعلنة، والسعر الفورى للشحنات بالأسواق، وبين الخام العربى الخفيف فى ديسمبر عام ٧٩ بـ ٤٥ دولارًا للبرميل، وبفارق عن السعر المعلن ٢١,١٥ دولارًا للبرميل، حيث كان السعر الرسمى للتعاقد ٢٣,٨٥ دولارًا للبرميل.

ولا شك أن عائدات الدول المنتجة والمصدرة للبترول قد تعاظمت بصورة فاقت كل تصور، ففى أقل من ٣ سنوات زادت فى المتوسط حوالى ٥,٧ مرة فى العام.

الوحدة (ألف مليون دولار)

الدولــة	١٩٧٣	١٩٧٦	التغير
السعوديــــــة	٤.٣	٣٣.٥	٧.٨ مرة
الكويـــــــت	١.٩	٨.٥	٤.٥ مرة
العـــــــراق	١.٨	٨.٥	٤.٥ مرة
الإمــــــارات	٠.٩	٧.٠	٧.٨ مرة
قطــــــــر	٠.٤	٢.٠	٥.٠ مرة
ليبيـــــــا	٢.٣	٧.٥	٣.٣ مرة
الجزائــــــر	٠.٩	٤.٥	٥.٠ مرة
إجمالـــــــى	١٢.٥	٧١.٥	٥.٧
مجموع الأوبــك (وتشمل إيران)	٢٢.٥	١١٦.٦	٥.٢

جدول رقم (٢)

تقدير عائدات الدول المصدرة للبترول

وظهر لأول مرة على السطح المسمى الجديد عن «فوائض البـترول العربـى» وتكدسـه فى البنوك العالمية. وشهد الوطن العربى ودول الخليج بصفة خاصة خطط طموحة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالتوسع فى الخدمات. والتعليم والرعاية الصحية. ومشـروعات التعمير والتجميل وازدهار النشاط التجارى والمصرفى. وهجرة العمالة من دول مجاورة لسد احتياجات السوق.

الدولارات العائدة

لاشك أن فاتورة البترول قد ارتفعت بشكل حاد. ولكننى أسوق هنا مثالاً مـن واقـع تقارير التجارة الخارجية لدول الأوبك للفـترة ٧٣ - ١٩٧٧ يعكـس الموقـف مـع مجموعـة الدول الأوروبية كشـاهد علـى الفعـل ورد الفعـل. قـد يـرى القـارئ فيـها معلومـة ترقـى للاستنتاج.

أوروبـــــا

(أ) المســـــــــتورد من بترول

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

	مليون طن	بليون دولار
١٩٧٣	٥٩٧	١٣
١٩٧٧	٥٤٧	٥٥.٨ = ٤.٣ مرة

(ب) الواردات لـدول الأوبـك من الســـلع

من عشـــــر دول صناعيـــــــة

وتضــم الولايـــات المتحــدة واليـابـان

(وتمثل هذه السلع ٨٤٪ من واردتها)

	بليون دولار
١٩٧٣	١١.٢
١٩٧٧	٤٨.١ = ٤.٣ مرة

(حتى بفرض أن هناك تطورا ضئيلاً فى الكمية)

... وتفتحـت أذهان. وصفيـت قلـوب.. فـى لحظـة مـن الزمـــان واكبـت توطيـد العلاقـات العربيـة العربيـة. والمصريـة العربيـــة. تجسدت فى القوة التى أمكن تحقيقها عندما أصبح للكيان العربى الموحد.. مكانة على الساحة العالمية. وكانت الأذهان مهيأة تمامًا لتنفيذ مشروع عربى مشترك.

نقـــــل خــــام الخليـج العربـــى
عــبر مصــر إلى البحـــر المتوســط
(الســــوميـــــد)

وبرؤية استراتيجية تتفهم جيـدا المصـالح الحيويـة المشـتركة وبـروح أكتوبـر العبـور أيضا. جاء التحرك بفاعلية هذه المرة لتنفيذ مشروع نقـل خـام الخليـج العربـى إلى البحـر

المتوسط عبر الأراضى المصرية. وفى أقل من ثلاثة أشهر صدر فى ٢١ يناير ١٩٧٤ القانون رقم ٧ لسنة ٧٤ الخاص بتأسيس الشركة العربية لأنابيب البترول «سوميد». كشركة مساهمة مصرية قطاع خاص وبرأس مال قدره ٤٠٠ مليون دولار مدفوع بالكامل وموزع على الدول العربية المساهمة كما يلى:

	مليون دولار	٪ المساهمة
السعودية[١]	٦٠	٪١٥
أبو ظبى[٢]	٦٠	٪١٥
الكويت[٣]	٦٠	٪١٥
قطر[٤]	٢٠	٪ ٥
مصر[٥]	٢٠٠	٪٥٠
	٤٠٠	١٠٠

وتستهدف الشركة إنشاء وتشغيل خطوط أنابيب لنقل البترول الخام عبر الأراضى المصرية من خليج السويس (العين السخنة) إلى البحر المتوسط (سيدى كرير). وقد أنشئت سوميد بصفة أساسية للتعامل مع الناقلات العملاقة التى تتراوح حمولتها ما بين ٢٠٠--٥٠٠ ألف طن ساكن. وهذه النوعية من الناقلات تستخدم طريق رأس الرجاء الصالح لنقل خامات الخليج العربى إلى كل من أوروبا وأمريكا الشمالية ويشمل المشروع امتداد خطين قطر ٢ : ٤ بوصة بطول حوالى ٣٣٠ كيلو متر فيما بين مينائى العين السخنة وسيدى كرير ويضم كل منها مستودعات وتسهيلات وتسهيلات التخزين وطلمبات الدفع والشحن. وتعمل كلها بالخبرة المصرية.

(١) المؤسسة العامة للبترول والمعادن (بترومين).

(٢) شركة بترول أبو ظبى الوطنية.

(٣) الشركة الكويتية للتجارة والمقاولات والاستثمارات الخارجية (٥٦٩٠ سهما) والشركة الكويتية للاستثمار (٣٠٠ سهم) والشركة الكويتية لصناعة الأنابيب المعدنية (١٠ أسهم)

(٤) شركة قطر الوطنية للبترول آنذاك.

(٥) المؤسسة المصرية العامة للبترول آنذاك.

وفقًا للقانون الأساسى لتأسيس «سوميد» فإن المدة المحددة لها هى ٢٧ عامًا من تاريخ صدور قانون تأسيسها أى تنتهى فى٢٩يناير٢٠٠١. ويجىء إنشاء وتشغيل المشروع فى ثلاث مراحل.

المرحلة الأولى: بطاقة قدرها ٤٠ مليون طن سنويا، وقد انتهى تنفيذها وبدء تشغيل المشروع فى يناير ١٩٧٧.

المرحلة الثانية: بطاقة قدرها ٨٠ مليون طن سنويا. وقد تم تنفيذها وتشغيلها فى أكتوبر من عام ١٩٧٨.

المرحلة الثالثة: بطاقة قدرها ١١٧ مليون طن سنويا[١].

هذا ويعتبر هذا المشروع أول وأكبر مشروع استثمارى عربى مشترك فى مصر ويمثل نموذجًا ناجحًا للاستثمارات العربية المشتركة.

وهو بالدرجة الأولى أيضًا يعتبر منفذًا آمنًا وثابتًا لتسويق كافة خامات الخليج سواء بالنسبة للمصدرين أو المستوردين من أوروبا وأمريكا بما يحقق مصالح الدول المنتجة بالخليج العربى.

وهنا تجدر الإشارة إلى أنه فى أعقاب الخامس من يونيو ١٩٦٧ واحتلال العدو لأرض سيناء وإغلاق مصر لقناة السويس التى استمرت أكثر من ثمانى سنوات سارعت إسرائيل فى مشروع مشترك مع إيران بإنشاء خط أنابيب لنقل البترول الخام والمنتجات أيضا، يصل ما بين ميناء إيلات (على خليج العقبة) إلى أشكلون (عسقلان) على البحر الأبيض المتوسط ويبلغ طول هذا الخط ٢٥٠ كيلو متر بقطر ٤٢ بوصة وبطاقة ٤٥ مليون طن/ السنة (٩٠٠ ألف برميل/ اليوم). تزاد مستقبليا إلى ٦٠ مليون طن/ السنة فى مرحلة أخرى.

---

(١) استكملت هذه المرحلة بتشغيل المشروع فى مايو ١٩٩٤ وتجدر الإشارة إلى أنه قد أمكن فى يناير ١٩٩٢ صدور القانون الخاص بمد أمد الشركة مدة أخرى (٢٧ عاما) تنتهى فى عام ٢٠٢٨ باعتباره من أنجح المشروعات العربية الاستثمارية المشتركة التى أمكن تحقيقها.

وقد تداعى تشغيل خط الأنابيب الإسرائيلى[1] مع بدء تشغيل خط السوميد الذى تزايد الاعتماد عليه فى المنطقة، كوضع منافس من حيث اقتصاديات النقل، وتعاظم اعتماد مشترى الخام الإيرانى لاستخدام خط السوميد.

وكذلك صرف النظر أيضا عن إنشاء خط أنابيب «ترانز أفريكان» وكان فى مرحلة دراسة الجدوى، ليمتد من ميناء ينبع السعودى عبر البحر الأحمر، مخترقا عرض القارة الأفريقية حتى شاطئ الأطلنطى.

وإذا كنا قد أشرنا أن خط سوميد يحقق بالدرجة الأولى مصالح الدول المنتجة بالخليج العربى فى تسويق البترول، كمنفذ آمن وثابت، فإننا لا نخفى أن ذلك كان أيضا أمرًا ضروريًا وهامًا «لأمن مصر البترولى» وهو ما سنتناوله فى موضع لاحق.

هذا بالإضافة إلى أنه يتحقق لمصر عائدات سنوية مجزية من هذا المشروع تصل فى مجموعها إلى اكثر من ٨٠٪ من الدخل الصافى السنوى للشركة، حيث تحصل الحكومة المصرية على ٥٠٪ من صافى الربح كشريك أولاً إلى جانب:

- إتاوة مرور عبر الأراضى المصرية تمثل ٢٧.٧٨٪ من رسوم نقل الخام عبر الخطوط.
- ضريبة الأرباح التجارية والصناعية على صافى الربح.
- رسم تنمية قدره ٢٪ من صافى الأرباح.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن فكرة المشروع سبق تداولها فى إطار ما كان يطرح فى اجتماعات خبراء البترول العرب ونودى بها كثيرًا كعمل عربى مشترك.

وإن كان يجب التنويه أن البادرة الأولى للتفكير فى هذا المشروع جاءت فى عام ١٩٤٤ فى إطار الاهتمام الأمريكى بالخام

(١) قد يلزم الإيضاح إلى أن الخط الإسرائيلى إيلات - اشكلون يتصل بخط ١٦ بوصة يمتد بطول ١٦٥ كيلومتر من أشكلون إلى حيفا لتغذية معمل التكرير بها بطاقة تبلغ ٥ مليون طن خام/ السنة كما أن هناك خطا يمتد من أشكلون إلى أشدود بقطر ١٨ بوصة وطول ٣٦ كيلو متر لتغذية معمل تكرير أشدود وبطاقة تبلغ ٣.٥ مليون طن خام/ السنة.

العربى[1]. حين أذاع المستر «هارولد إكس» رئيس المؤسسة البترولية الأمريكية على العالم فى ٥ فبراير ١٩٤٤ مشروع نقل خام الخليج العربى إلى البحر الأبيض المتوسط وإنشاء معمل تكرير بالإسكندرية، وصف فى حينه أنه مشروع خطير، حيث جاء فى تصريحه أن ذلك جاء بناء على توصيات إدارتى الحرب والبحرية الأمريكية ورؤساء أركان القوات وإدارة بترول الجيش والبحرية بتخويله السعى إلى عقد اتفاق مع شركة الزيت العربية الأمريكية (بالسعودية) وشركة «جلف» ومجال عملها فى مشيخة الكويت بشأن مد خط أنابيب طوله ١٢٥٠ ميلاً لنقل البترول من ساحل الخليج العربى إلى البحر الأبيض المتوسط.

وقد قابل البريطانيون آنذاك المشروع بالقلق. مما دعا إلى الدخول فى مفاوضات رسمية بين الطرفين وعقد اتفاق فى ٨ أغسطس عام ١٩٤٤.

«بأن تتصل الدولتان بالدول المنتجة والمستهلكة للبترول بالعالم بشأن إنشاء مجلس دولى لشئون البترول ويكون مكونًا من ممثلين لجميع الدول».

... وأجهض المشروع

هذا وقد *ابتدأت* تجارب التشغيل لمشروع السوميد فى ديسمبر ١٩٧٦ وافتتحه السيد الرئيس السادات فى ١١/ ٦/ ١٩٧٧ - الصورة التذكارية المصاحبة - ودون فى سجل الافتتاح التحية إلى الاخوة العرب وباعتباره أول المشاريع القومية للانفتاح الاقتصادى.

(١) وقد عرضناه تفصيلا بالوضع الذى جاء فى مرحلة البداية (١٩١٠ - ١٩٥١) من هذا الكتاب.



السيد الرئيس أنور السادات والمهندس/ أحمد عز الدين هلال نائب رئيس الوزراء
للإنتاج ووزير البترول والمهندس/ عبد الحميد كروش رئيس شركة سوميد

فى افتتاح المشروع يونيو ١٩٧٧

حتمية الانتشار الاستراتيجى فى إطار إعداد الدولة للحرب

فرض الأمر نفسه مع بداية العدوان فى يونيو ١٩٦٧[1] ضرورة الإبقاء على كامل النشاط بالمنطقة البترولية بالسويس التى كانت تضم ٨٥٪ من طاقة التكرير بالبلاد بمعملى

(١) مع العدوان فى يونيو ١٩٦٧ . وباحتلال سيناء توقف إمداد البترول من حقول البترول بها والتى كانت تمثل ٨٠٪ من الاحتياجات آنذاك. كما أغلقت مصر قناة السويس. التى كانت وسيلة تموين معمل الإسكندرية (١.٧ مليون طن) بالزيت الخام باستخدام الناقلات وكانت منطقة الزيتية بالسويس آنذاك تمثل ٨٥٪ من النشاط البترولى فى التكرير والتصنيع وتشغيل الموانى وتداول المنتجات وامداد البلاد باحتياجاتها..

التكرير بها إلى جانب باقى الأنشطة والتسهيلات وذلك لمدة سنتين حتى إبريل ١٩٦٩. مهما تكرر ضربها أرضًا أو جوًّا فى كل عدوان. بإجراء الإصلاحات والترتيبات العاجلة اللازمة لاستمرارية التشغيل حتى يمكن توفير بعض البدائل التى تمكن البلاد باستمرار أوجه النشاط المطلوبة بها والوفاء بالاحتياجات والإمدادات للقطاعين المدنى والعسكرى.

ومما زاد الأمر صعوبة آنذاك، أنه لم يكن هناك مفر، من استمرارية حرب الاستنزاف التى كانت تقوم بها القوات المصرية الخاصة كجزء من الاستراتيجية الموضوعة، ولعل أكثرها وضوحًا وعلى الوضع الذى نال حظه إعلاميا آنذاك. هو إغراق المدمرة إيلات الإسرائيلية فى مساء ٢١ أكتوبر ١٩٦٧، ومحاولة العدو التدمير الكامل للمنشآت البترولية عبر منطقة السويس وقد تناولناها تفصيلاً فى موضوع سابق من هذا الكتاب.

وقد جاءت خطة الانتشار لمعامل التكرير والتسهيلات للإمداد على الأسس التالية:

١ - **قصير المدى** : التعجيل بإنشاء وحدات لتقطير الزيت الخام باستثمار البنية الأساسية فى مواقع بترولية قائمة.

مسطرد : تحويل جهاز فصل السولار/ مازوت إلى وحدة لتقطير الزيت الخام، أمكن تشغيلها عام ١٩٦٩ بطاقة ٧٥٠ ألف طن زادت إلى ١,٥ مليون طن/ السنة فى عام ١٩٧٠.

معمل الإسكندرية: زيادة طاقة وحدة التقطير القائمة وإنشاء وحدة جديدة والوصول بإجمالى الطاقة إلى ٣ ملايين طن عام ١٩٧٠.

(وبذلك أمكن الوصول بطاقة التكرير بالبلاد إلى حوالى ٤,٥ ملايين طن فى بداية هذه المرحلة (١٩٧١) بدلاً من ٩,١ مليون طن كانت متوافرة بالبلاد، قبل العدوان. وأوقف منها بالسويس ٧,٦ ملايين طن عام ١٩٦٩).

٢ - **متوسط المدى** : وشملت إقامة معامل للتكرير بمواقع جديدة:

العامريــــــــــة : وقد أدخل فى التشغيل عام ١٩٧٣ بطاقة ١.٥ مليون طن/العام.

طنطـــــــــا : وقد أدخل فى التشغيل عام ١٩٧٥ بطاقة ٧٥٠ ألف طن/ العام.

٣ - طويل المدى :

- استكمال زيادة الطاقات بالمواقع الجديدة
- استكمال التصنيع للزيوت والأسفلت والبوتاجاز بالمواقع الجيدة
- وضع الخريطة الجديدة للنشاط البترولى فى مجال التكرير والدوائر الاقتصادية للتخزين النقل - والتوزيع وشاملة إعادة التعمير للمنطقة البترولية بالسويس.

وهذا وقد زادت طاقة التكرير بالبلاد من ٤.٥ مليون طن/ العام فى بداية عام ١٩٧١ إلى حوالى ١٥ مليون طن عام ١٩٨١ هذا ويوضح الجدول رقم (٣) تطور طاقات التكرير خلال هذه المرحلة وانتشارها لمواقع جديدة.

الوحدة (مليون طن/ العام)

السنة	منطقة السويس		منطقة القاهرة		منطقة الإسكندرية		إجمالى البلاد
	النصر	السويس	مسطرد	العامرية	الإسكندرية	العامرية	
١٩٦٧	٤.٦	٢.٨	—	—	١.٧	—	٩.١
١٩٧١	مدمر	مدمر	١.٥	—	٣.٠		٤.٥
١٩٧٢	—	—	١.٥	—	٣.٠		٤.٥
١٩٧٣	—	—	٣.٥	—	٣.٠	١.٥	٨.٠
١٩٧٤	—	—	٣.٥	—	٣.٠	١.٥	٨.٠
١٩٧٥	١.٠	١.٢	٣.٥	٠.٧٥	٣.٠	١.٥	١٠.٩٥
١٩٧٦	١.٠	١.٢	٣.٥	٠.٧٥	٣.٠	١.٥	١٠.٩٥
١٩٧٧	١.٠	١.٢	٣.٥	٠.٧٥	٣.٠	١.٥	١٠.٩٥
١٩٧٨	٢.٥	١.٢	٣.٥	٠.٧٥	٣.٠	٣.٠	١٣.٩٥
١٩٨٩	٢.٥	١.٢	٤.٠	٠.٧٥	٣.٢٥	٣.٠	١٤.٧
١٩٨٠	٢.٥	١.٢	٤.٠	٠.٧٥	٣.٢٥	٣.٠	١٤.٧
١٩٨١	٢.٥	١.٢	٤.٣	٠.٧٥	٣.٢٥	٣.٠	١٥.٠
١٩٨٢	٢.٥	١.٢	٤.٥٥	١.٠	٥.٢٥	٣.٠	١٧.٥

جدول رقم (٣) طاقات التكرير بالبلاد (١٩٧١ - ٢٩٨١)

التعمير وإزالة العدوان

وقد بدأ ذلك مبكرًا فور العبور فى أكتوبر ٧٣ والسيطرة على خط بارليف، وعيون موسى، التى كانت مصدر تهديد للقذف المباشر إلى المناطق البترولية، وشمل التعمير فى معامل التكرير التسهيلات التى أمكن معها إدخال وحدة التقطير بطاقة مليون طن بشركة النصر للبترول، وأخره ١,٢ مليون طن بالسويس للتصنيع مع أوائل ١٩٧٥... وفى إطار برنامج لاستعادة التشغيل لإمكانات المعامل والمنطقة البترولية.

الوفاء بالاحتياجات من المنتجات البترولية

١٩٧١ - ١٩٨١

لكى يمكن الوفاء باحتياجات البلاد للقطاعين العسكرى والمدنى، فقد تم تشغيل معامل التكرير بالطاقات القصوى التى تم عرضها فيما سبق، مع استيراد الزيت الخام جزئيا ولاسيما فى خمس السنوات الأولى، بعضها من حصة الشريك فى الصحراء الغربية واستيراد الخام الجزائرى، والخام الروسى واستكمال الاحتياجات المتزايدة فى المقطرات الوسطى من الكيروسين/ وقود النفاثات، السولار طوال هذه الحقبة ويوضح الجدول رقم (٤) كميات الزيت الخام التى أمكن تشغيلها على معامل التكرير خلال هذه الفترة، ومدى الاعتماد على الاستيراد الذى انخفض من٥٢,٨٪ فى عام٧١إلى٣,٥٪ فقط عام ١٩٨١.

الكمية : ألف طن

عـــام	إجمالى الخام المعالج بمعامل التكرير	كميات الزيت الخام بالاستيراد	٪ الاستيراد
١٩٧١	٥٠٣٥	٢٦٥٧	٪٥٢,٨
١٩٧٢	٦٤٧٣	٢٨٥٥١	٪٤٤
١٩٧٣	٧٠٠٤	٣٧١٤	٪٥٣
١٩٧٤	٧٢١٠	٣٨٧١	٪٥٣,٧
١٩٧٥	٩١٣٤	٣٥٤٩	٪٣٨,٩
١٩٧٦	١٠٤٢٩	٢٣٢٢	٪٢٢,٣
١٩٧٧	١١١١٤	٥٤١	٪ ٤,٩
١٩٧٨	١١٩٥٥	٢١٨	٪ ١,٨
١٩٧٩	١٢٢٥٨	٢٩٥	٪ ٢,٤
١٩٨٠	١٣٨٣٤	٤٦٠	٪ ٣,٣
١٩٨١	١٥٠٧١	٥٣٠	٪ ٣,٥
الإجمالى	١٠٩٥١٧	٢١٠٠٨	٪١٩,٢

جدول رقم (٤)

الاحتياجات من الزيت الخام لتشغيل معامل التكرير

١٩٧١ - ١٩٨١

وفى تطور الاستهلاك

١٩٧١ - ١٩٨١

شهدت هذه المرحلة تطورًا كبيرًا فى الاستهلاك ولا سيما اعتبارًا من عام ١٩٧٥ حيث بلغ حجم الاستهلاك المحلى فى نهاية الفترة حوالى ١٤,٩ مليون طن مقابل ٦,١ ملايين طن فى عام ١٩٧١ أى حوالى ٢,٥ مرة، بخلاف الوفاء بنشاط البنكر (مازوت وسولار وتموين السفن)، وفائض للتصدير من المنتجات فى نهاية المرحلة، ويوضح الجدول رقم (٥) تطور الاستهلاك المحلى من المنتجات البترولية وكذا بدء الاعتماد على الغاز الطبيعى الذى بدأ استخدامه عام ١٩٧٧ وبلغ فى نهاية المدة ١,٨ مليون طن/ السنة للصناعة والأسمدة والكهرباء.

الوحدة : ألف طن

البيان	بوتاجاز	بنزين	كيروسين	سولار	ديزل	مازوت	غازات	أخرى	جملة
١٩٧١	١١٩	٤٨١	٩٤٠	١٠٢٦	١٦٢	٣١٥٨	–	٢٥٥	٦١٤١
١٩٧٢	١٣٦	٤٧٤	٩٨٣	١٠٥٤	١٧٦	٣٢٠٢	–	٢٣٧	٦٢٦٢
١٩٧٣	١٥٣	٥٠٦	١٠٣٣	١١٦٦	١٧٩	٣٢٩٩	–	٣٢٨	٦٦٦٤
١٩٧٤	١٥٩	٥٥٦	١١٠٩	١٠٥٥	١٦٨	٣٣٢٠	–	٣٦٩	٦٧٣٦
١٩٧٥	١٧٩	٦٥٦	١١٨٨	١١٧٩	١٥٦	٣٦٣٩	٣٣	٤٢٩	٧٤٥٩
١٩٧٦	٢١٢	٧٣٦	١٢٥٥	١٣١٧	١٥٠	٤٠١٢	١٠٤	٤٩٥	٨٢٨١
١٩٧٧	٢٤٨	٨١٦	١٣٠٥	١٤٨٢	١٤٩	٤٢٩٢	٣٥٣	٥٤١	٩١٨٦
١٩٧٨	٢٩٧	٩٥٨	١٣٩٤	١٧٠٦	١٥٣	٤٤٣٥	٥٨٣	٥٢٥	١٠٠٥١
١٩٧٩	٣٣٨	١٠٥٤	١٤٤٦	١٩٧٣	١٤٩	٤٩٧٠	٨٥٣	٦٨٧	١١٤٧٠
١٩٨٠	٣٨١	١١٥٨	١٥٠٢	٢٢٨٤	١٤٤	٥١٧٢	١٦١٦	٧٨٧	١٣٠٤٤
١٩٨١	٤٣٧	١٢٧٥	١٦١٦	٢٨٢٨	١٨٠	٥٨٨٣	١٨٤٣	٨٦٨	١٤٩٣٠
الإجمالى	٢٦٥٩	٨٦٧٠	١٣٧٧١	١٧٠٧٠	١٧٦٦	٤٥٣٨٢	٥٣٨٥	٥٥٢١	١٠٠٢٢٤

جدول رقم (٥)

تطور الاستهلاك المحلى من المنتجات البترولية والغازات

الوفاء بمتطلبات إنتاج الكهرباء من الوقـــــــــود

١٩٧١ - ١٩٨١

على الرغم من أن التطور الحادث فى القدرة المركبة الحرارية كـان متواضعًا خـلال تلك المرحلة بإضافـة حـوالى ١١٥٩م. و.، ارتفـع معـه الطلـب علـى الوقـود مـن السـولار والمازوت من ٦٢٥ ألف طـن/ السـنة إلى حـوالى ٣.٥ مليـون طـن/ العـام، إلا أننـا قصدنـا التسجيل هنا، لتبيان التطور الضخم الذى شهدته البلاد اعتبارًا من عام ١٩٨٢ وسنعرضه فى موضع لاحق.

ويوضح الجدول رقم (٦)، رقم (٧) تطور القـدرات المركبـة وكذلـك تطـور اسـتهلاك قطاع الكهرباء من المنتجات البترولية والغازات خلال هذه المرحلة.

الوحدة : (م . و.)

السنة	حرارى	مائى	إجمالى
١٩٧١	١٣٣٠	٢٤٤٥	٣٧٧٥
١٩٧٢	١٣٣٠	٢٤٤٥	٣٧٧٥
١٩٧٣	١٣٣٠	٢٤٤٥	٣٧٧٥
١٩٧٤	١٣٣٠	٢٤٤٥	٣٧٧٥
١٩٧٥	١٣٣٠	٢٤٤٥	٣٧٧٥
١٩٧٦	١٣٤٤	٢٤٤٥	٣٧٨٩
١٩٧٧	١٤١٥	٢٤٤٥	٣٧٨٩
١٩٧٧	١٤١٥	٢٤٤٥	٣٨٦٠
١٩٧٨	١٤٦٠	٢٤٤٥	٣٩٠٥
١٩٧٩	١٧٨٤	٢٤٤٥	٤٢٢٩
١٩٨٠	٢٢٨٦	٢٤٤٥	٤٧٣١
١٩٨١	٢٤٨٩	٢٤٤٥	٤٩٣٤

جدول رقم (٦) : تطور القدرات المركبة
١٩٧١ - ١٩٨١

الوحدة (ألف طن)

السنة	سولار	مازوت	غازات	جملة
١٩٧١	٣	٦٢٢	–	٦٢٥
١٩٧٢	٣	٦٦٢	–	٦٦٥
١٩٧٣	٢	٨٧٩	–	٨٨١
١٩٧٤	٢	٩٤٩	–	٩٥١
١٩٧٥	٣	١٠٤٨	–	١٠٥١
١٩٧٦	٢٣	١٢٢٣	–	١٢٤٦
١٩٧٧	١٨	١٥٠١	–	١٥١٩
١٩٧٨	٦٧	١٧١٥	–	١٧٨٢
١٩٧٩	١٥٣	٢٠٥٢	٩٣	٢٢٩٨
١٩٨٠	٢٦٩	٢٠١٧	٥٢٣	٢٨٠٩
١٩٨١	٥٢٢	٢٣١٠	٦٣٣	٣٤٩٥
إجمالى الفترة	١٠٥٩	١٣٦٩٤	٧٥٦	١٦٠٣٢

جدول رقم (٧) : تطور استهلاك قطاع الكهرباء
من المنتجات البترولية والغازية ١٩٧١ - ١٩٨١

التجارة الخارجية
١٩٧١ - ١٩٨١

لقد شهدت هذه الفترة التحول لأول مرة فى ألا يكون قطاع البترول عبئًا على الدولة فى فائض ميزان مدفوعاته (الصادرات – الواردات) حيث نشطت عملية الصادرات وذلك اعتبارًا من عام ١٩٧٦، وأصبح بذلك يساهم بما يوفره من النقد الأجنبى فى تحقيق خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد، وجاء ذلك على الوضع الموضح فى الجدول رقم (٨).

الوحدة (مليون دولار)

السنوات	الصادرات	الواردات
١٩٧١	٧٣	١٢٠
١٩٧٢	٤٥	١٠٣
١٩٧٣	٦٢	١٨٣
١٩٧٤	١٨٣	٤١٢
١٩٧٥	٣٠٩	٣٧٤
١٩٧٦	٦٣١	٣٢٥
١٩٧٧	٧١١	١٧٧
١٩٧٨	٩٣٠	١٧٧
١٩٧٩	١٩١٥	٢٥٤
١٩٨٠	٣٠٦٤	٤١١
١٩٨١	٣٤٤٠	٦٤٦
الإجمالى	١١٣٦٣	٣١٨٢

جدول رقم (٨)
تطور الصادرات والواردات
خلال السنوات ١٩٧١ - ١٩٨١

فإنه لا يفوتنا أن ننوه أن هذه الفترة ولاسيما اعتبارًا من عام ١٩٧٤ حتى ١٩٨١ قد شهدت ارتفاعًا فى أسعار البترول لم يشهد لها العالم مثيلاً من قبل كنتيجة مباشرة لحرب أكتوبر وكما سبق إيضاحه، ومما كان له أثر ملحوظ فى العائدات ولهذا ارتأينا أن نفرد تسجيلا لها لأهميتها من جهة، وكحدث فى تاريخ هذه الحقبة، ويوضح الجدول رقم (٩) تطور أسعار تصدير الخامات المصرية خلال الفترة ١٩٧١ - ١٩٨١.

القيمة (دولار / برميل)

السنوات	خام خليج السويس	خام بلاعيم	خام رأس غارب
١٩٧١	١,٣	–	١,٤٣
١٩٧٢	١,٤	–	١,٥١
١٩٧٣	١,٩٣	–	١,٥٢
١٩٧٤	٦,٤٣	–	٩,٢٥
١٩٧٥	٩,٦٢	–	٩,٠٤
١٩٧٦	١١,٣٢	٩,٩	٩,٦٨
١٩٧٧	١٢,٢٧	١١,١٩	١٠,٢٢
١٩٧٨	١٥,٩٣	١٢,٧٢	١١,٢٢
١٩٧٩	٢٦,٩٤	٢١,٨٩	١٧,٣٣
١٩٨٠	٣٤,٧٧	٢٩,٤	٢٤,٢٩
١٩٨١	٣٦	٣٢	٢٧

جدول رقم (٩)

تطور متوسط أسعار تصدير البترول الخام

١٩٧١ - ١٩٨١

وعلى الرغم من النجاحات التى أمكن لقطاع البترول تحقيقها للوفاء بكامل احتياجات البلاد طوال هذه المرحلة، إلا أنه على الجانب الآخر شهدت هذه الفترة ركودا فى عمليات البحث والتنمية كنتيجة مباشرة لإحجام الاستثمارات الأجنبية بسبب التوتر وعدم الاستقرار

الذى ساد المنطقة، والتى لم تبدأ فى الانتعاش إلا بكسر حالة الجمود العسكرى وتحقيق العبور (جدول رقم١٠).

الوحدة (مليون دولار)

السنوات	البحث	التنمية	التشغيل	الإجمالى
١٩٧١	–	–	–	–
١٩٧٢	–	–	–	–
١٩٧٣	١	–	–	١
١٩٧٤	٢٠	–	–	٢٠
١٩٧٥	١١٨	٣٦٣	٩	٤٩٠
١٩٧٦	١٩٥	٨٦	٣٧	٣١٨
١٩٧٧	٢٠٠	١٦٩	٧٨	٤٤٧
١٩٧٨	١٦٥	٢٢٨	١٤٢	٥٣٥
١٩٧٩	١٩٩	١٩٣	١٢٧	٥١٩
١٩٨٠	٣٠٧	٢٠٩	١٦٤	٦٨٠
١٩٨١	٥٤١	٣٠٥	١٧١	١٠١٧
الإجمالى	١٧٤٦	١٥٥٣	٧٢٨	٤٠٢٧
النسبة	٤٣٪	٣٩٪	١٨٪	١٠٠٪

جدول رقم (١٠)
الاستثمارات الأجنبية ١٩٧١ – ١٩٨١

الاتفاقيات البترولية

١٩٧١ - ١٩٨١

وفى إطار النظام الجديد للاتفاقيات (اقتسام الإنتاج)[١] فقد أمكن كبداية فى عام ١٩٧٣ إبرام عدد ٥ اتفاقيات وفى عام ١٩٧٤ إحدى وعشرين اتفاقية أخرى (الدولية

(١) سبق ذلك توقيع عقد واحد بنظام (اقتسام الإنتاج) مع شركة شمال سومطرة (نوسوديكو)، وهو يعتبر الأول من نوعه فى الشرق الأوسط والدول العربية بوجه عام. وقد كان سائدًا نظام (عقود المشاركة) فى مصر منذ ١٩٦٣.

للزيت فى أبو ماضى، وشركتى إسو وموبيل فى الدلتا وشمال شرق الدلتا، توتال فى شقير، براسبترو فى غرب الصحراء الشرقية).

عدد الاتفاقيات	٧١
المساحة (ألف كيلو متر مربع)	٦٩٢
عدد الشركات البترولية العالمية	٢٧
عدد الجنسيات	٩

منها بصفة خاصة ١٧ شركة أمريكية، ٢ فرنسية، ٢ ألمانية، وأخرى إيطالية، وإنجليزية، وهولندية، وبرازيلية، ويابانية، وكندية.

وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم استحداث تعديل لبند الغاز فى الاتفاقيات البترولية فى نهاية عام ١٩٨٠ لتشجيع الاستكشاف بالمناطق ذات الاحتمالات الغازية[1]، وكان البند القديم ينص على أن أى اكتشاف غاز يتحقق بمنطقة الامتياز ولا يمكن تصديره تعود ملكيته إلى الحكومة دون مقابل، أما البند الجديد فيسمح بتصدير الغاز مسالا بعد تحقيق احتياطى مؤمن من الغاز بالبلاد يبلغ ١٢ تريليون قدم مكعب[2]، كما يتنازل الشريك الأجنبى إذا رغب، عن الغازات المكتشفة فى حدود ٧ بلايين متر مكعب أو أكثر حيث يتم تعويضه عن مصاريف البحث، وبدون مقابل لأقل من ذلك.

البحث والاستكشاف

١٩٧١ - ١٩٨١

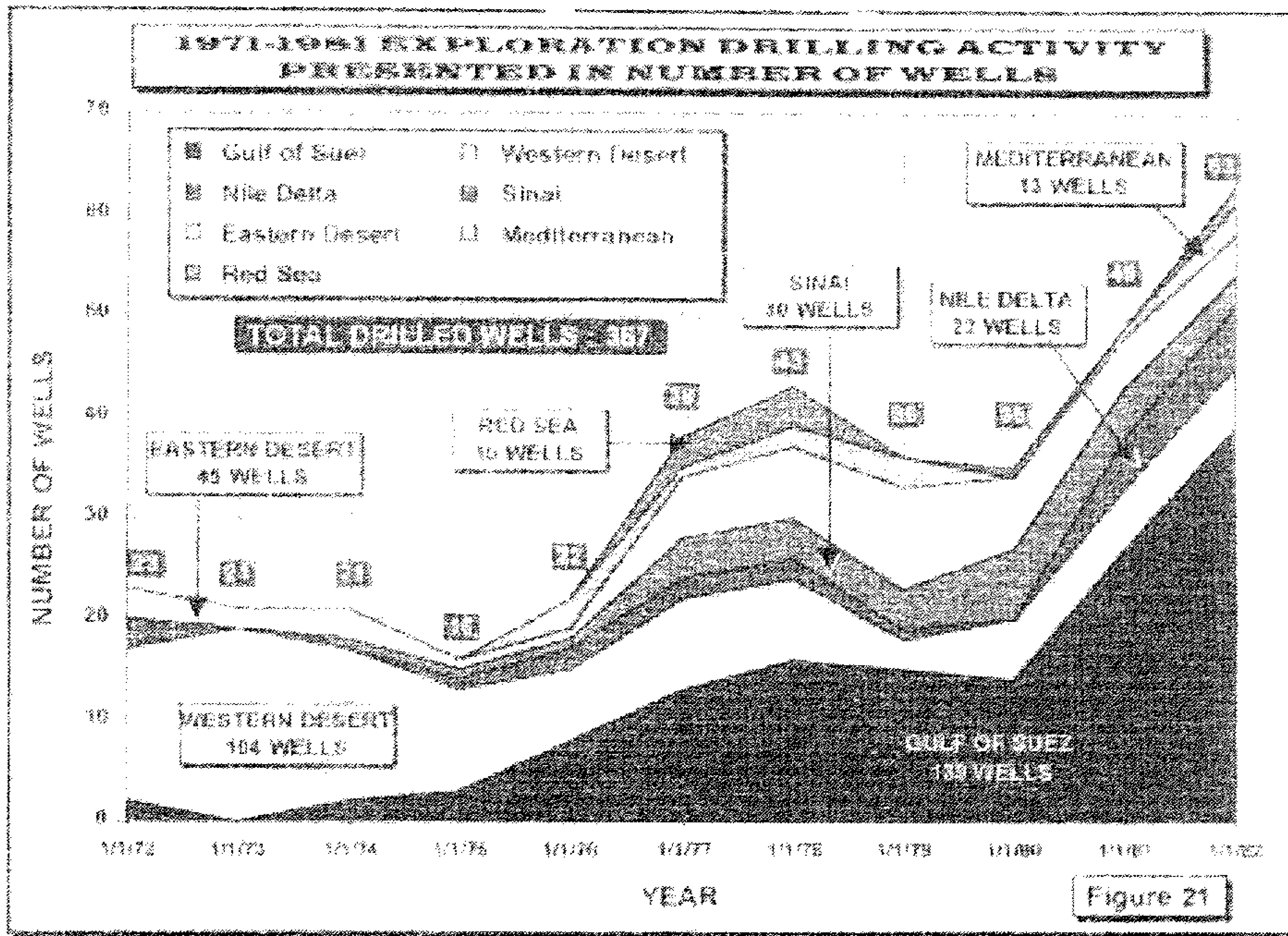
كان من الطبيعى فى بداية هذه المرحلة (التى كان العدو يحتل فيها أراضى سيناء، إلى جانب التوتر الحادث فى المنطقة)، أن يجىء تكثيف العمل فى المناطق غير التقليدية لأول مرة بالبلاد، وهى الصحراء الغربية، ودلتا النيل والبحر الأبيض المتوسط.

(١) كما استحدث تطبيق بند اقتسام الإنتاج الخاص بالزيت الخام على الغاز مع ربطه بسعر المازوت فى ١٩٨٦ . وفى تعديل آخر بربطه بسعر خام الإشارة المصرى عام ١٩٩٢ بالوضع السارى عالميا لتحقيق الخطة القومية للانتشار والتوسع فى الاعتماد على الغاز الطبيعى كمصدر للطاقة بالبلاد وتنفيذ الاستراتيجية التى وضعت لجذب الاستثمارات الأجنبية ودفع عملية الكشف عن ثروة البلاد من الغازات الطبيعية ودعم احتياطيه بالبلاد، وهو الأمر الذى تحقق فعلا بعون الله وسنتناوله فى موضع لاحق.

(٢) احتياطى الغاز فى مصر فى ١٩٩٩/١/١ يبلغ حوالى ٣٧ تريليون قدم مكعب.

ففى السنوات الخمس الأولى للفترة (١٩٧١ - ١٩٧٥) بلغت جملة الآبار الاستكشافية ١٠٠ بئر ٧٥٪ منها كانت بالمناطق غير التقليدية، وفى الست سنوات التالية (١٩٧٦ -١٩٨١) تضاعف النشاط وبلغ عدد الآبار الاستكشافية ٢٦٧ بئرًا، وانخفضت نسبة المناطق غير التقليدية إلى حوالى ٣٢٪.

ويوضح الشكل رقم (١) والبيان فى الجدول رقم (١١) التطور الحادث بذلك الشأن وبدء تصاعده من عام ١٩٧٥.



(Ref. Expl., Prod. & Reserves in Egypt (1886-1997), Ministry of Petroleum, El Ahram Press, Oct. 1996-Page 46)

الآبار الاستكشافية بالمناطق المختلفة

الفترة من ١٩٧١ - ١٩٨١

المنطقة	الفترة ١٩٧١ -١٩٧٥		الفترة ١٩٧٦- ١٩٨١		الاجمالى العام للفترة ١٩٧١- ١٩٨١	
	الأقدام المحفورة (ألف قدم)	عدد الآبار	الأقدام المحفورة (ألف قدم)	عدد الآبار	الأقدام المحفورة (ألف قدم)	عدد الآبار
الصحراء الغربية، الدلتا، البحر الأبيض	٧٧٦	٧٥	٧٠٦	٦٤	١٤٨٢	١٣٩
الصحراء الشرقية، سيناء، خليج السويس، البحر الأحمر	٢٣١	٢٥	١٩٢٠	٢٠٣	٢١٥١	٢٢٨
الإجمالى	١٠٠٧	١٠٠	٢٦٢٦	٢٦٧	٣٦٣٣	٣٦٧
٪الإجمالى العام من الفترة ٧١-١٩٨١	٪٢٧,٧	٪٢٧,٢	٪٧٢,٣	٪٧٢,٨		

جدول رقم (١١)

أعمال الحفر الاستكشافى

٧١ - ١٩٨١

كثافة نشاط الحفر الاستكشافي

٧١ - ١٩٨١

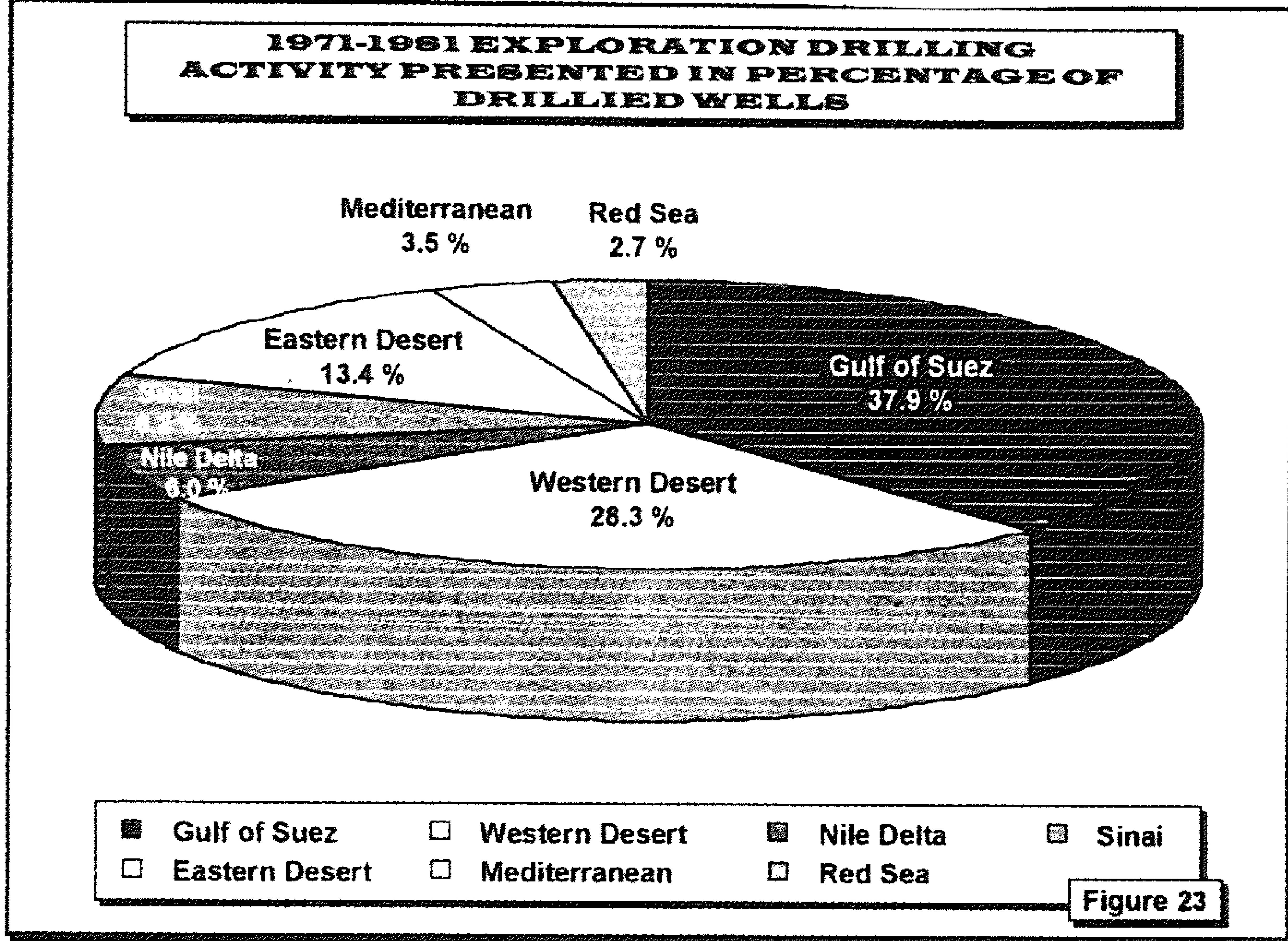
(ا) المناطق غير التقليدية — ٪ الآبار الاستكشافية

الصحراء الغربية	٪٢٨,٣
الدلتا	٪٦,٠
البحر الأبيض	٪٣,٥
المجموع	٪٣٧,٨

(ب) المناطق التقليديـــــة

خليج السويس	٪٣٧,٩
الصحراء الشرقية	٪١٣,٤
ســــيناء	٪٨,٢
البحر الحمر	٪٢,٧
المجموع	٪٦٢,٢
الإجمـــــالى	١٠٠

هذا ويوضح الشكل رقم (٢) نسبة الآبار التى تم حفرها بالمناطق المختلفة بالبلاد.



(Ref. Expl., Prod. & Reserves in Egypt (1886-1997), Ministry of Petroleum-El Ahram Press, Oct. 1998-Page 48)

نسبة الآبار التى تم حفرها بالمناطق المختلفة

الاكتشـــافات الجديدة ونسبة النجاح بالمناطق

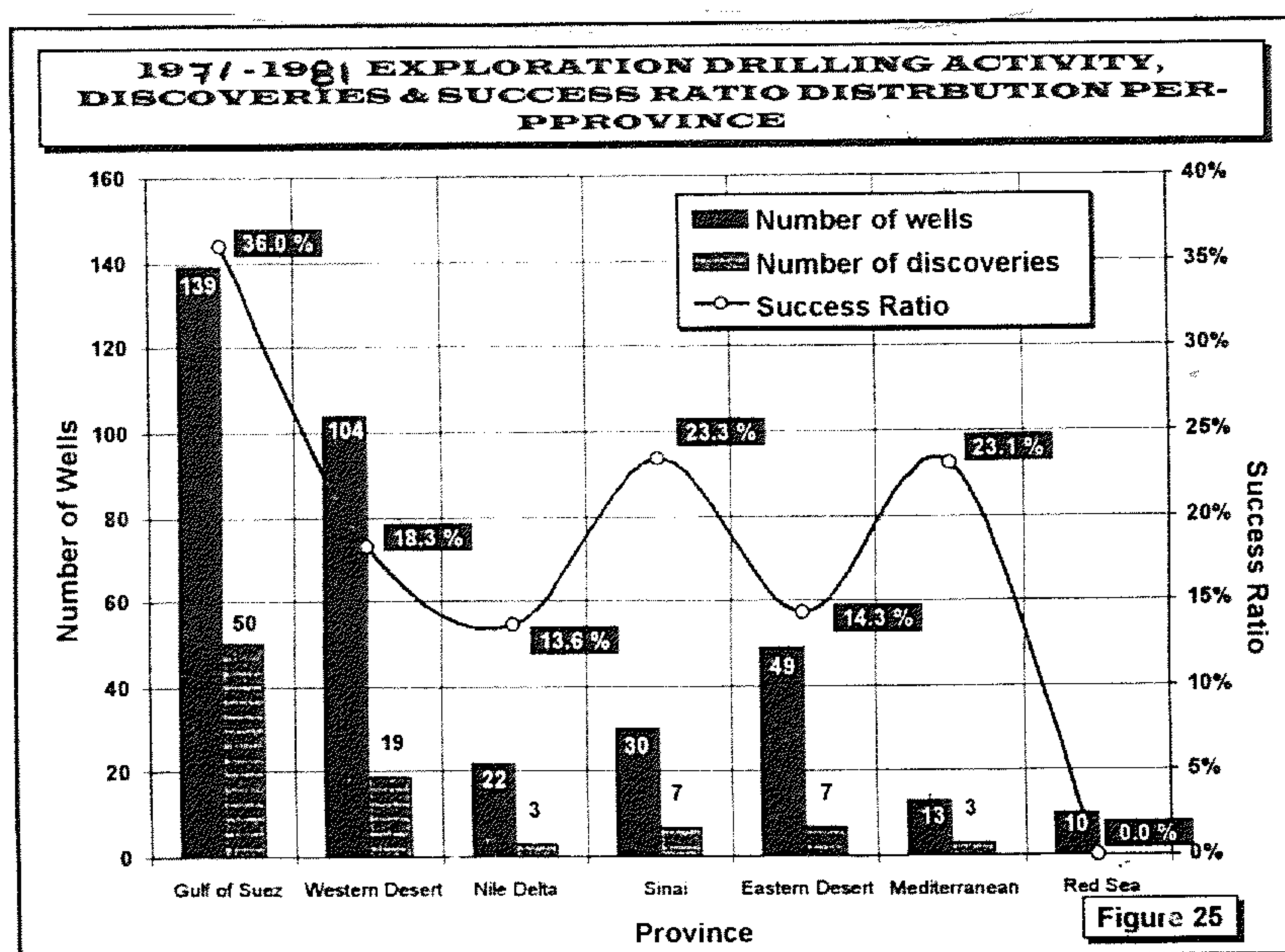
لقد تم تحقيق ٨٩ اكتشافاً مـن جملـة ٣٦٧ بـئرا تم حفرهـا أى بنسـبة نجـاح فـى المتوسط حوالى ٢٤٪، هذا وقد حققت منطقة خليـج السـويس أعلـى نسـبة نجـاح ٣٦٪، ويهمنا هنا أن نعرضها تفصيلاً على الوضع الوارد بالجدول رقـم (١٢) والشـكل رقـم (٣) واستنتاجاتها واضحة ومقروءة كما يتبين، وإن كنّـا نريـد أن ننـوه بأنـه علـى الرغـم مـن تحقيق نسبة نجاح عالية فى البحر الأبيض المتوسط حيث بلغت ٢٣,١٪ تحقـق فيـها ٣ اكتشافات غازية إلا أنها لم تجـد الاهتمـام مـن جـانب الشـريك الأجنبـى فـى عمليـات

التنمية، كنتيجة مباشرة، وفى غيبة من وجود نص حافز لأعمال الغاز (بحـث - تنميـة) فى النموذج المصرى للاتفاقيات آنذاك.

المنطقــة	عدد الآبار الاستكشافية	الاكتشافات	٪ نسبة النجاح
خليج السويس	١٣٩	٥٠	٪٣٦
الصحراء الشرقية	٤٩	٧	٪١٤.٣
ســــيناء	٣٠	٧	٪٢٣.٣
البحـــر الأحمـــر	١٠	-	-
الصحراء الغربيـــة	١٠٤	١٩	٪١٨.٣
الدلتـــــــا	٢٢	٣	٪١٣.٦
البحـر الأبيض	١٣	٣	٪٢٣.١
إجمـــالى	٣٦٧	٨٩	٪٢٤.٢

جدول رقم (١٢)

نسبة النجاح فى الآبار الاستكشافية بالمناطق (١٩٧١ - ١٩٨١)



(Ref. Expl., Prod. & Reserves in Egypt (1886-1997), Ministry of Petroleum-El Ahram Press, Oct. 1998-Page 50)

الحقول البترولية الجديدة
٧١ - ١٩٨١

وأهمها خلال هذه الفترة:

فى خليج السويس:

(شركة جابكو) حقول، يوليو ١٩٧٣، جنوب غارة (٣٠٠) ١٩٧٦، أكتوبر ١٩٧٧، وجنوب بلاعيم، ويونس، ونسيم، وبدرى ١٩٨١ وجنوب غارة ١٩٨١.

(شركة ديمنكس) حقول رأس بدران ١٩٧٨، رأس فنار ١٩٧٨.

(شركة ترانس ورلد) حقل شقير البحرى ١٩٧٦.

(شركة توتال) خليج شقير ١٩٨٠.

(شركة موبيل) حقل جيسوم ١٩٨٠.

(شركة أسو) حقل شرق الزيت ١٩٨١.

الصحراء الغربية:

(جابكو): أبو الغراديق (غاز) ١٩٧١.

الرزاق ١٩٧٢

ص غ ٣٣ ١٩٧٢

(ويبكو) حقول، يدما ٧١، مليحة ٧٢، أم بركة ١٩٧٦.

(العامة) أبو سنان (غاز) ١٩٨١.

(شل) بدر الدين (غاز) ١٩٨١.

الصحراء الشرقية:

(العامة) خير ١٩٧٣، الخليج ١٩٨٠، شرق كريم ١٩٨٠، عسران ١٩٨١.

(أبيديكو) غرب بكر ١٩٧٨.

سينــــاء:

(بتروبل) جنوب روديس ٧٩، سدرى ١٩٨٠.

البحر الأبيض:

(شـــركة ألف) ناف ١ (غاز) ١٩٧٨.

(الدولية للزيت) طيبة ١ (زيت) ١٩٨١.

التمساح (غاز) ١٩٨١.

الدلتـــا:

(الدولية للزيت) القنطرة (غاز) ١٩٧٦.

هذا وقد شملت عمليات البحث والاستكشاف خلال هذه المرحلة تكليفاً غـير عـادى من جانب الحكومة بتقييم الخزان الجوفى للمياه فى المنطقة الحدودية بجنـوب الصحـراء الغربية (شرق العوينات).

مشـروع شـــرق العـوينـــات

(المنطقة الحدودية - جنوب الصحراء الغربية)

وقد صدر التكليف من اللجنة الوزارية للإنتاج بمجلس الوزراء للشركة العامة للبترول لما لديها من إمكانات وخبرات متخصصة فى البحث للقيـام بتنفيـذ برامـج دراسـة تقييم المصادر للمياه الجوفية والتربة وإجراء التجارب الميدانية لجدوى استغلالها.

- أبحاث ودراسات المياه الجوفية بمنطقة جنوب الوادى.
- متابعة الدراسات لخزانـات الميـاه الجوفيـة الخاصـة بسـعة الخزانـات ومصـادر تغذيتها وإمكاناتها المتاحة للرى والتعمير.
- مشروع القرية الشمسية لإقامة مجمع صناعى زراعى متكامل ذى اكتفاء ذاتى فى مجال الطاقات الجديدة والمتجددة.

• دراسات وأبحاث الموارد الأرضية والمائية بمنطقة شرق العوينات

وقد أتمت الشركة هذه المهمة على عدة مراحل خلال الفترة من ١٩٧٨ - آخر يونيو ١٩٨٨ حيث أسفرت دراسات تقييم مصادر المياه الجوفية والتربة بمنطقة شرق العوينات عما يلى:

١ - كمية المياه المتاحة للسحب الآمن من الخزان الجوفى بشرق العوينات تكفى لرى حوالى ٢٠٠ ألف فدان بمعدل سحب يومى قدره ٤,٧ مليون متر مكعب لمدة ١٠٠ عام دون الإخلال بخصائص الاتزان فى الخزان الجوفى وهو أن يتجاوز الانخفاض فى سمك الخزان المشبع بالمياه (٥٠٪) وذلك على أساس أن كمية المياه اللازمة لرى الفدان الواحد سنويا ٧٥٠٠ متر مكعب أى ٢٥ متر مكعب يوميا (٣٠٠ يوم رى / السنة).

٢ - أسفرت الأبحاث والدراسات التى أجريت على مساحة ٦,٥ ملايين فدان، عن وجود مساحة ٣,٣ملايين فدان قابلة للاستزراع منها ١,١مليون فدان ذات أولوية أولى وقد تم إعداد الخرائط الخاصة بتصنيف التربة لهذه المساحات.

٣ - تبلغ كمية التغذية للخزان الجوفى ١٢٦ مليون متر مكعب من منطقة شمال غرب السودان وقد أثبتت الدراسات التى قامت بها جامعة برلين والجامعات الأمريكية احتمالات تغذية الخزان من عدة مناطق أخرى أيضًا.

وقد بلغت جملة المبالغ التى صرفت على هذه الأبحاث والدراسات ١٥,٦ مليون جنيه آنذاك.

بخلاف شبكة الطرق التى تخدم عمليات البحث عن المياه الجوفية واستصلاح الأراضى. التى قامت بتنفيذها الشركة العامة للبترول بالصحراء الغربية (بطريقة الرش على البارد) وهى شبكة تمتد من العوينات والحدود مع السودان إلى الشمال مع العلمين والدلتا شرقًا والحدود الليبية غربًا، وكذلك مع الصحراء الشرقية وسيناء وبإجمالى يزيد عن ٣٧٠٠ كيلو متر كوضع مرحلى خدم عمليات البحث والتنقيب حقبة طويلة من الزمن، والمتطلبات الاستراتيجية بالدرجة الأولى.

• متابعة المشروع:

هذا وقد تم فى عـام ١٩٧٨ تشكيل لجنة عليا مشتركة من الأجهزة المتخصصة بأبحاث ودراسات المياه الجوفية، بوزارة الرى واستصلاح الأراضى، ووزارة البترول وأسندت رئاستها لرئيس مجلس إدارة الشركة العامة للبترول بالقرار الوزارى رقم ١٩٧٨/٧٢ لمتابعة الدراسات التى تتم بذات الشأن.

• المزرعة التجريبية (القرية الشمسية)

ومن خلال المنحة المقدمة من الحكومة الإيطالية إلى الحكومة المصرية لإقامة مجمع صناعى زراعى متكامل ذى اكتفاء ذاتى فى مجال الطاقات الجديدة والمتجددة (القرية الشمسية بمنطقة شرق العوينات) والمبرمة بتاريخ ٨٣/٩/١٥ مثلت فيها الشركة العامة للبترول مع الكلية الفنية العسكرية الجانب المصرى، تم ما يلى:

١ - إنشاء مزرعة تجريبية على مساحة ١٠ أفدنة تعمل بالطاقة الشمسية والرياح لإجراء تجارب الزراعات المختلفة لتكوين المحصول كما هو موضح بالصورة.

٢ - الإشراف على تنفيذ مشروع إنشاء القرية الشمسية للمنطقة وهى تخص (٢٠٠٠ فدان) لزراعة الأعلاف وتجربة الطاقة الشمسية والرياح وأنظمة الرى المختلفة، وقد شملت وحدات:

(أ) محطة ضخ المياه: بواسطة الطاقة الشمسية "Solarex" وقدرة المحطة ٢١,٥ ك. وات وانتهى تركيبها فى ابريل ١٩٨٤، وهى تتكون من ٥٤٠ خلية شمسية قدرة كل واحد منها ٣٥ - ٤٧ وات، وتشمل خزانات المياه والطلمبات، بطاقة ٣٠ مترا مكعبا / الساعة وبضغط ٥٠ رطلا/ البوصة إلى شبكة الرى بالتنقيط لمساحة ١٠ أفدنة.

(ب) محطة الطاقة الشمسية: وقدرة المحطة ٢٠٠ ك. وات. وقد صممت هذه المحطة لتعمل بنظامى الخلايا الثابتة والخلايا المتحركة، وهى تتكون من نوعين من الخلايا الشمسية " Polly - Xall, Mono - Xall" وتقوم هذه المحطة بتغذية محطة القوى الكهربائية والتى تستمد الطاقة من ثلاثة مصادر هى الطاقة الشمسية وطاقة الرياح (٤ وحدات لتوليد طاقة الرياح)، ومحطة بيوجاز.



المزرعة التجريبية (شرق العوينات)
الشركة العامة للبترول

(جـ) وحدات توليد الطاقة بالرياح: بالقرية الشمسية على الوضع المخطط بالمشروع ٥ وحدات، أحدها ٢٢٥ ك.و.س عند سرعة رياح ٤ متر / الثانية، ٤ وحدات ذات قدرة ٢٥ ك.و.س عند سرعة رياح ٤,٣ متر / الثانية، وعلى أن يتم توصيلها بالشبكة الرئيسية بالمحطة مع محطة البيوجاز، وأن يتم التحكم بالتيار الخارج من محطة القوى الكهربائية عن طريق حاسب إليكتروني.

تسليم المشروع إلى الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي

وقد قامت وزارة البترول على الوضع الوارد بالقرار ٣٣٦ لسنة ١٩٧٨ الخاص بنقل مسئوليات المشروع ومستنداته شاملاً العقود إلى الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، وبتوقيع الاتفاق الخاص مع الهيئة المذكورة،

وبذلك أصبحت الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية تحل محل الشركة العامة للبترول فى كافة المسئوليات التى كانت تضطلع بها وتم إخطار الكلية الفنية العسكرية وكذلك الجانب الإيطالى.

وقد قصدنا من عرض هذا الموجز عن ذلك المشروع إبراز أن هناك مجلدات تخص الدراسات لخزانات المياه الجوفية، وشرح أبعاد الخبرة التى اكتسبت فى تجربة سابقة كركيزة، وتم تسليم هذه الدراسات والبيانات لجهات الاختصاص للاستفادة بها فى مشروعات الخروج من الوادى القديم.

الإنتاج من الزيت الخام والغازات الطبيعية

١٩٧١ - ١٩٨١

بلغ إجمالى الإنتاج من الزيت الخام والغازات الطبيعية حوالى ٢٠٩ مليون طن خلال تلك الفترة، منها حوالى ٦,٦مليون طن من الغازات الطبيعية لأول مرة إلى أنه تجدر الإشارة ما يلى:

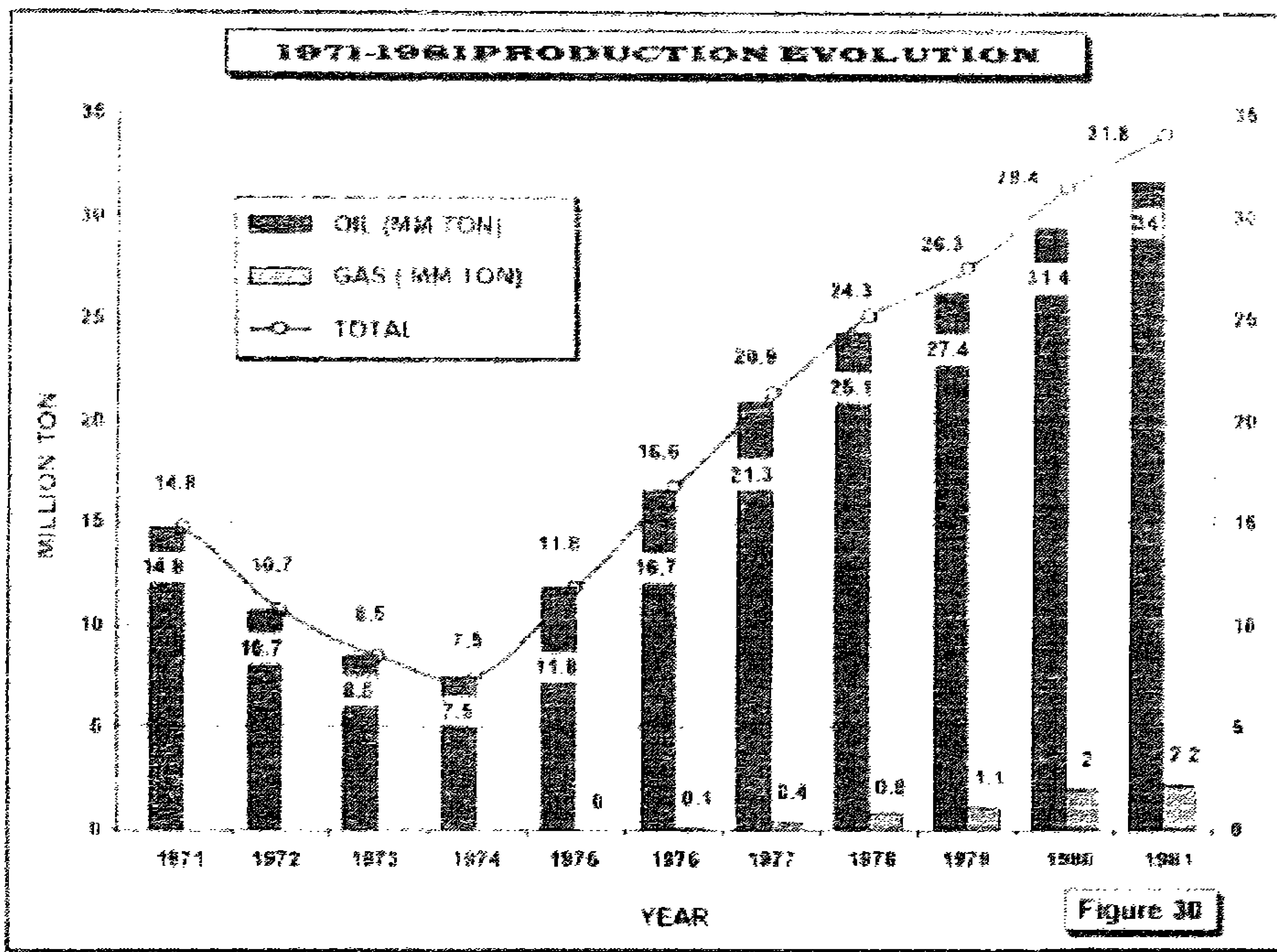
- ظل إنتاج الزيت الخام فى تناقص مستمر بسبب الظروف السائدة فى منطقة خليج السويس المصاحبة للعدوان واحتلال سيناء وقد انخفض الإنتاج من حوالى ١٤,٨ مليون طن فى عام ١٩٧١ إلى ما يقرب من النصف فى ٤ سنوات حيث بلغ حوالى ٧,٥ مليون طن عام ١٩٧٤، حيث بدأ فى الزيادة وصولاً إلى ٣٤ مليون طن فى عام ١٩٨١.
- تمت عمليات إنتاج الغاز الطبيعى لأول مرة من حقل أبو ماضى فى الدلتا عام ١٩٧٧.

ويوضح الجدول رقم (١٣) والشكل رقم (٤) التطور الحادث بذات الشأن:

الوحدة (مليون طن)

الفترة	الزيت الخـــام		الغازات ومشتقاتها	الإجمالى
	الكمية	النسبة		
١٩٧١ - ١٩٧٥	٥٣،٢	٢٦،٣٪	—	٥٣،٢
١٩٧٦ - ١٩٨١	١٤٩،٢	٧٣،٧٪	٦،٦	١٥٥،٨
الإجمـــالى	٢٠٢،٤	١٠٠٪	٦،٦	٢٠٩

جدول رقم (١٣) : الإنتاج من الزيت الخام والغاز (١٩٧١ - ١٩٨١)



Ref. Expl. Prod. & Reserves in Egypt (1886-1997), Ministry of Petroleum-El Ahram Press, Oct. 1998-Page 75

تطور الإنتاج من الخام والغاز

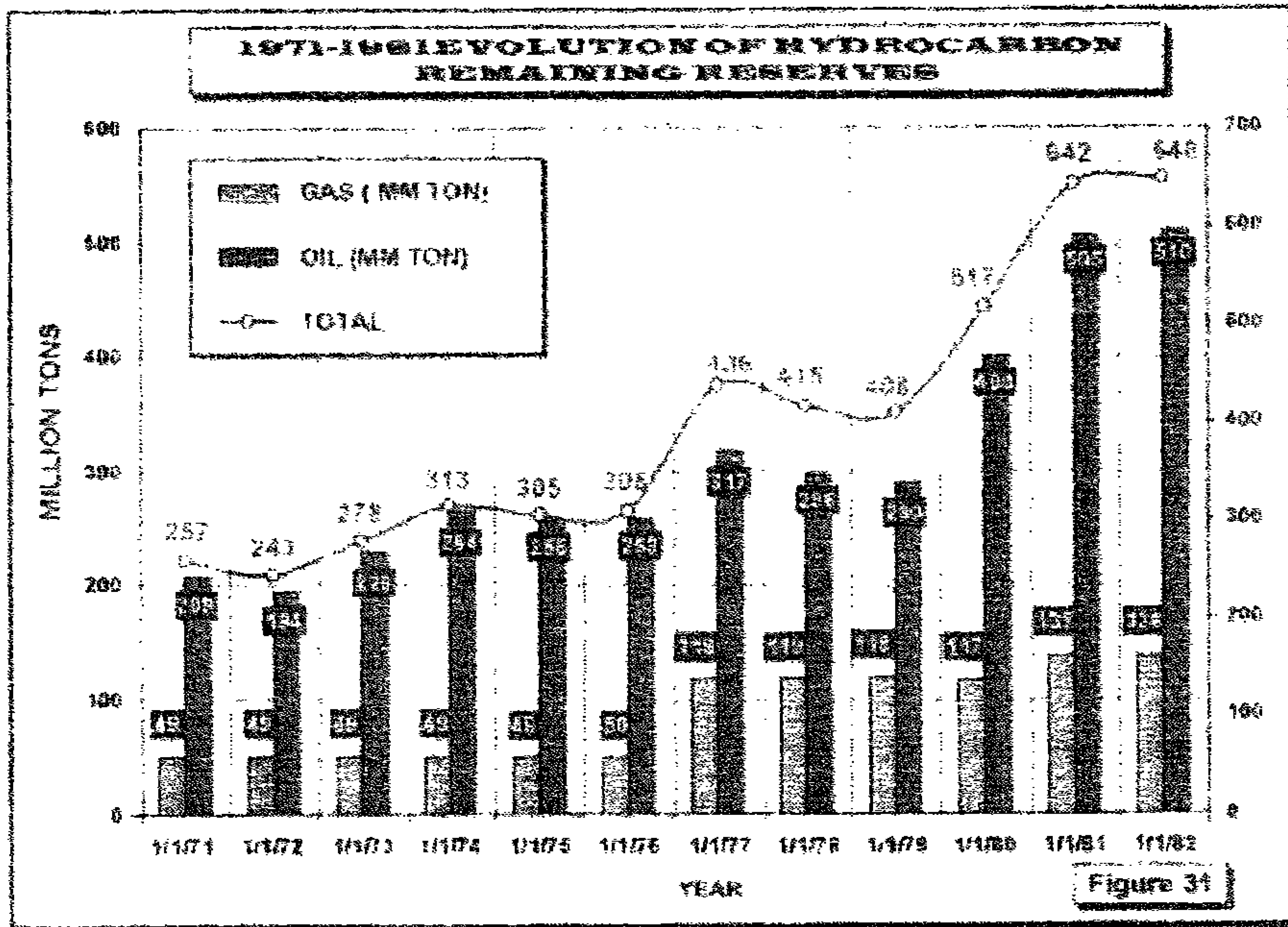
١٩٧١ - ١٩٨١

☐ الاحتيــــاطى المتبـــقى

١٩٧١ - ١٩٨١

أمكن زيادة الاحتياطى المتبقى لهذه الفترة من ٢٥٧ مليون طن مكافئ فى عام ١٩٧١ (منها ٤٩ مليون طن للغازات) إلى ٦٤٨ مليـون طـن مكـافئ فـى نهايـة عـام ١٩٨١ منـها (١٣٨ مليون طن للغازات)، بالإضافة إلى إنتاج حوالى ٢٠٩ مليون طن خلال الفترة وعلـى الوضع التالى وكما يوضحه الشكل رقم (٥).

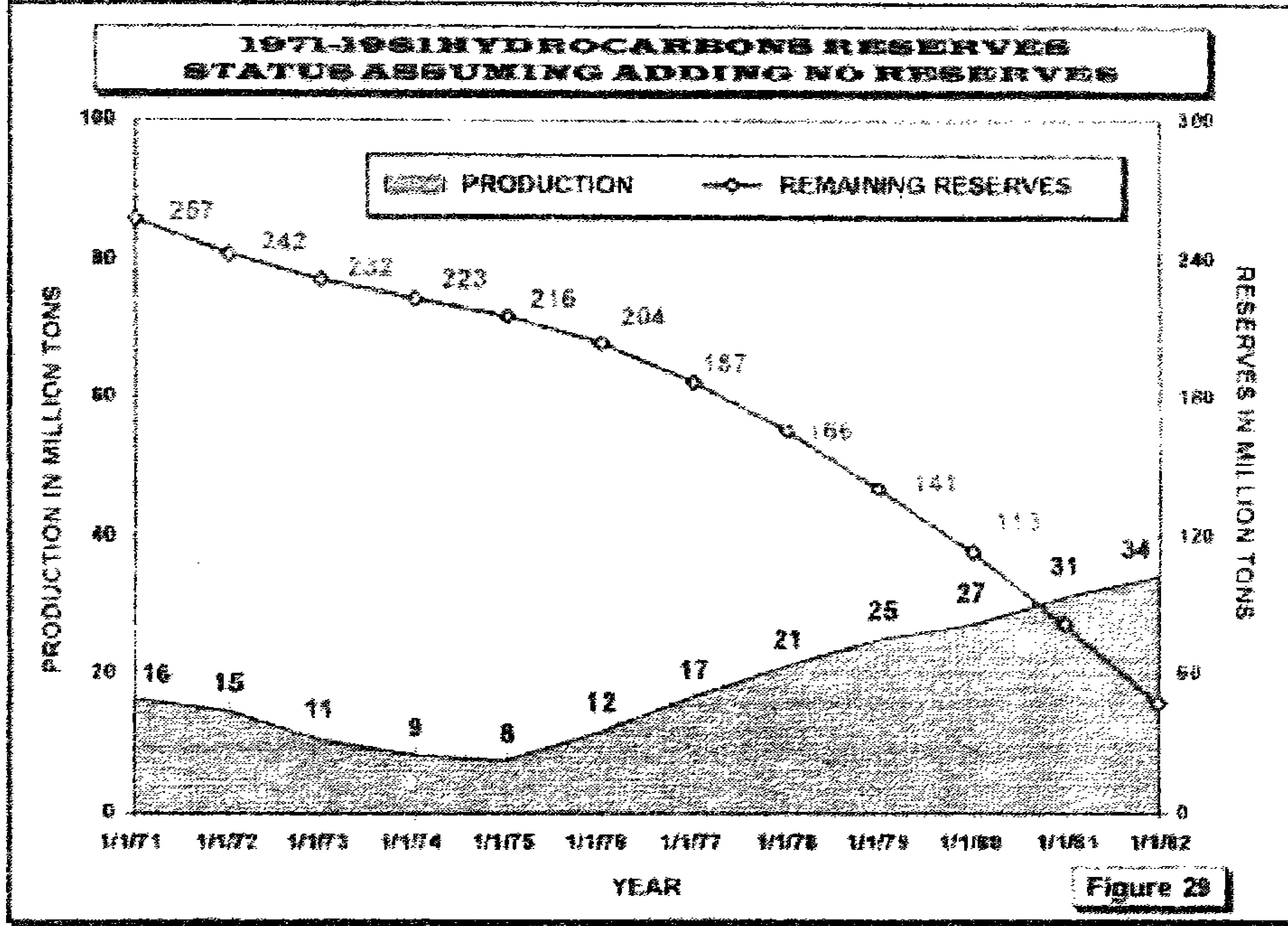
	مليون طن مكافئ
أمكن من عمليات الاستكشاف والتنمية إضافة	٦٠٠
استهلكنـا منهـــــا خـــــلال الفتـــرة	٢٠٩
والباقى وقدره	٣٩١
(أضيف إلى رصيد البلاد من الاحتياطى)	
(فى بداية المدة وكان ٢٥٧ مليون طن)	
ليصبح الاحتياطى فى نهاية المدة (١٩٨٢/١/١)	**٦٤٨**



(Ref. Expl. Prod & Reserves in Egypt (1886-1997) Ministry of Petroleum-El Ahram Press, Oct. 1998-Page 75)

تطور الاحتياطى المتبقى من الخام والغاز ١٩٧١ - ١٩٨١

تجدر الإشارة إلى أنه بـدون عمليـات البحـث والاستكشـاف والتنميـة وإضافـة ٦٠٠ مليون طن الموضحة أعلاه، يكون - لا قدر الله - رصيد البلاد مـن الاحتيـاطى المتبقـى قـد استهلك تمامًا قبل نهاية عام ١٩٨٢ كما هو موضح بالشكل رقم (٦).



(Ref. Expl., Prod. & Reserves in Egypt (1885-1997), Ministry of Petroleum-El Ahram Press, Oct. 1998-Page 73)

استهلاك رصيد الاحتياطى فى بداية المدة

بفرض عدم إضافة الاكتشافات الجديدة

١٩٧١ - ١٩٨١

هذا ويوضح الجدول رقم (١٤) مؤشرات الإنجازات التى تمـت خـلال هـذه الحقبـة (١٩٧١ - ١٩٨١) كوضع مقارن مع مرحلة الإعداد (١٩٥٢ - ١٩٧٠).

• مرحلـــة النضــوج

١٩٧١ - ١٩٨١

	مرحلة الإعداد ١٩٥٢ - ١٩٧٠	مرحلة النضوج ١٩٧١ - ١٩٨١
(أ) طوال المرحلة:		
- عدد الاتفاقيات البترولية.	٩	٧١
- الحفـر الاستكشافى		
الأقدام المحفورة (ألف قدم)	١٧٥٧	٣٦٣٣
عدد الآبـــار.	٢٠٢	٣٦٧
الآبار الناجحة.	٣٥ (١٧٪)	٨٩ (٢٤٪)
- الإنتاج المجمع (مليون طن).	٩٨,٦	٢٠٩
(ب) فى السنة الأخيرة من نهاية المدة:		
الإنتاج (مليون طن).	١٦,٤	٣١,٨
الاحتياطى المتبقى (مليون طن).	٢٥٧	٦٤٨
طاقة التكرير (مليون طن).	٤,٥	١٤,٧
الاستهلاك (مليون طن).	٥,٩	١٥
الاستيراد (ألف طن/العام)	٣٥٧٥	١٨٨٦
التصدير (ألف طن/العام)	٧٩	٩٩٤٦

جدول رقم (١٤)

مرحلة النضوج (١٩٧١ - ١٩٨١)

استلام حقول البترول

(تحـــــرير سينــاء)

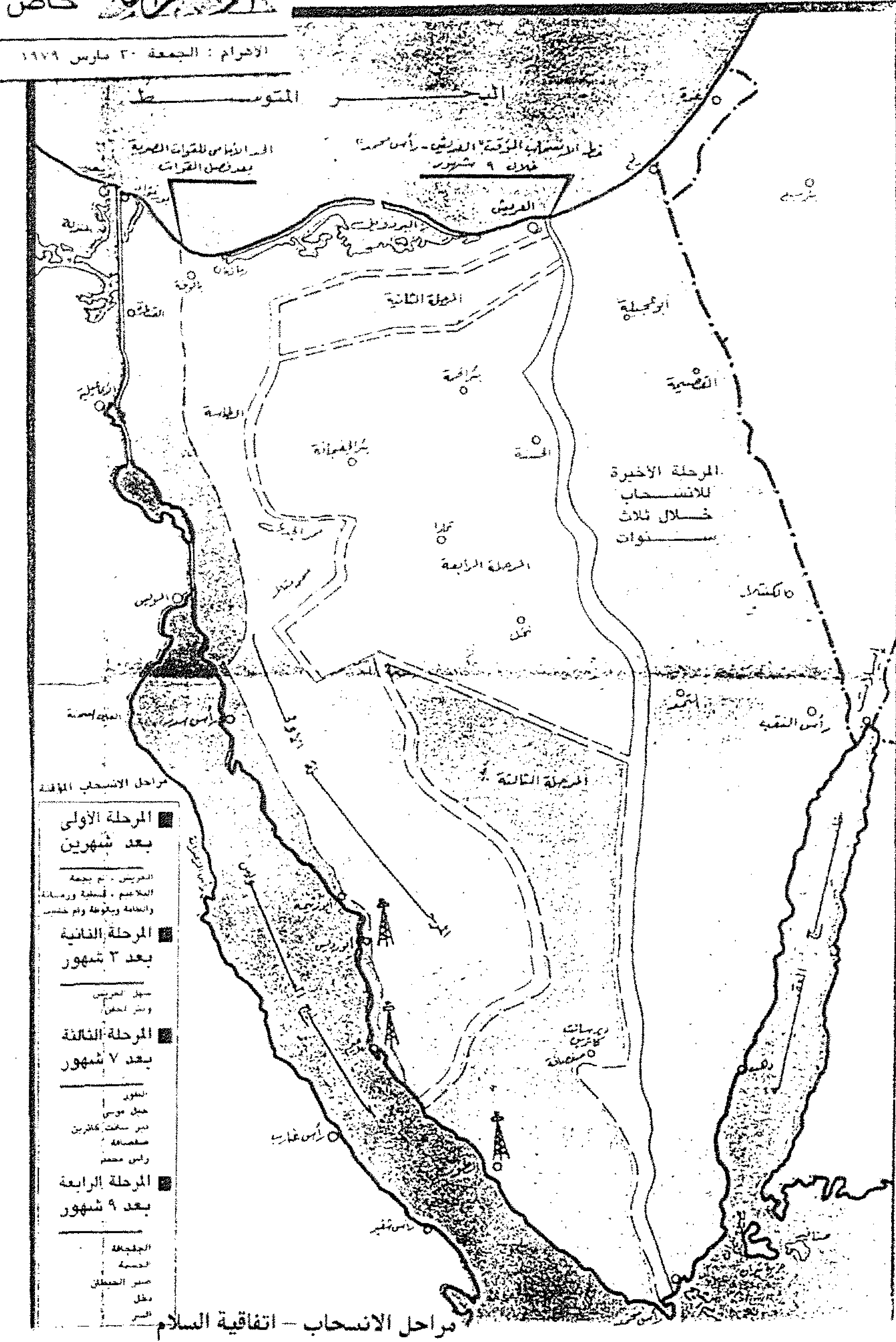
فى الخامس والعشرين من أبريل ١٩٧٩، تم توقيع معاهدة السلام كنتيجـة مباشـرة للعبور العظيم، وهى تجىء فى خمس مراحل للانسحاب، كما توضحها الخريطة المرفقـة

التى نشرت ضمن الوثائق ونصوص المعاهدة فى ملحق خاص للأهرام صدر فى ٣٠ مارس ١٩٧٩.

وفى تسجيل دقيق لهذه المراحل كرؤية مصرية وفى حس وطنى نشرت جريدة الأهرام (العدد الصادر فى ٢ مايو ١٩٩٨) مقالاً للأستاذ الدكتور عبد العظيم رمضان بعنوان (٢٥ أبريل وكشف الحساب) بمناسبة الاحتفال بعيد تحرير سيناء الذى تحتفل به البلاد كل عام، واستكمالاً للفائدة للقارئ ارتأينا أن نوجز هنا ما جاء عن تلك المراحل الخمس بالمقال نقلاً عنه، حتى تكون من مصدر واحد فى تسلسلها بديلاً للاجتهاد المطروح لدينا مع العديد من المراجع الأخرى من جهة، ناهيك عن أسلوبه الشيق من جهة أخرى.

المرحلة الأولى:

فى يوم ٢٥ مايو ١٩٧٩ أى بعد شهرين من توقيع المعاهدة، جرى تسليم مدينة العريش فى احتفال كبير، حرص الرئيس السادات فيه على ارتداء لباس القائد الأعلى للقوات المسلحة – لباس الأدميرال – لإثبات أن أداء هذه القوات فى أكتوبر ١٩٧٣، هو الذى أدى إلى هذا اليوم العظيم، ووقف حشد كبير من ممثلى الشعب المصرى بكل فئاته، علاوة على جرحى الحرب من مصر، وكان معظمهم على عجلات. وعندما خطب رئيس إسرائيل «نافون» يقول ها نحن سلمناكم العريش، ثار الرئيس السادات وقال فى خطابه إنه لا يقبل هذا الكلام «لقد استعدنا العريش بالقتال المرير وبالدم الغالى الذى أهدر فى سيناء».



مراحل الانسحاب – اتفاقية السلام

المرحلة الثانية:

وقد تضمنت الانسحاب من مناطق البترول والمعادن فى سيناء على مساحة ستة آلاف كيلو متر مربع، وكانت تشمل مناطق أم بجمة، عسل ومطامر، وادى فيران، وادى سدر حيث مناجم المعادن والمنجنيز وغيرها فضلاً عن آبار بترول عسل ومطامر.

المرحلة الثالثة:

فى يوم ٢٥ سبتمبر ١٩٧٩، وتشمل منطقة تصل مساحتها إلى ٧٠٠٠ كيلو متر مربع جنوب سيناء ليرتفع العلم المصرى على أكبر تجمع سكانى فيها فى احتفال فى أبو دربة، وتمتد المنطقة ٩٠ كيلو مترا داخل سيناء من شاطئ خليج السويس وتضم واحة فيران ومجموعة آبار جوفية، وتشتمل على جزء من طريق الطور / أبو رديس بطول ٣٨ كيلومترا.

المرحلة الرابعة:

فى ٢٥ نوفمبر ١٩٧٩ أى بعد شهرين، تم الانسحاب من المنطقة الرابعة وهى منطقة الطور وسانت كاترين وجبل موسى وصفصافة ورأس محمد وتبلغ مساحتها حوالى (١٥٠٠) كيلو متر مربع وعدد سكانها (٢٥٠) نسمة، وكان من أهم ما تحويه منطقة الطور هذه حقل للبترول[1] وطاقته حوالى ٣٥ ألف برميل فى اليوم وكانت إسرائيل هى التى اكتشفته فى فترة احتلالها لسيناء، وكانت تعتمد عليه أساسًا كمصدر للبترول.

وقد أخرج الرئيس السادات الاحتفال باسترداد هذه المنطقة إخراجًا خاصًا دوى فى العالم ففى يوم ١٩ سبتمبر ١٩٧٩ أقام صلاة شكر حضرها شيخ الأزهر وبابا الأقباط وحاخام اليهود المصريين فى المنطقة، ودعا من فوق جبل الراحة إلى إنشاء مجمع للأديان الثلاثة فى اكتتاب عالمى قيمته ٦٠ مليون دولار.

(١) استلام حقل شعب على (علما كما تسميه الإدارة الإسرائيلية) سنتناوله تفصيلا فى موضع لاحق.

المرحلة الخامسة:

فقد تم تسليمها فى ٢٥ يناير ١٩٨٠ وقد استردت مصر بها القطاع الأوسط بخط السويس رأس محمد الممتد لمسافة ٢٢٥ كيلو مترا وتضم منطقة المضايق الاستراتيجية، علاوة على ثلاثة مطارات عسكرية (المليز وتمادة والسر) ومجموعة مهابط للهليكوبتر، وتضم أيضا مناجم الفحم بوادى الصفا بجبل المغارة جنوب غربى مدينة العريش، وبتسليم هذه المنطقة الخامسة تكون مصر قد استردت حوالى ٤٥ ألف كيلو مترا مربعًا من سيناء أى حوالى ثلاثة أرباع مساحتها، وتكون إسرائيل قد أوفت بالتزامات الانسحاب المبدئى من خط العريش إلى رأس محمد وهو الممتد لمسافة ٢٢٥ كيلو مترا.

وبهذا تكون المراحل الخمس الأولى قد تمت فى عهد الرئيس السادات، وبقيت بعد ذلك المرحلة النهائية للانسحاب من سيناء، أو المربع الأخير من سيناء.

استلام حقل شعب على من الإدارة الإسرائيلية

(٢٥ نوفمبر ١٩٧٩)

فى الثانية عشرة من ظهر يوم الأحد ٢٥ نوفمبر ١٩٧٩ كنت مع مجموعة العمل المصرية التى تشرفت برئاستها أصعد المنصة البحرية لحقل شعب على (حقل علما كما سماه الإسرائيليون)[1]، وكان هناك ... الطاقم الإسرائيلى... وجوه ترتسم عليها الكآبة والتوتر، ومع أن عملية تسلم المنصة البحرية أمر تحدد بل ومحدد، إلا أننا فوجئنا وكأن الأمر يجب أن يقود إلى كارثة، أو هكذا كانت الأذهان فى تقدير الجانب الإسرائيلى،

(١) يقع حقل شعب على فى الجزء الجنوبى الشرقى من خليج السويس ويبعد حوالى ٦٧ كيلو مترا عن منطقة رأس شقير، وقد تم اكتشاف هذا الحقل فى نوفمبر ١٩٧٧ بواسطة شركة نيبتون للزيت التى كانت تعمل لحساب الإسرائيليين، وأطلقت عليه السلطات الإسرائيلية اسم «علما»، والتركيب الجيولوجى للحقل المذكور عبارة عن منطقة يتخللها فالقان رئيسيان من الشرق والغرب ويمتدان من الاتجاه الغربى إلى الجنوب الشرقى، وتقطعها من الداخل مجموعة من الفوالق الصغيرة على هيئة درجات السلم ويضم الحقل مجموعة من الطبقات المنتجة التى تكونت على مر العصور الجيولوجية المختلفة وأتمت إسرائيل حفر خمسة آبار من رصيف بحرى، وسبعة آبار من رصيف آخر، وكانت تنتج بمعدل حوالى ٣٥ ألف برميل يوميا، مما ترتب عليه انخفاض الضغط الجوفى من ٢٤٠٠ رطل على البوصة المربعة إلى ٨٠٠ رطل على البوصة خلال عامين فقط.

ففى اللحظة الأولى لصعودنا المنصة طلبت من رئيس المجموعة الإسرائيلية، إنزال العلم الإسرائيلى، ويبدو أن مشهد زميلنا الذى يحمل العلم المصرى على امتداد ذراعيه فى وقفته المشدودة من جلال الموقف. قد استفزته... ومرت اللحظات... وارتفع العلم المصرى... ودوت صرخة أحد المهندسين تسبق المجموعة.. الله أكبر، وله أخ (ملازم أول) استشهد فى حرب ١٩٦٧.

ويهمنى أن أسجل أيضًا أن كل الإنشاءات والمعدات جاءت بوضع التسليم لدى الإسرائيليين أنه أمر مؤقت، وقد كانت معظم الأجهزة والمعدات المقامة على رصيف الإنتاج غير نمطية وغير معروفة الهوية حالتها سيئة جدًا بعيدًا عن المستوى المعروف للصناعة، كما أن وضع التشغيل أيضا كان المقصود منه الحصول على أكبر كميات من الزيت الخام، فى أقصر وقت ممكن، حيث كانت عملية فصل الغاز تتم على الرصيف البحرى ويتجه الزيت الخام إلى ناقلة تستخدم كمستودع للتخزين ومنها إلى ناقلات للشحن. ونسبة الأملاح فى الزيت الخام تفوق كثيرًا المعدلات المعروفة والمسموح بها فى التشغيل على معامل التكرير.

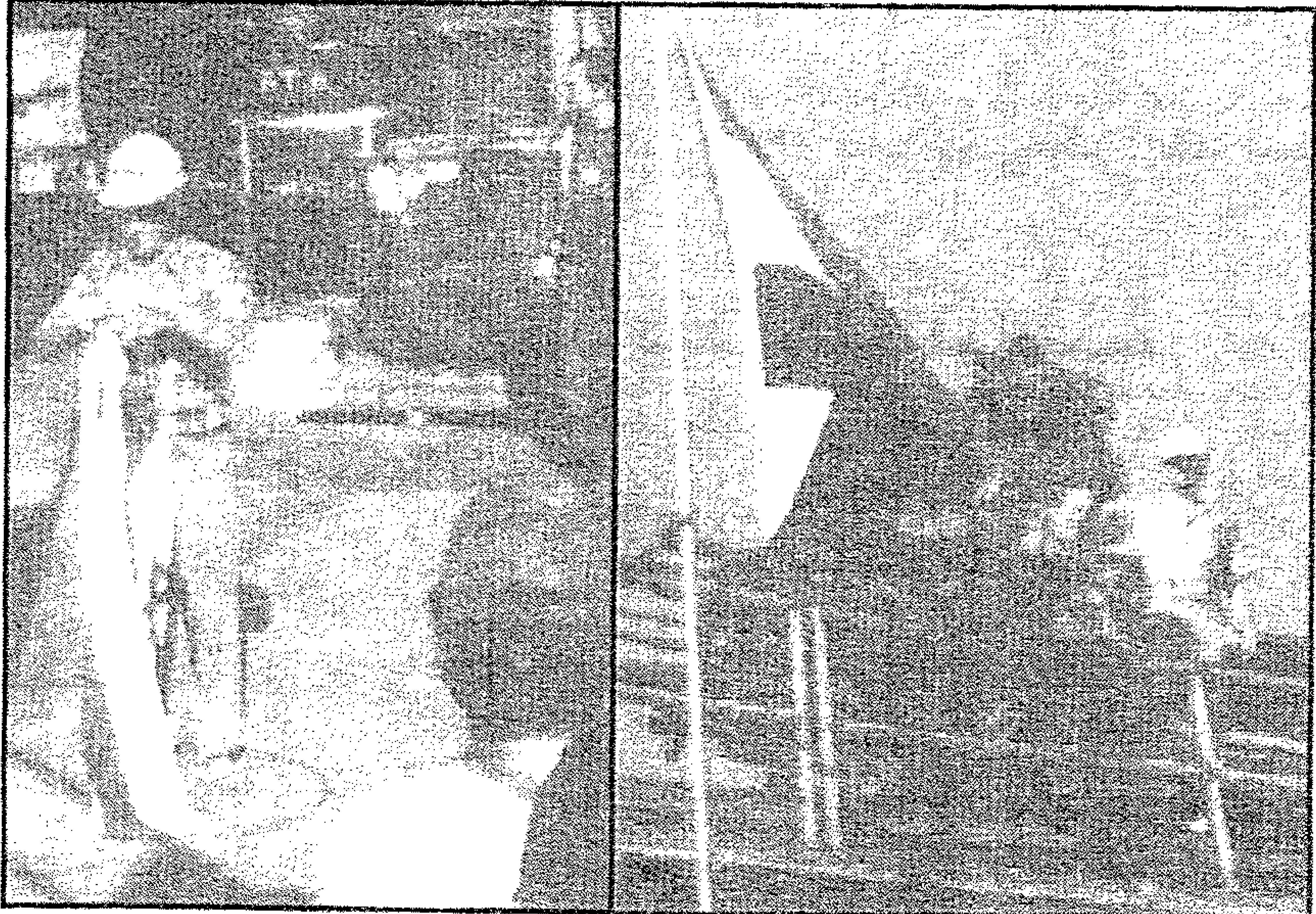
وقد ألقى على عاتق شركة بترول خليج السويس التى كنت أتشرف برئاستها فى ذلك الوقت مهمة إعداد الكوادر لاستلام الحقل، وتشغيله وتطويره[1]، وعلى الرغم من ضآلة المعلومات المتاحة عن الخزان الجوفى، وقيام الإدارة الإسرائيلية بالإنتاج من أكثر من طبقة، أهدرت معه الاستفادة السليمة طبقًا للقواعد الفنية المعروفة.

ويهمنى هنا أن أشير إلى أنه فى مجال التطوير لهذا الحقل بعد إستلامه، فقد أظهرت الدراسات أهمية مشروع حقن المياه للمحافظة على طاقة الخزان الجوفى، وقد تم إنشاؤه بالفعل على أحد الأرصفة البحرية الجديدة. ويعتبر هذا المشروع الأول من نوعه فى الشرق الأوسط حيث تتم جميع مراحل أخذ المياه من البحر ومعالجتها وضخها فى الآبار من على الرصيف البحرى.

(١) تطوير حقل شعب على فى خليج السويس – مقال للمؤلف بمجلة البترول العدد مارس – أبريل ١٩٨٤.



المجموعة المصرية على المنصة البحرية لحقل شعب على ظهر الأحد الموافق ٢٥ نوفمبر ١٩٧٩



رفع العلم المصرى وإنزال العلم الإسرائيلى

تحالف القوى لتقويض عملية السلام
والمهمة الصعبة أمام الرئيس مبــارك

وفى تحليل واع ودقيق عرض الدكتور عبد العظيم رمضان فى مقاله المشار إليه القوى التى تحالفت لتقويض عملية السلام لتعيق المرحلة الأخيرة، بل لتعيد النهاية إلى البدايـة لينهار كل ما تم:

- التهديد الأثيوبى بتحريض من الاتحاد السوفيتى، مما دعــا الرئيس السادات فـى يونيو ٨١ الإعلان بأن مصر سوف تشن الحرب ضد من يعيقـها مـن استخدام ميـاه النيل إلى سيناء.
- الحشود الليبية على حدود مصر كرد فعل بعد مؤتمر الرفض فى طرابلس.
- إعلان إسرائيل عزمها على إنشاء قناة تربط البحـر الأبيـض المتوسـط بـالبحر الميـت داخل قطاع غزة، وإعلان بيجن عدم التخلى عن الضفة وغزة وهضبة الجولان.
- الإغارة على المفاعل الذرى العراقى فـى يـوم ٧ يونيـو ١٩٨٠ فـى ذات يـوم مقابلـة بيجن للرئيس السادات فى شرم الشيخ.
- إعلان الوحدة بين سوريا وليبيا فـى سبتمبر ١٩٨٠ كـأمر يجـىء فـى إطـار جبهـة الرفض آنذاك.

وعلى هذا النحــو.. بدا أن قضية الســلام برمتــها قـد أصبحـت معرضة للضياع .

المناورة.. والمحاورة
والصمــــــــــود

وجاء ذلك... فى قمته بعد تولى الرئيس مبارك رئاسة الجمهوريـة وأصبـح فـى يـده مصير الحرب والسلام، فـإذا استجاب لضغـوط جبهـة الرفـض العربيـة وقـوى المعارضـة الداخلية والمعادية لتحرير سيناء وحدها، أعطى ذلك إسرائيل الفرصة لاستبقاء سيناء فـى

يدها حتى تجبرها حرب عربية إسرائيلية خامسة على الانسحاب منها، ومن حسن حظ مصر أن الرئيس مبارك كان يستوعب حقائق الموقف كاملة منذ البداية. فقد أعلن سيادته فى مجلس الشعب فور تنصيبه رئيسًا للجمهورية «التزام مصر بكل الاتفاقيات الدولية وبطريق السلام»، وباستمرار مفاوضات الحكم الذاتى الفلسطينى فى سبيل الوصول إلى السلام الشامل فى المنطقة، ومع هذا ظلت هناك إثارة للعراقيل، وطلب من الرئيس مبارك التوقيع على ورقة تؤكد التزامه بالمعاهدة وحمل هذا وزير الخارجية الأمريكى «هيج» إلى مصر فى آخر يناير ١٩٨٢، وخصيصا لتقديم هذا الطلب، ورفضها الرئيس مبارك.. حيث جاء الرد.

> **إن مصر دولة، بل وأقدم دولة فى العالم وأن ما يلتزم به رئيس لها ملزم للدولة ولكل من يتناوب على رئاستها، وأن السلام كان ولا يزال هدف مصر وليس مطلبًا شخصيا للرئيس السادات.**

وظلت الأمور فى تداول مرير ومجهد، وتجميع الذرائع من جهة إسرائيل لتأجيل الانسحاب... يقابله الصمود... إلى أن تحقق فى ٢٥ أبريل ١٩٨٢ الانسحاب فى موعده وفى إطار اتفاق على أسلوب لحل مشكلة طابا [(١)].

وفى تواصل... تأهبت مصر للانطلاق ..
فى مرحلة جديدة

*****

(١) وهو الانتصار الذى حققته مصر بجهودها الدبلوماسية والقانونية أيضا، بصدور قرار محكمة العدل الدولية بعودة السيادة المصرية الكاملة إلى طابا عند نظر التحكيم الذى تقدمت به مصر، وجاء استردادها استكمالاً للنصر العسكرى لحرب أكتوبر.

ملحق رحلة السلام ● الأهرام ٣٠/٣/١٩٧٩ ●



أول خطوة فى رحلة السلام .. الرئيس السادات فى القاهرة قبل لحظات من سفره لتوقيع المعاهدة

أول خطوة فى رحلة السلام.. الرئيس السادات فى القاهرة قبل لحظات من سفره لتوقيع المعاهدة وفى توديعه السيد/ محمد حسنى مبارك – نائب رئيس الجمهورية آنذاك

مرحلة الانطلاق
١٩٨٢ - ١٩٩٨

من نعم الله وتوفيقه ، أنه كان لنا مع بداية هذه المرحلة نقطة انطلاق فى موقع بل فى موضع صحيح ، فكما يعلم الجميع بل وشهده العالم أجمع ، أن السيد الرئيس محمد حسنى مبارك فى بداية ولايته قد اتجه بكل الثقل إلى أن قوة الدولة تجىء بالدرجة الأولى فى إصلاح الأوضاع الاقتصادية .

وغداة تولى سيادته الرئاسة . فى صباح الأربعاء ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٨١ ، وفى بيانه أمام مجلس الشعب بمناسبة أدائه اليمين الدستورية . ومن اللحظة الأولى أعلن سيادته التزام مصر الدولة ؛ ومصر الشعب . بمسار السلام ، وسياسة الانفتاح الاقتصادى .

وفى خطاب سيادته فى الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى بمناسبة انعقاد الدورة البرلمانية الجديدة فى الثامن من نوفمبر ١٩٨١ أيضا حدد الهدف .. قائلا :

> **«.. إن مسئوليتنا الأولى فى مرحلة السلام هى بناء الاقتصاد المصرى على أسس متينة تتيح لنا أن نحقق الأهداف الطموحة .. ولذلك فسوف تكون النواحي الاقتصادية فى مقدمة القضايا التى ألجأ فيها إلى طلب العون والمشورة من كل صاحب رأى وعلم وخبرة ..» .**

وأعقب ذلك .. أن دعا إلى عقد مؤتمر اقتصادى عام ، يضم خيرة العقول الاقتصادية فى مصر لكى تتفاعل الآراء وتتنافس . وليطلق الحوار لتبيان مواطن الضعف والخلل وإظهار مواضع ومعالم الطريق إلى برنامج للإصلاح الاقتصادى . بهدف تمكين الاقتصاد القومى من الانطلاق .

وشهد العالم أجمع - الذى كان يترقب الأوضاع فى المنطقة - جدية هذا العمل كنقطة بداية، واستمع .. إلى الكلمة الافتتاحية للسيد رئيس الجمهورية أمام أعضاء المؤتمر الاقتصادى الذى انعقد فى ١٩٨٢/٢/١١ والذى أوضح فيه .. أن ترسيخ قاعدة الاقتصاد الوطنى على أسس سليمة يأتى فى طليعة المسئوليات القومية ، وأن المرحلة التى نجتازها مناسبة تماما لإلقاء نظرة شاملة على الاقتصاد المصرى ، بعد أن تراكمت لدينا تجارب عديدة فى شتى جوانب الحياة الاقتصادية وأصبحت رؤيتنا أوضح وأعمق وطموحاتنا أكبر وأوسع ، وأن دخولنا مرحلة السلام يتيح إعادة البناء والتعمير ، وحدد .. فيه المهمة المطروحة ، وبوضع التصور لإطار متكامل لخطة التنمية واقتراح استراتيجية محددة لها ، مقرونة بخطوات التنفيذ التفصيلية والبدائل والخيارات المتاحة لتطبيق السياسة الاقتصادية ، وباعتبار أن الهدف الأسمى هو توفير **الاستقرار الاقتصادى** ، الركيزة الأساسية للرخاء والتقدم .

وفى مشاركة جماعية تداول المؤتمر العديد من الدراسات[1] والبحوث التى تناولت الأساليب والبدائل الكفيلة بتعزيز ، قاعدة الإنتاج ، وزيادة نسبة الادخار والاستثمار ، وترشيد الاستهلاك ومحاربة الإسراف ، وتحقيق العدالة الاجتماعية وسبل رفع المعيشة للفئات الكادحة، وفى إطار من فهم أن التحدى الحقيقى لكل هذا ، يجىء فى مشكلة التضخم السكانى الذى يعوق جهود التنمية المنشودة لتغيير نوعية الحياة .

وبدأت مصر العمل المخطط الذى يوازن بين الأولويات والإمكانات ، ويتمثل فى العمل فى إطار الخطط الخمسية ، وبدأت بالأولى ١٩٨٧/٨٢ وتلاها الثانية والثالثة ونحن الآن مع السنة الثانية فى الخطة الرابعة ٢٠٠٢/٩٧ وفى دفع متواصل نحو **تنمية متواصلة** .

لست فى حاجة أن أعود بالذاكرة باستعراض الأوضاع التى سادت عقد الثمانينات والمشاكل وأعباء الديون التى كانت تأخذ بتلابيب الاقتصاد المصرى بل وتعوق التنمية .

(١) ناقش المؤتمر العديد من التقارير ذات طبيعة سياسية اقتصادية اجتماعية ، مقدمة من مجلس الشعب والشورى إلى جانب العديد من الدراسات التى تضمنت بصفة خاصة ما قدمه كل من أ . د . عبد الجليل العمرى و أ . د. على الجريتلى و أ . د . إبراهيم حلمى عبد الرحمن ، وأ . د . عبد المنعم القيسونى وأ . د. حسين خلاف ، وصندوق النقد الدولى .. والعديد من الخبراء المتخصصين فى شئون الاقتصاد .

ولكن جوهر الأمر الذى يستحق التنويه ، والذى جاء فى جرأة واقتدار ووعى كامل، هو البدء (**بالبنية الأساسية**) التى استلزمت صرف المليارات كدعامة أساسية وكضرورة لازمة وملحة ، وجاءت الجرأة .. فى أنها ضاعفت ديون مصر .. وجاء الاقتدار فى أن ذلك أمر يدخل فى إطار المخاطرة المحسوبة .

وأن إسقاط ديون مصر أو تخفيض أعباء هذه الديون

أمر يدخل فى نطاق الممكن وله استراتيجيته

وكأنها كانت قراءة فى سطور المستقبل ، وهو ما تحقق فعلا على يد القيادة السياسية ، وبالحضور الدائم على الساحة الدولية بما أعطى لمصر مكانة مميزة أصبحت معه تكسب احترام الغرب .

وفى رأينا أن تحقيق النجاح الذى تم على مسيرة الإصلاح الاقتصادى ، كان عماده مصارحة الشعب بالحقائق فى المرحلة الحرجة ، بالإضافة إلى المنهج الذى اتبع فى التدرج وفى غيبة من المفاجآت .

ولقد كان لحالة الاستقرار الاقتصادى الذى تحقق ، وكذلك المكانة التى أصبحت تتبوؤها مصر فى المجتمع الدولى بفضل جهود «القيادة السياسية» وتواجدها الدائم والدءوب على الساحة العالمية ، بالغ الأثر فى إقبال الاستثمارات الأجنبية للعمل فى مصر بصفة عامة وفى مجال النشاط البترولى بصفة خاصة ، وسنعرض له فى موضع لاحق من هذا الكتاب ، ويهمنى هنا أن أعرض لنقطتين هامتين .

* البنية الأساسية

كانت بداية صحيحة للتحرك

وذلك لإصلاح الأوضاع التى آلت إليها البلاد ، فقد تعاقبت حروب وسنوات ، استنزفت طاقاتها ودمرت بنيتها الأساسية مما انعكس بالخلل على هيكلها الاقتصادى ، ولعلنا نتذكر الأمس القريب حالة الصرف الصحى ، وشبكات المياه ، والكهرباء ، والتليفونات ، والمشاكل التى كانت تعوق الحركة والاتصال ، ومشكلة المرور التى تفاقمت بالقاهرة الكبرى بصفة خاصة (٥٢٪ من استهلاك البنزين بالبلاد) ، ولا يتصور ما كان

يؤول إليه الحال فى غيبة مما تم من إنشــاء الكبارى العلويـة ، والطـرق الدائريـة ومـترو الأنفاق . والتعمـير أيضـا فـى المـدن الجديـدة . واللحـاق بـالعصر المتطـور الحـادث فـى إمكانـات الاتصـالات مـع العـالم الخـارجى . وكذلـك مـا تم مـن أعمـال تخـص الموانـى والمطارات وشبكة الطرق ، هذا وتقدر الاستثمارات التى تمت فى خطـط التنميـة المتعاقبـة بحوالى ٥١٤ مليار جنيه منها للبنية الأساسية بمفردها حوالى ٢٤٣ مليـار أى حـوالى ٤٧٪ من إجمالى الإنفاق الذى تم .

* ومصر أصبحت تملك
مقومات اقتصاد ناجح

ومقدمته جاءت بإمكان إسقاط ديون مصر . وجدولة الباقى ، ولعلنـا جميعـا نتذكـر بكل الفخار والإعزاز ما جاء على لسان الكثيرين من رجال الأعمال والاقتصاديين . وعلى رأسهم رئيس المنتدى الاقتصادى العـالمى فـى مؤتمـر القـاهرة الاقتصـادى للشـرق الأوسـط وشمال أفريقيا (الذى شارك فى فعالياته ٧٨ دولة . ٥٢ منظمة دوليـة وإقليميـة ، حـوالى ١٥٠٠ من رجال الأعمال) ، فى نوفمبر ١٩٩٦ . معبرا عن الثقـة التـى حازهـا الاقتصـاد المصرى وما أصبح يتوفر لمصر من مكانة ووضع جاذب للاستثمار .

وتهيأت مصر على هذا المسار ، لتنفيذ المشـروعات

العملاقـة لتغييـــر خريطة مصـر الاقتصاديـــة



البترول فى عهد الرئيس مبارك

لقد شهدت البلاد خلال عهد الرئيس مبارك ومنـذ عـام ١٩٨٢ انطلاقـة كبـيرة فـى جميع مجالات النشاط البترولى وبصفة خاصة دخول مصر عصر الغاز الطبيعى ، وما تحقق من تكوين شركات جديدة وإقامة مجموعة صناعات ومشروعات بتروليـة جديـدة تشـهدها مصر لأول مرة فى تـاريخ الصناعـة البتروليـة . تتـواءم فـى مجمـل نشـاطها والانطلاقـة الكبرى التى تحققت أيضا على الصعيد السياسى والاقتصادى والاجتماعى للبلاد .

ولأول مرة[1]

ولعل أميزها وأهمها يجيء فيما يلى :

أولا : استغلال الغازات المصاحبة

وذلك للاستفادة من الغازات المصاحبة للزيت الخام خلال عملية الإنتاج بدلا من حرقها وقد بدأ لأول مرة فى مصر بإقامة مشروع تجميع الغازات المصاحبة بطاقة ٨٠ مليون قدم مكعب فى اليوم فى منطقة رأس شقير من حقول شركة بترول خليج السويس (جابكو) وتفضل بافتتاحه السيد رئيس الجمهورية فى أكتوبر عام ١٩٨٣ وتوالت بعد ذلك مراحل أخرى فى أبورديس عام ١٩٨٤ . والمرحلة الثانية فى رأس شقير عام ١٩٨٧ ، ومنطقة خليج الزيت من حقول شركة سوكو وحقول شركة اسو وحقل الاشرفى عام ١٩٨٨ . وفى العام نفسه المرحلة الثانية لأبورديس .

وتلا ذلك تنفيذ المشروع العملاق (مشروع غازات عبر الخليج) حيث تم تشغيل المرحلة الأولى منه عام ١٩٩٤ بطاقة ١٠٧ مليون قدم مكعب فى اليوم بتجميع الغازات المصاحبة من أبورديس وحقول أكتوبر البحرية ومعالجتها فى التسهيلات البرية برأس بكر لاستخلاص البوتاجاز والمتكثفات . وكذلك المرحلة الثانية بزيادة السعة إلى ١٣٠ مليون قدم مكعب فى اليوم لاستيعاب غازات منطقة رأس بكر . رأس شقير . وشرق شقير وشرق تانكا ، وقد اشتملت تلك المرحلة على تنفيذ خط بحرى لنقل البوتاجاز عبر خليج السويس من منطقة أبورديس بسيناء إلى منطقة رأس بكر إلى منطقة مستودعات استراتيجية جديدة لتخزين البوتاجاز بطاقة ١٠ آلاف طن . وقد تفضل السيد رئيس الجمهورية بافتتاح المشروع فى ١٣ مايو ١٩٩٩ .

ثانيا : دخول مصر عصر الغاز الطبيعى

بإطلاق وتنمية ثروة البلاد فى مواردها الكامنة من الغازات الطبيعية . وهو النجاح الذى تمثل فى تحقيق الاكتشافات الجديدة وبما أمكن معه زيادة الاحتياطى القومى من حوالى ٦,٣ تريليون قدم مكعب عام ١٩٨٢ إلى حوالى ٣٧,٢ تريليون قدم مكعب عام ١٩٩٨ .

(١) فى لقاء المؤلف مع أساتذة وطلاب جامعة القاهرة «البترول فى عهد مبارك» والانطلاقة نحو القرن الحادى والعشرين ١٨ أبريل ١٩٩٩ .

ثالثا : الشبكة القومية للغـــاز

مع انطلاقة التنمية الشاملة وتعظيم استخدام الغازات الطبيعية التـى تضـاعفت ٥,٢ مرات خلال الـ١٧ عاما ، وامتدت تلك الشبكة إلى أكثر من ٣٠٠٠ كيلو متر ، تزيـد فـى المشروعات الجارى تنفيذها خلال ثلاث السنوات القادمة حوالى ١٤٠٠ كيلو متر أخرى ، بعد أن كانت حوالى ٦٥٠ كيلو متر فقط عام ١٩٨٢ .

رابعا : امتداد نشاط البحث والاستكشاف

- الوجه القبلى وصعيد مصر إلى الحدود جنوبا .
- البحث فى المياه العميقة والاقتصادية بالبحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر .

خامسا : اهتمام الدولة بالبيئة

- إنشاء جهاز شئون البيئة فى الثمانينات .
- إصدار قانون البيئة فى التسعينات .
- إنشاء وزارة للبيئة لأول مرة فى مصر .

وعلى مستوى النشاط البترولى .. لأول مرة

- إيقاف استخدام الرصاص فى البنزين .
- برنامج طموح لاستخدام الغاز فى السيارات بديلا للبنزين والسولار .
  (مصر الثامنة على العالم فى هذا النشاط)
- العديد من المشروعات البترولية التى تخص كامل المحيط الحيوى
  الهواء – التربة – الهواء فى مواقع الإنتاج – التصنيع .
- مراكز ذات تقنية عالية لحماية البيئة ولمواجهة حـوادث التسـرب مـن النـاقلات العابرة ، ثلاثة بالبحر الأحمر ، ورابعها بالإسكندرية .

سادسا : جهاز للتخطيط وترشيد الطاقة .. لأول مرة فى الثمانينات شملت دراساته التطبيقية مجالات عدة فى تحلية المياه ، والإضاءة ، والترشيد للطاقة فــى مجـالات الصناعة ، الزراعة .. الخ .

سابعا : القطاع الخاص الوطنى

وفى إطار خطة الدولة للاهتمام بإشراكه ، باعتباره ركيزة من ركائز التنمية . استطاع قطاع البترول من عام ١٩٩٤ حتى الآن إشراك القطاع الخاص فى جميع مجالاته فى ٢٧ شركة جديدة .

مجال البحث والتنقيب عن البترول	٩ شركات
مجال التصنيع والبتروكيماويات	٧ شركات
مجال نقل وتوصيل الغاز الطبيعى للصناعة والمنازل	٦ شركات
مجال الغاز الطبيعى للسيارات	٢ شركتين
مجال الصيانة والخدمات	٣ شركات
الإجمالى	**٢٧ شركة**

بالإضافة إلى شركات أخرى جارى التفاوض بشأنها .

ثامنا : صناعة السياحة

وتعاظم الاهتمام المطروح من الدولة بشأنها فى مواقع عدة ، مما تطلب فى عام ١٩٩٢ تحديد أربعة مناطق للاستثمار السياحى لا يمارس فيها أنشطة بترولية ، إلى جانب ٣ مناطق للاستثمار المشترك بين النشاطين البترولى والسياحى بطول ساحل البحر الأحمر فى إطار اتفاق تعاون موقع بين الوزارتين .

تاسعا : صناعة البتروكيماويات .. لأول مرة

بتشغيل مجمع العامرية فى ١٩٨٧ ، إلى جانب المشروعات العملاقة التى يجرى تنفيذها حاليا لإنتاج الايثيلين والبولى ايثيلين ، وأحدها مسند للقطاع الخاص لإنتاج البولى بروبلين .

عاشرا : معمل لتكرير البترول فى صعيد مصر

وتشغيل المرحلة الأولى منه بطاقة ٢.٥ مليون طن / العام فى عام ١٩٨٧ . روعى فيه أن تكون البنية الأساسية فيه بطاقة ٥ ملايين طن للتوسعات المستقبلية ، بما فيه خط الزيت الخام من حقول البحر الأحمر – أسيوط بطول ٣٧٥ كيلو مترا .

أحد عشر : فى تصنيع البترول

إطلاق عملية التصنيع لسد احتياجات البلاد من المواد الخام اللازمة لصناعة المنظفات الصناعية ، زيوت التزييت ، الشحومات ، الشموع ، الأسفلت بأنواعه ، المذيبات للصناعة ..

اثنى عشر : استخلاص البوتاجاز بحقول البترول

وفى إطار تعاظم إقامة مصانع فصل الغازات الطبيعية بصفة خاصة . مما ارتفع معه الإنتاج من ٧٨ ألف طن عام ١٩٨٢ إلى ما يقرب من ٩٨٥ ألف طن عام ١٩٩٨ أى حوالى ١٣ ضعفا خلال المرحلة .

ثالث عشر : المشروعات العملاقة

وهى مرحلة تهيأت لمصر بعد تحقيق الاستقرار الاقتصادى ، وللبترول خطته التى يلتزم بها وبما يتواءم والاستراتيجية الموضوعة لهذه المشروعات باعتبار أن «**الطاقة عصب التنمية**» .

- الخروج من حيز الوادى - الدلتا الجديدة توشكى
- مشروع المنطقة الصناعية – شرق بورسعيد
- مشروع المنطقة الاقتصادية – شمال غرب خليج السويس
- مشروع تنمية جنوب صعيد مصر

وبعد ..

ويسبق كل هذا رصيدنا الذى أصبحنا نملكه من العمالة المدربة التى تتفهم جيدا التقنية العالية لهذه الصناعة باعتبارها فى حوار دائم ومفتوح على الساحة العالمية .. بل وفى ندية .

—— 0 ——

الاتفاقيـــات البتروليـــة
١٩٨٢ - ١٩٩٨
(١٧ عامـــــا)

لقد شهدت هذه المرحلة إنجازا كبيرا فى جذب الشركات البتروليـة العالميـة ، فقد تم خـلال الـ١٧ عامـا توقيـع وإصـدار عـدد ١٨٢ اتفاقيـة بتروليـة بالإضافـة إلى عـدد ٧ اتفاقيات أخرى خلال الفترة يناير / مارس ١٩٩٩ أى بإجمالى عـدد ١٨٩ اتفاقيـة مقابل عدد ٧٨ اتفاقية خلال الـ ٣٠ عاما التى سبقتها[1] ، ولا شك أن الوضع المميز الذى أصبح متوفرا لمصر على الساحة العالميـة وكذلـك الاسـتقرار الاقتصـادى والأمنـى بـالبلاد . كـان عنصرا هاما فى تحقيق هذا الإنجاز .

النمـــــوذج المصرى
للاتفاقيات البتروليـــة

وهو النمط السائد فى مصر اعتبارا من عام ١٩٧٣ طبقا لنظام (اقتسام الإنتــاج) وهـى المرحلة الرابعة فى تاريخ تطور التشريعات البترولية[2] . وقد أخذت به العديد من الـدول بالمنطقة فيما بعد كنموذج يحتذى به ، حيث اتسم هذا النظام بتفاديه التجمد فـى قـالب المناصفة والضريبة والانطلاق من خلال صيغة اقتسام الإنتاج عينا بنسب يمكن التحرك فى نطاقها .

إلا أن الأمر تطلب فى نهاية عام ١٩٨٠ إدخال بند «**الغـاز**» فـى نظـام الاتفاقيـات المشـار إليـها ، ثـم تعديـل آخـر فـى ذات البنـد فـى نهايـة عـام ١٩٨٦ ، ومـع التطــور والطموحـات التـى أصبحـت تشـهدها البـلاد فـى خطــة التنميــة الشــاملة الاقتصاديــة والاجتماعية وبما يتطلب زيادة الاعتماد على الطاقة . فرض الأمر نفسه بضـرورة التوصـل

(١) عدد ٧ اتفاقيـات خـلال المرحلـة ١٩٥٢ - ١٩٧٣ . وعـدد ٧١ اتفاقيـة خـلال المرحلـة ١٩٧٣ - ١٩٨١ (إنشاء أول وزارة للبترول مارس ١٩٧٣) .

(٢) فقد سبقها مراحل ثلاثة بدأت بنظـام الإتـاوة أو الإيجـار . ثـم المزايـدات والتخلـى فـى ١٩٥٤ . نظـام المشاركة عام ٦٣/١٩٦٤ . وعلى الوضع الذى أوردناه بـالتفصيل فـى بـاب التشـريعات البتروليـة بـهذا الكتاب .

إلى إطار جديد يُطلق عملية البحث والاستكشاف للغاز الطبيعى بل والتنمية أيضا ، لوضعه على الإنتاج، إلى جانب تعظيم وتأمين احتياطى البلاد للمرحلة المستقبلية ، مما استلزم إدخال التعديل الثالث فى أواخر عام ١٩٩٢ ، ومما انعكس بنتائج وإنجازات باهرة أدخلت مصر بحق « **عصر الغاز الطبيعى**» . وهو الأمر الذى سنتناوله تفصيلا فى موضع لاحق .

وفى الوقت نفسه ، شهد العالم على مستوى الساحة العالمية الكثير من المتغيرات ، ولاسيما بعد تفكك الاتحاد السوفيتى السابق فى بداية التسعينات ، وظهور دول الكومنولث الجديدة التى تمتلك ثروات طبيعية ضخمة من حقول البترول البكر التى لم تستثمر بعد فى أراضيها ، وأصبحت كمنافس قوى لجذب الاستثمارات العالمية ليس لمصر فقط بل لبلدان الشرق الأوسط جميعا التى تعتبر المعقل الأساسى للبترول .

وبحلول عام ١٩٩٢ ، كان من الضرورى مراجعة السياسات والاستراتيجيات ، ودراسة أوضاع قطاع البترول المصرى ومدى تأثره بالسوق العالمى ، وإلى أين يجب أن نتجه لكى نحافظ – على الأقل – على مكاسب الشعب المصرى فى هذا القطاع الحيوى وكان لزاما سرعة التحرك لوضع استراتيجية جديدة لقطاع البترول فى الاتفاقيات ، وفى إطار النظام الموضوع «**لاقتسام الإنتاج**» ، وتعتمد أساسا على مجموعة من السياسات المرنة التى تحقق حسن إدارة مواردنا الأولية وتدعيم الصناعة البترولية بمدارس فكرية متطورة .

* الاستراتيجية الجديدة[1]

فـى الاتفـاقيــــــات

وهى تجىء فى محاور ثلاثة أساسية :

المحور الأول : ويشمل التطوير فى بعض البنود لتصبح بنودا جاذبة .

أ - استرداد التكاليف :

تخفيض مدة استرداد الشريك الأجنبى لاستثماراته طويلة الأجل إلى خمس سنوات ومساواة المعاملة فى استرداد التكاليف بين الاستكشاف والتنمية ، وهى طبقا للاتفاقيات لا يحتسب عليها أية فوائد لصالحه .

ب - زيادة مساحة المناطق المعروضة للبحث :

وذلك فى الأماكن النائية التى لم يسبق العمل فيها ، وكذلك زيادة مدة البحث الكلية ، حتى يتمكن الشريك من عمل الدراسات الجيولوجية والجيوفيزيقية التفصيلية اللازمة لعمليات البحث قبل البدء فى عمليات الحفر .

وكذلك إعطاء الشريك الأجنبى فرصة أكبر لكى يجرب أكثر من فكرة وأسلوب للبحث عن البترول فى منطقة واحدة ، وليس خافيا أن رصيد المعلومات الفنية لتلك الدراسات التقييمية يؤول إلى هيئة البترول فى نهايته .

جـ - قبول ما يسمى بالاختيار الجيوفيزيقى أو الجيولوجى :

وذلك فى المناطق البكر والمناطق النائية ومناطق المياه العميقة والاقتصادية بالبحر الأحمر والأبيض[2] ، وهذا يعنى أن الشريك فى فترة البحث الأولى غير مطالب بحفر أية آبار بعد أن ينتهى من دراساته الفنية خلال الفترة الأولى ويتأكد أن هناك احتمالات مشجعة تستحق الحفر وتكاليفه الباهظة .

---

(١) مقال للمؤلف نشر فى مجلة البترول - العدد الثانى عام ١٩٩٤ ، إلى جانب التوضيح التفصيلى والمناقشات التى سبق عرضها بمجلس الشعب فى حينه عند التقدم لاستصدار الموافقة اللازمة بقانون طبقا للدستور . وكذلك ما تناولته وسائل الإعلام آنذاك بذات الشأن .

(٢) ودخلتها مصر لأول مرة منذ عامين كنتيجة مباشرة لهذا التطوير وسنعرض له تفصيلا فى موضع لاحق .

د – التخلص من الروتين فى إصدار الاتفاقيات

عن طريق اختصار وقت الإعلان فى المزايدات وقبول العروض ودراستها فى لجان الهيئة المختلفة أو مجلس الدولة أو مجلس الوزراء أو مجلس الشعب بحيث تأخذ الاتفاقية حوالى سنة فقط من وقت الإعلان للمزايدة وحتى الاعتماد النهائى بدلا من عامين أو ثلاثة .

هـ – تشجيع القطاع الخاص المصرى

وذلك للدخول فى مجالات البحث والاستكشاف . مع تقديم كل العون والمساندة له ليكون بمثابة الاحتياطى الاستراتيجى لمصر فى المستقبل ويحل محل بعض الشركات الأجنبية التى تنهى أعمالها فى مصر لسبب أو لآخر .

و – تدعيم دور القطاع الوطنى فى مجال البحث عن البترول

بإسناد مناطق ذات احتمالات بترولية مشجعة له لتنميتها حفاظا على رأس المال الوطنى وتجنيبه المخاطرة فى هذه الصناعة التى تتطلب إنفاق استثمارات باهظة تفوق القدرات .

المحور الثانى : منح مناطق جديدة غير معهودة من قبل

.. وذلك للبحث والتنقيب وبما يحفز الشركات العالمية الكبرى التى تسعى وراء المناطق البكر، برغم عامل المخاطرة ، ويجيء التحفيز أن العائد يكون أكبر بكثير فى حالة تحقيق أى اكتشافات بها ، وعلى الجانب الآخر فإن هذه السياسة تفتح آفاقا جديدة لمصر لمضاعفة احتياطياتها من البترول .

وإلى عهد قريب ، لا يتعدى عشر سنوات كان خليج السويس هو الحوض الترسيبى الوحيد الذى يحظى باهتمامات الشركات العالمية فى مصر ، ولكن فى غضون السنوات القليلة الماضية شاركت منطقة الصحراء الغربية فى المنافسة على جذب الشركات العالمية للعمل بها نتيجة احتمالاتها البترولية فى صخور عصر الجيوراسى العميق .

ومنذ عام ١٩٩٣ ظهرت منطقة مياه البحر الأبيض المتوسط بقوة كمنطقة واعدة فى احتياطيات الغاز الطبيعى ، جذبت معها كبرى الشركات العالمية ، وفى مرحلة أخرى دخلت مصر مرحلة استكشاف هامة بالبحث فى المياه العميقة .

وتوسعت سياسة قطاع البترول المصرى فى هذا المجال ، وكان التفاعل بجدية ، واعتبارا من عام ١٩٩٢ دخلت إلى البحر الأبيض تباعا الدولية للزيت ، وأموكو ،وبريتش جاز . وريبسول وشل وإلى أعالى صعيد مصر بدءا من الفيوم وبنى سويف إلى أسوان . شركات فينكس ، أباتشي، جى إن آر . سى جل . وريبسول وبنز أويل . وفى البحر الأحمر الدولية ، بريتش جاز ، وإلى المياه العميقة جدا وفى بداية هذا العام (١٩٩٩) . فى شمال شرق وغرب البحر الأبيض المتوسط شركتي شل ، و بى بى اموكو/الف على التوالى .

المحور الثالث : الحفاظ على الشركات العالمية العاملة فى مصر

ويجىء ذلك فى نقاط عدة أهمها :

* تذليل الصعوبات الفنية والإدارية أثناء عملها فى مصر ، وتقديم يد العون لها فى شتى المجالات . من عمالة وطنية متنوعة ومدربة تدريبا عاليا فى جميع مراحل الاستكشاف والإنتاج .
* التوسع فى فتح المكاتب الإقليمية للشركات العالمية المتخصصة فى مجال القياسات والأعمال التكنولوجية الخدمية .
* تدعيم التنسيق بين جميع الشركات فى مصر **(دراسات مشتركة لمناطق امتياز الشركات)** استخدام تسهيلات الإنتاج المشتركة وقد تحققت به إنجازات كثيرة كان لها أكبر الأثر فى تنمية الحقول الصغيرة . دون هجرها .

وقد أكسبنا ذلك احترام ومصداقية العالم أجمع ، وهناك أمثلة تحققت فيها نجاحات كثيرة مع اختلاف المدارس الفكرية .

كانت تلك هى مقومات الاستراتيجية الجديدة للاتفاقيات وقد جاءت فى ديناميكية ، استلزمتها المتغيرات التى جرت على الساحة العالمية آنذاك ، إلا أن جوهر الأمر الذى كان يحدث القلق، هو إحجام الشركات العالمية العاملة لدينا عن إحداث التنمية للاكتشافات التى تحققت فى مجال الغاز الطبيعى وبما تطلب الحركة السريعة لعلاج ذلك الأمر .

* إضافة وتعديل بند الغاز بالاتفاقيات البترولية

حتى وقت قريب كان الغاز مجرد منتج ثانوى يستخرج مع البترول، ولكن مع ظهور آفاق جديدة لمناطق ذات احتمالات غازية خاصة فى مناطق الدلتا والبحر المتوسط والصحراء الغربية، بالإضافة إلى التناقص المستمر فى إنتاج حقول الزيت الكبيرة التى اكتشفت بخليج السويس في عقد الستينات التى اعتمدت عليها البلاد لحقبة طويلة وحتى الآن، أصبح تكثيف عمليات البحث عن الغاز بعينه أمرًا ضروريا.

وكانت الاتفاقيات التى أبرمتها مصر مع شركات البحث قبل عام ١٩٨٠ تنص على أن يؤول الغاز المكتشف للهيئة بالكامل بدون تعويض للشريك الأجنبى عن نفقات البحث التى تكبدها، فيما عدا الغاز الذى يتم تصديره فى صورة سائلة أو يستخدم فى العمليات البترولية ويسرى عليه فى هذه الحالة أحكام اقتسام الإنتاج الخاصة بالزيت الخام. ولم يعط هذا النص دافعا للشركات للبحث عن الغاز حيث إن تنمية الغاز ومشروعات الاسالة تتطلب استثمارات هائلة.

لذا ظهرت الحاجة إلى إضافة بند خاص بالغاز فى الاتفاقيات البترولية يشجع الشركات على البحث عن الغاز. ويمكن إيجاز المراحل التى مر بها بند الغاز بالاتفاقيات البترولية كما يلى:

المرحلة الأولى « الاحتياطى القومى من الغاز»

مع بداية الثمانينات اتجهت هيئة البترول مع شركات البحث إلى استحداث نص جديد للغاز بالاتفاقيات البترولية يقوم على أساس تكوين احتياطى قومى من الغاز قدره ١٢ تريليون قدم مكعب بما فى ذلك احتياطى الهيئة وشركاتها التابعة، وبعد تكوين هذا الاحتياطى يمكن تصدير الغاز مسالا. هذا فى حين يتنازل الشريك الأجنبى للجانب الوطنى بدون تعويض عن الغازات المكتشفة إذا كانت الاحتياطيات فى حدود ٧ بلايين متر مكعب أو أقل. أما إذا زادت الاحتياطيات المكتشفة عن ذلك ورغب الشريك فى التنازل عنها للهيئة يتم تعويضه على أساس مبلغ يتراوح بين مصروفات البحث كحد أدنى أو ضعفها كحد أقصى ويعتمد ذلك على حجم الاحتياطى المكتشف.

وقد تم توقيع أول تعديل يتضمن نـص الغـاز الجديـد فـى اتفاقيـة الشـركة الدوليـة بمنطقة الدلتا فى ٢٨/ ٣/ ١٩٨٢. إلا أن هذا النص لم يكن مشجعا بالقدر الكافى للشريك الأجنبى للاستثمار فى عمليات البحث عن الغاز وتنميته.

وقد تم خلال هذه المرحلة (سـت سنوات) ابـرام ٣٠ اتفاقيـة جديـدة و ١٦ تعديـلا (منها ٦ لتعديل بند الغـاز) فـى المنـاطق المختلفـة. مـن بينـها ٩ اتفاقيـات بمنـاطق ذات احتمالات غازية. وبلغت اسـتثمارات الشريك الأجنبـى علـى عمليـات البحـث والتنميـة والتشغيل حوالى ٧٧٠٠ مليون دولار منها حوالى ٦٤٠ مليون دولار للغاز بنسبة ٨,٣٪ فقـط من إجمالى الاستثمارات.

كما تحقق عدد ١٠٣ اكتشاف من بينها ١٨ اكتشافا للغاز الطبيعـى. وقـد ارتفعـت احتياطيات الغاز إلى ٨,٩ تريليون قدم مكعب فى عام ١٩٨٧ بالمقارنة بحوالى ٦,٣ تريليون قدم مكعب عام ١٩٨٢، وبلغ إنتاج الغازات فى عام ١٩٨٧ حوالى ٥,٩ ملايين طن مكافئ بالمقارنة بحوالى ٢.٤ مليون طن مكافئ فى عام ١٩٨٢.

وبطبيعة الحال، وكما توضح الأرقام، لم يكن النص الجديد مشـجعا للاسـتثمار فـى عمليات البحث والتنقيب عن الغاز أو تنميته، إذ أنه يفرض على الشركات العالميـة التـى تحقق اكتشافات غازية، بعد تكبدها لاستثمارات هائلة فى هذا الصدد، الانتظار إلى أجل غير مسمى إلى حين الوصول إلى الاحتيـاطى القومـى للغـاز المنصـوص عليـه بالاتفاقيـات، وبالتالى فإن من يعمل ويبحث أولا ينتظر أكثر وتظل أمواله معطلة لفترة أطول.

المرحلة الثانية «بيع الغاز وتسويقه محليا»

ومع نهاية الثمانينات استحدثت الهيئة إطـارا جديـدا للبحـث عـن الغـاز وتنميتـه وذلك بغرض توفير كميات إضافية من الغاز للسوق المحلى لإتاحة مقابل لهـا مـن الزيـت الخام لعمليات التصدير وذلك بتطبيق نفس بنود الزيت الخام علـى الغـاز المكتشـف، وتم إقرار صيغة لاتفاقية مبيعات الغاز بين الهيئـة والشـريك تقـوم الهيئـة بموجبـها باسـتلام ٧٥٪ كحد أدنى من إنتاج الغاز. ويتم تقييم حصة الشريك الأجنبى من الغاز الذى تشتريه الهيئة على أساس سعر المازوت متوسط الكبريت مع تطبيق معدل خصـم قـدره ١٥٪. وتم توقيع أول اتفاقية تتضمن هذا النص مع شركة شل فى منطقتى بدر الدين وسترا فى عـام ١٩٨٨.

وكنتيجة لتطبيق نص الغاز المشار إليه تم توقيع ٦٠ اتفاقية خلال الفترة ٨٨ – ٩٢ (خمس سنوات)، منها ١٦ اتفاقية بمناطق ذات احتمالات غازية، وبلغ إجمالى استثمارات الشريك الأجنبى حوالى ٥٤٠٠ مليون دولار منها حوالى ٩٢٠ مليون دولار للغاز بنسبة حوالى ١٧٪ من إجمالى الاستثمارات، كما تحقق عدد ٦٨ اكتشافا من بينها ٢٢ اكتشافا غازيا.

وقد ارتفعت احتياطيات الغاز إلى ١٢ تريليون قدم مكعب عام ١٩٩٢ بالمقارنة بحوالى ١٠ تريليون قدم مكعب عام ١٩٨٨، فى حين بلغ إنتاج الغازات فى عام ١٩٩٢ حوالى ٩.٤ ملايين طن مكافىء مقارنة بحوالى ٦.٧ ملايين طن مكافئ عام ١٩٨٨.

إلا أن عمليات التنمية ظلت تتم فى بطء حيث أنها تتطلب إنفاق استثمارات هائلة. وهو ما أحجمت عنه الشركات الأجنبية إذ ليس لها مردود اقتصادى فى ظل الأوضاع السارية. وكنتيجة للانخفاض المستمر فى أسعار المازوت متوسط الكبريت – مرجع تقييم سعر الغاز – فى ظل الاهتمامات البيئية.

كما توقعت التقارير والدراسات العالمية انخفاض الطلب العالمى على المازوت متوسط الكبريت بصورة كبيرة نتيجة لاتجاه دول العالم إلى فرض المزيد من القيود واللوائح البيئية وإقرار مواصفات متشددة للمنتجات البترولية، حيث صدرت قرارات عديدة بدول المجموعة الأوربية تقضى بخفض نسبة الكبريت المسموح بها فى المنتجات البترولية بصفة عامة ومنها المازوت، ويؤدى ذلك إلى مزيد من الانخفاض فى أسعار المازوت متوسط الكبريت ويهدد باختفائه من الأسواق العالمية والنشرات الدولية. مما أثار مخاوف الشركات العالمية العاملة بمصر وجعلها لا تقدم على إنفاق استثمارات هائلة وهى تعلم مسبقا أن مرجع التسعير المنصوص عليه بالاتفاقيات لن يكون متوفرًا.

المرحلة الثالثة «ربط سعر الغاز بالزيت الخام»

مع مطلع التسعينات، وفى ظل خطط الدولة للاستمرار فى برامج الإصلاح الاقتصادى والعمل على خفض عجز الموازنة العامة للدولة وكذلك الطموحات الكبيرة لزيادة معدلات النمو، مما تطلب زيادة موارد الدخل القومى، وتوفير موارد الطاقة اللازمة لعمليات التنمية، والأمر فى الحالتين يعتمد إلى حد كبير على الموارد البترولية.

وقد أشارت التوقعات والدراسات التى تمت فى ذلك الوقت إلى ارتفاع احتياجات الاستهلاك المحلى من المنتجات البترولية والغازات خلال الخمسة عشر عاما التالية لتصل إلى أكثر من ٦٥ مليون طن عام ٢٠٠٧ بزيادة حوالى ٤٠ مليون طن عن عام ١٩٩٢.

وعلى الجانب الآخر، يتزايد التناقص الطبيعي والتدريجي لمعدلات إنتاج الزيت الخام من الحقول المنتجة بالمناطق المختلفة خاصة منطقة خليج السويس إذ إن الحقول الكبيرة التى اكتشفت فى عقد الستينات، التى اعتمدت عليها البلاد لحقبة طويلة من الزمن حتى الآن ولأكثر من ٣٠ عاما، فى تناقص مستمر من نهاية السبعينات وتستخدم منذ وقت طويل الأساليب التكنولوجية المعروفة لتعويض ضغط الخزان الجوفى من خلال حقن المياه والغاز، وهى طبيعة البترول كثروة ناضبة.

وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التى بذلت فى الثمانينات بعقد الاتفاقيات البترولية وتحقيق الاكتشافات للزيت الخام. فهناك اتجاه نزولى لرصيد الاحتياطى المتبقى من الزيت الخام يصعب تعويضه بالكامل بصفة مستمرة كل عام لتعاظم الاستهلاك الذى تضاعف من جهة، وسمة الاكتشافات التى غلبت عليها الحقول الصغيرة من جهة أخرى، وهى ذات العوامل والسمة السائدة حتى اليوم برغم عدة الاكتشافات التى تمت خلال الحقبة الأخيرة كما هو معلن.

هذا بالإضافة إلى تأثر عمليات البحث والاستكشاف بتخصيص مناطق غنية بالشواهد البترولية المؤكدة لنشاط التنمية السياحية المتكاملة على طول ساحل البحر الأحمر وعدم البحث عن البترول بها طبقا للاتفاق الموقع بين وزارتى البترول والسياحة عام ١٩٩٢، دعما للنشاط السياحى الوليد بتلك المناطق. ذلك على الرغم من أن الدراسات الجيولوجية لهذه المناطق تؤكد تواجد تراكيب حاوية للبترول بدرجة مشجعة يمكن أن تساهم فى تعويض الكميات المنتجة سنويا إلى حد ما لمواجهة التناقص الطبيعى للحقول المنتجة، فضلا عن صعوبة البحث عن البترول فى المناطق القريبة من قناة السويس وبعض المناطق المحظورة من محميات طبيعية وغير ذلك.

لذا لزم التحرك السريع لتدارك هذا الأمر والعمل على دفع عمليات التنمية لاحتياطيات الغاز المكتشف بالإضافة إلى اكتشاف احتياطيات جديدة. وهى تتطلب مليارات لا تستطيع الدولة تحملها ويجب أن تبدأ من الآن لأجيال قادمة.

وقد تم إجراء دراسات مستفيضة فى هذا الصدد تضمنت أسس تسعير الغاز فى بعض دول العالم، وتطبيقها على حالة اكتشافات الغاز الجديدة لدينا لاختيار أنسب البدائل من حيث ملاءمة مرجع التسعير، وكذلك دراسة الجدوى الاقتصادية لتنمية حقول الغاز بهدف معرفة حدود السعر الذى يدعم اقتصاديات عملية التنمية.

وجاء التفكير فى أن يتم معاملة الغاز على قدم المساواة مع البترول، إذ إن عمليات البحث عن الغاز، فى الأساس، من ناحية التكنولوجيا والاستثمارات اللازمة تتماثل إلى حد كبير مع تلك المستخدمة فى البحث عن البترول، فإن عمليات تنمية حقول الغاز والإنتاج منها تتطلب استثمارات أكبر بالإضافة إلى أن استثمارات التنمية لحقول الغاز يتم اتفاقها بالكامل قبل بدء عمليات الإنتاج وتمر سنوات عديدة قبل أن يحقق المشروع أى دخل، وسنوات أكثر قبل أن يتم استرداد رأس المال المستثمر أو تحقيق ربح من المشروع.

واستقر الرأى على أن أنسب البدائل هو ربط سعر الغاز بسعر خام خليط السويس، وهو ما يحقق مصداقية واحتراما لمصر بربط سعر الغاز المصرى بخام الإشارة المصرى، وفى الوقت نفسه فإن خام خليج السويس مرتبط بخام البرنت وهو خام الإشارة العالمى فى إطار معادلة سعرية واضحة بما يحقق الشفافية والوضوح ويسهل عملية التنبؤ بالسعر ويكسب ثقة الشركات العالمية.

ويعتبر ربط سعر الغاز بالخام أكثر واقعية من ربطه بسعر المازوت، إذ إن الغاز يحل محل البنزين كوقود للسيارات، ومحل النافتا فى صناعة الأسمدة، ومحل البوتاجاز فى الاستهلاك المنزلى والصناعى، ومحل السولار فى توليد الكهرباء والصناعة بالإضافة إلى كونه بديلا للمازوت.

ومن ناحية أخرى فإن سعر الغاز فى مختلف مناطق العالم قد ارتفع بصورة كبيرة خلال النصف الثانى من عقد الثمانينات، وتشير الدراسات العالمية إلى استمرار تزايد الطلب العالمى على الغاز مما يؤدى بالضرورة إلى ارتفاع أسعاره مقارنة بالأسعار المتداولة، وكذلك بالمقارنة بالأسعار المكافئة للخام.

وبعد أن توصلت الدراسات إلى أنسب البدائل لتعديل تسعير الغاز، كان من الضرورى اتخاذ قرار حاسم فى هذا الصدد، وجاء ذلك بناء على فلسفة واضحة تهدف إلى

تحقيق المصلحة القومية، وتقوم على أساس دراسة كافة الحالات والبدائل الممكنة وتستقرئ نتائج كل منها، وذلك كما يلى:

● فى حالة عدم تعديل تسعير الغاز وبقاء الوضع على ما هو عليه، فإننا سنكون فى عزلة عما يجرى فى العالم من حولنا، ولن تقوم الشركات بالبحث فى مناطق الاحتمالات الغازية، بل أكثر من ذلك أنها لن تقوم بتنمية الاكتشافات الغازية المحققة بالفعل، كما أن عامل الوقت ليس فى مصلحتنا خاصة فى ظل المنافسة المستعرة بين دول العالم لجذب الاستثمارات البترولية والنمو المضطرد فى الاستهلاك المحلى، وعلى ذلك سوف نصل إلى مرحلة عدم الاكتفاء الذاتى من موارد الطاقة فى وقت قريب.

● من ناحية أخرى، إذا تم التعديل وأسفرت عمليات البحث التى يقوم بها الشريك الأجنبى عن اكتشاف الغاز وإنتاجه. وهنا يجب ملاحظة أن هيئة البترول تشترى حصة الشريك الأجنبى فى الغاز بخصم ١٥٪ طبقا لمعادلة تقييم السعر، فإن الأمر لا يخرج عن أحد الفروض الآتية:

١ – إذا كانت كميات الغاز المكتشفة صغيرة نسبيا بحيث لا تفى بالاحتياجات المحلية، ففى هذه الحالة فإن هيئة البترول سوف تشترى حصة الشريك فى الغاز بالسعر المتفق عليه مع خصم قدره ١٥٪. وهذا السعر يقل كثيرا عن السعر العالمى الذى قد تضطر الهيئة إلى دفعه لشراء باقى احتياجات السوق المحلى.

٢ – إذا كانت كميات الغاز المكتشفة متوسطة فى حدود احتياجات السوق المحلى، ففى هذه الحالة يتم تلبية احتياجات السوق المحلى أولا من نصيب هيئة البترول، ثم يتم استيفاء الباقى من حصة الشريك بالسعر المخفض.

٣ – إذا كانت كميات الغاز المكتشفة كميات ضخمة بما يزيد على احتياجات السوق المحلى، ففى هذه الحالة تقوم هيئة البترول والشريك الأجنبى بتصدير الفائض من الغاز بالسعر العالمى.

ولا شك أن نتائج هذه الفروض جميعها تحقق مصلحة البلاد فى توفير موارد الطاقة لتلبية الطلب المحلى بأسعار أقل من الأسعار العالمية، وتعمل على تحقيق فائض للتصدير بالأسعار العالمية بما يوفر مصدرا هاما للدخل القومى.

وعلى ذلك تم تعديل بند الغاز بحيث يتم تسعيره بمعادلة تقوم على أساس خام خليط خليج السويس بدلا من المازوت متوسط الكبريت، بهدف تشجيع الشركات الأجنبية على تنمية اكتشافات الغازات المحققة ولم يتم تنميتها بعد والتى تتكلف استثمارات هائلة وذلك لتغطية احتياجات السوق المحلى المتزايدة. وكذلك جذب الشركات العاملة للبحث فى المناطق ذات الاحتمالات الغازية بالصحراء الغربية والبحر الأحمر والبحر المتوسط والدلتا والمياه العميقة.

وقد تم إدخال هذا النص لأول مرة على اتفاقيتى شل فى منطقتى الأبيض ومطروح بالصحراء الغربية فى عام ١٩٩٣.

وقد ساعد هذا التعديل فى تكثيف عمليات البحث، عن الغاز. حيث تم خلال الفترة من ١٩٩٣ وحتى مارس ١٩٩٩ إبرام ٨٣ اتفاقية من بينها ٢٤ اتفاقية بمناطق ذات احتمالات غازية. وبلغت استثمارات الشريك الأجنبى على عمليات البحث والتنمية والتشغيل حوالى ٨ مليارات دولار منها حوالى ٢.٥ مليار دولار للغاز بنسبة أكثر من ٣٠٪ من إجمالى الاستثمارات.

* الاتفاقيات البترولية التى تم إبرامهـــــا ٨٢ - ١٩٩٨

وقد بلغت ١٨٢ اتفاقية خلال الـ ١٧ عاما إلا أنه فى الحقبة الأخيرة ومن بداية عام ١٩٩٤ امتدت إلى مناطق غير معهودة تخص صعيد مصر، والبحر الأبيض، وبصفة خاصة فى المياه العميقة والاقتصادية لأول مرة وذلك فى كل من البحر الأبيض والأحمر.

المرحلة ١٩٨٢ - ١٩٩٨ (١٧ عاما)	
عـــــدد الاتفاقيـــــــات	١٨٢
المســـاحة (ألـــف كيلـو متر مربع)	٨٤٥
التزام الحفر (عدد الآبـار حد أدنى)	٧٨٩
التزام الإنفاق (مليون دولار حد أدنى)	٣٤٦٢[1]
عـــدد الشـــركات البترولية العـاملة	٥٢
عـــــدد الجنســـــيـات	١٩

هذا بخلاف عدد ٧ اتفاقيات تم إبرامهـــا وإصدارها خلال الفترة يناير - مارس ١٩٩٩ فى مســـاحة تبلغ حوالى ٧٣ ألف كيلو متر مربع والتزام بحفر ٤٠ بئرا، وإنفـــاق حوالى مليار دولار كحد أدنى خلال سنوات البحث (من ٦ إلى ١٣ سنة حسب المنطقة).

---

(١) بلغ الانفاق الفعلى حوالى ٢١ مليار دولار خلال الـ ١٧ عاما فى حين كان الالتزام فى هذه الاتفاقيات حوالى ٣.٥ مليارات دولار فقط كحد أدنى. وبما يوضح اتجاه الاستثمارات الأجنبية نحو العمل فى مصر برغم الظروف والمتغيرات التى سادت العالم فى هذه الفترة كما هو معروف.

* الاتفاقيات البترولية الموقعة بالمناطق البكــــر الجديــدة

لقد أمكن خلال سبع السنوات الأخيرة منذ عام ١٩٩٢ ابرام العديد مــن الاتفاقيـات التى تخص المناطق البكر الجديدة، شملت حوض البحــر الأبيـض المتوسـط مـن الـبردويل شرقا إلى مرسى مطروح غربا فى مياهنا الإقليميـة والعميقـة أيضـا، وعلـى جـانبى حـوض وادى النيل فى صعيد مصر لتجمع بين الصحراء الشرقية والغربية من الفيوم وبنى سويف إلى حدود مصر جنوب أسوان، وكذلك المياه العميقة بالبحر الأحمر، وفى إطار خطة نحــو تعظيم الاهتمام بهذه المناطق تدريجيا بطرحها فى المزايدات السنوية العالمية تباعا.

أولا: فى البحر الأبيض المتوسط ١٩٩٢ – مــــارس ١٩٩٩

عــــدد الاتفــاقيـــــــــــــات	٢٠
المســــــــــاحة (كيلو متر مربـــع)	١٥٢٤٠٠
عدد الآبار الاستكشافية (حد أدنــــى)	١٢٩
التزام الإنفاق (مليون دولار حد أدنى)	١١١٥

ولأول مرة تدخل مصر فى نشاط البحث فى المياه العميقة وذلك فى أربــع اتفاقيـات حتى الربع الأول مــن عـام ١٩٩٩ مـع شـركتى بريتـش جـاز والدوليـة فـى عـام ١٩٩٥، وشركتى شل و. بى بى أموكو مع إلف أكيتان فى بدايـة عـام ١٩٩٩ وبمسـاحة إجماليـة حوالى ٧٤ ألف كيلو متر مربع والتزام بحفر ٣٣ بئرا استكشافية كحد أدنى، وأنفاق حوالى ٦٣٠ مليون دولار كحد أدنى أيضا.

وفى إطار التنافس الحار من الشـركات علـى تلـك المنـاطق فقـد تم طـرح منطقتـين أخريين، الأولى (مطروح مياه عميقة) فى مساحة حوالى ٢١ ألف كيلو متر مربع، والثانيـة (شمال غرب البحر الأبيض المتوسط مياه عميقة) وبمساحة حوالى ٢٨ ألف كيلو متر مربـع وذلك فى المزايدة العالمية لعام ١٩٩٩.

ثانيا: المياه العميقة في البحر الأحمر

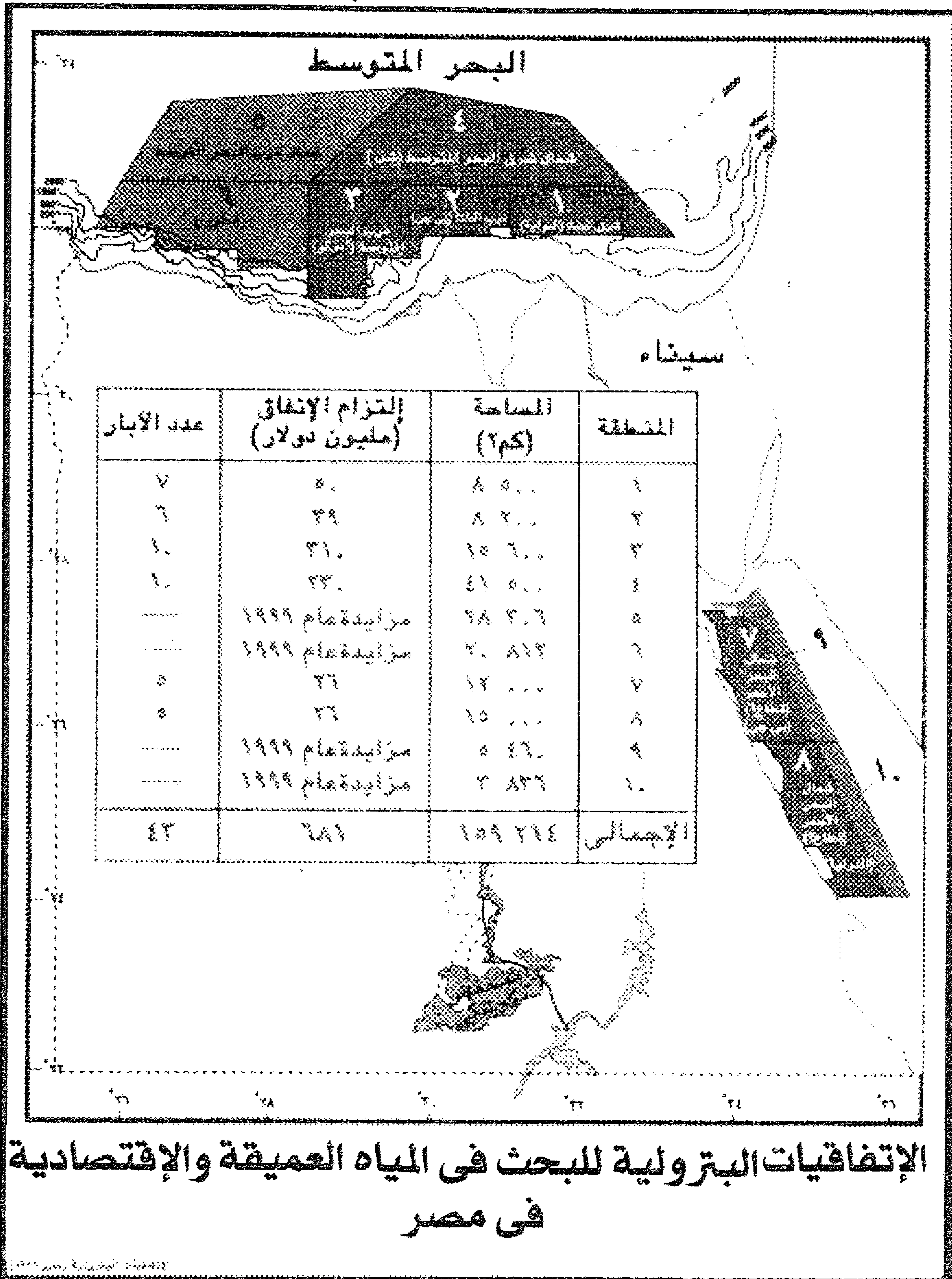
وقد شملت منطقتين حتى الآن، فى اتفاقيتين وقعتا عام ١٩٩٦ إحداهما مع الدولية فى مساحة ١٥ ألف كيلو متر مربع والأخرى مع بريتش جاز فى مساحة ١٢ ألف كيلو متر مربع وبالتزام حد أدنى حفر ٥ آبار لكل منهما.

كما تم فى المزايدة العالمية لعام ١٩٩٩ طرح منطقتين أخريين الأولى (شمال البحر الأحمر برقم «٣») بمساحة حوالى ٥ آلاف كيلو متر مربع، والثانية شمال البحر الأحمر برقم «٤» بمساحة حوالى ٤ آلاف كيلو متر مربع.

وتوضح الخريطة بالشكل رقم (١) مناطق الاتفاقيات التى تم إبرامها فى المياه العميقة فى كل من البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر حتى الربع الأول من عام ١٩٩٩.

ثالثا: في صعيد مصر ١٩٩٢ - مارس ١٩٩٩

بتكثيف الإعلان عن مساحات مدروسة فى صعيد مصر وذلك تباعا فى المزايدة العالمية السنوية أمكن من عام ١٩٩١ حتى ١٩٩٩ توقيع ١٥ اتفاقية للبحث عن البترول فى محافظات صعيد مصر (الوادى وبصحرائه الشرقية والغربية) وذلك من الجيزة والفيوم شمالا إلى أسوان جنوبا وفى مساحات بلغت حوالى ١٤٢ ألف كيلو متر مربع والتزام بحفر ٧٩ بئرا، وإنفاق حوالى ٢٤١ مليون دولار كالتزام حد أدنى. ولعل أهم ما فى الأمر أنها قد ضمت شركات عالمية عملاقة لها إمكاناتها وعلى الوضع الموضح فى الجدول رقم (١) هذا بخلاف مناطق جديدة تشملها مزايدة عام ١٩٩٩.



المنطقة	المساحة (كم٢)	إلتزام الإنفاق (مليون دولار)	عدد الآبار
١	٨ ٥٠٠	٥٠	٧
٢	٨ ٢٠٠	٣٩	٦
٣	١٥ ٦٠٠	٣١٠	١٠
٤	٤١ ٥٠٠	٣٣٠	١٠
٥	٢٨ ٣٠٦	مزايدة عام ١٩٩٩	......
٦	٣٠ ٨١٣	مزايدة عام ١٩٩٩	......
٧	١٢ ٠٠٧	٢٦	٥
٨	١٥ ٠٠٠	٢٦	٥
٩	٥ ٤٦٠	مزايدة عام ١٩٩٩	......
١٠	٣ ٨٣٦	مزايدة عام ١٩٩٩	......
الإجمالى	١٥٩ ٢١٤	٦٨١	٤٣

الإتفاقيات البترولية للبحث فى المياه العميقة والإقتصادية فى مصر

م	الشركة	المنطقة	المساحة	التزام حد أدنـــى	تاريخ السريان
١	التركية	غـــرب البحريـــة	٢٨٠٠٠	٦	٧/ ٨/ ١٩٩١
٢	تكساكو	أســــــيوط	٣٣٨٠٠	٤	١٨/ ٣/ ١٩٩٢
٣	ربسول	أعالـــى مصــــر	٨٠٠٠٠	٣	٨/ ٦/ ١٩٩٢
٤	اموكـــو	شمال غرب أبو الغراديق	٨٢.٥	٣	٨/ ٦/ ١٩٩٢
٥	فينيكس	قــــــارون	٧٨٠٠	٥	١٧/ ٥/ ١٩٩٣
٦	الدوليـــة	الفرافـــــــرة	١١٥٠٠٠	٢	٣٠/ ٣/ ١٩٩٤
٧	الدوليـــة	غـــرب أبو الغراديـق	١٩١٨٦.٦	٥	٣٠/ ٣/ ١٩٩٤
٨	ربســـول	شـــرق البحريـــــة	٥٦٠٠	١٢	١٩/ ٣/ ١٩٩٦
٩	شـــل	شمال شرق أبو الغراديق	١٣٠٠٠	١٠	٧/ ٤/ ١٩٩٦
١٠	جى ان آر	شـــرق بنى سويف	٢٧٦٠٠	٥	٢٠/ ٦/ ١٩٩٦
١١	اباتشى	اسيـــــــوط	٣٣٨٠٠	٤	٢٥/ ٥/ ١٩٩٧
١٢	بنز اويل	غـــرب بنى سويف	٣٨٠٠٠	٧	١/ ٦/ ١٩٩٧
١٣	فـــورم	شرق الصحراء الغربية	٢١٢٠٠	٨	١٩٩٨
١٤	اوديسى	ســــــــيوة	١٩١٤٠	٢	١٩٩٨
١٥	أى بى آر	الديــــــــور	١٤١١٥	٣	١٩٩٩
		الإجمالـــــــــى	١٤١٨٨٢.٥	٧٩	

الاتفاقيات البترولية الموقعة بصعيد مصر (جنوب خط ٣٠)

١٩٩١ - ١٩٩٩

(جدول رقم ١)

* الاتفاقيـــات الســارية

الموقف فى عــام ١٩٩٩

وهى ركيزة النشاط التى ينطلق منها بدء العمل البترولى، وتغطى الاتفاقيات البترولية عادة مدة سريان من ٧ – ٩ سنوات بالتزام الإنفاق وحفر الآبار موضوع الاتفاق كحد أدنى بكل اتفاقية، وهى تجىء بهذا الأمر فى متوالية يغطى بعضها البعض، وفى إطار من منظومة التخليات طبقا للاتفاقيات المبرمة، وهى التى تدخل جزئيا فى المزايدة السنوية الجديدة، كما أن العثور على الاكتشاف الجديد قد يتطلب عدة سنوات ولاسيما إذا كان فى مناطق جديدة وبعيدة ومنعزلة.

ويوضح الموقف المقارن خلال الـ ١٧ عاما التطور الضخم الذى صاحب هذا النشاط حيث يبلغ عدد الاتفاقيات السارية حاليا حوالى ١٠٦ اتفاقية مقابل ٦٠ اتفاقية فى بداية عام ١٩٨٢ وكما يلى:

	١٩٨١	١٩٩٩
الاتفاقيات السارية فى مجالات		
البحـــــث	٤٢	٤٥
البحث والتنمية	٨	١٧
التنميـــــة	١٠	٤٤
الإجمالـــــى	٦٠	١٠٦

كما تجدر الإشارة إلى أن أكثر من نصف هذه الاتفاقيات السارية (عدد ٥٨ اتفاقية) قد وقعت خلال خمس السنوات الأخيرة للفترة ٩٤ – مارس ٩٩ وكما يلى:

الفترة ٩٤ / ١٩٩٩

عـــدد الاتفاقيـــات	٥٨
المساحة (كيلو متر مربع)	٥٥٣
عدد الآبار (التزام حد أدنى)	٣٢١
التزام الإنفاق (مليون دولار حد أدنى)	٢٠٧٤

أى أن مجموعة هذه الاتفاقيات لديها التزام حد أدنى فى الإنفاق الاستثمارى حوالى ٢ مليار دولار (لا تتحملها ميزانية الدولة) وتوضح العمليات حتى نهاية عام ١٩٩٨ أن الإنفاق الفعلى قد بلغ حوالى ٥,٢ مليارات دولار، ومن المعروف أن الشركات تفوق فى الإنفاق الفعلى دائما عن حد الالتزام التعاقدى ولاسيما إذا حصلت على نتائج مشجعة فى البداية[1].

* المزايـــدات السنوية والانفتاح على العـــالم

يتم كل عام بصورة مجددة إتمام الدراسات الفنية التى على أساسها ستحدد المناطق الجديدة التى سيتم طرحها للتنافس فى المزايدة السنوية للعام الذى يليه. ومن الطبيعى أن تضم تلك المساحات مناطق التخليات التى تنجم عن تطبيق التزامات الاتفاقيات البترولية والجدولة الموضوعة لها مع الشركات بالبلاد. وفى إطار من الانفتاح على العالم يقوم خبراء الهيئة المصرية العامة للبترول بعمل ندوات علمية مستفيضة عن جميع المناطق المطروحة فى المزايدة فى كبرى عواصم العالم التى تهتم بصناعة البترول مثل لندن (إنجلترا) وهيوستن (أمريكا) وكالجارى (كندا) وفى حضور مندوبى الشركات العالمية للاستماع والمناقشة ليس فقط فيما يخص الاتفاقيات البترولية المصرية وشروطها لتبيان مدى مرونتها، بل فيما يتصل بالسياسات ومجالات تسويق الغاز الطبيعى.. الخ.

ويهمنا أن نوضح هنا الديناميكية ومنهجية طرح المناطق فى تلك المزايدات، وتوضح الأشكال ٢، ٣، ٤، المزايدة العالمية التى تمت خلال عامين متتاليين ٩٨، ٩٩ ليستكشف منها القارئ الحركة الدائبة بل **والواجبة**.

المزايدة العالمية لعام ١٩٩٩ (شكل ٢)

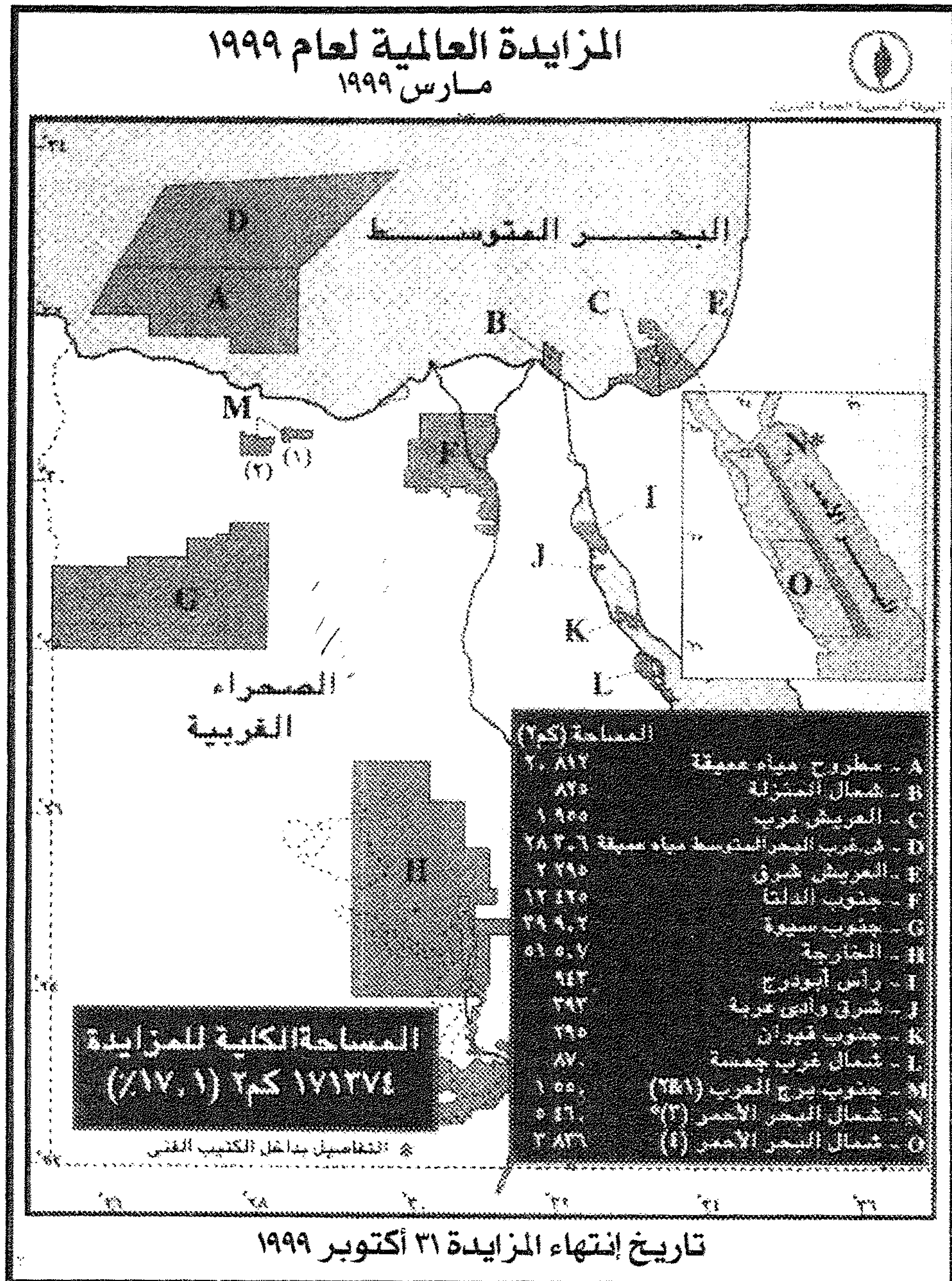
التى طرحت فى مارس ١٩٩٩ وتاريخ انتهائها ٣١ أكتوبر القادم من ذات العام إن شاء الله، وقد جاءت فى ١٥ منطقة منها ٣ مناطق فى المياه العميقة بالبحر الأبيض والأحمر، وتغطى المساحة الكلية للمزايدة حوالى ١٧١ ألف كيلو متر مربع أى ما يبلغ حوالى ١٧٪ من المساحة الكلية لمصر.

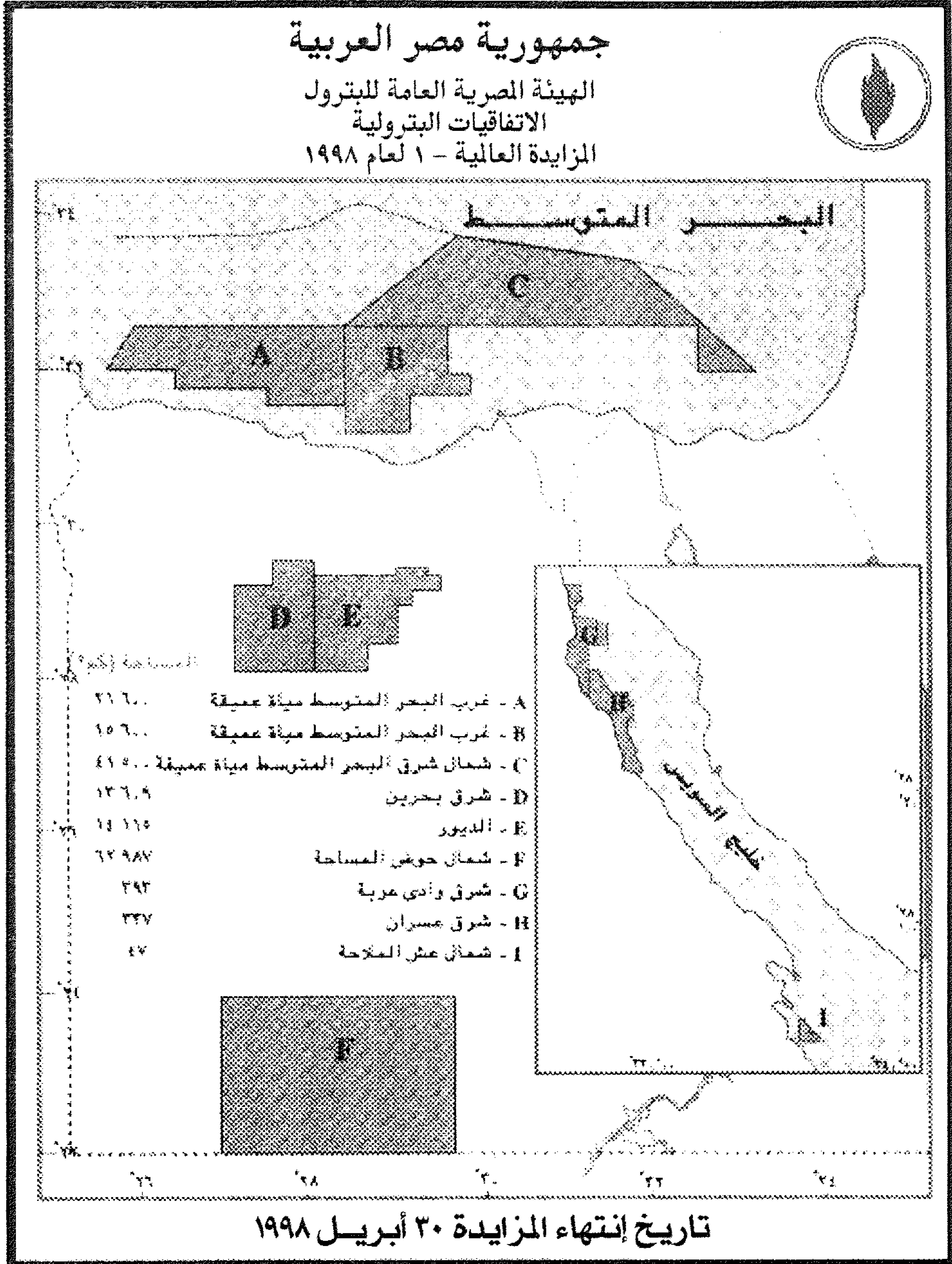
---

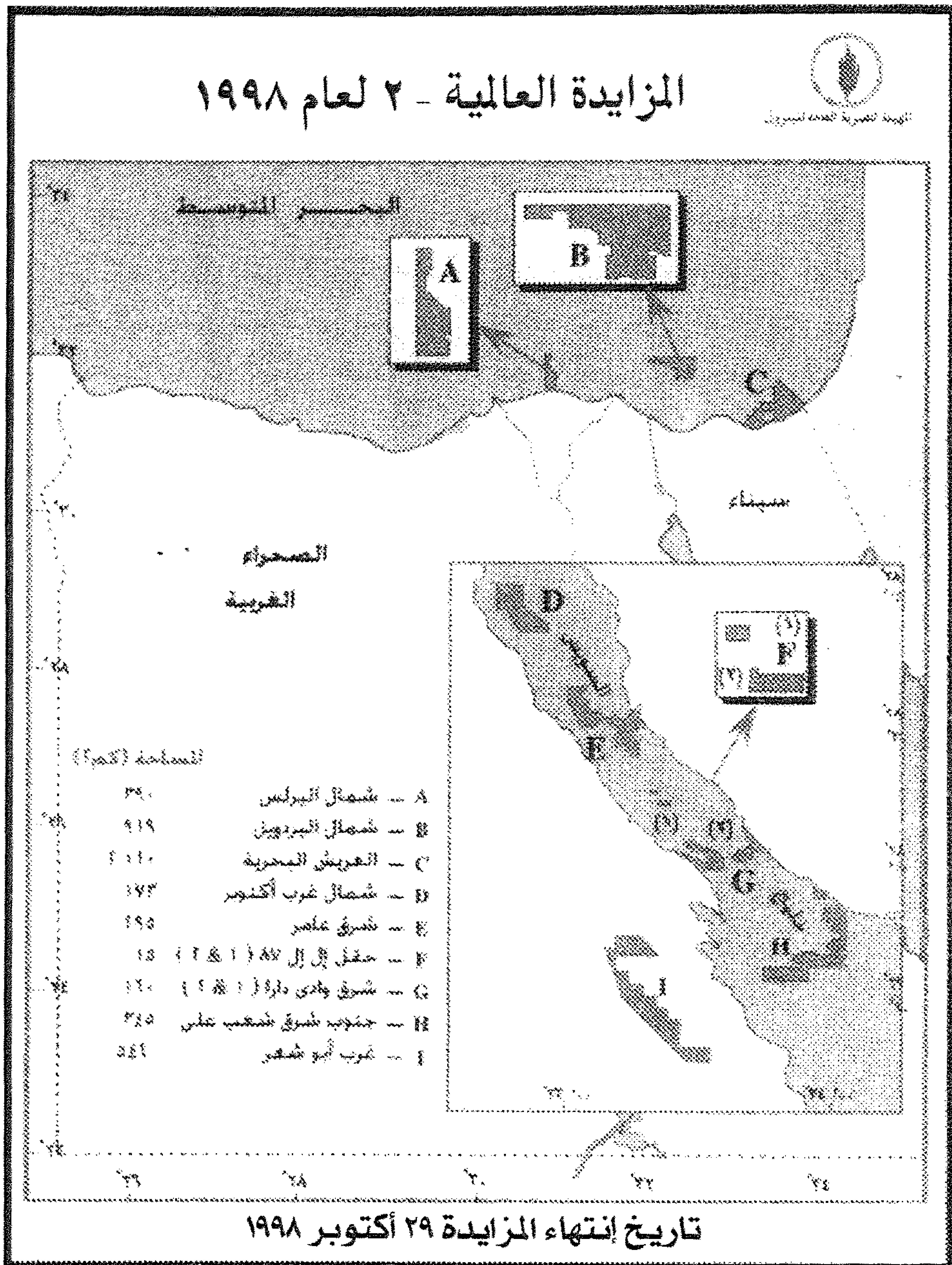
(١) فى اتفاقية قارون (الفيوم) والموقعة عام ١٩٩٣ كان الالتزام بالإنفاق ١٥ مليون دولار حد أدنى فى سبع سنوات. وباكتشاف البترول بلغ حجم الإنفاق الفعلى فى ثلاث سنوات أكثر من (١٧٠) مليون دولار.

المزايدة العالمية لعام ١٩٩٨ (شكل ٣، ٤)

وقد طرحت على مدار العام فى قسمين، وقد جاءت فى إجمالها تضم ١٨ منطقة وبإجمالى مساحة حوالى ١٧٥ ألف كيلو متر مربع أى ما يبلغ حوالى ١٧,٥٪ من المساحة الكلية لمصر، كانت هذه هى الفاعلية التى تجىء دوما لجذب الاستثمارات الأجنبية بعقد المزيد من الاتفاقيات لتنمية ثروة البلاد من مواردها الطبيعية فى الزيت والغاز. وكان من نتائجها ٧ اتفاقيات التى تمت إجراءاتها وإصدارها فى مارس ١٩٩٩.


المزايدة العالمية لعام ١٩٩٩
مارس ١٩٩٩
البحـــر المتوســـط
D
A
B
C
E
M
(١)
(٢)
F
I
J
K
L
O
G
H
الصحراء
الغربية
المساحة (كم٢)
A - مطروح مياه عميقة ٢٠٨١٢
B - شمال المنزلة ٨٢٥
C - العريش غرب ١٩٥٥
D - ش.غرب البحر المتوسط مياه عميقة ٢٨٣٠٦
E - العريش شرق ٢٢٩٥
F - جنوب الدلتا ١٢٤٢٥
G - جنوب سيوة ٣٩٩٠٢
H - الخارجة ٥١٥٠٧
I - رأس أبودرج ٩٤٣
J - شرق وادى عربة ٣٩٣
K - جنوب قيوان ٢٩٥
L - شمال غرب جمسة ٨٧٠
M - جنوب برج العرب (١و٢) ١٥٥٠
N - شمال البحر الأحمر (٣) ٥٤٦٠
O - شمال البحر الأحمر (٤) ٣٨٣٦
المساحة الكلية للمزايدة
١٧١٣٧٤ كم٢ (١٧,١٪)
* التفاصيل بداخل الكتيب الفنى
تاريخ إنتهاء المزايدة ٣١ أكتوبر ١٩٩٩


جمهورية مصر العربية
الهيئة المصرية العامة للبترول
الاتفاقيات البترولية
المزايدة العالمية - ١ لعام ١٩٩٨
البحر المتوسط
A - غرب البحر المتوسط مياة عميقة
B - غرب البحر المتوسط مياة عميقة
C - شمال شرق البحر المتوسط مياة عميقة
D - شرق بحرين ١٣٦٠٩
E - الديور
F - شمال حوض المساحة
G - شرق وادي عربة ٣٩٣
H - شرق عسران ٣٣٧
I - شمال عش الملاحة ٤٧
خليج السويس
تاريخ إنتهاء المزايدة ٣٠ أبريل ١٩٩٨


المزايدة العالمية - ٢ لعام ١٩٩٨
البحر المتوسط
A
B
C
سيناء
الصحراء
الغربية
D
E
F
G
H
I
المساحة (كم٢)
A ـ شمال البرلس ٣٩٠
B ـ شمال البردويل ٩١٩
C ـ العريش البحرية ٤٤١٠
D ـ شمال غرب أكتوبر ٣٧٣
E ـ شرق عامر ٤٩٥
F ـ حقل إل إل ٨٧ (١ & ٢) ٤٥
G ـ شرق وادى دارا (١ & ٢) ١٢٤٠
H ـ جنوب شرق شعب على ٣٤٥
I ـ غرب أبو شعر ٥٤١
تاريخ إنتهاء المزايدة ٢٩ أكتوبر ١٩٩٨

نشاط الحفر الاستكشافي

١٩٨٢ - ١٩٩٨

لقد شهدت هذه المرحلة انطلاقة كبرى فى أعمال البحث والاستكشاف عن البترول فى مصر فقد بلغ عدد الآبار الاستكشافية خلال المرحلة (١٩٨٢ - ١٩٩٧) ٩٢٣ بئرا منها ٣٧٤ بئرا ناجحة أى بمتوسط نسبة نجاح ٤٠,٥٪، بالإضافة إلى ما تم فى عام ١٩٩٨[١] بحفر عدد ٩٧ بئرا استكشافية منها ٣٩ بئرا ناجحة، أى بإجمالى عدد ١٠٢٠ بئرا استكشافية، ٤١٣ بئرا ناجحا خلال الـ ١٧ عاما، وهى تفوق ما تم حفره من آبار استكشافية بالبلاد خلال الـ ٧٢ عاما التى سبقتها منذ حفر أول بئر منتجة بجمسة فى (١٩١٠) إذ يبلغ مجمل الآبار الاستكشافية التى تمت فى الفترة (١٩١٠ - ١٩٨١) عدد ٧٠١ بئر استكشافية فقط، وكما يلى:

	المرحلة[٢] ١٩١٠ - ١٩٨١ (٧٢ عاما)	المرحلة ١٩٨٢ - ١٩٩٨ (١٧ عاما)
عدد الآبار الاستكشافية	٧٠١	١٠٢٠
الآبار الناجحة	١٣٥	٤١٣
متوسط نسبة النجاح	١٩,٣٪	٤٠,٥٪
الأقدام المحفورة (مليون قدم)	٥,٨١	٩,٩٨

تطور النشاط الاستكشافي
عبر السنوات ٨٢ - ١٩٩٨

يوضح الجدول رقم (٢) والشكل رقم (٥) التطور فى النشاط الاستكشافى عبر السنوات من ١٩٨٢ إلى ١٩٩٧ وهى توضح زيادة عدد الآبار الناجحة وكذلك اضطراد

(١) تم التحديث بالإضافة عند ظهور نتائج العام وقبل مثول الكتاب للطبع.

(٢) المرجع الإحصائى الوثائقى (١٨٨٦ - ١٩٩٧) مطابع الأهرام نوفمبر ١٩٩٨ والمنوه عنه فى مقدمة هذا الكتاب.

نسبة النجاح فى الخمس سنوات الأخيرة وإن كان مرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى تحقيق الاكتشافات الغازية.

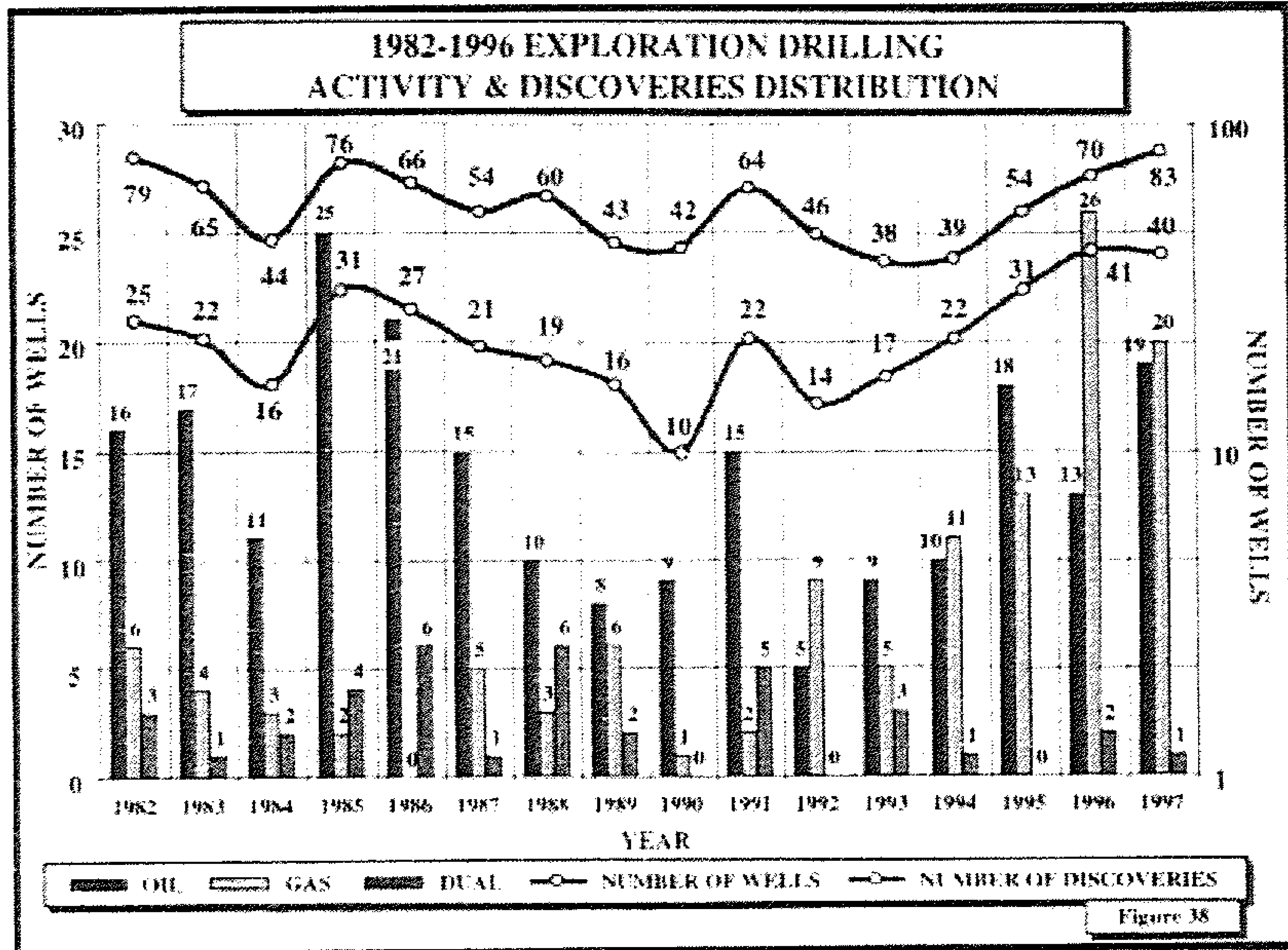
كما يوضح الشكل رقم (٦) التطور الحادث بالمناطق البترولية عبر سنوات المرحلة ومنه يتضح ازدياد النشاط بالبحر الأبيض المتوسط والصحراء الغربية عن المناطق البترولية الأخرى وبصفة خاصة خليج السويس.

العام	الآبار الاستكشافية	آبار ناجحة	نسبة النجاح٪	زيت	غاز	مشترك
١٩٨٢	٧٩	٢٥	٣١,٦	١٦	٦	٣
١٩٨٣	٦٥	٢٢	٣٣,٨	١٧	٤	١
١٩٨٤	٤٤	١٦	٣٦,٤	١١	٣	٢
١٩٨٥	٧٦	٣١	٤٠,٨	٢٥	٢	٤
١٩٨٦	٦٦	٢٧	٤٠,٩	٢١	—	٦
١٩٨٧	٥٤	٢١	٣٨,٩	١٥	٥	١
١٩٨٨	٦٠	١٩	٣١,٧	١٠	٣	٦
١٩٨٩	٤٣	١٦	٣٧,٢	٨	٦	٢
١٩٩٠	٤٢	١٠	٢٣,٨	٩	١	—
١٩٩١	٦٤	٢٢	٣٤,٤	١٥	٢	٥
١٩٩٢	٤٦	١٤	٣٠,٤	٥	٩	—
١٩٩٣	٣٨	١٧	٤٤,٧	٩	٥	٣
١٩٩٤	٣٩	٢٢	٥٦,٤	١٠	١١	١
١٩٩٥	٥٤	٣١	٥٧,٤	١٨	١٣	—
١٩٩٦	٧٠	٤١	٥٨,٦	١٣	٢٦	٢
١٩٩٧	٨٣	٤٠	٤٨,٢	١٩	٢٠	١
الإجمالى	٩٢٣	٣٧٤	٤٠,٥	٢٢١	١١٦	٣٧

جدول رقم (٢)

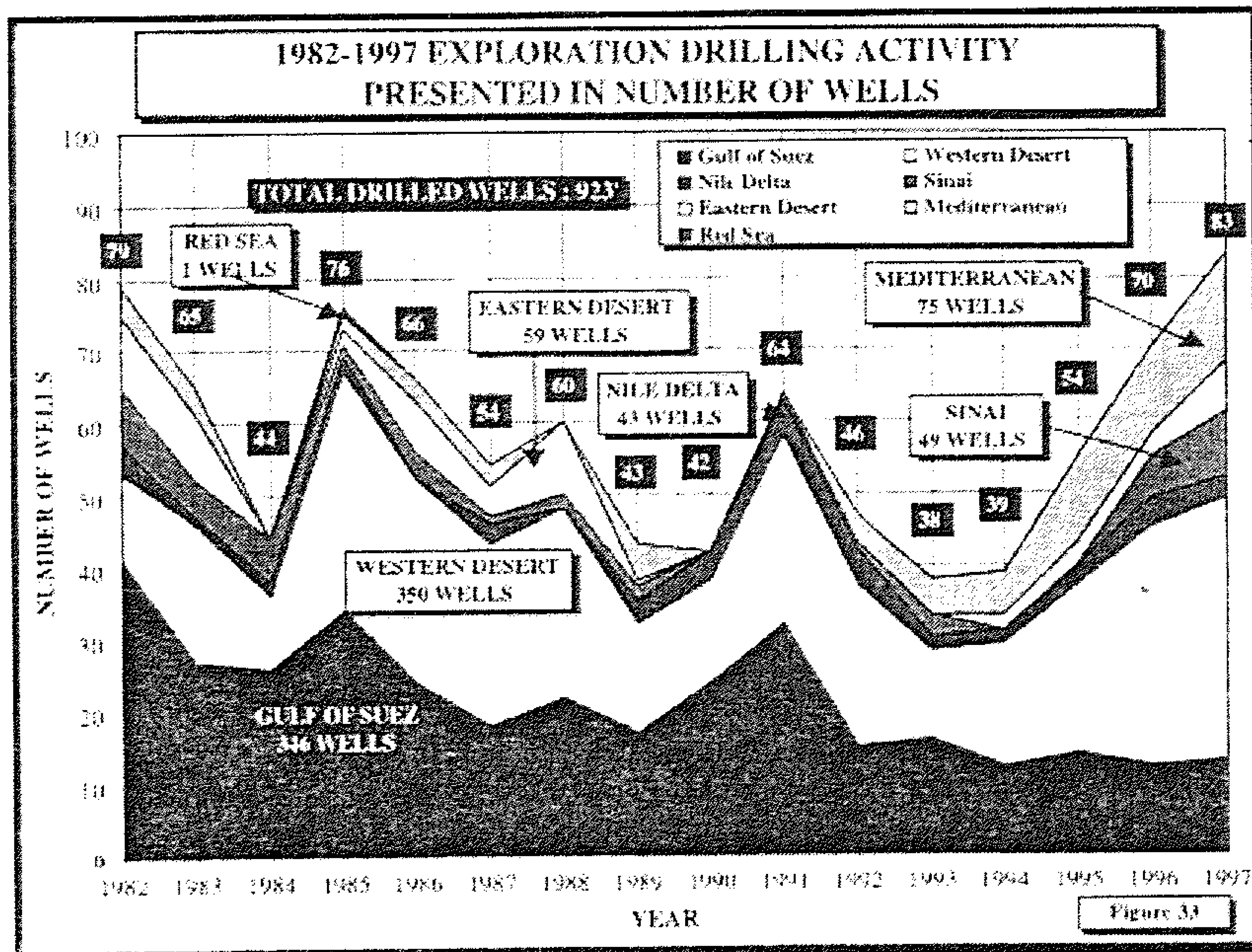
نتائج الحفر الاستكشافى ١٩٨٢ - ١٩٩٧

* بخلاف ٣٩ اكتشاف تحقق فى عام ١٩٩٨ (٢٤ للزيت الخام، ١٥ غاز).



(Ref. Expl., Prod. & Reserves in Egypt (1886-1997) Ministry of Petroleum-El Ahram Press, Oct. 1998-Page 86)

شكل رقم (٥) تطور الحفر الاستكشافى والآبار الناجحة عبر سنوات المرحلة ١٩٨٢-١٩٩٧



(Ref. Expl., Prod. & Reserves in Egypt (1886-1997) Ministry of Petroleum-El Ahram Press, Oct. 1998-Page 80)

٦) نشاط الحفر الاستكشافى بالمناطق البترولية بالبلاد عبر سنوات المرحلة ١٩٨٢-١٩٩٧

تطـــور النشــــاط الاستكشافى عبر المناطق للمرحلة ٨٢ - ١٩٩٨

هذا وتجدر الإشارة إلى أن المناطق غير التقليدية (الصحـراء الغربيـة، الدلتـا، البحـر الأبيض المتوسط) قد حظيت لأول مـرة خـلال هـذه المرحلـة بـأكثر مـن ٥٠٪ مـن النشـاط الاستكشافى، مقارنة بالمناطق التقليدية التى بدأ بها النشاط البترولى فـى مصـر (الصحـراء الشرقية - سيناء - خليج السويس) وعلى الوضع التالى خلال هذه المرحلة.

الصحراء الغربية/الدلتا/البحر الأبيض (١٩٨٢/١٩٩٧)

عدد الآبـــار الاستكشافية	٤٦٨	(٥٠،٧٪ من إجمالى المرحلة)
عدد الآبـــــار الناجحة	٢٢٠	(٥٩،٠٪ من إجمالى المرحلة)

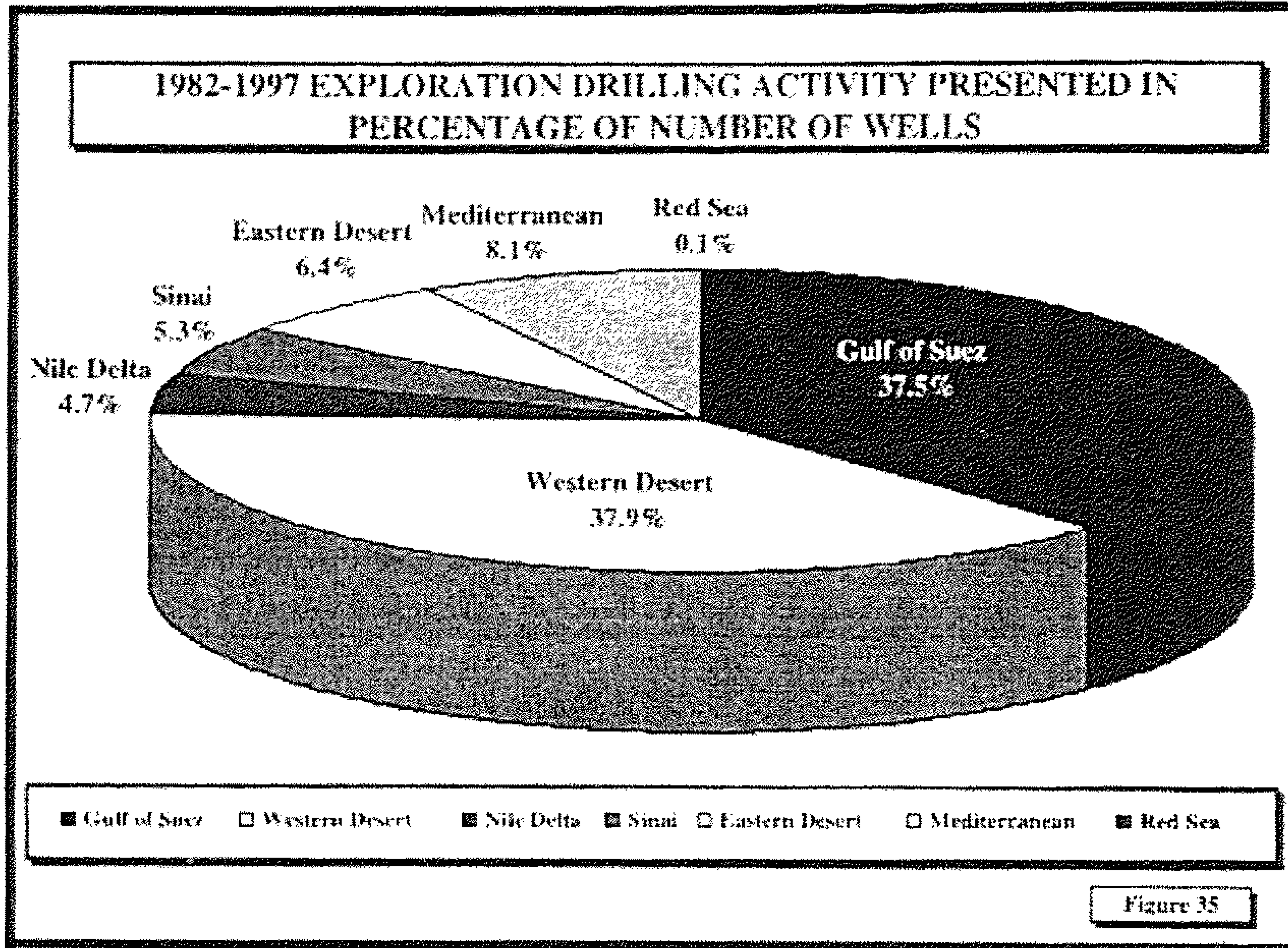
هذا ويوضح الجدول رقـم (٣) نشـاط الحفـر الاستكشـافى عـبر تلـك المنـاطق خـلال المرحلة وهى توضح بصفة خاصة تعاظم الاهتمام بالصحراء الغربية، والوضـع المـيز الـذى بدأ يحتله البحر الأبيض المتوسط فى السنوات الأخيرة. ويوضح الشـكل رقـم (٧) الوضـع المقارن لنسبة النشاط بالمناطق. والشكل رقم (٨) نسبة النجاح فى المناطق المختلفة عبر هذه المرحلة. وتجدر الإشارة إلى أن أعلى نسبة تحققت فـى البحـر الأبيـض (٦٣،٥٪) ويليـها الصحراء الغربية (٤٤٪) والدلتا (٣٩،٥٪) مقارنة بخليج السويس (٣٤،١٪).

المنطقة	الآبار المحفورة		الأقدام المحفورة		تحقيق الاكتشافات	نسبة النجاح ٪
	العدد	٪	العدد	٪		
الصحراء الشرقية	٥٩	٦.٤	٣٤١١١٢٠	٣.٧	١٩	٣٢.٢
سيناء	٤٩	٥.٣	٤٣١٧٣٣	٤.٧	١٧	٣٤.٧
خليج السويس	٣٤٦	٣٧.٥	٣٤٣٤٩٦٧	٣٧.٤	١١٨	٣٤.١
البحر الأحمر	١	٠.١	١١٠٢٤	٠.١	–	–
الصحراء الغربية	٣٥٠	٣٧.٩	٣٦٢٩٥٦٣	٣٩.٥	١٥٤	٤٤
الدلتا	٤٣	٤.٧	٤٩٨٢٨٩	٥.٤	١٧	٣٩.٥
البحر الأبيض	٧٥	٨.١	٨٥٠٢٧٩	٩.٢	٤٩	٦٥.٣
الإجمـــالى	٩٢٣	١٠٠	٩١٩٦٩٧٥	١٠٠	*٣٧٤	٤٠.٥

* بخلاف تحقيق ٣٩ بئرا استكشافية ناجحة (٢٤ للزيت الخام، ١٥ للغاز) خـلال عـام ١٩٩٨.

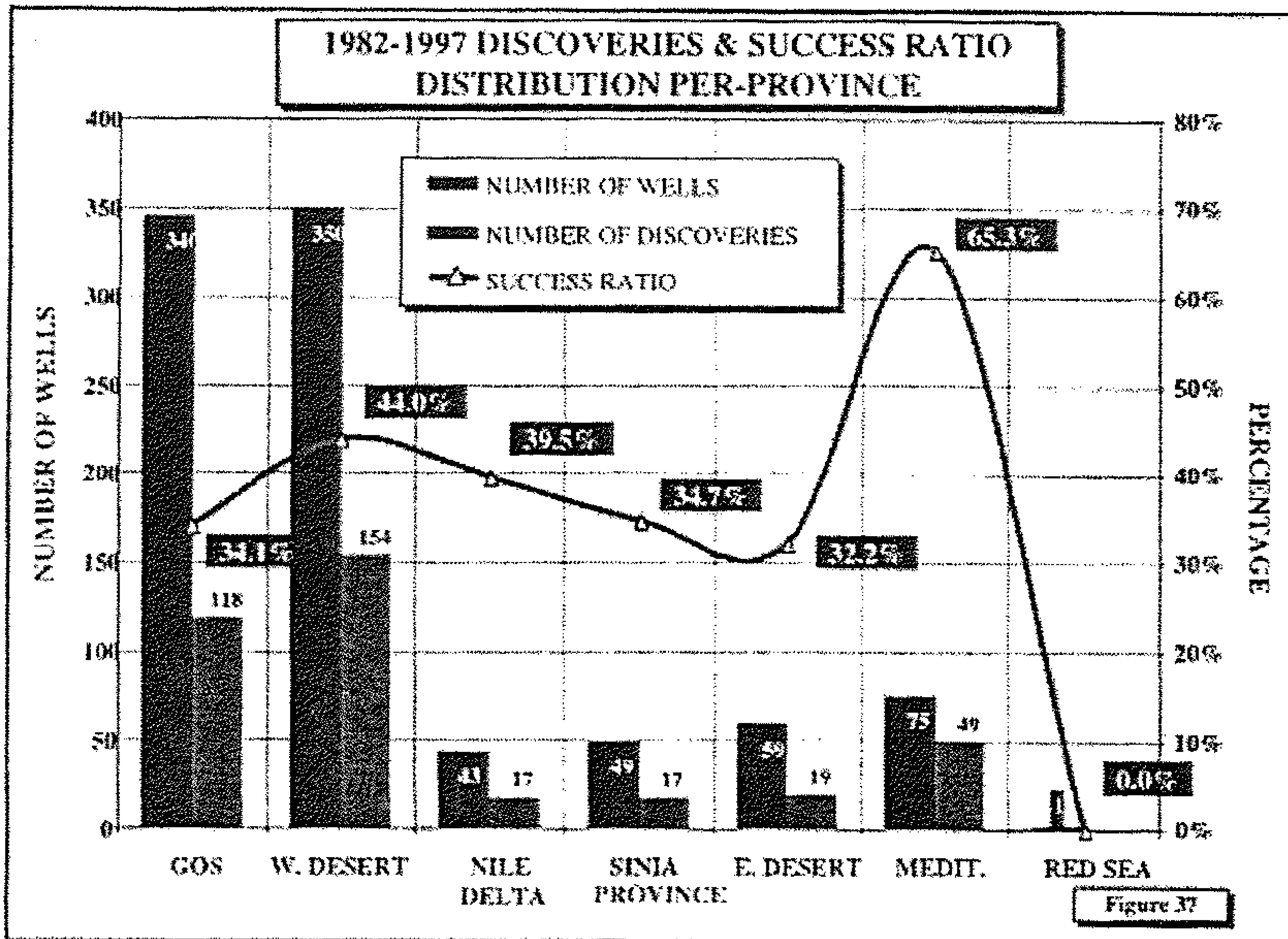
جدول رقم (٣)

نشاط الحفر الاستكشافى بالمناطق البترولية فى المرحلة (١٩٨٢ - ١٩٩٧)



(Ref. Expl., Prod. & Reserves in Egypt (1886-1997), Ministry of Petroleum-El Ahram Press, Oct. 1998-Page 82)

شكل رقم (٧) نسبة النشاط الاستكشافى بالمناطق المختلفة عبر سنوات المرحلة ١٩٨٢ - ١٩٩٧



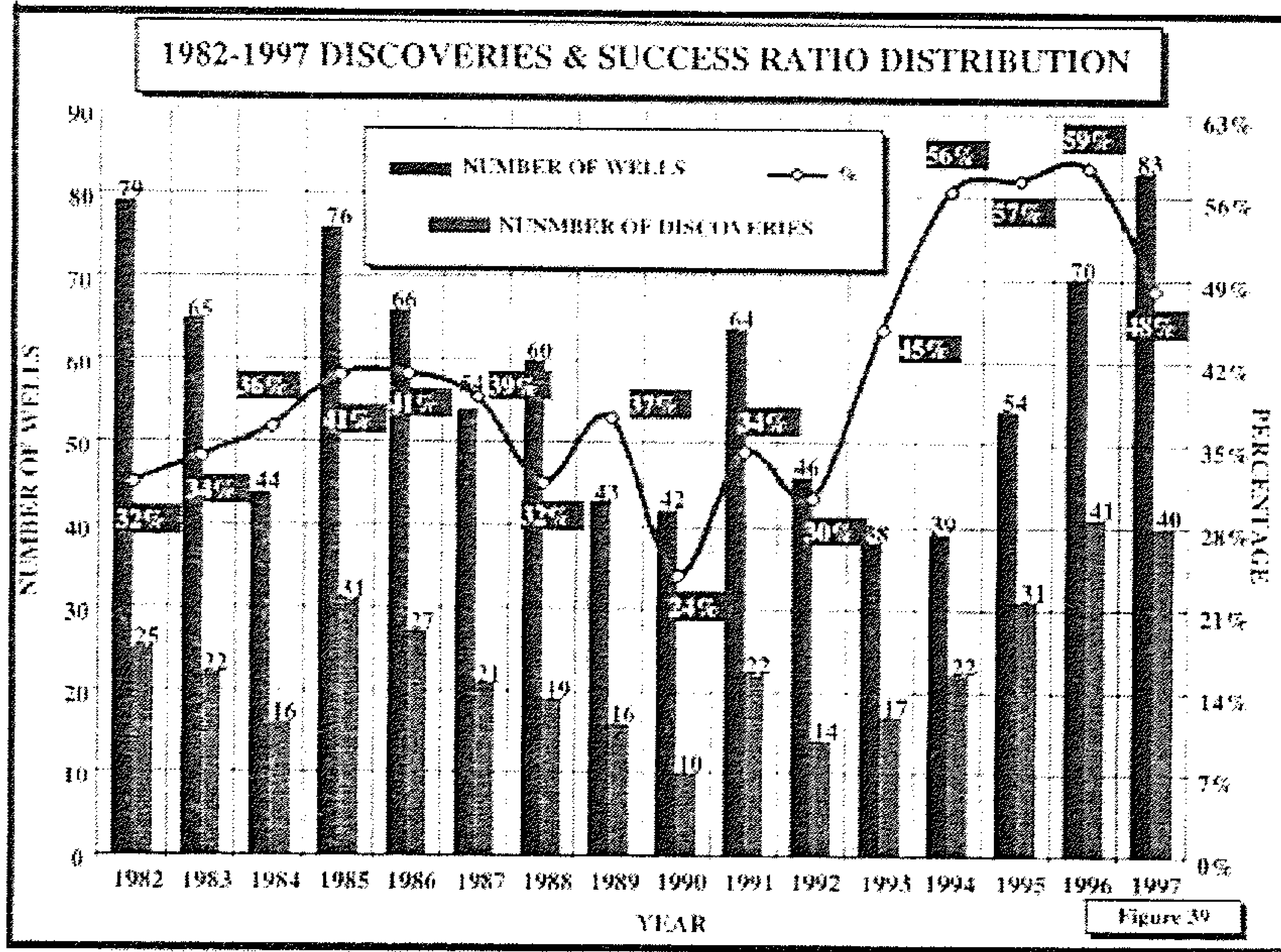
(Ref. Expl., Prod. & Reserves in Egypt (1886-1997), Ministry of Petroleum-El Ahram Press, Oct. 1998-Page 84)

نسبة النجاح بالعمل الاستكشافى فى كل منطقة عبر سنوات المرحلة ١٩٨٢ - ١٩٩٧

* تطور أعمال البحث والاستكشاف خـــــلال المرحلـــــة

والمستعرض لتطور نسب النجاح (Success Ratio) عبر سنوات المرحلة كما هو موضح في الشكل رقم (٩)، يجد أنها في تقدم مستمر من بداية التسعينات حيث ارتفعت تدريجيا من ٢٤٪ لتحقق ٥٩٪ كأعلى نسبة تحققت فى عام ١٩٩٦، وقد يرجع هذا بالدرجة الأولى إلى أساليب التكنولوجيا الجديدة التى اتبعت فى الصحراء الغربية لطبقات أكثر عمقا أو إلى التركيبات الواعدة التى جادت بها طبيعة المياه الضحلة أو العميقة فى البحر الأبيض المتوسط وأن كنا لا نغفل أهمية استخدام الطرق الحديثة فى البحث بالطريقة السيزمية ثلاثية الأبعاد، حيث يجدر التنويه باستخدامها لأول مرة..

- عام ١٩٨٢ بمنطقة خليج السويس (شركة جابكو).
- عام ١٩٨٥ فى البحر الأبيض المتوسط أمام شواطئ بورسعيد (الدولية للزيت).
- عام ١٩٩٠ فى منطقة الصحراء الغربية (الدولية للزيت).
- عام ١٩٩٦ فى منطقة دلتا النيل (الدولية للزيت).



(Ref. Expl., Prod. & Reserves in Egypt (1886-1997), Ministry of Petroleum-El Ahram Press, Oct. 1998-Page 86)

تطور نسبة النجاح فى الحفر الاستكشافى عبر سنوات المرحلة ١٩٨٢ – ١٩٩٧

هذا وقد تم خلال الفترة ١٩٨٩ – ١٩٩١ (بتمويل من البنك الدولى وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية) دراسة لجيولوجية حوض البحر الأحمر للمساعدة فى فهم أكثر لطبيعة تراكيبه. وقد شملت إلى جانب مصر، دول السودان، وأثيوبيا، والصومال وجيبوتى. واليمن، والمملكة العربية السعودية.

* اكتشافات الغاز الطبيعى غيرت الخريطة البترولية فى مصر(*)

إن التحدى الحقيقى من أجل تنمية ثروة البلاد البترولية، يجىء فيما نحن مقبلون عليه بتكثيف عمليات البحث والاستكشاف وفى تواصل دائم، وبإمكان إقناع كبرى الشركات العالمية بالاهتمام بجيولوجية مصر فى مناطق لم يتم ارتيادها من قبل، ولا شك أن النجاحات التى تمت وما زالت فى تعاظم أعمال الاستكشاف فى البحر الأبيض المتوسط، تساعد الآن فى إقناع تلك الشركات بارتياد مناطق جديدة أخرى فى الصحراء الغربية والدلتا، وفى صعيد مصر، والبحر الأحمر، بل وقبلت فى تنافس ولأول مرة إلى الدخول إلى المياه العميقة سواء فى البحر الأبيض أو البحر الأحمر.

وفى أقل من خمس سنوات (الفترة من ١٩٩٣ – ١٩٩٨) **تحقق عدد ٨٢ اكتشافاً جديداً للغاز الطبيعى، ٥٧ منها بالبحر الأبيض المتوسط، ٢٠ بالصحراء الغربية، ٥ بالدلتا، وليتعاظم معها الاحتياطى المتبقى من الغاز للبلاد من حوالى ١٢,١ تريليون قدم مكعب عام ١٩٩١ إلى حوالى ٣٧,٢ تريليون قدم مكعب فى أول يناير ١٩٩٩،** وكمثال لهذا الإنماء نورد فيما يلى الخريطة البترولية للبحر الأبيض المتوسط توضح الاكتشافات وما يجرى به الآن ومنذ عام ١٩٩٢ (شكل ١٠، ١١) وإن كان الأهم من هذا كله **هو عملية التنمية ووضع الغاز المكتشف على الإنتاج** وهو ما سنتناوله فى موضع لاحق.

* النشاط الاستكشافى فى صعيد مصر

فى إطار الاهتمام الجارى بصعيد مصر لبحث طبيعة الأرض، وما بها من مكامن، للكشف عن ثروتها البترولية، بلغ عدد الآبار الاستكشافية فى صعيد مصر ٥٤ بئرا منذ

(*) للمؤلف (بتصرف) فى مؤتمر الاستكشاف الرابع عشر – القاهرة ١٢ أكتوبر ١٩٩٨.

أن بدأ نشاط الحفر بمناطقها فى عام ١٩٩٤ حتى الربع الأول من عام ١٩٩٩ وقد أسفر هذا النشاط المكثف عن ١٥ اكتشاف وعدد ٦ آبار ناجحة غير اقتصادية وبلغ مجموع الأقدام المحفورة حتى الآن بإجمالى حوالى ٤٩٢ ألف قدم. وكما يوضحه البيان التالى:

الشركة	نشاط الحفر (ألف قدم)	عدد الآبار	الاكتشافات	ناجح غير تجارى
أباتشى/قارون (قارون)	٣٨٥	٤١	١٢	٤
(شركة بنى سويف) ريبسول	٧٠	٨	٣	١
(أعالى صعيد مصر)	٣٧	٥	-	١
	٤٩٢	٥٤	١٥	٦

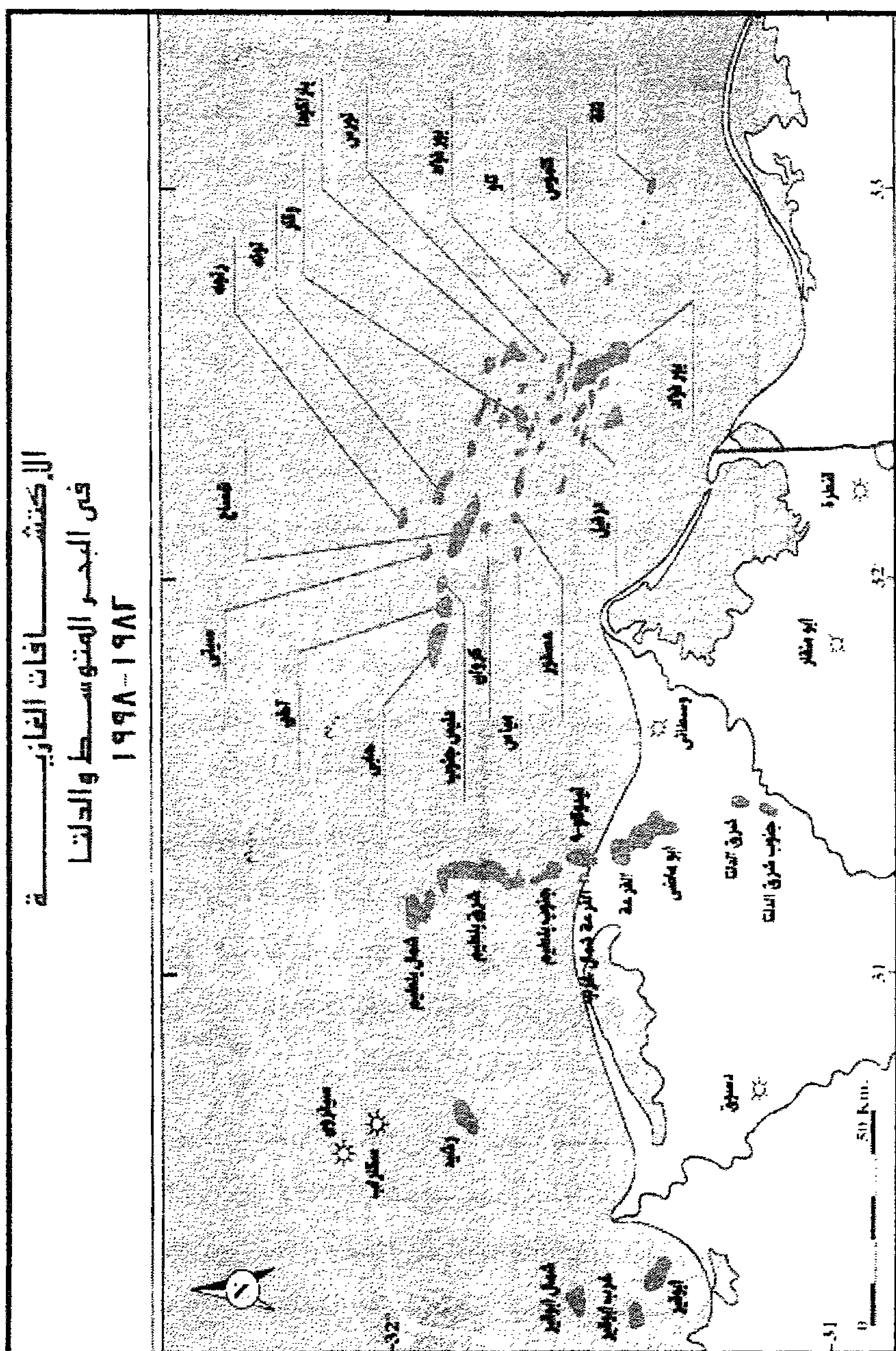
وتجدر الإشارة إلى أن شركة ريبسول قد قامت بحفر عدد ٥ آبار المشار إليها بمنطقة امتيازها أعلاه، وذلك فى مناطق «النقرة» و «خريط» بشرق النيل (عدد ٢)، وكذلك عدد ٣ آبار فى منطقة «كوم أمبو» بغرب النيل وتقوم الشركة حاليا بتقييم نتائج هذه الآبار تمهيدا للبدء فى جولة أخرى من عمليات الحفر الاستكشافى بالمنطقة.

أما فى منطقة أسيوط فقد قامت شركة أباتشى بإجراء مساحة جاذبية ومغناطيسية جوية وتوضح الدراسات المبدئية وجود حوض ترسيبى بالمنطقة ومن المتوقع أن تبدأ عمليات الحفر الاستكشافى فى القريب العاجل كما قامت شركة بنز أويل بإجراء مسح مغناطيسى جوى بمنطقة غرب بنى سويف وتقوم الشركة حاليا بإجراء عمليات المسح السيزمى بالمنطقة تمهيدا لبدء عمليات الحفر الاستكشافى.

هذا وقد بلغ إجمالى نشاط المسح الجيوفيزيقى المكثف بمنطقة صعيد مصر إتمام مسح ١٠٣٣٢٠كم طولى بأعمال مساحة مغناطيسية جوية بالإضافة إلى إنجاز ٢٠٥٨٦كم من الخطوط السيزمية ثنائية الأبعاد، ٨٦٨كم مربع من المساحة السيزمية ثلاثية الأبعاد الأمر الذى يعكس مدى اهتمام الشركات العالمية باستكشاف الإمكانات الهيدروكربونية لهذه المنطقة.

شكل رقم (١٠)

الاكتشافات الغازية
فى البحر المتوسط والدلتا حتى عام ١٩٩١


الإكتشـــافات الغازيـــة
فى البحـر المتوسـط والدلتا
١٩٨٢ - ١٩٩٨
50 Km.

ويوضح البيان التالى موجزا لهذه الأنشطة فى الوجه القبلى وأعالى صعيد مصر منذ عام ١٩٩٤.

المساحة الجاذبية والمغناطيسية

الشركة	المنطقة	ألف كيلو متر
اباتشي	أسيوط	١٢
اباتشي	شرق بني سويف	٨
بنزأويل	غرب بني سويف	٣٦
ريبسول	صعيد مصر	٤٧
	الإجمالى	١٠٣

النشاط الجيوفيزيقى

الشركة	المنطقة	كيلو متر
اباتشي/قارون	قارون	٧٩٩٩*
اباتشي	أسيوط	٤٠٣
اباتشي	شرق بني سويف	١٤٧٥
ريبسول	صعيد مصر	٦٥٨٦
بنز أويل	غرب بني سويف	٤١٢٣
	الإجمالى	٢٠٥٨٦

* مواقع الحفر الاستكشافى المنتشرة بالبلاد

مصر بلد متواضعة فى ثروتها البترولية، صحيح أنه أصبح لديها اكتفاء ذاتى وأيضا فائض للتصدير كما أنها حققت نجاحات فى الكشف عن الغازات الطبيعية، إنما الأمر مرجعه القياس بالدول المجاورة، وبصفة خاصة الخليج العربى والعراق وإيران.

* بالإضافة إلى ٨٦٩كم² بنظام ثلاثى الأبعاد.

ولكن، أن يتواجد بها - بحمد الله - وعلى سبيل المثال **٢١ جـهازا للحفـر تعمـل** فى الحفر الاستكشافى منتشرة على أرضها **فى وقت واحد** - فهو أمر تسبق فيه جميع تلك الدول كما هو معلن بنشرات «الأوابك» الشهرية. وهو فى الوقت نفسه أمر لم نصل إليه من قبل فى تاريخنا البترولى.

وصناعة البترول - كما قلنا - هى انفتاح على العالم، وأخباره ومعلوماته تتداول فى الاجتماعات اليومية لدى الشركات الكبرى على مستوى العالم، شأن تداول الأسهم والأوراق المالية فى «البورصة» على الوضع المعروف.

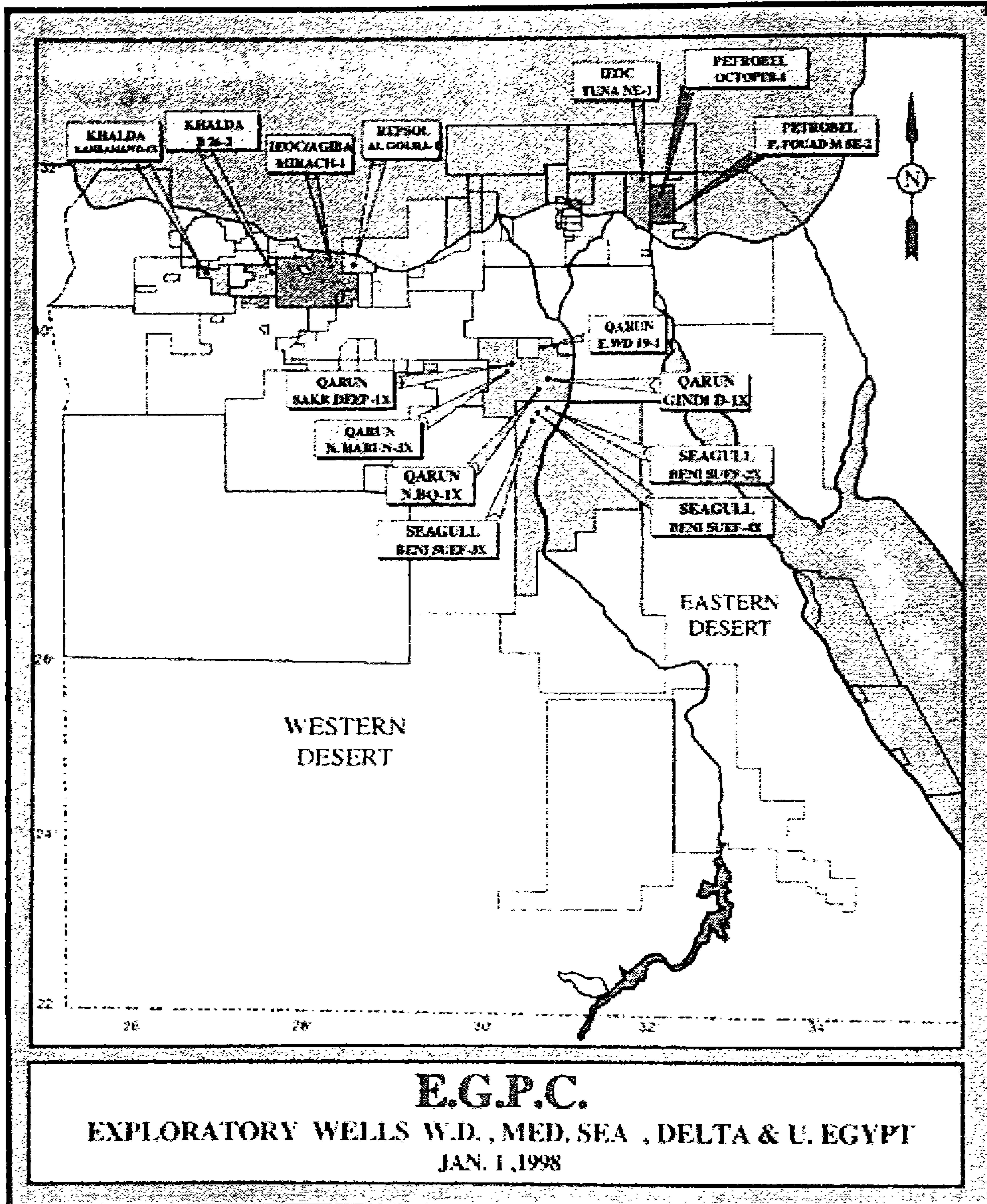
ويجىء هذا الإعلان المنشور بالنسبة لمصر، ككسب كبير، ومفهومه لدى رأس المال المخاطر، أن هناك احتمالات بترولية فى المنطقة، ومردوده المزيد من الاستثمارات الأجنبية. وعلينا الاجتهاد وعلى الله تحقيق الأمانى.

ويوضح (الشكل رقم ١٢ ، ١٣) المواقع الواحد والعشرين لأجهزة الحفر، بالبلاد فى يناير ١٩٩٨، التى تعمل فى البحث عن البترول بحفر آبار جديدة فى الصحراء الغربية والبحر الأبيض وفى خليج السويس، وبيانها كما هو موضح بالخرائط.

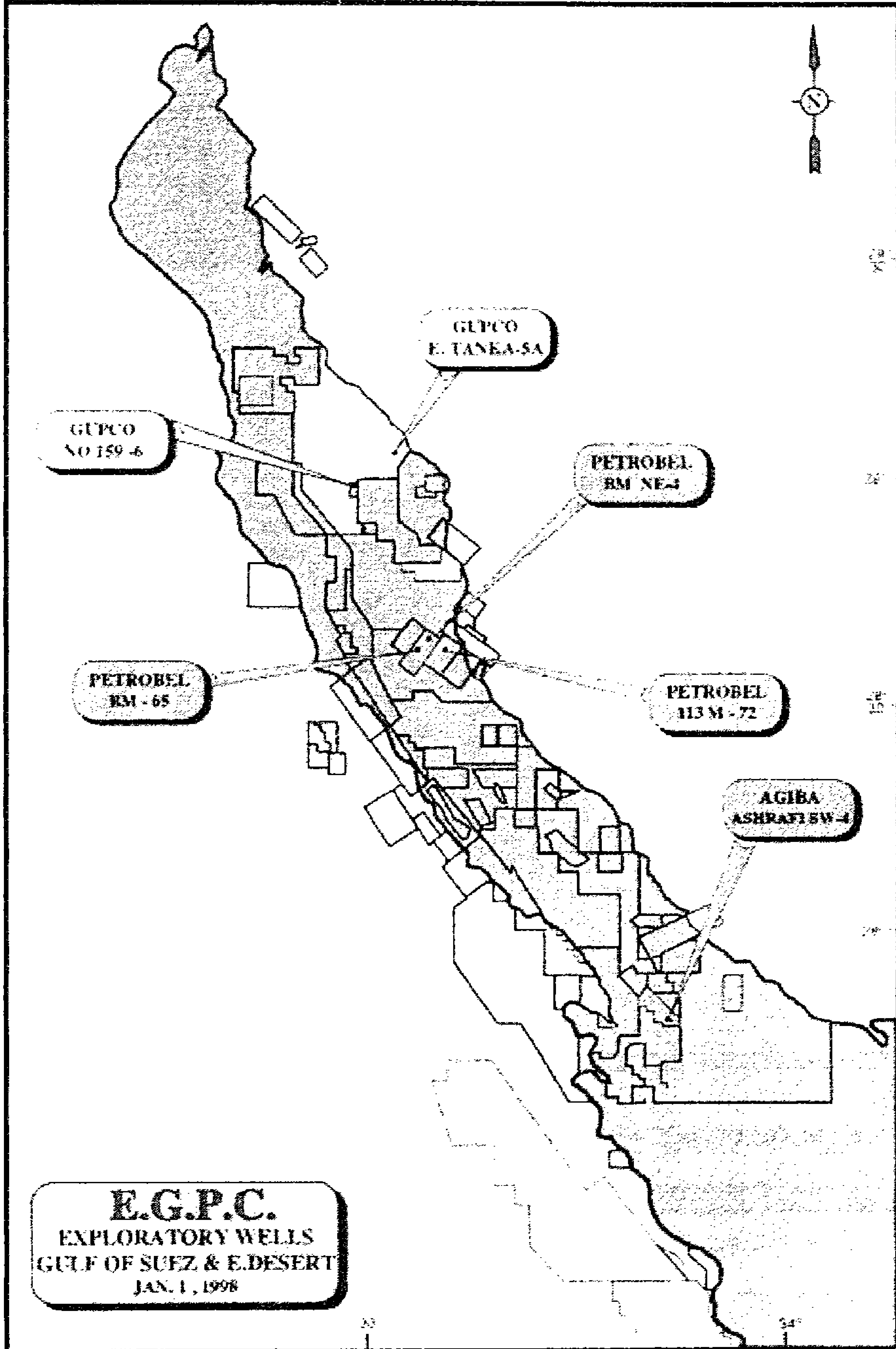
عدد أجهزة الحفر الاستكشافى

الصحراء الغربية	١٢
البحر الأبيض	٣
خليج السويس	٦
	٢١

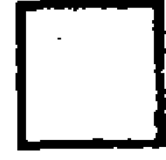
ولكى يمكن التصور لحجم هذا العمل بالسعر المتداول بدول المنطقة، فإن تكلفة إيجار تلك الحفارات تبلغ فى مجموعها ثلاثة أرباع المليون دولار كل يوم. ومن المعروف أن قيمة إيجار الحفار البحرى تبلغ ثلاثة أضعاف الحفار البرى، ويخص ذلك إيجار المعدة فقط ولا يدخل فيها مصاريف التشغيل.. العمالة.. الخبراء.. أجهزة الرصد والتحاليل ولها شركاتها المتخصصة وتؤجر أيضا ولكنها باحتساب الساعة، وقد يأخذ حفر البئر الواحدة عدة شهور، كما أن على المستثمر أيضا أن يتحمل تكاليف نقل جهاز الحفر إلى موضعه المطلوب وهى مبالغ باهظة التكاليف قد تصل إلى نصف مليون دولار داخل الحدود القطرية، حوالى ٣ ملايين دولار خارج المياه الإقليمية.



(شكل رقم ١٢) مواقع أجهزة الحفر المصرية فى الصحراء الغربية
والبحر الأبيض والدلتا والوجه القبلى (يناير ١٩٩٨)



(شكل رقم ١٣) مواقع أجهزة الحفر المصرية فى منطقة البحر الأحمر (يناير ١٩٩٨)



نشاط الإنتاج والتنمية

١٩٨٢ - ١٩٩٨

إذا كانت ثمار العمليات الجارية الآن فى البحث والاستكشاف . وبما فيها من جهد شاق وتكاليف باهظة هى بالدرجة الأولى زيادة رصيد الاحتياطى القومى المتبقى بالبلاد من الزيت الخام أو الغازات الطبيعية ، فإن ذلك يجىء بالدرجة الأولى وما يتوجب علينا من أجل أجيال قادمة وفى «**تنمية متواصلة**» . فإن ذلك جزء من **الأمن** الذى نتطلع إليه وننشده .

وإذا كان الإنتاج فى النهاية بوضع الزيت الخام أو الغازات الطبيعية على الشبكة القومية للاستخدام كطاقة أولية أو نهائية باعتبار البترول عصب التنمية الشاملة اللازمة للبلاد والجارية فى خططها الاقتصادية الطموحة - ومن أجل أجيال قادمة أيضا فإن «**جوهر الأمن**» هو إحداث «**التنمية**» للنجاحات التى تتحقق فى الاكتشافات سواء للزيت الخام أو الغازات الطبيعية .

* موقف الزيت الخام والغازات الطبيعية

ومع مطلع التسعينات كان الموقف ينحصر فيما يلى :

أولا : أن الحقول الكبيرة التى اكتشفت فى خليج السويس فى عقد الستينات وهى المرجان والبلاعيم . التى اعتمدت عليها البلاد لحقبة طويلة من الزمن وحتى الآن ولأكثر من ٣٠ عاما، فى تناقص مستمر من نهاية السبعينات وتستخدم من وقت طويل الأساليب التكنولوجية المعروفة بتعويض الضغوط بحقن المياه أو الغاز ، وهى طبيعة المكامن البترولية باعتبارها ثروة ناضبة .

ثانيا : أن هناك جهودا كبيرة بذلت فى الثمانينات بعقد الاتفاقيات البترولية ، وتحقيق الاكتشافات للزيت الخام ، وبرغم هذا فهناك اتجاه نزولى لرصيد الاحتياطى المتبقى من الزيت الخام ، يصعب تعويضه بالكامل بصفة مستمرة فى كل عام ، لتعاظم الاحتياجات التى تضاعفت من جهة . وسمة طبيعة الاكتشافات الجديدة للزيت الخام التى غلبت عليها الحقول الصغيرة من جهة أخرى ، وهى ذات

العوامل والسمة السائدة حتى اليوم . رغم عديد الاكتشافات التى تمت – وما زالت – خلال الحقبة الأخيرة كما هو معلن .

وعلى سبيل المثال خلال تلك المرحلة (٨٢ – ١٩٩٨)

	مليار برميل
الإنتاج المجمع من الزيت الخام (كاحتياجات)	٥,٢
الاكتشافات الجديدة كاحتياطى مضاف[1]	٤.٤
المستخدم من الرصيد	٠,٨

ولكننا فى الوقت نفسه ومع تعاظم الاحتياجات للوفاء بمتطلبات البلاد ، استهلكنا إلى جانب ذلك **كامل رصيد الاحتياطى القومى للغاز المتواجد فى بداية المرحلة (١٩٨٢/١/١) ويبلغ ٦,٣ تريليون قدم مكعب حتى ١٩٩٩/١/١** وعلى هذا فإن رصيد البلاد من الاحتياطى القومى للغاز الآن فى بداية عام ١٩٩٩ وقدرة حوالى ٣٧.٢ تريليون قدم مكعب **يكون قد جاء بكامله** مما تحقق من الاكتشافات الجديدة عبر هذه المرحلة .

ثالثا : من هنا كان السباق مع الزمن ، بل فى تحدى ، وجاء التحرك مع التسعينات بالانتشار وتكثيف العمل فى المناطق ذات الاحتمالات الغازية بالبحر الأبيض والصحراء الغربية وشرق الدلتا ، والمياه العميقة فى البحر الأبيض والأحمر ، وإن جاء كل ذلك فى خط متواز مع ضرورة الانتشار فى ربوع مصر وبصفة خاصة أعالى الصعيد وإلى حدود مصر الجنوبية .

من هنا جاء التحرك فى ديناميكيـــة ودخلت
معـــه مصـــــر – عصـــــر الغـــاز الطبيعى

* الإنتاج من الزيت الخام والغازات الطبيعية
١٩٨٢ – ١٩٩٨

تم تحقيق إنتاج حوالى ٨٥٥ مليون طن من الزيت الخام والنازات الطبيعية خلال الـ ١٧ عاما (١٩٨٢ – ١٩٩٨) مقابل حوالى ٣٠٨ مليون طن فى الـ ٣٠ عاما التى سبقتها

(١) سنتناول دراسة الاحتياطى فى موضع لاحق من هذا الفصل من الكتاب .

(١٩٥٢-١٩٨١) أى أكثر من حوالى ٢,٧ مرة وفى نصف المدة مما يوضح تعاظم الاحتياجات ، أو بمعنى أدق متطلبات التنمية الشاملة للبلاد التى شهدتها هذه المرحلة .

وقد بلغت كمية الغاز الطبيعى المنتجة خلال الـ ١٧ عاما حوالى ١٣٩ مليون طن أى بمتوسط نسبة قدرها حوالى ١٦,٢٪ من إجمالى الزيت والغاز الطبيعى والباقى وقدره ٧١٦ مليون طن للزيت الخام ، ولكن كان هناك تطور من بداية المرحلة فى زيادة الاعتماد على الغاز الطبيعى من ٦,٨٪ فى بداية المرحلة إلى حوالى ٢٥٪ فى نهايتها عام ١٩٩٨ وكما يوضحه البيان التالى :

خلال الـ ١٧ عاما
وتزايد الاعتماد على الغازات الطبيعية

	١٩٨٢		١٩٩٨		
	مليون طن	النسبة	مليون طن	النسبة	التطور خلال المرحلة
الزيت الخام	٣٢,٩	٩٣,٢٪	٤٠,٣	٧٤,٦	١,٢ مرة
الغازات الطبيعية	٢,٤	٦,٨٪	١٣,٧	٢٥,٤	٥,٧ مرة
الإجمالى	٣٥,٣	١٠٠	٥٤,٠	١٠٠	١,٥ مرة

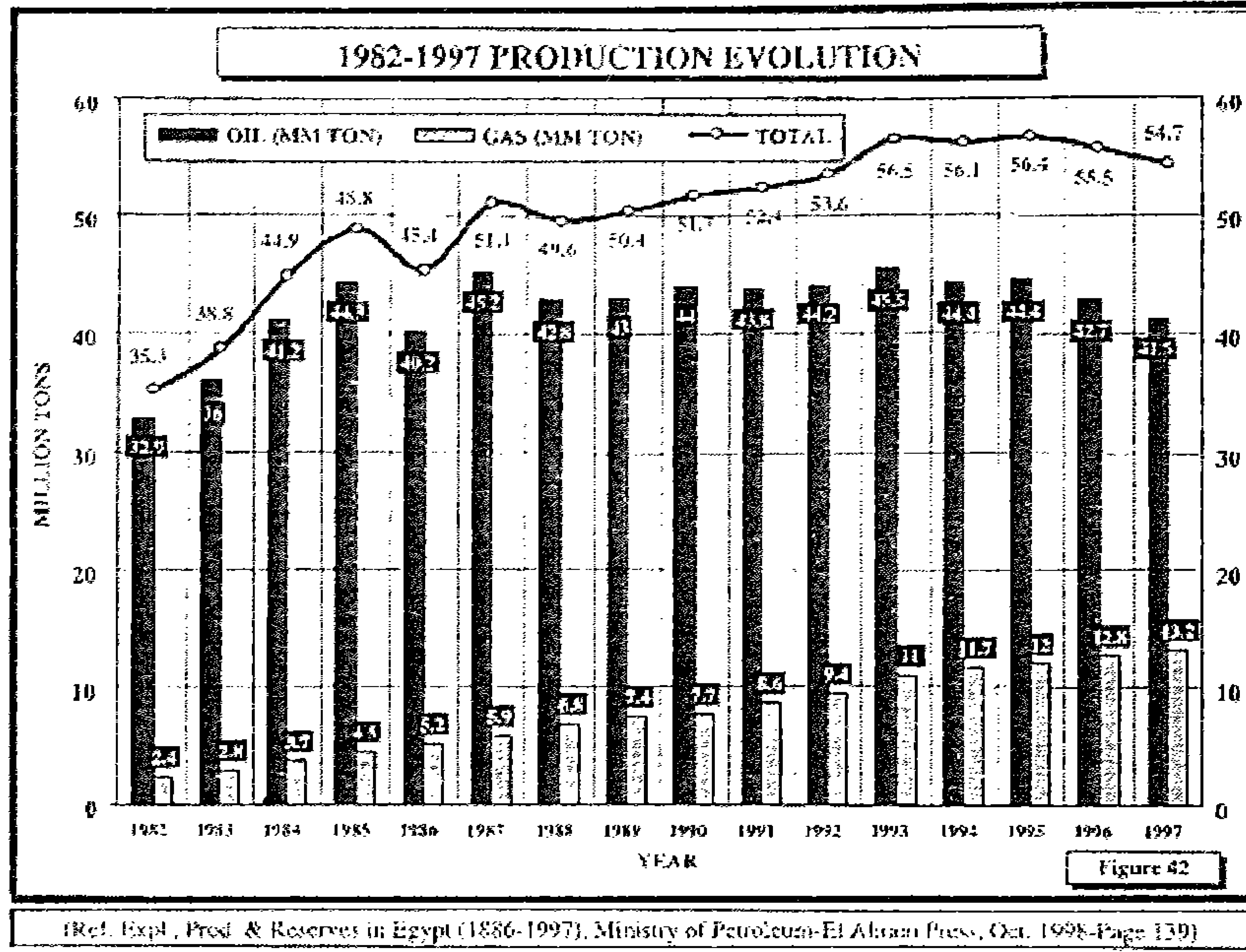
هذا ويوضح الجدول رقم (٤) . والشكل رقم (١٤) تطور الإنتاج (الاحتياجات) من الزيت والغاز طوال الخطط الخمسية المتعاقبة فى سنوات هذه المرحلة .

مليون طن

العام	زيت	غاز	الإجمالى	العام	زيت	غاز	الإجمالى
١٩٨٢	٣٢,٩	٢,٤	٣٥,٣	١٩٩١	٤٣,٨	٨,٦	٥٢,٤
١٩٨٣	٣٦,٠	٢,٨	٣٨,٨	١٩٩٢	٤٤,٢	٩,٤	٥٣,٦
١٩٨٤	٤١,٢	٣,٧	٤٤,٩	١٩٩٣	٤٥,٥	١١,٠	٥٦,٥
١٩٨٥	٤٤,٣	٤,٥	٤٨,٨	١٩٩٤	٤٤,٤	١١,٧	٥٦,١
١٩٨٦	٤٠,٢	٥,٢	٤٥,٤	١٩٩٥	٤٤,٤	١٢,٠	٥٦,٤
١٩٨٧	٤٥,٢	٥,٩	٥١,١	١٩٩٦	٤٢,٧	١٢,٨	٥٥,٥
١٩٨٨	٤٢,٨	٦,٨	٤٩,٦	١٩٩٧	٤١,٥	١٣,٢	٤٥,٧
١٩٨٩	٤٣,٠	٧,٤	٥٠,٤	١٩٩٨	٤٠,٣	١٣,٧	٥٤,٠
١٩٩٠	٤٤,٠	٧,٧	٥١,٧				
إجمالى المرحلة ١٩٨٢ - ١٩٩٨					٧١٦,٤	١٣٨,٨	٨٥٥,٢

جدول رقم (٤)

الإنتاج من الزيت الخام والغازات الطبيعية ١٩٨٢ - ١٩٩٨



شكل رقم (١٤) تطور الإنتج من الزيت الخام والغازات ١٩٨٢ - ١٩٩٧

عمليـــــات التنميـــة

وهى ذات تكاليف باهظة ويتحملها المستثمر الأجنبى بعيدا عن تحميل ميزانية الدولة. ويجىء الاسترداد خاضعا لقواعد الاتفاقيات البترولية المبرمة معه، دون أية فوائد إلى أن يتحقق بدء الإنتاج، والمهم فى كل هذا هو الاقتناع بالإنفاق الاستثمارى بل واستمراريته.

وتجىء عمليات التنمية ، بتشييد وبناء واستكمال مستلزمات الإنتاج للزيت الخام أو الغازات الطبيعية ، من المنصات البحرية المجهزة كمصنع عائم يحوى التوربينات والضواغط وآلات التحكم وسبل المعيشة الدائمة للعمالة عليها، إلى المواقع الأرضية التى تضم أجهزة المعالجة والضواغط وأبراج الفصل والأفران والغلايات، والتوربينات الكهربائية والمستودعات ، وتسهيلات التعبئة لما يتم فصله من البوتاجاز أو المتكثفات. وشبكات الخطوط لتدفيع الزيت الخام أو الغاز إلى أقرب تسهيلات بالربط مع الشبكة القومية، وفى اكتفاء ذاتى أيضا بالحقول البترولية بالوضع المعروف والمنتشر فى صحارى مصر وقفارها.

وقد تأخذ عملية التنمية المشار إليها من ٢ – ٣ سنوات فى موضوع الزيت الخام، ومن ٣ – ٥ سنوات فى حالة الغازات الطبيعية ، وقد تتعدى بضعة مليارات من الدولارات كما هو قائم حاليا فى عديد من المشروعات العملاقة بذات الشأن وعلى سبيل المثال ، بلغ الإنفاق الفعلى على عمليات البحث والتنمية والإنتاج خلال السبعة عشر الماضية من عام ١٩٨٢ – ١٩٩٨ أكثر من ٢٠ مليار دولار أى حوالى ٦٨ مليار جنيه مصرى .

* التنمية للاكتشافات الجديدة المشروعات العملاقة

أمكن تنفيذ عدد من مشروعات التنمية لبعض الحقول تكلفت استثمارات ضخمة ، وبذلك ارتفع إنتاج الغاز ومشتقاته فى عام ١٩٩٨ ليصل إلى حوالى ١٣,٥ مليون طن مكافئ بالمقارنة بحوالى ١١ مليون طن مكافئ فى عام ١٩٩٣ ، ومن المتوقع زيادة الإنتاج خلال عام ٩٩/٢٠٠٠ بحوالى ٥٠٪ ليصل إلى ما يقرب من ٢٠ مليون طن ، بالإضافة إلى زيادات أخرى متتالية بعد استكمال تنفيذ المشروعات الجديدة .

ومن خلال تعظيم الإنتاج من الغازات الطبيعية أمكن تدعيم موقف إنتاج الزيت الخام كبديل جزئى حيث أصبحت الغازات توفر حاليا أكثر من ١,٧ مليون طن من المتكثفات وهى كمقطرات (نافتا أو كيروسين) ، كما يوفر إنتاج الغازات حوالى مليون طن من البوتاجاز سنويا بما يقلل الاستيراد وتعادل تلك الكمية حوالى ٢٦٠ مليون دولار .

وأهم من ذلك .. ما أمكن تحقيقه بتوقيع عدد من عقود التنمية مع كبريات الشركات العالمية، وهى مشروعات ضخمة يجرى تنفيذها حاليا لتنمية الاكتشافات الغازية التى تمت بالبحر المتوسط والصحراء الغربية وتقدر استثماراتها بحوالى ٣,٩ مليارات دولار تعادل ١٣ مليار جنيه ، وتضيف حوالى ٢,٣ بليون قدم مكعب يوميا (حوالى ١٨ مليون طن سنويا) تدريجيا حتى عام ٢٠٠٣ ليرتفع إنتاج الغازات ليصل إلى حوالى ٣,٥ بليون قدم مكعب يوميا (حوالى ٢٨ مليون طن سنويا) بحلول عام ٢٠٠٢ ، وأهم هذه المشروعات :

* أولا : مشروعات التنمية للاكتشافات في البحــر الأبيــض المتوسط

وذلك لتنمية عدد من الحقول الجديدة المكتشفة للغازات الطبيعية بالبحر الأبيض المتوسط لإدخالها على الإنتاج ، أهمها رأس البر وروزيتا وبلطيم وشمال بورسعيد والتمساح ، وتضيف تلك المشروعات لإنتاج الغاز فى مصر حوالى ٧٥٠ مليون قدم مكعب يوميا اعتبارا من أواخر عام ١٩٩٩ ترتفع تدريجيا لتصل إلى حوالى ١٦٠٠ مليون قدم مكعب يوميا عام ٢٠٠٣ ، وبتكاليف استثمارية تقدر بحوالى ٢,٦ مليار دولار تعادل حوالى ٨,٨مليار جنيه مصرى .

١ - مشروع تنمية امتياز رأس البر : (٢٥٤ مليون دولار)

ويضم حقل حابى . وتشمل الخطة إنشاء رصيف بحرى يسمح بحفر خمس آبار ويقام عليه تسهيلات لفصل الماء عن الغاز ثم ينتقل الغاز من خلال خط أنابيب بحرى ٢٨ بوصة وطول ٨١ كيلو متر إلى محطة معالجة أرضية تبلغ طاقتها ٢٨٥ مليون قدم مكعب/اليوم، ومن المتوقع وضع الحقل على الإنتاج فى الربع الأخير من عام ١٩٩٩ بمعدل ٢٨٥ مليون قدم مكعب فى اليوم . هذا بالإضافة إلى تنمية حقل سيث والذى سيتم وضع برنامج التنمية الخاص به .

٢ - مشروع تنمية رشيد (روزيتا) : (٢٩١ مليون دولار)

يتبع المشروع شركة (بريتش جاز) ويبلغ الاحتياطى القابل للإنتاج بالمنطقة حوالى ١١٢٢ بليون قدم مكعب وتعتمد الخطة على إقامة رصيف إنتاج بحرى يسمح بحفر ٩ آبار وخط أنابيب بحرى ٢٤ بطول ٨٥ كيلو متر إلى محطة تسهيلات أرضية تقام بمنطقة أبو قير بطاقة معالجة تبلغ ٢٧٥ مليون قدم مكعب فى اليوم . ويبلغ معدل الإنتاج المتوقع ٢٥٠ مليون قدم³/يوم ومن المنتظر وضع الحقل على الإنتاج مع بداية عام ٢٠٠٠ .

٣ - تنمية حقلى شرق وشمال بلطيم للغازات : (١٣٣ مليون دولار)

تم توقيع عقود التنمية للحقول الثلاثة شمال وشرق وجنوب بلطيم وذلك بامتياز بلطيم وتم وضع حقل جنوب بلطيم على الإنتاج فى ٩٧/٢/١١ بمعدل إنتاج ١٢ مليون

قدم مكعب فى اليوم وتهدف خطة التنمية لحقلى شمال وشرق بلطيم إلى حفر ٨ آبار للإنتاج موزعة كالتالى :

(أ) ٥ آبار فى منطقة شمال بلطيم

(ب) ٣ آبار فى منطقة شرق بلطيم

ويعالج الغاز المنتج بتسهيلات محطة شمال أبو ماضى البرية بعد زيادة طاقة المعالجة بها ومن المتوقع بدء الإنتاج فى بداية عام ٢٠٠٠ بمعدل يومى ٢١٢ مليون قدم مكعب .

٤ - تنمية منطقة شمال بورسعيد البحرية (١١٥٤ مليون دولار)

بهدف تنمية وتطوير الحقول المنتجة حاليا بالمنطقة (بورفؤاد البحرى ووقار ودرفيل) بالإضافة إلى الاكتشافات الغازية التى تم تحقيقها خلال السنوات القليلة الماضية ولم توضع على الإنتاج حتى الآن .. حيث من المخطط حفر أكثر من ٥٠ بئرا استكشافية وإنتاجية للمساهمة فى زيادة إنتاج الغازات بالمنطقة من ١٤٠ مليون قدم^{٣}/اليوم حاليا إلى ٤٦٠ مليون قدم^{٣}/اليوم عام ٢٠٠٣ .

جدير بالذكر أنه يتم حاليا نقل الغازات المنتجة من هذه المنطقة من خلال خط بحرى بطول ٥٢ كم إلى منطقة التسهيلات البرية المقامة بمنطقة الجرابعة بمحافظة بورسعيد لمعالجة الغازات واستخلاص المتكثفات .

٥ - تنمية منطقة التمساح (٧٦٠ مليون دولار)

تم فى منتصف أكتوبر ١٩٩٨ توقيع اتفاق بين هيئة البترول وشركتى اموكو الأمريكية والدولية الإيطالية لتنمية وتشغيل حقول التمساح حيث من المخطط حفر ٢٨ بئرا إنتاجية للإعداد لبدء الإنتاج المبكر من هذه المنطقة عام ١٩٩٩ بمعدل ٣٥ مليون قدم^{٣}/يوم يزداد تدريجيا ليصل إلى ٤٨٠ مليون قدم^{٣}/اليوم عام ٢٠٠٣ .

* ثانيا : مشروعات التنمية للاكتشافات فى الصحــــراء الغربيـــــــة

حققت الاكتشافات الجديدة للغازات الطبيعية جنوب مرسى مطروح فى حقل الأبيض (شركة شل) وحقول طارق وسلام وجنوب أم بركة (ريبسول الأسبانية) إضافة

احتياطيات من الغاز الطبيعى لرصيد البلاد يبلغ حوالى ١٩٣٥ بليون قدم مكعب غاز وبطاقة إنتاجية حوالى ٥٥٠ مليون قدم مكعب غاز/اليوم بالإضافة إلى حوالى ٥٥ ألف برميل متكثفات/اليوم .

وفى إطار سياسة الدولة فى الاتجاه إلى تنفيذ **المشاريع العملاقة** ، فقد رؤى التخطيط لشروع قومى متكامل يربط فى الصحراء الغربية مواقع الأبيض وخالدة جنوب مرسى مطروح إلى مجمع للغاز غرب العامرية على حدود مدينة الإسكندرية ، وموقع دهشور فى صحراء محافظة الجيزة ، ويحقق المشروع الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية لتوفير احتياجات الاستهلاك المحلى من مصادر الطاقة النظيفة ومن المدخلات الأساسية لعديد من الصناعات الاستراتيجية الهامة كما أنه يمهد الطريق لأن يكون الغاز هو عنصر الطاقة الرئيسى بالبلاد مع مطلع القرن الحادى والعشرين . ويتكلف هذا المشروع حوالى ٢.٦ مليار دولار إى ما يعادل حوالى ٨.٨ مليار جنيه وقد بدأ العمل فيه فعلا وينتهى بإذن الله أوائل عام ٢٠٠١ ويضم هذا المشروع أربعة مكونات أساسية .

	مليون دولار
١ - تنمية حقول الغاز جنوب مطروح	١٢٠٠
- ٥٥٠ مليون قدم مكعب غاز / يوم	
- خط عبر الصحراء ٣١٥ كم بقطر متدرج يصل إلى ٣٤ بوصة	
- الإنتاج فى النصف الثانى من عام ١٩٩٩	
(التمويل : شل ، ريبسول ، وآخرين)	
٢ - مجمع غازات الصحراء الغربية	٢٣٠
- غاز ايثان ، بروبان ٤٧٠ ألف طن سنويا	
- بوتاجاز ٢٥٠ ألف طن سنويا	
- متكثفات ٢١٥ ألف برميل سنويا	
(التمويل : شركة جاسكو)	
٣ - مجمع تصنيع الغاز (البتروكيماويات)	
- مصنع إنتاج الايثلين ٣٠٠ ألف طن سنويا	٤٥٠
- مصنع إنتاج البولى ايثلين ٢٠٠ ألف طن سنويا	٢٥٠
(التمويل : شركة سيدبيك)	
- مشروع البولى بروبيلين ١٥٠ ألف طن سنويا	٢٥٠
(التمويل : الشرقيون للبتروكيماويات وشركاء آخرين)	
٤ - خطوط الربط مع الصحراء الغربية ومنها	٢٧٥
- خط العامرية / دهشور بطول ٢٣٠ كم وقطر ٣٢ بوصة وطاقة ٤٥٠ مليون قدم مكعب يوميا	
- خط العامرية / سيدى كرير بقطر ٢٤ بوصة وطاقة ٣٠٠ مليون قدم مكعب يوميا	
(التمويل : شركة جاسكو)	
الإجمالى	٢٦٥٥

* مشـــــروعات عملاقـــة
ترتبـــط بالغـــاز الطبيعي
المرحلـــــة ٨٢ - ١٩٩٨

أولا : استغلال الغازات المصاحبة للزيت الخام

حتى وقت قريب كان الغاز المصاحب لعمليـات إنتـاج الزيـت الخـام يعتـبر منتجـا ثانويا غير مرغوب فيه في أغلب بلدان العالم المنتجة للزيت ، وذلـك فـى الفـترات التـى سبقت التعرف على المميزات التى يوفرها استخدام الغاز الطبيعى فى أنشطة توليد الطاقة الكهربية وصناعة الأسمدة النتروجينية والحديد والصلب وغيرها وقـد اقتصـرت الاسـتفادة بالغاز المصاحب على استخدامه فى العمليـات بحقـول الزيـت ، إمـا كوقـود أو لعمليـات الرفع الصناعى بالغاز وهى كميات قليلة ، فى حين كانت الكمية الأكبر منه يتـم حرقـها الأمر الذى يمثل إهدارا لهذا المورد الهام .

ويتميز إنتاج منطقة خليج السويس من الزيت الخام - التـى تعتـبر مـن أهـم منـاطق إنتاج الزيت فى مصر حيث أنها تمثـل تقريبـا حـوالى ٦٥٪ مـن إجمـالى الإنتـاج - بأنـه يحتوى على كميات كبيرة من الغازات المصاحبة تبلغ حوالى ٤٥٠ مليون قدم مكعب يوميا بما يعادل ثلث إنتاجنا الحالى من الغاز ، كانت يتم حرقها بـدون الاسـتفادة منـها حتـى أوائل الثمانينات .

وعلى ضوء الأهمية المتنامية للغاز الطبيعى والدور الذى يمكن أن يلعبه للمسـاهمة فى تغطية جزء من احتياجات الاستهلاك المحلى المتزايدة ، بدأت الخطوات الأولى لاستغلال الغاز المصاحب بمنطقة خليج السويس وبالتحديد فى حقول منطقة رأس شقير .

ومن المعروف أن استغلال الغاز المصاحب يختلف عن استغلال الغاز الطبيعى نتيجة انخفاض ضغط الغاز المصـاحب وارتفـاع محتـواه مـن المكونـات الهيدروكربونيـة الأثقـل ، وتباعد مناطق تواجده ، وعلى ذلك كان هناك عدد من النقاط التـى وضعـت فـى الاعتبـار عند التخطيط للاستفادة بالغاز المصاحب بخليج السويس :

١ - الحاجة إلى إنشاء نظام تجميع للغازات المصاحبة حيث يتواجـد الغـاز المصـاحب بخليج السويس على منصات إنتاج الزيت الخام البحرية فى مواقع متفرقة .

وقد أملى انتشار هذه الحقول على مسافة كبيرة من خليج السويس تصل إلى حوالى ١٠٠ كيلو متر ، ضرورة إنشاء (٤) وحدات تجميع للغاز المصاحب .

٢ - الحاجة إلى إنشاء وحدات لخفض الرطوبة بالغاز المجمع بمحطات التجميع لإمكان تدفيعه إلى وحدة المعالجة المركزية بأمان (عدم تكون هيدرات وتفادى تآكل الخطوط الناقلة له) .

٣ - الحاجة إلى إنشاء وحدات تدفيع للغاز من محطات التجميع إلى وحدة المعالجة المركزية حيث أن ضغط الغاز عند وحدات التجميع يساوى ضغط فواصل الزيت الخام .

٤ - ضرورة إنشاء وحدة معالجة للغاز لضبط مواصفاته ، وفى حالة الغاز المصاحب الذى يحتوى عادة على نسبة عالية من البيوتان والبنتان ، فلابد من استخلاص البوتاجاز والمتكثفات كمنتجات إضافية . وإزالة أى شوائب غير مرغوب فيها بشبكة النقل والتوزيع .

٥ - ضرورة إنشاء وحدات تدفيع للغاز حتى يمكن توصيل الغاز إلى شبكة النقل والتوزيع بضغط ملائم للشبكة والمستهلكين .

تطور الاستفادة من الغازات المصاحبة

وفى أكتوبر ١٩٨٣ تفضل السيد الرئيس محمد حسنى مبارك بافتتاح مشروع تجميع الغازات المصاحبة بمنطقة رأس شقير من حقول شركة بترول خليج السويس (جابكو) ، وهو باكورة استغلال الغازات المصاحبة بالمنطقة ، وذلك بطاقة إنتاجية ٨٠ مليون قدم مكعب بما يعادل ١٨٪ من إجمالى إنتاج الغاز المصاحب هذا بالإضافة إلى ١٢٠٠ برميل/يوم من المتكثفات وكذلك ٢٤٠ طن/ يوم بوتاجاز وبلغ إجمالى الإنتاج فى عام ١٩٨٣ حوالى ١٠ مليون قدم مكعب غاز مدفع للشبكة القومية بنسبة ٨٪ من إجمالى إنتاج الغاز فى مصر بالإضافة إلى ٢٧ ألف طن بوتاجاز بنسبة ٢٠٪ من إجمالى إنتاج البوتاجاز من مصانع الغاز المختلفة .



السيد رئيس الجمهورية أثناء افتتاحه لمشروع تجميع غازات خليج السويس جابكو – أكتوبر ١٩٨٣

ثم توالت بعد ذلك المشروعات لاستغلال الغازات المصاحبة، حيث تم فى عام ١٩٨٤ إنشاء المرحلة الأولى لمشروع استغلال الغاز المصاحب بأبو رديس بطاقة إنتاجية ٢٥ مليون قدم مكعب غاز تغذية بالإضافة إلى إنتاج حوالى ٦٠٠ برميل يوميا متكثفات وكذلك ١١٠ طن/يوم من البوتاجاز، وبذلك ارتفع إنتاج البوتاجاز من الغاز المصاحب ليصل إلى ٨٦ ألف طن عام ١٩٨٤ بنسبة ٢٥٪ من إجمالى إنتاج البوتاجاز من مصانع الغاز المختلفة، وزاد استغلال الغاز المصاحب ليصل إلى ٢٠٪ من إجمالى الغاز المصاحب المنتج.

وفى عام ١٩٨٧ تم تنفيذ مشروع المرحلة الثانية لمنطقة رأس شقير لاستخلاص البوتاجاز لمعالجة ٩٠ مليون قدم مكعب غاز يوميا من غازات شركة جابكو، وفى هذا العام ارتفع إنتاج الغاز المصاحب المدفع للشبكة القومية ليصل إلى ٣٥ بليون قدم مكعب بالإضافة إلى ١٧٤ ألف طن مترى بوتاجاز.

تبع ذلك، فى عام ١٩٨٨، إنشاء مشروع تجميع الغازات المصاحبة بمنطقة خليج الزيت من حقول شركة سوكو وكذلك حقول شركة اسو وحقل الاشرفى، وذلك بطاقة إنتاجية ١٢٠ مليون قدم مكعب غاز تغذية فى اليوم بالإضافة إلى ٣٥٠ طن يوميا من البوتاجاز، ١٦٠٠ برميل يوميا من المتكثفات.

وفى العام نفسه تم تنفيذ المرحلة الثانية لمشروع استغلال الغازات المصاحبة بأبو رديس للاستفادة من الغازات المصاحبة المتبقية التى يتم حرقها،وذلك بطاقة٢٥مليون قدم مكعب غاز تغذية بالإضافة إلى٢٢٠طن بوتاجاز يوميا،١٢٠٠برميل مكثفات يوميا.

وبذلك ارتفع إنتاج البوتاجاز من الغاز المصاحب ليصل ٣.٣ ألف طن وقد ساهمت وحدات استخلاص البوتاجاز التى تم إنشاؤها فى تغطية جانب هام من احتياجات البلاد من البوتاجاز.

ثانيا: مشروع غازات عبر الخليج

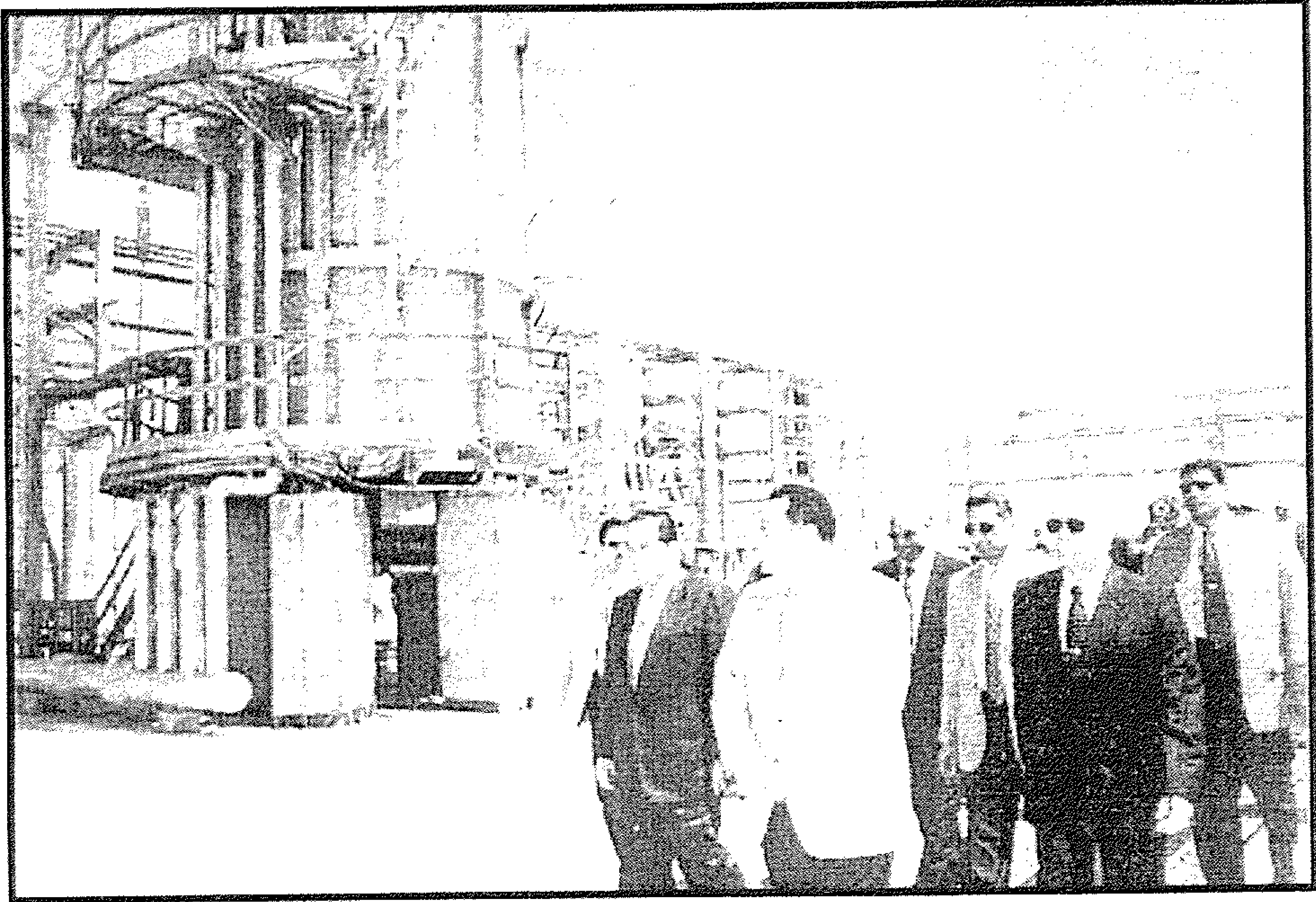
فى إطار خطة وزارة البترول والتى تهدف إلى إيقاف حرق الغازات المصاحبة من كافة الحقول واستغلالها بالطريقة المثلى وزيادة إنتاج البوتاجاز تقرر تنفيذ مشروع عبر الخليج اعتمادا على الدراسات التى تمت بالتنسيق مع الشركات العاملة.

ويعتبر هذا المشروع أحد العلامات البارزة والدالة على قدرة الجانب الوطنى على تصميم وإدارة وتشغيل مشروعات الغاز العملاقة وفق أحدث النظم العالمية فى هذا المجال، حيث قامت شركتى انبى وبتروجيت التابعتين لقطاع البترول بتصميم وتنفيذ المشروع.

وقد تم تنفيذ المشروع على مرحلتين، المرحلة الأولى تم تشغيلها فى عام ١٩٩٤، وذلك بغرض تجميع الغازات المنتجة من تسهيلات استخلاص البوتاجاز بأبو رديس الفائضة عن استهلاك المنطقة وكذلك الغازات المصاحبة بحقول أكتوبر البحرية ومعالجة هذه الغازات فى التسهيلات البرية برأس بكر بعد التوسعات والإضافات لإنتاج غازات مباعة يتم تدفيعها إلى الشبكة الموحدة للغازات، ومتكثفات يتم إضافتها للخام المنتج بالمنطقة وغازات غنية بالبيوتان يتم إرسالها إلى وحدة استخلاص البوتاجاز برأس شقير لاسترجاع البوتاجاز. مما أدى إلى ارتفاع كميات إنتاج الغاز المصاحب ليصل إنتاج الغاز

المدفع إلى الشبكة ٥٤ بليون قدم مكعب وإنتاج البوتاجاز إلى ٥٣٢ ألف طن مترى مع بدء تشغيل المشروع.

ثم جاء مشروع عبر الخليج مرحلة ثانية تحقيقا لسياسة وزارة البترول فى تحجيم الغاز المصاحب الذى يتم حرقه فى المنطقة الجنوبية من خليج السويس واستيعاب الزيادة المضطردة فى إنتاج الغاز بالمنطقة، والتوسع فى إنتاج ونقل وتخزين البوتاجاز للمساهمة فى تغطية الاستهلاك المحلى المتزايد وخفض معدلات الاستيراد من هذا المنتج الحيوى.



السيد رئيس الجمهورية فى افتتاح مشروع غازات عبر الخليج

جابكو ١٣ - مايو ١٩٩٩

وقد تم تنفيذ المشروع فى إطار خطة متكاملة تهدف إلى تعظيم العائد من خلال ربط وتكامل تسهيلات معالجة واستخلاص البوتاجاز بالمنطقة وتحقيق أقصى استفادة من

التسهيلات والبنية الأساسية لصانع الغاز الحالية بالمنطقة بهدف ترشيد الاستثمارات المطلوبة.

ويقوم المشروع بمعالجة حوالى ١٣٠مليون قدم مكعب يوميا من غازات منطقة رأس بكر بالإضافة إلى غازات الوحدة ١٠٣ برأس شقير التى يتم تدفيعها إلى منطقة رأس بكر وكذلك غازات شرق شقير وشرق تانكا مما ينتج عنه توافر سعات معالجة بوحدات استخلاص البوتاجاز براس شقير تقدر بحوالى ٦٠ مليون متر مكعب يوميا لمعالجة غازات المنطقة الجنوبية وكذلك غازات خليج الزيت بعد توقف حقن الغاز بالخزان، هذا بالإضافة إلى حوالى ٦٠ مليون قدم مكعب يوميا سعات معالجة يتم إضافتها إلى منطقة رأس شقير بعد إنشاء خط خليج الزيت رأس شقير.

كما اشتملت المرحلة الثانية على تنفيذ خط بحرى عبر خليج السويس بطول ٤٧كم من منطقة أبورديس بسيناء إلى منطقة رأس بكر لنقل بوتاجاز أبورديس إلى منطقة التخزين الجديدة برأس بكر لربط مناطق إنتاج البوتاجاز ببعضها البعض وترشيد تكاليف النقل وتحقيق السرعة والمرونة فى التسويق والتوزيع. كما تم إنشاء خمسة مستودعات كروية بسعة ١٠ آلاف طن لتخزين البوتاجاز، تعمل كمستودعات تخزين استراتيجية يتم الاستعانة بها وقت الحاجة. وقد تفضل السيد الرئيس محمد حسنى مبارك بافتتاح المشروع فى ١٣ مايو ١٩٩٩.

ولعل ما سبق يؤكد نجاح سياسة وزارة البترول فى الاستفادة من الغازات المصاحبة للزيت الخام بمنطقة خليج السويس التى كان يتم حرقها حتى أوائل الثمانينات، وقد كانت نسبة الغاز المستغل بالمنطقة فى عام ١٩٨٣ مع بداية المشروعات التى تمت فى هذا الصدد، تصل إلى ١٨٪ من إجمالى الغاز المنتج، وقد ارتفعت هذه النسبة لتصل إلى أكثر من ٩٥٪ حاليا، وذلك للمساهمة فى زيادة الغاز المدفع بالشبكة القومية وزيادة إنتاج البوتاجاز تحقيقا للاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية.

ثالثا : الشبكة القومية للغاز

تمتد الشبكة القومية لخطوط نقل الغاز الطبيعي من مناطق الإنتاج بالحقول إلى مواقع الاستهلاك المنتشرة فى شتى مناطق البلاد، وقد أمكن تدعيمها بحيث بلغ طولها فى عام ١٩٩٨ حوالى ٣٠١٥ كيلومتر (مقابل حوالى ٦٥٠ كيلو متر فى عام ١٩٨٢)، وبطاقة نقل ١.٧ مليار قدم مكعب فى اليوم. وفى إطار خطة طموحة، لمواكبة الزيادة المضطردة فى الطلب على الغاز وكذلك التوسع الكبير الذى تشهده البلاد فى إنتاج الغاز من الحقول المكتشفة حديثا، يجرى حاليا تنفيذ العديد من المشروعات بإنشاء الخطوط للربط بالشبكة القومية تبلغ أطوالها ١٤٥٠ كيلو متر وبتكلفة تبلغ حوالى ٧٦٠ مليون دولار، وأهم المشروعات الجارية الآن:

* **خط العامرية / دهشور (١٣٢ مليون دولار)**

لنقل الغاز من الإسكندرية إلى المشروعات المختلفة بمناطق مدينة السادات والسادس من أكتوبر والنوبارية وبرج العرب والمساهمة فى الإمداد لمناطق الصعيد وتشمل محافظات بنى سويف والمنيا وأسيوط.

* **خط الغاز سلام / أبو الغراديق (١٢٠ مليون دولار)**

من الصحراء الغربية من حقل سلام إلى منطقة تسهيلات أبو الغراديق.

* **خط العامرية / سيدى كرير / الدخيلة (٢٤ مليون دولار)**

ويخص إمداد الغاز إلى محطة كهرباء سيدى كرير وحديد الدخيلة.

* **خط أنابيب نقل الغاز عبر سيناء / العريش (١٦٥ مليون دولار)[١]**

ويتكون من عدة خطوط لتوصيل الغاز من محطة معالجة بور فؤاد إلى نقطة العبور غرب قناة السويس بالقرب من ترعة السلام، وخط لتعدية قناة السويس وعلى عمق ٣٩ مترًا من منسوب قاع قناة السويس للوصول إلى شرق القناة، ومن شرق القناة إلى محطة الاستقبال شرق مدينة العريش (الشيخ زويد)، ويهدف لتدعيم الشبكة القومية للغاز فى

(١) تمويل الشركة الدولية الايطالية

شرق وغرب قناة السويس وتوصيل الغاز إلى محطة الاستقبال شمال العريش (محطة الكهرباء)، ومشروعات التنمية الزراعية والصناعية بالمنطقة.

* **خط غاز بورسعيد / القنطرة شرق / عيون موسى (١٣٨ مليون دولار)**

ليغطى محطة كهرباء عيون موسى فى شرق القناة، ومناطق الإسماعيلية وشمال خليج السويس فى غربها.

* **خط متكثفات بور فؤاد / السويس (٣٠ مليون دولار)**

لامداد معامل التكرير بالسويس بالمتكثفات، لتعظيم القيمة الاقتصادية بفصله لمكونات كيروسين/ سولار.

* **خط غاز بنى سويف / أسيوط (١٥٠ مليون دولار)**

وقد تم الانتهاء من تنفيذ المرحلة الأولى لتوصيل الغاز من الزعفرانة – الكريمات – بنى سويف بطول ٢٥٠ كيلو متر لتشغيل مصانع السكر بالحوامدية، والأسمنت والكهرباء (الكريمات) والمنطقة الصناعية ببنى سويف.

. . كانت تلك بعضا من المشروعات العملاقة الجارى تنفيذها وقد عنينا بإيضاحها، ليستشعر القارئ تواؤم ما يجرى الآن فى استكمال ركيزة صناعة الغازات الطبيعية من أجل ما تشهده البلاد حاليا ومن مطلع العقد الحالى من طموحات كبيرة وفى اهتمام يشد القيادة وجميع قطاعات الدولة، وفى تسابق لنقلة حضارية من أجل إنماء شعب، تطلعا إلى دخول القرن الحادى والعشرين، والأمر فى مجمله يجىء بالدرجة الأولى فى توفير موارد الطاقة «عصب هذه التنمية» .

* تنمية الاكتشافات بالوجه القبلى

أولا : امتياز قارون

بموجب الاتفاقية المبرمة مع شركات فينكس، أباتشى، جى إن أر (جميعها شركات أمريكية الجنسية) فى ١٩٩٣/٥/١٧ وتلتزم هذه الشركات بإنفاق ١٠ ملايين دولار كحد أدنى خلال ٧ سنوات لحفر ٥ آبار استكشافية. هذا وقد قامت شركة قارون

(شركة مشتركة تأسست للقيام بأعمال التنمية والإنتاج بالنيابة عن الهيئة المصرية العامة للبترول والشركاء الأجانب) بحفر عدد (٢٠) بئرا استكشافية حتى الآن، أسفرت عن العثور على (٥) حقول مكتشفة تم وضعها على الإنتاج بطاقة إنتاجية تبلغ حاليا ٤٠ ألف برميل من الزيت الخام يوميا، وذلك بخلاف حوالى ٣٨ بئرا تم حفرها للتنمية، هذا وقد تعدى الإنفاق الفعلى حتى نهاية ١٩٩٨، حوالى ٣٨٥ مليون دولار مقابل ١٠ ملايين دولار كالتزام إنفاق بالاتفاقية وفى نصف المدة.

وقد حظيت هذه المنطقة بزيارتين للسيد الرئيس محمد حسنى مبارك، الأولى فى ١٩٩٥/٦/٢٠ حيث أعطى سيادته إشارة البدء لتنمية الحقل، ثم الزيارة الثانية فى ١٩٩٧/٦/٩ حيث شاهد سيادته منطقة بترولية فى قلب الصحراء تتوافر بها كافة مقومات الحياة والعمل.

ثانيا : امتياز شرق بني سويف

بموجب الاتفاقية المبرمة مع شركتي سى جل واباتشى الأمريكيتين فى ١٩٩٦/٦/٢٠، وتبلغ مساحة المنطقة حوالى ٢٨ ألف كم٢ والتزام انفاق ١١ مليون دولار كحد أدنى لحفر (٥) آبار استكشافية خلال مدة البحث الكلية ٩ سنوات وقد تم فى هذه المنطقة حفر بئر بنى سويف/١ على بعد ٢٠ كم شمال غرب مدينة بنى سويف، وقد أعطت البئر عند اختبارها (طبقتين) حوالى ٧٠٠٠ برميل يوميا بدرجة جودة ٤٢، كما قامت الشركة بحفر ٧ آبار استكشافية أخرى بالمنطقة أعطت اثنتين منها معدلات اختبارية إجمالية حوالى ١٢ ألف برميل فى اليوم، وقد بلغ الإنفاق الفعلى بالمنطقة حتى نهاية عام ١٩٩٨، حوالى ٣٢ مليون دولار.

وقد تفضل السيد الرئيس محمد حسنى مبارك بتفقد موقع الاكتشاف فى ١٩٩٧/١٠/١٥ وأعطى سيادته إشارة البدء فى تنمية الحقل الجديد الذى يعتبر فتحا جديدا لاكتشاف البترول فى الوجه القبلى.

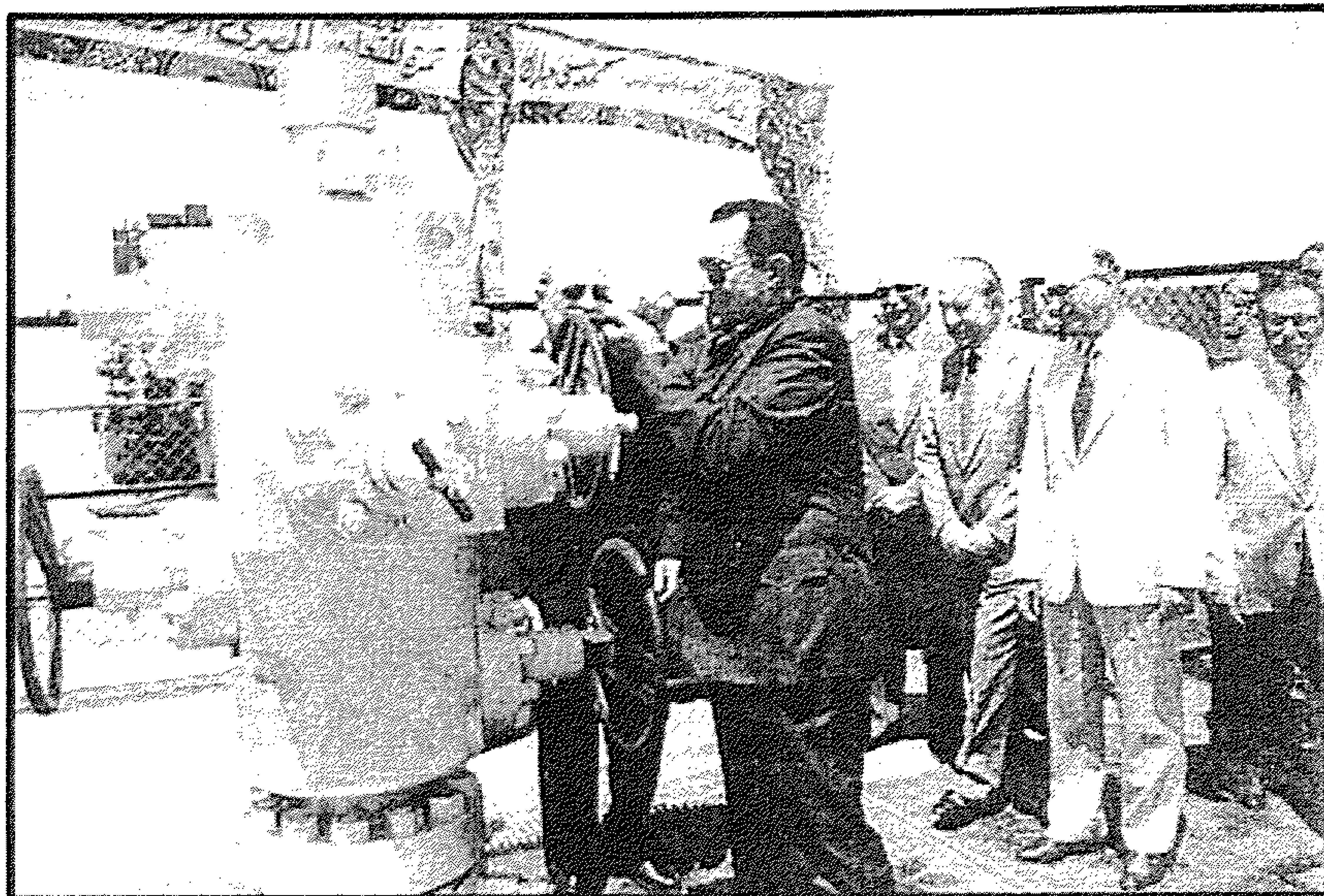
وتعتبر هذه المرحلة على جانب كبير من الأهمية لفهم أكثر لطبقة الأرض ويجرى حاليا التقييم للمعلومات من ثمانية آبار أخرى تم حفرها فى طبقات البحرية السفلى والعليا، والخريطة وأبو رواش.

ثالثا : امتياز غرب بني سويف

التابعة لشركة بنز أويل الأمريكية، وتبلغ مساحة المنطقة حوالى ٣٨ ألف كم٢ وتلتزم الشركة بموجب هذه الاتفاقية بانفاق ١٧ مليون دولار كحد أدنى لحفر ٧ آبار استكشافية خلال مدة البحث الكلية البالغة ٨ سنوات (تاريخ السريان ١٩٩٧/٦/١١) وتقوم الشركة حاليا بإجراء العمليات السيزمية اللازمة قبل البدء فى أعمال الحفر الاستكشافى خلال العام القادم.

هذا وتوالى وزارة البترول طرح مناطق جديدة للبحث والتنقيب بالوجه القبلى من خلال المزايدات العالمية التى تطرح سنويا، حيث تم خلال مزايدة عام ١٩٩٧ طرح منطقة شمال حوض المساحة على الحدود المصرية السودانية وتبلغ مساحتها ٦٣ ألف كيلومتر مربع وهى تمثل حوالى ٥٠٪ من إجمالى مساحات المناطق التى عرضت خلال المزايدة وذلك فى إطار سياسة وزارة البترول فى مجال تسويق المناطق المفتوحة أمام الشركات ذات الإمكانات المادية والتكنولوجية للبحث والتنقيب عن البترول، وقد تأجلت هذه المنطقة إلى المزايدة العالمية الأولى لعام ١٩٩٨ وقد تعذر تسويقها لدى الشركات العالمية حتى الآن، وجارى مناقشة الشركات العالمية حاليا لشرح مزايا عمليات التنقيب بهذه المنطقة واحتمالاتها المستقبلية.

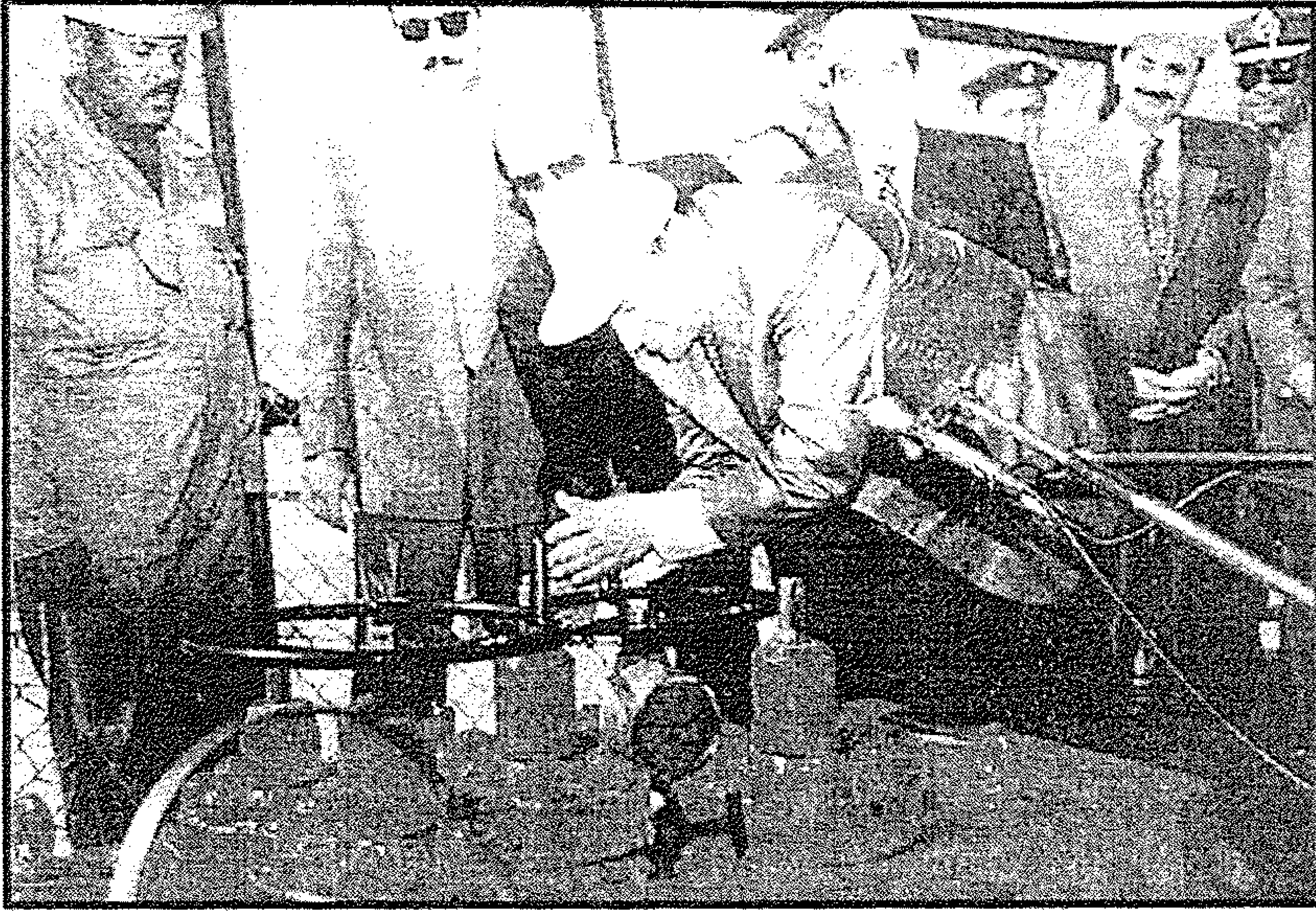
كما تتضمن المزايدة العالمية لعام ١٩٩٩ التى طرحت مؤخرا وتنتهى فى أكتوبر ١٩٩٩، منطقتين بجنوب مصر الأولى منطقة جنوب سيوة بمساحة حوالى ٤٠ ألف كم٢، والثانية الخارجة بمنطقة الواحات بمساحة أكثر من ٥٠ ألف كم٢.



السيد رئيس الجمهورية فى افتتاح حقل قارون
٢٠ يونيو ١٩٩٥



السيد رئيس الجمهورية فى زيارة لمتابعة الانتاج لحقل قارون
١٠ يونيو ١٩٩٧



السيد رئيس الجمهورية فى افتتاح حقل بنى سويف
١٥ أكتوبر ١٩٩٧



السيد رئيس الجمهورية فى افتتاح حقل بور فؤاد – شركة بترول بلاعيم
٨ يونيو ١٩٩٦



السيد رئيس الجمهورية فى افتتاح حقل مليحة بالصحراء الغربية
٢٧ فبراير ١٩٩٧



السيد رئيس الجمهورية فى افتتاح حقل وادى سهل بالصحراء الشرقية
٢٧ ديسمبر ١٩٩٧

* موقف الزيت الخام

لقد غلبت الحقول الصغيرة فى اكتشافات الزيت الخام العديدة، وهى سمة واضحة منذ بداية الثمانينات كما سبق لنا إيضاحه ويهمنى هنا أن أوضح نقطتين:

أولا : فى تطبيق سياسة الاشتراك فى تسهيلات الإنتاج

لعل من أهم النجاحات التى تم تطبيقها، وأصبحت بحق ركيزة أساسية، تتناسب تماما وطبيعة ما كشفت عنه عمليات البحث والاستكشاف بالبلاد من تواجد حقول صغيرة وبمواقع مختلفة سواء بالصحراء الشرقية أو الغربية، هو تطبيق استخدام تسهيلات الإنتاج لدى الشركات الكبيرة فى أقرب موقع، بل تطور الأمر إلى أنه أصبحت هناك مشاركة فيما بين الشركات الكبيرة ذاتها أيضا فى المشروعات العملاقة مثل ما هو معمول به بالصحراء الغربية.

ويهدف استخدام التسهيلات المشتركة إلى :

١ - الإسراع بإنتاج الخام المكتشف باستغلال ما هو متوافر من تسهيلات الإنتاج المجاورة لدى الغير مع إتمام الاستكمالات الباقية كسبا للوقت.

٢ - تشجيع الشركات على تنمية الاكتشافات الصغيرة، التى قد تظهر اقتصادياتها وضعا حرجا فى حالة التنمية بمفردها.

٣ - استغلال خبرات الكوادر البشرية الفنية والإدارية المتوافرة.

٤ - تكثيف وسائل الحماية فى موقع واحد، لإحكام عمليات السيطرة والتحكم بدلا من توزيعها على مواقع مختلفة.

٥ - استغلال فائض السعة المتوفرة فى تسهيلات الإنتاج لدى الغير حيث انه يمثل استثمارات معطلة ومن الطبيعى أن الشركة الأم تحصل على عائد مادى يخفف من أعبائها المالية مقابل تقديم تلك التسهيلات.

ولا شك أن هذا الأسلوب المشترك، يسهم بشكل كبير فى تخفيض التكلفة الرأسمالية للمشروعات المطلوبة، وتقليل مصروفات التشغيل أيضا، إلى جانب توفير بعض

الاحتياجات الأساسية لمجموعة المستخدمين مجتمعين مثل الكهرباء والغاز والمياه وكذلك معسكرات الإعاشة والاتصالات والطرق.

- ففى منطقة سوكو بخليج الزيت تعالج خامات الشركات الأخرى التى تعمل فى المنطقة (خام الاشرفى وخام جازورينا وخام جمسة).
- استخدام شركة سوكو (فى رأس فنار) لتسهيلات الشركة العامة للبترول فى رأس غارب.
- استخدام شركة ماراثون لتسهيلات رأس العش فى جابكو.

وهناك مشروع يهدف لتنمية الحقول الصغيرة المكتشفة حديثا بالصحراء الشرقية ووضعها على الإنتاج بإنشاء خط أنابيب مشترك لتدفيع إنتاج تلك الحقول إلى تسهيلات معالجة دائمة بأحد الحقول الكبيرة، حيث يجمع الإنتاج من حقول وادى السهل ورابح والغردقة وعش الملاحة وأى حقول أخرى جديدة قد يتم اكتشافها بالمنطقة، ويبلغ طول خط الأنابيب المقترح حوالى ١٠٠كم من جنوب الغردقة إلى شرق الزيت أو رأس البحار بقطر ١٢ بوصة ومن المتوقع أن تبلغ طاقة النقل بالخط ٣٠ ألف برميل فى اليوم.

كما أن هناك تسهيلات متاحة متبادلة فى جميع حقول الخام بالصحراء فيما بين الشركات وتسهيلات الشبكة القومية للغاز عبر البلاد، وتسهيلات الموانى والمطارات.

وكلها تجىء فى قواعد يتفق عليها فيما بين الشركات المستخدمة للتسهيلات فى إطار مظلة الهيئة المصرية العامة للبترول، دفعا لتجميع قوى النشاط.

ثانيا : فى منظومة تعويض الإنتاج لرصيد الاحتياطى البترولى

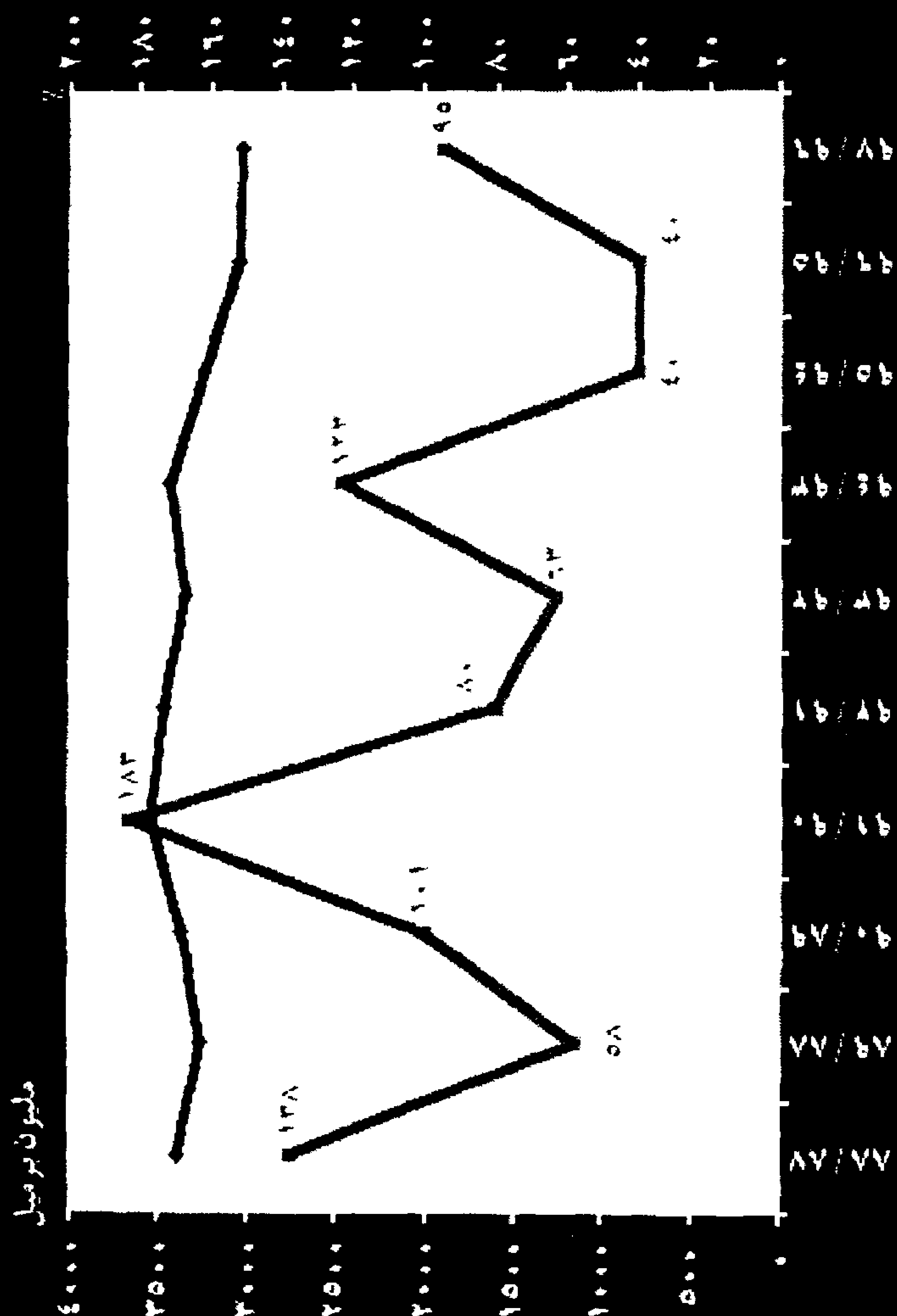
لقد سبق لنا أن أوضحنا من تجارب الماضى أنه قد أمكن فى المراحل الثلاثة ومنذ قيام الثورة فى عام ١٩٥٢ تحقيق النجاحات لأن تعوض الاكتشافات الجديدة والتنمية للحقول القائمة ما يتم إنتاجه من الزيت الخام والغاز بل أن رصيد الاحتياطى المتبقى لاجمالى الزيت الخام والغاز معا فى تزايد، وفى متوالية متصلة.

فالاحتياطى البترولى من الزيت الخام والغاز القابل للإنتاج هو رصيد ديناميكى متغير، يمكن تمثيله برصيد الحساب الجارى بالبنوك، إذ يتم السحب منه باستمرار

الإنتاج. كما يتم الإضافة إليه بتنمية الحقول المنتجة والإضافة الحادثة من الاكتشافات الجديدة.

والمتتبع لرصيد الاحتياطى المتبقى فى العشر سنوات الأخيرة للزيت الخام بمفرده يجده قد انخفض حوالى ٣٥٠ مليون برميل فقط بنهاية العام المالى ٩٧/٩٦ عنها فى بداية عام ٨٨/٨٧ على الرغم من إنتاج حوالى ٣,٢ مليارات برميل خلال تلك الفترة والأمر يرجع دائما إلى نسبة تعويض الإنتاج التى تعتبر دائما شاغلنا الأول وقد تتحقق فى سنوات أعلى من ١٠٠٪ وتنخفض فى أخرى وكما يوضحه الشكل رقم (١٥) ويتضمن نسب تعويض الإنتاج وتطور الاحتياطى المتبقى خلال العشر سنوات الماضية وفيه يتبين الصعود فى عام ٩٧/٩٦ إلى نسبة ٩٥٪ بدلا من ٤٠٪ فى سنتين سابقتين. آملين أن يتحقق المزيد من الاكتشافات للزيت فى الاتجاه التصاعدى.

وطبيعة الزيت الخام واحتياطياته المتواضعة تجعله فى موقف يختلف فى الرؤى المستقبلية عن الغاز الطبيعى الذى أمكن الوصول به إلى احتياطيات كبيرة بلغت حوالى ٣٧.٢ تريليون قدم مكعب فى نهاية عام ١٩٩٨ فى حين كانت حوالى ١٢ تريليون قدم مكعب عام ١٩٩١. بما يمكن معه وضع رؤى مستقبلية متفائلة.



تطور تعويض الإنتاج ١٩٨٢ - ١٩٩٧

* الشركات المشتركة التى تعمل فى مصر فى مجـــال التنميــــة والإنتــــاج

وهى بلا منازع ركيزة العمل والنشاط البترولى فى مجـالى التنميـة والإنتـاج بالدرجـة الأولى، وطبقا للاتفاقيات البترولية يتم تكوين الشركات المشتركة فور النجـاح فـى تحقيـق الاكتشاف وذلك نيابة عن الطرفين المصرى والشريك الأجنبى، ويعمل فى مصر حاليـا ٤٢ شركة مشتركة منها ٧ قطاع خاص مصرى بالإضافة إلى شركتين ١٠٠٪ قطاع عام مصـرى وهما الشركة العامة للبترول وشركة جيسوم، وهى إلى جانب الإنتـاج والتنميـة تعمـل فـى نشاط البحث أيضا فى مناطق امتيازها.

الشـريك الأجنبـى	الشـركة / الشـركات المشتركة
أموكـو (عــدد ٧)	جابكو - أكما - اسما - اتبكو - نوبكو - رودكو - طور سيناء
الدولية (عــدد ٨)	بتروبل - بترودلتا - بتروسعيد - نيدوكو - رأس قطـارة - رأس الحكمة - عجيبة - اشبتكو
شـــل (عــدد٣)	بـــدر الديــــــن - سترا - طيبـــــة
سى جل (عدد ٣)	واسيبتكو - سوبتكو - شرق بنى سويف
بى جى (عـدد ٢)	الزعفرانة - راشبيكو
ريبسول (عـدد ٢)	خالـــدة - سمبيتكو
ديمنكس (عدد ٢)	سوكــــو - ديوكــو
ماراثوان (عدد ٢)	بتروزيت - جيبتكو
أبـاتشـــــــى	قـــــــــارون
أى بـــــــى آر	ويبكـــــــــــو
كـريتـــــــى	العلميـــــــــن
راســــــبروك	جنـــوب رمضـــان
أبيديكـــــــو	غـــرب بكـــــر
كوبلكـــــــس	عــش المــلاحـــة

بالإضافة إلى الشركات المشتركة مع القطاع الخاص المصرى (٧ شركات) وهى الواحة - بترول الخليج - أوسوكو - مجابيتكو - جمبيتكو - الأمل - برج العرب.

*** مناطق الامتياز على أرض مصر**

(فى مجال البحث والاستكشاف) أبريل ١٩٩٩

وهى رصيد البلاد وركيزته فى حركة التمويل بما تقدمه الشركات صاحبة الامتيازات من استثمارات من جهة، وفى استقدام «التكنولوجيا المتطورة»، بل لأحدثها على الساحة العالمية وبما يتناسب وضخامة رؤوس الأموال المستخدمة من جهة أخرى.

وتغطى مناطق الامتياز باتفاقيات على أرض مصر كما هو موضح بالخريطة شكل (١٦) حوالى ٥١٦ ألف كيلو متر مربع بالإضافة إلى مساحة قدرها حوالى ١٧١ ألف كم^{٢} مربع فى المزايدة السنوية العالمية (مارس ١٩٩٩). وهى بذلك تغطى حوالى ٦٩٪ من مساحة مصر حتى الآن (٨٥٪ فقط من مساحة مصر أحواض رسوبية).

ومن الطبيعى أن هذه المساحة تخضع للتغيرات خلال العام، على ضوء التخليات التى تتم وفقا للاشتراطات الموضوعة بالاتفاقيات البترولية مع المستثمر الأجنبى أو بإضافة مساحات جديدة كنتيجة للمزايدة وكما يلى:

شركات أمريكية: عدد ١٣ شركة (اموكو - موبيل - اباتشى - سى جل - فينتاج - ماراثون - آى بى آر - بنز أويل - ويسترن أطلس - يونيون تكساس - يونيون باسيفيك - اللاينس - مؤسسة التمويل الدولية).

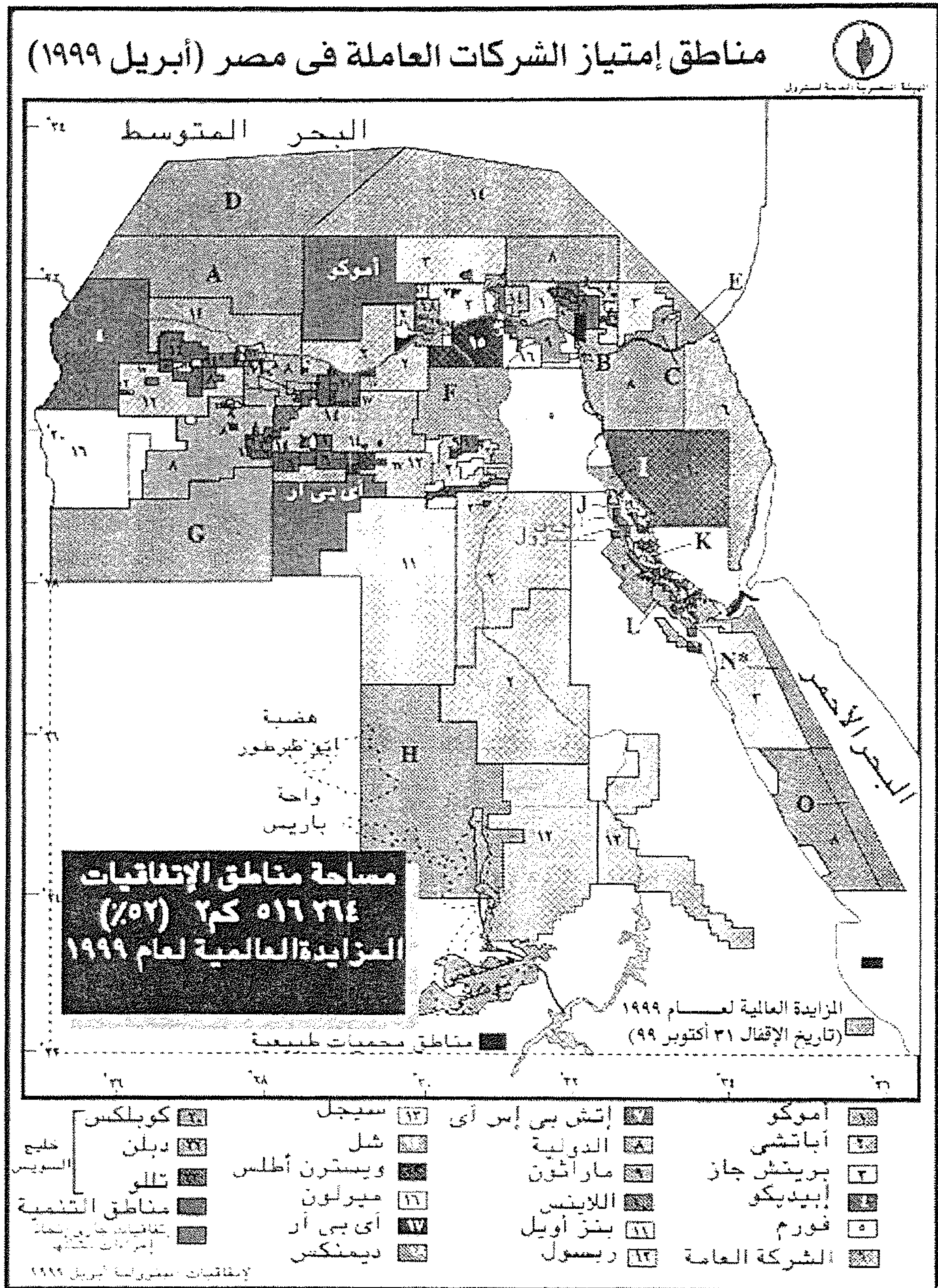
شركات أوروبية: عدد ١٥ شركة (الدولية للزيت - شل هولندا - شل النمسا - ريبسول - بريتش جاز - لازمو - راسبروك - اديسون - لوك أجيب - توللو - ديمنكس - كريتى - اينانافتا - مول - إلف اكتان).

أخــــــرى: عدد ١٢ شركة (يوكونج - كوفبيك - التونسية - كابر - كوبلكس - ابيديكو - كابا - اوديسى - دبلن - ميرلون - تنجانيقا - سيبترول).

مصرية قطاع خاص: عدد ٧شركات (فورم – غارب – بتزيد - بيكو - ترايكان – سام – آى ان آر).

مصرية - قطاع عام: عدد ٢ شركة (العامة للبترول. جيسوم للزيت).

ويضاف إليها الشركات الجديدة التى يتم حصولها على مناطق الامتياز التى تطرح فى مزايدة سنوية كل عام طبقا للقانون الذى يصدر لكل منها بذات الشأن كما هو معمول به فى الاتفاقيات البترولية.



١) مناطق امتياز الشركات العاملة ١٩٩٩

* الاحتياطى المتبقى من الزيت الخـــام والغـــاز الطبيعى ١٩٨٢ - ١٩٩٨

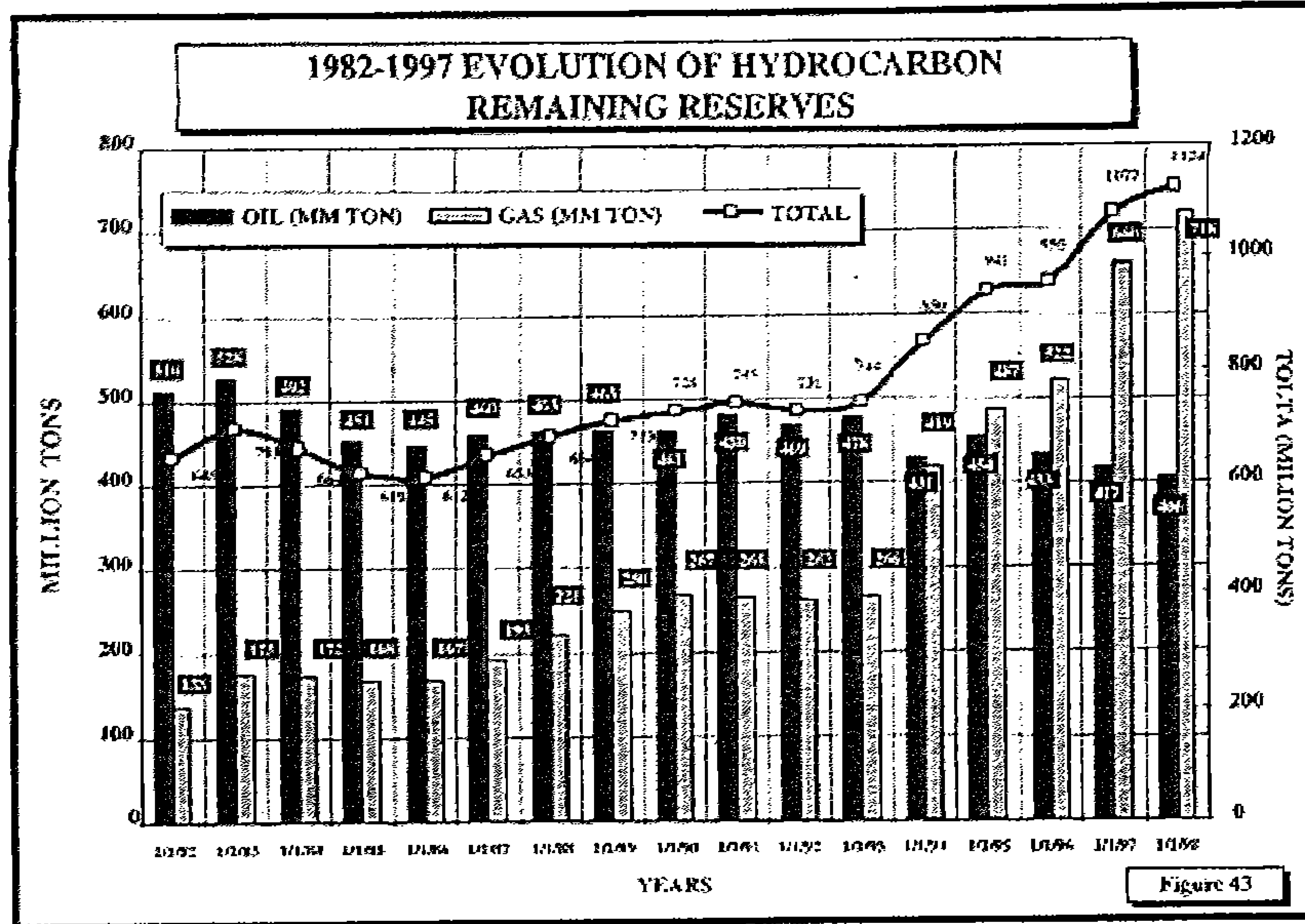
يبلغ رصيد الاحتياطى المتبقى بالبلاد فى نهاية عام ١٩٨٢ حــوالى ٦٤٨ مليـون طـن (٥١٠ ملايين طن منها للزيت الخــام، ١٣٨ مليـون طـن للغـازات الطبيعيـة) ولقـد أمكـن خلال هذه المرحلة إضافة اكتشــافات قدرهـا حــوالى ١٤٢٣ مليـون طـن منـها حـوالى ٦٠٧ ملايين طن من الزيت وحوالى ٨١٦ مليون طن من الغازات الطبيعية ويوضح الجــدول رقـم (٥) التطور الحادث عبر هذه المرحلة كنتيجة مباشرة للنجاحات التى تحققت فـى إضافـة اكتشافات الزيت الخام والغاز إلى رصيــد الاحتيـاطى المتبقـى الـذى بلـغ فـى نهايـة عـام ١٩٩٨ حوالى ١٢١٦ مليون طن (٤٠٠ مليون طن للزيت الخام، ٨١٦ مليــون طـن للغـازات الطبيعية) .

هذا ويوضح الشكل رقم (١٧) الاحتياطى المتبقى بالبلاد كنتيجة مباشرة للاســتهلاك والإنتاج.

مليون طن

السنة	زيت	غــاز	الإجمالى	السنة	زيت	غــاز	الإجمالى
١٩٨٢	٥٠,٩	٣٩,٤	٩٠,٣	١٩٩٠	٦٣	٥,٧	٦٨,٧
١٩٨٣	—	—	—	١٩٩١	٣٢,٨	٥,٦	٣٨,٤
١٩٨٤	—	—	—	١٩٩٢	٥٢,٢	١٤,٤	٦٦,٦
١٩٨٥	٣٨,٣	٣,٥	٤١,٨	١٩٩٣	—	١٦٢,٥	١٦٢,٥
١٩٨٦	٥٥,٣	٣١,٢	٥٥,٢	١٩٩٤	٦٧,٤	٧٩,٧	١٤٧,١
١٩٨٧	٤٨,٢	٣٣,٩	٨٢,١	١٩٩٥	٢٣,٦	٤٧,٠	٧٠,٦
١٩٨٨	٤٢,٨	٣٥,٨	٧٨,٦	١٩٩٦	٢٦,٩	١٥٠,٧	١٧٧,٦
١٩٨٩	٤١,٠	٢٤,٨	٦٥,٤	١٩٩٧	٣٠,٣	٧١,١	١٠١,٤
				١٩٩٨	٣٤,٣	١١١,٧	١٤٦,٠
الإجمــــــــــــالى					٦٠٦,٩	٨١٦,٦	١٤٢٣,٥

جدول رقم (٥)
المضاف من الزيت والغاز (الاكتشافات) لرصيد الاحتياطى
(١٩٨٢ - ١٩٩٩)



(Ref. Expl., Prod. & Reserves in Egypt (1886-1997). Ministry of Petroleum-El Ahram Press, Oct. 1998-Page 139)

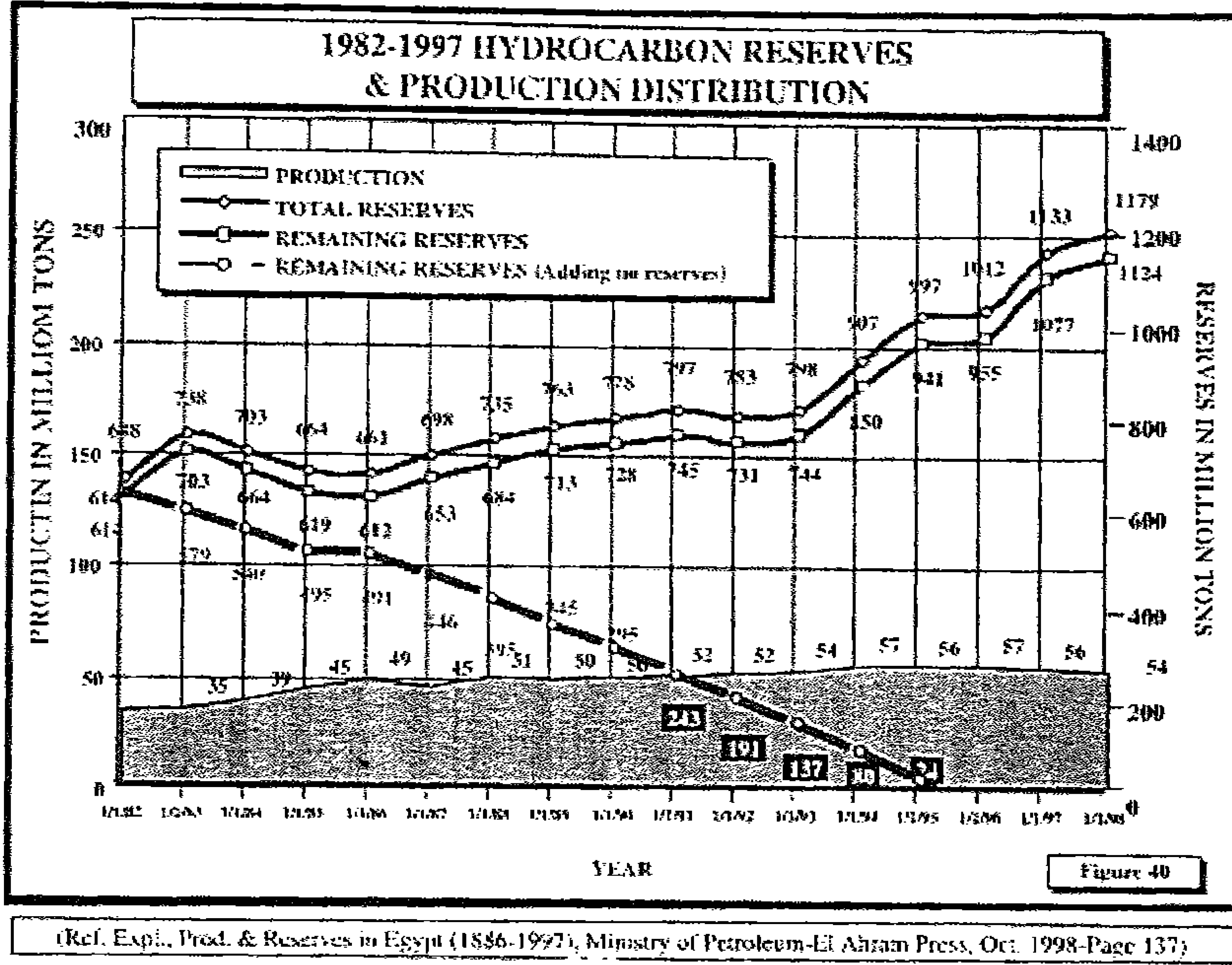
الاحتياطى المتبقى من الزيت والغاز ١٩٨٢ – ١٩٩٧

ويتضـــــح الآتـــــــى

المرحلة (٨٢ – ١٩٩٨) ١٧ عاما

– أمكن من عمليات الاكتشافات الجديدة والتنمية إضافة	١٤٢٣	مليون طن
– استهلكنـــا منهـــا (الإنتـــاج) خلال الفتـرة	٨٥٥	مليون طن
– الباقـــــــــــى وقـــــــــدره	٥٦٨	مليون طن
أضيف لرصيد البلاد من الاحتياطى فى بداية المــدة	٦٤٨	مليون طن
– وبذلك ارتفـــع الاحتيـــاطى المتبقـــى فى نهايـــة المـــــدة (١/ ١ / ١٩٩٩) إلى	١٢١٦	مليون طن

هذا وتجدر الإشارة إلى أنه بدون عمليات الاكتشـــاف والتنمية التـى تمـت خـــلال هذه المرحلة (١٧ عاما) يكـــون قــد تم استنفاد رصيد البـلاد مـن الاحتيـاطى بالكـامل (بمعدلات الإنتاج التى تمت خلال تلك المرحلة) لا قـدر الله وذلك فى عـــام ١٩٩٥ كما هو موضح فى الشكل رقم (١٨).



(Ref. Expl., Prod. & Reserves in Egypt (1886-1997), Ministry of Petroleum-El Ahram Press, Oct. 1998-Page 137)

الغـــازات الطبيعيـــة
الأمــل.. التحديـــات*

نحـن نعيـش الآن مرحلـة التوسـع والنضـوج فـى نشـاط الغـاز الطبيعـى، وتعتـبر المشروعات الجارى تنفيذها والمخططة حتى عام ٢٠٠٣ استكمالا للركيزة الأساسية لصناعة الغاز الطبيعى اللازمة لمواجهة الطموحات فى تنفيذ المشـاريع العملاقـة مـن أجـل التنميـة الشاملة الاقتصادية والاجتماعية، والبترول عصب هذه التنمية.

وقد كان لتعديل بند الغاز فى الاتفاقيات البترولية (مـع بدايـة عـام ١٩٩٣) الوضـع المؤثر لضربة ناجحة وموفقة لجذب شركات البترول العالميـة لكشـف مكـامن ثـروة البـلاد الطبيعية فى أماكن غير تقليدية، وفى اهتمام مشترك وبما عـاد - ولا يـزال فـى تقـدم - بالنفع على مصر الحاضر بل والمستقبل أيضا.

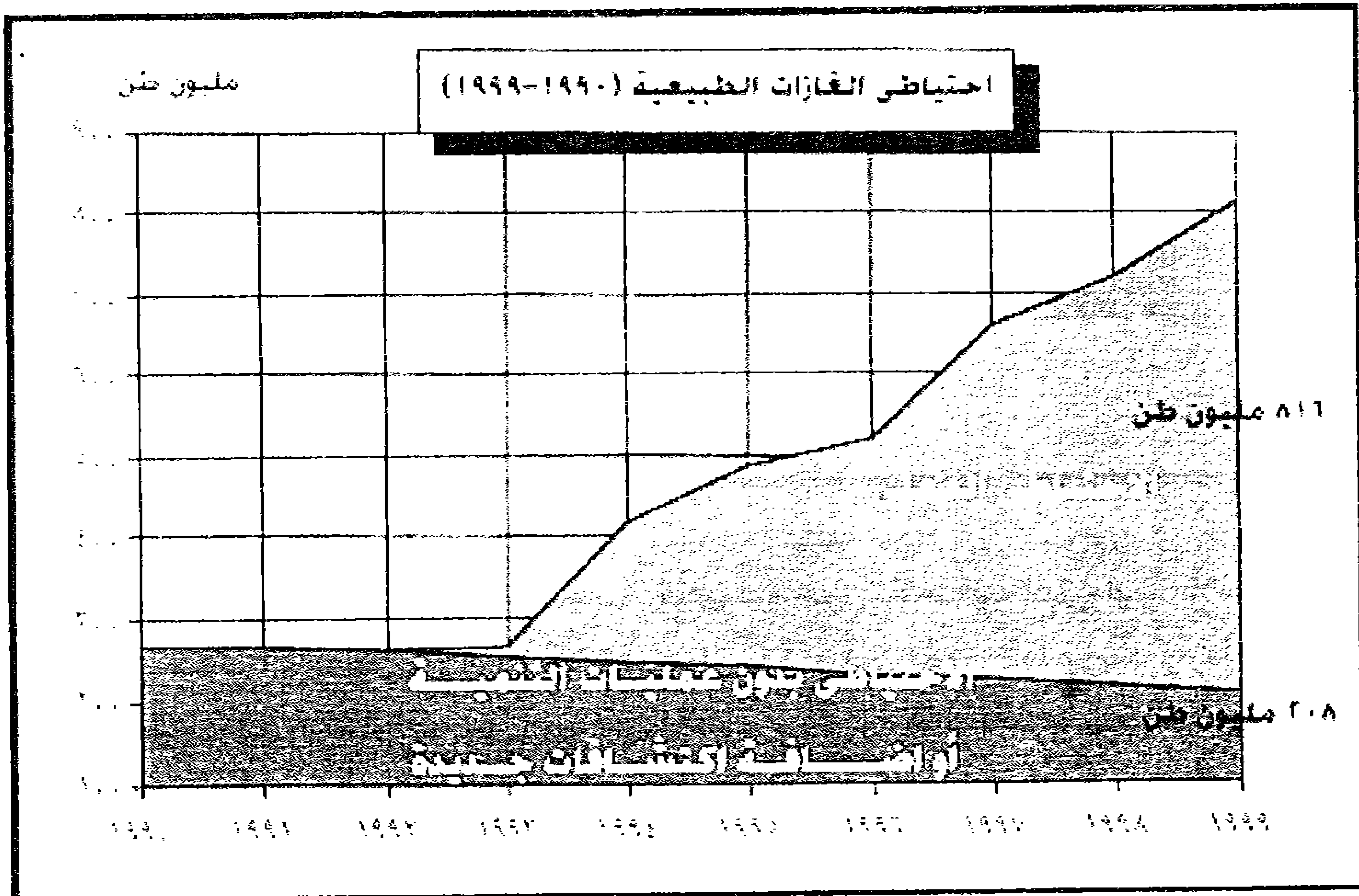
والسؤال الآن وبعد مـرور حـوالى خمـس سـنوات علـى تطبيـق النـص الجديـد لبنـد الغاز.. ماذا لو لم يتم هذا التعديل؟.

(*) كلمة المؤلف (بتصرف) «مصر فى عصر الغاز الطبيعى» فى ندوة جمعية الغاز المصرية -القاهرة -٣٠ يونيو ١٩٩٨.

أدى تعديل بند الغاز، كما أوضحنا، إلى توقيع عدد كبير من الاتفاقيات وتحقيق اكتشافات غازية عديدة والبدء فى تنفيذ مشروعات لتنمية الاكتشافات القائمة والجديدة، مما ساهم فى إضافة حوالى ٦٤٠ مليون طن إلى احتياطى الغاز خلال الفترة (١٩٩٢ - ١٩٩٨) . الأمر الذى كان له أكبر الأثر فى نجاح قطاع البترول فى تلبية الزيادة الكبيرة فى معدلات الاستهلاك المحلى من المنتجات البترولية والغازات لمواجهة احتياجات خطط التنمية والزيادة المضطردة فى السكان. حيث ارتفع الاستهلاك المحلى من ٢٦,٨ مليون طن عام ١٩٩٢ (٧,٥ ملايين طن غاز، ١٩,٣ مليون طن منتجات بترولية)، ليصل إلى ٣٤,٥ مليون طن عام ١٩٩٨ (١٠,٧ ملايين طن غاز، ٣٢,٨ مليون طن منتجات).

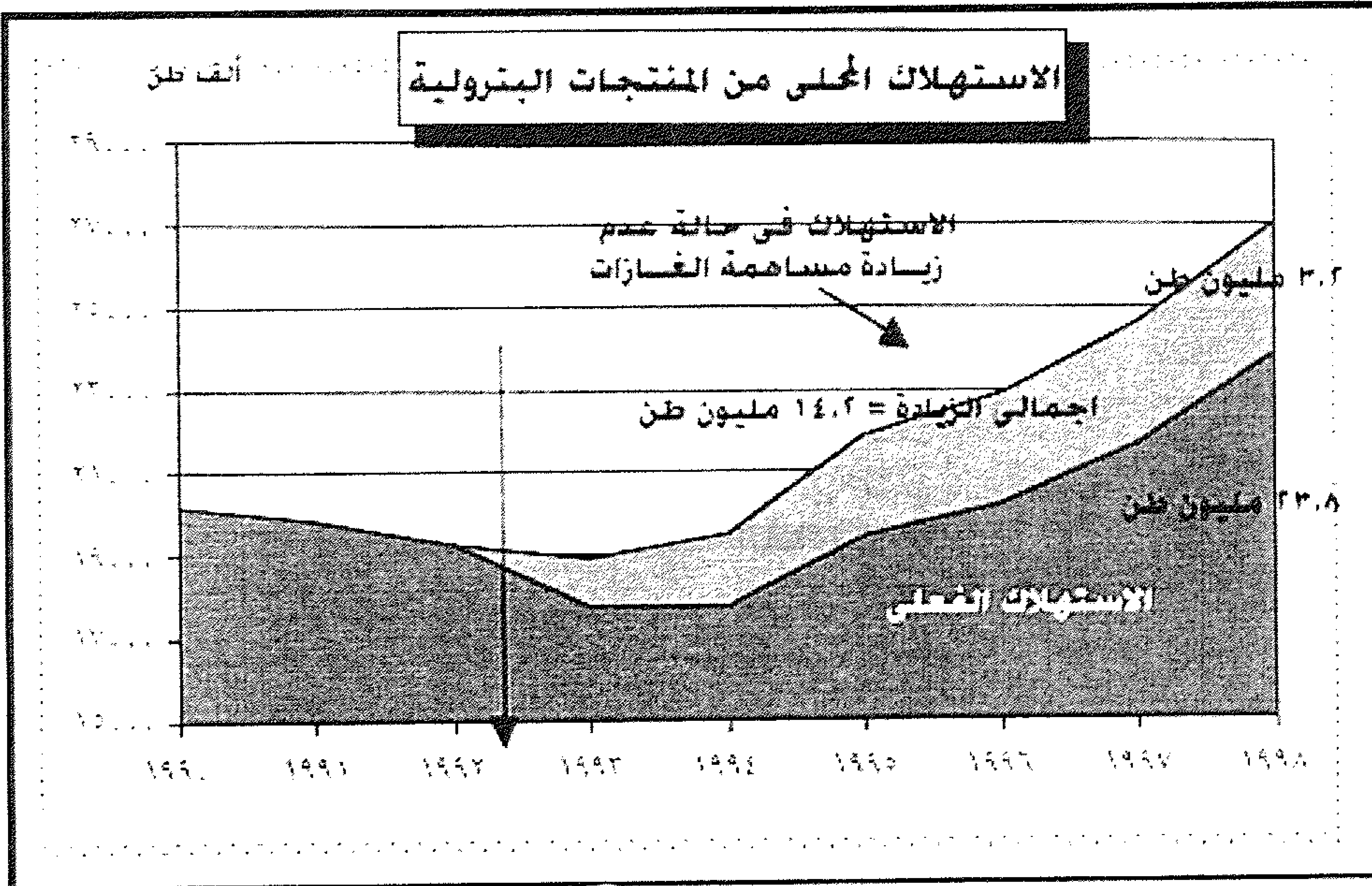
ولولا تعديل بند الغاز ما كان من الممكن توقيع هذا العدد من الاتفاقيات أو تحقيق تلك الاكتشافات أو تنفيذ مشروعات التنمية المشار إليها، بالتالى:

- يكون رصيد البلاد من الاحتياطى المتبقى من الغازات قد تقلص ليصل مع بداية عام ١٩٩٩ إلى ٢٠٨ مليون طن (شكل رقم ١٩).



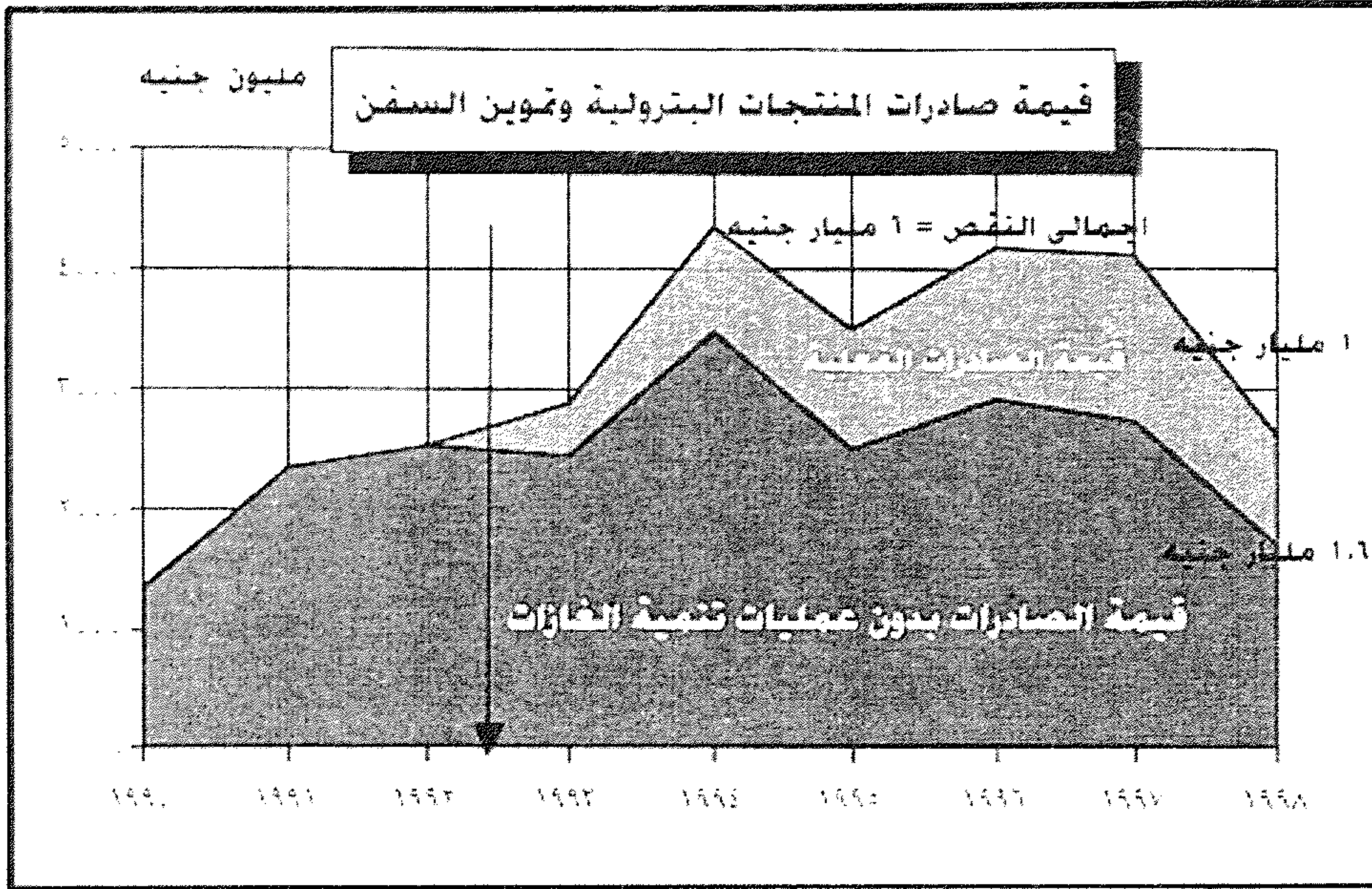
- يحدث انخفاض تدريجى فى إنتاج الغاز أو على أقصى الفروض يستمر الإنتاج بالمعدلات السارية نفسها وقتها دون زيادة، وبالتالى تكون كميات الغاز المتاحة للاستهلاك المحلى خلال عام ١٩٩٨ حوالى ٧,٥ ملايين طن بانخفاض قدره حوالى ٣ ملايين طن عن الفعلى للعام نفسه .

- كان من الضرورى توفير كميات إضافية من المنتجات البترولية للسوق المحلى بما يعادل الانخفاض فى الغازات المتاحة، مما يجعل الاستهلاك المحلى من المنتجات البترولية يرتفع ليصل إلى ٢٧ مليون طن (شكل رقم ٢٠).



- تبلغ الكميات الإضافية التى كان يجب توفيرها من المنتجات البترولية للاستهلاك المحلى خلال الفترة من ١٩٩٣- ١٩٩٨ حوالى ١٤ مليون طن.. مما يزيد وارداتنا من هذه المنتجات وبالتالى تحميل ميزانية الدولة بأعباء مالية كبيرة لتوفير تلك الاحتياجات.
- تقل الكميات المتاحة للتصدير من المنتجات البترولية بقدر الزيادة نفسها فى الاستهلاك، فتتقلص الصادرات من المنتجات وتموين السفن لتصل إلى حوالى ٥ ملايين طن فى عام ١٩٩٨.

ويؤدى هذا إلى أن تخسر خزانة الدولة قيمة تلك الصادرات والتى تقدر بحوالى مليار جنيه لعام ١٩٩٨، وحوالى ٦ مليارات جنيه خلال الفترة ١٩٩٣-١٩٩٨ (شكل رقم ٢١).



- زيادة الاستيراد من البوتاجاز، وذلك على أساس نقص الكميات المنتجة من مصانع استخلاص البوتاجاز من الغاز نتيجة لتناقص إنتاج الغاز ونقص الكميات المتاحة من الغاز الطبيعى للاستهلاك المنزلى، التى تساهم فى توفير كميات من البوتاجاز.

* الإعداد لمرحلة بدء تصدير الغاز الطبيعى

شهدت احتياطيات الغاز الطبيعى فى مصر، كما ذكرنا، طفرة هائلة خلال السنوات القليلة الماضية، وجاء ذلك كنتيجة مباشرة بفضل السياسة الحكيمة التى انتهجتها وزارة البترول فيما يتعلق بتشجيع الشركات العالمية للبحث والتنقيب خاصة فى المناطق ذات الاحتمالات الغازية.

ولا شك أن ما تحقق يعكس الرؤية الثاقبة والنظرة بعيدة المدى التى تبنتها وزارة البترول والتى تهدف إلى حسن استغلال مواردنا الطبيعية، وقد أصبح الاحتياطى المؤكد من الغاز يضمن توافر كميات كافية لإشباع الطلب المحلى المتزايد على الغاز لفترة طويلة قادمة مع الوضع فى الاعتبار خطط الدولة الطموحة للتنمية. بالإضافة إلى توفير فائض للتصدير.

وتضع وزارة البترول تلبية احتياجات الاستهلاك المحلى على رأس أولوياتها وجعلته العنصر الرئيسى من عناصر استراتيجيتها. كما كان هذا الأمر محور اهتمامنا فى صناعة الغاز الطبيعى المصرية التى بدأت مراحلها الأولى فى منتصف السبعينات.

وإذا استعرضنا نشاط البحث والاستكشاف والتنمية الذى تحكمه اتفاقيات الالتزام، نجد أن النمط المصرى لاتفاقيات الالتزام يعتبر من أفضل الأنماط المطبقة حاليا، حيث يعطى الجانب المصرى الذى تمثله وزارة البترول وهيئة البترول مساحة واسعة من المميزات فى اتخاذ القرار وآليات متعددة لتنفيذه فى جميع مراحل اتفاقية الالتزام، مع التوازن فى مواد الاتفاقية بين حقوق وواجبات طرفيها.

* بنود الاتفاقيات البترولية

ولنستعرض المواد الحاكمة باتفاقيات الالتزام والتى يتم تطبيقها بصورة موضوعية لتحقيق الاستخدام الأمثل للاحتياطيات المؤكدة والوفاء باحتياجات السوق المحلية من الطاقة مع إيجاد قاعدة احتياطيات كبرى من الغاز الطبيعى.

حيث تلتزم كافة الشركات العالمية العاملة بالبلاد بإخطار الهيئة بالاكتشاف التجارى فور تقرير أنه يستحق التنمية، وعقب ذلك يتم الاتفاق بين الهيئة والشركة العالمية معا على نطاق المساحة القادرة على الإنتاج التى سيغطيها عقد التنمية، وتبذل الهيئة الجهد لإيجاد أسواق محلية قادرة على استيعاب الغاز المنتج. وتخطر الشركة العالمية بالمنافذ المحتملة لهذا الغاز والمعدلات المتوقعة للطلب سنويا، وبعد ذلك تجتمع الهيئة والشركة بغرض تقييم ما إذا كانت المنافذ لهذا الغاز والعوامل الأخرى المرتبطة بذلك تستدعى تنمية وإنتاج الغاز.

وتنص الاتفاقيات البترولية على إعطاء الأولوية للوفاء باحتياجات السوق المحلية كما تحددها الهيئة وفى حالة كون الهيئة هى المشترية للغاز يكون التصرف فى الغاز للأسواق المحلية بمقتضى عقود لبيع الغاز طويلة الأجل. من خلال خطة تنمية تتكلف ملايين الدولارات ويتحمل الشريك الأجنبى باستثماراتها كاملة.

وتسترسل مواد وبنود اتفاقية الالتزام لتوضح أنه فى حالة عدم إبرام الهيئة عقدا طويل الأجل لبيع الغاز مع الشركة العالمية خلال خمس سنوات من تاريخ الأخطار بوجود اكتشاف تجارى للغاز. يكون للشركة الحق فى الحصول على كمية الغاز التى أعطى بشأنها إخطار بالاكتشاف التجارى والتصرف فيها بمطلق الحرية من خلال التصدير، وتلتزم الشركة بأن تبذل الجهود المعقولة لإيجاد سوق لتصدير هذه الاحتياطيات من الغاز.

وفى حالة عدم إبرام الشركة العالمية والهيئة عقدا لبيع الغاز عند نهاية فترة خمس السنوات المشار إليها تحتفظ الشركة بحقوقها فى احتياطى الغاز لفترة أخرى حتى سبع سنوات وتحاول الهيئة خلال تلك الفترة إيجاد سوق لاحتياطيات الغاز، وفى حالة عدم إبرام الشركة عقدا لبيع الغاز أولم يجد خطة مقبولة للتصرف فى هذا الغاز تجاريا عند انتهاء اثنتى عشرة سنة. تتشاور الشركة والهيئة فى كيفية التصرف فى احتياطيات الغاز التى يصدر بشأنها مثل هذا الإخطار.

وتنص بنود الاتفاقية أيضا أن الشركة العالمية والشركة القائمة بالعمليات يخضعان للقانون المصرى واللوائح الصادرة لتنفيذه بما فى ذلك اللوائح الخاصة بسلامة وكفاءة أداء العمليات التى تتم تنفيذا لهذه الاتفاقية وللمحافظة على موارد البترول فى جمهورية مصر العربية، كما أن أى نزاع أو خلاف أو مطالبة تنشأ بين الحكومة والشركة العالمية أو فيما يتعلق بالإخلال بها أو إنهائها أو بطلانها يحال إلى محاكم جمهورية مصر العربية المختصة للفصل فيه ويفصل فيه نهائيا بواسطة هذه المحاكم كما أن التحكيم يتم طبقا لقواعد تحكيم المركز الإقليمى للتحكيم التجارى بالقاهرة.

مما سبق عرضه من بنود اتفاقيات الالتزام. يتضح الآليات المتاحة للجانب المصرى من النواحى الفنية والقانونية وتتولى وزارة البترول والهيئة تطبيق هذه النصوص بكل دقة

لمصلحة الاقتصاد المصرى. وعلى رأس هذه البنود تأتى الأولوية المتاحة لتلبية احتياجات السوق المحلى من الغاز الطبيعى سواء حاليا أو مستقبلا وتحديد توقيتات عمليات التحويل إلى عقود تنمية وإمكان الاحتفاظ بالاحتياطيات الغازية دون تنمية فى حالة عدم تواجد السوق لفترة تصل إلى ١٢ عاما.

* تعظيم استخدام الغازات الطبيعية

تتبنى وزارة البترول سياسة ترمى إلى تعظيم استخدام الغازات الطبيعية فى كافة الأنشطة الاقتصادية بالسوق المحلى وفتح مجالات وأسواق جديدة لاستخدامات الغاز بما يحقق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية.

ومع نمو الطلب على الغاز بمعدلات متزايدة تم إنشاء البنية الأساسية من شبكة خطوط الأنابيب اللازمة لنقل الغاز من مصادر إنتاجه إلى مناطق استهلاكه، ويتم نقل الغاز حاليا خلال شبكة من الخطوط تغطى أجزاء كبيرة من أنحاء البلاد بطول أكثر من ٣٠٠٠ كم، وتعرف بالشبكة القومية للغازات.

وقد أمكن تأمين احتياجات كافة القطاعات المستهلكة من الغاز خاصة قطاع الكهرباء الذى يعتبر المستهلك الرئيسى للغاز بنسبة ٦٥٪، وقد تم تحويل حوالى ٨٠٪ من محطات توليد الكهرباء الحرارية لاستخدام الغاز الطبيعى.

كما تم حتى الآن، كما ذكرنا، إدخال الغاز الطبيعى إلى أكثر من مليون عميل منزلى بالإضافة إلى عدد كبير من المنشآت التجارية والصناعية ومحطات الكهرباء، وتم فتح المجال للقطاع الخاص للمشاركة فى أنشطة نقل وتوزيع الغاز الطبيعى وخلق أسواق جديدة له بهدف أن يصل الغاز الطبيعى إلى كافة ربوع مصر.

هذا بالإضافة إلى استخدام الغاز الطبيعى كمادة أساسية فى صناعات الأسمدة والبتروكيماويات وهى صناعات تعظم من القيمة المضافة وتحقق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية، علاوة على استحداث عدد من التطبيقات الجديدة والاستخدامات غير التقليدية للغاز الطبيعى أهمها استخدامه كوقود لوسائل النقل وفى أنظمة تكييف الهواء.

وقد أسفرت بالفعل جهود وزارة البترول عن تحقيق إنجاز متميز لنشر استخدامات الغاز الطبيعى فى شتى المجالات حيث وصلت نسبة مساهمة الغاز الطبيعى حوالى ٣٥٪ من إجمالى استهلاك المواد الهيدروكربونية بالبلاد، فى حين لم تتعدى هذه النسبة على مستوى العالم ٢٣٪.

* الإنتاج والطلب المحلى على الغاز

ارتفع إنتاج مصر من الغاز الطبيعى خلال السنوات الماضية من حوالى ٦ ملايين طن عام ١٩٩٠ ليصل إلى ١٠,٨ ملايين طن عام ١٩٩٨، ويتم استهلاك الإنتاج بالكامل محليا، كما وقعت هيئة البترول عدد من الاتفاقيات مع الشركات الأجنبية لشراء حصتها من الغاز لسنوات قادمة وذلك لتلبية الطلب المحلى على الغاز الطبيعى لمواكبة المشروعات العملاقة التى تنفذها وتخطط لها الدولة حاليا خاصة فى ظل خطط التنمية الطموحة الموضوعة.

وتقوم هيئة البترول بتسديد قيمة نصيب الشريك الأجنبى من الغاز إما نقدا بالدولار أو عينا بتحويل قيمة الغاز التى يستحقها الشريك إلى ما يعادلها من براميل الزيت الخام.

وتشير توقعات الطلب على الغاز إلى ارتفاع الاستهلاك المحلى ليصل إلى ما يزيد عن ٣٥٠٠ مليون قدم مكعب يوميا عام ٢٠١٠، وتتزايد تدريجيا بعد ذلك، وذلك على أساس تلبية احتياجات محطات توليد الكهرباء بالكامل وكذلك تلبية احتياجات كافة الصناعات والمناطق الصناعية المتصلة حاليا والمخطط توصيل الغاز إليها خلال الفترة القادمة بالإضافة إلى احتياجات صناعة الأسمدة النيتروجينية والبتروكيماويات والحديد والصلب من المادة الخام والوقود.

وبطبيعة الحال فإن هذه المعدلات ترتبط ارتباطا وثيقا بالخطط الطموحة للتنمية الاقتصادية، ومشروعات التنمية الصناعية العملاقة بشمال خليج السويس وشرق بور سعيد، وسيناء وغيرها.

ويتواكب مع هذه الخطط التوسع فى البنية الأساسية لنقل وتوزيع الغاز التى تمضى قدما لتستوعب التزايد المتوقع فى معدلات الإنتاج والاستهلاك، حيث من المخطط زيادة

أطوال الشبكة القومية للغاز لتصل إلى أكثر من ٦٠٠٠ كم، هذا بالإضافة إلى إنشاء خطوط توزيع ثانوية تصل أطوالها إلى حوالى ١٠ آلاف كم، وتساعد المشروعات القائمة والمخططة على رفع الطاقة الكلية للشبكة من ٢٠ إلى ٥٥ مليار متر مكعب من الغاز سنويا بحلول عام ٢٠١٧.

ويتيح ذلك توفير الغاز الطبيعى لأى برنامج تنموى جديد يتقرر مستقبلا، لتوليد الطاقة الكهربية. والاستخدامات الصناعية والتجارية فى المناطق العمرانية الجديدة.

وتشير مقارنة توقعات الإنتاج والطلب المحلى على الغاز إلى أن السوق المحلى سوف يستهلك الإنتاج المتاح من الغاز بالكامل شاملا حصة الجانب المصرى والشركاء الأجانب حتى بداية عام ٢٠٠٢ وبعدها يحدث التوازن بين العرض والطلب. وخلال السنوات العشر التالية يكون فائض الإنتاج الذى يمكن تخصيصه للتصدير من حصة الشركاء الأجانب. وبمراجعة توقعات استهلاك الغاز بالسوق المحلى عام ٢٠١٧ وتوقعات التصدير، يتضح أن نسبة الكميات المصدرة قد تصل من ١٥ إلى ٢٥٪ من إجمالى إنتاج الغاز المصرى فى ذلك التاريخ.

* مزايا تصدير الغاز الطبيعى

إذا كانت الفترة السابقة قد شهدت تزايدا كبيرا فى الاحتياطيات الغازية، فإن مواصلة ما تم من هذه الإنجازات نحو تعظيم قاعدة الاحتياطيات الغازية تعتبر على رأس قائمة الأولويات التى ينبغى العمل على تحقيقها خاصة مع دخول مصر عصر البحث والاستكشاف بالمياه العميقة بالبحر المتوسط والتى تبعد عن الشواطئ المصرية من ١٠٠ إلى ٣٠٠ كيلو متر بالمياه الاقتصادية الدولية والتى تتعاظم احتمالات تواجد الغاز الطبيعى بها بكميات تضارع الحقول العالمية للغاز وتنبئ بعصر جديد لصناعة الغاز الطبيعى بمصر.

وفى تقديرنا أنه ينبغى اغتنام هذا الإقبال الملحوظ من الشركات العالمية على الاستكشاف فى مناطق الاحتمالات الغازية بمصر، خاصة بعد النجاح المتميز فى تحقيق اكتشافات كبرى بالبحر المتوسط، الأمر الذى يعنى نجاح هذه الشركات فى فك رموز جيولوجيا هذه المناطق لتحقيق الانطلاق نحو قاعدة احتياطيات كبرى من الغاز الطبيعى تخدم أهداف التنمية الاقتصادية الشاملة للبلاد حاليا وعلى المدى الطويل. حيث أنه من

غير المنطقى الاكتفاء بما تحقق من نجاح وما تأكد من احتياطيات والاحتفاظ بنصيب الجانب المصرى لحين الحاجة إليه بل وإجبار الشركات العالمية على عدم التصرف فى حقوقها من هذه الاحتياطيات. وهو إجراء لا يتفق مع أبسط مبادئ وأسس الاستثمار.

كما أن حجب احتياطيات الغاز المصرى وقصرها على الاستخدامات المحلية فقط، خاصة مع الفرص المتزايدة لمضاعفة الاحتياطيات الغازية عدة مرات، قد يكون ذا تأثير سلبى على إمكان الاستمرار فى زيادة قاعدة الاحتياطيات إذ أن وجود الأسواق التى تستوعب الإنتاج من الغاز المكتشف سواء كانت محلية أو خارجية، سوف يحافظ على الاهتمام الذى توليه الشركات العالمية للاستكشاف بمصر خاصة فى مناطق الاحتمالات الغازية، إذ أن هذه الشركات تتحمل المخاطرة من أجل تحقيق احتياطيات تقوم بتنميتها والإنتاج منها لاسترداد التكاليف والحصول على حصتها فى اقتسام الإنتاج الذى يعتبر عائدا على الاستثمار، ويحقق تصدير الغاز الطبيعى ما يلى:

- فتح أسواق جديدة ومتنامية أمام الغاز المصرى دون قصرها على سوق محلية واحدة. مما يشجع الشركات العالمية على تنمية الاكتشافات المحققة التى تتطلب استثمارات باهظة، وكذلك جذب المزيد من الاستثمارات لتكثيف عمليات البحث والتنقيب خاصة بالمناطق ذات الاحتمالات الغازية للمساهمة فى زيادة قاعدة الاحتياطيات الغازية، إذ إن الشركات العالمية تتحمل مخاطرة الاستكشاف بهدف تحقيق احتياطيات تقوم بتنميتها والإنتاج منها لاسترداد التكاليف والحصول على حصتها فى اقتسام الإنتاج. فإذا لم يتم ضمان أسواق كافية تستوعب هذا الغاز تكون النتيجة المباشرة فقدان الشركات العالمية لاهتمامها بالاستكشاف فى مصر عموما وفى مناطق الاحتمالات الغازية على وجه الخصوص.

- مع بدء عمليات التصدير وارتفاع معدلات الإنتاج من حقول الغاز لتغطية الاحتياجات المحلية ومتطلبات التصدير، يرتفع إنتاج البوتاجاز والمتكثفات الذين يتم استرجاعهما من الغاز. مما يكون له اكبر الأثر فى المساهمة فى تغطية التزايد المضطرد فى الاستهلاك المحلى من البوتاجاز وخفض وارداته بما يوفر العملات الأجنبية وقد بلغت الواردات من البوتاجاز خلال العام الماضى (١٩٩٨) حوالى ٥٨٥

ألف طن بزيادة نسبتها حوالى ٤٠٪ خلال عام واحد فقط، وتعادل تلك الواردات حوالى ٤١٥ مليون جنيه.

- كما أن المتكثفات تتيح إنتاج كميات من البنزين الخالى من الرصاص ووقود النفاثات والسولار بما يساهم فى تغطية الطلب المحلى المتزايد من هذه المنتجات الاستراتيجية الهامة، وقد بلغت الواردات من السولار خلال العام الماضى حوالى ١,٣ مليون طن بزيادة نسبتها حوالى ٤٥٪ خلال عام واحد فقط، وتعادل تلك الواردات حوالى ٤٧٠ مليون جنيه.
- تحقيق عائد أكبر للبلاد من خلال تصدير الغاز بالأسعار العالمية مما يمكن الحكومة من تحمل الدعم على الأسعار المحلية والمساهمة فى زيادة الدخل القومى.
- قيام الشريك الأجنبى بتصدير حصته أو جزء منها، معناه عائد يتحقق يسدد التزامات كان يجب أن تدفع من قبل الجانب المصرى وبالعملات الأجنبية فى حالة عدم وجود فائض إنتاج يزيد عن الطلب المحلى، حيث إن عائدات التصدير سوف تستخدم فى تسديد نسبة متزايدة من قيمة حصة الشركاء الأجانب إلى أن تغطيها بالكامل بنهاية العقد الأول من القرن الحادى والعشرين وذلك تفاديا لتحميل الإنتاج البترولى أو العائد منه بتسديد قيمة حصة الجانب الأجنبى فى إنتاج الغاز وبالتالى تفادى خفض أحد مصادر دخل الخزانة العامة للدولة من العملات الأجنبية.

وعلى ضوء ما سبق يتضح أن البدء فى تصدير الغاز، عقب الوصول إلى التوازن بين الطلب المحلى والإنتاج المتاح مع توافر الاحتياطيات اللازمة للاستهلاك المحلى والتصدير منه، يحقق مميزات عديدة.

وعلى صعيد آخر فإن وزارة البترول تتبنى سياسة تعظيم استخدام الغاز الطبيعى بالأسواق المحلية فى كافة المجالات التى تشمل محطات الكهرباء والأنشطة الصناعية والتجارية والمنزلية بالإضافة إلى التطبيقات غير التقليدية التى تستخدم أحدث التكنولوجيات، فضلا عن المشروعات الجارية والخطط الموضوعة لتصنيع الغاز واستخدامه كمادة خام فى عدد من الصناعات الهامة - مثل البتروكيماويات والأسمدة - التى تعظم من القيمة المضافة وتحقق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية. كما تم فتح المجال للقطاع

الخاص للمشاركة فى أنشطة نقل وتوزيع الغاز الطبيعى والعمل على خلق أسـواق جديـدة له بكافة أنحاء البلاد.

إن السياسات التى تتبعها وزارة البترول يتم وضعـها بنـاء علـى نظـرة بعيـدة ورؤى طويلة المدى لكل ما نخططه ونقوم بتنفيـذه مـع تحقيـق التـوازن بـين كـل مـن الإنتـاج والاستهلاك آخذين فى الاعتبار خطط التنمية الطموحة التى تتبناها الدولة لأعوام قادمة.

كما أننا نملك إرادتنا. ونملك السيطرة على مقدرات مواردنا وثرواتنا. حيـث تنـص الاتفاقيات البترولية، كما أوضحنا من قبل. على إعطاء الأولوية للوفاء باحتياجات السوق المحلى. ويصبح من حقنا الحصول على إنتاج مصـر بالكـامل مـن الغـاز بمـا فيـه حصـة الشريك الأجنبى بدون تصديرها حين نستشعر الحاجة إليـها. ولكـن أن نشـترى كميـات من الغاز تفيض عن حاجة البلاد وتكلفنا ملايين الدولارات بدون أى عائد أو فائدة، فإنـه أمر تجافيه الحكمة وتنقصه النظرة الصائبة.

نشاط تكريــر وتصنيـع البتـــــــــــرول ١٩٨٢ - ١٩٩٨

مع بداية هذه المرحلة فى عـام ١٩٨٢، تطلـب الأمـر حتميـة زيـادة طاقـة التكريـر للتواؤم مع زيادة الطلب على المنتجات البترولية. وشمل ذلك بعض التوسعات فى معـامل التكرير القائمة بالبلاد. وكذلك إدخال طاقات جديدة. فقـد أعيـد تعمير وتشغيل معمـل أبو رديس فى سيناء بطاقة نصف مليون طن/ فى السنة عام ١٩٨٦، وكذلك بـدء تشـغيل معمل تكرير أسيوط (بمنطقة الصعيد لأول مرة بالبلاد)[1] بطاقة ٢,٥ مليـون طـن (كمرحلـة أولى) والذى بدأ تشغيله عـام ١٩٨٧ تنفيـذا لسياسـة الانتشـار الاسـتراتيجى بـالبلاد مـن جهة، وإلى ما استشعره قطاع البترول نحو التزامه تجاه التنميــة الاقتصاديـة والاجتماعيـة للوجه القبلى من جهة أخرى. وبصفة خاصة تدبير احتياجات وحـدات توليـد الكـهرباء وصناعة الأسمنت بالوقود اللازم لها.

وقد استلزم التوسـع المشـار إليـه فـى طاقـات التكريـر بالمنـاطق المختلفة، تكويـن شركتين جديدتين للتكرير، وذلك بفصل النشاط القائم والتـابع لشـركة السـويس للتصنيـع (ومركزها منطقة السويس) على مواقع معامل التكرير الجديدة بالقاهرة وطنطا بإنشاء شركة القاهرة للتكرير بمسطرد عام ١٩٨٢، وكذلك فصـل النشـاط القـائم والتـابع لشـركة النصـر للبترول (ومركزها السويس أيضا) على مواقع معمل التكرير الجديـد بالإسـكندرية بتكويـن شركة العامرية لتكرير البترول عام ١٩٨٤.

الجدير بالذكر أن طاقة التكرير بالبلاد قد تضاعفت من حـوالى ١٥ مليـون طـن عـام ١٩٨٢ إلى حوالى ٢٩ مليون طن عام ١٩٨٨ أى فى السبعة سنوات الأولى من هذه المرحلة. ومن ذلك الحين وخلال عشر السنوات التالية وحتى عام ١٩٩٩ لم تحتج البلاد إلى زيـادة تلك الطاقة. فقد دخلت البلاد **عصرا جديدا فى استخدام الغازات الطبيعية.**

---

(١) احتياجات الوجه القبلى آنذاك كانت تتم باستخدام اللوارى لشحن البنزين. والكيروسين ووقود النفاثات والسولار. ويستعان أيضا بالسكك الحديدية حتى أسوان. وكذلك النقل النهرى (المواعين) للسولار والمازوت. بما كان يمثل عبئا ثقيلا وبصفة خاصة فى أوقات السدة الشتوية التى ينخفض معها منسوب المياه لنهر النيل وبما كان يتطلب جهودا كبيرة لنقل المازوت باللوارى لضمان توفير الوقود للمخابز بالدرجة الأولى.

ويوضح الجدول رقم (٦) تطور طاقات معامل التكرير بالبلاد بالمناطق المختلفة خلال تلك المرحلة.

الطاقة (مليون طن/ العام)

طاقات التكرير المتاحة	٨١/ ١٩٨٢	١٩٨٨	١٩٩٨
معمل مسطرد	٤.٣	٨.٧٥	٨,٧٥
معمل طنطا	٠.٧٥	١.٧٥	١,٧٥
معمل السويس للتصنيع	١.٢	٣.٢	٣,٢
معمل النصر بالسويس	٢.٥	٣.٥	٣,٥
معمل أبو رديس بسيناء	-	٠.٥	٠,٥
معمل المكس بالإسكندرية	٣.٢٥	٥.٢٥	٥,٢٥
معمل العامرية	٣.٠	٣.٢	٣.٢
معمل أسيوط	-	٢.٥	٢.٥
الإجمالى	١٥	٢٨,٦٥	٢٨,٦٥

جدول رقم (٦)

تطور طاقة التكرير بالبلاد ١٩٨٢ - ١٩٩٨

* الغازات الطبيعية

جاءت .. الفرصة البديلة

لقد تعاظم إعتماد البلاد على استخدام الغازات الطبيعة بديلا للمنتجات البترولية خلال هذه المرحلة حيث ارتفعت من حوالى ٢ مليون طن عام ١٩٨٢ إلى ما يقرب من ١١ مليون طن فى عام ١٩٩٨. وتبلغ نسبتها مع تشكيلة المنتجات البترولية حاليا حوالى ٣١٪ من إجمالى الاستهلاك بدلا من حوالى ١٢٪ عام ١٩٨٢ وكما هو موضح .

	١٩٨٢	النسبة	٩٧ / ١٩٩٨ (الكمية/ مليون طن)	النسبة	٨٢ - ١٩٩٨ (التطور)
منتجات بترولية	١٤.٥	٨٧.٩٪	٢٣.٢	٦٨.٦٪	١.٦ مرة
غازات طبيعية	٢.٠	١٢.١٪	١٠.٦	٣١.٤٪	٥.٣ مرة
إجمالى الاستهلاك	١٦.٥	١٠٠	٣٣.٨	١٠٠	٢.١ مرة

ومن الطبيعى أن ذلك قد أتاح الفرصة فى أن تظل طاقة التكرير التى تحتاج إليها البلاد (لمعالجة الزيت الخام) دون زيادة من عام ١٩٨٨ أى فى عشر السنوات الأخيرة حتى الآن، برغم مضاعفة إجمالى الاستهلاك إلى ٣٣.٨ مليون طن عام ١٩٩٨ كما جاء أعلاه فقد أصبحت الغازات الطبيعية توفر حاليا حوالى ٢.٧ مليون طن من المتكثفات والبوتاجاز (عام ١٩٩٨) مقابل حوالى ٤٢٠ ألف طن فقط فى عام ١٩٨٢ كإضافة مباشرة تثرى حصيلة المنتجات البترولية كما سبق عرضه.

إن تعاظم الاعتماد على الغازات الطبيعية ليصل فى تشكيلة المنتجات بالبلاد حاليا إلى ٣١٪ أمر تفوق به مصر عن معظم دول العالم، والمعروف أن دول القارة الأوروبية لا تتعدى هذه النسبة ٢١٪ طبقا لما هو منشور عاليا، بل أنه من المنتظر الاستطراد فى تعاظم هذا الاعتماد مستقبلا، وقد جاء ذلك مناسبا تماما لأوضاع الطاقة فى بلادنا، بل وفى توقيت حيوى وهام.

* استراتيجية التكرير والتصنيع

وهى فى إطار استراتيجية الدولة بشأن خطتها الشاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد، وبصفة خاصة فيما يتعلق والالتزامات الملقاه على عاتق البترول لتوفير احتياجات الطاقة للمشروعات العملاقة الكبرى، وكذلك مشروع تنمية جنوب صعيد مصر وتجئ فى المحاور الأساسية التالية:

* الأول : الطاقات اللازمة لتكرير الزيت الخام

- رفع كفاءة الوحدات القائمة وتشمل إزالة الاختناقات والتعديلات بالإستبدال أو الاستكمال للأفران، آلات التحكم والقياس المتطورة، الأجهزة والمعدات (مثال

ما تم على معمل تكرير شركة النصر بالسويس) لكامل وحداتها باستثمار إمكانات التصنيع المحلى لدى الشركة المتخصصة بقطاع البترول «بتروجيت» فى أعوام ١٩٩٣، ١٩٩٥.

- إدخال التعديلات بالمعامل للتواؤم وتشغيل الخامات الخفيفة كنتيجة مباشرة لتزايد حجم المتكثفات الناتجة من حقول الغازات الطبيعية (مثال ما تم على شركة العامرية لتكرير البترول).

- التوسعات للمرحلة المستقبلية من بداية الخطة الرابعة (٩٧/ ٩٨) وتشمل التوسعات الجارية بمعمل تكرير أسيوط حاليا بالاستفادة بالبنية الأساسية به، وإنشاء معمل تكرير شركة ميدور (٥ ملايين طن) يستهدف تعظيم إنتاج المنتجات البترولية على حساب المازوت المتواجد فى الزيت الخام. وذلك بالاشتراك مع القطاع الخاص، هذا إلى جانب تصنيع المازوت فى مشروع التكسير الايدروجينى أيضا.

* الثانى : التوسع فى استخدام الغاز الطبيعى بديلا للمنتجات

- برنامج استخدام الغاز فى وسائل النقل بديلا للبنزين/ السولار.

- برنامج توصيل الغاز للمنازل.

* الثالث : عمليات التصنيع لتعظيم القيمة الاقتصادية

- تصنيع البتروكيماويات من الغازات الطبيعية.

- تصنيع البنزين لتغطية تعاظم احتياجات البلاد من البنزين المحسن عالى الأوكتان (الريفورمات).

- تصنيع المازوت الفائض ذو نسبة الكبريت المرتفعة لإنتاج المقطرات الوسطى وقود نفاثات/ سولار (مثل المشروع العملاق الخاص بالتكسير الهيدروجينى بالسويس).

- الدخول إلى المرحلة الثانية فى تصنيع البتروكيماويات بالبلاد وتشمل إنتاج المادة الخام الأساسية (الايثيلين) وإنتاج البولى ايثيلين والبولى بروبيلين.

● زيــادة طاقــة التصنيــع لإنتــاج الزيــوت والشــحوم والشــموع. والأســفلت. والمذيبـات، وإنتـاج المـادة الخـام للمنظفـات الصناعيـة، بالإضافـة إلى مشـروعات لمنتجـات جديـدة تخـص إضافـات الزيـوت والشــــحوم، وتصنيـع منتجـات الأسفلت.

* الرابع : عمليات تحسين الجودة للمنتجات البترولية

وهى مشروعات تخص البيئة وغالبيتها ذات مردود اقتصادى.

● إنتاج البنزين الخالى من الرصاص.

● عمليات استخلاص الكبريت من الغازات وتصنيعه.

● خفض نسبة الشموع في السولار لتعظيم الإنتاج على حساب المازوت.

● خفض نسبة الكبريت فى الكيروسين والسولار بالمعالجة الهيدروجينية.

● إعادة تكرير وتصنيع زيوت التزييت المرتجعة (بعد استعمالها).

● الطرق الحديثة لمعالجة المياه التزاما بالمواصفات الموضوعة لمكون الزيت بـها أو نسبة الأوكسجين اللازم للأحياء البحرية.

* الخامس : اشتراك القطاع الخاص الوطنى

وذلـك فـى عمليـات التصنيـــع للمــازوت والبتروكيماويــات وكذلـك العديــد مــن الأنشـــطة الخاصة بالصيانة، والخدمات، ونشاط النقل والتوزيع (التعامل المباشـر مـع الجماهير).

* المشروعات الكبرى فى مجال التكريـــــر والتصنيــــع

وتبلغ التكلفة الاستثمارية المقدرة لها ما يزيد على ١٢ مليار جنيه وفى ما يلـى أهـم تلك المشروعات :

أولا : مشروع معمل التكرير الجديد (١,٥ مليار دولار)
(الشرق الأوسط لتكرير البترول - ميدور)

وهو أول معمل تكرير قطاع خاص فى مصر منذ الخمسينات[1] وقد أنشئ وفقا لأحكام قانون الاستثمار ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ كشركة مساهمة مصرية بنظام المناطق الحرة ، وتساهم فيه إلى جانب الهيئة المصرية العامة للبترول وشركاتها ، البنوك المصرية ، وشركة ميدور الأيرلندية وشركة ماسكا السويسرية ، وبعض المستثمرين .

وقد اختير الموقع بالمنطقة الحرة بالعامرية قريبا من نهاية خط أنابيب (السوميد) سيدى كرير بالإسكندرية ، وسيرتبط بها كمصدر للتغذية بالزيت الخام ، هذا وتبلغ طاقة المعمل حوالى ٥ مليون طن/السنة وقد وضع التصميم على أساس تشغيل الخام العربى الخفيف والثقيل (مناصفة)، وقد روعى فى التصميم العام وكذلك فى جميع الوحدات المنشأة به القيود البيئية والاشتراطات الخاصة بها طبقا لأحدث التكنولوجيات المتبعة بذات الشأن كمعمل حديث ، يُؤمن تماما البيئة المجاورة (الهواء - المياه - التربة) من أية تعرض للملوثات .

ويشتمل معمل التكرير الجديد على وحدات فى التقطير الجوى والتفريغى ، والتكسير الهيدروجينى ، والإصلاح بالعامل المساعد ، والازمرة ، ومعالجة السولار والكيروسين بالهيدروجين ، وإنتاج الفحم والكبريت ، إلا أن أهميته ترجع بالدرجة الأولى إلى التصميم الذى روعى فيه ، اختيار المسار التشغيلى بالكامل الذى يسمح بتعظيم إنتاج المقطرات الوسطى (حوالى ٥٨,٢٪) ونوعى البنزين (٢٢,٥٪) إلى جانب البوتاجاز (٤,٢٪) وذلك على حساب المازوت ، وبالنظام المعروف بإنشاء معامل التكرير (Non-Fuel producing) .

وقد روعى فى التصميم أيضا فى معالجة المنتجات أن تجيء وفق اشتراطات القيود البيئية المنتظر اتباعها لدى المجموعة الأوروبية مستقبلا ، وبما يسمح أن تكون قابلة للمنافسة فى أسواق التصدير ، وهى اشتراطات قاسية تخص الشوائب ونسبة الكبريت فى المنتجات البترولية ، وما يتخلف عنها من انبعاثات .

---

(١) معمل تكرير شركة الإسكندرية لتكرير البترول وتجارته (سيركوب) شركة مساهمة مصرية قطاع خاص بطاقة ٢٥٠ ألف طن بدأ فى التشغيل فى منتصف الخمسينات وآل إلى الهيئة المصرية العامة للبترول فيما بعد ، وعلى الوضع الذى أوردناه فى باب الإعداد من هذا الكتاب .

هذا وتجدر الإشارة إلى أنه إلى جانب الشركات العالمية المتخصصة ، فقد تم إشراك شركة إنبى (الأعمال الهندسية) ، بتروجيت (الأعمال الإنشائية) فى التنفيذ لمجموعة كبيرة من الأعمال لتعظيم المكون المحلى شاملا التصنيع أيضا . هذا وسيعتمد معمل التكرير على استخدام الغاز الطبيعى من الشبكة القومية كوقود للحريق فى إطار تعاقد مع هيئة البترول بذات الشأن .

هذا ويهمنا أن نضيف . أنه إلى جانب أن معمل التكرير قد ساهم فيه الجانب المصرى على أساس أنه وحدة اقتصادية لها الجدوى الخاصة بها وبما يحقق عائدا منتظرا، إلا أننا لا يجب أن نغفل أن إقامة المعمل الجديد بهذه الطاقة (والسعة التحويلية أيضا) أمر يدخل فى نطاق تأمين توافر المنتجات البترولية لدينا فى توازن تحكمه الاقتصاديات ، وباعتبارها متاحة وتتواجد فى المنطقة الحرة بأسعار السوق العالمية .

هذا ومن المنتظر تشغيل هذا المشروع فى الربع الأخير من عام ٢٠٠٠ .

ثانيا : مشروع مجمع التكسير الايدروجينى للمازوت (٥٣١ مليون دولار) (شركة مصر لتصنيع البترول - السويس)

قطاع خاص تساهم فيها شركة النصر للبترول (٥٪) ومجموعة من البنوك المصرية وشركة مصر للتأمين بالإضافة إلى **الاكتتاب العام** الذى يمثل ٣٥٪ من رأس المال .

وقد اختير موقعه كجزء من شركة النصر للبترول بالسويس ويشمل الوحدات التقليدية، الخاصة بالتقطير التفريغى والتكسير الايدروجينى ، واللزوجى . والمعالجة بالايدروجين واستخلاص الكبريت ومعالجة الغازات .

وذلك لتصنيع المازوت (طاقة ٣٥ ألف برميل / اليوم) ذو نسبة الكبريت المرتفعة بتحويله إلى منتجات بترولية عالية الجودة من المقطرات الوسطى (وقود النفاثات/السولار) .

وتجدر الإشارة إلى أن لدينا فائض من المازوت (حوالى ٥ مليون طن للتصدير منها حوالى ٣ ملايين بنكر للسفن العابرة) وتحسبا للتشدد العالمى فى إطار الاهتمام المتزايد بشأن البيئة ونسبة الكبريت بالمنتجات بصفة خاصة ، ومع مدخل القرن الحادى والعشرين ، جاء تنفيذ المشروع رؤية واضحة لما نحن مقبلون عليه فى سنوات قادمة وبما يتطلب الاستعداد المبكر .

ثالثا : مجمع البتروكيماويات

المرحلة الأولى : لإنتـاج «البولي فينيل كلوريد»

(شركة البتروكيماويات المصرية)

أقيمت المرحلة الأولى لمجمع البتروكيماويات بالإسكندرية بطاقة ٨٠ ألف طن لإنتاج (البولي فينيل كلوريد)[١] . وعلى أساس استيراد المادة الخام (الايثلين) اللازم من الخارج حيث أعدت له منصة بحرية لذات الشأن والتسهيلات الخاصة بها . حيث لم تكن الغازات الطبيعية المتوافرة بالبلاد آنذاك (حقل أبو قير البحرى) يحتوى على النسبة المطلوبة من غاز الايثان (اللازم لتصنيع الايثيلين) . وقد افتتحه السيد/ الرئيس حسنى مبارك فى عام ١٩٨٧ . ويحتوى المجمع على وحدات لإنتاج الكلور بطاقة ٦٠ ألف طن . الصودا الكاوية بطاقة ٦٦ ألف طن كمنتجات ثانوية . وفى تطور آخر أضيفت وحدة للخلط والتحبيب بطاقة ٤٠ ألف طن فى السنة لإنتاج مركبات البولى فينيل كلوريد والبولى ايثيلين المتشابك والذى يغطى بعض الاستخدامات الخاصة التى يحتاجها السوق المحلى بديلا لبعض المواد التقليدية (الخشب/الزجاج) .

المرحلة الثانية : «لإنتـاج الايثيليـن والبولى ايثيلين»

(شركة سيدى كرير للبتروكيماويات -- سيدبك)

ويجيء فى تكامل مع المشروع العملاق الخاص بتجميع غازات الصحراء الغربية[٢] الذى يجرى إنشاؤه بالقرب منه لتغذية المشروع بالغاز الطبيعى (خليط الايثان بروبان) بكمية حوالى ٤٧٠ ألف طن فى السنة . ويستهدف إنتاج ٣٠٠ ألف طن من الايثيلين فى السنة . يوجه ٥٠ ألف طن منها لشركة البتروكيماويات المصرية بديلا للاستيراد . ٢٠٠ ألف طن لتصنيع مادة البولى ايثيلين لتغطية احتياجات الاستهلاك المحلى فى

---

(١) لتغطية احتياجات البلاد المتنامية من مادة (البولى فينيل كلوريد) والتى تدخل فى كثير من الصناعات والاستخدامات اللازمة لمجالات الزراعة والرى والصرف والعبوات والتغليف والكابلات الكهربائية والأحذية .

(٢) مشروع مجمع غازات الصحراء الغربية ١,٤ مليار دولار ويخص تنمية حقول الغاز جنوب مطروح بطاقة ٥٥٠ مليون قدم مكعب فى اليوم . وإنشاء خط بطول ٣٥٠ كيلو متر إلى مجمع غازات الصحراء الغربية بالإسكندرية لإنتاج غازات ايثان / بروبان بكمية ٤٧٠ ألف طن (تغذية مجمع البتروكيماويات الجديد) والبوتاجاز ٢٥٠ ألف طن/السنة . والمتكثفات ٢١٥ ألف طن/السنة .

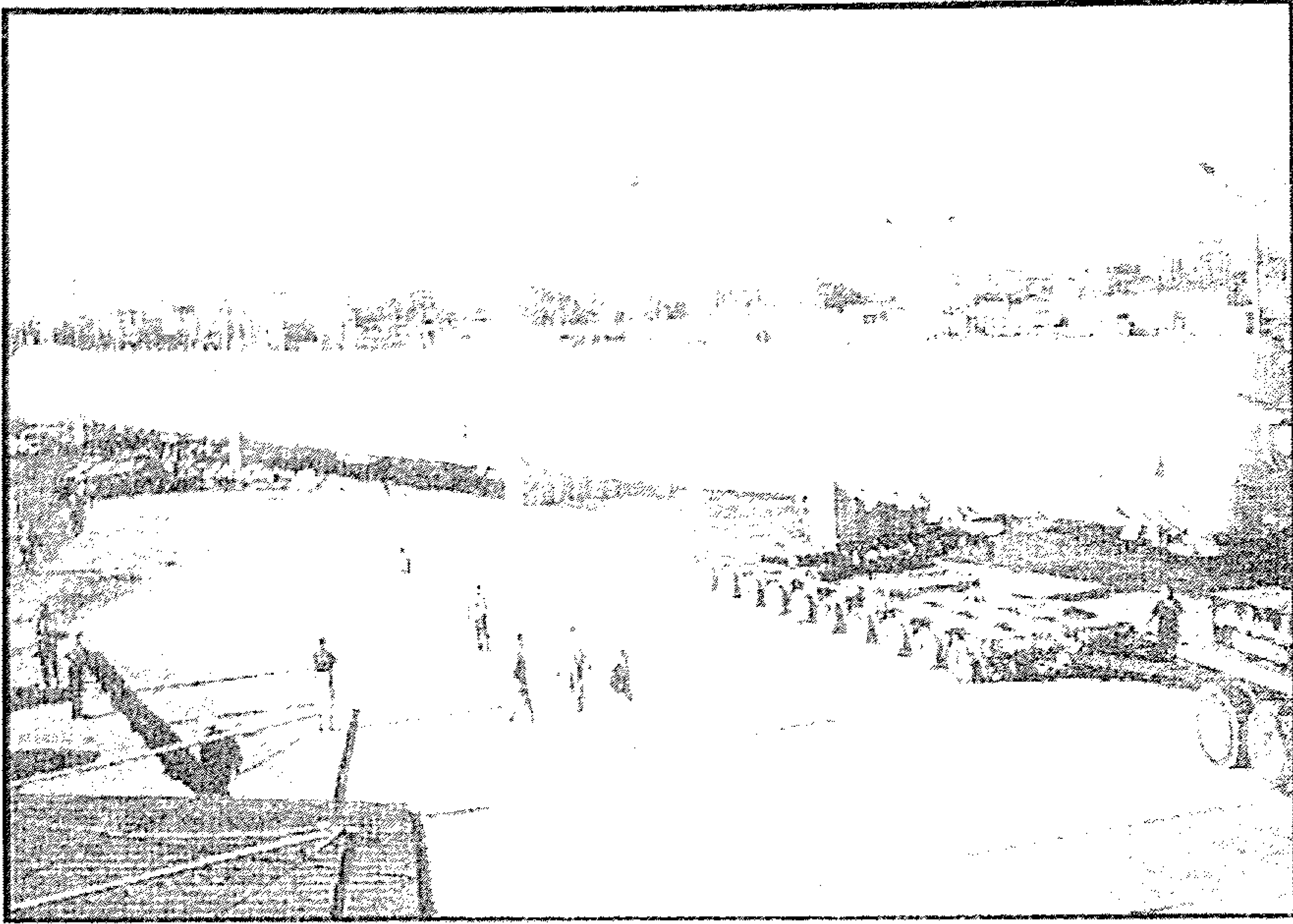
استخداماتها العديدة فى مجالات أكياس التعبئة والتغليف ومجالات الزراعة ومراكز الصرف والرى ، والعبوات بديل الزجاجية وعبوات العصائر ومواسير الغاز ، الشنط المغزولة بديلا للاستيراد . هذا ومن المنتظر بدء تشغيل هذا المجمع فى أوائل عام ٢٠٠١ .

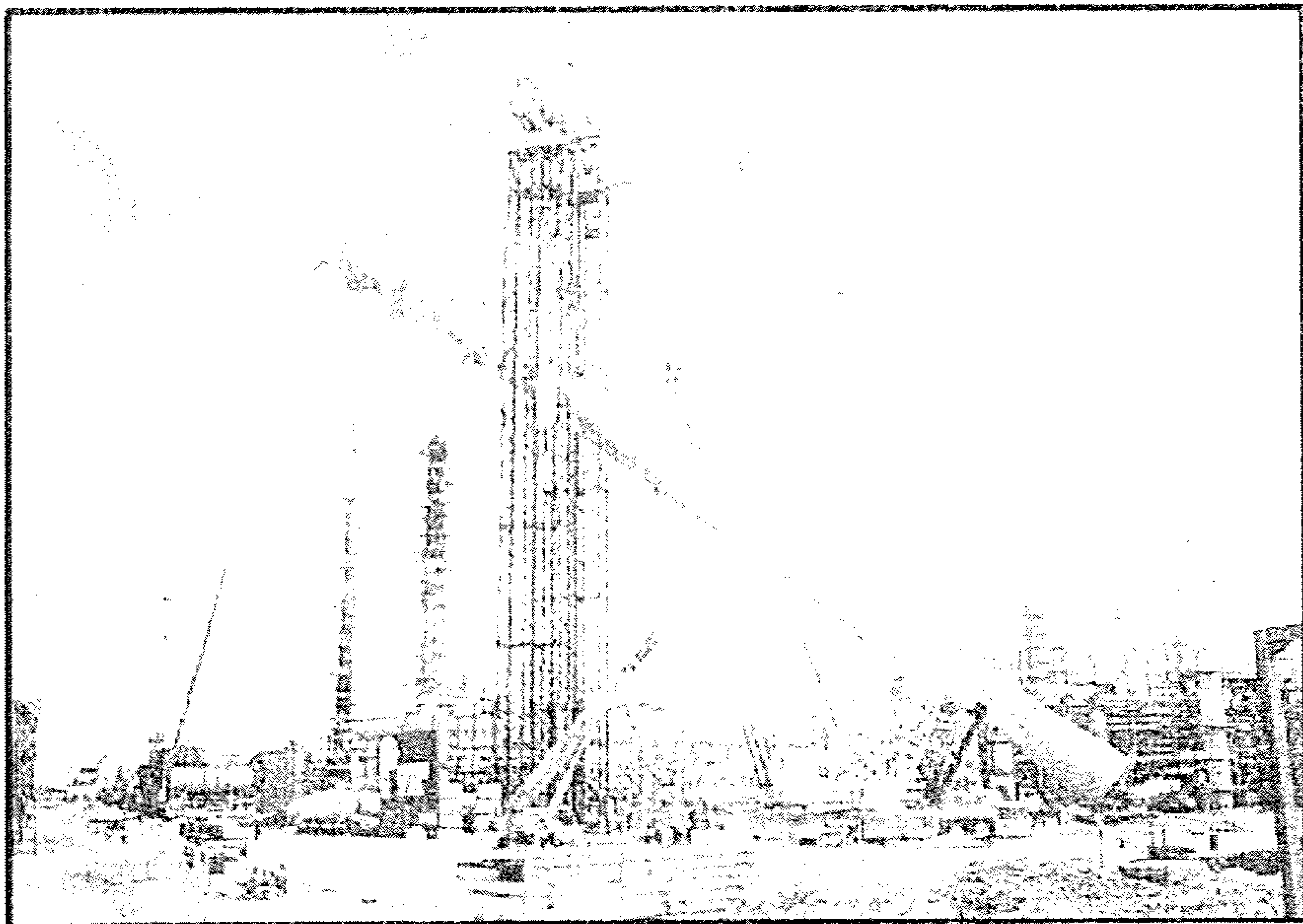
وقد استهدف إسناد هذا المشروع إلى القطاع الخاص لتخفيف أعباء تحمل التمويل من قبل الدولة ، وحيث لم تزد مساهمة الهيئة المصرية العامة للبترول وشركة البتروكيماويات المصرية عن ٣٠٪ (حصة عينية) ومجموعة من البنوك المصرية وشركة مصر للتأمين وصناديق التأمين الاجتماعى ، وبنك ناصر. وشركة التجارى الدولى .

وتبلغ التكلفة الاستثمارية لهذا المشروع حوالى ٥٧٠ مليون دولار ، هذا وتشترك شركتى إنبى (فى الأعمال الهندسية) وكذلك شركة بتروجيت (فى تنفيذ العمليات الإنشائية) إلى جانب تعظيم المكون المحلى فى عمليات التصنيع . وتجدر الإشارة إلى أن التكنولوجيا التى استخدمت فى هذا المشروع من أحدث ما هو مطبق على الساحة العالمية بذات الشأن فى مجال تصنيع البتروكيماويات ، وبصفة خاصة عند اختيار الرخص وحق المعرفة ، وروعى فى التصميم الاشتراطات والقيود البيئية .

ويشهد الموقع للمجمع الآن حركة الإنشاء لمعدات عملاقة وتوضح الصور المرفقة ، البرج الرئيسى الخاص بفصل الايثيلين عن الايثان ويبلغ طوله ٩٠ مترا والمصنع من سبيكة حديد كربونى ويزن[١] فارغا ٣٥٠ طن .

(١) ورد هذا البرج إلى ميناء الدخيلة بالإسكندرية فى ١٤ نوفمبر ١٩٩٨ وقد تم نقله مباشرة من الميناء إلى موقع المشروع لحظة وصوله لضخامته واستغرق ذلك يومين كاملين اشتركت فيها جميع الجهات المعنية بالإسكندرية ، وتطلبت عملية رفعه ونش هيدروليكى عملاق حمولة ١٢٠٠ طن بمساعدة أوناش أخرى حمولة ٥٠٠ طن .





برج فصل الإيثلين عن الايثان (طول ٩٠ متر والوزن فارغا ٣٥٠ طن)

رابعا : مشروع إنتاج الزيوت الأساسية والخاصة (٨٤٠ مليون جنيه مصرى)

(شركة الإسكندرية للزيوت المعدنية بالإسكندرية)

قطاع خاص تساهم فيها شركة الإسكندرية للبترول . وشركتى التسويق الجمعية ومصر للبترول ، والبنوك ، شركات التأمين ، وصناديق التأمين الاجتماعى للعاملين بالقطاع الحكومى والقطاع العام .

وتبلغ الطاقة الإنتاجية ١٠٠ ألف طن / السنة ، ٢٠ ألف منها لزيوت المحولات وزيوت نقل الحركة الأوتوماتيكى لأول مرة بالبلاد إلى جانب إنتاج الشموع البرافينية الصلبة ، والمستخلص العطرى . وتشمل على الوحدات التقليدية (بتكنولوجيا حديثة) وحدة فصل العطريات ، وفصل الشموع والزيوت ، والمعالجة بالأيدروجين . ومن المتوقع بدء التشغيل فى منتصف عام ٢٠٠٠ .

خامسا : مشروع إعادة تكرير الزيوت المرتجعة (١٧٥ مليون جنيه)

(شركة الإسكندرية للبترول)

ويستهدف تجميع زيوت التزييت المستعملة بدلا من إلقائها فى الصرف الصحى وإعادة تكريرها باتباع أحدث الأساليب التكنولوجية المتبعة عالميا فى هذا المجال ، وذلك بطاقة ٣٠ ألف طن فى السنة من الزيوت المستعملة ، فى إطار الاهتمام بالبيئة من ناحية وترشيد الاستخدام وبما يحقق عائدا اقتصاديا فى سد جزء من الاحتياجات المتزايدة من زيوت التزييت الأساسية وقد تم تشغيل المشروع فى عام ١٩٩٨ .

سادسا : البترول والاهتمامات البيئية

إن **قضية البيئة**(١) والالتزام بقوانينها ، أصبحت مسألة تفرض نفسها على عالمنا المعاصر . وترتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية، وإن كان فى رأينا أن ذلك الأمر ليس قيدا على تلك التنمية ، فالالتزام بالقوانين كمتطلب لا يعوق حركة الانماء فلها **مردودها الاقتصادى والاجتماعى** على أقل تقدير .

---

(١) من كلمة للمؤلف بالمؤتمر الدولى الثانى عن (البترول والبيئة) معهد بحوث البترول - القاهرة ١٥ ديسمبر ١٩٩٨ .

وطالما أن هناك رؤيـة واضحـة سـبيلها العلم والمعرفـة وخطـوات وإجـراءات متزنـة ومتعقلة فى إطار من الفهم الصحيح لمسئولياتنا سـواء علـى المستوى المحلـى الإقليمـى أو المنـاخ العـالمى ، فـإن التـوازن فـى الاسـتخدام المنشـود للطاقـة كأسـاس لخطـة التنميـة الاقتصادية والاجتماعية وبين حماية البيئة . أمر يدخل فى إطار الممكـن . وهـو السـبيل نحو «التنمية المتواصلة» .

إن صناعة البترول في جميع مراحلها كما هو معروف صناعة خطرة ، ومن هنا فرض الأمر نفسه متلازما مـع هـذه الصناعـة فـى أن تكـون لهـا منـذ البدايـة قواعدهـا ، وإجراءاتها الصارمة . بشأن الحماية مـن التلـوث أو التسـرب وتنفيـذ إجـراءات السـلامة الموضوعة فى التشغيل وهـى تسـتهدف بالدرجـة الأولى حمايـة العـاملين ووسـائل الإنتـاج والحفاظ على البيئة المحيطة . ومع بداية التسـعينات كـان هنـاك مـهام ثقـال ، ترتبـط بالقيود السارية واللاحقة أيضا - كاهتمام عالمى -- فيما يخص المواصفات للوقـود بجميـع أنواعه بصفة عامة والانبعاثات بصفة خاصة . وفى مصر قمنا بتنفيذ برنامج طمـوح لعديـد من المشروعات ، فى إطار خطة طويلة المدى تستهدف مشـروعات بيئيـة بفلسـفة جديـدة تكسر مفهوم (القيود البيئية) إلى مشروعات ذات **مردود اقتصادى** .

إن هناك العديد من التطبيقات للمشروعات البيئية التى تم تنفيذها لـمـا هـو متواجـد من بنية أساسية فى مجالات الأنشطة المختلفة للعمـل البـترولى . وفيمـا يخـص الأجـهزة والمشـروعات الجديـدة فإنـها بحكـم اختيـار التكنولوجيـات المتقدمـة فـهى تجـىء وفقـا للاشتراطات القياسية التى أصبحت تسود على الساحة العالمية بذات الخصوص .

لقد كانت لنا برامج طموحة حين أعلنا فى عام ١٩٩٢ عن البدء فى استخدام الغـاز الطبيعى فى وسائل النقل ، وكذلك إلغاء استخدام الرصاص فى البنزين بالبلاد . أضفـت على مصر وضعا مميزا فى المحافل الدولية التى تهتم بما هو جـار علـى الساحة العالميـة بشأن الاهتمام بالمناخ العالمى ، وسنتناول هنا بإيجاز بعضا مـن الاهتمامـات التـى أخـذت مجالها فى التطبيق وذلك فى محاور ثلاث :

- فيما يخص تحسين المواصفات للمنتجات البترولية .
- إلغاء استخدام الرصاص فى البنزين .
- استخدام الغاز الطبيعى فى السيارات ووسائل النقل وكذلك مجموعة الإجراءات التى تمت بشأن الاهتمام الجارى بالدولة بصناعة السياحة .

الأول : فيما يخص العناية والمحافظة على (الهواء والمياه)

- برامج فى جميع معامل التكرير المنتشرة بالبلاد ، لمعالجة المقطرات الوسطى بالهدرجة . وصولا للحدود المتعارف عليها عالميا لنسبة الكبريت خلال الحقبة القادمة . ويتكامل معها دائما إضافة أجهزة معالجة الغازات الكبريتية لفصل الكبريت الصلب ، لتسويقه وتحسين الاقتصاديات .

- تصنيع المازوت عالى الكبريت للحصول على مقطرات (وقود النفاثات - السولار) بالمواصفات العالمية .

- استكمال ما جاء أعلاه بإقامة معمل تكرير حديث (ميدور بالإسكندرية) بطاقة ٥ ملايين طن فى العام روعى فى اختيار مسار التشغيل لوحداته استخدام أحدث التكنولوجيات المطبقة فى العالم بمراعاة الاشتراطات البيئية وكذلك أحدث مواصفات المنتجات البترولية طبقا لاشتراطات المجموعة الأوروبية للحقبة القادمة ، وفيه يتحول كل المازوت المنتج إلى منتجات أيضا بالإضافة إلى الفحم .

- التوسع فى الطاقات الإنتاجية لمجمع الالكيل بنزين مستقيم السلسلة ، وهى المادة الأساسية فى صناعة المنظفات الصناعية بالبلاد ، وتتميز بقابليتها للتحلل البيولوجى فى مياه الصرف ، ولها مردود اقتصادى فى القضاء على مشاكل التشغيل والصيانة .

- تنفيذ مشروع تحلية مياه البحر (لأول مرة بالبلاد) فى رأس غارب باستخدام العوادم الناتجة من التوربينات بطاقة ٥٠٠٠ متر مكعب / اليوم وتم تشغيله عام ١٩٩٦ .

- ادخال الطرق الحديثة فى معالجة المياه الخارجة من معامل التكرير إلى المسطحات المائية ، باستخدام المعالجة الكيمائية والبيولوجية ، ليس فقط للتحكم فى نسبة الزيت فى المياه واسترجاعها ، بل والوفاء بمتطلبات الأوكسجين اللازم لتنمية الثروة السمكية .

الثانى : تعميم إنتاج وتسويق البنزين الخالى من الرصاص

يعتبر البنزين من أهم المواد البترولية الأكثر تداولا من قبل المستهلكين ، واستخدامه كوقود له تأثيرات هامة على الصحة والبيئة ، لهذا فقد كان لزاما الاهتمام بتحسين

خواصه وأدائه . ولقد كان الاتجاه العالمى - ومنذ اختراع السيارة فى أوائل القرن العشرين - لتحسين أداء البنزين هو إضافة بعض مركبات الرصاص . فقد وجد أن الرصاص يعمل على رفع الرقم الأوكتينى للبنزين ويحسن خواصه المحركية بالإضافة إلى تحقيق التزلق لبعض مكونات المحرك داخل السيارات حيث يكون طبقة عازلة تحمى قواعد الصبابات فى ماكينة الاحتراق من التآكل .

ومع تزايد الاهتمام العالمى والدولى بالبيئة ، ظهرت العديد من الدراسات التى تشير إلى الآثار الجانبية الضارة لاستخدام الرصاص . وفى منتصف السبعينات تركز الانتباه على خطورة تلك المركبات ، وأشارت بعض الأبحاث إلى أن الرصاص قد يتسبب فى بعض من الأمراض الخطيرة مثل السرطان والأمراض الروماتزمية والالتهاب الرئوى بل وقد يكون له تأثير أكبر على صحة الأطفال ومعدلات النمو العقلى لديهم .

ومنذ ذلك الوقت بدأ التوجه عالميا لوضع القيود على نسب إضافة هذه المركبات ومحاولة إيجاد بدائل أخرى للرصاص . ومع تطور التغيرات العالمية ظهرت محاولات أخرى هدفها الرئيسى خفض الانبعاثات الصادرة من عوادم السيارات التى تؤثر على خصائص الهواء كتأثير بيئى .

ومن هنا جاء التفكير بمعالجة هذه العوادم وذلك بتحويلها إلى نواتج أقل نشاطا وتلويثا للهواء الجوى . وتوصلت الأبحاث إلى استخدام ما يعرف بالمحول الحفازى الثلاثى المسالك الذى يعمل على خفض نسب الملوثات المنبعثة من نواتج الاحتراق . وقد تقرر استخدامه اجباريا فى الولايات المتحدة الأمريكية واليابان عام ١٩٧٥ . إلا أن العامل المساعد الموجود بالمحول الحفازى ، كما هو معروف ، يتأثر بوجود المعادن خاصة الرصاص فيخمد نشاطه ويبطل تأثيره . ودعت هذه الحقيقة إلى بداية إنتاج البنزين الخالى من الرصاص .

وتمشيا مع الاتجاهات العالمية ، فقد كان من الضرورى وضع خطة لإيقاف استخدام مركبات الرصاص فى بنزين السيارات وذلك أساسا باستثمار الامكانات القائمة ، حيث تم رفع كفاءة أجهزة الاصلاح بالعامل المساعد وزيادة العمليات التحويلية بمعامل التكرير . كما تم البدء فى استخدام المركبات الأكسيجينية خاصة مادة (بيوتيل الأثير الثلاثى

المثيلى (MTBE)) كأحد مكونات الخلط مع البنزين لرفع درجة الأوكتين بديلا لمركبات الرصاص .

هذا بالإضافة إلى أنه يجرى تنفيذ عدد من مشروعات الأزمرة والإصلاح بالعامل المساعد لإنتاج البنزين الخالى من الرصاص بالإضافة إلى التخطيط للتوسع فى تلك المشروعات وتعميمها داخل معامل التكرير المصرية .

وقد أثمر ذلك عن تحقيق نجاح ملموس . فقد أمكن تغطية ٨٥٪ من إجمالى استهلاك البنزين بالبلاد الذى يبلغ حوالى ٢ مليون طن سنويا بدون إضافة رصاص . حيث يتم حاليا تسويق البنزين ٩٠ بالكامل على مستوى الجمهورية بدون إضافة الرصاص . أما البنزين ٨٠ فيتم تسويق النسبة العظمى منه خالى من الرصاص فى المدن الكبرى مثل القاهرة والإسكندرية والبحيرة وسيناء والسويس . أما النسبة الباقية التى لا تتعدى ٣٠٠ ألف طن فقط فتحتوى على نسبة ضئيلة من الرصاص . هذا بالإضافة إلى إنتاج كمية بسيطة تصل إلى ٥ آلاف طن من البنزين ٩٦ عالى الاوكتين خالى من الرصاص لتغطية احتياجات السيارات الحديثة وسيارات الدبلوماسيين المجهزة لاستخدام هذا النوع من البنزين .

ومن المخطط أن يتم تغطية كامل الاستهلاك بالبلاد بدون إضافات رصاص قبل عام ٢٠٠١ . وتجدر الإشارة هنا إلى أنه حتى عام ١٩٩٣ لم تكن هناك سوى ثلاث دول هى اليابان وكندا والسويد والتى بلغ الإنتاج فيها بالكامل دون استخدام إضافات مركبات الرصاص . كما أن العديد من الدول الغنية لا يزال مستوى إضافة الرصاص بها يصل إلى ٠,١٥ جم رصاص/لتر .

الثالث : التطبيق والبدء فى تعميم استخدام الغاز فى السيارات

فى إطار الجهود المبذولة لنشر استخدام الغاز الطبيعى بالسوق المحلى وتقليل الآثار الضارة بالبيئة ، بادرت وزارة البترول باستحداث تطبيقات جديدة للغاز الطبيعى ، ففى عام ١٩٩٢ بدأت وزارة البترول تجربة رائدة تطبق لأول مرة بأفريقيا والشرق الأوسط ، وهى استخدام الغاز الطبيعى المضغوط كوقود لوسائل النقل . وقد أدركت وزارة البترول المزايا البيئية والاقتصادية التى يحققها الغاز الطبيعى فكرست الكثير من الجهد والدعم لنشر هذا التطبيق الجديد فى مصر .

من الناحية البيئية . فإن استخدام الغاز الطبيعى فى وسائل النقل يقلل من الآثار الضارة بالبيئة المنبعثة من أنواع الوقود السائل ، إذ تعتبر وسائل النقل أحد المصادر الأساسية لتلوث الهواء بمركبات الرصاص والمواد العضوية وأكاسيد النيتروجين وأكاسيد الكربون . خاصة مع تزايد أعدادها وتوقع استمرار هذا التزايد مع ارتفاع مستوى المعيشة باتباع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ويؤدى استخدام الغاز فى السيارات إلى تحقيق خفض فى الملوثات الناتجة عن استخدام البنزين يصل إلى ٨٥٪ وبالتالى يساعد فى تحسين الهواء وتقليل المشاكل الصحية المرتبطة بالتلوث .

حيث تنخفض العوادم المنبعثة فى حالة استخدام الغاز الطبيعى المضغوط بالمقارنة بمثيلاتها المنبعثة من استخدام البنزين الخالى من الرصاص بالنسب التالى :

أكاسيد النيتروجين	٣٩٪
أول أكسيد الكربون	٩٧٪
الهيدروكربونات الضارة	٧٥٪
ثانى أكسيد الكربون	٢٥٪

كما تنخفض العوادم المنبعثة فى حالة استخدام الغاز الطبيعى المضغوط بالمقارنة بمثيلاتها المنبعثة من استخدام الديزل بالنسب التالية :

أكاسيد النيتروجين	٩٠٪
أول أكسيد الكربون	٩٦٪
الهيدروكربونات الضارة	٩٩٪
ثانى أكسيد الكربون	٢٥٪

أما من الناحية الاقتصادية . فإن الغاز الطبيعى أكثر جدوى اقتصاديا لصاحب السيارة. حيث تم تسعير المتر المكعب من الغاز (يعادل لتر بنزين) بـ٤٥ قرشا وهو يمثل أقل من نصف السعر للبنزين، وبهذا يتم استرداد تكلفة تحويل السيارة فى خلال فترة تقل عن ستة شهور خاصة بالنسبة للسيارات ذات الكثافة العالية فى استهلاك الوقود مثل سيارات الأجرة والميكروباص. كما وفرت وزارة البترول برامج لتمويل عمليات تحويل السيارات للعمل بالغاز الطبيعى بالتقسيط.

وبالإضافة إلى المزايا البيئية والاقتصادية التى تتحقق نتيجة استخدام الغاز فى وسائل النقل، فإن المشروع يوفر العديد من فرص العمل فى المشروع ذاته أو فى إحدى الصناعات الصغيرة المصاحبة له.

وعلى ذلك، فقد بدأ هذا التطبيق كمشروع تجريبى على عدد محدود من شركات قطاع البترول، وبعد ذلك ومنذ أواخر عام ١٩٩٥ بدأ التوسع فى هذا المجال فتم تأسيس شركتين لتحويل السيارات للعمل بالغاز الطبيعى المضغوط، وإنشاء محطات لتموين السيارات بالغاز. كما بدأت أولى الخطوات الإيجابية لتطبيق هذا المشروع على قطاع النقل العام لتعمل المركبات بنظام الوقود المزدوج (غاز/ وقود سائل). ومنذ ذلك الحين. تشهد البنية الأساسية الخاصة بمحطات التموين ومراكز التحويل تطورا ملحوظا على الرغم من أن عمر هذه الصناعة الوليدة وبدء تعميم التجربة لا يتعدى العامين ونصف العام فقط. وقد تم حتى الآن إنشاء ٢٩ محطة تموين فى مختلف أنحاء الجمهورية: القاهرة والجيزة والإسكندرية وبورسعيد والسويس وطلخا وشبين الكوم والعاشر من رمضان. بالإضافة إلى ٢٠ محطة ومركز تحويل تحت الإنشاء.

وفى ضوء العلاقات المتميزة بين وزارة البترول وشركة اجيب الإيطالية التى تعمل فى مصر فى مجال التنقيب عن البترول وإنتاجه منذ أكثر من ٤٠ عاما، فقد قدمت الشركة فى عام ١٩٩٤ كهدية لوزارة البترول عدد (٧) شاسيهات لأتوبيسات تعمل بالغاز الطبيعى (سعة ٥٠ راكب للأتوبيس) قيمتها حوالى مليون دولار. وقد تم الاتفاق على قيام شركة النصر لصناعة السيارات بالتعاون مع خبراء شركة ايفيكو الايطالية بتجهيز هذه الاتوبيسات مما يساهم فى نقل التكنولوجيا المتطورة فى هذا المجال الجديد إلى الشركات الوطنية، وبعد ذلك تم تسليم الاتوبيسات إلى هيئة النقل العام بالقاهرة كهدية لتسييرها فى شوارع القاهرة وتجربتها وإجراء التقييم اللازم لبحث إمكان البدء فى تعميمها مستقبلا على الوحدات التابعة للهيئة من أجل الحفاظ على البيئة وتقليل العوادم الضارة التى تنشأ عن استخدام هذه الوحدات لأنواع الوقود الأخرى خاصة فى المدن المزدحمة كمدينة القاهرة.

كما تم توقيع بروتوكول للتعاون الفنى مع الجانب الإيطالى لتصنيع مجموعات التحويل اللازمة لمختلف أنواع السيارات للعمل بالغاز الطبيعى محليا وذلك فى إطار نقل

التكنولوجيا المتطورة فى هذا المجال وإعداد الكوادر الفنية اللازمة لتدعيم هذه الصناعة وبما يتيح تخفيض تكلفة المعدات وتوسيع قاعدة عمليات التحويل.

وتجدر الإشارة إلى أن عدد السيارات المحولة للعمل بالغاز الطبيعى بمصر فى يناير ١٩٩٦ لم يتعد ٢٠٠ سيارة. واليوم وصل هذا العدد إلى أكثر من ١٥٠٠٠ سيارة. كما تشهد مبيعات الغاز الطبيعى المضغوط نموا مضطردا حتى أن بعض المحطات تقوم بتموين أكثر من ١٠٠٠ سيارة يوميا.

ومن الجدير بالذكر أنه فى عام ١٩٩٦ كانت مصر الدولة رقم ٣٧ من بين ٤٣ دولة بها نشاط للغاز الطبيعى المضغوط. واعتبارا من أول يونيو ١٩٩٨ وصلت مصر إلى الدولة رقم ٨ فى هذا الشأن، يسبقها كل من الأرجنتين وايطاليا وروسيا والولايات المتحدة ونيوزيلندا وكندا والبرازيل، وجميعها تعتبر من دول العالم المتقدمة تكنولوجيا .

الدول التى بها نشاط لغاز السيارات (يناير ١٩٩٩)

رقم	الدولة	عدد السيارات المحولة	محطات التموين
١	الأرجنتين	٤٤٥٠٠٠	٦٢١
٢	إيطاليا	٣١٠٠٠٠	٣٠٠
٣	روسيا	٢٠٥٠٠٠	١٨٧
٤	أمريكا	٨٨٥٩٤	١٢٨٧
٥	نيوزيلندا	٢٥٠٠٠	١٩٠
٦	كندا	٢٠٥٠٥	٢٢٢
٧	البرازيل	١٥٥٠٠	٤٩
٨	مصر (*)	١٥٠٠٠	٢٩
٩	كولومبيا	٤٦٠٠	٢٢
١٠	باكستان	٤٠٠٠	١٢
١١	ألمانيا	٣٦٠٠	٨٠

* مصر الثامنة من إجمالى ٤٩ دولة بالقائمة .

إن التقدم الملحوظ الذى تم إنجازه فى هذا المجال أصبح معروفا محليا وعالميا. حيث تعتبر مصر الآن رائدة فى أنشطة الغاز الطبيعى المضغوط وطلبت العديد من الدول الاستفادة بخبراتها ومن بينها الكويت وتونس والإمارات ونيجيريا. كما استضافت وزارة البترول وفودا من اليمن وسوريا وجنوب أفريقيا للاطلاع على التجربة المصرية.

وقد أثار النجاح الهائل الذى حققته وزارة البترول اهتمام نائب الرئيس الأمريكى آل جور، وهو من القيادات التى أولت على المستوى العالمى اهتماما كبيرا للقضايا البيئية وعملت على دعم برامج حماية البيئة. وخلال زيارته الأخيرة لمصر أعرب نائب الرئيس الأمريكى عن رغبته فى الاطلاع على التجربة المصرية فى مجال الغاز الطبيعى المضغوط كتجسيد لأحد المشروعات البيئية الناجحة، وتم اختيار محطة تموين وتحويل السيارات للعمل بالغاز بألماظة لهذا الغرض وتمت الزيارة فى ٣ مايو ١٩٩٨.



السيد آل جور نائب الرئيس الامريكى يتفقد التجربة المصرية فى محطة تحويل وتموين الغاز الطبيعى للسيارات "كارجاس" بالماظة بمصاحبة بعض السادة الوزراء ٣ مايو ١٩٩٨

وقد أبدى السيد آل جور إعجابه بما شهده، وأعرب عن تهنئته وتقديره لوزارة البترول المصرية لجهودها الرائدة فى مجال حماية البيئة، خاصة فيما يتعلق بوقف إضافة مركبات الرصاص إلى البنزين ثم تلك الخطوة الناجحة بتعميم استخدام الغاز الطبيعى وقودا للسيارات، مؤكدا أن كلا المشروعين مساهمة فعالة فى تحقيق هواء نظيف.

ومع استمرار الدعم المقدم من وزارة البترول، فمن المتوقع أن يشهد هذا الاستخدام نموا مضطردا. وتشير التوقعات إلى الحاجة إلى إقامة محطات تموين جديدة لمواجهة الطلب المتزايد. كما أن خطة وزارة البترول فى التوسع فى شبكات الغاز ومدها إلى مناطق جديدة سوف تؤدى إلى نشر هذا الاستخدام بتلك المناطق.

كذلك فمن المتوقع حدوث طفرة جديدة من خلال مشروع (تحسين هواء القاهرة) الذى تموله هيئة المعونة الأمريكية. ويخصص المشروع ٦٠ مليون دولار لتحسين هواء القاهرة من خلال خفض الانبعاثات الضارة الناتجة من مسابك الرصاص وعوادم السيارات، ويتضمن البرنامج توفير حوالى ٢٠٠ أتوبيس نقل عام تعمل بالغاز الطبيعى كما يتم إنشاء محطتين للتموين لخدمة المشروع.

تطبيق استخدام الغاز الطبيعى فى تكييف الهواء

ظهر فتح جديد حين وجد الغاز الطبيعى طريقه إلى تكنولوجيا جديدة مبتكرة لاستخدامه فى أنظمة تكييف الهواء. ويعتبر هذا الاستخدام إضافة جديدة للمزايا التى يحققها الغاز الطبيعى. وقد بدأت وزارة البترول فى دراسة وتنفيذ هذا التطبيق لأول مرة بين دول المنطقة منذ عام ١٩٩٧.

وجدير بالذكر أن هذه التكنولوجيا الحديثة تتمتع بمزايا فنية واقتصادية وبيئية عالية بالمقارنة بالطريقة التقليدية لاستخدام الكهرباء فى التبريد الميكانيكى. فبينما يستخدم الغاز كطاقة أولية تحول إلى كهرباء لتشغيل الضواغط فى نظام التبريد الميكانيكى، فإنه يستخدم مباشرة لتشغيل الأجهزة فى النظام الجديد. وبهذه الطريقة توفر هذه التكنولوجيا الجديدة حوالى ٥٠٪ من تكلفة التشغيل مقارنة بالطريقة الميكانيكية.

وكما بدأ استخدام الغاز الطبيعى فى السيارات كمشروع تجريبى داخل قطاع البترول. كذلك بدأ تطبيق هذه التكنولوجيا الجديدة داخل قطاع البترول أولا فى مبنى مركز المعلومات والعينات الجيولوجية التابع لهيئة البترول بالإضافة إلى تنفيذ مشروع تجريبى آخر بمقر وزارة البترول حيث تم تركيب عدد من وحدات التكييف المنفصلة.

ومن الجدير بالذكر أن هذا التطبيق لا زال تحت الدراسة. وعلى ضوء النتائج المحققة سيتم وضع خطة لتعميم ونشر هذا الاستخدام على قطاعات أخرى.

البترول والسياحة

تمتلك منطقة خليج السويس وساحل البحر الأحمر إمكانيات بترولية كبيرة، وقد أدرك قطاع البترول تلك الإمكانات واستطاع استغلالها منذ أوائل هذا القرن لخدمة الاقتصاد القومى، كما أن هناك مناطق تتمتع بخصائص بيئية ومقومات سياحية متميزة اتجهت إليها الدولة فى العقد الأخير فى إطار خطتها المستهدفة فى أن تكون صناعة السياحة أحد الدعامات الأساسية للاقتصاد القومى المصرى[1].

وعلى الرغم من أن حماية البيئة من التلوث تعتبر عنصرا أساسيا من عناصر صناعة البترول الخطرة، كما أن هناك أمثلة عديدة تنتشر فى أنحاء العالم تمثل فيها الحفارات البترولية جانبا جماليا كخلفية لمناطق سياحية، كما هو متواجد فى (رافينا) شمال شرق إيطاليا وعلى ساحل بحر الادرياتيك، أو فى كاليفورنيا على المحيط الهادى.

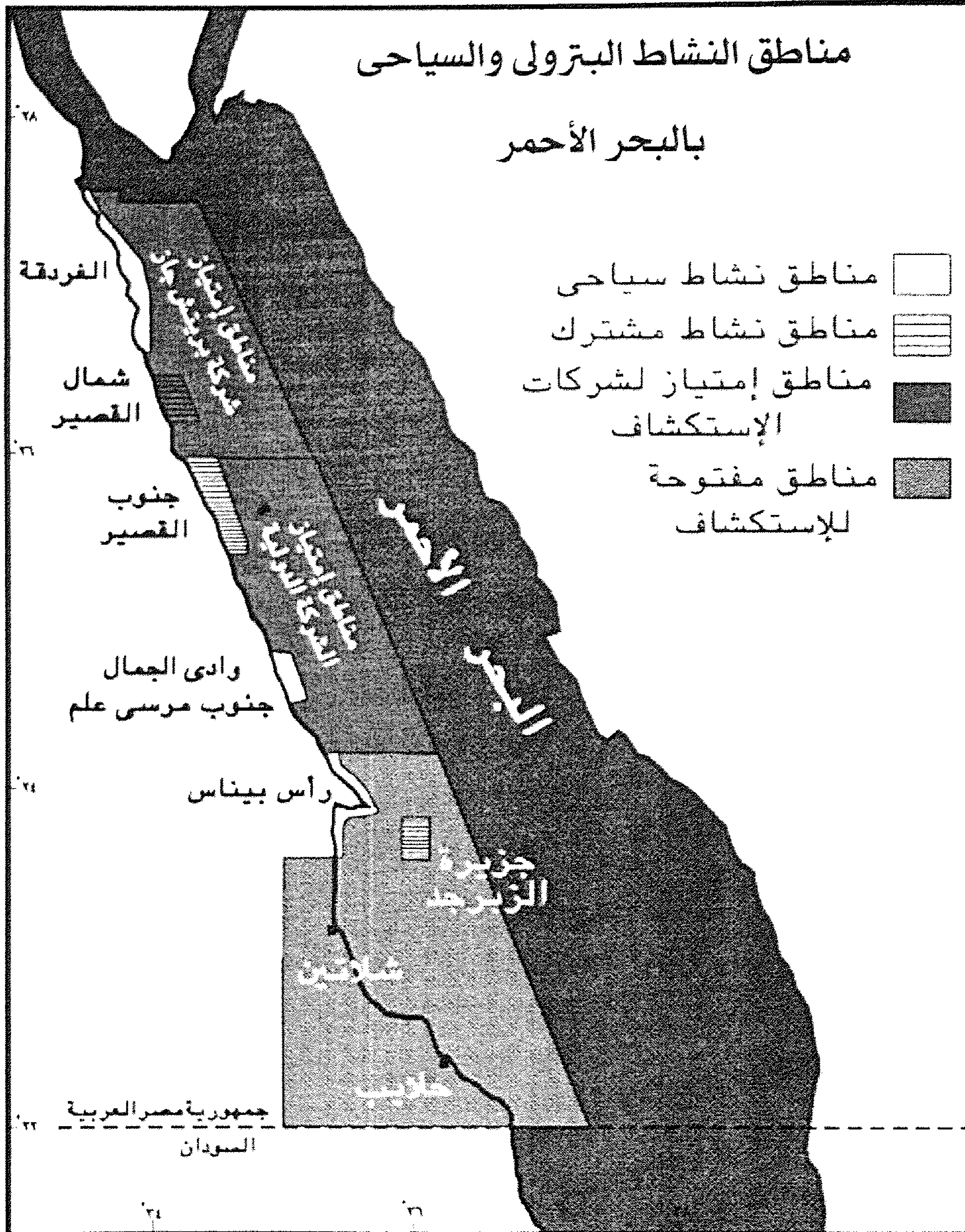
ومع هذا ومن منطلق المسئولية الوطنية، فقد تم فى عام ١٩٩٢ توقيع اتفاق تعاون مشترك بين وزارتى السياحة والبترول بتحديد ٤ مناطق للاستثمار السياحى لا تمارس فيها أنشطة بترولية وتحديد ٣ مناطق للاستثمار المشترك فى النشاطين البترولى والسياحى بطول ساحل البحر الأحمر على الوضع الموضح بالخريطة (شكل رقم ٢٢) إيمانا بضرورة توفير كل الظروف المواتية – فى البداية على الأقل – لترسيخ صناعة السياحة الوليدة.

وفى الوقت نفسه فإن قطاع البترول يضع إمكانياته الفنية والبشرية بتوفير وسائل حماية البيئة لمواجهة حوادث التسرب من الناقلات العابرة بصفة خاصة وبما يخدم السياحة. بمراكز مكافحة التلوث المتقدمة التى أنشأها لهذا الغرض فى مواقع ثلاث بالبحر الأحمر **وأود أن أسجل :**

> **إننا فى حضور تام ودائما عن إمكاناتنا البترولية واحتمالاتها كنتيجة مباشرة من المعلومات السيزمية على مسح المناطق المجاورة، خاضعة وما يتوافر وظروف البلاد مستقبلا فى إطار من المصلحة العامة.**

---

(١) من كلمة للمؤلف فى لقاء (الروتارى) بالإسكندرية – ٥ أغسطس ١٩٩٧ .


مناطق النشاط البترولى والسياحى
بالبحر الأحمر
مناطق نشاط سياحى
مناطق نشاط مشترك
مناطق إمتياز لشركات الإستكشاف
مناطق مفتوحة للإستكشاف
الفردقة
شمال القصير
جنوب القصير
وادى الجمال
جنوب مرسى علم
راس بيناس
جزيرة الزبرجد
شلاتين
حلايب
البحر الأحمر
جمهورية مصر العربية
السودان

الوفــــاء باحتياجــات البـــلاد

من المنتجات البترولية والغاز الطبيعى

١٩٨٢ - ١٩٩٨

لقد كان طبيعيـا أن يتضـاعف اسـتهلاك البـلاد للوفـاء باحتياجـات خطـة التنميـة الشاملة الاقتصادية والاجتماعية، التى شهدتها البلاد خلال هذه المرحلة.

وخلال *السبعة عشر عاما زادت فيه تلك الاحتياجات بما يقرب من الضعـف*. فقد بلغت فى عام ٩٨/٩٧ حوالى ٣٣.٨ مليون طن فى حين أنـهـا كـانت حـوالى ١٦.٥ مليـون طن فقط فى عام ١٩٨٢، وبهذا يكون قد بلغ معدل الزيادة الذى ساد خلال هـذه المرحلـة حوالى ٤.٦٪ سنويا، وكما هو موضح بالجدول رقم (٧).

الكمية (ألف طن)

المنتج	١٩٨٢		١٩٩٨/٩٧		تضاعف الاستهلاك
	الكمية	تشكيلة المنتجات	الكمية	تشكيلة المنتجات	
بوتاجاز	٤٧٦		١٨٦٨		٣.٩ مرة
بنزين بأنواعه	١٤٣٣		٢١١٢		١.٥ مرة
كيروسين	١٧٨٢		١١٥٥		—
وقود نفاثات	٣١٧		٤٣٢		—
سـولار	٣٢١٩		٦٧٢٢		الضعف
مازوت	٦٥٤٨		٩٢٦٤		١.٤ مرة
أسفلت	٢٩٩		٧٥٢		٢.٥ مرة
زيوت وشحوم	١٨٤		٣٣٠		الضعف
أخرى	١٤٥		٨٦٢		
اجمالى المنتجات	١٤٤٧٥	٨٧.٧٪	٢٣٢٠٠	٦٨.٦٪	١.٦ مرة
الغازات الطبيعية	٢٠٣٥	١٢.٣٪	١٠٦٠٠	٣١.٤٪	٥.٢ مرة
الاجمـالى	١٦٥١٠	١٠٠	٣٣٨٠٠	١٠٠	الضعف

جدول رقم (٧)

تطور الاستهلاك وتشكيلة المنتجات (٨٢ - ١٩٩٨)

* الاستهلاك القطاعى من المنتجات البترولية والغاز الطبيعى ٩٧ - ١٩٩٨

ولإجمالى الكميات لذات العام حوالى ٣٣.٨ مليون طن كما يوضحها البيان التالى :

قطاع الكهرباء	٣٢.١٥٪
قطاع الصناعة	٣٠.٩١٪
قطاع النقل	٢٢.٩٩٪
قطاع الزراعة	٠٠.٣٨٪
قطاع البترول	٠٤.٣٧٪
منزلى وتجارى	٠٩.٢٠٪
	١٠٠.٠٠٪

وفيما يلى بعض المقومات التى تخص التطور فى الاستهلاك للغاز الطبيعى والمنتجات :

أولا : الغاز الطبيعى

ويستخدم كمادة خام أساسية فى صناعة الأسمدة ويتم استخدام ١.٣ مليون طن من الغاز فى السنة وتمثل حوالى ١٢.٤٪ من إجمالى الاستهلاك. أما معظم الإنتاج لكمية حوالى ٦.٦ ملايين طن تستخدم فى المحطات الحرارية والغازية لإنتاج الكهرباء وتمثل بمفردها ما يزيد عن ٦٢٪ حاليا من إجمالى الاستهلاك وكما يلى :

استخدام الغاز الطبيعى	١٩٩٨/٩٧ ألف طن	النسبة
الكهرباء	٦٥٨٥	٦٢.٢٪
الأسمدة	١٣١٠	١٢.٤٪
أغراض الصناعة	٢٤٦٠	٢٣.٣٪
المنازل	٢٢٥	٢.١٪
	١٠٥٨٠	١٠٠٪

هذا وتعادل كمية الغاز الطبيعى المستخدم حاليا فى الاستهلاك المنزلى المشار إليها أعلاه ما يزيد على ١٨ مليون اسطوانة بوتاجاز سنويا.

ثانيا: البوتاجاز

وهناك زيادة مضطردة فى استهلاك البوتاجاز كإطلاق لإشباع احتياجات الجماهير التى أصبحت تتطلع لتحسين سبل معيشتها، وحيث تضاعف الاستهلاك حوالى ٤ أضعاف ليبلغ حاليا حوالى ١.٩ مليون طن عام ١٩٩٨ مقابل حوالى ٤٨٠ ألف طن فقط فى بداية المرحلة عام ١٩٨٢، وتجدر الإشارة إلى أنه يتم توفير أكثر من ٥٠٪ كمساهمة فى احتياجات البلاد حاليا من إنتاج حقول الغازات الطبيعية بدلا من ١٧٪ فقط فى عام ١٩٨٢ من تلك الحقول.

ويوضح البيان التالى مصادر الوفاء بهذه الاحتياجات.

مصادر إنتاج البوتاجاز ألف طن	١٩٨٢/٨١	١٩٩٨/٩٧	التطور
من معامل التكرير	١٦٥	٤٤٩	٢.٧ مرة
من حقول الغازات الطبيعية	٧٨	٩٨٣	١٢.٦ مرة
الاستيراد	٢٢٠	٥٢٢	
المجموع	**٤٦٣**	**١٩٥٤**	
فرق أرصدة	١٣	(٨٦)	
إجمالى الاستهلاك	**٤٧٦**	**١٨٦٨**	**٣,٩ مرة**

إلا فإنه يتوجب الإشارة فى أن إطلاق الاستهلاك لإشباع الاحتياجات لم يتأت إلا فى **التسعينات**، حيث بلغ الاستهلاك فى عام ١٩٩٠ حوالى ٨٥٤ ألف طن. بما يحدد أن معدل الزيادة السنوية خلال الفترة من ٨٢ - ١٩٩٠ قد بلغ حوالى ٧.٦٪ بينما بلغ ١٠.٣٪ سنويا من ٩٠ - ١٩٩٨.

ولقد تعاظم إنشاء مصانع التعبئة ومستودعات التخزين ومراكز التوزيع، وتوفير أسطول النقل اللازم وبإشراك القطاع الخاص أيضا.

إن حجم الاستهلاك الحالى لكمية ١,٨٧ مليون طن / السنة تعادل حوالى ١٥٠ مليون إسطوانة. ولاشك أنه عبء ضخم فى حركة التداول، باعتبار أن هناك اسطوانتين إحدهما فارغة فى الطريق إلى المصنع. والأخرى تحت العبوة مقابل كل اسطوانة تسلم للمستهلك.

ثالثا : الكيروسين

وعلى الجانب الآخر شهد استهلاك الكيروسين تناقصا تدريجيا إلى ما يقرب من نصف الاستهلاك خلال الثمانية سنوات الأخيرة ليصل إلى حوالى ١,١مليون طن عام ١٩٩٨ مقابل ٢,٣ مليون طن عام ١٩٩٠. ومن الطبيعى أن ذلك قد جاء نتيجة تعاظم الاستهلاك فى البوتاجاز ويوضح البيان التالى هذه العلاقة فى الاستخدام خلال المرحلة ٨٢ - ١٩٩٨

الفترة	الكيروسين معدل الزيادة السنوى	البوتاجاز معدل الزيادة السنوى
١٩٨٢ - ١٩٩٠	+ ٣,٤٪	+ ٧,٦٪
١٩٩٠ - ١٩٩٨	(٨,٤)٪	+ ١٠,٣٪

رابعا : البنزين

فقد شهد نقصا فى الاستهلاك اعتبارا من بداية التسعينات وقد ساعد على ذلك:

(ا) حل مشكلة المرور جزئيا على القاهرة الكبرى التى تستخدم ما يقرب من ٥٠٪ من إجمالى البلاد كنتيجة مباشرة لإنشاء الكبارى العلوية. مترو الأنفاق. رصف الطرق وإنشاء الطرق الدائرية.

(ب) تحسين وسائل الاتصالات وبصفة خاصة التليفونات التى سادت مشكلتها بالوضع المعروف طوال الثمانينات.

(جـ) إنتاج أنواع جديدة عالية الاوكتان ٨٠، ٩٠ من البنزين العادى والممتاز بدلا من ٧٠. ٨٠ أوكتين التى سادت حتى منتصف الثمانينات ويصاحبها وفر فى الاستهلاك كما هو معروف.

(د) الطفرة التى شهدتها البلاد ولازالت فى استخدام السيارات الجديدة. والاهتمام العالمى كمنافسة بمسألة إنتاج محركات عالية الأداء ذات استهلاك اقتصادى للوقود.

(هـ) الوعى فى ترشيد الاستهلاك. إلى جانب تأثير زيادة السعر أيضا.

والمستعرض لاستهلاك البنزين بالبلاد عبر هذه المرحلة يجد الآتى :

- خلال الفترة ١٩٨٢ - ١٩٩٠ فقد ارتفع الاستهلاك من ١.٤٣ مليون طن تدريجيا وصولا إلى ٢.١٧ مليون طن فى عام ١٩٩٠. وبذلك يكون قد بلغ معدل الزيادة السنوى السارى خلال الخمس سنوات الأولى حوالى ٥.٣٤٪ سنويا.

- ومن بداية التسعينات ظل ينخفض تدريجيا حيث شهد عامى ٩٣. ٩٤ استهلاكا قدره ١.٨٧ مليون طن فى السنة ولا تتعدى الزيادة السنوية منذ ذلك التاريخ حوالى ٦٠ - ٧٠ ألف طن سنويا. ولم نصل بعد إلى الاستهلاك الذى تم فى عام ١٩٩٠.

خامسا : السولار والمازوت

الكمية (ألف طن)

	السولار		المازوت	
السنة	كمية	معدل الزيادة السنوى	كمية	معدل الزيادة السنوى
١٩٨٢	٣٧٢٠	٪٢.٤٥	٧٢٥٨	٪٢.٢١
١٩٩٠	٤٥١٥	٪٥.١٠	٨٦٤٢	٪٠.٨٧
١٩٩٨	٦٧٢٢		٩٢٦٤	

ولقد كانت هناك زيادة مضطردة فى الطلب على السولار طوال تلك المرحلة إلا أنه لوحظ أن معدل الزيادة السنوى من بداية التسعينات قد تضاعف حيث بلغ فى ثمانى السنوات الأخيرة حوالى ٥.١٪ سنويا للوفاء بمتطلبات التنمية.

وعلى الجانب الآخر فقد شهد استهلاك المازوت منذ بداية التسعينات انخفاضا فى معدل الطلب من ٢.٢١٪ إلى حوالى ٠.٨٧٪ سنويا. وهو وضع طبيعى كنتيجة مباشرة لتعاظم استخدام الغازات الطبيعية وبصفة خاصة فى توليد الكهرباء.

* الوفـــاء بمتطلبـــات الوقود لإنتـــاج الكهربــــــاء

يستهلك قطاع الكهرباء بمفرده حاليا ما يقرب من ثلث إجمالى استهلاك البلاد من المنتجات البترولية والغازات الطبيعية لتحويلها إلى طاقة كهربائية بالمحطات الحرارية، وقد كانت القدرة المركبة للمحطات الحرارية فى عام ٨٢/٨١ لا تتعدى حوالى ٢٥٠٠ ميجاوات ظلت فى زيادة مضطردة كاحتياجات للتنمية وتضاعفت حوالى أربعة مرات لتصل إلى حوالى ١٠٥٠٠ ميجاوات فى عام ٩٨/٩٧ أى بمعدل نمو سنوى يقدر بحوالى ٨.٦٪ خلال تلك الفترة فى حين كانت الطاقة المائية فى عام ٨٢/٨١ تمثل حوالى ٤٨٪ وحاليا ٢١٪ من القدرة المركبة لتوليد الكهرباء بالبلاد كما هو موضح فى جدول رقم (٨).

القدرة المركبة	١٩٨٢/١٩٨١		١٩٩٨/١٩٩٧		التغير فى ١٧ عاما
	ميجاوات	٪	ميجاوات	٪	
الطاقة المائية	٢٤٤٥	٪٤٨.٦	٢٨٠٥	٪٢١.١	—
الطاقة الحرارية	٢٥٧٨	٪٥١.٤	١٠٤٩٨	٪٧٨.٩	٤.١ مرة
إجمالى	٥٠٢٣	٪١٠٠	١٣٣٠٣	٪١٠٠	٢.٦ مرة

جدول رقم (٨)

تطور القدرة المركبة (٨٢/٨١ - ٩٨/٩٧)

ومن الطبيعى أن يتعاظم مع ذلك الاحتياجات إلى الوقود وبصفة خاصة الاعتماد على الغاز الطبيعى بديلا للسولار والمازوت وقد تضاعف احتياج الكهرباء من المنتجات البترولية خلال تلك الفترة بحوالى ٢.٩ مرة كما هو موضح بالجدول رقم (٩).

الكمية (ألف طن)

الوقود المستخدم	١٩٨٢/١٩٨١		١٩٩٨/١٩٩٧		التغير فى ١٧ عاما
	الكمية	النسبة	الكمية	النسبة	
غاز طبيعى	٧٠٧	٪١٨.٧	٦٥٨٥	٪٦٠.٥	٩,٣ مرة
مازوت	٢٤١١	٪٦٣.٩	٤١٠٠	٪٣٧.٧	١,٧ مرة
سـولار	٦٥٨	٪١٧.٤	١٩٥	٪١.٨	
الإجمالى	٣٧٧٦	١٠٠	١٠٨٨٠	١٠٠	٢,٩ مرة
إجمالى استهلاك البلاد من المنتجات البترولية والغازات	١٦٥١٠		٣٣٨٠٠		٢,١مرة
إجمالى استهلاك الكهرباء من إجمالى البلاد	٪٢٢.٩		٪٣٢.٢		

جدول رقم (٩)

تطور الاستهلاك من المنتجات البترولية لإنتاج الكهرباء

(٨٢/٨١ - ٩٨/٩٧)

* الوصول بالمنتجات البترولية إلى السعر العالمى

وعلى مسار الإصلاح الاقتصادى كانت هناك معايير فى إطار الجدية والخطوات الإيجابية الفعالة التى اتخذتها الدولة بذات الشأن.

وطبقا للخطة الموضوعة فقد استهدف فى تسعير المنتجات البترولية، إمكان الوصول إلى السعر العالمى تدريجيا خلال خمس السنوات للفترة (١٩٩١ - ١٩٩٥)، مع مراعاة تخفيف العبء على المستهلك مباشرة وفى مرونة تأسيسا على ما يلى:

- أن يجىء مقياس الوصول إلى الأسعار العالمية على أساس احتساب المتوسط الكمى (Weighted Average) للمنتجات البترولية جميعها، وهذا يتيح بعض الاختيارات فى عدم تحميل العبء مثلا على البوتاجاز والكيروسين باعتبارهما سلعة مباشرة فى الاستخدام للأفراد.
- احتساب الأسعار العالمية للمنتجات البترولية تسليم الموانى المصرية أى ناقصا النقل، باعتبار أن المستهدف أصلا هو ترشيد الاستهلاك بالبلاد بما يتيح لها زيادة الصادرات.

- احتساب السعر العالمى المقارن لبنزين السيارات بأخذ سعر المادة الخام التى يُصنع منها البنزين وهى النافتا. والتى كان يبلغ سعرها حوالى ٢٢٠ دولار للطن آنذاك بديلا لاحتساب البنزين ٩٢ أوكتين بالأسواق الأوروبية مثلا (١.٠ دولار/اللتر) أى حوالى ١٣٠٠ دولار للطن.

وقد تم إتمام تنفيذ تلك الخطة بنجاح بوصول منتصف عام ١٩٩٥، وإمكان الوصول بمتوسط الأسعار المرجح للمنتجات البترولية إلى السعر العالمى المعدل على المعايير التى تم الإشارة إليها أعلاه. وبما أتاح أن يظل إلى اليوم سعر البنزين ٩٠ أوكتين لدينا جنيه/اللتر مقارنا بالسعر فى السوق الأوروبية حوالى دولار/اللتر. وكذلك الاحتفاظ بسعر إسطوانة البوتاجاز (١٢.٥ كجم) دون تغير طبقا للقرار الرسمى الصادر بذات الشأن فى عام ١٩٩١ بتحديدها بمبلغ ٢٥٥ قرشا. فى حين أن محتوى الإسطوانة من مادة البوتاجاز فقط تبلغ قيمتها بسعر الاستيراد فى عام ١٩٩٨ حوالى (١١) جنيه مصرى.

* المشروعات الكبرى فى مجال النقل والتوزيع (الشبكات) ١٩٨٢ - ١٩٩٨

مع تعاظم الاستهلاك فى هذه المرحلة ومن أجل التنمية. فرض الأمر نفسه فى أن تصاحبها مجموعة من المشروعات الكبرى التى تخدم الاحتياجات التموينية اللازمة للمصانع والأفراد بالمنتجات البترولية وجاءت كبنية أساسية تكلفت المليارات من الجنيهات ومن أجل أجيال قادمة أيضا.

وهى إن كانت فى الدرجة الأولى تستهدف تحسين الاقتصاديات باستخدام شبكات الأنابيب وتوفير جهد الدولة فى التجهيز الدائم والإنفاق على أسطول النقل البرى (صهاريج الفنطاس أو السكة الحديد) أو البحرى والنهرى (الناقلات والصنادل النهرية) وتخفيف العبء عليها لاستخدامات أخرى. إلا أنها استهدفت فى نفس الوقت كفاءة الأداء وتحسين الخدمة. ومسايرة التقدم فى الحفاظ على البيئة. ولعل أروع ما يتصل بها أنها فى توسعها المتواصل تتفق تماما ومرحلة المشاريع العملاقة التى تستهدفها الدولة.

ورغم أن الأمر فى ذلك النشاط يتصل بإنشاءات ضخمة من المستودعات الاستراتيجية عبر كافة أنحاء البلاد، وكذلك مراكز التوزيع للدوائر الاقتصادية، ومحطات الخدمة والتموين، والموانى والمطارات.. إلا أننا سنقتصر هنا على ما يتصل بالشبكات القومية.

أولا: المشروع العملاق لتوصيل الغاز الطبيعى للمنازل بمحافظات الجمهورية

بدأ مشروع توصيل الغاز الطبيعى للمنازل للاستهلاك كوقود بديلا للبوتاجاز وذلك فى أوائل الثمانينات[1]. وذلك بمدينة القاهرة وامتد منها ليشمل محافظات الجيزة والإسكندرية، ومحافظات القناة، ومحافظات الدلتا وفى خطة طويلة الأجل تستهدف تغطية كامل محافظات البلاد.

فى المحافظات المشار إليها وكما يوضحه البيان التالى:

البيان	
عدد العملاء (الوحدات السكنية بالألف)	١٤٦٠
عدد العملاء التجاريين	٦٣٠٤
عدد المخابز	٧٨١
عدد الأجهزة (ألف)	٢٠٤٠
الشبكات الأرضية (كيلو متر)	٦٢٨١
التكاليف الاستثمارية (مليون جنيه مصرى)	٢٩٦٠

(١) بدأ تنفيذ المشروع بمدينة حلوان فى يناير ١٩٨١ ثم توالى توصيله إلى مناطق أخرى (المعادى - مدينة نصر - مصر الجديدة - كوبرى القبة..) لتغطية معظم شرق النيل. ثم امتد منها إلى غرب النيل بعبوره. إلى الجيزة - الهرم - االنيل - جاردن سيتى.. مستعينا فى البداية بالخبرة الأجنبية لكبرى الشركات فى ذلك المجال لتكوين الجيل الأول المدرب لعملية الإنشاءات ومتطلباتها التى تستلزم درجة عالية فى التقنية والأمن والسلامة. وروعى أن تكون البنية الأساسية من محطات الضغوط العالية والأخرى للخفض ووسائل التحكم وأقطار الشبكة الممتدة الرئيسية أن تستوعب المراحل الطويلة الآجل فى استكمال التغطية مع الحركة العمرانية الممتدة.

هذا بخلاف توصيل الغاز الطبيعي لعدد ٢٤ محطة كهرباء. ١٠٦ مصنع وعدد ٣٠ محطة تموين غاز طبيعي للسيارات.

هذا ومن المخطط خلال الخمس سنوات القادمة حتى عام (٢٠٠٤) تحقيق توصيل الخدمة إلى حوالى ٧٢٠ ألف مسكن بالمحافظات بخلاف المصانع والكهرباء.

إشــــراك القطـــــاع الخــــاص

لتحمل مسئولياته تجاه هذه التنميـة

وبعيدا عن تحمل ميزانية الدولة بأعباء تنفيذ تلك التنمية الطموحة بانتشار استخدام الغاز الطبيعى فى محافظات مصر للحد من الاعتماد على استخدام البوتاجاز[1] بالدرجة الأولى والتخفيف من عبء التداول والمشاكل المعروفة فى تسويقه كسلعة تموينية، فقد أمكن من سنتين البدء بطرح إسناد ذلك إلى القطاع الخاص بالوصول إلى صيغة تعاقدية ومجموعة من الإجراءات والاشتراطات وأهمها (توافر المساندة من إحدى الشركات العالمية المتخصصة). لخطورة هذه الصناعة وأهمية الأكواد القياسية التى تستلزمها وأمكن تباعا. وفقا للخطة الإعلامية بالصحف نجاح خمسة من شركات القطاع الخاص حتى أوائل ١٩٩٩ إلى جانب تكوين شركة جديدة منبثقة من شركة غاز مصر القائمة أصلا بالمشروع تأسيسا على الشاركة بالانتشار بالبدء فى محافظات مختلفة فى أن واحد لإمداد المصانع والمنازل والمحال التجارية وكما يلى:

الشركة	الإقليم / محافظات
١ غـــاز مصـــر	(وسط الدلتا) محافظات المنوفية والغربية والدقهلية والقليوبية
٢ - ســـيتى جـــاز (مع الجانب الايطالى)	محافظة السويس

(١) الاستهلاك من البوتاجاز يتعاظم بأكثر من ١٥٪ سنويا ويصل حاليا إلى حوالى ١.٩ مليون طن/السنة (قيمتها حوالى ١.٦ مليار جنيه سنويا) ورغم أن حقول الغازات توفر بالبلاد حوالى ٥٠٪ من الاستهلاك. لازال الاستيراد يمثل حوالى ٣٧٪ إلى جانب المتاح من معامل التكرير لإشباع الاحتياجات للأفراد.

٣ - ناتجـــــــــــاز (مع مستثمرين من الكويت والإمـــــارات العربية)	مناطق غرب الدلتا
٤ - وادى النيـــل للغاز (بريتش جاز البريطانيـة واديسون الايطاليـــــة)	محافظات بنى سويف أسيوط، قنا
٥ - ناشـــــيونال جاز	محافظة الشرقية
٦ - ريبكـــو جـــاز	محافظة دمياط

ثانيا: مصانع تعبئة الغاز السائل (البوتاجاز) التـــداول - الشـــبكة القوميــــة

شهدت المرحلة ٨٢ - ١٩٩٨ تطورا ضخما فى تسهيلات التخزين ومصـانع التعبئـة والنقل وتسويق الغازات البترولية المسالة (البوتاجاز) كنتيجة مباشرة فى إطلاق الاستهلاك لإشباع حاجة الأفراد حيث تعاظم الاستهلاك ليصبح حاليا حوالى ١,٩ مليون طن بدلا من حوالى ٤٩٠ ألف طن فقط فى عام ١٩٨٢.

وفيما قبل هــذه المرحلـة لم يكـن يتوفـر بـالبلاد سـوى أربعـة مصـانع فـى مسـطرد (١٩٦٤) والسـويس (١٩٦٥) والإسـكندرية (١٩٦٦) وطمـوه عـام ١٩٧٥. وقد تم إضافة ٥ مصـانع تعبئة متطـورة فـى مواقـع طنطـا والقطامية وأسـيوط وقويسـنا ومسـطرد الجديدة، وهناك مصنعين تحـت الإنشـاء بمحـافظتى قنـا وسوهاج.

هذا بالإضافة إلى عشـرة مصـانع تتبع المحليات، وعشرة مصانع أخـرى للقطاع الخاص لخدمة المحافظات، إلى جانب خمسة مصانع آخرى تحت الإنشاء.

ويوضح البيان التالى موجزا لتطور النشاط:

	١٩٨٢	١٩٩٨
مراكز التوزيع بالبلاد	٣١٠	١٣٣٦
الطاقة الإنتاجية لمصانع التعبئة شاملا المحلية والقطاع الخاص (مليون اسطوانة سنة)	٣٨.٧	١٤٨
سعات التخزين (ألف طن)	٢٧	٩٢
نقل الغاز الصب للمستشفيات والمصانع والفنادق (ألف طن)	٨	٨٥

الشبكة القومية للبوتاجاز:

استهدفت هذه المرحلة بناء الشبكة القومية للبوتاجاز تباعا لتخفيف العبء على استخدام السيارات الصهريجية لنقل البوتاجاز (السائل) من مراكز الإنتاج المنتشرة بالحقول بالبلاد ومعامل التكرير المختلفة سواء إلى المستودعات المركزية بالمحافظات ومنها أيضا إلى المصانع، وهى تسير فى خطة متوازنة مع تعاظم الاستهلاك لتخفيف الأعباء على ميزانية الدولة، وقد أمكن حتى الآن تنفيذ خط شقير – السويس – القاهرة – مسطرد – القطامية ، خط أبو ماضى – طنطا – كفر الدوار – الإسكندرية ، خط الإسكندرية دهشور – طموه ، سيناء (عبر الخليج) إلى شقير.

ويجرى حاليا استكمال الشبكة فى:

- الإسكندرية – طنطا – قويسنا – القطامية لتغذية مصانع الجمهورية بالوجه البحرى.
- خط شقير – أسيوط – ثم إلى قنا وسوهاج لتغذية مصانع التعبئة بجنوب صعيد مصر.

ثالثا: الشبكة القومية للزيت الخام والمنتجات البترولية[1]

تعاظم امتداد هذه الشبكة خلال تلك المرحلة بحيث بلغت حاليا حوالى ٣٤١٠ كيلو مترا بدلا من حوالى ٧٥٠ كيلو مترا فقط فى عام ١٩٨٢، لتأمين تداول الزيت الخام

(١) وكما يوضحها الشكل رقم (٢٤) الوارد فى إطار عرض مشروع تنمية جنوب صعيد مصر وربطة بالشبكات القومية فى موضع لاحق.

والمنتجات البترولية وتحسين اقتصاديات النقل بدلا من الاعتماد على الناقلات أو السيارات الصهريجية والسكة الحديد والصنادل النهرية، وتبلغ الكميات الفعلية المنقولة فى عام ٩٧/٩٦ حوالى ٦,٧ مليارات طن/كيلو متر.

هذا ومن المخطط خلال الخطة الخمسية الحالية (٩٨/٩٧ - ٢٠٠٢/٢٠٠١) تنفيذ ١٣ مشروع لخطوط استكمالات لتلك الشبكة بأنحاء البلاد بأطوال حوالى ١٤٧٠ كيلو متر وبطاقة تصميمية تبلغ حوالى ٤٠,٧ مليون طن/السنة وتبلغ التكلفة الاستثمارية حوالى ١,٢ مليار جنيه.

رابعا: خط السوميد[1]

(نقل خامات الخليج العربى عبر مصر إلى البحر الأبيض المتوسط)

* استصدار القانون من مجلس الشعب فى يناير ١٩٩٢ بمد عمل الشركة العربية لأنابيب البترول سوميد ٢٧ عاما أخرى من عام ٢٠٠١.
* تنفيذ المرحلة الثالثة برفع طاقة النقل من ٨٠ مليون طن فى العام إلى ١٢٠ مليون طن بتكلفة ١٢٠ مليون دولار والبدء فى التشغيل مايو ١٩٩٤.

وهو من أنجح المشروعات العربية المشتركة التى تم تنفيذها، ويمثل نموذجا فريدا للعلاقات العربية، وفى عام ١٩٩١ كانت الأفكار مهيأة اقتصاديا وسياسيا لتشجيع الاستثمارات الكبرى، وأثمرت الاجتماعات التى تمت مع الجانب العربى آنذاك بمطالبة المساهمة بإطالة مدة عمل الشركة، وهو ما تقدمت به وزارة البترول والثروة المعدنية فى يناير ١٩٩٢ إلى مجلس الشعب بمشروع بمد فترة عمل شركة سوميد ٢٧ عاما أخرى تبدأ

(١) الشركة العربية لأنابيب البترول «سوميد» شركة مساهمة مصرية (٥٠٪) مع السعودية والكويت وقطر والإمارات العربية والمتحدة وصدر بها القانون رقم ٧ فى ٢١ يناير ١٩٧٤ (لمدة أساسية للمشروع ٢٧ عاما) وتم تشغيل المرحلة الأولى (٤٠ مليون طن عام ١٩٧٧) والمرحلة الثانية (٨٠ مليون طن) عام ١٩٨٧. وقد عرضنا لها تفصيلا على الوضع الوارد فى باب الإعداد من هذا الكتاب، وكذلك ما جاء عنه فى عام ١٩٤٤ كمشروع لم يتم، فى إطار الاهتمام الأمريكى ببترول الشرق الأوسط آنذاك. وبصفة خاصة التوصيات من إدارتى الحرب والبحرية الأمريكية ورؤساء أركان القوات التى خولت المستر «هارولد إكس» بالسعى إلى عقد اتفاق مع شركة الزيت العربية الأمريكية (السعودية)، وجلف مع مشيخة الكويت بمد خط النقل الخام إلى البحر الأبيض المتوسط وعلى الوضع الذى أوردناه تفصيلا فى باب البداية من هذا الكتاب أيضا.

من عام ٢٠٠١، وهى الموافقة التى صدرت بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٢ بتاريخ ١٩٩٢/١/٢٠، وكذلك موافقة الشركاء العرب (السعودية - الكويت - الإمارات - قطر) فى فبراير عام ١٩٩٢ والذين يملكون ٥٠٪ من رأس المال على تنفيذ مشروع رفع كفاءة خط السوميد بحوالى ٥٠٪ من طاقته ليصل إلى ١٢٠ مليون طن فى العام وبتكلفة قدرها ١٢٠ مليون دولار، ودخل فى التشغيل اعتبارا من مايو ١٩٩٤.

وقد يكون هناك تساؤل مطروح، لماذا جاء هذا الاهتمام المبكر بإطالة عمر الشركة فترة ثانية، والذى كان من المفترض أن فترة التأسيس الأولى آنذاك لا يزال باقيا عليها ٩ سنوات، إذ إن الأمر كان لا يتعلق فقط بما سيتم انفاقه من استثمارات تتحملها الدول العربية لرفع كفاءة الخط، بل جاءت كخطوة فعالة على ضوء ما كان يجرى فى المنطقة بشأن نقل الزيت الخام من البحر الأحمر إلى البحر الأبيض والمشروعات المطروحة والمنافسة بذات الشان إلى جانب التفكير فى زيادة طاقة خط ايلات عسقلان (٤٠ مليون طن/العام) الذى أقيم برأس مال مشترك مع إيران فى مرحلة ما، وإن كان يجدر الإشارة إلى أن الخام الإيرانى ظل يستخدم خط السوميد فى إطار المصلحة المرتبطة وتخص الشركات العالمية فى تشغيل أساطيل النقل الخاصة بها من موقع سيدى كرير.

وقد استكمل مشروع رفع الطاقة أيضا إضافة سعات تخزينية إضافية تصل إلى حوالى ٣،٥ ملايين طن كتخزين مؤقت بالنسبة لمعامل التكرير فى أوروبا وبصفة خاصة منطقة البحر الأبيض المتوسط، وهى تحقق المرونة أيضا فى توفيق الشحنات بأنواع خامات وأحجام ناقلات ومواعيد شحن وفقا لرغبات كل شاحن ومتطلبات عملائه فضلا عن تسهيلات متنوعة أخرى للشاحنين، مما يضفى أهمية استراتيجية للدور الذى يؤديه المشروع فى تجارة البترول العالمية وتحسين اقتصادياته.

ولا شك أن تواجد هذا الرصيد الضخم من مخزون الزيت الخام بالأراضى المصرية، ومرور الخام بها من منطقة الخليج العربى التى ستظل يتعاظم دورها مستقبلا فى تجارة البترول العالمية، أمر يدخل فى نطاق اهتماماتنا فى تأمين تواجد الزيت الخام فى سوق حرة بموقع قريب وليس أدل على ذلك، من قيام معمل التكرير الجديد (ميدور) فى موقع

قريب من موقع سيدى كرير (يتوقع بدء التشغيل فى نهاية عام ٢٠٠٠) ويعتمد فى التشغيل على خليط الخام العربى الخفيف والثقيل حيث يتصل بنهاية خط أنابيب سوميد المجاور للموقع.

هذا إلى جانب ما يتحقق لمصر من عائدات سنوية مجزية من دخل الشركة تصل مجموعها إلى حوالى ٨٥٪ من الدخل الصافى السنوى للشركة (١٤٠ مليون دولار لعام ١٩٩١)، باعتبارها تساهم ٥٠٪ من رأس المال إلى جانب الموارد الإضافية التى تخص أتاوة العبور بالأراضى المصرية (٢٧,٧٨٪) من رسوم النقل للزيت الخام، وضريبة الأرباح التجارية والصناعية على صافى الربح (٤٠٪) ورسم التنمية وقدرها ٢٪ أيضا.

مع مسيرة التنمية

وبعد.. كانت تلك – فيما تم عرضه – بعضا من الملامح لمختلف الأنشطة البترولية، وهى تجسد بحق الانطلاقة التى شهدتها هذه المرحلة منذ عام ١٩٨٢.

وجاء كل هذا فى عناية تامة بأمرين على جانب كبير من الأهمية، وتخص البدء بإشراك القطاع الخاص الوطنى وفتح مجالات الأنشطة البترولية بل واستمرارية تعظيم دوره، وكذلك مسايرة التطور والتقدم التكنولوجى الذى أصبح سمة العصر وبصفة خاصة السبق المتلاحق فى هذه الصناعة.

أولا: الاهتمام بالقطاع الخاص الوطنى كركيزة من ركائز التنمية

لقد كانت هناك جهود أثمرت مع بداية التسعينات وعلى مستوى الدولة فى إسهام قدرة القطاع الخاص الوطنى للنهوض بأعباء التنمية بعد إزالة الحواجز والمعوقات وبما أصبح معه قادرا على الدخول فى مجالات جديدة لم تكن متاحة له من قبل، كالمشروعات المتصلة بالبنية الأساسية وإدارتها لفترة زمنية محددة وأصبحت البلاد تملك تجربة ثرية. أطلقت مبادرات الأفراد وصححت مناخ الاستثمار فى مصر حيث ارتفع نصيب القطاع الخاص فى مشروعات التنمية من نسبة لم تتجاوز ٢٠٪ إلى حدود ٦٥٪ كما ارتفع نصيبه من الناتج المحلى إلى ما يقرب من ٧٣٪.

وقد أمكن للبترول خلال السنوات الماضية – لأول مرة – اشراك القطاع الخاص المصرى فى العديد من الشركات والأنشطة، وبصفة خاصة فى مجال البحث والإنتاج وعلى الوضع التالى:

شركات القطاع الخاص المصرى

(أ) فى مجال البحث والاستكشاف والإنتاج والتنمية

المنطقة	الشركة	تاريخ بدء العمل
١ - جنوب غرب حقل الزيت (تنازلت ٨٧,٥٪ إلى بنز أويل)	فورم	فبراير ٩٤
٢ - شقير البحرية	بتزيد/بيكو	يوليو ٩٥
٣ - غرب الدلتا (تنازلت عن معظم الحصة إلى ويسترن أطلس)	سام	مارس ٩٥
٤ - شرق جمسة	بيكو	أغسطس ٩٥
٥ - مجاويش	ترايكان	سبتمبر ٩٥
٦ - برج العرب (مع كريتى ٢٠٪)	غارب لحقول البترول	مايو ٩٦
٧ - غرب جبل الزيت	فورم	أغسطس ٩٦
٨ - غرب قارون	فورم	أغسطس ٩٦
٩ - الأمل	بيكو	منتصف ٩٨

(ب) فى مجال التكرير والتصنيع

١ - الشرقيون للبتروكيماويات	قطاع خاص مصرى وعربى
٢ - الشرق الأوسط لتكرير البترول (ميدور)	٦٠٪ الهيئة وشركاتها، ٤٠٪ إيرلندى وسويسرى
٣ - سيدى كرير للبتروكيماويات (سيدبك)	٢٠٪ للهيئة، ٨٠٪ للبنوك المصرية وأخرى
٤ - مصر لتصنيع البترول (موبكو)	٣٠٪ البترول، ٣٥٪ بنوك، ٣٥٪ اكتتاب عام
٥ - الإسكندرية للزيوت المعدنية (أموك)	٣٠٪ هيئة، ٧٠٪ بنوك وصناديق التأمين
٦ - شركة الإسكندرية للمنتجات البترولية المتخصصة (اسبك)	٤٠٪ هيئة، ٦٠٪ بنوك مصرية
٧ - شركة الإسكندرية للإضافات البترولية	تحت التأسيس

(جـ) فى مجال نقل وتوصيل الغاز الطبيعى للصناعة والمنازل

١ - الشركة الوطنية للغاز (ناتجاس)	١٠٪ بتروجاس، ٩٠٪ قطاع خاص عربى
٢ - شركة سيتى جاز	٨٠٪ قطاع خاص مصرى، ٢٠٪ أجنبى
٣ - شركة وادى النيل للغاز	٢٥٪ خاص مصرى، ٧٥٪ إيطالى وبريطانى

٤ – شـــــركة ناشـــيونال جاز   المستثمرين من القطـــاع الخـــاص
٥ – شـــــركة ريبكـــو جـــاز   المستثمرين من القطـــاع الخـــاص
٦ – شـــــركة غـــــاز مصـــر   إيجبـــت جـــــاز وآخريـــــن

بالإضافة لبعض الشركات الأخرى الجارى التفاوض بشأنها حاليا.

(د) فى مجال الغاز الطبيعى للسيارات

١ – شركة الغاز الطبيعى للسيارات (كارجاس)   ٦٠٪ قطاع البترول. ٤٠٪ أموكو الأمريكية
٢ – المصرية الدولية لتكنولوجيا الغاز (غازتك)   ٤٠٪ قطاع البترول. ٢٠٪ مصر للتأمين.
٤٠٪ أجيب الايطالية

(هـ) فى مجال الصيانة والخدمات

١ – الإســـكندرية للصيانـــة البترولية   ٧٤٪ شـــــركات بتـــرول. ٢٦٪ أجنبى
٢ – مصر للصيانـــة (صـــان مصر)   ٥٠٪ شـــــركات بتـــرول. ٥٠٪ أجنبـــى
٣ – الشركة المصرية للخدمات البترولية   ٤٠٪ صندوق عاملين. ١٠٪ نقابة. ٥٠٪ اكتتاب مغلق

هذا بخلاف القاعدة العريضة لشركات استثمارية عملاقــة تملكـها الهيئــة المصريــة العامــة للبـترول بالكـامل فـى مجــالات العمـل المتخصصة لديها، لإثراء تواجد ركيزة فنية وطنيــة وخصوصـا فـى أعمـــال التصميـــم الهندســـية أو التصنيـــع المحلـــى والإنشـــاءات البترولية البرية أو البحرية، بخلاف المردود الاقتصــادى لتوفـير العملة الأجنبية.

الشركات الاستثمارية

١ – الشركة الهندسية للصناعات البترولية والكيماوية   **(إنــــــبى)**
٢ – شركة المشروعات البترولية والاستشارات الفنية   **(بتروجـــت)**
٣ – شـــــركة الحفـــــــر المصريـــــــة   **(مشـــترك)**
٤ – شـــــركة غـــــــاز مصـــــــر   **(ايجبت جاز)**
٥ – شـــــركة خدمـــــات البترول الجوية   **(بــــاس)**
٦ – الشـــــركة العربيـــــة لأنابيب البترول   **(ســـوميد)**
٧ – الشـــــركة المصريـــــة للغازات الطبيعية   **(جاســـكو)**

وشركة جاسكو هى شركة جديدة أنشئت خصيصا لدعم العمل البترولى فى مجال الغاز الطبيعى وتعاظم العمل فى المشروعات الخاصة به فى أنحاء البلاد من الحقول إلى مراكز المعالجة والشبكة القومية للتوزيع.

ثانيا : الدخول بمصر إلى حضارة التكنولوجيا المتقدمة

وهو التحدى الحقيقى، فقد أصبحت العامل الحاسم فى تقدم الأمم والشعوب، ومن ضرورات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد أتاحت بالدرجة الأولى لأمم شتى مضاعفة قدراتها على إنتاج الطاقة والغذاء، وتحقيق التفوق الحاسم فى ضبط تكلفة الإنتاج وضمان جودته.

حتمية استخدام التكنولوجيا المتقدمة والعمل البترولى

تتفوق وتتميز صناعة البترول فى العالم عن غيرها من الصناعات، فى أنها بالدرجة الأولى تحتاج إلى استثمارات ضخمة من جهة وإلى وجوب تقبل إقدامها على المخاطرة برؤوس الأموال من جهة أخرى ولاسيما فى مجالات البحث والاستكشاف سواء فى باطن الأرض أو فى المياه العميقة، وإذا أضفنا إلى ذلك أنها صناعة خطرة فى جميع مراحل نشاطها من البئر إلى المستهلك، وفى تداول كافة المنتجات البترولية أو الغازية، أو فى مجال الصناعات التخليقية كمادة خام وسيطة ولاسيما فى عمليات التصنيع للبتروكيماويات يحكمها الكثير من الرُخص وحق المعرفة لشركات كبرى تستثمر الكثير فى مجال البحوث والتطوير وبما يفوق ميزانيات بعض الدول، ومن هنا فإن صناعة البترول وجدت طريقها الطبيعى فى أن يتم بها ولديها نتاج أبحاث الفضاء وعلوم الإلكترونيات أسبق من غيرها.

وفى مصر كانت صناعة البترول ولازالت فى انفتاح دائم على العالم، ومنذ بدأ إنتاج البترول بها فى عام ١٩١٠ إلى اليوم، فقد ظلت مجالات البحث والاستكشاف والإنتاج فى محيط العمل المشترك مع الشريك الأجنبى دائما بعيدا عن تأثير أو تدخل من

التغيرات فى الأنظمة الاقتصادية أو الأوضاع السياسية طوال هذه المرحلة، بل أننا نضيف أن قطاع البترول قد أبقى على مواصلة تواجد بعض شركات التوزيع والتسويق الأجنبية بمحطات الخدمة فى البلاد عبر كل المراحل وحتى الآن كقناة اتصال مع شركاتها الأم التى تملك قاعدة عريضة من البحوث والتطوير فى مجالات تحديث تركيبات الزيوت والشحوم والإضافات. وقواعد ضبط الجودة والقياسات. وهو وضع يستلزمه ضرورة تواجد سوق مفتوحة للمنافسة فى الخدمة والأداء مع مثيلاتها الوطنية فى صناعة لها معايير وقياسات عالمية ونحن نملكها. ولا توجد هناك فجوة فى هذا التقدم، ونكرر أنه أمر تتطلبه طبيعة المهنة وكأمثلة:

- فتزويد الطائرات بالوقود أو الزيوت فى المطارات الدولية بالبلاد ليلا ونهارا التى تتم حال الطلب. صك دولى بأننا نملك التكنولوجيا المتقدمة والمتطورة.
- واستخدام تكنولوجيا البحث السيزمى ثلاثى الأبعاد فى عمليات البحث والاستكشاف بالبلاد جاء مع اللحظة الأولى فى تطبيقه عالميا وهو ما نملكه ويملكه الشريك الأجنبى أيضا ويستخدمة فى أماكن أخرى من العالم.
- إنشاء المنصات البحرية العملاقة فى خليج السويس أو المنصة البحرية التى أقيمت مؤخرا فى حقل بور فؤاد بالبحر الأبيض المتوسط وتعمل فى كامل أنشطتها بالتحكم عن بعد ومن المحطة الأرضية بمصنع المعالجة ببور سعيد فى حضور تام من التكنولوجيا الحديثة والمتطورة المستخدمة فى ذات المجال فى بحر الشمال وأمام السواحل الإيطالية.
- التكنولوجيا المستخدمة بما فيها الأجهزة والمعدات فى نشاط تحويل السيارات لاستخدام الغاز الطبيعى بديلا للبنزين أو السولار سواء مع شركة كارجاس، أو غازتك هى ذات التكنولوجيا المتطورة المطبقة لدى أمريكا وإيطاليا.

ولعله من الطبيعى أننا قد استهدفنا تواجد الشريك الأجنبى الأمريكى فى شركة، والشريك الإيطالى فى الشركة الأخرى للتقدم التكنولوجى المعروف عالميا لديهما فى التطبيق من ناحية. والتنافس المنشود دائما فى مجالات التسويق وخدمة المستهلك من ناحية أخرى.

وعلى هذا فإن التنمية فى مجال التقدم العلمى والتكنولوجى فى مجال العمل البترولى مسألة حيوية. لاشك أن للشريك الأجنبى دوره الهام فيها، فإن رءوس الأموال الضخمة المستقدمة للبلاد تستخدم بالقطع أعلى تطور تكنولوجى متوافر على الساحة العالمية فى مجال المهنة وهم يجدون فى مصر:

١ - كوكبة متميزة من الخبرة على مستوى الندية

٢ - الاستجابة الواعية لمتطلبات المستثمر الفنية بما يسهل عمله

٣ - استيعاب التكنولوجيا المتطورة

٤ - توافر الخبراء أو العمالة المصرية التى لاشك أنها تخفض الكثير من النفقات بما فيه تحسين لاقتصاديات الإنتاج.

*** ما يستهدفه قطاع البترول فى مجال التقدم التكنولوجى**

١ - التحسين المستمر للمتاح من الوسائل التكنولوجية.

٢ - إضافة وسائل تكنولوجية جديدة لم يتم تطبيقها من قبل وصولا للأداء الأمثل.

٣ - تطويع استخدام التكنولوجيا الجديدة كما تجئ فى مفهوم صناعة البترول المصرية.
- المحافظة على الطاقة وترشيدها
- تطوير الأداء
- تقليل التكلفة فى التشغيل والصيانة
- تبادل المعلومات

٤ - أن يجىء اختيار التكنولوجيا وفق المعايير التى تتفق وملاءمتها ومدى مساهمتها فى تحقيق الأهداف المرجوة ويتفق وظروفنا أيضا ومنها:

- كم الإنتاج الذى تتيحه هذه التكنولوجيا

- تكلفة التكنولوجيا وتكلفة التدريب عليها

- ملاءمة البنية الأساسية للأماكن التى تستقبل التكنولوجيا

- المخاطر الفنية والبيئية والاجتماعية التى تنتج عن استخدام التكنولوجيا

- توفر العنصر الإدارى والمعرفة والمهارات اللازمة لنقل وتوطين التكنولوجيا

المشروعات العملاقة الكبرى بالبــــــــــــلاد

وهــى استراتيجية الدولـة الموضوعـة نحو الانطلاق إلى القــرن الحـــادى والعشريـــــن واستراتيجيـــة البترول جزء منها

بعد الشوط الطويل الذى قطعته مصر على طريق التقدم. ومكنـها مـن التغلب علـى التحديات العديدة التى واجهتها. وإسقاط الإغلال والقيود التى كبلت انطلاقتـها وملكـت فرصتها لتستعيد عافيتها وتطلـق مبـادرات أفرادهـا. وتضـع أقدامـها علـى طريـق التقـدم بخطى واثقة. وأصبحت المهمـة المطروحـة فـى أن تخطـو بقـوة واقتـدار إلى القرن القـادم لنحافظ على مكانة مرموقـة وسـط عـالم سـريع التغـير شـديد المنافسـة يختصـر المسـافات والزمن. وتبرز فيه قدرة العقل الإنسانى على الخلق والإبداع. وجاءت الركـائز .. فـى أن مصر أصبحت تملك:

* الانطلاق بلا عوائق أو قيود.
* تجربة رائدة ومنهاجا واضحا للعمل جاوز مرحلة التجربة والخطـأ إلى امتـلاك رؤيـة شاملة لآفاق المستقبل، ترسم على ضوء العلـم والواقـع خريطـة جديـدة لمصـر القـرن الحادى والعشرين.
* ثروة بشرية هائلة تشكل أعظم مورد للثروة فى مصر.
* مؤشرات نجاح لاقتصاد وطني. تمكن من إصـلاح خللـه الهيكلـى. وضبـط مؤشـراته المالية المتعلقة بالعجز والتضخم. واستقرار سعر الصرف، وثبات الاحتياطى النقـدى بل وزيادتـه. وتجـاوز ذلـك كلـه إلى تحقيـق زيـادة مضطـردة فـى النـاتج الإجمـالى المحلى.
* قاعدة صناعية عملاقة.
* أرضها الطيبة فى مجتمع مستقر آمن.

وفى إطار اهتمامات الدولة وسياستها واستراتيجيتها المعلنـة، بشـأن **«الخـروج مـن حيز الوادى الضيق»** فى مرحلة بناء عملاقة فى انفتاح إنتاجي..

* الـــــوادى الجديـــــــــد «مشـــــــروع توشـــكى».

* المشـــــــروع القومــــــــى لتنميـــــــة جنــوب مصر.

* مشـــــــروع التنميــــــــــــــة فــــــــى ســـيناء.

* مشـــــــروع التنميـــــة الصناعيـــة لشرق بور سعيد.

* مشروع المنطقة الاقتصادية شمال غرب خليج السويس.

كانت هناك مواكبة للبترول فى هذه المسيرة باعتبار أن الطاقة هى عصب هذه التنمية الشاملة.

أولا : مشروع الوادى الجديد «توشكى»

وهى مرحلة بناء عملاقة لخلق دلتا جديدة. باعتبارها ستخلق تجمعات زراعية، وصناعية. وتحتاج لروح الريادة للخروج من الوادى الضيق. كضرورة حتمية أصبحت تفرض نفسها مع استمرارية النمو السكانى فى مصر، ورغم كل الجهود التى بذلت فى الحقبة الأخيرة أظهرت مؤشرات الإحصاء الذى تم فى عام ١٩٩٦ أن تعداد السكان قد بلغ حوالى ٥٩،٢ مليون نسمة وأن معدل النمو السكانى أمكن الوصول به فقط إلى حوالى ٢،١٪ سنويا. وعلى هذا وبافتراض ثبوت معدل النمو المشار إليه اعلاه، سيصل تعداد السكان فى عام ٢٠١٧ إلى حوالى ٨٩،٦ مليون نسمة أى حوالى ١،٥ مرة التعداد الحالى، ولا شك أنه أمر يستحوذ كل الاهتمام من كافة قطاعات الدولة عند تخطيطها للمرحلة المستقبلية، والأمر من منظور الطاقة للوفاء بمتطلبات التنمية بهذا التضاعف، **يصبح مهمة مطروحة ذات عبء ضخم يوجب القلق**، ولكنه لا يقصر من الطموحات.. والتحديات، ومن هنا يستوجب استثمار هذه القوى البشرية فى مشروعات عملاقة لمزيد من الإنتاج الزراعى والصناعى بمعدلات تفوق الاستهلاك والتوازن المنشود للناتج المحلى الإجمالى، وتتجه إلى أسواق التصدير لإحداث تنمية متواصلة من أجل أجيال قادمة أيضا.

إن موضوع تنمية أعالى صعيد مصر بصفة عامة شغل الأذهان كثيرا خلال السنوات القليلة الماضية، وجاءت إشارة البدء للمشروع القومى العملاق «توشكى» للخروج من حيز الوادى الضيق وبناء حضارة جديدة كما أعلن السيد رئيس الجمهورية فى التاسع من

يناير ١٩٩٧، قوة دافعة لأن يتواكب معها أيضا البدء فى تنفيذ قطاعات الدولة لخططـها الموضوعة لتنمية جنوب الصعيد.

مستودع توشكى الاستراتيجـى والإمدادات البترولية فى المنطقة

فقد أقيم على مساحة حوالى ٩٠ ألف متر مربع عند منبع ترعة الشـيخ زايـد وتبلـغ تكلفة المرحلة الأولى حوالى ٤١ مليون جنيه وقد بدأ العمل بـه فـى عـام ١٩٩٧، وافتتحـه السيد رئيس الجمهورية فى فبراير ١٩٩٩ فى إحدى زيارات المتابعة بالمنطقة.

ويـهدف المشـروع إلى تدبـير احتياجـات المنطقـة والمشـروعات الجاريـة بـها بكافـة المنتجات البترولية. ويشمل مستودعات التخزين وتسـهيلات التدفيـع والتعبئـة، وكذلـك مرسى نهرى جديد على بحيرة ناصر للنقل بالصنادل والمواعين النهرية أعلى السـد، كمـا يتضمن منفذ متكامل - محطة خدمة وتمويـن - للمنتجـات البتروليـة والزيـوت والشـحوم بالإضافة إلى خدمات التشحيم وتغيير الزيـوت وإصـلاح الإطـارات لخدمـة وسـائل النقـل بكافة أنواعها التى تتواجد بمواقع العمل بالمشروع. وتتضمـن المرحلـة الثانيـة إقامـة عـدة محطات خدمة وتموين على طرق توشكى العوينات. وأسـوان وأبـو سمبـل بـالمواقع التـى تخدم العمل والمستثمرين بالمنطقة.

ثانيا : المشروع القومى لتنمية جنـــوب مصـــر

ويضم (جنوب خط ٣٠َ ٢٧ْ) حتى الحدود المصرية محافظات أسـيوط، وسـوهاج، قنا (الأقصر)، أسوان. البحر الأحمر، الوادى الجديد.

ومن منظور العمل البترولى تجئ هذه التنمية فى أربعة محاور أساسية.

* التنقيب عن البترول فى أعالى صعيد مصر بصحرائها الغربية والشرقية شاملة الوادى أيضا وكذلك المياه العميقة فى البحر الأحمر.
* الوفاء باحتياجات التنمية الشـاملة للمشـروعات العملاقـة والتعمـير الـذى سيشـهده جنوب الوادى وفق الخطة الموضوعة لقطاعات الدولة حتى عام ٢٠١٧.

* التوسع فى البنية الأساسية بتنفيذ المشروعات البترولية التى تخص تكامل النشاط فى مجالات التكرير والتصنيع. والتخزين الاستراتيجى، ومصانع التعبئة. والنقل والتوزيع والتسويق.

* ربط جنوب الوادى بالشبكة القومية بخطوط أنابيب الخام والغازات الطبيعية والمنتجات البترولية.

ويجىء هذا كله فى وعى تام أن جوهر الأمر فى التنمية الشاملة فى أبعادها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لإنماء جنوب الوادى يتمثل فى الاهتمام بالدرجة الأولى بثروة مصر فى «**القوى البشرية**» المتواجدة به وعلينا إعدادها وتدريبها وإشراكها لتتحمل مسئولياتها المستقبلية فى أوجه النشاط التى ستسود الإقليم بكامله كنقلة حضارية واجبة أصبحت تتطلبها المصلحة القومية العليا للبلاد.

(أ) التنقيب عن البترول فى أعالى صعيد مصر (فرص التنمية)

ولقد كانت هناك محاولات قامت بها شركات عملاقة سبق التعاقد معها فى مناطق امتياز ولكنها تخلت بعد تنفيذ المرحلة الأولى لعدم العثور على البترول، ومنها شركة كونوكو عام ١٩٧٧ ولمساحة ٣٠٠ ألف كيلو متر مربع بأعالى الصعيد وقد تخلت بصفة نهائية عام ١٩٨١ بعد حفر بئرين استكشافيتين وجدتا جافتين.

وقد بات واضحا منذ عام ١٩٩١ أنه لابد من اختراق حاجز الخوف لدى رؤوس الأموال الأجنبية لارتياد القفار المجهولة فى صعيد مصر بدءًا من الفيوم شمالا حتى خط عرض ٢٢ حدود مصر الجنوبية، وعلى هذا كانت الرؤية فى كسر إحجام الشركات العالمية عن المخاطرة برأس المال بأعالى الصعيد أن تتركز فى المحاور الأساسية التالية:

١ - استثمار ما أصبح يتوافر لدينا من معلومات عن طبيعة أرض مصر، وتحديثها أيضا.

٢ - إعطاء الأولويات فى المزايدة السنوية للمناطق ذات الاحتمالات عالية التراكيب الجيولوجية، والمداومة عن الإعلان لمناطق جديدة.

٣ - عقد الندوات العالمية فى العواصم التى تهتم بتجميع رجال أعمال البترول فى أوروبا وأمريكا لطرح خصائص المناطق لدينا على غرار ما أتبع فى شمال الوجه القبلى فى العامين الماضيين.

٤ - استثمار ما تحقق من نجاحات مؤخرا فى شمال الوجه القبلى قارون، جيزة، وادى الريان فى الفيوم. بنى سويف.

ويعمل فى أعالى **صعيد مصر** من جنوب محافظة أسيوط حتى حدود مصر خمس شركات حاليا وفقا لاتفاقيات الامتياز التى أبرمت معها بخلاف المساحات المعروضة فى مزايدة عام ١٩٩٩.

ريبسول الأسبانية : فى مساحة ٨٠ ألف كيلو متر مربع بمحافظة أسوان بالاتفاقية المبرمة معها فى يونيو ١٩٩٢ بالتزام إنفاق ١٢ مليون دولار كحد أدنى لحفر ٣ آبار استكشافية خلال مدة البحث الكلية البالغة ٩ سنوات. وقد أتمت حتى بداية ١٩٩٩ حفر خمس آبار منها عدد ٢ بئر شرق النيل فى مناطق النقرة وخريط وعدد ٣ آبار غرب النيل بمنطقة كوم أمبو. وبلغت الأقدام المحفورة حوالى ٣٧ ألف قدم. وحجم الانفاق الفعلى حوالى ٣٤.٥ مليون دولار وتجدر الإشارة إلى أنها قد عثرت على اكتشاف واحد كبئر ناجح غرب مدينة كوم أمبو بمحافظة أسوان إلا أن البئر أعطت عند اختبارها كميات غير اقتصادية من الزيت الخام وإن كان ذا درجة جودة عالية. إلا أن هذه الاختبارات المبدئية قد أوضحت تواجد الصخور الرسوبية الحاملة للبترول مما يؤكد وجود حوض ترسيبى يحتوى على صخور مصدرية على درجة عالية من النضج وقادرة على تولد المواد الهيدروكربونية. ولا يزال الأمر يخضع لمزيد من تحليل البيانات والمعلومات وصولا للاختيارات كما هو الحال فى تكنولوجيا البحث والاستكشاف. وقد بلغ نشاط شركة ريبسول فى أعمال المساحة المغناطيسية الجوية بمنطقة امتيازها حوالى ٤٧ ألف كيلومتر طولى. وفى النشاط الجيوفيزيقى حوالى ٦٦٠٠ كيلو متر من الخطوط السيزميه ثنائية الأبعاد.

أباتشى الأمريكية : فى مساحة تبلغ ٣٤ ألف كيلو متر مربع بمحافظة أسيوط بالإتفاقية المبرمة معها فى مايو ١٩٩٧ بإنفاق ٩ ملايين دولار كحد أدنى لحفر ٤ آبار استكشافية

خلال مدة البحث الكلية البالغة ١٠ سنوات، وهنا تجدر الإشارة إلى أن ذات المنطقة قد سبق لشركتى «تكساكو» و «أركو» الأمريكيتين الحصول على امتياز البحث والاستكشاف بها طبقا للاتفاقية التى أبرمت معها فى مارس ١٩٩٢ ولذات المساحة وبالتزام إنفاق ٢٠ مليون دولار وحفر أربعة آبار، وقد قامت الشركة بحفر بئر «البلينا» ووجد جافا وغطت التزام المرحلة الأولى وأنهت عملها عام ١٩٩٥، وقد أعيد طرح المنطقة مرة أخرى فى المزايدة الجديدة لعام ١٩٩٦[1] حيث فازت بها شركة أباتشى الأمريكية.

بنز أويل (الأمريكية) : ومنطقة امتيازها لمساحة حوالى ٣٨ ألف كيلو متر مربع طبقا للاتفاقية المبرمة معها فى يونيو ١٩٩٧، وتقع حوالى ٣٠٪ من تلك المساحة جنوب خط ٣٠ً ٢٧ْ بمحافظة أسيوط، وقد غطت حوالى ٣٦ ألف كيلو متر طولى حتى الآن بأعمال المساحة الجاذبية والمغناطيسية فى منطقة امتيازها.

محافظة البحر الأحمر :

البحث فى المياه العميقة والاقتصادية

وذلك لأول مرة فى محاولة للكشف عن طبيعة الأرض بحثًا عن ثروة مصر البترولية بها، وليس خافيا أن الإحجام عن الاستثمار بالبحث فى هذه المنطقة من قبل يرجع إلى ارتفاع التكلفة ولكن الدراسات[2] التى عرضت فى عام ١٩٩٥ عند طرح المزايدة العالمية السنوية كان لها أثر كبير فى إقناع شركتى بريتش جاز والدولية وكما يلى:

١ - **المنطقة الأولى** : اتفاقية أبرمت مع بريتش جاز البريطانية عام ١٩٩٦ لمساحة ١٢ ألف كيلو متر مربع والتزام إنفاق ٢٦ مليون دولار وحفر ٥ آبار استكشافية كحد أدنى.

٢ - **المنطقة الثانية** : اتفاقية أبرمت مع «الدولية للزيت» الإيطالية عام ١٩٩٦ لمساحة ١٥ ألف كيلو متر مربع والتزام إنفاق ٢٦ مليون دولار وحفر عدد ٥ آبار استشكافية حد أدنى.

(١) يوضح ذلك منهجية العمل فى المداومة بطرح المناطق واستثمار المعلومات التى تحصل عليها هيئة البترول عند التخلى عن المناطق أو جزء منها طبقا لقواعد الاتفاقيات البترولية.

(٢) سنعرض لطبيعة الأرض فى المياه العميقة بالبحر الأحمر فى موضع لاحق بهذا الكتاب.

وفى محاولة جادة لتنمية هذا العمل وباستثمار ما يجرى حاليا بذات الشأن من تكثيف البحث فى المياه العميقة. فقدم تم تضمين المزايدة العالمية لعام ١٩٩٩ مساحتين أخريين برقم ٣، ٤ بمساحة إجمالية حوالى تسعة آلاف كيلو متر مربع فى مياه أكثر عمقا بالبحر الأحمر وملاصقة لذات المنطقتين ١، ٢ عسى أن تكشف فى تكامل عن تراكيب المنطقة وبكل الخير بإذن الله.

إن التحدى الحقيقى للتنمية المنشودة فى صعيد مصر يجىء فى مجال البترول فيما نحن مقبلون عليه بتكثيف عمليات البحث والاستكشاف. وفى تواصل دائم بإمكان إقناع كبرى الشركات العالمية بالاهتمام بجيولوجية المنطقة ولمزيد من الاستثمارات فى مناطق أخرى جديدة بصعيد مصر، وبمعنى أدق لتفيض الثروة الطبيعية الكامنة إلى الشمال، بدلا من استقدام الطاقة اللازمة للمشروعات الطموحة إلى الجنوب.

(ب) احتياجات مشروعات التنمية بقطاعات الدولة فى جنوب الصعيد حتى عام (٢٠١٧)

ضم مجلد وزارة التخطيط الصادر فى مارس ١٩٩٦ استراتيجية الحكومة بشأن المشروع القومى لتنمية جنوب مصر حيث تتضمن المشروعات العملاقة التى ستقوم بتنفيذها قطاعات الدولة كل فى مجاله. وقد يكون من الميسور لدى قطاع البترول وضع التقديرات اللازمة للوفاء بكامل الاحتياجات من المنتجات البترولية المختلفة وذلك فى كامل الإقليم بمحافظاته من أسيوط شمالا حتى خط ٢٢ جنوبا شاملا المحافظات الحدودية وساحل البحر الأحمر فيما يجئ من مشاريع التنمية التى تتعلق بمتطلبات الكهرباء (باعتبارها قدرات مركبة محدودة معلن عنها). وكذلك إنشاء الطرق (بأطوال محددة تتيح تحديد الكميات اللازمة لها من الأسفلت والمحاليل البتيومينية)، أو ما يخص قطاعات الزراعة أو التجمعات السكنية الجديدة. والتعمير والتجمعات العمرانية، وفيما يخص التنمية السياحية فى مواقعها.

إلا أن الأمر حين يتعلق بالمشروعات الصناعية العملاقة وكذلك مشروعات المناطق الصناعية بالمحافظات (مجالات الصناعة والتعدين) فإن الأمر يتطلب تحديدا واضحا فى البرمجة الزمنية على طول الفترة (١٩٩٧ ٢٠١٧) بتحديد الطلب للوفاء باحتياجاتها والكمية، النوع، التوقيت. باعتبار أن ذلك أمر يتطلب كثيرا من الإنجازات والتسهيلات لدى قطاع البترول لتدبير تلك الاحتياجات وبصفة خاصة مد خطوط الأنابيب وإنشاء المستودعات. ليتواءم التصميم فى البنية الأساسية لديه وفق متطلبات المراحل (متوسط المدى وطويل الأجل) للوفاء بالاحتياجات المستقبلية لتلك المشروعات.

وقد يكون فى التقدير أن جنوب صعيد مصر لم يحظ بالتنمية طوال عقود كثيرة فيما يخص الكثير من المجالات، ولكننى أود أن أوضح أنه فيما يخص المسألة البترولية فإن الأمر يختلف تماما. فالوفاء بالاحتياجات المتنامية بل وإشباع تلك الاحتياجات للأفراد أو تدبير الطاقة للمصانع أمر يتساوى فيه شمال البلاد أو جنوبه، وقبل أن نعرض خطة عمل وزارة البترول بشأن المشروع القومى لتنمية جنوب مصر (٢٠١٧). فإن الأمر يستأهل أن نفرد هنا بعضا من الصفحات عن تلك الأوضاع بمحافظات جنوب مصر - بما قد يستلفت نظر القارئ - بما أشرنا إليه فى عدالة التوزيع القائم قياسا على الكثافة السكانية أو مساحة الأرض بالنسبة للأوضاع على كامل محافظات الجمهورية.

* الأوضـــــاع الراهنـــــة

فى جنـــوب صعـــيد مصـر

لقد تنبه قطاع البترول منذ أواخر السبعينات إلى أهمية التنمية الاجتماعية للوجه القبلى بصفة عامة . وهو الموقف المعروف الذى جاء بإعلان نائب رئيس الوزراء للإنتاج ووزير البترول آنذاك المهندس أحمد هلال فى مجلس الشعب بالتخطيط لإنشاء معمل لتكرير البترول فى أسيوط كركيزة إنتاج . للوفاء بالاحتياجات وتنمية الوجه القبلى ، ومن ناحية أخرى فإن طبيعة عمل البترول فى تلبيته للاحتياجات على مستوى مصانع قائمة أو مخططة . وكذلك بصفة خاصة للاستهلاك العام بالسوق

تتساوى فيها الاهتمامات من أبى سمبل جنوبا إلى العريش فى الشمال الشرقى أو سيدى برانى فى الشمال الغربى ، فالأزمات البترولية دائما عالية الصوت مهما كان موقعها ، كما أن احتياجات النقل والمطارات والموانى على ساحل البحر الأحمر حتى الحدودية منها حلايب أو شلاتين تتساوى فى المتطلبات وتدبير المقومات اللازمة لها للوفاء باحتياجاتها ، من هنا جاءت هناك التنمية المبكرة .

وتضم السطور التالية الدلالة القاطعة لتعاظم الانتشار فى جميع أنحاء محافظات جنوب الصعيد باعتبار أن المنتجات البترولية هى سلعة تموينية بالدرجة الأولى .

(أ) معمل تكرير أسيوط

وقد بدأ تشغيله فى منتصف الثمانينات . على مساحة تزيد عن ١٠٠٠ فدان فى غرب النيل . والاعتماد فى تشغيله على إمداده بالزيت الخام من الحقول على ساحل البحر الأحمر شرقا . بخط أنابيب يزيد طوله عن ٣٥٠ كيلو متر. مع تعدية النيل إلى موقعه غربا وكانت الحاجة قد برزت إليه بشدة فى موقعه بجنوب الصعيد فى إطار التنمية الاجتماعية والأوضاع التالية :

* المشروعات التى كانت تخططها الدولة وأعلن عنها آنذاك وإن لم تجد حظها للتنفيذ ولاسيما العملاقة منها وبصفة خاصة ما قيل عن صناعة الأسمنت فى أعالى الصعيد والتوسع فى إنتاج الكهرباء .

* الأزمات البترولية فى منتج المازوت خلال السدة الشتوية . وعدم قدرة الصنادل النهرية التى يتم شحنها من الميناء النهرى فى التبين بحلوان . وحساسية الأوضاع لدى العديد من المحافظات فى تشغيل الأفران لإنتاج رغيف العيش .

* كجزء مما كان يستهدفه قطاع البترول من حتمية الانتشار الاستراتيجى لمعامل التكرير بالبلاد كدرس مستفاد بعد عدوان ١٩٦٧ .

وقد روعى فى تصميم معمل التكرير أن يجىء تصميم خط الزيت الخام وكذلك البنية الأساسية له بطاقة ٥ ملايين طن/العام ، وعلى أن يتم تنفيذه فى مرحلتين سعة كل منهما ٢,٥ مليون طن ، تؤجل إحداها حتى تبيان موقف تنفيذ المشروعات المعلنة لتصريف المازوت بصفة خاصة ، وهو لا يزال يشكل حتى وقتنا هذا ورغم مرور حوالى ١٥ عاما . فائضا يصعب تصريفه مما جعل تشغيل معمل تكرير أسيوط لا يتعدى ٢ مليون طن/السنة حتى الآن .

ويعتبر هذا الإنجاز فى صحراء أسيوط تجمع حضارى على مثال عال ، يكتفى ذاتيا حتى فى مجال الزراعة ، ولديه استغلال للمياه المنصرفة منه لرى أراضى تم استصلاحها لمساحة تقرب من ٢٠٠ فدان فى إطار هذا التكامل .

(ب) أوضاع الاستهلاك وتطوره

فى البداية قد يكون من المفيد أن نعرض للوضع المقارن لنصيب محافظات جنوب صعيد مصر كإقليم ، من إجمالى موقف البلاد من ناحية توزيع استهلاك المنتجات البترولية الرئيسية ، ليس فقط بما يمكن من تحديد التوقعات المستقبلية والتطور الحادث بها بل والمنشود أيضا فى إطار التنمية الشاملة للدولة ، وكذلك مدى التوازن المقارن فيما هو متاح حاليا من نصيب الفرد ، هذا ويوضح الجدول رقم (١٠) توزيع الاستهلاك لعام ١٩٩٧/٩٦ ، ونعرض فيما يلى أوضاع الاستهلاك والتطور الحادث بشأنه على محافظات جنوب الصعيد بما يوضح نصيبها من الاستهلاك العام للدولة .

الكمية / ألف طن

محافظة	بوتاجاز	بنزين	كيروسين	سولار/ديزل	مازوت	الإجمالي	النسبة
أسيوط	٤٤	٢٨	٦٣	١٥٦	٩٢٣	١٢١٤	٤٣,٢٪
سوهاج	٣٥	٢٧	٧٠	١٤٤	٩٧	٣٧٧	١٣,٣٪
قنا (الأقصر)	٤٠	٣٧	٥٨	٢٥٥	١١٧	٥٠٧	١٨,١٪
أسوان	٢٤	٢٤	١٩	١٢٩	١٠٧	٣٠٣	١٠,٨٪
البحر الأحمر	٥	٢١	٣	٣١٠	١٣	٣٥٢	١٢,٥٪
الوادى الجديد	٤	٤	٢	٤٨	–	٥٨	٢,١٪
إجمالي جنوب مصر	١٥٢	١٤١	٢١٥	١٠٤٢	١٢٥٧	٢٨٠٧	١٠٠٪
إجمالي الجمهورية	١٦٤٥	٢٠٢٢	١٢٢٥	٦١٨٥	٧٧٠٥	١٨٧٨٢	
نسبة جنوب مصر من إجمالي الجمهورية	٩,٢٪	٧٪	١٧,٦٪	١٦,٨٪	١٦,٣٪	١٤,٩٪	

جدول رقم (١٠)

استهلاك محافظات جنوب مصر من المنتجات الرئيسية عام ٩٧/٩٦

* بدون الغازات الطبيعية والزيوت والشحوم
* محافظة قنا تشمل مدينة الأقصر

هذا ويتضح من دراسة الاستهلاك على المحافظات ما يلى :

- أن إجمالى الاستهلاك من المنتجات الرئيسية بمحافظات جنوب مصر يبلغ ١٤,٩٪ من إجمالى الاستهلاك العام بالبلاد.
- أن محافظة أسيوط تنفرد بنسبة ٤٣,٢ ٪ من هذا الاستهلاك كوضع مؤثر لاستهلاك المازوت بها فى مصنع الأسمنت وإنتاج الكهرباء .
- أن نسبة استهلاك البنزين تتعاظم فى قنا (النشاط السياحى فى الأقصر) ولكنها تمثل فى مجموع محافظات جنوب مصر ٧٪ فقط من الاستهلاك العام .

وهنا يجدر أن نشير إلى نقطتين هامتين :

• يظهر تعداد السكان[1] الأخير فى عام ١٩٩٦ أن نسبة محافظات جنوب الصعيد على الوضع الوارد أعلاه تبلغ ١٦,٨٧٪ من تعداد سكان مصر ، حيث يبلغ :

---

(١) الأرقام وفقا للبيانات الواردة فى مجلد الاحصاء للجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء مارس ١٩٩٦ .

ألف نسمة

إجمالى تعداد السكان فى محافظات جنوب الصعيد =	٩٩٩٨
إجمالى تعداد السكان بالجمهورية =	٥٩٢٧٢

• أن نسبة المساحة الآهلة بالسكان فى محافظات جنوب الصعيد تبلغ ١٥,٩٩٪ من إجمالى المساحة الآهلة بالسكان فى الجمهورية فى توازن ككثافة أيضا .

كيلو متر مربع

إجمالى المساحة المأهولة بالسكان بمحافظات جنوب الصعيد =	٥٦٢٩
إجمالى المساحة المأهولة بالسكان بالجمهورية =	٣٥١٨٨

ومما جاء أعلاه يتضح أن الوضع المقارن لمحافظات جنوب مصر بالنسبة لإجمالى الجمهورية فيما يخص الاستهلاك العام للمنتجات البترولية يجىء إلى حد ما متوازنا عند احتساب نصيب الفرد كما أظهرته البيانات أعلاه وكما يلى :

فى محافظات جنوب مصر	من إجمالى الجمهورية
نسبة استهلاك المنتجات البترولية الرئيسية	١٤,٩٪
نسبة تعداد السكان	١٦,٧٨٪
نسبة المساحة الآهلة بالسكان	١٥,٩٩٪

وإن كان يجدر الإشارة إلى ما يلى :

١ - أن الغاز الطبيعى (حوالى ١١ مليون طن لم يدخل فى الاحتساب) والموجه أساسا فى الشمال إلى إنتاج الكهرباء (٦٤٪) ، وصناعة الأسمدة (١٤٪) والصناعة كوقود (١٤٪) ، والباقى ذاتى للبترول والاستهلاك المنزلى يقابلها تعظيم استهلاك فى كيما فى أسوان والألومنيوم فى نجع حمادى لاستهلاك الكهرباء بافتراض أولوية الاستهلاك من المصادر المائية على الشبكة القومية .

٢ - أن إجمالى استهلاك الزيوت والشحوم بتلك المحافظات بلغ حوالى ٤٢ ألف طن فى عام ٩٧/٩٦ من إجمالى استهلاك البلاد الذى يبلغ ٣٠٤ ألف طن بما يمثل حوالى ١٣,٨٪ كوضع متوازن أيضا .

٣ – أنه لم يدخل فى الحساب المقارن المساحات التى تشغلها محافظات البحر الأحمر والوادى الجديد وهى تجىء فى التصنيف فى البيانات الواردة بالمصدر الإحصائى الذى أشرنا إليه مصنفة كمناطق غير مأهولة وهى تبلغ بمفردها ٦٠٪ من صحراء مصر.

ألف كيلو متر مربع

محافظة البحر الأحمر	٢٠٤
محافظة الوادى الجديد	٣٧٦
المجموع	٥٨٠
إجمالى المساحات الغير مأهولة بالجمهورية	٩٦٣
النسبة	٪٦٠

هذا ولا يتعدى عدد السكان فى محافظة البحر الأحمر ١٥٦ ألف نسمة ، والوادى الجديد ١٤٢ ألف نسمة بإجمالى ٢٩٨ ألف نسمة تمثل ٢٫٩٪ من إجمالى محافظات جنوب الصعيد.

والملفت للنظر أيضا أن هناك تطورا فى الاستهلاك العام للمنتجات البترولية الرئيسية فى محافظات جنوب الصعيد يفوق ما تم على إجمالى الجمهورية وذلك خلال الخطة الخمسية الأخيرة (٩٢/٩٣ – ٩٦/١٩٩٧)

حيث بلغت نسبة التطور فى إجمالى تلك المحافظات	٪٢٧٫٧
مقابل نسبة تطور فى إجمالى الجمهورية	٪١٩٫٦

كما زادت نسبة الاستهلاك العام بها من إجمالى الجمهورية من ١٤٪ إلى ١٤٫٩٪ كما هو موضح تفصيلا لتلك المحافظات بالجدول رقم (١١)

ألف طن

المحافظـــة	١٩٩٣/٩٢	١٩٩٧/٩٦	التطــور ٪
أسيوط	٩٧١	١٢١٤	٢٥.٠
سوهاج	٣٣٢	٣٧٣	١٢.٥
قنا	٤١٩	٥٠٧	٢١.٢
أسوان	٢١٢	٣٠٢	٤٢.٣
البحر الأحمر	٢١٥	٣٥٢	٦٣.٣
الوادى الجديد	٤٧	٥٧	٢٠.٩
إجمالى جنوب مصر	٢١٩٧	٢٨٠٦	٢٧.٧
إجمالى الجمهورية	١٥٦٩٩	١٨٧٨٢	١٩.٦
٪ جنوب مصر إلى الإجمالى	١٤.٠	١٤.٩	

جدول رقم (١١)
تطور استهلاك محافظات جنوب الصعيد
خلال الخطة الخمسية (٩٢/٩٣ - ١٩٩٧/٩٦)

(جـ) البنيـة الأساسية ومقومات النشاط المتوافرة فى محافظات جنوب مصر

١ - مستودعات التخزين الرئيسية

يدير قطاع البترول حركة تداول منتجاته البترولية بالاعتماد علـى مستودعات التخزيـن الرئيسية المنتشرة فى محافظات جنوب الصعيد ، بخلاف المستودعات لـدى الوكـلاء فـى نظام التوزيع ولدى المتعهدين فى محطات الخدمـة والتموين المنتشـرة فـى جميـع أنحـاء الإقليم فى نظام التسويق وهو يعتمد أيضا على جميع وسائل النقـل فـى خطـوط الأنـابيب للمنتجات وأهمها من القاهرة إلى أسـيوط ، والنقـل بالصنـادل النهريـة واللـوارى والسـكك الحديدية ، للمصانع أو الاسـتهلاك العـام ، وبصفـة خاصـة خدمـة المطـارات ، وخدمـة الموانى على ساحل البحر الأحمر .

وتبلغ جملة السعات التخزينية الرئيسية فى خمس محافظات ، تديرها شركتى القطاع العام مصر للبترول والجمعية التعاونية للبترول ، حوالى ٢٢٠ ألف طن .

٢ - محطات التموين والخدمة

إلى جانب النظام القائم بالإمداد المباشر للمصانع وكبار العملاء باحتياجاتهم من المنتجات البترولية من المستودعات بطريقة مباشرة أو بنظام الوكلاء وبوسائل النقل المختلفة حسب المواقع المنتشرة فهناك اهتمام بنشر محطات الخدمة والتموين التابعة لشركات التسويق وذلك فى المدن وعلى الطرق الرئيسية وأنحاء وربوع كافة محافظات جنوب الصعيد وجميعها تدار بمعرفة القطاع الخاص فى نظام المتعهدين ، وتبلغ فى إجمالها حاليا ٣٠٩ محطة خدمة وتموين وموزعة على الوضع التالى كما يوضحها جدول رقم (١٢) .

المحافظة	خدمة وتموين	محطات تموين	طلمبات أرضية	إجمالى
أسيوط	٣٤	٢١	٢٦	٨١
سوهاج	٤٦	٢٢	١٠	٧٨
قنا (الأقصر)	٤٧	٣٢	١٥	٩٤
أسوان	١٩	١١	٢	٣٢
البحر الأحمر	١٣	٣	-	١٦
الوادى الجديد	٥	٢	١	٨
الإجمالى	١٦٤	٩١	٥٤	٣٠٩

جدول رقم (١٢)

محطات التموين والخدمة بمحافظات جنوب الصعيد

(د) نشاط البوتاجاز فى جنوب الصعيد

مصانع التعبئة ومراكز التوزيع

١ - الاستهلاك وتطوره

يبلغ استهلاك البوتاجاز حاليا فى إقليم جنوب الصعيد حوالى ١٥٢ ألف طن/العام . فقد شهدت خمس السنوات الماضية تنمية كاملة فى ذلك النشاط . شملت مصانع التعبئة أو منافذ التوزيع . وبلغت نسبة الزيادة فى الاستهلاك خلال سنوات

الخطة الخمسية ٩٧/٩٦ (٢٣٠٪) حيث كان الاستهلاك لا يتعدى ٦٦ ألف طن عام ٩٣/٩٢. فى حين أن الاستهلاك العام على مستوى الجمهورية تطور بنسبة حوالى ١٦٢٪ فقط خلال تلك السنوات الخمسة وبإجمالى حوالى ١.٦ مليون طن/السنة ويوضح الجدول رقم (١٣) نسبة التطور على مستوى المحافظة .

الكمية : طن مترى

	١٩٩٣/٩٢	١٩٩٧/٩٦	التطور فى الخمس سنوات ٪
أسيوط	١٨١٤٠	٤٣٧٤٣	٪١٤١
سوهاج	١٥٦٩٥	٣٥٣٢٨	٪١٢٥
قنا (الأقصر)	١٦٣٩٩	٣٩٧٠٢	٪١٤٢
أسوان	١٠٤٠٤	٢٣٩٦٨	٪١٢٤
البحر الأحمر	٣٠٦٩	٥٥٤٨	٪١٥٤
الوادى الجديد	٢١٠٢	٣٨٣١	٪١٨٢
إجمالى جنوب الصعيد	٦٦١٠٩	١٥٢١٢٠	٪٢٣٠
إجمالى الجمهورية	١٠١٩٠٠٠	١٦٤٥٢٧٨	٪١٦٢
٪ جنوب الصعيد	٪٦.٥	٪٩.٢	

جدول رقم (١٣)
تطور استهلاك البوتاجاز
بمحافظات جنوب الصعيد (٩٣/٩٢ - ٩٧/٩٦)

٢ - نشاط النقل للبوتاجاز

هذا ويتم نقل أكثر من ١٢٠ ألف طن سنويا إلى إقليم جنوب مصر للوفاء باحتياجاته إذ لا تتعدى نسبة البوتاجاز فى الزيت الخام الذى يتم تكريره بمعمل أسيوط حد أقصى ١.٥٪ كما هو فى معظم الخامات العالمية .

- يتم الشحن إلى محافظة البحر الأحمر عن طريق سيارات المتعهدين وشركات النقل من مصنع السويس .

- يتم استغلال خط شقير / أسيوط الخاص بالزيت الخام لنقل حوالى ٤٠ ألف طن من البوتاجاز المنتج بمصانع معالجة الغازات الطبيعية فى شقير على ساحل البحر الأحمر لإعادة الفصل وضبط المواصفات فى معمل أسيوط لتحسين اقتصاديات النقل .

- يتم الشحن إلى كل من محافظة سوهاج ، قنا ، أسوان عن طريق سيارات المتعهدين وشركات النقل من مصنع أسيوط مع الاستكمال من مصانع السويس أيضا .

- يتم نقل البوتاجاز الصب من أسيوط إلى الوادى الجديد عن طريق سيارات صهريجية تابعة لقطاع البترول .

٣ - مصانع التعبئة والوحدات الإقليمية

- مصنع أسيوط بطاقة ٢٤٠٠ أسطوانة/الساعة (بنظام الوردية الواحدة) وتبلغ سعة التخزين به ٥٨٠٠ طن .

- أنشأت وحدة تعبئة الغاز السائل بالوادى الجديد عام ١٩٩٤ بطاقة ٢٥٠ أسطوانة/الساعة .

- البحر الأحمر وحدتين فى حلايب وشلاتين بسعة ٣٢٠ أسطوانة/الساعة لكل منها وتبلغ سعة التخزين ٣٨ طن .

٤ - مراكز التوزيع

لدى محافظات جنوب الصعيد ٢٦٣ مركزا لتوزيع البوتاجاز تعادل ١٩.٧٪ من إجمالى الجمهورية البالغ ١٣٣٧ مركز ، وفى توازن يناسب عدالة التوزيع فى محافظات الدلتا شمالا .

(هـ) خطوط الأنابيب

يتواجد خط أنابيب رئيسى لنقل المنتجات البترولية من القاهرة / مسطرد إلى أسيوط بتعدية النيل وبطول ٣٧٦ كم وقطر ١٤ بوصة وطاقة تصميمه ٢,٥ مليون طن/السنة كمنتجات للوفاء بالاحتياجات الرئيسية إلى الشركات الصناعية ومحطات توليد الكهرباء إلى جانب معمل تكرير أسيوط وقد بلغت تكلفته حوالى ٤٤ مليون جنيه بجانب سعات تخزين ٤٠ ألف طن لزوم التشغيل بتكلفة ٤ مليون جنيه ، ويستخدم هذا الخط أيضا فى

تصدير فائض النافتا من معمل تكرير أسيوط عن طريق التبين/مسطرد/السويس للاستفادة بتجهيزات المستودعات والموانى لديها فى عملية التصدير .

وقد تم إنشاء عدد من خطوط المنتجات إلى الشركات الصناعية (الأسمنت) ومحطات الكهرباء (الحرارية والوليدية) والمستودعات الرئيسية لشركات التسويق فى محافظة أسيوط وتصل أطوال تلك الخطوط إلى حوالى ٦٠ كيلو متر بطاقة ٢ مليون طن/السنة بإجمالى تكاليف ٩ ملايين جنيه .

هذا وقد بلغت الكميات التى تم تدفيعها فى خطوط الأنابيب التى تخص محافظات جنوب الصعيد خلال عام ٩٧/٩٦ حوالى ١,١مليون طن مقابل ٦.٠٧ ملايين طن على إجمالى الجمهورية أى بنسبة ١٥.٩٪ .

لعلنا نستطيع الآن أن نقول بعد عرض الأوضاع الراهنة إن لدى جنوب صعيد مصر وما تم فيه من تنمية حتى الآن فيما يخص المسألة البترولية يكون قد نال فى توازن تام ، ومجمل تعداد سكانه ١٦,٨٪ ، ومساحاته المأهولة ١٥,٩٪ من إجمالى الجمهورية ، ذات الاهتمام والوضع التنامى للوفاء بالاستهلاك العام على أنحاء الجمهورية ، وأن هناك ركيزة أساسية قادرة فى تجهيزاتها وتسهيلاتها على الوفاء بالمتطلبات المستقبلية فى التنمية أيضا .

* خطة عمل وزارة البترول فى مشروع تنمية جنوب مصر (عام ٢٠١٧)

وترتكز على أربعة محاور أساسية :

١ - التوسع فى الطاقة الإنتاجية بمعمل تكرير أسيوط .

٢ - الربط مع الشبكات القومية للزيت الخام والغازات الطبيعية ، والبوتاجاز ، والمنتجات البترولية .

٣ - الاستفادة من البنية الأساسية للمستودعات المركزية بالوجه القبلى فى توسعات رأسية أو أفقية بإنشاء مواقع جديدة .

٤ - انتشار المنافذ للتعبئة / التوزيع / التسويق . الخدمات وتسهيلات النقل والحركة اللازمة بذات الشأن بما فيها خدمة المطارات والموانى النهرية .

* الإنتاج (معمل تكرير أسيوط)

(أ) مرحلة أولى :

- مشروع زيادة الطاقة الإنتاجية كمرحلة أولى كتوسعات إلى ٣ ملايين طن/السنة .
- مشروع إصلاح البنزين بالعامل المساعد لإنتاج البنزين الخالى من الرصاص كمتطلب بيئى .
- مستودع معالجة المنتجات الوسطى كيروسين سولار بالأيدروجين لخفض نسبة الكبريت للتواؤم مع المرحلة المستقبلية للمواصفات العالمية والاشتراطات البيئية .

هذا وتبلغ التكلفة الاستثمارية لهذه المشروعات حوالى ٦٠٠ مليون جنيه .

(ب) مرحلة ثانية :

إقامة وحدة تكرير بطاقة ٢.٥ مليون طن / العام المخطط إقامتها فى إطار التصميم الموضوع أصلا لمعمل تكرير أسيوط مع تعاظم الاحتياجات ومراحل تنفيذ مشروعات قطاعات الدولة وتبيان برامج التنفيذ ومواعيد الانتهاء منها وهو يستغرق على المسار الحرج مدة سنتين من بدء الطلب .

* شبكة خطوط الزيت الخام

(أ) خط الربط مع حقول الاكتشافات الجديدة للزيت الخام فى شمال الوجه القبلى قارون/ الفيوم/ بنى سويف إلى معمل أسيوط (تحت الدراسة).

(ب) ربط حقول سيناء بخط عبر الخليج إلى شقير ٢٦ بوصة بطول ٧٠كم منها ٣٥ كم تحت المياه بطاقة ٦,٦ملايين طن/ السنة بما يسمح بإمكان تشغيل خامات سيناء عند الطلب . تبلغ التكلفة الإجمالية ٢٣٠ مليون جنيه خلال الخطة الخمسية الحالية.

*** شبكة المنتجات**

١ - إنشاء خط المنتجات ١٤ بوصة بطول ١١٤ كيلو متر بطاقة ٣٨٠ ألف طن/ السنة من أسيوط - سوهاج لربط مستودعات سوهاج بخط التبين أسيوط ويبلغ إجمالى التكلفة ٨٥ مليون جنيه خلال الخطة الخمسية الحالية.

٢ - مرحلة ثانية من سوهاج - قنا ١٢ بوصة بطول ٣٠٠ كيلو متر وتكلفة ١٦٠ مليون جنيه حتى ٢٠٠٧.

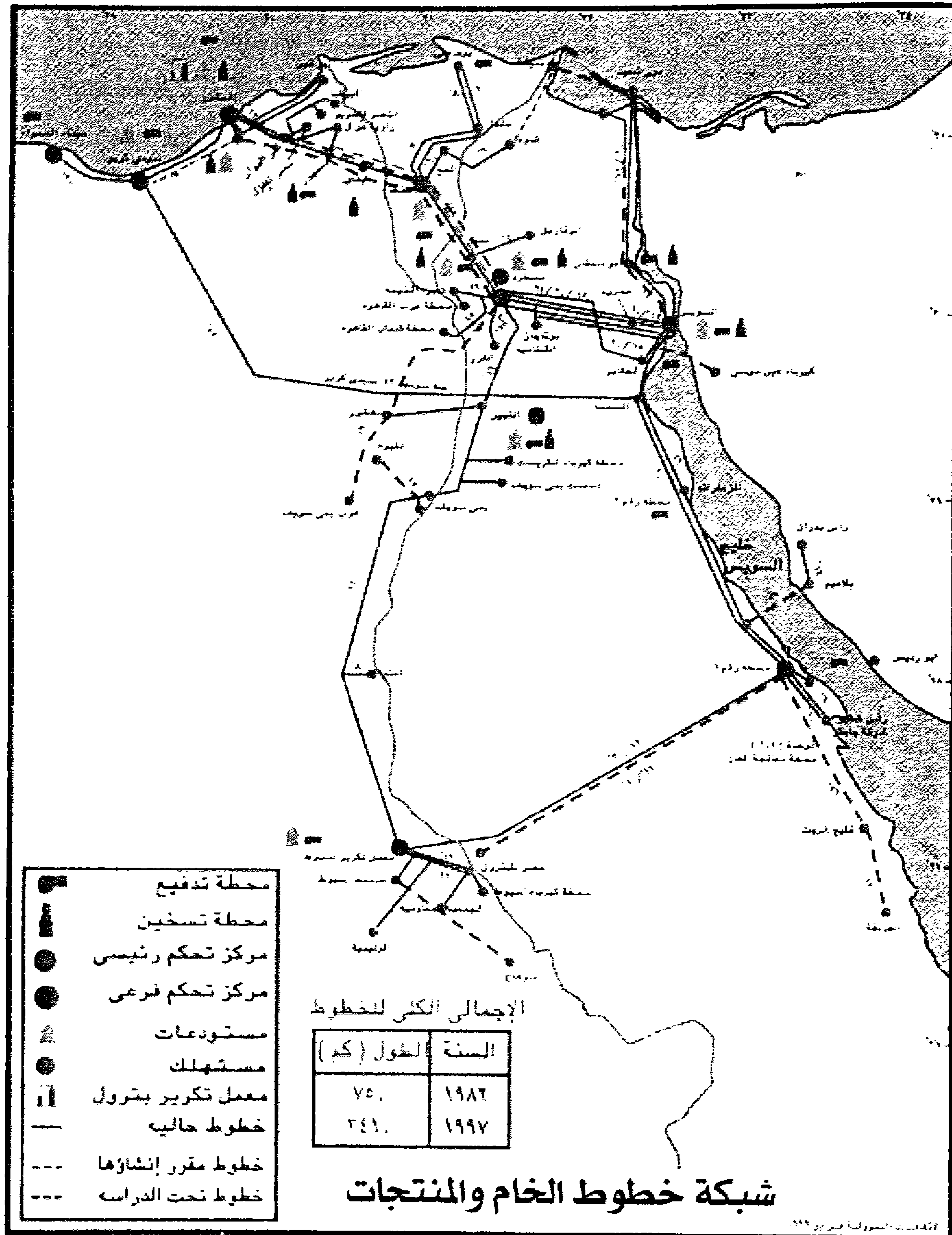
٣ - مرحلة ثالثة من قنا - أسوان ١٢ بوصة بطول ٣٠٠كم وإجمالى تكلفة تقديرية ١٨٠ مليون جنيه حتى ٢٠١٧.

٤ - خط بوتاجاز شقير أسيوط ١٢ بوصة بطول ٣٦٦ كيلومتر بطاقة ٧٠٠ ألف طن/السنة (يخدم حتى عام ٢٠١٧) بتكلفة ٢٤٥ مليون جنيه خلال الخطة الخمسية الحالية وكما هو موضح بالشكل رقم (٢٣).

*** شبكة الغازات**

الربط مع شبكة الغاز القومية بالبلاد التى يبلغ طولها حاليا حوالى ٣٠٠٠ كيلو متر وتصل مصادر إنتاج الغازات الطبيعية فى الحقول المنتجة حاليا بالمستهلكين فى أنحاء البلاد وقد تم تنفيذ المرحلة الأولى منه للوجه القبلى جنوبا وذلك إلى المنطقة الصناعية ببنى سويف وإلى الكريمات لمحطة توليد الكهرباء.

وعلى أن يتم توصيل خط الغاز الطبيعى إلى محافظات الصعيد تدريجيا لكافة التجمعات الصناعية وبما يحقق معه حدوث التوازن المطلوب بين التكلفة الاستثمارية لمد الخطوط والأحمال الاقتصادية لكل مرحلة.



الإجمالى الكلى للخطوط

السنة	الطول (كم)
١٩٨٢	٧٥٠
١٩٩٧	٢٤١٠

شبكة خطوط الخام والمنتجات

هذا ويوضح الشكل رقم (٢٤) مشروع مد شبكة الغاز القومية إلى احتياجات الصناعة (أسمنت المنيا، المنطقة الصناعية بالمنيا، سكر أبوقرقاص، أسمنت أسيوط، محطة كهرباء الوليدية بأسيوط، وكذلك المنطقة الصناعية بالمحافظة) تباعا اعتبارا للتشغيل من عام ٢٠٠٠-٢٠١٥ وتقدر الاحتياجات لها عند التشغيل الكامل فى عام ٢٠١٥ حوالى ٢٠٠ مليون قدم مكعب اليوم.

* نشاط البوتاجاز

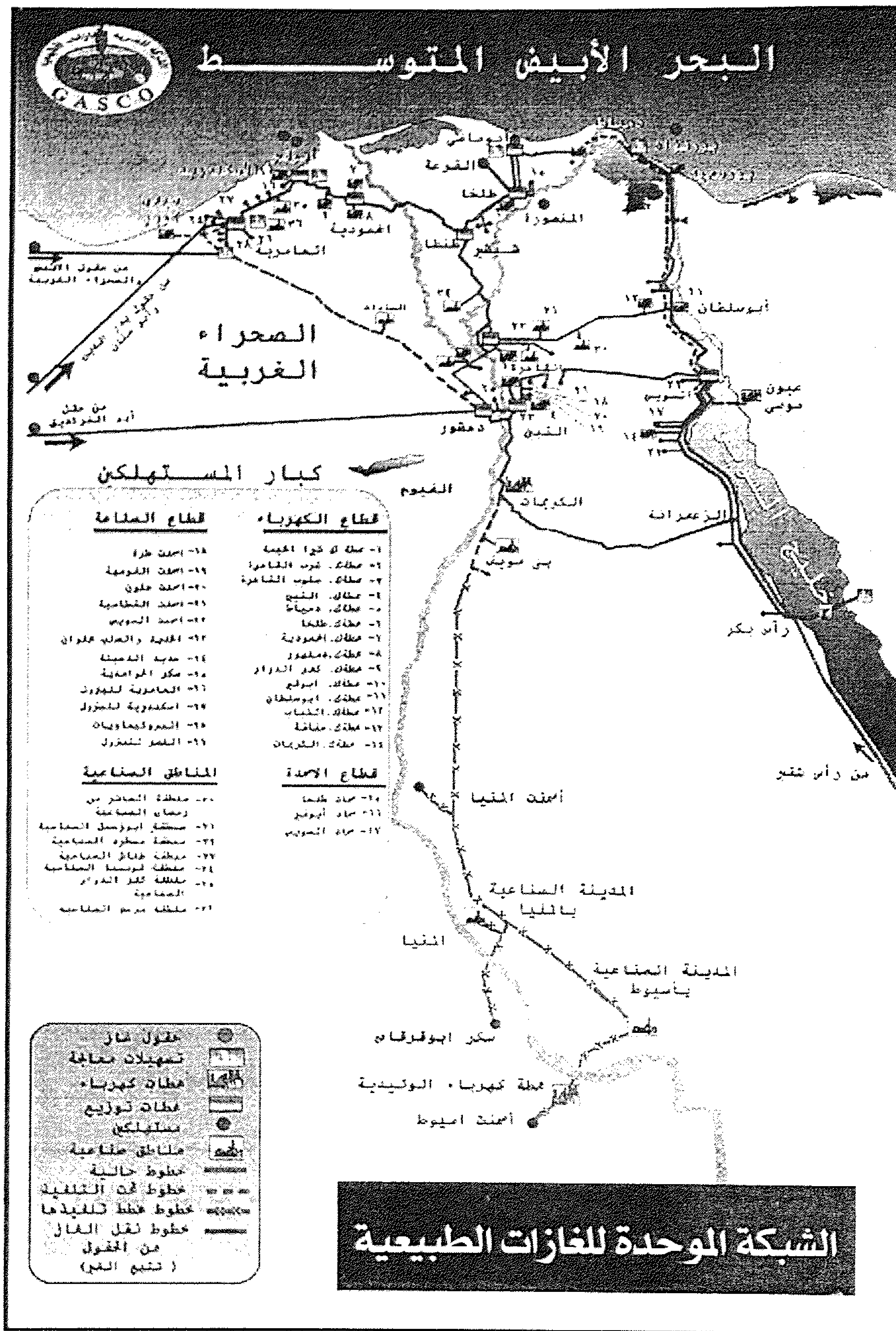
توضح الدراسات الخاصة بالتنمية ومعدلات التطور فى الاستهلاك بمحافظات جنوب الصعيد أنها فى مجموعها سيتعاظم استهلاكها من حوالى ١٨٢ ألف طن عام ٩٨/٩٧ إلى حوالى ٣٩٠ ألف طن بنهاية الخطة الخمسية الحالية (٢٠٠١/٢٠٠٢) أى حوالى ٢.١ مرة وبذلك تزداد نسبة محافظات الوجه القبلى لإجمالى الجمهورية من ١١٪ إلى ١٤.٨٪ ومن المتوقع أن يرتفع الاستهلاك إلى ما يربو لسعة تشغيل الخط شقير/ اسيوط ٧٠٠ ألف طن العام (٢٠١٦/٢٠١٧) بالإضافة إلى الإنتاج من معمل أسيوط الذى تبلغ التقديرات له بعد مشروع التوسعات حوالى ١٠٠ ألف طن/العام.

(ا) مصانع التعبئة :

سيتم مضاعفة طاقة مصنع أسيوط وإضافة عدد ٣ مصانع تعبئة للبوتاجاز فى سوهاج وقنا وأسوان بالإضافة إلى وحدة إقليمية فى قنا أيضا وتبلغ الطاقة الإجمالية لتلك المصانع حوالى ٩٦٠٠ اسطوانة فى الساعة تتيح فرص عمالة حوالى ٢٤٠ عامل وذلك خلال الخطة الخمسية الحالية حتى ٢٠٠١/٢٠٠٢.

(ب) مراكز التوزيع :

تبلغ فى محافظات جنوب مصر حاليا ٢٦٣ مركزا سيتم اضافة ٥٠ مركز خدمة إليها مع التركيز بمضاعفة المراكز بالمحافظات الحدودية، هذا ومن المتوقع أن تصل الزيادة فى مراكز التوزيع المخططة فى عام ٢٠١٧ إلى حوالى ٦٨٨ مركزا بمعدل زيادة سنوية يبلغ حوالى ٦.٢٪.



الشبكة الموحدة للغازات الطبيعية

* محطات التموين والخدمة فى المحافظات والنقــل على الطرق / كبار العمـــــلاء

تشير توقعات الاستهلاك على محافظات جنوب الصعيد والتطور الحادث على محافظة الوادى الجديد بصفة خاصة أن هناك تطور فى إجمالى الاستخدام خلال سنوات الخطة الخمسية الحالية وذلك بنسبة ٤٣.٥٪ فى حين أن التطور الحادث على إجمالى الجمهورية لا يتعدى ١٤,٥٪ كما هو موضح بالجدول رقم (١٤).

ألف طن

المحافظـة	١٩٩٨/٩٧	٢٠٠٢/٢٠٠١	التطور ٪
أسيوط	١٣٠١	١٦٠٠	٢٣,٠
سوهاج	٣٩٥	٤٧٥	٢٠,٣
قنــا	٦٣٢	٨٩٧	٤١.٩
أســوان	٣٢٧	٥٤٥	٦٦,٧
البحر الأحمر	٢٤٦	٣٢٧	٣٢,٩
الوادى الجديد	٥٨	٤٠٣	٥٩٥,٤
إجمالى جنوب مصر	٢٩٥٩	٤٢٧٤	٤٣,٥
اجمالى الجمهورية	١٧١٢٠	١٩٦٠٥	١٤,٥
٪جنوب مصر إلى الاجمالى	١٧,٣	٢١,٧	

جدول رقم (١٤)
توقعات استهلاك المنتجات البترولية
فى محافظات جنوب صعيد مصر (٩٨/٩٧ - ٢٠٠٢/٢٠٠١)

وفيما يخص محطات التموين والخدمة فى محافظات جنـوب الصعيد والتى تبلغ حاليا ٣٠٩ منفذا للتوزيع من المخطط زيادتها بعدد ١٤٨ بنسبة زيـادة حوالى ٤٨٪ حتى نهاية الخطة الخمسية الحالية ٢٠٠٢ ومن الطبيعى أنه فى حضور من عمليات انشاء شبكة الطرق الجديدة ونشاط التعمير بالمجتمعات العمرانية الجديدة سيتم الامتداد للوفاء بالمتطلبات مع مراحل التنفيذ.

هذا بالإضافة إلى محطات تموين للوحدات النهرية وذلك فى قنا والأقصر وأسوان.

* خدمة المطارات

ادخال التوسعات اللازمة وذلك فى التجهيزات أو التسهيلات بمستودعات تموين الوقود بمطارات الأقصر وأسيوط وأسوان والمطارات المتوقعة فى شرق العوينات.

ثالثا : مشروع التنمية فى سيناء

تتضمن خطة وزارة البترول تنفيذ العديد من المشروعات فى مختلف الأنشطة البترولية كمساهمة فى تحقيق التنمية المنشودة التى خططت لها الدولة.

والتى تتمثل بالدرجة الأولى فى المشروع العملاق الخاص بمشروع ترعة السلام الذى يهدف إلى استصلاح حوالى ٦٢٠ ألف فدان، كامتداد لما تهدف إليه الدولة من الخروج من الحيز الضيق للسكان بوادى النيل، وبما يخلق مجتمعات زراعية وصناعية وعمرانية جديدة.

وتجىء خطة وزارة البترول فى:

* مشروع معالجة الغاز الطبيعى فى شمال سيناء

ويخص إنشاء محطة لمعالجة الغازات الطبيعية من الاكتشافات التى تحققت بالبحر الأبيض المتوسط وقد تم تحديد وشراء مساحة ٢٣٠ فدانا فى شرق العريش بمركز الشيخ زويد ويخدم هذا المشروع مناطق العريش وغزة ورفح وإلى الجنوب فى منطقة عيون موسى، وربطها مستقبلا بالشبكة القومية للغازات، وإلى جانب توفير الغاز الطبيعى كطاقة نظيفة لهذه المناطق. فهى ركيزة لإمكان إقامة العديد من الصناعات طبقا لخطة التنمية بالدولة، إلى جانب إمكان التصدير للدول الراغبة وما يتفق والمصلحة القومية للبلاد بذات الشأن.

* خط نقل الغاز بورسعيد / السويس السخنة / عيون موسى .

وذلك لتوفير الغاز اللازم لامداد المناطق الصناعية المخطط إنشاؤها بمناطق القناة وخليج السويس وعيون موسى (كهرباء)، ويرتبط بالشبكة القومية وتبلغ التكلفة الاستثمارية حوالى

٤٧٥مليون جنيه ويمتد بطول ٣١٠ كيلومتر من مصنع معالجة الغازات الطبيعية المنتجة من حقل بورفؤاد حتى الكيلو٤٣من طريق بورسعيد السويس، حيث يتفرع إلى خط يتجه إلى شرق قناة السويس عبر النفق إلى سيناء بطول١٤٥كيلومترا، والآخر يتجه إلى السويس بطول ١٦٥ كيلو مترا لاستكمال مد الشبكة القومية للغازات دعما لتدبير الاحتياجات بالبلاد.

* معمل تكرير وادى فيران

زيادة طاقة التكرير بمعمل وادى فيران فى سيناء الجنوبية من ٥٠٠ ألف طن إلى ٢ مليون طن/ العام وفقا لما تسفر عنه حاجة التنمية وزيادة الطلب على المنتجات البترولية سواء للمشروعات الصناعية، أو السياحية، أو أغراض الاستهلاك العام وحركة الإنماء.

رابعا : مشروع المنطقة الصناعية شرق بورسعيد

احتياجات مشروع شرق بورسعيد

من الغازات الطبيعية والمواد البترولية

التى تشمل مشروعات المنطقة الصناعية، والسكنية وكذلك الميناء المخطط إنشاؤه ضمن مشروع شرق بورسعيد، وطبقا لما أسفرت عنه الاجتماعات مع جهات الاختصاص التى انتهت فى الاجتماع الذى عقد بمحافظة بورسعيد ٣٠ يوليو ١٩٩٨ بتحديد الاحتياجات من الغاز الطبيعى والمواد البترولية كما يلى:

أولا : محطة توليد الكهرباء التجارية بطاقة أولية ٦٠٠ ميجاوات تزداد لتصل إلى ١٢٠٠ ميجاوات وهى مصممة لتعمل إما بالغاز أو المازوت وسيتم إنشاؤها بنظام (BOT).

ثانيا : امداد المنطقة السكنية بالغاز أو البوتاجاز والمتوقع أن يصل تعداد تلك المنطقة حوالى النصف مليون نسمة كحد أقصى.

ويجرى حاليا تحديد المساحات اللازمة لإنشاء مراكز تخفيض الضغط، ومستودعات توزيع البوتاجاز .

ثالثا: إعداد المساحات اللازمة لإنشاء مستودعات التخزين الخاصة بتموين السفن بالمواد البترولية المختلفة بمنطقة الميناء.

وعلى أن يتم تحديد طرق التموين والإمداد للوفاء بمتطلبات المنطقة الصناعية، طبقا لتقديرات الاستهلاك التى تضعها تلك المنشآت. وهى تخص فيما تحدد حتى الآن بالمنطقة.

- مجموعة مصر للصلب.
- المصنع المصرى للحديد الإسفنجى.
- الشركة المصرية لتنمية منطقة شمال غرب سيناء.

خامسا : مشروع المنطقة الاقتصادية

شمال غرب خليج السويس

احتياجات المشروع من الغازات الطبيعية والمواد البترولية

وتجيء خطة وزارة البترول فى الوفاء بتلك الاحتياجات على ضوء التقديرات التى سيتم وضعها بمعرفة المستثمرين، لزوم اتخاذ مجموعة الإجراءات التى تخص إتمام عملية الإمداد التى ستتطلب إنشاء الخطوط أو المستودعات وإن كان طبيعيا الاستفادة من تواجد خط الأنابيب الخاص بالغاز الطبيعى المنتج بالحقول البترولية جنوبا إلى السويس شمالا، وكذلك الاستفادة من المستودعات الاستراتيجية للمواد البترولية بمنطقة الزيتية بالسويس.

وتجيء تلك المشروعات فيما أعلن حتى الآن :

- شركة السويس للتنمية الصناعية (أوراسكوم)
- شركة ديكوم خليج السويس
- شركة جى . بى . للحافلات
- مشروع شمال غرب خليج السويس
  (مجموعة كليوباترا)
- الشركة المصرية للأسمدة
- شركة تنمية خليج السويس.

O

مرحلـــــة الانطـــــــلاق
(٨٢ - ١٩٩٨)
والمسيرة البترولية في مصـر

فقد جاءت بحق تتويجا لتلك المسيرة (١٨٦٨ - ١٩٩٨).

والبترول أرقام .. وبوضع أدق نتائج تتحقق، والوضع المقارن لهـذه المرحلـة (٨٢ - ١٩٩٨) أى لمدة ١٧ عاما فاق فى تحقيق إنجازاته الـ ٣٠ عاما التى سبقته أى منذ عـام ١٩٥٢، بل كل ما تحقق.. ومن البداية، وقبل أن نستعرض هنا الوضع المقارن لذلك، يهمنى أن أوضح أن «المسيرة البترولية فى مصر عبر ١٣٠ عاما» تكاد تكون عمر البـترول ذاته منذ عرفه العالم أيضا واستخرجه من باطن الأرض لأول مرة فى عام ١٨٥٩ فى ولاية بنسلفانيا (الولايات المتحدة الأمريكية)، وهى بهذا الوضع تكون قد جاءت كملحمة أثرت وتأثرت بما جرى فى مصر كجزء من تاريخها، خاضت فيه العقـود الأربـع الأخيرة مـن القرن الماضى، وعبرت فيه أيضا كامل القرن الذى نعيشه، وهى الآن على مشارف القرن الحادى والعشرين.

ولكن كشف الحساب يجيء بشيء آخر، فمنذ بداية اكتشاف البترول فى مصر عام ١٨٦٨، هناك سنوات بل عقود طويلة ضاعت.. مـع غفلة الزمـن، وأخـرى قليلـة الثمـار تبددت فى قيد من الأسر وقد تكون سنوات قصار فى تاريخ أمة، ولكنها بلغت ٨٤ عامـا من عمر البترول فى مصر حتى عام ١٩٥٢.

أما عن الـ ٤٦ عاما التالية (٥٢ - ١٩٩٨) فـهى مسيرة الإنجـاز الحقيقـى للعمـل البترولى الذى تعيشه مصر الآن، وعبرت فيها مصر من مرحلة إلى مرحلة.

الإعــــــداد - النضـــوج - إلى الانطـــــلاق

والآن.. عن الحصيلة والإنجاز وما تحقق من تطور كوضع مقارن عـبر هـذه المراحـل نوجز فيما يلى تلك النتائج [1].

(١) للرجوع إلى المجلد الاحصائى للبترول فى مصر (١٨٦٨-١٩٩٧) والذى انتهينا مـن إعـداده فـى نوفمـبر ١٩٩٨، الذى استلزم الأمر ضرورة تحقيقه بإصداره، كمطلب فرض نفسـه عنـد الشـروع فـى تـأريخ العمـل البـترولى بـهذا الكتاب.

أولا : فى نشــاط الحفر الاستكشافى

عبر المراحــل (١٨٨٦ - ١٩٩٧)

حتى ديسمبر ١٩٩٧، يكون قد تم حفر ١٦٢٤ بـئرا استكشـافية بـالبلاد عـبر ١٣٠ عاما منذ اكتشاف البترول فى مصر. وحيث بلغت الأقدام المحفورة لها حوالى ١٥ مليــون قدم.

وفى مرحلة الانطلاق بمفردها (٨٢ - ديسمبر ١٩٩٧) بلغ عدد الآبــار الاستكشـافية ٩٢٣ بئرا أى بنسبة حوالى ٥٧٪ ونسبة الأقدام المحفورة (١٦ عام) حوالى ٦١,٣٪ مما تم على كامل المسيرة وكما يلى:

المراحل	عدد السنوات	عدد الآبار الاستكشافية	النسبة	الأقدام المحفورة	النسبة
١٨٦٨* - ١٨٨٥	١٨	-	-	-	-
١٨٨٦ - ١٩٥١ (البدايــة) **	٦٦	١٣٢	٨٪	٤٢٤,١٥٣	٢,٨٪
١٩٥٢ - ١٩٧٠ (الإعداد)	١٩	٢٠٢	١٢٪	١,٧٥٧,٠٤٣	١١,٧٪
١٩٧١ - ١٩٨١ (النضوج)	١١	٣٦٧	٢٣٪	٣,٦٣٣,٤٦٦	٢٤,٢٪
١٩٨٢ - ١٩٩٧ (الانطلاق)	١٦	٩٢٣	٥٧٪	٩,١٩٦,٩٧٥	٦١,٣٪
الإجمــالى	١٣٠	١٦٢٤	١٠٠	١٥,٠١١,٦٣٧	١٠٠

(*) عام ١٨٦٨ تاريخ اكتشاف البترول فى مصر.

(**) تضمنت الأعمال الأولى التى تمت على يد الخبير البلجيكــى «دى بــاى» وآخريـن فى جمسة بدءا من عام ١٨٨٦، بعد مرور ١٨ عاما على اكتشاف البترول فى جمسة.

جدول رقم (١٥)

نشاط الحفر الاستكشافى (١٨٨٦ - ١٩٩٧)

ثانيا: تحقيـــق الاكتشـــــافات

عبر المراحل (١٩١٠ - ١٩٩٧)

هذا وقد أسفر ذلك النشاط (حفر ١٦٢٤ بـئرا استكشـافيا) عـن تحقيـق النجـاح فـى ٥٠٩ بئرا من الزيت الخام والغاز (٣٣٤ للزيت الخام، ١٣٥ للغاز الطبيعى، ٤٠ اكتشاف مشترك)، وقد تحقق منها فى مرحلة **الانطلاق** (٨٢ - حتى ديسـمبر ١٩٩٧) ٣٧٤ كشـفا بتروليا أى بنسبة حوالى ٧٣,٥٪ من إجمالى الاكتشافات عبر تلـك المسـيرة بـالبلاد، كمـا بلغت نسبة الآبار الناجحة فى مرحلة الانطلاق أيضا أعلى نسبة حيث بلغت ٤١٪ وعلى الوضع الموضح تفصيلا (بالجدول رقم ١٦).

المرحلـــة	عدد الآبار الاستكشافية	تحقيق الاكتشافات			الإجمـــالـــى	
		زيت	غـــاز	مشترك	العـدد	٪ النجاح
البداية ١٩١٠ - ١٩٥١	١٣٢	١١	-	-	١١	٨٪
الإعداد ١٩٥٢ - ١٩٧٠	٢٠٢	٢٧	٨	-	٣٥	١٧٪
النضوج ١٩٧١ - ١٩٨١	٣٦٧	٧٥	١١	٣	٨٩	٢٤٪
الانطلاق ١٩٨٢ - ١٩٩٧	٩٢٣	٢٢١	١١٦	٣٧	٣٧٤	٤١٪
الإجمـــالـــى	١٦٢٤	٣٣٤	١٣٥	٤٠	٥٠٩	٣١,٣
النوعية / النسبة	-	٦٥,٦٪	٢٦,٥٪	٧,٩٪	١٠٠٪	-

جدول رقم (١٦)

الاكتشافات الناجحة للمراحل (١٩١٠ - ١٩٩٧)

ثالثا: فى نشاط الحفر الاستكشافى

عبر المناطـــــق فى البـــلاد

(١٨٨٦ - ١٩٩٧)

ولعل أعلى نسبة فى حفر الآبار الاستكشافية كما يظهرها (جدول رقم ١٧) قد جـاء فى منطقتى خليج السويس والصحراء الغربية وهما يمثلان حوالى ٦٥٪ من النشـاط بكاملـه مناصفة بينهما تقريبا، وإن كانت الصحراء الغربيـــة تمثـل أعلـى الأقـــدام المحفـورة حيث بلغت حوالى ٣٦٪ من جملة ١٥ مليون قدم شملت جميع مناطق البلاد خـلال هـذه

الحقبة. والتى تعاظم دورها وتكثيف النشاط بها من الثمانينات. والبحر الأبيض من التسعينات وإن كانت هناك محاولات على امتداد الحقبة من قبل الكثير من الشركات العالمية لتبيان طبيعة الأرض [1].

	عدد الآبار الاستكشافية	النسبة	الأقدام المحفورة	النسبة
الصحراء الشرقية	٢٢١	١٣,٦ ٪	١,١٧٨,٤٩٣	٧,٩ ٪
سينـــاء	١٦١	٩,٩٪	١,١٤٦,١٤٨	٧,٦ ٪
خليــج السويس	٥٢٨	٣٢,٥ ٪	٥,١٢٨,١٧٠	٣٤,٢ ٪
البحـــر الأحمــر	١٤	٠,٩ ٪	١٢٢,٨٢٢	٠,٨ ٪
الصحراء الغربية *	٥٢٢	٣٢,١ ٪	٥,٣٩٩,٤٢٨	٣٥,٩ ٪
الـدلتـــا	٨٥	٥,٢ ٪	٩٨٣,٧١٩	٦,٦ ٪
البحـــر الأبيض	٩٣	٥,٧ ٪	١,٠٥٢,٨٥٧	٧,٠ ٪
الإجمالـــى	١٦٢٤	١٠٠	١٥,٠١١,٦٣٧	١٠٠

تضمنت الأعمال التى شملها النشاط فى شمال صعيد مصر قارون - وادى الريان وبنى سويف باعتبارها فى إطار نشاط الصحراء الغربية.

جدول رقم (١٧)

نشاط الحفر الاستكشافى بمناطق البلاد

(١٨٨٦ - ١٩٩٧)

(١) تواريخ بدء النشاط الاستكشافى بالمناطق المختلفة بالبلاد (حفر أول بئر استكشافية) بها.

١ - الصحراء الشرقية ١٨٨٦/٢/٢٨ (جمسة)
٢ - سيناء ١٩١٣/٨/٣١ (جبل الزيت)
٣ - خليج السويس ١٩١١/٧/١ (جوبال)
٤ - البحر الأحمر ١٩٢٢/٣/٢٨ (جفتون)
٥ - الصحراء الغربية ١٩٤٠/٣/٧ (ضبعة)
٦ - الدلتا ١٩٦٦/٦/٩ (ميت غمر)
٧ - البحر الأبيض ١٩٦٨/٧/٢٥ (روزيتا)

رابعا: الاكتشـــــافات التى تحققت على مستوى المناطـق فى البلاد ١٩١٠ - ١٩٩٧

لقد تركز نشاط البحث عن البترول خلال مرحلة البداية كما سبق لنا إيضاحه وذلك بالصحراء الشرقية (جمسة / غارب / الغردقة) وسيناء حتى قيام الثورة فى ١٩٥٢، حيث تحققت معها نجاحات كبرى فى منتصف الستينات بخليج السويس (المرجان والبلاعيـم) واتجه البحث أيضا إلى وسط الدلتا (غاز أبو ماضى)، إلا أنه بقيام حرب ١٩٦٧ فقد تركز النشاط بصفة خاصة إلى مناطق جديدة بالصحراء الغربية وبعدها من التسعينات فى البحـر الأبيض وشمال صعيد مصر فـى قـارون وبنـى سـويف ونتجـه الآن إلى الميـاه العميقـة فـى البحرين الأحمر والأبيض، وكذلـك جنـوب صعيـد مصـر. وقـد راعينـا فـى هـذا الكتـاب تسهيلا للقارئ أن تجئ البيانات الخاصة بالمناطق دائما وفق التدرج التاريخى للدخول إلى تلك المناطق كوضع مقارن.

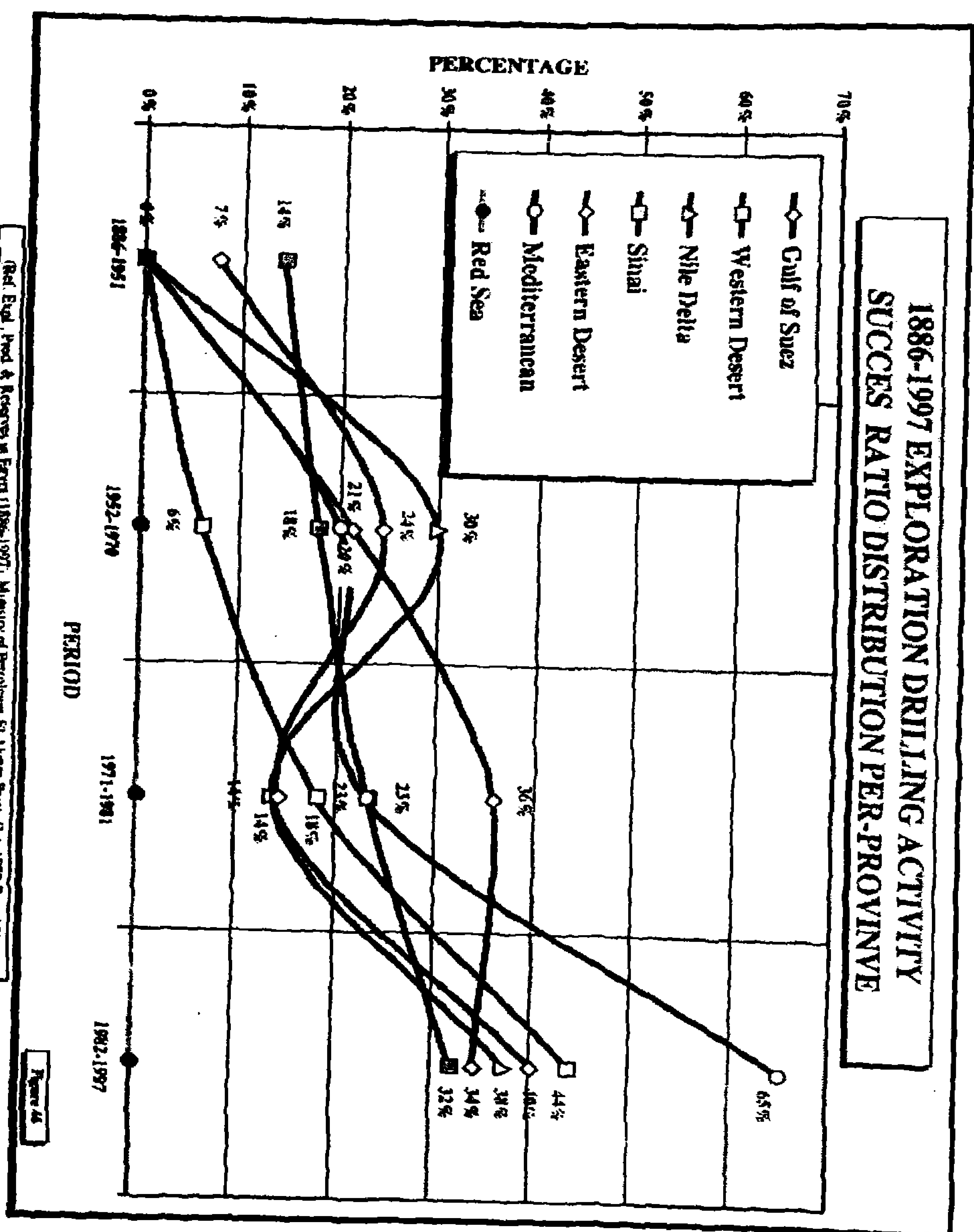
وقد بلغ متوسط أعلى نسبة للنجاح فى الحفر الاستكشافى بالمناطق ٥٧٪ فى البحـر الأبيض المتوسط، يليها الصحراء الغربية حوالى ٣٤٪ وخليج السويس ٣٣٪ كما هو موضـح (بالجدول رقم ١٨).

وتجدر الإشارة أن نسبة النجاح فى مرحلـة **الانطـلاق** (٨٢ - ١٩٩٧) بمفردهـا فـى البحر الأبيض المتوسط ٦٥٪، وفى الصحراء الغربية ٤٤٪ كما يوضحه (الشكل رقم ٢٥).

المنطقة	عدد الآبار الاستكشافية	الاكتشافات	عدد الاكتشافات الناجحة			متوسط
			زيت	غاز	مشترك	نسبة النجاح
الصحراء الشرقية	٢٢١	٤٢	٣٩	-	٣	١٩,٠٪
سيناء	١٦١	٣٧	٢٥	١٢	-	٢٣,٠٪
خليج السويس	٥٢٨	١٧٤	١٦٣	٨	٣	٣٣,٠٪
البحر الأحمر	١٤	-	-	-	-	-
الصحراء الغربية	٥٢٢	١٧٧	١٠٥	٤٠	٣٢	٣٣,٩٪
الدلتا	٨٥	٢٦	-	٢٦	-	٣٠,٦٪
البحر الأبيض	٩٣	٥٣	٢	٤٩	٢	٥٧,٠٪
الإجمالى	١٦٢٤	٥٠٩	٣٣٤	١٣٥	٤٠	٣١,٣٪

جدول رقم (١٨)

متوسط نسبة النجاح بالمناطق (١٩١٠ - ١٩٩٧)



(Ref. Egpt. Prod. & Reserves in Egypt (1886-1997), Ministry of Petroleum-El Ahram Press, Oct. 1998, Page 151)

خامسا: فى الإنتاج والتكرير والاستهلاك

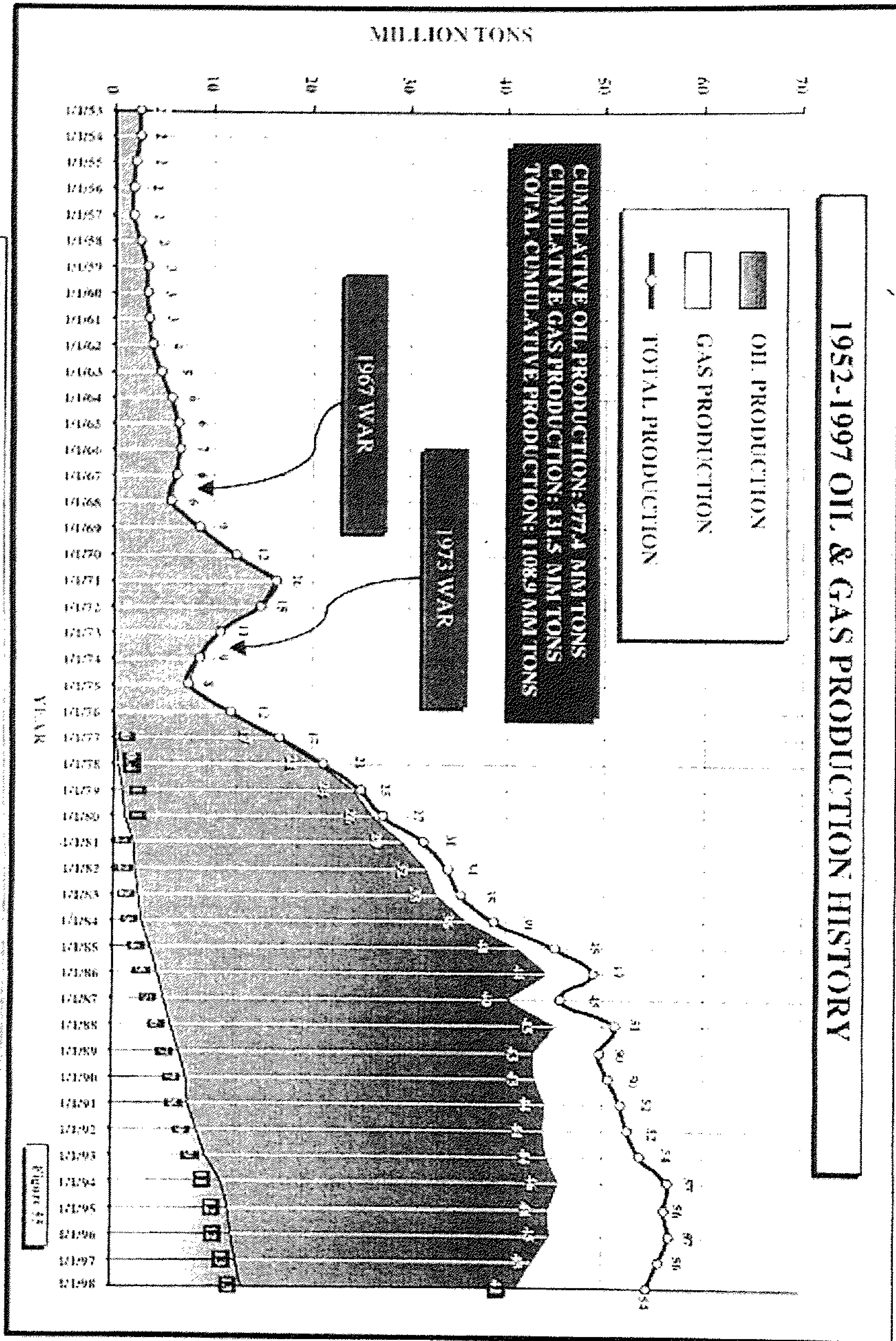
(من المنتجات البترولية فى البلاد)

يوضح البيان الوارد فى (الجدول رقم ١٩) مدى التطور الحادث خلال المراحل الثلاثة، وتؤكد تعاظم النمو فى مرحلة الانطلاق (١٧ عاما) عن الـ (٣٠ عاما) التى سبقتها فى تلك الأنشطة أيضا، بل وبما يزيد عن الضعف وكما هو موضح.

مليون طن	الإعداد (٥٢ - ١٩٧٠) (١٩ عاما)	النضوج (٧١ - ١٩٨١) (١١ عام)	الانطلاق (٨٢ - ١٩٩٨) (١٧ عاما)
الإنتاج			
زيت خام	٩٨,٦	٢٠٢	٧١٧
غازات طبيعية	-	٧	١٣٨
المجموع	٩٨,٦	٢٠٩	٨٥٥
فى السنة الأخيرة من المرحلة	عام ١٩٧٠	عام ١٩٨١	عام ١٩٩٨
طاقة التكرير المتاحة	٤,٥	١٤,٧	٢٩,٠
الاستهلاك من المنتجات البترولية	٥,٩	١٥,٠	٣٣,٨
الاحتياطى المتبقى (نهاية المدة)			
خام	٢٠٨	٥١٠	٤٠٠
غاز	٤٩	١٣٨	٨١٦
الإجمالى	٢٥٧	٦٤٨	١٢١٦

جدول رقم (١٩)

ويوضح (الشكل رقم ٢٦) المسار البيانى لحركة الإنتاج من الزيت الخام والغازات الطبيعية خلال الفترة من عام ٥٢ حتى ١٩٩٨/١/١ ويوضح المسار أثر العدوان فى عام ١٩٦٧ والحرب فى عام ١٩٧٣.



1952-1997 OIL & GAS PRODUCTION HISTORY
OIL PRODUCTION
GAS PRODUCTION
TOTAL PRODUCTION
CUMULATIVE OIL PRODUCTION: 977.4 MM TONS
CUMULATIVE GAS PRODUCTION: 131.5 MM TONS
TOTAL CUMULATIVE PRODUCTION: 1108.9 MM TONS
1967 WAR
1973 WAR
MILLION TONS
YEAR

سادسا : تطور رصيد الاحتيـــــاطى القومى من الزيت الخام والغازات الطبيعية بالبـــلاد ١٩١٠ - ديسمبر ١٩٩٨

فى عام ١٩١٠ تحقق الإنتاج التجارى للزيت الخام لأول بـئر مكتشفة بـالبلاد فـى جمسة، ومنذ ذلك التاريخ ولمدة ٨٩ عاما، ظلت هناك دائمـا فـى حركـة دائبـة متواصلـة تحقيق اكتشافات جديدة تضاف لرصيـد الاحتيـاطى، والتنميـة أيضـا لهـذه الاكتشـافات لتحقيق مواصلة الإنتاج، وحصيلة ذلك هو ما ينوه عنه بالاحتياطى البترولى[١]، وهو يقـدر فى نهاية العام (اليوم الأول للسنة الجديدة) وخلال هذه المسيرة (٨٩ عامـا) بلغـت كميـة الاكتشافات التى أضيفت حوالى ٢,٤ مليار طن من الزيت الخام والغاز كان نصيب مرحلة الانطلاق منها (١٧ عاما) حوالى ١,٤ مليـار طـن أى بنسـبة حـوالى ٥٩٪ مـن كـامل هـذه المسيرة، وبلغ الاستهلاك (الإنتاج من الزيت الخام والغاز) طوال هذه الـ ٨٩ عامـا حـوالى ١,١٨ مليار طن كان نصيب مرحلة الانطلاق منها حوالى ٨٥٥ مليون طن أى بنسبة حوالى ٧١,٩٪ وكما يوضحه البيان التالى (جدول رقم ٢٠).

الكمية (ألف طن)

منذ أول بئر منتجه ١٩١٠ /١٩٩٨ (٨٩ عاما)	مرحلة الانطلاق ١٩٨٢/١٩٩٨ (١٧ عاما)	نسبة الانطلاق من إجمالى المسيرة
أمكن من عمليات الاستكشاف والتنمية إضافة ٢٤٠٤,٤	١٤٢٣	٥٩,٢٪
الإنتـــــاج من الزيت الـــــــخام والغاز ١١٨٨,٤	٨٥٥	٧١,٩٪
البـــــــاقى وقـــــــــدره = ١٢١٦	٥٦٨	
يضاف إليـــه الرصيد فى بدايــــة المدة ٠,٠	٦٤٨	
ليصبـــــح الرصيـــــد فـــــى ١٩٩٩/١/١ ١٢١٦	١٢١٦	

جدول رقم (٢٠)

---

(١) رصيد الاحتياطى البترولى من الزيت والغـاز القـابل للإنتـاج هـو رصيـد ديناميكى متغير، يمكن تمثيلـه برصيـد الحساب الجارى بالبنوك، يتم السحب منه باستمرار الإنتـاج، كما يتم الإضافة إليـه بتنميـة الحقول المنتجـة واستكشاف المزيد منها من حين لآخر، لتعظيمه أو على الأقل للمحافظة على مستواه، وكما أن أى رصيـد بنكـى يعتمد على معدلات الصرف والإيداع، فإن قيمة الاحتياطى البترولى تعتمد على معـدلات الإنتـاج ومـا يضـاف إلى هذا الاحتياطى من اكتشافات جديـدة أو عـائد تنميـة مـن الحقـول الجديـدة. (لمزيـد مـن المعلومـات انظـر بـاب الاحتياطى البترولى والعوامل المؤثرة على ديناميكيته- البترول بين النظرية والتطبيق للمؤلف- دار المعارف ١٩٩٦)

وإذا كانت مرحلة **الانطلاق**(٨٢-١٩٩٨) قد فاقت كل المراحل التى سبقتها فى المسيرة البترولية مجتمعة.فأننا نعرض هنا(جدول رقم٢١)ديناميكية الحركة فى إضافة الاكتشافات وما تم من إنتاج وموقف الاحتياطى عبر تلك المراحل أيضا،**لتبيان حجم هذا الإنجاز وضخامته،لتصور متطلبات التنمية التى صاحبته، والأعباء والمهام التى لازمته.**

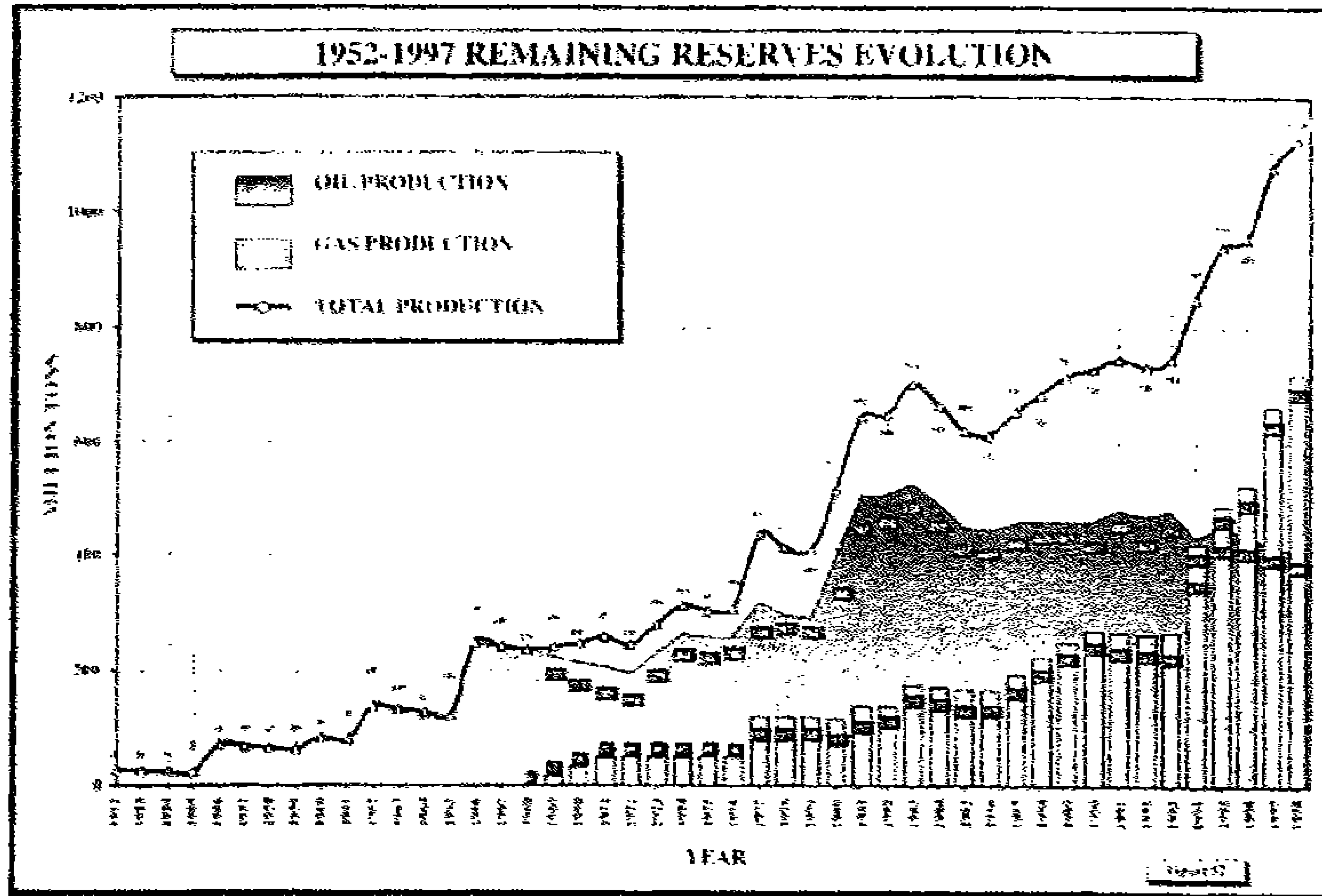
(مليون طن خام وغاز)

	الاحتياطى فى بداية المدة	الاكتشافات	الإنتاج	الاحتياطى فى نهاية المدة
البداية ١٩١٠-١٩٥١ (٤٢ عاما)	-	٥٣,٨	٢٥,٨	٢٨
الإعداد ١٩٥٢ - ١٩٧٠ (١٩ عاما)	٢٨	٣٢٧,٦	٩٨,٦	٢٥٧
النضوج ١٩٧١ - ١٩٨١ (١١ عاما)	٢٥٧	٦٠٠,٠	٢٠٩,٠	٦٤٨
الانطلاق ١٩٨٢ - ١٩٩٨ (١٧) عاما)	٦٤٨	١٤٢٣,٠	٨٥٥,٠	١٢١٦
الموقف الإجمالى (٨٩ عاما)	-	٢٤٠٤,٤	١١٨٨,٤	١٢١٦

جدول رقم (٢١)

تطور الاحتياطى المتبقى بالبلاد بالمراحل (١٩١٠ - ديسمبر ١٩٩٨)

كما يوضح (الشكل رقم ٢٧) رسما بيانيا يوضح تطور رصيد الاحتياطى المتبقى من الخام والغاز من عام ٥٢ حتى ١٩٩٨/١/١، كما توضح (الصورة الفضائية المرفقة) النشاط الاستكشافى للمسيرة البترولية فى المراحل الأربعة.



وبعد..

لقد شهدت البلاد خلال العقد الحالى ولا زالت تشهد، طموحات كبيرة ومحددة على طريق التنمية فى اهتمام يشد القيادة وجميع قطاعات الدولة، وفى تسابق لنقلة حضارية من أجل إنماء شعب تطلعا إلى دخول القرن الحادى والعشرين والأمر فى مجمله يجىء بالدرجة الأولى فى (توفير موارد الطاقة).

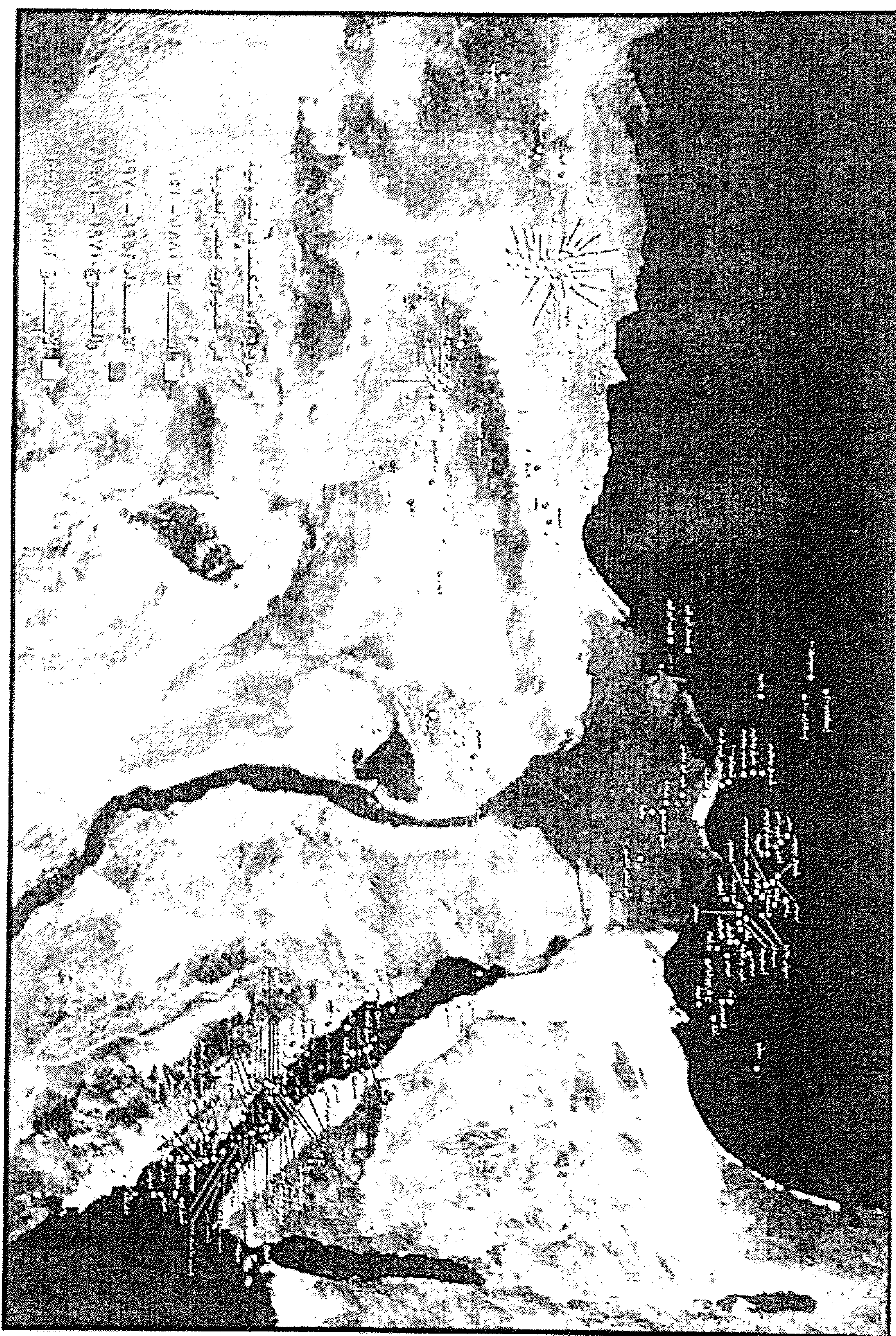
وفيما يخص العمل البترولى، فهناك خصائص تميزت بها مرحلة **«الانطلاق»** ساعدت وأسهمت بجدية فيما تحقق من نجاحات فرضت نفسها بحق أن تجىء تتويجا لكل المسيرة البترولية وفى١٧عاما منها فقط، وفى رأينا أن ذلك الأمر قد تأتى فى محورين أساسيين:

الأول: الاستقرار السياسى والأمنى: والوضع المميز الذى أصبحت تتبوؤه مصر على الساحة العالمية بفضل قيادتها السياسية والثقة التى أصبحت مطروحة فى نظام الدولة وشخص رئيسها، أتاح - بلا جدال - أن تظل حركة الاستثمارات العالمية للشركات الأجنبية تتدفق فى مسارها تجاه بلدنا مصر، وفى طموحات غير متوقعه فى ظل المتغيرات التى شهدتها الساحة العالمية على صعيد العمل البترولى بصفة خاصة، وبالإضافة إلى:

- احترام الحكومة لتعداتها والتزاماتها.
- نظام اقتصادى ومصرفى قوى.
- توافر البنية الأساسية للمستثمر.
- توافر التعاون الوثيق مع السلطات الأخرى المختلفة بالدولة.

الثانى: ويخص تفهم خصائص الصناعة البترولية ويجىء فيما يلى:

- ضخامة الاستثمارات المطلوبة لعمليات الاستكشاف والبحث عن البترول، وارتفاع عامل المخاطرة المالية، وهو أمر يتطلب المهارة بل القدرة العلمية (بالاستفادة بما أصبح متوفرا من دراسات ومعلومات بفهم طبيعة أرض مصر)لتسويق وإزكاء روح التنافس بين الشركات العالمية، ومثال ذلك ما تم وأمكن تحقيقه بالدخول لأول مرة بالبحث والاستكشاف فى المياه العميقة فى عام١٩٩٥على كل من البحر الأبيض والبحرالأحمر وبالوضع المتنامى فى ذلك الاتجاه كماسبق لنا تناوله فى موضعه.



- توافر الخبرات على مستوى الندية مع الشركاء الأجانب، والتحرك الدائم بتواجد تلك العناصر المدربة والمؤهلة، وهو أمر يستحوذ تماما على فكر المستثمر الأجنبى ويجعل مصر دائما فى وضع مميز عن توجيه الاستثمارات لمواقع أخرى فى العالم.

- تطبيق الأساليب التكنولوجية الجديدة والمتطورة واستقدام المراكز العالمية التى تتملك تلك الأجهزة والمعدات بتسهيل تواجدها فى مصر فى فاعلية لتقديم خدماتها فى مواقع البحث والاستكشاف.

- شركات الخدمات الوطنية المتخصصة التى أصبحت توفرها وزارة البترول للشريك الأجنبى - وفى وضع تنافسى على المستوى العالمى - فى الأعمال الهندسية (شركة إنبى)، والأعمال الإنشائية (شركة بتروجيت)، وخدمات الطيران (شركة الخدمات الجوية)، وخدمات الحفر (شركة الحفر المصرية).

- المرونة فى تبادل المعلومات واستخدام تسهيلات البنية الأساسية لدى قطاع البترول، بما أصبح يمكن الشركات الأجنبية من الاشتراك معا فى مشروعات عملاقة، ولاسيما فى الصحراء الغربية، تستهدف خفض التكلفة وبما يعود على مصر والشريك الأجنبى أيضا.

- مساعدة الشريك الأجنبى بدفع العمل فى تحمل أعباء كافة الاتصالات المطلوبة مع الوزارات وجهات الاختصاص العديدة بالدولة فيما يخص مجموعة الإجراءات اللازمة.. مساحة، خرائط، تصاريح مناطق، تعويض أراضى، إزالة الغام.. درءا لأية معوقات لتنصرف الأذهان لبرامج العمل الموضوعة.

نعم.. كانت هذه ركائز ومقومات حركة الإنماء.. بالانطلاق..
هيأت مصر فيها نفسها للدخول إلى القرن الحادى والعشرين.

* * * * *



الآفـــــاق المســــتقبلية
التحديـــات .. الطموحات

للتفاؤل عناصره.. من ركائز ومقومات.. برغم أن المسألة البترولية فى مجال الكشف عن الـثروة فـى بـاطن الأرض أمـر يدخـل فـى نطـاق المخـاطرة، أو بمعنـى أدق المخـاطرة المحسوبة.

ولقد شهد العالم تقدما رائعا فـى أسـاليب التقنيـة والتكنولوجيـا وذلـك فـى العقـود الأخيرة من القرن الذى نعيش فيه. والذى واكـب عصـر غـزو الفضـاء واسـتخدام الأقمـار الصناعيـة والاستشـعار عـن بعـد. وهـذا التسـارع الشـديد فـى الاكتشـافات العلميـة، والابتكارات التكنولوجية الرفيعة فى علم الإلكترونيات واسـتخدامات الحاسـبات الآليـة، الأمر الذى انعكس بصورة رائعة فى مجالات البحث والاستكشاف عن البترول سـواء فـى البر أو البحر. وبالتحديد فى أعمال البحـث السـيزمى فـى الرصـد والتسـجيل والتحليـل لمعلومات متدفقة تجسـد الخطـوط السـيزمية ثلاثيـة الأبعـاد علـى الشاشـات التليفزيونيـة بالحاسبات الآلية. وفى استجابة رائعة لأيـة قطاعـات لبـاطن الأرض وصـولا لفـهم أكـثر لطبيعتها الجيولوجية. بل وتطور الأمر إلى استخدام تكنولوجيا «رباعيـة الأبعـاد» بإضافـة عنصر الوقت كبعد رابع.

إلا أنه وحتى يومنا هذا - ومع كل هذا التطور - فإن تأكيد تواجد الزيـت الخـام أو الغاز الطبيعى لا يتم إلا عن طريق الحفر، الذى قد يصل لعدة كيلـو مـترات سـواء تحـت سطح البحر أو فى باطن الأرض بالصحراء. إذ أن كل هذا التطور والتقدم هو فقـط وصـولا إلى تحديد التراكيب والمصايد فى بـاطن الأرض، ثـم الحفـر وصـولا فـى الأعمـاق إلى تلـك التراكيب فى تصور تواجدها وذلك حتى يـأتى اليقـين. ولكـن ذلـك الأمـر لا يقلـص مـن قدرتنا على التصور أو بمعنى أدق أن تكون لنا رؤية.

وأنا لا أخفى أننى متفائل بطبعى، ولكن الدرس الأعظم والأهم، يجيء أيضًا فيما تعلمناه من.. «**تجارب الماضى**» وما جاء به من دلالات ونتائج، كما أن هناك ركائز ومقومات تحقق معها **الانطلاق**.

نعم.. إن كل ما قيل عن أن التحقق من تواجد البترول فى باطن الأرض لا يتأتى إلا بالحفر والوصول إليه هذا صحيح.

وفى الأمس.. البعيد وبالتحديد فى ٦ يناير ١٩٥٣ بعد قيام ثورة يوليو بشهور أعلن رئيس الشركة [(١)] – التى انفردت بكامل النشاط البترولى من عام ١٩١٠ بالبلاد واكتشفت حقول البترول فى البحر الأحمر وسيناء، وحفرت بئرا فى الضبعة بالصحراء الغربية (**أن مصر ليست بها احتمالات بترولية كبيرة وإن ذلك يعد من الأمور المستحيلة، وكل ما يمكن أن تصل إليها آمالنا العثور على حقل أو حقلين آخرين صغيرين فى مناطق سيناء أو البحر الأحمر**).

وكانت مصر فى حينها تنتج حوالى ٢,٥ مليون طن فى السنة ومن أربعة حقول بترولية فقط (الغردقة، غارب بالبحر الأحمر، سدر وعسل فى سيناء) ولدينا رصيد احتياطى قومى من الزيت الخام حوالى ٢٨ مليون طن فقط.

واليوم.. دخلت مصر عصر الغاز الطبيعى باكتشاف حقولها بالدلتا والصحراء الغربية، وفيض من الله أيضا فى البحر الأبيض المتوسط، وأصبحت تنتج حوالى ١٣.٥ مليون طن من الغازات فى السنة حاليا تتضاعف فى سنوات قليلة قادمة مع التنمية الجارية ومليارات الدولارات فى تنفيذ مشروعات البحر الأبيض والصحراء الغربية بصفة خاصة.

وأصبحت مصر تملك رصيدًا **احتياطيًّا قوميًّا** من الغازات الطبيعية بلغ حوالى ٣٧,٢ تريليون قدم مكعب فى أول يناير ١٩٩٩.

ومن عجائب الأرقام كما يقولون:

---

(١) فى الخطاب الذى ألقاه (ج.س.سيث) رئيس مجلس إدارة شركة آبار الزيوت الإنجليزية المصرية فى ٦ يناير ١٩٥٣ بنقابة المهندسين بالقاهرة. بدعوة من الاتحاد المصرى لصناعة التعدين والبترول متحدثا عن الأهمية الاقتصادية للبترول فى مصر، وعرضنا له تفصيلا فى باب الإعداد.

« توضح النتائج المسجلة، أننا فى ذلك التاريخ (يناير ٩٩) نكون قد استهلكنا من الغازات الطبيعية فى البلاد فى ١٧ عاما حوالى ٦,٣ تريليون قدم مكعب وهو بالكامل ما كانت تملكه البلاد من رصيد احتياطى قومى فى أول يناير عام ١٩٨٢» .

وفى **الزيت الخام** أيضا فإن رصيد الاحتياطى القومى للبلاد فى بداية عام ١٩٨٢ وقدره حوالى ٥١٠ مليون طن يكون قد استهلك تماما (طبقا للإنتاج الفعلى الذى تم) وذلك حتى منتصف عام ١٩٩٥[1]، ولكن كنتيجة مباشرة لعمليات الاستكشاف والتنمية، وتدعيم الاحتياطى بصورة متواصلة، تحقق وجود احتياطى قومى من الزيت الخام بحوالى ٤٠٠ مليون طن فى أول يناير ١٩٩٩، على الرغم أن إجمالى الاستهلاك من الزيت الخام بلغ طوال تلك المرحلة (١٧ عاما) حوالى ٨٥٥ مليون طن أيضًا.

وقبل أن أتناول هنا موضوع تلك الرؤية المستقبلية كطموحات يهمنى أن أعرض نقطتين هامتين تخصان «**التحديات**».

الأولى: وتخص طبيعة أرض مصر.

الثانية: وتخص الزيادة فى النمو السكانى.

* أولا: فى طبيعة أرض مصر:

ونتناول فيها بإيجاز جيولوجية مصر وطبيعة المهمة المطروحة تجاه الآفاق المستقبلية

تتميز جيولوجية مصر بأنها تحتوى على أحواض ترسيبية من مختلف الأعمار الجيولوجية وذلك من أقدم تلك العصور (الباليوزوى). إلى أحدثها (البليوسينى) وتشتمل مصر على ما يربو من أربعة وعشرين حوضا ترسيبيا، يمكن تقسيمها فى ٦ مواقع، وكما هو معروف فإن أى حوض يحتوى على طبقات رسوبية من أعمار مختلفة. ولكن تسميته تجئ دائما للعصر الأكثر سمكا.

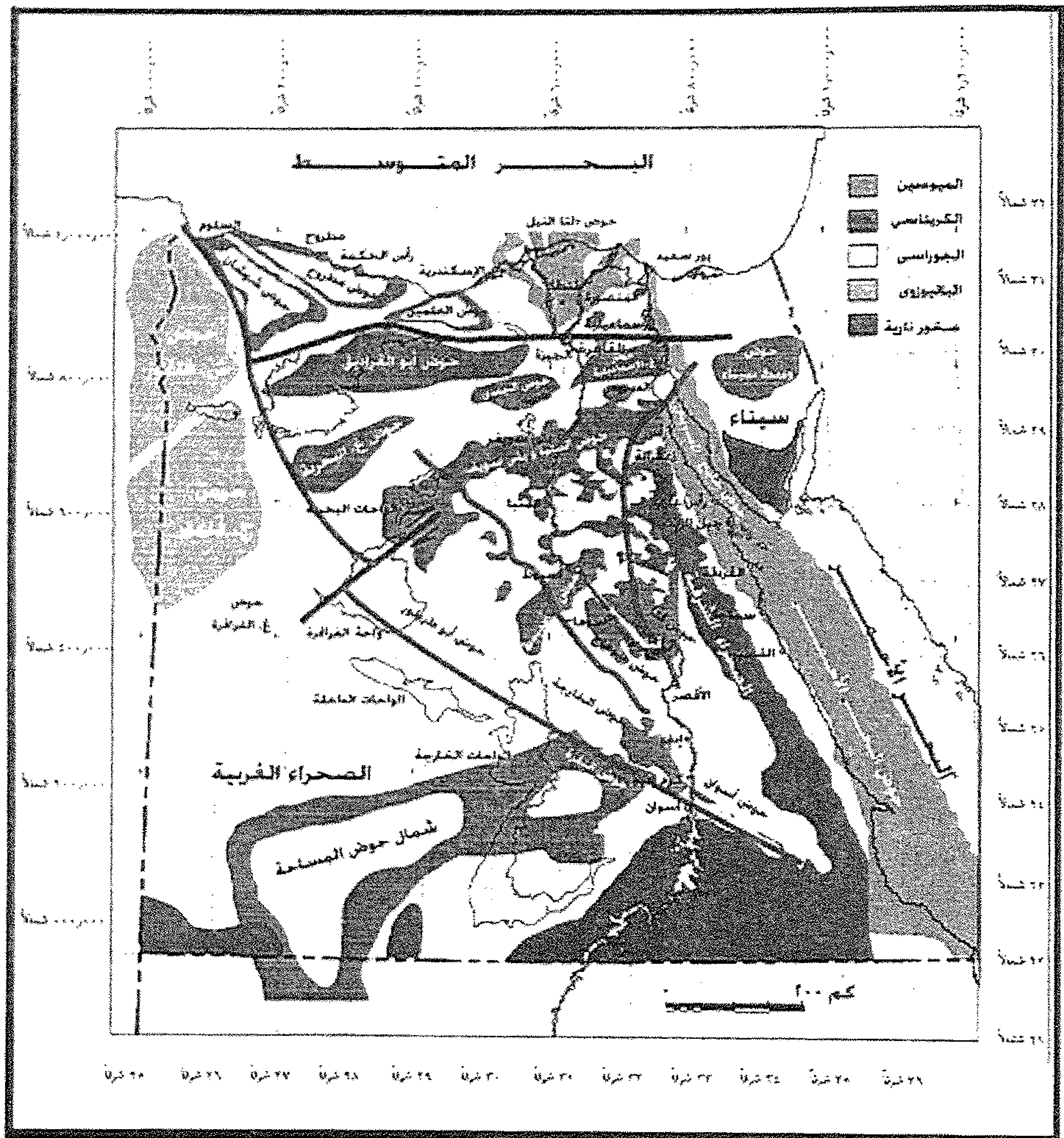
---

(١) أرجع للمحنى البيانى الذى يوضح ذلك فيما جاء عن (الاحتياطى البترولى المتبقى) وقد تناولناه فى موضع سابق بهذا الكتاب.

وتوضح الخريطة المرفقة (شكل رقم ١) انتشار تلك الأحواض الرسوبية والتى يمكن إيجازها فيما يلى:

- ٢ حوض ترسيبى باليوزوى يمتدان بطول الجزء الغربى من الصحراء الغربية (شمال وجنوب فاجور).
- ٨ أحواض ترسيبية (جيوراسى)، ٤ منها فى الشمال وهى شوشان ومطروح والعلمين وشمال سيناء، وأربعة فى الجنوب وهى أحواض أبو طرطور وأسيوط وشرق أسوان وغرب أسوان.
- حوض ترسيبى باليوزوى / جيوراسى شرق جبل العوينات ويسمى (شمال المساحة).
- ٩ أحواض ترسيبية كريتاسيه وهى على هيئة ثلاث سلاسل يفصل بين كل منها منطقة مرتفعة.
  - أحواض غرب وشرق أبو الغراديق.
  - غرب الجندى والجندى وشرق الجندى.
  - غرب بنى سويف، وشرق بنى سويف، ووسط سيناء.
- ٣ أحواض ترسيبية ميوسينيه، فى منطقة دلتا نهر النيل، حوض خليج السويس، منطقة مياه البحر الأحمر.
- حوض ترسيبى بليوسينى وينحصر فى منطقة شمال دلتا النيل بمياه البحر الأبيض وهو الذى يتم به اكتشافات الغاز الطبيعى حاليا.

إن الصخور الرسوبية التى يحتمل تواجد البترول بها تغطى حوالى ٨٥٪ من مساحة مصر، أى أن الـ ١٥٪ الباقية تغطيها صخور القاعدة التى تحتوى أساسا على بعض المعادن الأخرى غير البترول.



الأحواض الترسيبية في جمهورية مصر العربية

وليس بالضرورة كما هو معروف أن يتواجد البترول فى كل الأحواض الرسوبية، بل لأنه بحكم تكوينه من ملايين السنين سواء كان زيت أو غاز يتحرك خلال مسامية تلك الصخور الرسوبية إلى المناطق الأقل ضغطا إلى أن يتم احتجازه فى أحد المصايد.

هذا ومن ثلاث سنوات اتجهت مصر إلى الحفر العميق والمياه الاقتصادية فى كل من البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر بصورة متلاحقة ومكثفة كآفاق جديدة بحثا عن ثروة البلاد فى مكامنها البترولية.

وعلى ذلك فإن طبيعة **المهمة المطروحة** فى التطلع إلى **الآفاق المستقبلية** ومن أجل التنمية المتواصلة لتدعيم احتياطى البلاد فى ثروته البترولية تجئ فى العناصر التالية:

- استمرار جذب الاستثمارات الأجنبية.
- مزيد من مناطق الامتياز لتغطية مساحات البلاد، بعقد اتفاقيات بترولية جديدة.
- المهارة فى إعادة استثمار مناطق التخليات التى تتركها الشركات الأجنبية بحكم البرمجة الزمنية للامتياز الممنوح لها وإمكان استخدام تكنولوجيا متطورة جديدة قد تكون لأعماق أكثر لطبقات أخرى.
- دفع الشركات الأجنبية المتواجدة بالبلاد إلى استمرارية عمليات البحث وصولا لاكتشافات جديدة إلى جانب عمليات الإنتاج والتنمية الجارية طبقا لاتفاقيات اقتسام الإنتاج.

* ثانيا: التحدى الحقيقى والزيادة فى عدد السكان

يبلغ الاستهلاك المحلى من المنتجات البترولية والغازات الطبيعية فى عام ١٩٩٨/٩٧ حوالى ٣٤ مليون طن (منها ٢٣ مليون طن منتجات بترولية، ١١ مليون طن من الغازات، وتجدر الإشارة إلى أنه يُوجَه أكثر من الثلث من إجمالى هذا الاستهلاك إلى إنتاج الطاقة الكهربائية اللازمة للبلاد.

وتبلغ نسبة الاستهلاك القطاعى للطاقة فى صورتها النهائية بالبلاد (بترول وكهرباء كطن بترول مكافئ)كما يلى:

الصناعـــــــــة	٥٠٪
النقــــــــــل	٢٨.٧٪
منزلى وتجـــارى	١٧.٨٪
حكومـة ومرافـق	٢.٣٪
الـزراعـــــة	١.٢٪
إجمـــــــالى	١٠٠٪

كما أن نصيب الفرد من استهلاك الطاقة قد ارتفع من ٤٦٩ كيلو جرام بترول مكافئ فى عام ١٩٨٢/٨١. إلى حوالى ٦٠٠ كيلو جرام بترول مكافئ حاليا.

وعلى طريق الإنماء.. والتطلعات المنشودة.. سواء فـى الأوضـاع للـدول التـى تتشـابه معها ظروفنا أو المتقدمة عنا. لا نستطيع أن نغفل أن الجهود تكتسحها الزيـادة الحادثـة والمضطردة فى تعداد السكان.

وطبقا للبيانات الواردة بالمرجع الصادر فى يونيو ١٩٩٧ عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء بشأن تعداد السكان يتضح الآتى:

- بلغ عدد السكان فى مصر طبقـا لتعـداد عـام ١٩٦٠ حـوالى ٢٦.١ مليـون نسـمة. بينما بلغ فى تعداد عام ١٩٧٦ حوالى ٣٦.٦ مليون نسمة أى بزيادة حـوالى ٤٠٪ خلال الستة عشر عاما.
- وفى تعداد عام ١٩٩٦ بلغ عـدد السـكان حـوالى ٥٩.٢ مليـون نسـمة أى بزيـادة حوالى ٦٢٪ خلال العشرين سنة الأخيرة.

أى أنه بافتراض سريان معدل النمو السكانى الذى أمكن الوصول إليه مؤخرا وقـدره حوالى ٢.١٪ سنويا يصل تعداد السكان حوالى ٨٩.٦ مليون نسمة فى عام ٢٠١٧ أى حوالى ١.٥ مرة التعداد الحالى.

وهو تصـــور ذى ثقـل كبير حتى بافتراض الاحتفاظ بمعدل
نصيب الفرد من الطاقة الحالى خـلال العشرين سنة القادمـة

وتجدر الإشارة إلى أننى قد اطلعت فى بداية عملى الوزارى على الدراسة المرسـلة لى عـام ١٩٩٢ عـن مصـر. والصـادرة مـن المركـز الـدولى للدراسـات السـكانية - بواشـنطن. مصحوبة بدراسات تحليلية أوضحت ما يلى:

١ - لكى يستقر عدد السكان عند الرقم الحالى (٥٦ مليون نسمة آنذاك) دون أى زيادة حتى عام ٢٠١٧ يستلزم الأمر معدل خصوبــة (١) (fertility rate one) أى يجـب على كل زوجين أن ينجبا طفلا واحدا.

٢ - أن ارتفاع معدل الخصوبة المشار إليه إلى طفلين معناه الوصول إلى تعـداد يصـل إلى حوالى ٧٥ مليون نسمة عام ٢٠١٧.

٣ - أن معدل خصوبة ٣ أطفال يصـل معـها التعـداد إلى حـوالى ٩٠ مليـون نسـمة عـام ٢٠١٧، وإلى ١٥٠ مليون عام ٢٠٥٠ طبقا لذات المعدلات.

وأسوق هذا لكى نتبين ما نحن مقدمون عليه، ولاشـك أنـه أمـر يستحوذ أيضا كل الاهتمام فى قطاعـات الدولـة عنـد تخطيطـها للمرحلة المستقبلية، ولكنه فى مجال الطاقة - عصب التنمية - والوفــاء بمتطلباتهــا بهذا التضاعف يعتبر فى أقل تقدير

مهمة مطروحة ذات عبء ضخم يوجب القلق

وإذا كانت كل الجهود فى ذلك الاتجاه، أى بإمكان السيطرة علــى معـدلات النمـو السكانى ستظل ذات أثر محـدود، فـإن الرؤيـة الواجـب الإسـراع بـها فـى إطـار الخطـة القومية تجئ من وجهة نظرنا - فى استثمار ما يتوفر لدينا من قوى بشرية فى محورين:

الأول: ويخص الناتج المحلى الإجمالى بمزيد من الإنتاج للتصدير.

الثانى: ويخص الناتج القومى الإجمالى ببرامج مخططة لتصدير العمالة المدربة.

الآفـــــاق المســتقبلية
الرؤية.. للمقومات والركائز

إن خير شاهد على ما نطرحه هنا من تفاؤل يجىء فيما يلى:

* حركة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية للشركات العالمية التى يزيد معدل إنفاقها حاليا على ١,٥ مليار دولار سنويا فى مجال البحث والتنقيب بعيدا عن ميزانية الدولة.

* الإقبال فى التنافس على المناطق الجديدة المطروحة فى المزايدات السنوية، وخير شاهد عليها أيضا ما تم فى مزايدة عام ١٩٩٨ بتقدم ٢٩ شركة للتنافس بعروضها على ١٢ منطقة بمختلف أنحاء البلاد.

* ما يشهده البحر الأبيض المتوسط الآن وكذلك البحر الأحمر للبحث فى المياه العميقة على الرغم من ضخامة التكاليف للحفارات العملاقة أمر لم تبدؤه مصر إلا فى عام ١٩٩٥، ولكن نشر الدراسات[١] والمعلومات التى لدينا جذبت الشركات العالمية الكبرى[٢] وأصبح لدينا ٦ اتفاقيات سارية ٧ - ٩ سنوات مقبلة بالإضافة إلى ٤ مناطق أخرى معروضة فى مزايدة عام ١٩٩٩.

* الركيزة الأساسية والتى تتمثل فيما تحقق بالأمس وأصبحنا نملكه اليوم كأوضاع راهنة.

.. المقومات

* الشركات المشتركة التى تعمل فى مصر فى مجال التنمية والإنتاج واضطراد نموها مع تحقيق الاكتشافات طبقا للاتفاقيات.

---

(١) سنعرض لها تفصيلا فى موضع لاحق.

(٢) برتش جاز والدولية فى عام ١٩٩٥، شل وأموكو عام ١٩٩٩ وبإجمالى مساحة ٧٤ ألف كيلو متر مربع فى البحر الأبيض المتوسط فى أربع اتفاقيات. الدولية وبرتش جاز عام ١٩٩٦ فى منطقتين بالبحر الأحمر بإجمالى ٢٧ ألف كيلو متر مربع.

* **مواقع الحفر الاستكشافى** المنتشرة على أرض مصر حاليا[1] فهو أمر تسبق فيه جميع دول المنطقة العربية كما يجيء بالنشرات الشهرية «للأوابك» وهو فى الوقت نفسه أمر لم نصل إليه من قبل فى تاريخنا البترولى.
* **مناطق الامتياز** على أرض مصر التى تمثل الآن ٦٩٪ من مساحة مصر[2]، وهناك اتفاقيات سارية فى عام ١٩٩٩ يبلغ عددها ١٠٦ اتفاقية فى مجالات البحث والتنمية، والقدرة على الاحتفاظ فى توالى حركتها بإضافة المزيد من تلك الاتفاقيات لها سنويا
* **الاستراتيجية الجديدة فى الاتفاقيات البترولية**[3] وهى حركة دفع وانماء يتعاظم معها النشاط وإلى المستقبل البعيد.
* فتح مجال **المشاركة فى تسهيلات الإنتاج** فى مواقع كثيرة وتنمية الحقول الصغيرة، أمر سيشهد فى الحقبة القادمة تحقيق نجاحات، ثبت بالتطبيق أنها تناسب طبيعة أرض مصر وأوجدت مجالات يتناسب والشركات الصغيرة إلى جانب الشركات العملاقة، وبصفة خاصة ما يتعلق بإنماء إشراك رأس المال المصرى الخاص فى مجالات ظلت حبيسة وبعيدة عنه ليجتهد ويسعى لتحقيق طموحاته وليشارك فى تحمل المسئولية تجاه أجيال قادمة.

وقبل كل هذا فإن **الثروة الحقيقية** تكمن فى القوى الضاربة للإنسان المصرى المدرب ذى العلم والمعرفة فى جميع التخصصات التى **أصبحت تتوفر لدينا** فإن **الندية** فى عالم البترول المنفتح على الساحة العالمية، لا شك أنها قد اكسبتنا وستكسبنا الكثير، والمحافظة على هذه القوى المدربة وتنميتها المستمرة أمر حيوى، وهذه القوى البشرية فى مجموعها هى الجند المكلفة بمتابعة نبض الأرض لدينا فى صحاريها وقفارها وما يحيطها من بحار، شاغلهم الأول من فوق سطح الأرض ثروة البلاد الكامنة فى باطنها، سكونها..

(١) عدد ٢١ حفار تعمل فى الصحراء الغربية والبحر الأبيض وخليج السويس فى وقت واحد طبقا لنشرة يناير ١٩٩٨.

(٢) شاملة ١٧٪ للمزايدة المعروضة لعام ١٩٩٩، ويجدر التنويه إلى أن ٨٥٪ فقط من مساحة مصر صخور رسوبية، ١٥٪ صخور نارية.

(٣) عرضنا لها تفصيلا فى موضع سابق يخص الاتفاقيات البترولية.

وحركتها وليس خافيا أن العمالة المصرية المدربة في مجالات العمل البترولى كان لها وضعها المؤثر والمميز فى منطقة الخليج العربية وعبر سنوات طوال، وهو أمر نال تشجيع الدولة باعتباره يتصل وسياستها نحو تنمية الناتج القومى الإجمالى.

وقد يكون من المفيد أن أعرض هنا بعضا من النقاط الهامة التى تخص الركائز التالية كمقومات دافعة للتفاؤل المنشود.

* المدارس الفكرية المتنورة.
* الحفر العميق فى المياه الإقليمية.
* تملك معدات الحفر.
* تكنولوجيا القياسات.

أولا: المدارس الفكرية المتنورة

التطور سمة الحياة، وقد أصبح الإيقاع سريعا فى تقدم العلوم وتطبيقات استخدام الأجهزة الحديثة المتطورة مع تقدم الزمن. والاستفادة من دروس الآخرين واكتساب الخبرة، وأصبحت هناك مدارس فكرية متنورة فى عمليات البحث والاستكشاف وبصفة خاصة فى فهم وتحليل البيانات.

وقد أصبحت الأقمار الصناعية أيضا من أهم مصادر المعلومات الجيولوجية، ليس لما هو فوق سطح الأرض فقط، بديلا للمسح الجيولوجى برسم الخرائط بالمشاهدة السطحية بل وما فى باطنها فى أحيان كثيرة.

وخلال العقد الماضى بدأت الشركات المتخصصة فى مجال المسح السيزمى فى تطبيق المساحة السيزمية ثلاثية الأبعاد.. حيث تتقارب جدا فيها المسافات البينية بين الخطوط السيزمية بما يسمح بالحصول على صور لخطوط سيزمية لم يتم تسجيلها فى الطبيعة ولكن يمكن تصورها بواسطة الحاسبات الآلية مما يوفر الجهد والوقت والمال ويساعد فى الحصول على احتياطيات بترولية إضافية دون الإسراف فى حفر آبار جديدة قد تكون نتائجها سلبية.

وخلال السنوات الثلاثة الأخيرة حقق الباحثون انطلاقة جديدة وذلك بإضافة بعد رابع هو الزمن فيما يسمى بالمسح السيزمى رباعى الأبعاد، كدراسة لما يكون قد طرأ من تغيرات على الخصائص الطبيعية لصخور المكمن خلال فترات الإنتاج المتباينة من خلال دراسة حركة الموائع التى تحتل المسام الموجودة فى صخور المكمن.

وفى مجال الحفر الاستكشافى، ومع ازدياد حجم عمليات الحفر فى المناطق البحرية فى جميع أنحاء العالم، وتوفيرا للنفقات بدأت تكنولوجيا الحفر الأفقى تدخل فى صناعة البترول، ولنا هنا فى مصر وفى خليج السويس والصحراء الغربية تطبيقات رائدة فى هذا المجال قدمت عنها أوراق بحثية فى مؤتمرات علمية عالمية، وقد وصل التقدم العلمى المذهل إلى إمكانية حفر آبار افقية أيضا داخل الطبقات المنتجة كوسيلة فعالة ومضمونة لزيادة إنتاج الحقل ونسبة الاسترجاع.

إن لدينا العديد من التطبيقات على مدار أكثر من أربعين عاما الآن، وفى مناطق مختلفة بأنحاء البلاد، أخذت امتيازات العمل فيها شركات عالمية عملاقة ثم تخلت عنها. بعد البئر الجافة الأولى، أو وجود شواهد بترولية قد لا يتواءم ومتسع نشاطها والأحجام التى تتعامل معها.

وفى الحقبة الأخيرة كانت لنا ضربات ناجحة فى منهج واضح أصبحت تتطلبه ظروفنا ويجىء فى الآتى:

- جمع المعلومات ونتائج الدراسات وتحليل البيانات فى مناطق التخليات من الشركات الأجنبية وهى حق لقطاع البترول.
- استكمال الدراسات بمعرفة المختصين بقطاع البترول بما يتوافر من معلومات سابقة أو مماثلة لذات طبيعة الأرض فى وضع تصور لاحتمالات المكامن.
- إعادة الطرح للمنطقة فى أقرب مزايدة عالمية.
- تسويق المنطقة بتقديم كافة المعلومات عنها بمقابل مادى فى إطار مجموعة الإجراءات المنظمة لذلك لدى الهيئة المصرية العامة للبترول.
- الارتكاز على المدارس الفكرية الجديدة، والتطور الحادث فى الأجهزة والمعدات.

وقد يكون من المفيد إن نورد هنا أمثلة ثلاث تمثل مناطق مختلفة بطول الانتشار على مساحة البلاد بهدف التوضيح.

١ - فى جنوب مطروح:

وقد كانت ضمن منطقة امتياز شركة «كونوكو» فى أواخر الثمانينات ثم حصلت عليها شركات عالية أخرى وتم التخلى عنها عدة مرات ثم حاليا «أباتشى» مع «ريبسول» حيث تكونت (شركة خالدة) كشركة مشتركة مع هيئة البترول.

وعلى الرغم من أن منطقة خالدة تم فيها حفر عدد كبير من الآبار إلا أن النتائج أوضحت أن المنطقة مازال بها فرص جديدة للحفر مع الأخذ فى الاعتبار أن التراكيب والنظريات التقليدية تم استهلاكها واستنفاذها. لذا وجب البحث عن نظريات وتراكيب من أنواع غير تقليدية، وفى الفترة (١٩٩٥ - ١٩٩٧) تم اكتشاف ١٢ حقل جديد للغاز الطبيعى والزيت بنسبة نجاح ٦٧٪ على أبعاد وصلت إلى عمق ١٥ ألف قدم.

بالإضافة إلى تحقيق اكتشافين خلال النصف الأول من عام ١٩٩٨، وبعد ثبات نجاح نظرية وجود الزيت والغاز فى التراكيب الجيولوجية العميقة التى كان يعتقد أن الزيت لا يتجمع فيها ودائما ما يهاجر إلى التراكيب العليا.

وقد تم إعادة تقييم عدد كبير من التراكيب فى إطار برنامج مسح سيزمى طموح يصل إلى ٣٠٠٠ كيلو متر من الخطوط السيزمية تساعد فى تحديد مواقع آبار تقييمية وتنمية ذات نسبة مخاطرة أقل وتحديث التطبيقات الجيولوجية والجيوفيزيقية على الحاسب الآلى، على ضوء الخبرة المكتسبة بالمنطقة وقد أظهرت النتائج الأولية لمعالجة البيانات السيزمية لهذه الخطوط تحسن كبير فى - البيانات العميقة - التى لم يكن من السهل الحصول عليها من قبل.

ومن المخطط حفر ٢٥ بئرا استكشافية خلال عامين ونصف من ١٩٩٧/١/١ حتى ١٩٩٩/٦/٣٠ لاختبار تراكيب عديدة وتطبيق نظريات جديدة.

ويبلغ إنتاج المنطقة حاليا حوالى ٣٥ ألف برميل زيت يوميا بخلاف الغازات ومشتقاتها (٢٠٠٠ برميل/اليوم) أما الاكتشافات الجديدة للغاز الطبيعى فهى تحت التنمية وسترتبط بالمشروع العملاق لتجميع الغاز بالصحراء الغربية (١٢٠٠ مليون دولار).

٢ - فى قارون وبنى سويف

وهى أصلا منطقتى امتياز لشركات عملاقة تخلت عنها فى السنوات القليلة الماضية. والآن اكتشف الزيت فى حقل قارون وينتج حاليا حوالى ٤٠ ألف برميل فى اليوم طبقا للامتياز الممنوح فى ١٩٩٣/٥/١٧ لشركات (فينكس. أباتشى، جى إن أر) الأمريكية الجنسية، واكتشف أيضا الزيت فى حقل بنى سويف ومعدل اختباره حوالى ٧٠٠٠ برميل/اليوم طبقا للامتياز الممنوح فى ١٩٩٦/٦/٢٠ لشركة «سى جل» الأمريكية.

وقد تابع الاكتشافات الجديدة السيد الرئيس محمد حسنى مبارك - رئيس الجمهورية بتفضله بزيارة المنطقتين على فترات خلال عامى ١٩٩٥ ، ١٩٩٧.

٣ - الغردقة الجديدة

أول حقل منتج للبترول فى مصر هو حقل الغردقة عام ١٩١٠، وتم هجر المنطقة من الأربعينات، وفى عام ١٩٩٢ تم ترك شواطئ المنطقة والمياه المقابلة لها كمنطقة **مخصصة للنشاط السياحى**، والآن هناك ٣ امتيازات ممنوحة لثلاث شركات **بالصحراء المقابلة للغردقة** حققت أولاها أول كشف بمعدل ٢٠٠٠ برميل فى اليوم تزداد إلى ٥٠٠٠ برميل بعد التنمية وذلك فى «وادى السهل» وقد تفضل السيد الرئيس محمد حسنى مبارك بافتتاح هذا الكشف فى ديسمبر ١٩٩٧.

وأخيرا، ما نريد إيضاحه.. هو أن ظروفنا كبلد متواضع فى ثروته البترولية. تختلف عما يحيط بها من بلدان مجاورة. وعلينا إذن أن تكون لنا مدرستنا فى الفكر والاجتهاد، بل والمثابرة وإعادة البحث والاستكشاف فى المواقع السابق العمل بها مع مدارس فكرية جديدة فعلينا الاجتهاد وعلى الله التوفيق.

ثانيا: تكنولوجيا القياسات

تستخدم صناعة البترول طبقا لنوعية العمل وطبيعته، أجهزة قياس بالغة التقدم والتطور بل أحدث ما يتواجد على الساحة العالمية دائما وتحتكر هذه الصناعة فى الاستخدام شركات عالمية متخصصة.

ومع تعاظم وتكثيف أعمال البحث والاستكشاف فى الحقبة الأخيرة. والظروف والأوضاع الاقتصادية الجاذبة لرءوس الأموال والعمل فى مصر، أصبح يتواجد لهذه الشركات فروع فى مصر. وهو أمر فعال وذو ركيزة ضرورية ليس فقط من أجل الوضع التنافسى فى تقديم مثل هذه الخدمات المتطورة التى تتم فيها التعاقدات على نظام رجل/ساعة لضخامة تكاليفها. ولكن أصبحت هناك مرونة كبيرة لعل أهمها حل مشاكل العمليات من جهة واختصار الوقت من جهة أخرى. فى التعامل مع المستثمر الأجنبى أو المصرى فى مجالات تنفيذ المساحات السيزمية ثنائية وثلاثية الأبعاد، أو المعالجة السيزمية أو المغناطيسية والجاذبية.

١ - الشركات العاملة فى تنفيذ المساحات السيزمية

- ويسترن جيوفيزيكال
- سى جى جى
- شلمبرجير (جيكو براكلا)
- يونيتد كونسلتن (نوبك)
- سابسكو - ديجيكون

٢ - الشركات العاملة فى إجراء المعالجة السيزمية

- سى جى جى
- ويسترن أطلس
- بى جى اس تنسور ميدل إيست

٣ - الشركات العاملة فى مجال الجاذبية والمغناطيسية

- سى جى جى
- ايريكس
- باركس

ثالثا: أجهزة الحفر

تعتبر أجهزة الحفر العصب الأساسى فى عمليات البحث والاستكشاف لتنمية الثروة البترولية بإضافة احتياطى جديد من جهة. ودعامة أساسية أيضا فى التنمية بحفر آبار جديدة بحقول قائمة باعتبار أن البترول زيت وغاز ثروة ناضبة. بالإضافة إلى أن توافرها كضرورة حتمية لأعمال الصيانة ومجابهة المشاكل فى عمليات التشغيل.

وهى بهذا الوضع تجىء ركيزة أساسية ويقال عنها فى تجمعها عند توافرها لدى بلد بترولى أنها «مستقبل المستقبل».

ويتواجد لدينا فى مصر حاليا عدد ٤٧ جهازا للحفر (٢٩ بريا. ١٨ بحريا) تملك منها شركة الحفر المصرية ٣١ جهازا. وشركة سانتافى (رأس مال عربى) ١١ جهازا. والباقى لدى شركة ترانزأوشن. شركة سايبم. وأحدها يملكها قطاع خاص مصرى.

وهى تعمل فى مجال البحث والاستكشاف بمناطق جديدة. أو التنمية بحفر آبار جديدة فى حقول قائمة أو عمليات الصيانة الوقائية وعمليات الطوارئ لزوم التشغيل.

وهى فى حركة دائمة وبنشاط مكثف سواء بالمواقع البرية أو البحرية. وتوضح النشرات الشهرية التى تصدر عن منظمة «الأوابك» العربية وطوال السنوات الأخيرة. أن مصر لا تزال تحتل المركز الأول. فى عدد أجهزة الحفر العاملة لديها مقارنة بجميع الدول الأعضاء. سواء فى الخليج العربى أو الشمال الأفريقى.

وجهاز الحفر. معدة ذات تكلفة عالية. ويتراوح ثمن جهاز الحفر الأرضى من ١٥ - ٢٠ مليون دولار بينما يرتفع ثمن جهاز الحفر البحرى إلى ٨٠ - ١٠٠ مليون دولار وعملية النقل للجهاز من البلد المصنع إلى مصر يتكلف بضعة ملايين من الدولارات.

وقد أنشئت شركة الحفر المصرية مناصفة مع شريك دانمركى - وبدأت بجهاز حفر واحد عام ١٩٧٦ ومع بداية عهد الرئيس مبارك عام ٨٢ بلغت ٥ أجهزة وصلت إلى ١٤ جهاز فى عام ١٩٩١. ومع انطلاق البحث فى البحر الأبيض والصحراء الغربية واكتشافات الغاز الطبيعى فى خمس السنوات الأخيرة تم شراء ١٧ جهازا جديدا أى أكثر من الضعف.

إن دعم تواجد شركة الحفر المصرية كإحدى شركات الهيئة المصرية العامة للبترول. ركيزة.. بالدرجة الأولى. كما أنه أمر حيوى فى توازن الأسعار فى سوق عالمية عملاقة تؤثر عليها الكثير من الاتجاهات. وإن كان الهدف الاسمى والآجل ونحن نتطلع إلى.. الآفاق.

أن نتملك معداتنا لنملك إرادتنا .

رابعا : الحفر العميق فى المياه الإقليمية والاقتصادية

منذ بدأ تطبيق تعديل بند الغاز ومعاملته معاملة الزيت الخام فى الاتفاقيات البترولية. شهدت منطقة البحر الأبيض من عام ١٩٩٣ نشاطا استكشافيا مكثفا واكبه نجاحات حققت ٥٧ اكتشافا جديدا للغازات الطبيعية حتى عام ١٩٩٨.

وقد كان طبيعيا أن تكون البداية في المياه الإقليمية غير العميقة أمام الشواطئ المصرية. وقد بدأ الاتجاه الآن إلى المياه العميقة سواء في البحر الأبيض أو البحر الأحمر، ولا يتأتى هذا إلا مع شركات عملاقة تتحمل استقدام جهاز حفر عائم، قد يتعدى إيجاره ما يزيد على مائة ألف دولار في اليوم الواحد كمعدة فقط.

ولعل الأيام القادمة تكشف حقيقة ما نتطلع إليه وهو العثور على الزيت الخام فى طبقات أخرى عميقة تحت سطح البحر

١ - البحر الأبيض المتوسط:

وهو ركيزة.. على ضوء ما تم اكتشافه في الآونة الأخيرة. وما أصبح يتوافر لدينا من معلومات كحوض ترسيبي كبير باعتباره امتدادا لحوض دلتا النيل الأرضي. حيث يمتد شرقا إلى بحيرة البردويل وغربا إلى مناطق غرب الإسكندرية.

حيث إن الصخور الأم التي تتوافر فيه على مدى زمني جيولوجي كبير بدءا من العصر الجيوراسي وحتى البليوسين. غنية بمختلف أنواع الكيروجين الثلاثة والتي وصلت إلى نطاقات أعماق توليد البترول المناسبة لكل نوع بدءا من عمق ٢٥٠٠ متر إلى ٤٧٠٠ متر.

كذلك فإن صخور المكامن تتمثل في تكاوين العصر الجيوراسي **الرملية والجيرية** وتشتمل صخور عصر الكريتاسي السفلي أساسا على صخور الرمال. أما في الكريتاسي العلوي ففيها صخور **الشعاب المرجانية** المشهورة بمساميتها ونفاذيتها العالية. أما رمال عصرى الأوليجوسين والميوسين فتعتبر من أفضل أنواع الخزانات الموجودة في البحر الأبيض وهو ما أوضحه الكشف الذى تم مؤخرا في بور فؤاد وكان معدل اختبار البئر ٣٩ مليون قدم مكعب غاز/اليوم.

إن **التفاؤل** له عناصره .. ويكشف ذلك سرعة تحركنا **للمياه العميقة** التي بدأت العمل فيه شركتنا الدولية وبريتش جاز العالمية عام ١٩٩٥ باستخدام حفار عائم وتلاها بى بى/أموكو مع شركة إلف اكيتان وكذلك شركة شل عام ١٩٩٩ بخلاف مساحتين معروضتين بالمزايدة السنوية العالمية لعام ١٩٩٩، ومقومات ذلك:

- أن الدراسات الإقليمية التى تم إجراؤها فى المنطقة تؤكد وجود تراكيب جيولوجية ضخمة.
- وجود ٤ شركات دولية (الدولية. شل. ريبسول. بى بى/أموكو) عملاقة بدأت منذ عام ١٩٩٣ بمناطق امتياز البحر الأبيض المتوسط وذلك للعقد القادم، توالى بعدها العديد من الشركات[1].
- إن التكنولوجيا المستخدمة فى البحث لدى هذه الشركات هى أحدث ما فى العصر. وهى المساحات السيزمية ثلاثية الأبعاد، بالإضافة إلى استخدام التقنيات الحديثة فى الحفر.
- إمكان التحرك إلى المياه العميقة وهو ما تم حيث بدأ العمل فيها. كنتيجة مباشرة لعرض أول منطقة فى مزايدة عام ١٩٩٤.

وقد تم بالفعل تحقيق ٣ اكتشافات اختبرت بمعدل بلغ أكثر من ٩٠ مليون قدم مكعب غاز يوميا لاثنين منهما وحوالى ٤٥ مليون قدم ٣ للبئر الثالث وبذلك تعتبر من أكبر الاكتشافات التى تحققت بمنطقة البحر المتوسط حتى الآن.

٢ - البحر الأحمر

وقد شهدت هذه المنطقة بعضا من النشاط فى نهاية السبعينات مع ارتفاع أسعار الزيت الخام، وبانخفاضها فى أوائل الثمانينات كان هناك أحجام من شركات عالمية عديدة عن العمل فى هذه المنطقة التى تتميز بعمق مياهها وذلك لتكاليف الحفر الباهظة ولارتفاع عنصر المخاطرة حسب المناهج التقليدية للاستكشاف التى كانت سائدة فى العقدين الماضيين.

وقد قامت وزارة البترول بالتعاون مع البنك الدولى وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، بإجراء العديد من الدراسات الفنية عالية التقنية وطرح تصورات جيولوجية جديدة للنموذج الجيولوجى للمنطقة أمام العديد من الشركات العالمية الكبرى.

وتتمثل عناصر التفاؤل هنا.. فى أن نتائج الحفر للآبار السابقة فى المياه المصرية والتى احتوت على شواهد بترولية فى طبقات الميوسين تشير إلى أن هذه المنطقة سوف

(١) راجع ما جاء عن البحر الأبيض المتوسط فيما عرضناه بالبحث والاستكشاف فى موضع سابق من هذا الباب.

تكون من أهم المناطق المنتجة للزيت فى مصر، **حيث أن حجم الصخور الرسوبية القادرة على تجميع الزيت فى عصور الميوسين الأوسط والسفلى وفى عصر الكريتاسى العلوى والتى تحتوى على نسبة مرتفعة من المواد العضوية المولدة للبترول والموجودة فى الصخور السطحية يمكن أن تتوافر بسمك أكبر فى قيعان الأحواض الرئيسية، على أعماق مناسبة من حيث الضغط والحرارة اللازمة لتكوين البترول، كما أن فرصة وجود صخور المكامن والصخور الحابسة متوافرة وتتماثل تقريبا مع صخور خليج السويس.**

وفى عام ١٩٩٦ تم الوصول إلى توقيع اتفاقيتين بمناطق امتياز للحفر العميق فى البحر الأحمر الأولى مع «الدولية للزيت» لمساحة ١٥ ألف كيلو متر مربع تلتزم بإنفاق ٢٦ مليون دولار وحفر ٥ آبار حد أدنى، والثانية مع «بريتش جاز» لمساحة ١٢ ألف كيلو متر مربع بإنفاق ٢٦ مليون دولار وحفر ٥آبار حد أدنى أيضا، هذا بخلاف ما هو معلن عنه لنطقتين فى المزايدة السنوية لعام ١٩٩٩.

.. عسى أن يجود قاع البحر الأحمر – بعد

كل هذه السنين – بما فيه خير مصر..

والآن.. وفى ظل عصر يشهد كل هذا الانطلاق.. ألا يجسد هذا الشرعية للتفاؤل، صحيح أن مصر بلد متواضعة فى ثروتها البترولية قياسا بجيرانها فى المنطقة العربية ولكننا فى نفس الوقت نملك الموقع والموضع المميز الذى يتوفر معه عناصر القوة.

نقاط القوة التى تتوافر لدينا

أولا: الندية فيما يتمثل من القاعدة العريضة التى أصبحت تملكها مصر من الخبرة المتميزة والعميقة فى مجالات البحث والاستكشاف والإنتاج، مما أكسبها سمعتها الدولية والاحترام لدى كبرى الشركات العالمية، وهو أمر توليه تلك الشركات عناية كبيرة، ويؤثر فى اقتصاديات التشغيل، مقارنة بمواقع أخرى بالعالم أقل خطورة للدولار الاستكشافى.

ثانيا: الموقف المميز الذى أصبحت تتبوؤه مصر بفضل القيادة السياسية وعامل الاستقرار الذى يجذب رؤوس الأموال الضخمة لشركات البترول العالمية لأعمال البحث

والاستكشاف والتنمية بما يفوق قدرات الدولة، وبعيدا عن عبء تحميل ميزانيتها.

ثالثا: احترام مصر لجميع تعهداتها واتفاقياتها الدولية ولعل رصيد مصر فى هذا الخصوص كبير وهام، فلم يسبق أن شهدت مصر خلافا أو تحكيما بينها وبين الشريك الأجنبى على طول تاريخها البترولى مما يدل على التزام مصر التام بالتنفيذ الدقيق والسليم لبنود اتفاقياتها البترولية.

رابعا: الموقع المميز لمصر ومناخها المناسب وعطاء الطبيعة ميسر فى مناطقها البترولية وفى جميع صحاريها.

وفوق كل ذلك **الإنسان المصرى** فى قدرته وكمال تعامله وتواضعه.. سليل حضارة سبقت جميع الأمم، وشهد بها العالم أجمع.

. . وفى بناء مصر المستقبل

نحن فى سباق مع الزمن.. وفى اللحاق مع العالم المتقدم هناك **فجوة**.. وأمامنا تجربته التى قادته إلى النجاح فى العمل البترولى. وعلينا أن **نعى ونتفهم** الدرس، وإن اختلف فى مواقع عدة من العالم.

ولكنهم جميعا آمنوا بالبدء.. **بخطوة**.. دفعت بهم مع الزمن فى أن يكون هناك عمالقة كبار وعمالقة صغار، نعم لقد كان هناك صراع واحتكار ومساندات من الحكومات فى البداية وعبر عقود طويلة من القرن الذى نعيشه، وأنا لا أقول أن نترسم تلك الخطى فقد تغير الزمن، ولكن التجربة تكشف عن:

أولا: أنها بدأت بالأفراد فى بلاد غنية بالثروة البترولية قادت فيما بعد إلى شركات عملاقة كبرى ولازالت، وخير مثال لها هى التجربة الأمريكية.

ثانيا: وفى بلاد أخرى تفتقر للثروة البترولية، سعى الأفراد بالبدء فى تجارة نقل البترول وتسويقه، ثم الدخول إلى الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها للمنافسة فى استخراج وتكرير بترولها وهى التجربة الإنجليزية الهولندية (شل).

ثالثا: وعلى الجانب الآخر - التجربة الإيطالية - حيث قاد «ماتييه» رئيس مجموعة «شركات إينى الإيطالية» بلاده بالانتشار للتعاقد بالبحث عن البترول فى أماكن عديدة من العالم. كان من بينها مصر فى الستينات. وكان آنذاك يستهدف كسر احتكار العمالقة الكبار كما أعلن فى حينه.

والآن أصبح لإيطاليا رصيد ضخم مشترك من الاحتياطى البترولى فى الخام والغاز خارج حدود أراضيها فى نصف الكرة الجنوبى بصفة خاصة. وتحصل منه على العائدات أو على حصتها العينية التى تتجه شمالا لتؤمن احتياجاتها.

وفى مصر

كانت هناك القناعة لدينا فى وجوب التحرك. وجاءت قوة الدفع من ظروف تهيأت لمصر لم تتح لها عبر عقود طويلة مضت فى تصالح مع النفس والعالم أيضا. بما أعطى لها الاستقرار الاقتصادى والسياسى. والوضع المميز على الساحة العالمية.

ومن أجل مصر.. جاء ذلك التحرك.

*** القطاع الخاص الوطنى المصرى فى عام ١٩٩٤**
يدخل لأول مرة مجال البحث والاستكشاف

إن دفع وتشجيع القطاع الخاص الوطنى المصرى لأول مرة للدخول فى مجال البحث والاستكشاف بالتقدم والتنافس فى المزايدة العالمية السنوية التى طرحت فى عام ١٩٩٣. جاء من جانبنا لكسر حاجز الخوف. وكان المنهج الذى اتبعناه هو عرض بعض المساحات الصغيرة أو التخليات التى تتركها الشركات الكبيرة، أملا فى نجاحهم وتجسيد بدء تواجدهم **كخطوة** ليتحملوا مسئولياتهم تجاه بلدهم، ولعل الجدية والمهارة والخبرة العالمية لديهم كانت خير ضمان أيضا من جانبهم لاستثمار وفهم المعلومات الفنية التى نتيحها عادة لشرح طبيعة الأرض فى تلك المناطق المطروحة.

وجاءت أولى تلك الاتفاقيات فى فبراير ١٩٩٤ وحتى منتصف عام ١٩٩٨ تحقق لهم الفوز فى مزايدات أخرى وأصبح لدينا الآن ٩ اتفاقيات فى ٩ مناطق منتشرة بالبلاد.. بعضها فاض بثماره وإن جاء بالقليل.

.. وكانت بداية طريق تحددت معالمه نحو آفاق مستقبلية.

* وفى البحث عن البترول

خـــــارج مصــــر

وجاءت القناعة أنه أمر يتوجب علينا أيضا البدء فيه باستثمار ثروة مصر فيما أصبح يتوفر لديها من القوى البشرية المدربة والمؤهلة علميا وفى «**ندية**» فى مجال المهنة على المستوى العالمى.

وفى «أكتوبر ١٩٩٨» تم توقيع ثلاثة خطابات تفاهم مع كل من شركات «**أديسون الإيطالية**»، «**أجيب الإيطالية**»، «**وريبسول الأسبانية**» وذلك للبحث عن البترول والغاز **خارج مصر**.

وكان لابد أن تكون لنا بداية. من أجل مرحلة مستقبلية، وفى فهم واع لتجارب دول أخرى فى الغرب خطت تلك الخطوة من عقود مضت، وأثمرت معها نتائجها، ويحقق ذلك:

أولا: مصادر من البترول فى دول خارج مصر تكون كحصة عينية أو عائدها فى حالة النجاح لاستكشافه بتلك الدول.

ثانيا: المشاركة بجيل من الكوادر المصرية المؤهلة فنيا تكسب خبرة العمل خارج مصر وبأسلوب مختلف.

وقد شهدت العقود السابقة لجوء الكثير من الكوادر الفنية المصرية إلى سوق العمل بدول الخليج العربى كاجتهادات فردية، وإن كانت قد خضعت دائما لسياسات غير مستقرة ترتبط والإحجام عن الاستثمار بتلك الدول لتدنى أسعار البترول، وهو أمر سيظل ساريا فى توازن طالما أنه يدخل فى إطار النشاط الذى تستهدفه الدولة فيما يتعلق بالناتج القومى الإجمالى.

وما نحن بصدده هو تقنين، وتحرك فى إطار عمل تحكمه الدولة، وفى إطار صيغة تقدر فيها الشركات العالمية ظروف مصر فى عدم القدرة على تحمل أية أعباء مالية، وإن لدينا الخبرة والعمالة المدربة التى نستطيع تدبيرها للقيام بنشاط مشترك.

وجاءت الخطوط العريضة لهذا الاتفاق وفقا لما يلى:

١ - بأن تقوم كل من الهيئة المصرية العامة للبترول والشركة المشتركة بدراسة المناطق التى يمكن التقدم إليها ثم تتولى الهيئة المفاوضة للتعاقد بعد الدراسة الاقتصادية.

٢ - لا تتحمل الهيئة المصرية العامة للبترول فى مرحلة الاستكشاف الأولى أية مصروفات (بما فيها من تكلفة للعمالة والكوادر المصرية)، وفى حالة تحقيق الاكتشافات التجارية يحق للهيئة نسبة ١٠٪ من صافى الأرباح بعد الإنتاج.

٣ - أنه يمكن للهيئة رفع نسبتها إلى ٣٠٪ على أن تشارك فى مصروفات التنمية المطلوبة بنسبة ٢٠٪ وذلك بوضع اختيارى أو الإبقاء على نسبة الـ ١٠٪ دون تحمل أى مصروفات.

وقد يدفع ما جاء أعلاه القارئ إلى التساؤل، أين تكمن مصلحة الشريك الأجنبى فى تقبل مثل هذه الشروط، والرد على ذلك أن تلك الشركات لها سابق الخبرة وهى تجوب العالم، بل وتعمل لدينا فى مصر أيضا، ومقومات النجاح بذات الشأن واضحة وتجىء فيما يلى:

أولا: أنها ستستفيد من ثقل مصر السياسى لدى دول منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا فى النشاط المرتقب.

ثانيا: أنها تقدر تماما أن استخدام الخبرات المصرية ذات الخبرة العالمية فى مجال المهنة، أقدر من الغير فى التعامل بل والتعايش فى المنطقة.

وإذا كانت تلك «بداية طريق»

فهو بالقطع فتح.. للآفاق المستقبلية

*الاتجاه إلى الحفر فى المياه العميقة بالبحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر

إن تكنولوجيا الحفر العميق فى قاع البحار - كما هو معروف - ينعقد لعدد محدود من الشركات العالمية وهى بالتحديد ثمانى شركات هذا إلى جانب القدرة على تحمل التكاليف الباهظة فى إطار عامل المخاطرة أيضا.

وفى مصر ومنذ عام ١٩٩٥ حتى الآن لدينا ست من هذه الشركات (الدولية للزيت الايطالية. بريتش جاز الإنجليزية. وبى بى اموكو الإنجليزية الأمريكية . وإلف اكيتان الفرنسية وشل الهولندية) منفردة أو مشتركة فى أربع مناطق فى المياه العميقة والاقتصادية بالبحر الأبيض المتوسط ومنطقتين أيضا فى البحر الأحمر بدءا من عام ١٩٩٦. ولدينا فى المزايدة العالمية السنوية ١٩٩٩ أربع مساحات مطروحة (اثنتين فى كل من البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر) عسى أن تستكمل مياهنا العميقة إضافة جديدة بتواجد باقى الشركات العالمية المتخصصة وهى شركتا موبيل وأكسون.

والآن ألا يضفى هذا التجمع العملاق فى مياهنا العميقة بل والاقتصادية أيضا. **الشرعية**.. **على التفاؤل** الذى طرحناه وليفتح آفاقا جديدة على طريق بناء مصر المستقبل.

حفظ الله مصرنا العزيزة.

نحن نملك الإرادة.. وعلينا الاجتهاد.

﴿وَأن لَّيسَ لِلإنسَانِ إلاَّ مَا سَعَى وَأنَّ سَعيَهُ سَوفَ يُرَى، ثُمَّ يُجزَاهُ الجزَاءَ الأوفَى﴾

صَدَقَ اللَّهُ العظِيمُ

(سورة النجم الآيات : ٣٩ - ٤١)

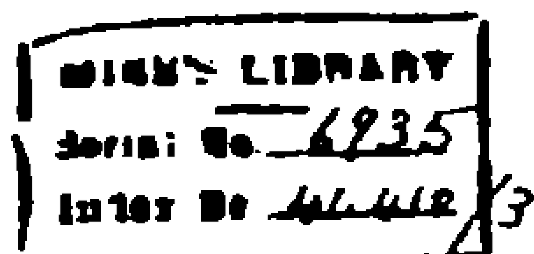
* * * * *

ملحق الوثائق

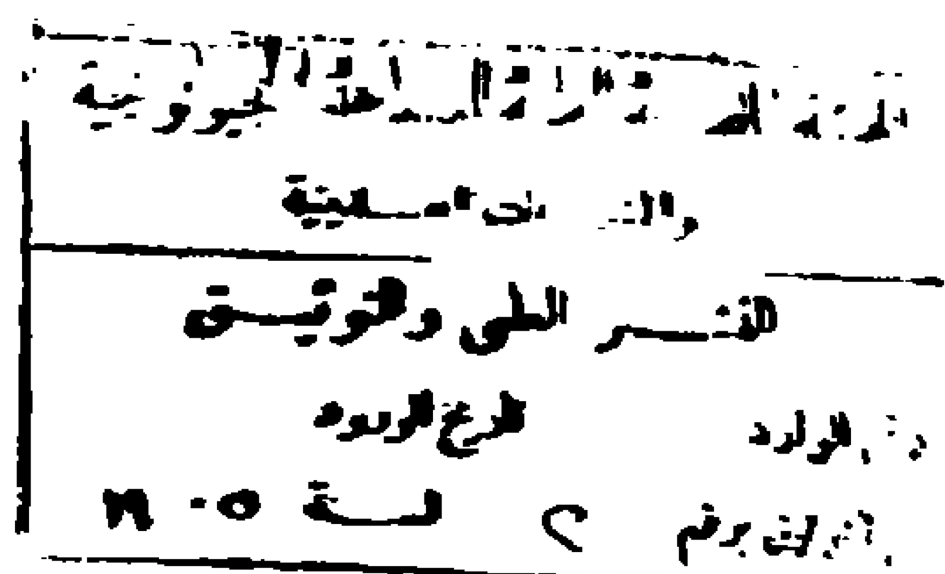
رقم ١

Inspection Report

No 5 W



Sketch Plans (various)
as per details on 1st page



by Mr J. F. Wells
Jany./March '05

1
2 E. Streeter's Concession,
3 Hungallya Section, Leases Nos.1/4 (Hugrus).

4
5 Streeter's Concession,
Sketch plan of Lease No.2, Sukari.

6 District between Edfu/Barramia on the South & Fowakhir on the North.

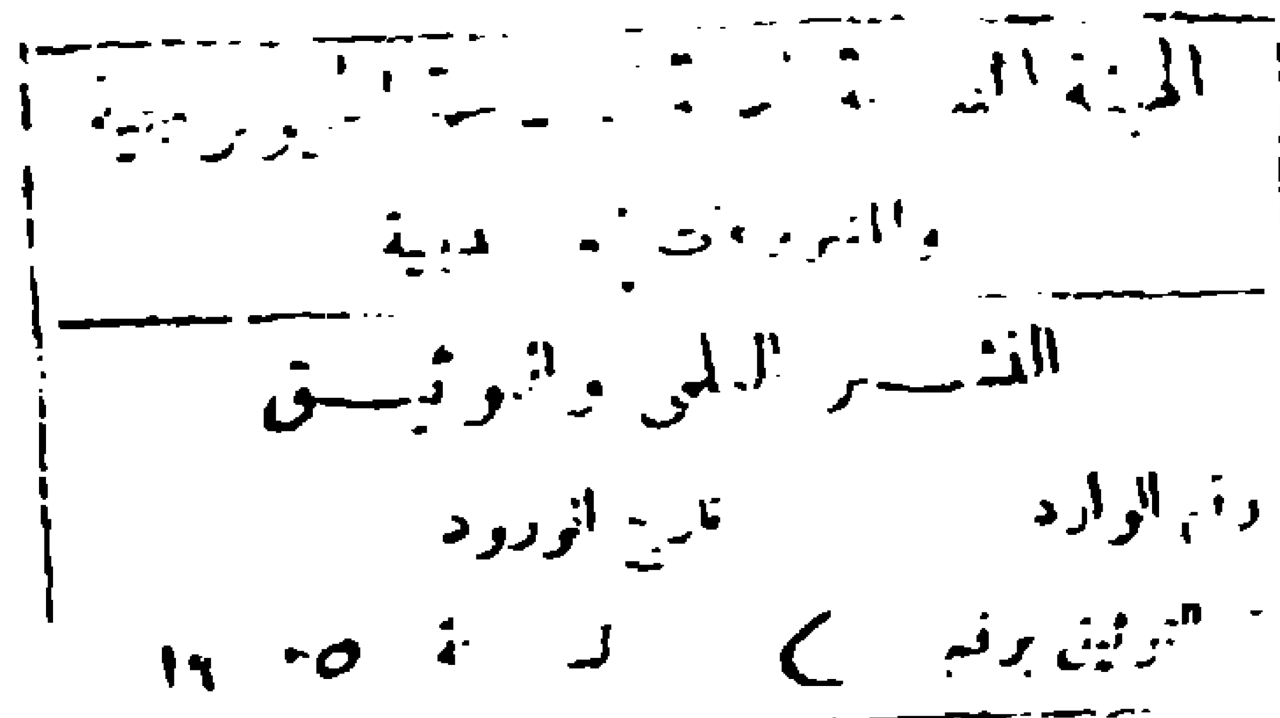
7 Sketch Plan of Barramia Workings,

8
9 Sketch Plan of Country East of Barramia.

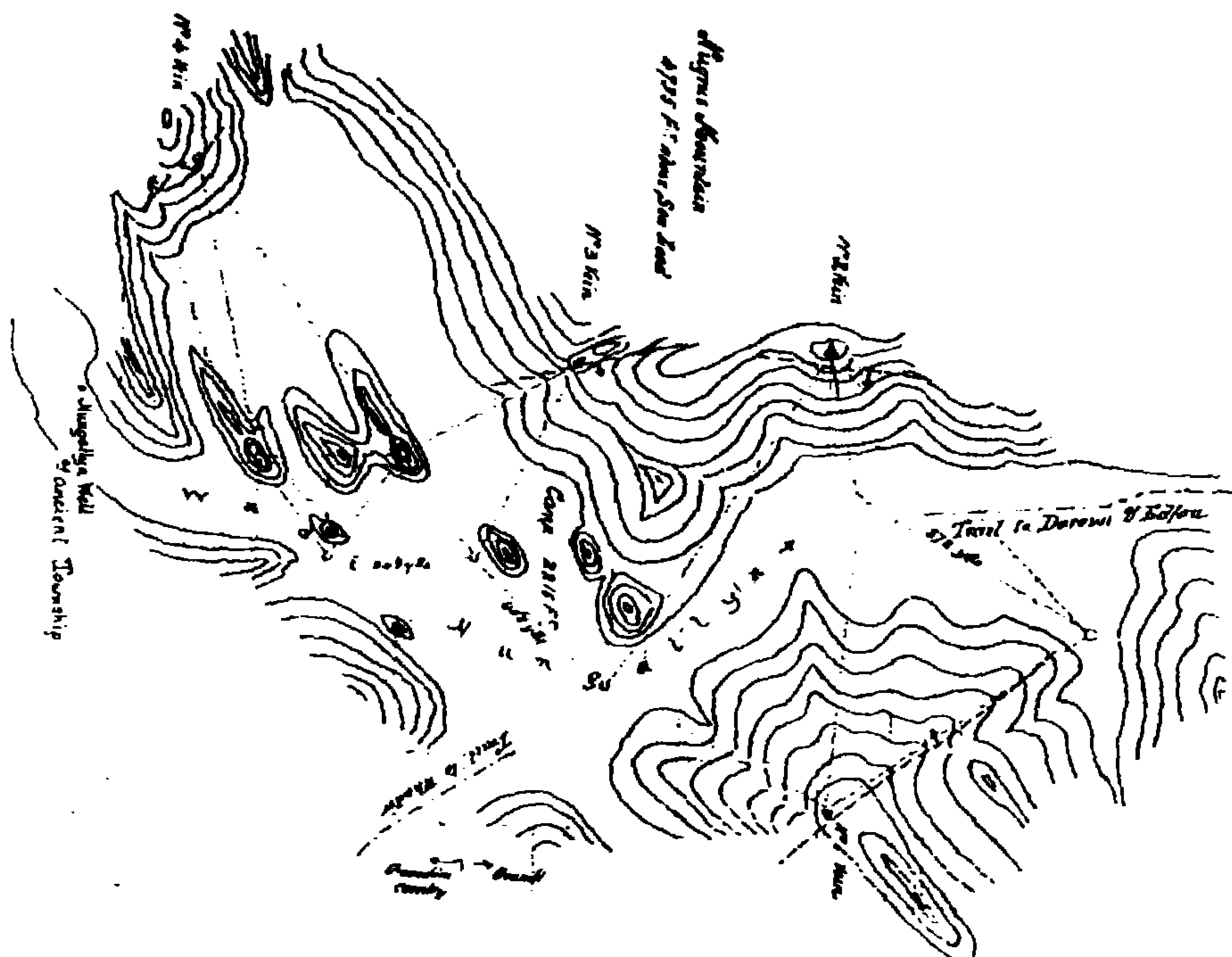
10 Camp on 6th/7th February 1905.

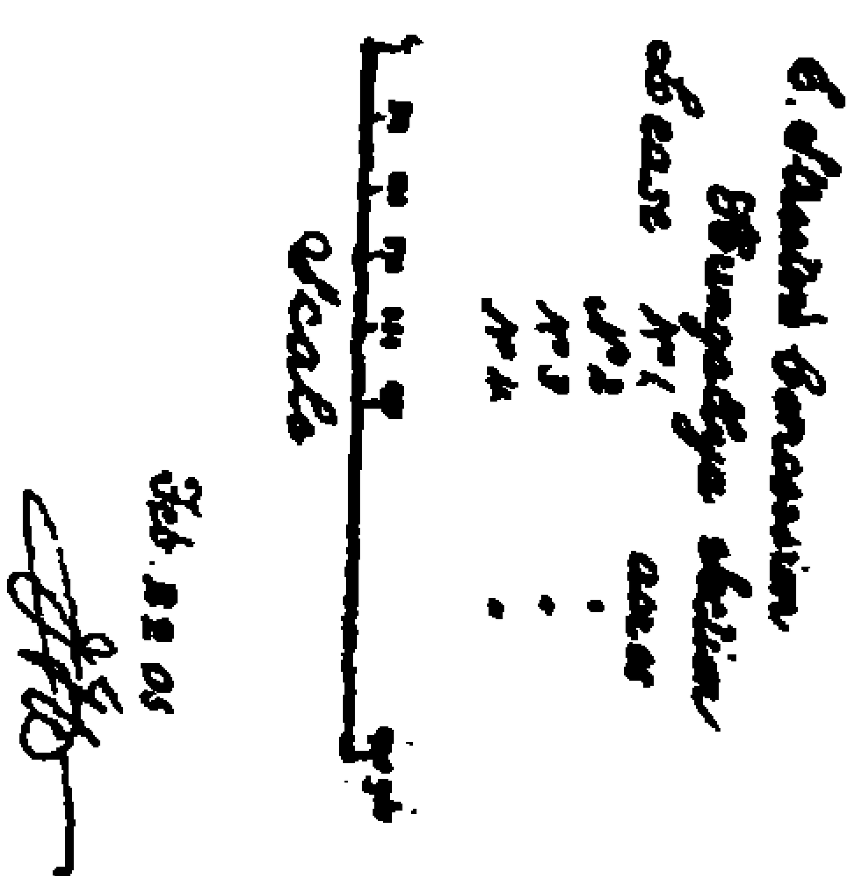
11 Sketch plan shewing position of principal peaks from Sikait.

sketched in Jany./March 1905
by Mr. J. F. Wells,
Insp. Gen. of Mines.









٢ الوقائع المصرية – العدد ١١٣ فى ١٢ اغسطس سنة ١٩٤٨

رقم ٢

ديوان كبير الأمناء

بأمر حضرة صاحب الجلالة الملك، يشكر كبير الأمناء جميع حضرات الذين رفعوا تهانيهم معربين عن شعائر ولائهم وإخلاصهم بمناسبة عيد الفطر المبارك .

قوانين

قانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨

خاص بالمناجم والمحاجر

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

الباب الأول

المناجم

مادة ١ – تعتبر من أملاك الدولة جميع الخامات المعدنية والمعادن والعناصر الكيميائية والأحجار الكريمة التى تحويها الطبقات والرواسب المعدنية التى توجد على سطح الأرض أو باطنها الواقعة فى حدود الأرض المصرية أو فى المياه الإقليمية المصرية . ويطلق على هذه المواد فى هذا القانون عبارة " الخامات المعدنية " .

مادة ٢ – الخامات المعدنية المشار اليها فى المادة السابقة منها :

أولا – خامات الوقود، ومنها :

(أ) الفحم الحجرى بأنواعه على اختلاف نسب احتوائها على الكربون ويدخل فى ذلك الأنواع الواطئة كالبيت واللجنيت والأنواع العالية كالانتراسيت .

(ب) خامات البترول السائلة بمختلف كثافتها والأنواع الصلبة كالأسفلت والأوزوكريت، وكذلك الصخور المتشبعة بالبترول وكذلك الغازات الطبيعية والبترولية .

ثانيا – الخامات المعدنية (ORES) للعناصر الآتية :

(أ) الفلزات (Metals) ومنها البلاتين (Platinum) والذهب (Gold) والفضة (Silver) والحديد (Iron) والمنجنيز (Manganese) والكروم (Chrome) والزئبق (Mercury) والموليبدنوم (Molybdenum) والرصاص (Lead) والخارصين أو الزنك (Zinc) والنحاس (Copper) والنيكل (Nickel) والكوبولت (Cobalt) والقصدير (Tin) والتيتانيوم (Titanium) والأنتيمون (Antimony) والباريوم (Barium) والبريليوم (Beryllium) والبزموت (Bismuth) والبورون (Boron) والكروم (Chromium) والاسترنشيوم (Strontium) والتانتالوم (Tantalum) والنيوبيوم (Niobium) والتنجستين (Tungsten) والتليريوم (Tellurium) والفناديوم (Vanadium) والزركون (Zircon) والبالاديوم (Palladium) والازميوم (Osmium) واليورانيوم (Uranium) والثوريوم (Thorium) والراديوم (Radium) والعناصر ذات النشاط الاشعاعى .

(ب) اللافلزات (Non-metals)، ومنها اليود (Iodine) والفوسفور (Phosphorus) والبروم (Bromine) والكلور (Chlorine) والفلور (Fluorine) والكبريت (Sulphur)

(ثالثا) المعادن المستخدمة فى الصناعة، ومنها (الشبه Alum) و (الكورانديوم Corundum) و (الميكا Mica) و (الفلسبار Felspar) و (الكوبروليت Coprolite) و (الكاولين Kaolin) (الطين الصينى) و (الطلق Talc) و (الاسبستوس Asbestos) و (الجرافيت Graphite) و (البوكسيت Bauxite) و (التراب الدياتومى DiatomaceousEarth) و (الفلورسبار Floorspar) و (الجبس Gypsum) و (الانهيدريت Anhydrite) و (الايسلندسبار Icelandspar) و (المونازيت Monazite) و (النترات Nitrates) و (الفوسفات Phosphates) و (البوتاس Potash) و (الكوارتز Quartz) و (الملح الصخرى Rock Salt) و (السليمانيت Sillimanite) (سلكات الألومنيوم) و (الاندالوسيت Andalusite) و (الكاينيت Kyanite) و (السفريت Sphaerite) و (الفرمكوليت Pharmacolite) و (البوراكس Borax) والنطرون .

(رابعا) الأحجار الكريمة وما شابهها كالماس والزمرد والبريل والياقوت والزبرجد والتوباز والعقيق والاوبال والتورمالين والبللور الصخرى بأنواعه وحجر الكهرباء .

(خامسا) الأملاح التى تستخرج من الملاحات والمياه الطبيعية كملح الطعام وأملاح الصوديوم والبوتاسيوم والمغنزيوم والنترات والكربونات والكبريتات وكذلك العناصر التى تستخرج من المياه الطبيعية كاليود والبروم .

(سادسا) جميع الغازات الطبيعية غير ما ذكرنها فى (أولا) .

(سابعا) المياه المعدنية بكافة أنواعها .

(ثامنا) الخامات المعدنية التى يصدر بشأنها قرار من وزير التجارة والصناعة .

رقـــم ٣

قانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣

خاص بالمناجم والمحاجر

باسم الأمة

الوصى العرش المؤقت

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛

وعلى القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ الخاص بالمناجم والمحاجر ؛

وعلى القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ بشأن نزع ملكية العقارات للمنافع العمومية لدى المحاكم الأهلية المعدل بالمرسومين بقانون رقمى ٩٣، ٩٤ لسنة ١٩٣١ ؛

وعلى القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة المعدل بالقانونين رقم ١٩ لسنة ١٩٤٩ ورقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ وبالمرسوم بقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٥٢ ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير التجارة والصناعة ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

أصدر القانون الآتى :

الباب الأول

أحكام تمهيدية

مادة ١ – فى تطبيق أحكام هذا القانون تطلق عبارة "المواد المعدنية" على المعادن وخاماتها بما فيها خامات الوقود والعناصر الكيمائية والأحجار الكريمة وما فى حكمها والصخور والطبقات والرواسب المعدنية التى توجد على سطح الأرض أو فى باطنها وكذلك الغازات الطبيعية والمياه المعدنية الخارجة من باطن الأرض .

وتطلق كلمة «المناجم» على الأمكنة التى تحوى هذه المواد عدا الأمكنة التى تحوى مادة أو أكثر من مواد البناء أو الرصف أو الأحجار الزخرفية أو ما يماثلها فيطلق عليها كلمة «المحاجر» .

ويراد بالكشف عن المواد المعدنية عدا خامات الوقود اختبار سطح الأرض أو باطنها بجميع الوسائل وعلى الأخص الوسائل الجيولوجية والجيوفيزيكية التى تؤدى إلى التعرف على المعادن من خواصها الطبيعية والمغناطيسية أو الكهربية أو غيرها أو عمل حفر اختبارية أو ثقوب للتحقق من وجود أو احتمال وجود مواد معدنية .

ويراد بالبحث عن المواد المذكورة التوسع فى فحص سطح الأرض وباطنها بجميع الوسائل الجيولوجية أو الجيوفيزيكية أو التعدينية التى تؤدى إلى التعرف على مدى انتشار الخام وكمياته ثم على أصلح الطرق لاستخراجه واستخلاصه وتقدير مدى صلاحيته فى الأسواق الداخلية والخارجية .

ويراد بالارشاد إخطار مصلحة المناجم والمحاجر عن وجود مادة من المواد المعدنية بكميات تسمح باستغلالها فى مساحة غير معروف ذلك عنها وليس لأحد حقوق عليها بالنسبة إلى هذه المادة .

ويراد بالاستطلاع التجول لاختبار المناطق التى يطلب عنها ترخيص بحث عن خامات الوقود

ويراد بالبحث عن هذه الخامات فحص سطح الأرض بجميع الوسائل الجيولوجية أو الجيوفيزيكية التى تقوم على أساس تعرف المعادن من خواصها الطبيعية من مغناطيسية أو كهربية أو غيرها أو بواسطة عمل حفر اختبارية أو ثقوب للتحقق من وجود أو احتمال وجود أية رواسب أو تجمعات معدنية ثم حفر آبار أو عمل مغاور أو دق أنابيب أو غير ذلك من الأعمال التى من شأنها بعرف نوع المعدن وحالته و [illegible] وطرق استغلاله وقيمته الاستغلالية .

ويراد بترخيص الحماية الترخيص الذى يصدر عن مساحة ملاصقة للساحة التى يطلب عنها عقد للاستغلال .

مادة ٢ – تعتبر من أموال الدولة ما يوجد فى المناجم والمحاجر من المواد المعدنية فى المملكة المصرية بما فيها المياه الاقليمية .

مادة ٣ – تقوم وزارة التجارة والصناعة طبقا لأحكام هذا القانون على تنظيم استغلال المناجم والمحاجر ورقابتها وكل ما يتعلق بها من تصنيع أو تكرير أو نقل أو تخزين . ولها أن تقوم بأعمال الكشف والاستطلاع والبحث عن المواد المعدنية واستغلال المناجم والمحاجر وما يتعلق بها إما بنفسها مباشرة أو أن تعهد فى ذلك إلى غيرها بالشروط المقررة فى هذا القانون .

مادة ٤ – مع عدم الاخلال بأحكام المادة ١١٤٥ من القانون المدنى لا يجوز الحجز على الآلات ووسائل النقل والجر وغيرها المخصصة لاستغلال المناجم والمحاجر مادام هذا التخصيص قائما .

مادة ٥ – يحظر الكشف والاستطلاع والبحث عن المواد المعدنية واستغلالها فى المملكة المصرية بما فى ذلك المياه الاقليمية أيا كان مالك الأرض إلا بترخيص يعطى وفقا للشروط وبالأوضاع المقررة فى هذا القانون .

مادة ٦ – تعد فى كل من مصلحة المناجم والمحاجر ومصلحة الوقود سجلات تقيد فيها الطلبات التى ترد إليها للترخيص فى الكشف أو الاستطلاع أو البحث عن المواد المعدنية أو لطلب الاستغلال أو الارشاد بترتيب يوم ورودها وساعته .

مادة ٧ – مع مراعاة أحكام المواد [illegible] و ٥٢ تكون الأولوية فى منح التراخيص لمقدمى الطلبات وفقا [illegible] ورودها وساعته

رقـــم ٤



الوقائع المصرية

جريدة رسمية للحكومة المصرية - عدد غير اعتيادى

(العدد ٩ مكرر "أ") الصادر فى يوم الأربعاء ٢٩ جمادى الأولى سنة ١٣٧٣ - ٣ فبراير سنة ١٩٥٤ (السنة ١٢٥)

قانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٤

بالترخيص لوزير التجارة والصناعة فى التعاقد مع شركة كونورادا المتحدة للبترول فى شأن البحث عن البترول واستغلاله وبعض أحكام أخرى

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛

وعلى الإعلان الدستورى الصادر فى ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى المادة ٦٩ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمناجم والمحاجر المعدل بالقانون رقم ٤٢٨ سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير التجارة والصناعة ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - يرخص لوزير التجارة والصناعة فى التعاقد مع شركة كونورادا المتحدة للبترول فى شأن البحث عن البترول واستغلاله فى مناطق الصحراء الغربية المحددة بالخريطة ووفقا للشروط المرافقة .

مادة ٢ - يكون لأحكام البندين ٣٥ و ٥٠ من الشروط المرافقة قوة القانون وتسرى هذه الأحكام على أية شركة تمنح بقانون التزاما بالبحث عن البترول واستغلاله فى الصحراء الغربية .

مادة ٣ - على وزيرى التجارة والصناعة والمالية والاقتصاد تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية فى ٢٩ جمادى الأولى سنة ١٣٧٣ (٣ فبراير سنة ١٩٥٤) .

محمد نجيب لواء (أ.ح)

وزير التجارة والصناعة	وزير المالية والاقتصاد	رئيس مجلس الوزراء
حلمى بهجت بدوى	عبد الجليل ابراهيم العمرى	محمد نجيب لواء (أ.ح)

عقـــد

يمنح هذا العقد شركة كونورادا المتحدة للبترول امتيازا للبحث عن البترول واستغلاله . وقد حرر بالقاهرة من صورتين موقعتين فى يوم ٣ فبراير سنة ١٩٥٤

وهو مبرم بين حكومة جمهورية مصر ، المشار إليها فيما بعد بكلمة "الحكومة" ويمثلها الدكتور حلمى بهجت بدوى وزير التجارة والصناعة ، المشار إليه فيما بعد بكلمة "الوزير" وذلك بمقتضى التفويض الخاص الصادر إليه بمقتضى القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٥٤ " طرف أول ".

وبين شركة كونورادا المتحدة للبترول وهى شركة أمريكية مسجل مركز إدارتها فى مدينة نيو يورك بالولايات المتحدة الامريكية وموطنها المختار فى القاهرة فى شارع عدلى باشا رقم ١٩ ، وقد أشير إليها فيما بعد بكلمة "الشركة" ، ويمثلها مستر اوتوكرنس رئيس مجلس إدارتها والمفوض إليه قانونا بتوقيع هذا العقد بشأن على السلطة المخول إياها بقرار مجلس إدارة الشركة "طرف ثان"

البند الأول

ملحقات العقد

بمقتضى هذا العقد تعتبر ملحقاته المرقومة (أ) و (ب) جزءا منه ، ولها من القوة والنفاذ ما لشروط هذا العقد .

والملحق (أ) خريطة بمقياس ١/٥٠٠٠٠٠ تبين المساحة التى يشملها هذا العقد والمحددة كالآتى :

الحد الشمالى : هو الحد الشمالى لمياه البحر الأبيض المتوسط الواقعة فى حدود جمهورية مصر والأرض المتاخمة له ، وذلك غرب خط زوال ٣٠ شرقا .

الحد الجنوبى : خط عرض ٢٨ شمال خط الاستواء .

الحد الشرقى : خط طول ٣٠ شرق .

الحد الغربى : الحدود المصرية الليبية .

ووفقا للأغراض المشار إليها فى هذا العقد تقسم المساحة التى يشملها إلى مناطق تعين بالكيفية الموضحة فى الملحق حرف (أ) وسيشار إليها فى هذا العقد بعبارة "مناطق بحث" أو بكلمة "مناطق" وتكون أبعاد كل منطقة بالتقدير الجغرافى اثنتى عشرة دقيقة طولا ومثلها عرضا ومساحة سطحها حوالى أربعمائة كيلومتر مربع تزيد قليلا أو تنقص قليلا ، ويبدأ تحديد مجموعة المناطق من نقطة واقعة عند تقاطع خط الطول ٣٠ شرقا بخط العرض ٢٨ شمالا

وتعيين حدود المناطق الواردة فى الملحق حرف (أ) هو على سبيل التوضيح فقط وبصفة مؤقتة لا أكثر ، وقد لا تبين مواضع تلك المناطق بالدقة بالنسبة إلى المعالم القائمة أو العلامات الجغرافية ، ولذلك فإنه من المفهوم أن المواقع الحقيقية لتلك المناطق قد يعاد تحديدها فيما بعد ويصحح الملحق حرف (أ) ويعدل تبعا لذلك وفقا لأعمال المساحة التى تقوم الشركة بإجرائها وتقبلها الحكومة وذلك طبقا لشروط العقد الحالية .

والملحق حرف (ب) هو كتاب ضمان معتمد صادر من البنك الأهلى المصرى بمبلغ مليون دولار أمريكى يجدد كل سنة عن السنوات الثانية والثالثة من هذا العقد وذلك لضمان تنفيذ برنامج العمل المبدئى المبين بهذا العقد . ويسرى هذا الضمان لمدة ثلاث سنوات وستة أشهر من تاريخ توقيع هذا العقد . وعند نهاية السنة الثالثة من هذا العقد وفى نهاية كل سنة تالية بعد ذلك تعدل قيمة كتاب الضمان لتكون مساوية المبلغ الذى التزمت الشركة بإنفاقه فى أعمال البحث فى السنة التالية ، على أن يبقى ضمان كل سنة نافذا لمدة ستة أشهر بعد انتهائها ، على أنه يجوز للشركة ، بدلا من هذا الضمان أن تودع فى أى وقت تأمينا بأى من الطرق التى تنص عليها لوائح الحكومة المالية المعمول بها .

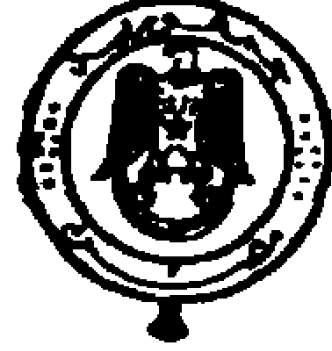
البند الثانى

مدة العقد وعدد المناطق التى يمكن الشركة الاحتفاظ بها

(أ) طبقا لأحكام القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٥٤ الذى يقضى بتخويل الوزير حق إبرام هذا العقد مع الشركة للقيام بأعمال البحث عن البترول واستغلاله فى المساحة المبينة بالملحق حرف (أ) طبقا للشروط والأحكام الواردة فيما بعد ، ودون إخلال بما قد يصدر من قوانين لمصلحة الدفاع الوطنى أو لأحكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ بما لا يتعارض فيه هذا القانون مع شروط هذا العقد أو أحكام القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٥٤ فإنه اعتبارا من تاريخ توقيع هذا العقد ، تمنح الشركة لمدة ثلاثين سنة قابلة التجديد لمدة ثلاثين سنة أخرى ، كما هو موضح فيما يلى ، الحق وحدها دون غيرها فى البحث عن البترول فى المساحة المقسمة إلى مناطق والمبينة حدودها فى الملحق حرف (أ) ، وكذلك الحق وحدها دون غيرها فى استغلال جميع البترول المكتشف فى أية منطقة بحث من هذه المناطق .

(ب) يقصد بكلمة " بترول " الواردة فى هذا العقد أنها تعنى وتشمل كل البترول السائل الخام من مختلف الكثافات وكل أنواع البترول الصلبة كالأسفلت والأوزوكريت والصخور البترولية وكل الطفلة البترولية وكل الغازات البترولية الطبيعية .

بسم الله الرحمن الرحيم — رقم ٥



الوقائع المصرية

جريدة رسمية للحكومة المصرية - عدد غير اعتيادى

(العدد ٥٣ مكرر "هـ" - الصادر فى يوم السبت ١٥ ذى الحجة سنة ١٣٧٦ - ١٣ يوليه سنة ١٩٥٧ (السنة ١٢٧ هـ)

قرار رئيس الجمهورية

بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٥٧

بالترخيص لوزير الصناعة فى التعاقد مع الشركة العامة للبترول (شركة مساهمة مصرية تحت التأسيس) فى شأن البحث عن البترول واستغلاله

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمناجم والمحاجر ؛

وعلى المادتين ٥٠ و ٥١ من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمحاجر ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتى :

مادة ١ - يرخص لوزير الصناعة فى التعاقد مع الشركة العامة للبترول (شركة مساهمة مصرية تحت التأسيس) فى البحث عن البترول واستغلاله فى المساحات المحددة بالخريطة الملحقة ووفقاً للشروط المرافقة .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ويعمل به من تاريخ نشره .

يبصم هذا القرار بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برياسة الجمهورية فى ١٥ ذى الحجة سنة ١٣٧٦ (١٣ يوليه سنة ١٩٥٧)

جمال عبد الناصر

عقد

امتياز للبحث عن البترول واستغلاله

بين حكومة جمهورية مصر المشار اليها فيما بعد بكلمة "الحكومة" ويمثلها السيد الدكتور عزيز صدقى وزير الصناعة المشار اليه فيما بعد بكلمة "الوزير" وذلك بمقتضى القانون رقم لسنة ١٩٥ (طرف أول) .

وبين الشركة العامة للبترول (شركة مساهمة مصرية) ومحلها المختار فى القاهرة فى ،وقد أشير اليها فيما بعد بكلمة "الشركة" ويمثلها السيد الدكتور محمد أحمد سليم والمفوض اليه قانوناً بتوقيع هذا العقد بناء على التفويض الصادر اليه من مجلس إدارة المؤسسة الاقتصادية بصفته الجمعية العمومية للشركة . (طرف ثان)

البند الأول

ملحقات العقد

بمقتضى هذا العقد تعتبر ملحقاته المرقومة (١) و (ب) و (ج) جزءاً منه ولها من القوة والنفاذ ما لشروط هذا العقد .

والملحق (١) خريطة بمقياس ١/١,٠٠٠,٠٠٠ تبين المناطق التى يشملها هذا العقد .

ومن المتفق عليه أن تعيين حدود المناطق الواردة فى الملحق حرف (ب) هو على سبيل التوضيح فقط وبصفة مؤقتة لا أكثر . وقد لا تبين مواضع تلك المناطق بالدقة بالنسبة إلى النصب القائمة والعلامات الجغرافية .

Royal Decree Authorizing Forming "The National Petroleum Company Of Egypt", (In Arabic)

ملحق الوقائع المصرية

العدد الأول الصادر فى يوم الاثنين ١٣ ربيع الأول سنة ١٣٦٩ (٢ يناير سنة ١٩٥٠)

مرسوم

بتأسيس شركة مساهمة مصرية تدعى "الشركة الأهلية المصرية للبترول"

نحن فاروق الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على عقد الشركة الابتدائى المحرر بصفة عرفية بالقاهرة فى ١٠ مارس سنة ١٩٤٩ بين حضرات :

شروان عفروط باشا ، عضو مجالس ادارة شركات ،

حسن فهمى رفعت باشا ، عضو مجالس ادارة شركات ،

محمد على رفعت ، عضو مجالس ادارة شركات

نورذكوم سركيس بابازيان ، تاجر ، وموكل قانونا ،

أرام سركيس بابازيان ، تاجر ،

وهم مصريو الجنسية ، ويقيمون بالقاهرة ،

أحمد حسن تاجر ، مصرى الجنسية ، ومقيم بالاسكندرية ،

محمد حمدى خميس من ذوى الأملاك ، مصرى الجنسية ، ومقيم بالسويس

لأجل تأسيس شركة مساهمة مصرية تدعى "الشركة الأهلية المصرية للبترول"

وبعد الاطلاع على نظام الشركة المساهمة المذكورة ؛

وعلى المادة ٤٠ من قانون التجارة الوطنى ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير التجارة والصناعة ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ — يرخص لحضرات : شروان عفروط باشا ، وحسن فهمى رفعت باشا ، ومحمد على رفعت ، ونوردكوم سركيس بابازيان ، وأرام سركيس بابازيان ، وأحمد حسن ، ومحمد حمدى خميس ، بأن يؤسسوا بل لحتهم وتحت مسئوليتهم فى المملكة المصرية "شركة مساهمة مصرية" تدعى "الشركة الأهلية المصرية للبترول" بحيث لا يترتب على هذا الترخيص أدنى مسئولية بصفة ما على الحكومة ، وبشرط أن تتبع القوانين السارية فى البلاد وما يتفق مع نصوص النظام الملحق بهذا المرسوم مرفقا عليها منهم .

مادة ٢ — لا يترتب على اعطاء هذا الترخيص أدنى مسئولية أو احتكار أو امتياز من الحكومة أو عليها .

مادة ٣ — على وزير التجارة والصناعة تنفيذ هذا المرسوم ،

صدر بقصر القبة فى ٢٧ صفر سنة ١٣٦٩ (١٨ ديسمبر سنة ١٩٤٩)

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير التجارة والصناعة	رئيس مجلس الوزراء
حسين سرى	[illegible]

العقد الشركة الابتدائى

فيما بين الموقعين أدناه :

(١) صاحب السعادة شروان عفروط باشا ، عضو مجلس ادارة شركات ، مصرى ومقيم بالقاهرة .

(٢) صاحب السعادة حسن فهمى رفعت باشا ، عضو مجلس ادارة شركات ، مصرى ومقيم بالقاهرة .

(٣) الدكتور محمد على رفعت ، عضو مجلس ادارة شركات ، مصرى ومقيم بالقاهرة .

(٤) أحمد حسن ، تاجر مصرى ومقيم بالاسكندرية .

(٥) نوردكوم سركيس بابازيان ، تاجر مصرى ومقيم بالقاهرة والنائب عنه فى التوقيع على هذا العقد حضرة الأستاذ أرام سركيس بابازيان بناء على توكيل عرفى مصدق عليه من محكمة عابدين الوطنية بموجب محضر تصديق وإشهاد رقم ٣٧ سنة ١٩٤٩

(٦) أرام سركيس بابازيان ، تاجر مصرى ومقيم بالقاهرة .

(٧) محمد حمدى خميس ، من ذوى الأملاك ، مصرى ومقيم بالسويس .

قد تم الاتفاق على ما يأتى :

(أولا) لما كان الموقعون على هذا قد يتم جلسة عرضيا أن كانوا يرخص من الحكومة المصرية وطبقا للنظام الملحق بهذا العقد لشركة مساهمة تدعى " الشركة الأهلية المصرية للبترول " شركة مساهمة مصرية

Figure (12)

رقم ٧

٢ الوقائع المصرية — العدد ٩٦ فى ٢٦ يونيه سنة ١٩٥٢

مراسيم بقوانين

مرسوم بقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٥٢

بالإذن للحكومة فى منح الجمعية التعاونية للبترول
تراخيص فى البحث عن البترول

نحن فاروق الأول ملك مصر والسودان

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور، ونظرا إلى حالة الضرورة؛

وعلى القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ الخاص بالمناجم والمحاجر؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير التجارة والصناعة وموافقة رأى مجلس الوزراء؛

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ — يرخص لوزير التجارة والصناعة فى منح الجمعية التعاونية للبترول تراخيص فى البحث عن البترول فى المناطق المحددة بالكشف المرافق لهذا القانون ووفقا للشروط المبينة فى نموذج الترخيص الملحق به.

مادة ٢ — على وزرائنا كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية.

صدر بقصر المنتزه فى ٢٧ رمضان سنة ١٣٧١ (٢٠ يونيه سنة ١٩٥٢)

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء — أحمد نجيب الهلالى
وزير التجارة والصناعة — طلب صالح
وزير التموين — طلب صالح

وزير الشئون البلدية والقروية — طه السباعى
وزير العدل — محمد كامل مرسى
وزير الأوقاف — محمد أمين يوسف

وزير الخارجية — محمد عبد الخالق حسونه
وزير المالية والاقتصاد — محمد زكى عبد المتعال
وزير الداخلية — أحمد مرتضى المراغى

وزير الحربية والبحرية — أحمد مرتضى المراغى
وزير المعارف العمومية — محمد رفعت
وزير الدولة للدعاية — محمد فريد زعلوك

وزير المواصلات — مراد فهمى
وزير الأشغال العمومية — نجيب إبراهيم
وزير الزراعة — محمود غزالى

وزير الشئون الاجتماعية — راضى أبو سيف راضى
وزير الصحة العمومية — راضى أبو سيف راضى

تراخيص البحث عن البترول

الجمعية التعاونية للبترول

المنطقة	الناحية	خط الطول	خط العرض	المسطح ك.م
٤٩ — سيناء	رأس بدران	٣٣ ١٠ ٢٨,٦٠	٢٩ ٠١ ١٠,٩٣	٩٩
		٣٣ ١٥ ٢٣,٧٣	٢٨ ٥٨ ١٥,٤٢	
		٣٣ ١١ ٥٠,٧٧	٢٨ ٥٣ ٣٨,٤٨	
		٣٣ ٦ ٥٥,٧٤	٢٨ ٥٦ ٣٣,٨٥	
٥٠ — سيناء	رأس أبو صويرة	٣٣ ١٦ ٩,٢٥	٢٨ ٥٩ ١٤,٥٦	١٠٠
		٣٣ ٢٠ ١٣,٧٤	٢٨ ٥٦ ٤٨,٩١	
		٣٣ ١٥ ٥٥,١٤	٢٨ ٥١ ١٢,٩٧	
		٣٣ ١١ ٥٠,٧٧	٢٨ ٥٣ ٣٨,٤٨	
٥١ — سيناء	رأس بدران	٣٣ ٩ ٢٧,٤٢	٢٨ ٥٥ ٠٣,٧٢	٩٩
		٣٣ ١٦ ٢٥,٦٧	٢٨ ٥٠ ٥٤,٧٧	
		٣٣ ١٣ ٥٤,٨٧	٢٨ ٤٧ ٣٨,٥١	
		٣٣ ٦ ٥٦,٧١	٢٨ ٥١ ٤٧,٣٤	
٥٢ — سيناء	رأس أبو صويرة	٣٣ ٤ ٥٤,٤٢	٢٨ ٥٢ ٥٩,٩٨	١٠٠
		٣٣ ١٥ ٥,٣٧	٢٨ ٤٦ ٥٦,٥٠	
		٣٣ ١٣ ٢٢,١٦	٢٨ ٤٤ ٤٢,٠٦	
		٣٣ ٣ ١١,٣١	٢٨ ٥٠ ٤٥,٤١	
٥٣ — سيناء	رأس بدران	٣٣ ٩ ١٧,٩٧	٢٨ ٤٧ ٧,٤٧	١٠٠
		٣٣ ١٣ ٢٢,١٦	٢٨ ٤٤ ٤٢,٠٦	
		٣٣ ٩ ٤,٤٦	٢٨ ٣٩ ٥,٨٤	
		٣٣ ٥ ٠,٣٧	٢٨ ٤١ ٣١,١٣	

الوقائع المصرية — العدد ٩٦ في ٢٦ يونيه سنة ١٩٥٢ ٣

المنطقة	الجهة	خط الطول	خط العرض	المسطح ك م
٥٥ — سيناء	رأس بدران	٣٣ ١١ ٤٩,٣٤ ٣٣ ١٩ ٣٨,١٩ ٣٣ ١٧ ٢٤,١٢ ٣٣ ٩ ٣٥,٣٦	٢٨ ٤٢ ٤١,٠٤ ٢٨ ٣٨ ١,٢٣ ٢٨ ٣٥ ٦,٥٢ ٢٨ ٢٩ ٤٦,٢٠	١٠٠
٥٦ — سيناء	رأس أبو صويرة	٣٣ ١٠ ١٥,٠١ ٣٣ ١٥ ٥٣,٩٥ ٣٣ ٦٢ ٤٨,٢٥ ٣٣ ٧ ٩,٧١	٢٨ ٣٩ ٢٢,٥٧ ٢٨ ٣٦ ٠٠,٥٦ ٢٨ ٣١ ٥٨,٥٥ ٢٨ ٣٥ ٢٠,٤٢	١٠٠
٥٧ — سيناء	رأس بدران	٣٣ ١٥ ٥٣,٦٥ ٣٣ ٢١ ٣١,٩٢ ٣٣ ١٨ ٢٦,٤٢ ٣٣ ١٢ ٤٨,٢٥	٢٨ ٣٦ ٠٠,٥٩ ٢٨ ٣٢ ٣٨,٣٣ ٢٨ ٢٨ ٣٦,٤٥ ٢٨ ٣١ ٥٨,٥٥	١٠٠
٥٨ — سيناء	رأس أبو صويرة	٣٣ ١٩ ٢٩,٦٦ ٣٣ ٢٢ ٥٦,٥٧ ٣٣ ٢٦ ٣٩,١٦ ٣٣ ٢٧ ١٣,٢٧	٢٨ ٢٨ ٢٨,٧٥ ٢٨ ٢٩ ٤١,٣٦ ٢٨ ٢١ ٢٣,٥٠ ٢٨ ٢٠ ١٠,٩٦	١٠٠
٩٥ — سيناء	مطارمة	٣٢ ٥٥ ٥,٠٣ ٣٢ ٥٨ ٣١,٣٦ ٣٣ ٢ ٥٥,١٦ ٣٢ ٥٩ ٢٩,٠٧	٢٩ ٢٨ ٥٢,١٤ ٢٩ ٣٠ ٢١,٩٢ ٢٩ ٢٢ ٣٧,٠٣ ٢٩ ٢١ ٧,٣٥	٩٩
١٣٨ — سيناء	حيدر	٣٢ ٥١ ٥٣,٩٨ ٣٢ ٥١ ٣,٣٦ ٣٢ ٥١ ٧,٩٣ ٣٢ ٥١ ٥٨,٥٣	٢٩ ٤١ ٤٨,٨٠ ٢٩ ٤٢ ٤٥,٣٣ ٢٩ ٣٨ ٣٦,٤٧ ٢٩ ٣٦ ٤٠,٠١	٩٨
١٤٠ — ص . ش	رأس رحمى	٣٢ ٣٢ ١٣,١٥ ٣٢ ٣٥ ٤٨,٥٤ ٣٢ ٤٠ ٤٤,٩٦ ٣٢ ٣٧ ٩,٦٨	٢٨ ٤٧ ٤٥,٩٤ ٢٨ ٤٩ ٥٩,٢٣ ٢٨ ٤٣ ٤٧,١٢ ٢٨ ٤١ ٣٣,٩٦	١٠٠
١٤٠ — ص . ش	غارب	٣٢ ٤٩ ٥٨,٧٤ ٣٢ ٥٧ ٢١,٦٩ ٣٢ ٥٩ ٤٥,١٥ ٣٢ ٥٢ ٢٢,٣١	٢٨ ٣٤ ٣٣,٠٦ ٢٨ ٣٩ ٦,٩٦ ٢٨ ٣٦ ٦,٠٧ ٢٨ ٣١ ٣٢,٢٦	١٠٠
١٤٩ — ص . ش	غارب	٣٣ ٥ ٢٢,٣٢ ٣٣ ٨ ٦,٠٧ ٣٣ ١٤ ٥٥,٩٩ ٣٣ ١٢ ٢٢,٢٧	٢٨ ١٨ ٣٣,٣٢ ٢٨ ٢٠ ٨,٧٠ ٢٨ ١١ ٣٠,٠٠ ٢٨ ٩ ٥٤,٧٤	١٠٠
١٠ — سيناء	أبو دربة	٣٣ ١٦ ٣٠,٠٦ ٣٣ ١٩ ٢٠,٧٢ ٣٣ ٢٠ ٢٨,٥٨ ٣٣ ١٧ ٣٧,٩٥	٢٨ ٢٧ ٤٨٨ ٢٨ ٢٨ ٤٨,٥٦ ٢٨ ٢٦ ١٧,٧٧ ٢٨ ٢٥ ١٧,٧٦	٢٥
٣١ — سيناء	سدر	٣٢ ٥٢ ٤١,١٢ ٣٢ ٥٩ ٣,٢٠ ٣٣ ١ ٢٦,٨٩ ٣٢ ٥٥ ٥,٠٣	٢٩ ٣٣ ٤,٩٧ ٢٩ ٣٥ ٥١,١١ ٢٩ ٣١ ٣٨,١٨ ٢٩ ٢٨ ٥٢,١٤	١٠٠

الوقائع المصرية — العدد ٩٦ فى ٢٦ يونيه سنة ١٩٥٢

ترخيص للبحث عن البترول

رقم ————

فى يوم ———— من شهر ———— سنة ١٩٥
تم الاتفاق بالقاهرة على منح هذا الترخيص وتحرر من صورتين .

فيما بين الحكومة المصرية النائب عنها حضرة صاحب المعالى ———— وزير التجارة والصناعة المفوض اليه بذلك من قبل الحكومة المصرية ——— طرف أول

و ———— المسجل مركزه فى ———— والمتخذ له محلا مختارا بالمملكة المصرية فى ———— نائب عنه / عنهم فى التوقيع على هذا العقد وتنفيذ نصوصه المفوض اليه قانونا بذلك بمقتضى ———— المعبر عنه بلفظ " بالمرخص له " ——— طرف ثان

البند الأول — الترخيص — مدة سريان التعاقد .

منح المرخص له وحده وفقا لأحكام قانون المناجم والمحاجر حق البحث عن البترول[1] . فقط فى المنطقة البالغ مساحتها ———— كيلومتر مربع والمحددة بالأركان والأضلاع والواردة فيما بعد والموصوفة بالاحداثيات[2] القائمة " الكيلومترية " والجغرافية وغير ذلك (هو موضح بالرسم المرافق لهذا الترخيص .

ومدة هذا الترخيص سنة واحدة تبدأ [3] من ———— تنتهى فى ———— مقابل مبلغ ١٠ ج . م عشرة جنيهات مصرية دفعه المرخص له لمصلحة المناجم لشئون الوقود .

ويظل المرخص له هو المسئول وحده دون الحكومة فى كل ما يتعلق بتنفيذ نص هذا الترخيص طبقا للشروط والقيود الواردة فيما بعد ومع مراعاة حقوق الغير .

(١) يقصد بكلمة البترول ما ... البترول السائلة بمختلف كثافاتها والأنواع الصلبة كالأسفلت والاوزوكيريت وكذلك الصخور المشبعة بالبترول وكذلك الغازات الطبيعية البترولية .

(٢) تذكر الاحداثيات القائمة من ... .

(٣) يبدأ الترخيص من يوم توقيع الوزير ... هذا الترخيص فيما عدا ... الاستثنائية التى ... من يوم ... البحث .

الركن	الاحداثيات القائمة (الكيلومترية)		الاحداثيات الجغرافية		الضلع طوله
	س	ص	خط عرض	خط طول	
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
علامة التحديد المبدئى					

البند الثانى — المعادن التى لا يشملها هذا الترخيص .

لا يخول هذا الترخيص لحامله أى حق من أى نوع كان فى الاستيلاء على أحجار كريمة أو أية معادن أخرى ما خلا البترول . وعلى المرخص كلما اكتشف معدنا آخر أن يبادر إلى اخطار مصلحة المناجم لشئون الوقود بذلك كتابة مع تقديم البيانات الكافية عن نوع وموقع كل ما يكتشفه من هذا القبيل .

كما لا يجوز لصاحب الترخيص أن يحصل على كميات من مواد المحاجر الا وفقا للشروط وبالرسوم المنصوص عليها فى القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨

البند الثالث — تعليق حق التنقيب لحين الموافقة على توقيع المساحة فى الطبيعة وعلى مواقع علامات تحديدها .

يصدر هذا الترخيص مع مراعاة كل ما للغير من الحقوق . ولا يكون لحامله حق التنقيب فى تلك المساحة إلا بعد أن يحصل على الموافقة الرسمية من مصلحة المناجم لشئون الوقود على توقيع مساحة المنطقة المذكورة فى الطبيعة وعلى مواقع علامات تحديدها .

ولذلك يتعين على حامل الترخيص أن يطلب الموافقة الرسمية المشار اليها قبل الشروع فى أعمال التنقيب بوقت كاف على أن تتبع الاجراءات الآتية :

رقـــم ٨

الوقائع المصرية — العدد ٢٨ مكرر "غير اعتيادى" فى ٢ أبريل سنة ١٩٥٣ — ١١

قانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٥٣

بالترخيص لوزير التجارة والصناعة فى إبرام عقد استغلال بترول وادى فيران
مع الجمعية التعاونية للبترول

باسم الأمة

مجلس الوصاية المؤقت

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة قائد ثورة الجيش ؛

وعلى المادة ٦٩ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمناجم والمحاجر ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير التجارة والصناعة ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ — يرخص لوزير التجارة والصناعة فى إبرام عقد استغلال بترول وادى فيران مع الجمعية التعاونية للبترول وفقا للشروط المرافقة .

مادة ٢ — على وزير التجارة والصناعة تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

صدر بقصر عابدين فى ١٨ رجب سنة ١٣٧٢ (٢ أبريل سنة ١٩٥٣)

محمد عبد المنعم
باسم وصى العرش المؤقت

رئيس مجلس الوزراء
محمد نجيب لواء (أ . ح)

وزير التجارة والصناعة
حلمى بهجت بدوى

الوقائع المصرية — العدد ٢٨ مكرر " غير اعتيادى " فى ٢ أبريل سنة ١٩٥٣

عقد استغلال منطقة بترول

فى يوم ———— من شهر ——— سنة ١٩ قد أبرم هذا العقد بالقاهرة وتحرر من صورتين

فيا بين الحكومة الملكية المصرية ويمثلها حضرة ... ... وزير التجارة والصناعة

المشار إليه فيا بعد بكلمة " الوزير " بمقتضى التفويض الخاص الصادر إليه من مجلس الوزراء فى تاريخ ————

استنادا إلى أحكام القانون رقم ——— لسنة ١٩٥٣

وقد أرفقت صورة رسمية من هذا التفويض بالعقد كملحق تحت رقم ١ — طرف أول

والجمعية التعاونية للبترول المشار إليها فيا يلى بكلمة المستغل أى المرخص له بالاستغلال ويمثلها ————

————————

بمقتضى تفويض خاص صادر له من مجلس الإدارة فى ———— ومصدق على التوقيعات فيه

أمام مكتب توثيق ——— تحت رقم ———

وقد أرفقت صورة رسمية من هذا التفويض بالعقد كملحق رقم ٢ — طرف ثان

وبهذا قد تم الاتفاق والتعاقد على ما هو آت :

البند الأول — مدة العقد — تاريخ سريان العقد — توضيح أنواع المعادن — وصف المنطقة — الحقوق — حقوق إضافية قد تمنح بعقود أخرى

مع عدم الإخلال بما يفرض من قيود لمصلحة الدفاع وبأحكام قانون المناجم والمحاجر رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ والقانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٥٣ بالترخيص لوزارة التجارة والصناعة بالتعاقد مع المستغل على استغلال منطقة وادى فيران يمنح الوزير بموجب هذا العقد ومع مراعاة شروطه المستغل دون سواه فى مدى ثلاثين سنة ميلادية اعتبارا من تاريخ التوقيع على هذا العقد كامل الحق للبحث والحفر والتعدين لاستخراج البترول(*) ونقله والحصول على ما يوجد بباطن أى جزء من قطعة الأرض المحدد موقعها على الرسم المرافق لهذا العقد باللون الأحمر .

ويمنح الوزير أيضا المستغل فى حدود الاشتراطات المدونة فيا بعد كل الحقوق التى تخوله حق حفر الآبار ودق المواسير ووضع واستعمال وتشغيل ومد خطوط السكك الحديدية والأنابيب وخطوط التليفون على الوجه الذى تجيزه مصلحة تلغرافات وتليفونات الحكومة وكذا حق الحصول على الماء والغاز واستعمالها ونقلهما وحق إنشاء الطرق وإقامة وبناء وإزالة الآلات الميكانيكية والمبانى (بما فى ذلك المبانى اللازمة لسكنى مستخدمى المستغل وعماله) وكل الأعمال الأخرى التى تلزم أو يجب إجراؤها لاستخراج وتخزين البترول ونقله بداخل حدود المنطقة وذلك كله على نفقة المستغل وبالشروط الواردة فى هذا العقد .

وتصرح الحكومة المستغل بناء على طلبه باتخاذ جميع الوسائل التى تمكنه من نقل البترول المستخرج وتكريره ، وبصفة عامة الانتفاع بالعقد انتفاعا كاملاً وذلك بموجب عقد أو عقود مستقلة بالشروط التى يتفق عليها وطبقا للقوانين والنظم واللوائح المعمول بها .

(*) تفسر كلمة البترول هنا بخامات البترول السائلة بمختلف كثافاتها والأنواع الصلبة كالأسفلت والأوزوكريت وكذلك الصخور المشبعة بالبترول والطفلة البترولية وكذلك الغازات الطبيعية البترولية .

رقم ٩

٢ الجريدة الرسمية ـ العدد الأول فى ٨ يناير سنة ١٩٥٩

قرارات رئيس الجمهورية

الهيئة العامة ... صورة طبق

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٥٩

بالترخيص لوزير الصناعة المركزى فى التعاقد مع الشركة الشرقية للبترول (شركة مساهمة مصرية) فى شأن البحث عن البترول واستغلاله

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمناجم والمحاجر ؛

وعلى المادتين ٥٠ و ٥١ من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمحاجر ؛

وعلى القانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٥٨ بإنشاء الهيئة العامة لشئون البترول ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قـــرر القانون الآتى :

مادة ١ — يرخص لوزير الصناعة المركزى فى التعاقد مع الشركة الشرقية للبترول (شركة مساهمة مصرية) فى البحث عن البترول واستغلاله فى المساحات المحددة بالخريطة الملحقة ووفقاً للشروط المرافقة .

مادة ٢ — ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به فى الإقليم المصرى من تاريخ نشره .

صدر برياسة الجمهورية فى ٢٥ جمادى الآخرة سنة ١٣٧٨ (٥ يناير سنة ١٩٥٩) .

جمال عبد الناصر

الجمهورية العربية المتحدة

عقد استغلال منطقة بترول

فى يوم   من شهر   سنة   ١٩ قد أبرم هذا العقد بالقاهرة وتحرر من صورتين فيما بين الجمهورية العربية المتحدة ويمثلها السيد وزير الصناعة المركزى المشار إليه فيما بعد بكلمة "الوزير" .

طرف أول

بمقتضى أحكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمناجم والمحاجر والمعدل بالقوانين رقم ٣٣٦ و ٤٢٨ لسنة ١٩٥٣ ورقم ٧٧ لسنة ١٩٥٤ وأحكام القانون رقم   لسنة   وترخيص البحث رقم   الصادر تنفيذاً له .

والشركة الشرقية للبترول   وهى

مسجل مركز إدارتها فى   وموطنها المختار المشار إليها فيما يلى بكلمة "المستغل" ويمثلها

بمقتضى تفويض خاص صادر من مجلس الإدارة فى   ومصدق على التوقيعات به أمام مكتب توثيق   تحت رقم   وقد أرفقت صورة رسمية من هذا التفويض بالعقد كملحق رقم ١

طرف ثان

وبهذا قد تم الاتفاق والتعاقد على ما هو آت :

البند الأول

مدة العقد — تاريخ سريان العقد — توضيح أنواع المعادن — وصف المنطقة — الحقوق — حقوق إضافية قد تمنح بعقود أخرى .

مع عدم الإخلال بما يفرض من قيود لمصلحة الدفاع وبأحكام قانون المناجم والمحاجر رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ والقوانين المعدلة له .

والقانون رقم لسنة ١٩ بالترخيص لوزارة الصناعة المركزية بالتعاقد مع المستغل على استغلال منطقة يمنح الوزير بموجب هذا العقد ومع مراعاة شروطه المستغل دون سواه فى مدى ثلاثين سنة ميلادية اعتباراً من كامل الحقوق للبحث والحفر والتعدين لاستخراج البترول (١) ونقله والحصول على ما يوجد منه بباطن أى جزء من قطعة الأرض المحدد موقعها على الرسم المرافق لهذا العقد بالخط الأحمر والبالغ مساحتها كيلو متراً مربعاً ويمنح الوزير أيضاً المستغل فى حدود الاشتراطات المدونة فيما بعد كل الحقوق التى تخوله حق حفر الآبار ونقل المواسير ووضع واستعمال وتشغيل ومد خطوط السكك الحديدية والأنابيب وخطوط التليفون على الوجه الذى تمنحه هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية وكذا حق الحصول على الماء والغاز واستعمالها ونقلها وحق إنشاء الطرق وإقامة وتشغيل وإدارة الآلات الميكانيكية والمبانى (بما فى ذلك المبانى اللازمة لسكنى مستخدمى المستغل وعماله) وكل الأعمال الأخرى التى تلزم أو يجب إجراؤها لاستخراج وتخزين البترول ونقله بداخل حدود المنطقة وذلك كله على نفقة المستغل وبالشروط الواردة فى هذا البند .

(١) تفسر كلمة البترول هنا بخامات البترول السائلة بمختلف كثافاتها والأنواع الصلبة كالأسفلت والأوزوكيت وكذلك الصخور المتشبعة بالبترول والطفلة البترولية وكذلك الغازات الطبيعية البترولية .

وتصرح الحكومة للمستغل بناء على طلبه باتخاذ جميع الوسائل التى تمكنه من نقل البترول المستخرج وتكريره وبصفة عامة الانتفاع بالعقد انتفاعاً كاملاً بموجب عقد أو عقود مستقلة بالشروط التى يتفق عليها وطبقاً للقوانين والنظم واللوائح المعمول بها .

وللمستغل أيضاً الحق إذا شاء أن يأخذ ما يلزم لأعماله بالمنطقة من الحجر أو الزلط أو الرمل أو أية مادة أخرى من مواد البناء من أية نقطة داخل المنطقة بدون مقابل فى حدود القواعد المعمول بها لاستغلال المحاجر .

البند الثانى

عدم جواز تملك أرض المنطقة

لا يصح تأويل أى نص فى هذا العقد بما يفيد تملك المستغل أى جزء من الأرض موضوع عقد الاستغلال أو منحه أى حقوق أخرى غير ما نص عليه صراحة فى هذا العقد ولا يحول ذلك دون استغلال الحكومة للأرض وما تحتها من معادن أخرى على الوجه الذى تراه وذلك بما لا يحول دون تمتع المستغل بكامل الحقوق المقررة له بمقتضى هذا العقد . وعلى المستغل أن يتخذ بما يستطيع من وسائل على منع الغير من إقامة مبان أو أية منشآت أخرى على أرض المنطقة موضوع هذا العقد أو استغلالها بأية صورة كانت إلا بترخيص سابق من الهيئة العامة لشئون البترول .

البند الثالث

الأجرة

يدفع المستغل للهيئة العامة لشئون البترول أجرة حدها الأدنى ( ) بواقع جنيهين وخمسمائة مليم عن كل هكتار من المساحة المؤجرة مقدماً فى اليوم الأول من شهر يناير من كل سنة ويراعى فى حساب إيجار الأرض طبقاً لأحكام هذه المادة اعتبار جزء الهكتار بحسب هكتاراً كاملاً .

البند الرابع

الإتاوة

للحكومة أن تتقاضى عيناً وفقاً للأحكام الواردة فى الترخيص إتاوة قدرها من مجموع البترول الذى استخرجه المستغل واحتفظ به من المنطقة موضوع هذا العقد كما لها أن تتقاضى هذه الإتاوة كلها أو بعضها نقداً وفقاً لما تراه بالشروط الآتية :

من تقاضى الإتاوة عيناً — يقوم المستغل بتسليم الهيئة العامة لشئون البترول فى العشرة أيام الأولى من كل شهر إتاوة قدرها ( ) من مجموع البترول الذى استخرجه واحتفظ به خلال الشهر السابق ، ويكون التسليم فى أى محل بالجمهورية العربية المتحدة (الإقليم الجنوبى) تعينه الهيئة على أن تتحمل الحكومة نفقات نقل البترول من نقطة الشحن بالمنطقة إلى محل التسليم .

وعلى المستغل أن يقوم بتخزين بترول الإتاوة بصهاريجه لمدة شهرين على الأقل ابتداء من نهاية العشرة أيام المشار إليها وذلك بدون مقابل ولا يلتزم المستغل بهذا التخزين بعد انقضاء مدة الشهرين إلا إذا كان لديه الحيز الكافى للتخزين وفى هذه الحالة تدفع الهيئة للمستغل أجراً للتخزين وفقاً لما يكون مقرراً لذلك فى حقول البترول فإن لم تكن هناك أجرة مقررة تقدرت الأجرة باتفاق الطرفين .

ويحمل حساب الإتاوة عيناً عند صهاريج التخزين التى يملكها المستغل بالمنطقة المؤجرة ولا تستحق إتاوة على البترول الذى يستخدمه المستغل ويحتفظ به لاستعماله كوقود لاستخراج البترول وإعداده وتهيئته ونقله إلى صهاريج التخزين .

من تقاضى الإتاوة نقداً — يدفع المستغل نقداً وبالعملة المصرية القيمة قيمة الإتاوة المستحقة محسوبة بالطريقة السابقة عن كل سنة شهور فى ظرف الشهرين التاليين .

بسم الله الرحمن الرحيم رقـــم ١٠



الوقائع المصرية

جريدة رسمية للحكومة المصرية - عدد غير اعتيادى

(العدد ٥٣ مكرر "هـ" – الصادر فى يوم السبت ١٥ ذى الحجة سنة ١٣٧٦ – ١٣ يوليه سنة ١٩٥٧ (السنة ١٢٧ هـ)

قرار رئيس الجمهورية

بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٥٧

بالترخيص لوزير الصناعة فى التعاقد مع الشركة العامة للبترول (شركة مساهمة مصرية تحت التأسيس) فى شأن البحث عن البترول واستغلاله

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمناجم والمحاجر ؛

وعلى المادتين ٥٠ و ٥١ من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمحاجر ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قـرر القانون الآتى :

مادة ١ — يرخص لوزير الصناعة فى التعاقد مع الشركة العامة للبترول (شركة مساهمة مصرية تحت التأسيس) فى البحث عن البترول واستغلاله فى المساحات المحددة بالخريطة الملحقة ووفقا للشروط المرافقة .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ويعمل به من تاريخ نشره .

يبصم هذا القرار بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برياسة الجمهورية فى ١٥ ذى الحجة سنة ١٣٧٦ (١٣ يوليه سنة ١٩٥٧)

جمال عبد الناصر

عقد

امتياز للبحث عن البترول واستغلاله

بين حكومة جمهورية مصر المشار إليها فيما بعد بكلمة "الحكومة" ويمثلها السيد الدكتور عزيز صدقى وزير الصناعة المشار إليه فيما بعد بكلمة "الوزير" وذلك بمقتضى القانون رقم   لسنة ١٩٥   (طرف أول) .

وبين الشركة العامة للبترول (شركة مساهمة مصرية) ومحلها المختار فى القاهرة فى   ، وقد أشير إليها فيما بعد بكلمة "الشركة" ويمثلها السيد الدكتور محمد أحمد سليم والمفوض إليه قانونا بتوقيع هذا العقد بناء على تفويض الصادر إليه من مجلس إدارة المؤسسة الاقتصادية بصفته الجمعية العمومية للشركة .   (طرف ثان) .

البند الأول

ملحقات العقد

بمقتضى هذا العقد تعتبر ملحقاته المرقومة (أ) و (ب) و (ج) جزءا منه ولها من القوة والنفاذ ما لشروط هذا العقد .

والملحق (أ) خريطة بمقياس ١/١,٠٠٠,٠٠٠ تبين المناطق التى يشملها هذا العقد .

ومن المتفق عليه أن تعيين حدود المناطق الواردة فى الملحق حرف (ب) هو على سبيل التوضيح فقط وبصفة مؤقتة لا أكثر . وقد لا تبين مواضع تلك المناطق بالدقة بالنسبة إلى النصب القائمة والعلامات الجغرافية .

... فإنه من المفهوم أن المواقع الحقيقية لتلك المناطق قد يعاد تحديدها ... ويصحح الملحق حرف (أ) ويعدل تبعاً لذلك وفقاً لأعمال المساحة ... تقوم الشركة بإجرائها وتقبلها الحكومة وذلك طبقاً للشروط المقصودة ... أحكامه .

الملحق حرف (ب) وهو أحد إثبات المناطق التى يشملها الامتياز .

والملحق حرف (ج) هو كتاب ضمان معتمد صادر من بنك .

... (مائة ألف جنيه) يحدد كل سنة وذلك لضمان تنفيذ العمل ... المفترض عليه بالعقد فيما يتعلق بمناطق البحث . على أن يبقى ضمان كل ... نافذا لمدة ستة أشهر بعد انتهائها .

... أنه يجوز للشركة بدلا من هذا الضمان أن تودع فى أى وقت تأمينا من الطرق التى تنص عليها لوائح الحكومة المالية المعمول بها .

البند الثانى

مدة العقد

(أ) طبقاً لأحكام القانون رقم   لسنة ١٩٥٧ الذى يقضى بتخويل الوزير حق إبرام هذا العقد مع الشركة للقيام بأعمال البحث عن البترول واستغلاله فى المناطق المبينة بالملحق حرف (أ) طبقاً للشروط والأحكام الواردة فيما بعد ، ودون إخلال بما قد يصدر من قوانين لمصلحة الدفاع الوطنى أو لأحكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ – المعدلة بأحكام القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ بما لا يتعارض فيه هذا القانون مع شروط هذا العقد وأحكام القانون رقم   لسنة ١٩٥٧ فإنه اعتبارا من تاريخ توقيع هذا العقد تمنح الشركة لمدة ثلاثين سنة قابلة للتجديد لمدة خمسة عشر سنة أخرى ، كما هو موضح فيما يلى ، الحق وحدها دون غيرها فى البحث عن البترول فى المناطق المبينة حدودها فى الملحق حرف (أ) وكذلك الحق وحدها دون غيرها فى استغلال جميع البترول المكتشف فى أية منطقة بحث من هذه المناطق .

(ب) ويقصد بكلمة « بترول » الواردة فى هذا العقد أينما تذكر وتشمل كل البترول السائل الخام من مختلف الكثافات وكل أنواع البترول الصلبة كالأسفلت والأوزوكريت والصخور البترولية وكل الغازات البترولية وكل الغازات البترولية الطبيعية .

البند الثالث

المناطق التى يمكن للشركة الاحتفاظ بها

(أ) تمنح الشركة خلال ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ توقيع هذا العقد حق البحث عن البترول فى جميع المناطق المبينة بالملحق حرف (أ) وبعد انقضائها يكون للشركة الحق فى البحث فى جميع المناطق التى تكون محتفظة بها فى أى وقت من الأوقات تبعا للأحكام الواردة فيما يلى :

(ب) فى نهاية السنة الثالثة التالية لتوقيع هذا العقد تتخلى الشركة عن عدد من مناطق البحث تعادل ٢٥٪ على الأقل من عدد المناطق المبينة فى الملحق حرف (أ) ويكون التخلى عن المناطق المتنازل عنها فى هذا العقد كتابة .

(ج) فى نهاية السنة السادسة يكون للشركة الحق فى أن تختار وأن تستمر فى الاحتفاظ علاوة على المناطق التى حولت فعلا إلى مناطق استغلال أو التى قدمت فى شأنها طلبات لتحويلها إلى مناطق استغلال – بما لا يزيد على عشرة مناطق بحث تكون قد استمرت فى الاحتفاظ بها حتى ذلك الوقت ، والتى تعتقد الشركة أنها تحتوى على إمكانيات بترولية ، على شرط أن تقوم الشركة بالالتزامات المنصوص عليها فى الفقرة (ج) من البند الرابع .

(د) فيما يتعلق بمناطق البحث التى تكون قد تنازلت عنها الشركة تمنح الحكومة الشركة – إذا لم يتقدم غيرها بعروض جديدة – الحق فى طلب الحصول على حقوق البحث فى هذه المناطق بنفس الشروط والالتزامات المقررة على مناطق البحث التى تكون قد احتفظت بها الشركة بعد نهاية السنة السادسة . فإذا تقدم غيرها بعروض جديدة للحصول على امتياز للبحث عن البترول فى منطقة أو أكثر من هذه المناطق . فإنه يكون للشركة حق الأولوية فى الحصول على امتياز البحث فيها وحق استغلالها فى حالة اكتشاف بترول ، وذلك إذا تقدمت بعرض مساو لأعلى عرض مقدم من الغير فى حالة ما إذا طرحت الحكومة هذه المناطق للتقدم بعطاءات أو طرحتها فى مزاد علنى ويكون للشركة حق الأولوية فى كل وقت كلما تقدم الغير بعروض جديدة عن منطقة أو أكثر من المناطق التى تخلى عنها مدة سريان هذا العقد . ولتقدير عرض الشركة ومقارنته بأعلى عرض مقدم من الغير قد اتفق على أن يؤخذ فى الاعتبار المبالغ التى صرفت فى أعمال الكشف فى تلك المناطق أو فيما يختص بتلك المناطق ، وكذلك المبالغ التى صرفت بمقتضى هذا العقد فى سبيل إعداد المستخدمين المصريين وتمرينهم وشق الطرق وعمل التحسينات الأخرى وأن تمنح الشركة بناء على ذلك خصما يعادل ١٥٪ من قيمة أعلى عرض يقدم من الغير بشرط أن لا يسمح بأى خصم فى الحالة التى لا يجاوز فيها عرض الغير الشروط والالتزامات المقررة على المناطق التى تحتفظ بها الشركة بعد انقضاء السنة السادسة ، كما أنه لا يسمح للشركة فى أية حال بالاستفادة من هذا الخصم إلا بالقدر الذى لا يترتب عليه أن يقل عطاؤها أو شروطها عن الحد الأدنى المقرر على المناطق التى تحتفظ بها بعد انقضاء السنة السادسة . ولا تسرى حقوق الأولوية الممنوحة للشركة بمقتضى هذه الفقرة (د) إذا تخلت الشركة فى أى وقت – وفقا لحق المنوح لها والوارد فى الفقرة رابعا من البند الرابع – عن كل مناطق البحث التى لم تكن قد تحولت بعد إلى مناطق استغلال .

رقم ١١

Decree of the President of the United Arab Republic Issuing Law No. 155 of 1963 Authorizing the Minister of Industry to enter into agreement with Phillips Petroleum Company and The Egyptian General Petroleum Corporation relating to exploration for and development of petroleum in the Western Desert.

In the name of the Nation,

The President of the Republic,

Having perused.

The Provisional Constitution,

The Constitutional Declaration issued on September 27, 1962, concerning the Political Organization of the State,

Law No. 14 of 1939 on Taxes, as amended,

Law No. 80 of 1947 on currency Exchange Control, as amended,

Law No. 224 of 1951 on Stamp Duties, as amended,

Law No. 156 of 1953 on Foreign Investments, as amended,

Law No. 26 of 1954 on Companies, as amended

Law No. 66 of 1954 on Mining and Quarries, as amended,

Law No. 86 of 1956 on Mining and Quarries, as amended,

Law No. 9 of 1959 on Imports, as amended,

Law No. 91 of 1959 on Labour, as amended,

Law No. 203 of 1959 on Exports, as amended,

Law No. 89 of 1960 on Residence of Foreigners, as amended,

Law No. 60 of 1963 on Public Institutions,

Law No. 66 of 1963 on Customs.

Presidential Decree No. 1303 of 1961 on Contracts of Works of the Government, Public Institutions, and Semi-Governmental Companies, as amended,

Presidential Decree No. 1953 of 1961, issuing the Custom Tariff, as amended.

Presidential Decree No. 3546 of 1962, issuing Regulations Concerning Employees of Companies Affiliated to Public Institutions,

And having had the approval of the Presidential Council, the following Law is hereby issued:

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٦٣

بالترخيص لوزير الصناعة فى التعاقد مع شركة فيليبس البترول والمؤسسة المصرية العامة للبترول فى شأن البحث عن البترول واستغلاله بالصحراء الغربية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى الاعلان الدستورى الصادر فى ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسى لسلطات الدولة العليا ،

وعلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على ايرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الارباح الصناعية والتجارية وعلى كسب العمل والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٨٠ سنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم الدمغة والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ١٥٦ لسنه ١٩٥٣ فى شأن استثمار المال الأجنبى والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ فى شأن شركات المساهمة والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بالمناجم والمحاجر والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمحاجر والقوانين المعدله له ،

وعلى القانون رقم ٩ لسنه ١٩٥٩ فى شأن الاستيراد والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ باصدار قانون العمل والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٩ فى شأن التصدير والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون ٨٩ لسنة ١٩٦٠ فى شأن اقامة الاجانب والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون المؤسسات العامة

وعلى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ الخاص بالجمارك ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٠٣ لسنه ١٩٦١ بخصوص اعمال مقاولات الحكومة والمؤسسات العامة والشركات شبه الحكومية والقرارات المعدلة له ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٣ لسنة ١٩٦١ باصدار التعريفة الجمركية والقرارات المعدلة له ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ باصدار لائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامه ،

وعلى موافقة مجلس الرياسة ،

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ – يرخص لوزير الصناعة فى التعاقد مع المؤسسة المصرية العامة للبترول وشركة فيلبس للبترول فى شأن البحث عن البترول واستغلاله بالصحراء الغربية وفقا للشروط المرافقة والخريطة الملحقة بها .

مادة ٢ – تكون للأحكام الواردة فى المواد ٦ ، ١١ ، ١٤ ، ١٨ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٨ ، ٣٧ من الشروط المرافقة قوة القانون وتكون نافذة بالاستثناء من بعض احكام قوانين الضرائب والنقد والاستيراد والتصدير والجمارك والمؤسسات العامة والشركات ولائحة العاملين بالشركات المشار اليها .

مادة ٣ – ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ،

صدر برياسة الجمهورية فى ٢١ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٣

(٧ نوفمبر سنة ١٩٦٣) .

جمال عبد الناصر

اتفاقية امتياز بترول

عقدت هذه الاتفاقية فى هذا اليوم الخامس والعشرين من شهر سبتمبر سنة ١٩٦٣ فيما بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة (ويطلق عليها فيما يلى «الحكومة») ، والمؤسسة المصرية العامة للبترول ، مؤسسة عامة انشئت بموجب القانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٥٨ (ويطلق عليها فيما يلى «المؤسسة») وشركة فيلبس للبترول ، شركة مؤسسة فى ولاية ديلاوير بالولايات المتحدة الامريكية ولها مقر اعمال فى بارتلزفيل ، اوكلاهوما ، بالولايات المتحدة الأمريكية (ويطلق عليها فيما يلى « فيلبس »)

وتقرر هذه الاتفاقية مايلى :

حيث أن القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ ، المعدل بالقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ ، يقضى بأن جميع المواد الخام ومن بينها البترول التى توجد فى المناجم والمحاجر فى الجمهورية العربية المتحدة ومياهها الاقليمية هى من املاك الدولة .

وحيث ان المؤسسة وفيلبس قد تقدما بطلب منحهما امتيازا مقصورا عليهما للبحث عن البترول وتنميته واستغلاله فى الصحراء الغربية من الجمهورية العربية المتحدة فى مساحة يطلق عليها فيما يلى « نطاق الامتياز » ، وهى موصوفة على وجه التفصيل فى المادة (٢) من هذه الاتفاقيه ، ومبينة فى الخريطة المرفقه كملحق رقم (أ) ، وهو جزء لا يتجزأ من هذه الاتفاقية ؛

وحيث ان الحكومة ترغب فى منح الامتياز المذكور الى المؤسسة وفيلبس معا ، مشاعا بينهما بحق النصف لكل منهما .

وحيث ان وزير الصناعة مرخص له بموجب القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ فى أن يتعاقد على مثل هذا الامتياز للقيام بعمليات البترول فى الصحراء الغربية من الجمهورية العربية [illegible]
لذلك ، فقد اتفق اطراف هذه الاتفاقية على ما يلى .

Article 1.

The Minister of Industry is authorised to enter into agreement with The Egyptian General Petroleum Corporation and Phillips Petroleum Company covering exploration for and development of petroleum in the Western Desert, in accordance with the conditions hereto annexed and the map attached thereto.

Article 2.

The provisions of Articles 6, 11, 14, 18, 22, 23, 24, 28 and 37 of the attached conditions shall have full force of law and shall be effective by way of exception from the laws regulating Taxation, Exchange Control, Imports, Exports, Customs, Public Institutions, Companies and Employees of Public Companies.

Article 3.

This Law shall be published in the Official Gazette.

Issued at the Presidency of the Republic on November 7, 1963.

(Signature) *(Gamal Abdel Nasser)*

PETROLEUM CONCESSION AGREEMENT

THIS AGREEMENT, made and entered into this — day of September, 1963, by and between the GOVERNMENT OF THE UNITED ARAB REPUBLIC (hereinafter referred to as "the Government"), the Egyptian General Petroleum Corporation, a legal entity *created by Law No. 167 of 1958 (hereinafter referred to as "EGPC")* and Phillips Petroleum Company, a Delaware, U.S.A., *corporation*, with an operating office in Bartlesville, Oklahoma, (hereinafter referred to as "Phillips").

WITNESSETH :

THAT WHEREAS, Law No. 66 of 1953, as amended by Law No. 86 of 1956 establishes that all raw materials, including petroleum, existing in mines and quarries in Egypt, including the territorial waters, are the property of the State ; and

WHEREAS, the EGPC and Phillips together have applied for an exclusive concession for the exploration, development and production of petroleum in the Western Desert of Egypt in an area hereinafter referred to as "the Territory", and more particularly described in Article II hereof and shown in Annex "A", attached hereto and made a part hereof ; and

WHEREAS, the Government desires hereby to grant such concession to the EGPC and Phillips in the proportions of fifty per cent (50%) undivided interest to each of said parties ; and

WHEREAS, the Minister of Industry is authorised, pursuant to the provisions of Law No. 86 of 1956, to enter into concession agreements covering petroleum operations in the Western Desert of Egypt :

NOW THEREFORE, the parties hereto agree as follows :

ARTICLE I

DEFINITIONS

1.1 *"Territory"* shall mean that area of the Western Desert of Egypt more particularly described in Paragraph 2.1 hereof and shown in Annex "A".

1.2 *"Area"* means any one of the three main divisions into which the Territory is divided, said Areas being more fully described in Paragraph 2.1 hereof.

1.3 *"Exploration Blocks"* are the various divisions into which each of the Areas is divided in the manner specified in Article III hereof.

1.4 *"Exploration"* shall include such geological, geophysical, aerial and other surveys as may be appropriate in the judgment of the Operator and the drilling of such shot holes, core holes, stratigraphic tests, holes for the discovery or production of Petroleum and other holes and wells, as the Operator may deem to be necessary and proper. The verb "explore" means the act of conducting exploration.

1.5 *"Development"* shall include the drilling, deepening, plugging back, completing and equiping of such wells, the installation of such equipment, lines and systems and the conducting of such other activities as, in the judgment of the Operator, may be necessary, consistent with sound oil field and good economic practices.

1.6 *"Producing"* shall include such activities, including the construction and use of plants and facilities, as may be necessary in the judgment of the Operator for producing and operating the wells drilled by the Operator in the Territory and for taking, saving, treating, handling, storing, repressuring, recycling, flaring, transporting, marketing and delivering Petroleum.

1.7 *"Petroleum"* means liquid crude oil of various densities, solid petroleum, such as asphalt, ozokerite, petroliferous rocks and petroleum shale, gas, casinghead gas and all other hydrocarbon substances that may be found in, and produced, or otherwise obtained and saved from the Territory under this Agreement.

1.8 *"Liquid crude oil"* or *"crude oil"* means any hydrocarbon produced from the Territory which is in a liquid state at the wellhead or lease separator or which is extracted from the gas or casinghead gas in a plant. Such term includes distillate and condensate.

1.9 *"Gas"* is natural gas (excluding casinghead gas) and all of its constituent elements produced from any well in the Territory. Said term shall include residue gas.

(المادة الأولى)

تعاريف

١ـ١ « نطاق الامتياز » تعنى تلك المنطقة من الصحراء الغربية للجمهورية العربية المتحدة الموصوفة على وجه التفصيل فى الفقرة (٢ـ١) من هذه الاتفاقية ومبينة فى الخريطة المرفقة الملحق (أ) .

١ـ٢ـ «المنطقة» تعنى ايا من الأقسام الثلاثة الرئيسية المقسم اليها نطاق الامتياز . وهذه المناطق موصوفة تفصيلا فى الفقرة (٢ـ١) من هذه الاتفاقية .

١ـ٣ـ «قطاعات البحث» هى الأقسام المختلفة التى تقسم اليها كل من المناطق بالطريقة المبينة فى المادة (٣) من هذه الاتفاقية .

١ـ٤ـ «البحث» يشمل اعمال المسح الجيولوجى والجيوفيزيقى والجوى واعمال المسح الأخرى المناسبة حسب تقدير القائم بالعمليات كما يشمل حفر الابار الضحلة لتفجير الديناميت وحفر الثقوب الاسطوانية واختبارات الطبقات الجيولوجية وحفر الابار بقصد البحث عن البترول او انتاجه وغيرها من الثقوب والآبار حسبما يرى القائم بالعمليات لزومها وملاءمتها والفعل « يبحث » معناه القيام بعمليات البحث .

١ـ٥ـ «التنمية» تشمل حفر الآبار وتعميقها وردمها وتكملتها واعدادها وتركيب المعدات والخطوط والقيام بجميع اوجه النشاط الاخرى التى يرى القائم بالعمليات لزومها والتى تتفق مع القواعد السليمة والاقتصاديات الصالحة المتبعة فى حقول البترول .

١ـ٦ـ « الانتاج » يشمل أوجه النشاط ، بما فيها اقامة المعامل والمنشآت وتشغيلها . التى يرى القائم بالعمليات لزومها فى سبيل انتاج وتشغيل الآبار التى يحفرها فى نطاق الامتياز وفى سبيل انتاج البترول والمحافظة عليه ومعالجته وتهيئته واعداده واختزانه واعادة ضغطه واستعادة دورته واحراق العادم ، ونقل البترول وتسويقه وتسليمه .

١ـ٧ـ «البترول» يعنى الزيت الخام السائل على اختلاف كثافاته . والزيت الصلب كالاسفلت والاوزوكريت والصخور البترولية والطفلة البترولية والغاز المنتج من الكيسونات وجميع المواد الهيدروكربونية الاخرى التى قد يعثر عليها وتستخرج او يتحصل عليها بأية وسيلة اخرى فى نطاق الامتياز بموجب هذه الاتفاقية .

١ ـ ٨ ـ « الزيت الخام السائل » او « الزيت الخام » يعنى اى هيدروكربون مستخرج من نطاق الامتياز يكون فى حالة السيولة عند رأس البئر او عند اجهزة فصل الغاز عن الزيت المقامة داخل عقد التنمية ، او الذى يستخلص من الغاز او من الغاز المنطلق من الكيسونات فى اى مستودع وهذا الاصطلاح يشمل كذلك المقطر والمكثف .

١ ـ ٩ ـ « الغاز » يعنى الغاز الطبيعى (مع استبعاد الغاز المنطلق من الكيسونات) وكل العناصر المكونة للغاز الطبيعى المستخرجة من اية بئر فى نطاق الامتياز . وهذا اللفظ يشمل كذلك الغازات المتخلفة .

فهرس الكتاب

□ الباب الثالث : مرحلـــة البدايـــة

(١٩١٠ - ١٩٥١)

❑ الباب الرابع : مرحلة الإعداد (١٩٥٢ - ١٩٧٠)

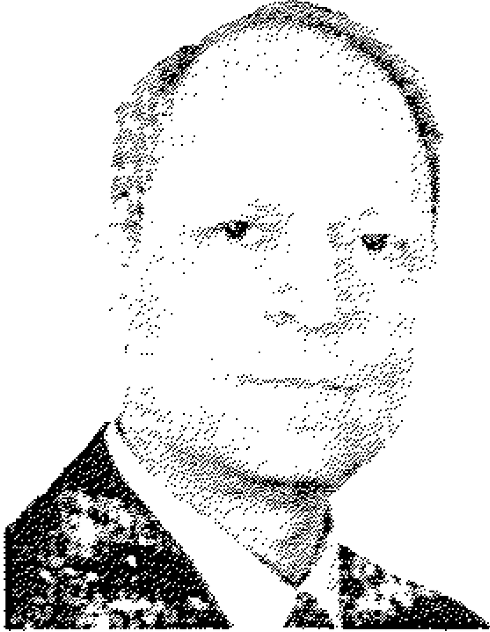
الملحق الوثائقى

رقم الإيداع	١٩٩٩/١٥٦٩١
الترقيم الدولى 977-02-5907-1	ISBN

١/٩٩/٨٤

طبع بمطابع دار المعارف (ج . م . ع .)

المؤلف ..



- حصل على بكالوريوس هندسة البترول بإمتياز مع مرتبة الشرف من كلية الهندسة جامعة القاهرة عام ١٩٥٨، والماجستير عام ١٩٦١ من جامعة تلسا أوكلاهوما . والدكتوراه في هندسة البترول من جامعة تكساس (A&M) بالولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٦٣.

- عمل في حقول البترول بسيناء وخليج السويس و الصحراء الغربية، كما عمل بالتدريس في الجامعات المصرية.

- رأس أكبر شركة لإنتاج البترول في مصر وهي شركه بترول خليج السويس (جابكو) لمدة ١٢ سنة.

- رأس هيئة البترول لمدة ثلاث سنوات، قبل توليه المنصب الوزارى من ٢٠مايو١٩٩١ حتى٥أكتوبر١٩٩٩ .

- له العديد من المؤلفات والأبحاث المنشورة في الدوريات العربية والدولية ومنها مؤلفه في (البترول .. بين النظرية والتطبيق) الصادر عن دار المعارف مايو ١٩٩٦.

- حصل على العديد من شهادات التقدير والأوسمة من بعض المؤسسات المحلية وعدد من الدول والمؤسسات الدولية ومنها وسام الإستحقاق والجدارة من رئيس جمهورية إيطاليا وهو أعلى وسام مدني يمنح بإيطاليا.

- له العديد من المبادرات والإنجازات التي ساهمت في النهوض بصناعة البترول في مصر لعل أهمها تبني إستراتيجية جديدة في مجال البحث والاستكشاف وإنتاج الغازات الطبيعية في مصر، والدخول إلى المياه العميقة وجنوب الوادي

- تحقيق وضع مميز لمصر على الساحة الدولية في إطار الاهتمام العالمي بالمناخ والحفاظ على البيئة لعل أهمها إيقاف إستخدام الرصاص في البنزين، وتبني سياسة تعظيم إستخدام الغاز الطبيعي في كافة المجالات، وتطبيق إستخدامه كوقود في السيارات، وتكييف الهواء.

٠٢٤٧٥٦/٠١

